وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـ ـي

جامعة الجزائر: قسم علم الاجتماع
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية: تخصص علم الاجتماع الجنائي

أطروحة دكتـ ـوراه الدولـة بعنوان:

أثر الوسـ ـط الاجتماعي في جنـ ـوح الأحـداث

دراسة ميدانية لدور الأسرة و المدرسة و الحي في جنوح الأحداث في الجزائر

من إعداد الطالبة:
زينب حميدة بقادة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الغني مغربي

السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

كلمة شكر

أتقدم بشكري الخالص إلى أستا\ي القدير الأستاذ الدكتور عبد الغني مغربي الدي أشرف على هده الأطروحة، وكان لتوجيهاته الصائبة الأثر الكبر في إنجازها.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في مديد المساعدة واعترافا مني بفضلهم وهم:

- مدراء مراكز إعادة التأهيل بكل من ولايات سطيف و وهران والجزائر العاصمة.
- مدراء مراكز إعادة التربية بكل من ولايات الجزائر العاصمة والبويرة.
- بعض قضاة الأحداث بولاية الجزائر.
- بعض المسؤولين بالمديرية العامة للأمن الوطني، ومحافظة الشرطة القضائية، وإدارة السجون.

كما لا أنسى أن أسجل شكري لكل أسرة من أسر الجانحين فتحت لي بيتها وقلبها.

الإهـــداء

إلى روح والدي الكريمين

اللدين غرسا فيّ حب العلم والرغبة في طلبه

أهدي هدا العمل المتواضع

عرفانا وتقديرا ومحبة

رحمهما ا

وأسكنهما فسيح جنانه

فهرس المواضيع

الجانب الميداني لموضوع الدراسة

المقدمـ ـ ـ ـة

١	**الفصـــل الأول: الإطار المنهجي للبحث**
٢	- موضوع الدراسة.
٢	- الإشكالية.
٤	- الفرضيات.
٥	- أسباب اختيار الموضوع.
٥	- أهداف الدراسة.
٦	- صعوبات البحث.
٧	- تحديد المفاهيم الإجرائية.
٨	- مجالات الدراسة.
١٠	- العينة.
١١	- الدراسات والمناهج المتبعة.
١٤	- التقنيات المستعملة في الدراسة.
١٩	**الفصـــل الثاني: الدراسات السابقة**
٢٠	المبحث الأول: دراسات جزائرية.
٣٧	المبحث الثاني: دراسات عربية.
٣٧	المبحث الثالث: دراسات أجنبية.
٤٤	**الفصل الثالث: تعريف جناح الحداث ومفهوم السلوك الجانح**

المبحث الأول: تعريف الجناح.	٤٥
المبحث الثاني: تعريف الحدث.	٤٨
المبحث الثالث: طبيعة السلوك الجانح.	٥٢
المبحث الرابع: موقف المشرع الجزائري من الأحداث الجانحين والأحداث المعرضين لخطر معنوي.	٥٤
الفصـــل الرابع: الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة جناح الأحداث	٦٢
المبحث الأول: الاتجاه البيولوجي.	٦٣
المبحث الثاني: الاتجاه النفسي.	٦٦
المبحث الثالث: الاتجاه الاجتماعي.	٦٨
المبحث الرابع: اتجاه تعدد العوامل.	**٧٢**
الفصـــل الخامس: اختلالات البيئة الأسرية وجناح الأحداث	٧٥
المبحث الأول: البيئة الأسرية: مفهومها- أهميتها- مقوماتها.	٧٦
المبحث الثاني: دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.	٨٢
المبحث الثالث: أثر الأسرة كعامل من عوامل جناح الأحداث.	٨٦
الفصل السادس: اختلالات البيئة المدرسية وجناح الأحداث	١٠٠
المبحث الأول: دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية.	١٠١
المبحث الثاني: أثر المدرسة كعامل من عوامل جناح الأحداث.	١١١

١٢٨	**المبحث الثالث: دور المدرسة الوقائي من جنوح الأحداث.**
١٣٨	**الفصل السابع: أثر الحي في جنوح الأحداث.**
١٣٩	**المبحث الأول: علاقة الحي بجنوح الأحداث.**
١٤٥	**المبحث الثاني: الأحياء السكنية ومناطق الجناح.**
١٥٠	**المبحث الثالث: مشكلات الأحداث في أحياء المدن وعلاقتها بالجنوح**
١٧٠	**الفصل الثامن: ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري**
١٧١	**المبحث الأول: حجم ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري.**
١٨٥	**المبحث الثاني: اتجاهات ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري.**
١٩٤	**المبحث الثالث: عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري.**
٢١٥	**الفصل التاسع: أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث في الجزائر**
٢١٦	**المبحث الأول: مفهوم الأسرة الجزائرية.**
٢٢٣	**المبحث الثاني: مشكلات الأسرة الجزائرية وإنعكاساتها على جنوح الأبناء**
٢٣٥	**المبحث الثالث: عوامل عدم تكيف الأحداث داخل أسرهم**
٢٣٨	**الفصـــل العاشر: أثر الوسط المدرسي في جنوح الأحداث في الجزائر**
٢٣٩	**المبحث الأول: واقع التعليم الأساسي في الجزائر.**
٢٤	**المبحث الثاني: مشكلات التعليم الأساسي.**

	٨
المبحث الثالث: الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية.	٢٦٧
المبحث الرابع: دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من جنوح الأحداث	٢٧٢
الفصــــل الحادي عشر: اثر الحي في جنوح الأحداث في الجزائر	٢٧٩
المبحث الأول: دور الحي كمؤسسة إجتماعية في تنشئة الطفل في المجتمع الجزائري..	٢٨٠
المبحث الثاني: أثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري.	٢٨٥
المبحث الثالث: مشكلات الأحداث في بعض أحياء مدن الجزائر وعلاقتها بالجنوح.	٢٩٠
الجانب الميداني لموضوع الدراسة	
الفصل الثاني عشر: بيانات أولوية عن الحدث الجانح وأسرته.	٣٠٦
المبحث الأول: بيانات أولية عن الأحداث الجانحين	٣٠٧
أولا- العمـــــر.	٣٠٩
ثانيا- منطقة السكن.	٣٠٧
ثالثا- المستوى التعليمي.	٣١٢
رابعا- عدد الأبناء.	٣١٣
خامسا- ترتيب الأحداث عند الولادة.	٣١٥
سادسا- أعمار آباء وأمهات الجانحين.	٣١٦

سابعا- المستوى التعليمي لآباء وأمهات الجانحين	٣١٨
المبحث الثاني: جرائم الجانحين.	٣٢٠
أولا- أنواع الجرائـــم.	٣٢٠
ثانيا- أنواع المسروقـــات	٣٢٣
ثالثا- جرائم القـــتل.	٣٢٦
رابعا- الجرائم الجنسية	٣٢٧
خامسا- أنواع الجرائم وعدد مرات تكرارها..	٣٢٩
سادسا- مكان ارتكاب الجريمة.	٣٣١
سابعا- وقت إرتكاب الجريمة.	٣٣٣
ثامنا- فصل إرتكاب الجريمة.	٣٣٥
تاسعا- الأحكام التي صدرت بحق الجانحين	٣٣٦
الفصل الثالث عشر: نتائج الفروض حول أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث	٣٤٠
المبحث الأول: نتائج الفرضية الأولى: أثر الحرمان المادي في جنوح الأحداث	٣٤١
المبحث الثاني: نتائج الفرضية الثانية: أثر التفكك الأسري عن طريق الطلاق في جنوح الأحداث	٣٦٢
المبحث الثالث: نتائج الفرضية الثالثة: أثر التوتر الأسري والخصام المتواصل بين الوالدين في جنوح الأحداث	٣٧٢
المبحث الرابع: نتائج الفرضية الرابعة: أثر أساليب التربية الخاطئة في جنوح الأحداث	٣٨١
المبحث الخامس: نتائج الفرضية الخامسة: أثر انتشار الانحرافات الأخلاقية في أسر الجانحين على جنوح الأحداث	٣٩٤

الفصل الرابع عشر: نتائج الفروض حول أثر الوسط المدرسي في جنوح الأحداث	٤٠٤
المبحث الأول: نتائج الفرضية السادسة : أثر الفشل الدراسي في جنوح الأحداث .	٤٠٥
المبحث الثاني: نتائج الفرضية السابعة: أثر معاملة المعلم السيئة في جنوح الأحداث .	٤٢٠
الفصل الثاني الرابع عشر: نتائج الفروض حول أثر الحي في جنوح الأحداث	٤٣٦
المبحث الأول: نتائج الفرضية الثامنة: أثر طبيعة الحي في جنوح الأحداث.	٤٣٧
المبحث الثاني: نتائج الفرضية التاسعة: اثر رفقاء الحي في جنوح الأحداث.	٤٥٠
الفصل السادس عشر: النتائج و المقترحات.	٤٦٣
المبحث الأول: نتائج البحث.	٤٦٤
أولا- نتائج عامة.	٤٦٤
ثانيا- نتائج الفروض.	٤٦٦
المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات.	٤٧٤
الخاتـــــمـــة	٤٧٨
قائمة المراجـــع	٤٨٢
الملاحـــــق	

جدول رقم	فهـــــرس الـــجـــــداول	الصفحة
١	فئات أعمار الأحداث الجانحين	٣٠٧
٢	محل إقامة الجانحين وقت ارتكابهم للجريمة	٣١٠
٣	المستوى التعليمي للجانحين	٣١٢
٤	عدد الأبناء في اسر الجانحين	٣١٤
٥	ترتيب الجانحين عند الولادة بالنسبة لإخوانهم وأخواتهم	٣١٥
٦	فئات أعمار أباء وأمهات الجانحين	٣١٦
٧	المستوى التعليمي لآباء وأمهات الجانحين	٣١٨
٨	أنواع جرائم الأحداث الجانحين	٣٢٠
٩	أنواع المسروقات التي سرقها الجانحون	٣٢٣
١٠	نوع جريمة القتل وصلة المجني عليه بالضحية	٣٢٦
١١	أنواع الجرائم الجنسية وصلة المجني عليه بالجانحين	٣٢٧
١٢	أنواع الجرائم وعدد مرات وقوعها	٣٢٩
١٣	أماكن ارتكاب جرائم الجانحين	٣٣٢
١٤	وقت حدوث جرائم الجانحين	٣٣٤
١٥	فصول وقوع جرائم الجانحين	٣٣٥
١٦	مدى العقوبة التي صدرت بحق الجانحين	٣٣٧
١٧	مهن أباء الجانحين	٣٤٢
١٨	الدخل الشهري لآباء الجانحين	٣٤٣
١٩	أعمال ووظائف أمهات الجانحين	٣٤٤
٢٠	الأعمال التي كان يزاولها المبحوثون	٣٤٦
٢١	الدخل الشهري لأسرة المبحوثين	٣٤٨
٢٢	نسب استهلاك أسر الجانحين للمواد الأولية في التغذية الأساسية	٣٤٩
٢٣	نفقات أسر الجانحين حسب الأولوية	٣٥٠
٢٤	الانتماء الطبقي لأسر الجانحين	٣٥١
٢٥	نوع السكن الذين يسكن فيه أسر الجانحين	٣٥٤
٢٦	عدد الغرف التي تشغلها أسر الجانحين	٣٥٦
٢٧	عدد الأفراد لأسر الجانحين بالنسبة لعدد الغرف التي تشغلها	٣٥٧
٢٨	عدد مساكن الجانحين التي تتوفر على المرافق الضرورية للسكن	٣٥٩

٢٩	حالات الطلاق عند أسر الجانحين	٣٦٢
٣٠	أعمار الجانحين وقت وقوع الطلاق	٣٦٤
٣١	زواج أباء وأمهات الجانحين بعد الطلاق	٣٦٦
٣٢	الأشخاص الذين انضم إليهم الجانحون بعد الطلاق	٣٦٧
٣٣	نوع المعاملة التي تلقاها الجانحين بعد الطلاق	٣٦٩
٣٤	حالات الخصام بين أباء وأمهات الجانحين	٣٧٢
٣٥	تكرار الخصام بين الوالدين في أسر الجانحين	٣٧٣
٣٦	الطرف المسؤول عن الخصام في أسر الجانحين	٣٧٤
٣٧	الأساليب المستعملة من طرف أباء وأمهات الجانحين أثناء الخصام وبعده	٣٧٥
٣٨	الوسائل المستعملة من طرف أباء الجانحين في ضرب الأمهات أثناء الخصام	٣٧٦
٣٩	حالات حدوث الخصام بين الوالدين على مرأى ومسمع من الجانحين	٣٧٨
٤٠	معاملة أباء وأمهات الجانحين لأبنائهم	٣٨٢
٤١	مشاعر الجانحين تجاه أبائهم وأمهاتهم	٣٨٤
٤٢	نوعية أسلوب الضبط الأسري عند ارتكاب الجانحين للخطأ	٣٨٥
٤٣	وسيلة الضرب المستخدمة من طرف أباء وأمهات الجانحين عند ارتكاب الخطأ	٣٨٨
٤٤	ترك بعض الجانحين بيوتهم	٣٩٠
٤٥	السباب التي دفعت الجانحين على ترك بيوتهم	٣٩١
٤٦	تناول أفراد أسر الجانحين للمسكرات	٣٩٤
٤٧	أنواع المسكرات التي كانت تتناولها أسر الجانحين	٣٩٦
٤٨	حالة إدمان بعض أفراد أسر الجانحين على المسكرات	٣٩٧
٤٩	جرائم بعض أفراد أسر الجانحين	٤٠٠
٥٠	أنواع الجرائم التي ارتكبها بعض أفراد أسر الجانحين	٤٠١
٥١	أخر سنة أكلمها الجانحون بنجاح	٤٠٦
٥٢	أسباب انقطاع الجانحون عن الدراسة	٤٠٧
٥٣	حالات تكرار الجانحين للسنوات الدراسية	٤٠٩
٥٤	عدد مرات تكرار الجانحين للسنوات الدراسية	٤١٠
٥٥	أسباب فشل الجانحين في الدراسة	٤١١
٥٦	حالات تغيب الجانحين عن الدراسة	٤١٣
٥٧	عدد مرات تغيب الجانحين عن الدراسة	٤١٤
٥٨	سلوكات الجانحين عند التغيب عن الدراسة	٤١٦

٥٩	نوع معاملة المعلمين للجانحين	٤٢٠
٦٠	مشاعر الجانحين تجاه معلميهم	٤٢١
٦١	أسلوب الضبط الممارس على المبحوثين من طرف المعلمين عند ارتكاب الخطأ	٤٢٣
٦٢	حالات انتشار سلوكات العنف لدى الجانحين في مؤسسة المدرسة	٤٢٦
٦٣	أنواع سلوكات العنف الصادرة من الجانحين في مؤسسة المدرسة	٤٢٧
٦٤	نوع العقوبة الصادرة بحق الجانحين من طرف مؤسسة الدراسة	٤٢٨
٦٥	طموحات الجانحين إذا أتيحت لهم فرصة الرجوع إلى مقاعد الدراسة	٤٣١
٦٦	توزيع الجانحين حسب مكان السكن	٤٣٧
٦٧	توزيع الجانحين حسب نوعية ومكان السكن	٤٣٩
٦٨	مستوى الحي السكني للجانحين	٤٤٠
٦٩	شعور الجانحين نحو أحيائهم	٤٤٢
٧٠	حالات توافر النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية في الأحياء السكنية للجانحين	٤٤٣
٧١	النشاطات الترفيهية للجانحين أثناء وقت الفراغ	٤٤٥
٧٢	مستوى الإجرام في الحي السكني للجانحين	٤٤٦
٧٣	تنظيم عصابات السرقة عند الجانحين	٤٥٠
٧٤	تأثير سن الجانحين على اندماجهم في عصابة المجرمين	٤٥١
٧٥	درجة التعارف بين أعضاء عصابات الجانحين	٤٥٢
٧٦	الأعمال التي كان يزاولها رفقاء حي الجانحين	٤٥٣
٧٧	أنواع العادات السيئة لدى الجانحين	٤٥٤
٧٨	طبيعة الجهة التي شجعت الجانحين على الإقبال على العادات السيئة	٤٥٥
٧٩	الأسباب التي دفعت الجانحين إلى الانضمام إلى العصابة	٤٥٧
٨٠	حالات رضا أم عدم رضا الجانحين على انضمامهم إلى عصابات الجانحين	٤٥٨

المقدمـ ـ ـ ـة

يعتبر جناح الأحداث من الظواهر التي عانت منها كل دول العالم المصنعة منها والسائرة في طريق النمو مع الاختلاف في درجة حدتها من مجتمع إلى أخر تبعا للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وتبعا لتباعد درجات النمو الحضاري بين هذه المجتمعات.

وإذا كانت ظاهرة جناح الأحداث في الماضي لم تعرف كمشكلة اجتماعية ذات خطورة فإن زيادة معدلات الجرائم التي بدأ يرتكبها الأحداث والأطفال في السنوات الأخيرة أثارت قلق غالبية المجتمعات المعاصرة بشكل أدى إلى محاولة هذه المجتمعات اتخاذ إجراءات وممارسات متعددة للتصدي لهذه الظاهرة بهدف التخفيف من أخطارها.

وفي الجزائر لقد زادت كمية الجناح الفعلي والرسمي بشكل لم يعهده هذا المجتمع من قبل، كما ظهرت أنماط جانحة خطيرة مستحدثة أضافت إلى مشكلة الجريمة والجناح أبعادا ثقافية جديدة أصبحت تهدد مستقبل الشباب الذي يشكل مصدر طاقاته البشرية.

والواقع أن المجتمع الجزائري اليوم أصبح يواجه الكثير من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها التغيرات الثقافية والاجتماعية التي لحقت بكيان ووظيفة كافة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والحي، حيث فشلت الأسرة في المجتمع الجزائري في الوفاء بالتزاماتها بتوفير الحياة الطبيعية السوية لأطفالها ، وقد قصرت غالبية المؤسسات التعليمية في أداء رسالتها نحو وقاية الأحداث من الانحراف والجنوح، كما أن الحي في المجتمع الجزائري لم يعد ذلك الفضاء الذي يساند الأسرة ويساعدها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وذلك نظرا لما تعرضت له هذه المؤسسات الاجتماعية الحيوية من اختلالات انعكست سلبا على الأحداث، وبالتالي تكون قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تفاقم ظاهرة جناح الأحداث.

فعلى مستوى الأسرة نجد أن الكثير من الأسر عانت من مشاكل البطالة والفقر وسوء الأحوال السكنية والأمية وضعف القدرة الشرائية والتفكك الأسري، مما أضعف قدرتها على حماية أفرادها، وعلى الحفاظ على تماسكها والقيام بوظائفها الاجتماعية والتربوية.

وعلـى مستوى المدرسة نجد أن كثـرة التسربات المدرسية عن طـريق الطـرد أو التخلي الطوعي عن الدراسة نتيجة للفشل الدراسي المتواصل الذي ساهم في إفلات شريحة هامة من الأحداث من مواصلة الدراسة لتفتح لهم أبواب الأخطار التي ترصدهم في الشارع.

إن ظروف التدريس الصعبة الناجمة عن نقص الوسائل واكتظاظ الأقسام وصعوبة تطوير المناهج التربوية، ولجوء المدرسين بإفراط إلى الضغط بواسطة العقوبة والعنف الجسدي واللفظي نظرا للنقص في التكوين البيداغوجي والنفسي والاجتماعي للمعلم غالبا ما يؤدي إلى سوء التكيف المدرسي، خاصة وأن الأحداث في سن المراهقة يكونون بحاجة إلى تأكيد ذواتهم، مما يدفعهم إلى كره الدراسة، ومن ثم التخلي عنها والبحث عن طرق ووسائل أخرى لتأكيد ذواتهم والتي غالبا ما تتمثل في السلوك العنيف والتدخين وتعاطي المخدرات إلى غيرها من الأفعال الخطيرة التي يمارسها الحدث كتعويض للإخفاق الدراسي.

إن هؤلاء الأحداث المتسربين من المدارس، والذين ينحدر معظمهم من أسر فقيرة غالباً ما يجدون أنفسهم تحت رحمة الشارع وفي فراغ تام نظرا لعجزهم عن إيجاد عمل أو مقعد في مراكز التكوين المهني فيلجؤون إلى ممارسة نشاطات تجارية غير مصرح بها أو احتمال دخولهم إلى عالم الجناح والجريمة.

وإذا حاولنا تحديد معالم البيئة الخارجية التي يعيش فيها الأحداث ظهرت أمامنا تشكيلات متعددة نحصر أهمها في الظروف السكنية السيئة المفروضة على الأحداث دون إختيار، والطابع الذي يأخذه الحي من ناحية تخلفه حيث بينت تقارير الشرطة القضائية العاملة في ميدان الطفولة الجانحة على مستوى مديرية الأمن الوطني أن غالبية الأطفال الجانحين الذين يتم القبض عليهم يعيشون في المدن الكبيرة وينحدرون من أسر فقيرة ذات دخول ضئيلة، ويترعرعون في أحياء متخلفة ذات خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية وإيكولوجية غير مناسبة، ويمكن اعتبارها مناطق لتفريخ الجناح لكونها تتصف بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، والأطفال الذين ينشؤون في هذه الأحياء غالبا ما يكونون معرضين إلى كل أخطار السلوكات الجانحة والمنحرفة التي تنتجها هذه الأحياء، خاصة إذا انعدمت المرافق والتجهيزات الضرورية التي من شأنها تأطير الأحداث في وقت فراغهم لوقايتهم من الانحراف والجنوح. غير أننا نجد أن هذا القطاع الحيوي همش نظرا لعدم إعطائه العناية الكافية على الرغم من أن مهامه مرتبطة ارتباطا وثيقا بممارسة السيادة الوطنية لأنه مرتبط بتثقيف المواطن وترقية مستواه السياسي والفكري والروحي عن طريق استغلال التجهيزات الثقافية والرياضية والاجتماعية والترفيهية.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نطرح سؤال : " **ماذا فعلنا لحماية هذه الطاقة الحيوية من الشباب التي تمثل شريحة هامة في الهرم السكاني من الانحراف؟ هل أدمجناها بالفعل في المجتمع ؟**

إن المشكلة بالنسبة لنا اليوم كمجتمع نام نسبة شبابه عالية جدا هي مشكلة تكامل هذا القطاع من الشباب في مجتمع بدأ يخوض غمار ثورة البناء على جميع المستويات.

ومن هنا وبناء على ما سبق ذكره فقد تم تقسيم هذا العمل إلى بابين : باب نظري وباب ميداني مقسمة على ستة عشر فصلا إلى جانب ملحقين تمثلا في ملحق حول استمارة البحث وملحق حول دراسة عشرة حالات مميزة من الأحداث الجانحين، درستها الباحثة دراسة حالة، واستعانت بها في تحليل وتفسير البيانات، بالإضافة إلى قائمة المصادر العربية والأجنبية.

تنـاول **الفصل الأول** الإطار المنهجي العام الذي شمل التعريف بموضوع الدراسة وأهميته ثم الطرح الإشكالي للدراسة والفرضيات، ثم أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة وصعوبات البحث وتحديد المفاهيم الإجرائية بالإضافة إلى التطرق إلى مجالات الدراسة و العينة و الدراسات و المناهج المتبعة في البحث و أدوات جمع البيانات و التقنيات المستعملة في الدراسة و أدوات تحليل البيانات.

وتطرق **الفصل الثاني** إلى أهم الدراسات السابقة التي تم عرضها بسبب اقترابها بمحاور موضوع الدراسة، فكانت هذه الدراسات متنوعة من حيث ميدان بحثها، فشمل المبحث الأول دراسات جزائرية وتناول المبحث الثاني دراسات عربية، أمل المبحث الثالث فتضمن دراسات أجنبية.

أما **الفصل الثالث** فقد تناول في مبحثه الأول تعريف الجناح، و تعرض المبحث الثاني إلى تعريف الحدث، و ضم المبحث الثالث طبيعة السلوك الجانح، و تناول المبحث الرابع موقف المشرع الجزائري من الأحداث الجانحين و الأحداث المعرضين لخطر معنوي و مادي.

و **الفصل الرابع** تناول الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة جناح الأحداث، فتعرض المبحث الأول إلى الاتجاه البيولوجي، و تناول المبحث الثاني الاتجاه النفسي، و ضم المبحث الثالث الاتجاه الاجتماعي، أما المبحث الرابع فتناول الاتجاه التكاملي.

وتضمن **الفصل الخامس** اختلالات البيئة الأسرية وعلاقتها بجناح الأحداث، وشمل المبحث الأول منه مفهوم الأسرة وأهميتها ومقوماتها، وشمل المبحث الثاني دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وتناول المبحث الثالث أثر الأسرة كعامل من عوامل جناح الأحداث.

ويتعرض **الفصل السادس** إلى اختلالات البيئة المدرسية وعلاقتها بجناح الأحداث، ويتناول المبحث الأول دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، ويتطرق المبحث الثاني إلى أثر المدرسة كعامل من عوامل جناح الأحداث، أما المبحث الثالث فقد تناول دور المدرسة الوقائي من جنوح الأحداث.

في حين تناول **الفصل السابع** أثر الحي السكني في جنوح الأحداث فتطرق المبحث الأول إلى علاقة الحي السكني بجنوح الأحداث، وتناول المبحث الثاني طبيعة الأحياء

السكنية للجانحين ومناطق الجنوح، وتضمن المبحث الثالث مشكلات الأحداث في أحياء المدن وعلاقتها بالجناح.

وتعرض **الفصل الثامن** إلى ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري من ناحية حجمها واتجاهاتها وعواملها، حيث تطرق المبحث الأول إلى حجم ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر، وتطرق المبحث الثاني إلى اتجاهاتها، أما المبحث الثالث فتناول عواملها.

وتناول **الفصل التاسع** أثر الوسط الأسري الجزائري في جناح الأحداث، وطرق المبحث الأول منه إلى مفهوم الأسرة الجزائرية، وتناول المبحث الثاني مشكلات الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأحداث، وتطرق المبحث الثالث إلى عوامل عدم تكيف الأحداث داخل أسرهم، وعلاقة ذلك بجنوحهم.

أما **الفصل العاشر** فتناول أثر الوسط المدرسي الجزائري في جنوح الأحداث فتحدث المبحث الأول منه عن واقع التعليم الأساسي في الجزائر، وتناول المبحث الثاني مشكلات التعليم الأساسي في الجزائر، وتطرق المبحث الثالث إلى الحديث عن دور المدرسة الجزائرية في وقاية الأحداث من الانحراف.

وعالج **الفصل الحادي عشر** أثر الحي السكني في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، تطرق المبحث الأول منه إلى دور الحي كمؤسسة اجتماعية في تنشئة الطفل في المجتمع الجزائري، وتحدث المبحث الثاني عن أثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، وتناول المبحث الثالث دراسة مشكلات الأحداث في بعض أحياء مدن الجزائر وعلاقتها بالجنوح.

وفي **الباب الميداني** فقد خصص **الفصل الثاني عشر** إلى دراسة البيانات الأولية للأحداث الجانحين و أسرهم، فتناول المبحث الأول بيانات أولية عن الأحداث الجانحين، وتطرق المبحث الثاني إلى جرائم الجانحين.

وفي **الفصل الثالث عشر** تنتقل الدراسة إلى اختبار الفرضيات حيث تمّ في المبحث الأول اختبار الفرضية المتعلقة بأثر الحرمان المادي والمستوى الاقتصادي المنخفض لأسر الجانحين على جنوح الأبناء، وتناول المبحث الثاني اختبار الفرضية المتعلقة بأثر التفكك الأسري عن طريق الطلاق في جنوح الأحداث، أما المبحث الثالث فتناول اختبار الفرضية الخاصة بأثر الخصام الأسري الدائم و المستمر على جنوح الأحداث. وتناول المبحث الرابع اختبار الفرضية الخاصة بالتربية الأسرية الخاطئة والمتمثلة في استعمال الوالدين لأسلوب القسوة والإهمال في معاملة الأحداث وعلاقة انتهاج هذا الأسلوب الخاطئ في التربية بجنوح الأبناء، أما المبحث الخامس فتناول اختبار الفرضية الخاصة بانتشار المستوى الأخلاقي السيئ وتفشي الجريمة في أسر الجانحين ومدى تأثر الأحداث بأسرهم باعتبارهم مثلهم الأعلى.

أما **الفصل الرابع عشر** فقد تمّ تخصيصه لاختبار الفرضيتين المتعلقتين بأثر الوسط المدرسي في جنوح الأحداث فتناول المبحث الأول منه اختبار الفرضية المتعلقة بأثر الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي للأحداث على جنوحهم، وتطرق المبحث الثاني إلى اختبار الفرضية الخاصة بعلاقة معاملة المعلمين السيئة للأحداث بجنوحهم وانحرافهم.

أما **الفصل الخامس عشر** فقد تم تخصيصه إلى أثر الحي السكني في جنوح الأحداث، وتناول المبحث الأول منه أثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث لمعرفة الأحياء التي تفرخ الجنوح دون غيرها، وتناول المبحث الثاني محاولة إختبار الفرضية الخاصة بأثر رفقاء الحي في جنوح الأحداث للتعرف على طبيعة الجناح الجماعي في الأحياء السكنية للجانحين.

و **الفصل السادس عشر** تطرق إلى نتائج البحث والمقترحات حيث تناول المبحث الأول منه نتائج البحث العامة ونتائج الفرضيات، أما المبحث الثاني فخصص للتوصيات والمقترحات.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث

- موضوع الدراسة و أهميته:
- الإشكالية:
- الفرضيات:
- أسباب اختيار الموضوع:
- أهداف الدراسة:
- صعوبات البحث:
- التعريفات الإجرائية للمفاهيم:
- مجالات الدراسة:
- العينة:
- الدراسات و المناهج المتبعة:
- أدوات جمع البيانات:
- التقنيات المستعملة في الدراسة:
- أدوات تحليل البيانات:

- موضوع الدراسة وأهميته

تأتي هذه الدراسة كاستجابة لاهتمامات السوسيولوجيا بدراسة موضوع جناح الأحداث الذي أصبح يستقطب اهتمامات مختلف التنظيمات الاجتماعية، ممّا يدل على أن هناك إدراك لخطورة هذه الظاهرة في المجتمع حيث بدأت تتكلم عنها الصحف والأوساط العلمية والسياسية بعدما كانت تتواجد على هامش البحث والدراسات السوسيولوجية بعد الاستقلال حيث كان التركيز منصب على مواضيع التنمية في المجال الزراعي والصناعي من أجل التخلص من قيود التبعية والهيمنة وتحقيق النمو والتقدم.

إن السياسات الوطنية لم ترق دوماً إلى تطلعات الشباب وطموحاتهم ذلك لأنها كانت تفتقر للنجاعة والانسجام بسبب غياب الآليات العملية للتنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بشؤون الشباب الأمر الذي جعل احتياجاتهم تتزايد ومشاكلهم تتفاقم دون أن تجد لها حلاً من طرف السلطات المعنية بالتكفل بها، ومن ثم بدأت هذه الفئة من المجتمع تنزلق شيئاً فشيئاً نحو الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات وحتى الانتحار.

أما على مستوى الدراسات والبحوث العلمية فنلاحظ إلتفات البحث العلمي في السنوات الأخيرة إلى المواضيع التي تتعلق بمشكلات الأحداث والشباب التي أصبحت تطرح نفسها أكثر من أي وقت مضى نظراً للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيش فيها الشباب بسبب البطالة والتهميش والإقصاء التي ولدت لديه الإحباط والقنوط، الأمر الذي جعله ييأس وينتقم من المجتمع بإنزلاقه نحو الانحراف والإجرام والدخول في عالم المخدرات والمهلوسات، مما يحتم ضرورة تدخل علم اجتماع الشباب كتخصص له الأولوية في تناول موضوع الشباب واحتياجاته وطموحاته ومشاكله وتحديد الفرصة أكثر لفهمه وإيجاد الحلول لكل انشغالاته واهتماماته.

- الإشكالية:

إن المجتمع الجزائري قد تعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة في إطار خوضه لمعركة التحضر والتصنيع السريع من أجل التنمية الشاملة نتج عنها تناقضات حضارية مست الكثير من المؤسسات العاملة في مجال الضبط الاجتماعي التي أصبحت تواجه مشكلات بيئية واجتماعية خطيرة من بينها ارتفاع الجريمة وانحراف الطفولة التي يعبر عنها العديد من المؤشرات الاجتماعية والإحصائية التي أشارت إلى أن ظاهرة جناح الأحداث في تطور مستمر، وتنذر بالخطر، حيث سجلت تطور يتجاوز (٥٦%) بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٢، كما سجلت معدل زيادة سنوية قدرها (١٢%)[١].

---

[١] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول حماية الشبيبة، الدورة العامة الثانية والعشرون، ماي ٢٠٠٣، ص:١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة المخيفة لمعدلات الجنوح التي صدرت عن الجهات الرسمية لا تعكس الصورة الحقيقية لظاهرة الجناح في المجتمع الجزائري لأن الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة يتأثر بغياب عدد كبير من الجرائم التي يصعب التوصل إليها، والتي تحجب الأرقام الحقيقية للجناح الفعلي في المجمع الجزائري، وهذا ما يصطلح عليه بالجنوح أو الإجرام الخفي الذي يرشح الزيادة في معدلات الجنوح نحو الارتفاع.

إن ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري نجدها مرتبطة بتراكم اختلالات مؤسسات الدولة والأسرة في التكفل بهذه الفئة من الشباب التي أصبحت تعاني من نقص كبير في مجال الإدماج الاجتماعي حيث تعرض الشباب بسـبب الإختلالات التي أصابت مؤسسات الدولة والأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد إلى جميع أنواع الحرمان والضياع الذي نتج عنه تزايد أعمال العنف على مستوى مختلف الأوساط (**المدرسة، الحي، الشارع**)، والإقبال على مختلف أنواع الجرائم والإدمان على المخدرات، والنزعة الانتحارية، والانهيار العصبي نتيجة الشعور باليأس والقنوط والإحباط بسبب التهميش الذي أصبح يعاني منه الشباب في مجتمع يتهمه أكثر من أنه يحتويه ويساعده.

إن ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة بل يجب النظر إليها في صورة تكاملية مع بقية النظم أي في علاقتها بالاقتصاد والتعليم والدين والسياسة بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل كثافة السكان وتركيبهم وتوزيعهم وأنماط التنقل الاجتماعي والمكاني وللتقسيم الطبقي في المجتمع ...الخ، لذلك إذا أردنا الوقوف على مدى علاقة جناح الأحداث بالأوساط الاجتماعية يكون من الضروري أن يتوفر لدينا فهم دقيق وكامل لما يحدث في الأنساق الاجتماعية الأخرى القائمة في المجتمع لأن تفاقم هذه الظاهرة يرجع أساساً إلى قصور هذه الأنساق في أداء وظائفها. ومن هنا يمكن للباحث في سببية الجنوح أن يطرح المئات من الفرضيات العلمية التي يمكن أن تتناول كل الظروف والعوامل البيئية السببية بوصفها عوامل تسهم في تكوين وتطور الجناح.

وإذا لم يكن بوسع الباحثة، وفي نطاق هذا البحث الإحاطة الكاملة بكل الفرضيات فقد اختارت لهذه الدراسة حقولا علمية رئيسية ثلاث باعتبارها أكثر صلة بسببية الجنوح في المجتمع الجزائري وأكثر ارتباطاً بغالبية النظريات العلمية التي طرحت في هذه الدراسة. هذه الحقول الرئيسية الثلاثة هي الأسرة والمدرسة والحي. وستحاول الباحثة إيضاح دور هذه المؤسسات الاجتماعية المعاصرة في نشوء وتطور جناح الأحداث في المجتمع الجزائري بمحاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل الظروف المعيشية السيئة التي تعيش فيها أسر الأحداث تؤدي إلى جنوح الأبناء.
- هل يؤدي التفكك الأسري عن طريق الطلاق إلى جنوح الأحداث.
- هل التوتر الأسري والخصام الدائم بين الآباء يؤدي إلى جنوح الأبناء.

- هل تساهم التربية الأسرية الخاطئة المتمثلة في استعمال الآباء لأساليب القسوة والإهمال في جنوح الأبناء.
- هل يعتبر انتشار الإجرام والأخلاق السيئة في أوساط أسر الأحداث عامل مساهم في الجنوح.
- هل يؤدي فشل الأحداث في تحصيلهم الدراسي إلى احتمال انحرافهم أو جنوحهم.
- هل تؤدي المعاملة السيئة التي تصدر عن بعض المعلمين في تعاملهم مع الأحداث إلى كرههم للدراسة وبالتالي التخلي عنها، ومن ثم احتمال جنوحهم
- هل تسهم الأحياء السكنية الناقصة المرافق الضرورية والمتميزة بنقص الضبط الاجتماعي وضعف الإشراف التربوي وانتشار الرذائل والانحرافات في إمكانية تكوين الجنوح.
- هل تسهم الظروف السيئة المحيطة بالحي وسهولة الاتصال والاختلاط بالأنماط السلوكية الجانحة داخل الحي السكني للأحداث على احتمال جنوحهم وانحرافهم.

- الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين الحرمان المادي للأحداث الجانحين وحالات الجنوح.

ويتفرع هذا الفرض إلى:

١. أن أسر الأحداث الجانحين تعيش في عوز واحتياج مادي كبير.
٢. أن أسر الأحداث الجانحين تعيش في ظروف سكنية سيئة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين حالات الطلاق بين الوالدين وحالات الجنوح.

الفرضية الثالثة: يكثر الخصام والعراك بين الوالدين في أسر الجانحين.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح.

الفرضية الخامسة: يكثر وجود بعض أنماط الانحرافات الأخلاقية في أسر الجانحين.

ويتفرع هذا الفرض إلى:

١. يكثر الإدمان على المسكرات عند أسر الجانحين.
٢. يكثر تفشي الجريمة عند أسر الجانحين.

الفرضية السادسة: توجد علاقة بين الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي للأحداث وحالات الجنوح.

الفرضية السابعة: توجد علاقة بين أسلوب القسوة والإهمال في معاملة المعلم للأحداث وحالات الجنوح.

الفرضية الثامنة: توجد علاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث وحالات الجنوح.

الفرضية التاسعة: لا يصبح الحدث جانحا إلا بعد انتمائه إلى عصابة من نفس الحي الذي يسكن فيه.

- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أهمية اختيار هذا الموضوع في :

- إحساس الباحثة بمشكلة جنوح الأحداث، ومدى تزايد حجمها وخطورتها بعد الإطلاع على الإحصائيات الرسمية، الأمر الذي دفع الباحثة إلى محاولة التعرف على العوامل المسببة لها ومدى مساهمة الأوساط الاجتماعية المتمثلة في الوسط الأسري والوسط المدرسي والوسط المفتوح في نشوئها وتطورها.

- الميل الشخصي لكل المواضيع المتعلقة بالشباب والإجرام.

- ندرة الدراسات العلمية التي أجريت حول موضوع جنوح الأحداث في الجزائر على الرغم من الارتفاع الشديد والمتزايد لمعدلات الجنوح في هذا المجتمع، الأمر الذي رغب الباحثة في دراسة هذه الظاهرة بغية الوصول إلى حقائق واقعية تسمح بوضع برامج الوقاية والعلاج.

-الرغبة الشديدة في دراسة هذا الموضوع والسعي في الإلمام ببعض جوانبه.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

- تحاول هذه الدراسة أن تبين بأن هناك تهميش وإقصاء للأحداث الذين انزلقوا في طريق الإجرام من طرف السلطات المعنية التي لم تحتويهم ولم تهتم بمشاكلهم وانشغالاتهم.

- اهتمام الباحثة بالتعرف على كافة الظروف المحيطة بالحدث في أسرته ومدرسته وحيه، والتي ساهمت بشكل قوي في جنوحه وانحرافه.

- نظرا لكون الأسرة والمدرسة والحي من مؤسسات الضبط الاجتماعي الأكثر أهمية في حياة الأحداث من حيث تأثيرها المباشر في سلوكهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم، وتأثرها أيضا بكافة النظم الاجتماعية الأخرى المتواجدة في المجتمع، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على النقائص التي تشكو منها هذه المؤسسات، و التي أثرت بشكل قوي على تفاقم ظاهرة جناح الأحداث.

-اهتمت هذه الدراسة بهذا الموضوع حتى تتمكن من لفت أنظار الهيئات المعنية إلى الاعتناء بكل المشكلات التي يتلقاها الأحداث داخل أسرهم ومدارسهم وأحيائهم، وذلك بوضع الخطط والبرامج التي تعمل على تذليل كل النقائص والإختلالات التي تعاني منها هذه المؤسسات بغية الحد من خطورة هذه الظاهرة قدر الإمكان.

- صعوبات البحث:

واجهت الباحثة خلال إنجازها لهذه الدراسة بعض الصعوبات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- اتساع الموضوع لكونه يطرح دراسة ثلاثة أوساط اجتماعية نظرياً وميدانياً مما تطلب بذل جهد كبير لإنجاز هذا العمل.

- ندرة الدراسات الجزائرية المتخصصة في الإجرام وجنوح الأحداث.

- إن صعوبة الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية بمراكز إعادة التأهيل من طرف وزارة العدل جعلت الباحثة تنتظر سنة كاملة لتحصل على هذه الموافقة، الأمر الذي أثر على مدة الدراسة.

- واجهت الباحثة صعوبات كثيرة للوصول إلى أسر العديد من الأحداث الجانحين الذين اختارتهم لدراستهم دراسة حالة.

- واجهت الباحثة أيضا صعوبات في التنقل إلى كل من ولايات وهران و سطيف و البويرة لإجراء الدراسة الميدانية.

- التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي بصفة عامة، والبحث الاجتماعي الذي يستمد أغلب مفاهيمه من لغة الحياة العامة، بصفة خاصة فكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها [1]. ولكي لا يختلف القراء في فهم ما تريد أن تعبر عنه الباحثة من مفاهيم ومصطلحات اتجه البحث إلى تحديدها بما يتفق وطبيعة البحث.

أ- مفهوم الجنوح:

ونقصد به الفعل الإجرامي الذي يرتكبه الحدث، ويكون فيه في معارضة مع قوانين المجتمع الجزائري.

ب-مفهوم الجانح:

ونقصد به كل حدث قام بفعل يعاقب عليه القانون، وصدر بحقه حكم جزائي من محكمة الأحداث أدخل بموجبه مركز إعادة التربية.

ج- مفهوم الوسط الاجتماعي:

نعني بالوسط الاجتماعي مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين منذ ولادته، وتؤثر على تكوين شخصيته، وتوجيه سلوكه، بحيث أنها تمارس تأثيرها المباشر عليه.

وليس الوسط الاجتماعي الخاص بالشخص واحد في جميع مراحل حياته، إذ ينتقل الفرد في كل مرحلة من وسط إلى أخر. وفي كل بيئة قد تنشأ لديه علاقات جديدة تؤثر في سلوكه، وقد تدفعه إلى الانحراف أو الإجرام. والأوساط التي ينتقل بينها الفرد خلال مراحل حياته متعددة، فالوسط الأول الذي ينشأ فيه الفرد هو أسرته ثمّ ينتقل منها إلى المدرسة ثم إلى العمل، كما أن مجتمع الرفاق له تأثير مباشر على الفرد.

وقد حددت هذه الدراسة الأوساط الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على الأحداث بثلاثة أوساط هي: الوسط الأسري والوسط المدرسي والوسط المفتوح المتمثل في الحي السكني.

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن، **قواعد البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤، ص:١٥٤.

د- التربية الأسرية الخاطئة:

وتتضمن استعمال الآباء لأسلوبين في تقويم سلوك أبنائهم: أسلوب القسوة الذي يتمثل في استعمال الشدة والعنف في تربية الأبناء باستعمال العقاب البدني، وأسلوب الإهمال واللامبالاة الذي يتمثل في عدم اكتراث الآباء في استعمال أي أسلوب لتوجيه وإرشاد أبنائهم عند ارتكابهم للخطأ.

ه- الفشل الدراسي:

نعني به ضعف التحصيل التعليمي للتلميذ، وفشله في تحقيق النجاح. وينتج الفشل الدراسي عن عدم قدرة التلميذ على استيعاب المواد الدراسية مما ينعكس على انخفاض الدرجات التي يحصل عليها في الاختبارات التحصيلية وتكرار السنوات الدراسية.

و- الحـــي الشعـــبي:

هو عبارة عن منطقة متواجدة داخل المدن الحضرية، توجد بها عمارات أو سكنات تقليدية تتميز بالتكدس السكاني، وتضم سكنات من طبقات اجتماعية متواضعة، كما تعتبر هذه الأحياء أمكنة متخلفة بسبب الفوارق الطبقية والتهميش الاجتماعي تتواجد فيها المباني السيئة والمتداعية والمساكن الضيقة، تحيط بها أسواق شعبية غالبا ما تكون مليئة بالحركة والمعاملات، تتواجد بها المقاهي، كما أنه غالبا ما تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة، يكون غالبية سكان الأحياء الشعبية غير متخصصين مهنيا، وذوو مستوى ثقافي محدود ومستوى اقتصادي متواضع.

- مجالات الدراسة:

تعتبر الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن ظاهرة اجتماعية معينة بصورة منهجية، ولتحقيق ذلك ينبغي بلورة المشكلة وصياغتها صياغة دقيقة، وتحديد نوع الدراسة ومناهج البحث والأدوات اللازمة لجمع البيانات، والطريقة التي تعالج بها البيانات من حيث التحليل والتفسير.

وللوصول إلى هذا الغرض المحدد في هذه الدراسة الميدانية والمتمثل في البحث عن أثر الوسط الاجتماعي المتمثل في الوسط الأسري والمدرسي والوسط المفتوح في بروز ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري اشتملت هذه الدراسة على الخطوات المنهجية التالية:

تضمن البحث ثلاثة مجالات هي:

١- المجال البشري:

لقد حدد المجال البشري للبحث بالأحداث الذكور الذين أتموا السابعة من عمرهم ولم يتموا التاسعة عشرة وقت ارتكابهم للفعل المكون للجنوح وصدرت بحقهم أحكام أو دعوا بموجبها إما لمراكز إعادة التأهيل التابعة لوزارة العدل ، وإما لمراكز إعادة التربية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي نتيجة ارتكابهم فعلا إجراميا بالنسبة للأحداث الذين وضعوا في مراكز إعادة التأهيل أو فعلا مكونا للجنوح بالنسبة للأحداث الذين وضعوا بمراكز إعادة التربية. وقد استبعدت هذه الدراسة حالات الأحداث الذين لم يرتكبوا أي فعل جانح ووضعوا في مراكز إعادة التربية بقرار من قاضي الأحداث بطلب من الوالدين، أو نظرا للأوضاع الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم وتجعل وضعيتهم في خطر معنوي.

٢- المجال المكاني:

حدد المجال المكاني للدراسة الميدانية في كل من مدن الجزائر العاصمة ووهران وسطيف والبويرة، حيث تمت مقابلة (٥٢٠) حدثاً جانحا، (٣٠٠) منهم موزعين على ثلاثة مراكز لإعادة التأهيل تتميز بالنظام المغلق والحرية السالبة، وتابعة لوزارة العدل وتضم الأحداث الجانحين المحترفين الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية خطيرة من ناحية نوع الجريمة ومن ناحية تكرارهم للفعل الإجرامي مرات عديدة، وهي متواجدة في كل من ولايات الجزائر العاصمة ووهران و سطيف، و(٢٢٠) الأخريين موزعين على مركزين لإعادة التربية التابعة لوزارة التضامن الوطني وتضم صنفين من الأحداث، الأحداث المتواجدين في خطر معنوي ومادي ولم يرتكبوا أي فعل جانح ووضعوا في هذه المراكز بقرار من القاضي لحمايتهم من خطر الوقوع في الانحراف، والأحداث الجانحين الذين ارتكبوا أفعال مكونة للجنوح، ولكنها لاتصل إلى درجة الخطورة التي يُمثلها الأحداث الذين أدخلوا مراكز إعادة التأهيل، وهذين المركزين متواجدين بولايتي الجزائر العاصمة والبويرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه اختير مركز عين علوي بالبويرة كمجال مكاني للبحث لأنّه كان يضم الأحداث الجانحين الذين قبض عليهم بالجزائر العاصمة وحوكموا بمحاكم الأحداث التابعة لولاية الجزائر العاصمة غير أنهم وضعوا بمركز البويرة لأنّ مراكزهم الأصلية والمتمثلة في مركزي بئر خادم (١)، (٢) المتواجدة بدائرة بئر خادم كانت متواجدة في حالة ترميم وقت إجراء بحثنا الميداني، لذلك كان كل الأحداث المحاكمين والمتواجدين في سن (١٤-١٨) سنة، والذين كان من المفروض أن يوجهوا إلى مركزي بئر خادم(١)، (٢) وجهوا إلى مركز عين علوي بالبويرة.

ولقد حددت المدن الحضرية الكبرى والمتمثلة في الجزائر العاصمة ووهران وسطيف مجالات مكانية للبحث لكونها أصبحت تمثل أصلح نموذج للمجتمع الجزائري.

كما تعتبر أكثر المناطق جذبا للمواطنين من كل أنحاء القطر، بالإضافة إلى كونها تتميز بكثافة سكانية عالية، وأن طبيعة الحياة فيها من شأنها أن تيسر سبل الانحراف، إذ بينت الإحصائيات بأن هذه المدن الكبرى مازالت تسجل سنويا أعلى نسب الانحراف(*).

٣- المجال الزمني:

حدد المجال الزمني للبحث بالفترة الواقعة بين ٢٠٠٥/١٠/١٥ إلى ٢٠٠٦/١١/٢٣، وهي الفترة التي استغرقتها الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث.

- العينة:

لقد تم في هذه الدراسة استخدام طريقة الحصر الشامل لجميع الأحداث الجانحين المحجوزين إما بمراكز إعادة التأهيل الثلاثة التي تمت فيها الدراسة الميدانية والذين ارتكبوا فعلا إجراميا وصدرت بحقهم عقوبة الحجز بهذه المراكز، أو المودعين بمراكز إعادة التربية الاثنين التي تمت فيهما الدراسة الميدانية، والذين ارتكبوا أفعالا مكونة للجنوح، وصدرت بحقهم أحكام الإيداع بهذه المراكز.
ولقد تم مقابلة كل الحالات التي ارتكبت فعلا إجراميا أو أفعالا مكونة للجنوح، والتي بلغ عددها (٥٢٠) حدث جانح -وقت إجراء البحث- موزعة كالآتي:

بالنسبة لمراكز إعادة التأهيل:

*- (٩١) حدث جانح بمركز قديل (ولاية وهران) لإعادة التأهيل، ويضم أحداث جانحين من ولاية الغرب الجزائري.

*- (٨٦) حدث جانح بمركز إعادة التأهيل بالحراش بالجزائر العاصمة، ويضم أحداث جانحين من ولايات الوسط الجزائري.

*- (١٢٣) حدث جانح بمركز سطيف لإعادة التأهيل، ويضم أحداث جانحين من ولايات الشرق الجزائري.

أما بالنسبة لمراكز إعادة التربية فقد وزعت الحالات كالأتي:

---

* -راجع المبحث الأول من الفصل الثامن من هذه الدراسة.

*- (٧٠) حدث جانح بمركز الأبيار بولاية الجزائر العاصمة والتابع لوزارة التضامن الوطني، والذي يضم الأحداث الذين يقل سنهم عن ١٤ سنة.

*- (١٥٠) حدث جانح بمركز عين علاوي بولاية البويرة، ويضم الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٨) سنة.

ولقد تم استعمال طريقة الحصر الشامل لمجتمع الدراسة ككل للحصول على معلومات دقيقة وشاملة عن أثر الأوساط الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والحي في بروز ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر.

- نوع الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من الدراسات وفقا لطبيعة الموضوع وأهدافه العامة. وهي:

١-الدراسة الاستطلاعية:

لقد أتاحت الدراسة الاستطلاعية للبحث على إجراء دراسة أولية على (٢٥) حدثا جانحا، (١٠) منهم مودعون بمركز إعادة التأهيل بالحراش و(٦) منهم مودعون بمركز إعادة التربية الأبيار، و(٩) منهم مودعون بمركز إعادة التربية بعين علاوي بالبويرة، وذلك عن طريق مقابلتهم، كما تمت مقابلة بعض أسر الأحداث الجانحين أثناء زياراتهم لأبنائهم، وتمّ أيضا إجراء مقابلات حرة مع بعض المسؤولين المختصين في ميدان الطفولة الجانحة بمصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني، كما تمت مقابلة بعض المختصين النفسانيين بمراكز إعادة التأهيل ومراكز إعادة التربية، وبعض المربيين بمصلحة التوجيه والتربية في الوسط المفتوح، وتمت مقابلة بعض قضاة الأحداث بمحاكم الشراقة و بئرمرادرايس و الحراش والجزائر الوسطى، الأمر الذين سمح إلى حد كبير بوضع الإشكالية والفرضيات الأساسية للدراسة الميدانية، والحصول على الكثير من المعلومات التي أفادت البحث بشكل كبير خاصة من جانب التحكم في المتغيرات والمؤشرات ذات الدلالة السوسيولوجية.

٢- الدراسة الوصفية- التفسيرية:

كان الهدف من وراء الاستعانة بهذه الدراسة هو التأكد من صحة الفرضيات التي وضعت لفهم واقع الوسط الاجتماعي في الجزائر وأثره في جنوح الأحداث، والحصول على مجموعة من المعلومات الدقيقة حول علاقة الأوساط الاجتماعية الثلاثة أي الأسرة والمدرسة والحي بجنوح الأحداث ووصفها وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها، وإدراك الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة وتؤثر فيهـا.

ولقد سمح لنا اعتمادنا على هذا النوع من الدراسات التي ساعدت على وصف وتفسير ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر، وذلك عن طريق تصنيف وتفريغ وتبويب البيانات المحصل عليها في استمارة المقابلة في جداول بسيطة ومركبة، ثم محاولة تحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى أسبابها والعوامل المتحكمة فيها، وبالتالي للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

- المناهج المتبعة في هذه الدراسة:

يعتبر توظيف المنهج أو المناهج في الدراسات الاجتماعية من الشروط الأساسية لإعطاء الصبغة العلمية للبحث، وقد عرف المنهج بأنّه:"**طريقة وتصور وتنظيم البحث**"(١). أي أن المنهج ينص على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما للوصول إلى القوانين العلمية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من المناهج وفقا لطبيعة الموضوع والأهداف المسطرة من وراء هذه الدراسة، نذكرها فيما يلي:

١- المنهج الإحصائي التحليلي:

لقد مكن هذا المنهج الباحثة من جمع بيانات كمية حول موضوع جناح الأحداث التي تم تصنيفها وتبويبها في جداول بسيطة ومركبة ثم تحليلها وتفسيرها تبعا للمعطيات الإحصائية التي حصلت عليها الباحثة من خلال الدراسة الميدانية أو الوثائقية لموضوع الجناح.

وتظهر أهمية المنهج الإحصائي التحليلي في دراستنا من خلال استنطاق وتحليل المعطيات الكمية من الواقع، وهذا للوصول إلى تحاليل علمية موضوعية. وقد تم في هذه الدراسة من خلال توظيفنا لهذا المنهج الاستعانة بالأدوات الإحصائية من أجل الكشف عن العلاقات المتواجدة بين المتغيرات.

---

١ - Grawitz Madeleine, « **Methodes des sciences sociales** » Paris, Edition DALLOZ, 1974, P :332

٢- منهج دراسة الحالـــة:

استخدمت هذه الدراسة منهج بحث الحالة من أجل تدعيم بيانات الدراسة الميدانية وإثراء البحث، لأنه لا يمكننا التعمق في فهم وضعية الأحداث الجانحين وأثر الأوساط الاجتماعية الثلاثة المتمثلة في الأسرة والمدرسة والحي في بروز وخطورة هذه الظاهرة إلاّ إذا تعرفنا على هذه الأوساط من خلال دراسة ميدانية متعمقة لها.

وتماشيا مع الإمكانيات المادية و الزمنية لهذه الدراسة اتجهت الباحثة إلى الاكتفاء بدراسة عشرة حالات مميزة من أسر الجانحين الساكنة بالجزائر العاصمة لمست فيها أنها تشكل أرضية خصبة لجنوح أبنائها، حيث تم التعرف من خلالها على بيانات هامة حول أثر الأوضاع الأسرية والمدرسية والوسط المفتوح المتمثل في الحي والشارع في جنوح الأحداث، والتي أفادت كثيراً في الإطلاع على بعض المؤشرات الهامة من الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للأوساط الاجتماعية التي نشأ فيها الجانحون، والتي لعبت دوراً كبيرا في ميل الأحداث نحو الجنوح والانحراف، الأمر الذي ساعد كثيرا على إيجاد بعض التفسيرات لأثر هذه الأوساط الاجتماعية الثلاثة في جنوح الأحداث في مجتمع البحث.

وقد اعتمدت طريقة بحث الحالة في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

أ- المقابلة الشخصية:

قامت الباحثة بعدة زيارات ميدانية لأسر بعض الأحداث الجانحين، حيث تمت المقابلة الشخصية في بيت الحدث الجانح بين الباحثة وبعض أفراد أسرته، واعتمدت المقابلة الشخصية على طرح أسئلة مفتوحة على بعض أفراد أسرة الحدث الجانح موضوع البحث، كانت قد نظمتها الباحثة في استمارة خاصة لبحث الحالة، وتضمنت البحث عن تاريخ الأسرة، وظروف الحدث وقت ارتكاب الجريمة، وظروف أسرته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والسكنية، وعلاقته بوالديه، ومعاملة أسرته له، والعلاقة بين والديه، والمستوى الأخلاقي لوالديه، وأسباب انقطاعه عن الدراسة، والصعوبات التي يواجهها في بيته، وأدت إلى ميله نحو الانحراف والجنوح.

كما قامت الباحثة بزيارة بعض المدارس الابتدائية والمتوسطات التي درس فيها الجانحون موضوع دراسة الحالة أين تم مقابلة بعض المعلمين الذين درس عندهم هؤلاء الأحداث للحصول على معلومات من المؤسسات التربوية نفسها حول الحالة التعليمية للحدث الجانح والصعوبات التي تلقاها أثناء مسيرته الدراسية وجعلته ينقطع عن الدراسة.

ب- الملاحظة المباشرة:

استخدمت هذه الأداة أثناء قيام الباحثة بزيارة أسر الجانحين والأحياء التي يسكنون فيها حيث تحرت الباحثة دقة كبيرة في ملاحظة طبيعة الحي الذين يسكن فيه الحدث بكل سماته الإيكولوجية ومواصفاته الحضرية والاجتماعية، وكل ما يحيط به من إختلالات واضطرابات حتى نتحصل على صورة متكاملة عن ظروف انحراف الحدث والعوامل التي لعبت الدور الأكبر في جنوحه.

كما تحرت الباحثة أيضا دقة كبيرة أثناء قيامها بزيارة أسر الجانحين في ملاحظة سكن أسرة الحدث الجانح من ناحية نوع الدار وأثاث البيت وعدد الغرف ومدى صلاحيتها للسكن من جانب الرطوبة والإضاءة والنظافة ومرافق السكن من إنارة ومياه صالحة للشرب ومطبخ وبيت الخلاء.

كما انتبهت الباحثة كثيراً أثناء قيامها بمقابلة آباء المبحوثين وأمهاتهم إلى شخصية الوالدين وطريقة حوارهما، ومدى وعيهما بالأسباب التي دعت ابنهما إلى أن يسلك السلوك الإجرامي.

- التقنيات المستعملة في الدراسة:

أولا- أدوات جمع البيانات:

يشير مصطلح الأداة إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه في بحثه [1]. ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة لجمع البيانات الأدوات التالية:

١- الملاحظة المباشرة (بدون المشاركة):

استخدمت هذه الأداة عند قيام الباحثة بالحضور للجلسات العامة التي حوكم فيها بعض الجانحين ولقد استفادت الباحثة من هذه الجلسات لكونها كانت تجمع بين قاضي الأحداث، والأحداث الجانحين وأسرهم، حيث تم تسجيل معلومات مفيدة تطلبتها الدراسة.

٢- الملاحظة المباشرة (بالمشاركة):

لقد استخدمت الباحثة هذه الأداة للتعرف على بعض أنماط سلوكات الجانحين التي لا يمكن فهمها حقيقيا إلاّ من خلال مشاهدتها كما تحدث في الواقع.

---

[1]- عمر محمد التومي الشيباني، **مناهج البحث الاجتماعي،** بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١، ص: ١٦٦.

ولما كان نظام مراكز إعادة التربية لا يسمح قانونيا بمبيت الباحثة مع الجانحين اكتفت الباحثة بملاحظة نشاط الجانحين وسلوكهم بالمشاركة الجزئية، وذلك من خلال المكوث معهم طول النهار، من الثامنة صباحا إلى السابعة مساءا، حيث لاحظت الباحثة أنه كلما إمتد وجودها في المركز كلما زادت مشاركتها في أسلوب حياة الجانحين.

ولقد أخذت الملاحظة بالمشاركة الصور التالية:

- ✓ مشاركة الجانحين في تناول غذائهم في منتصف النهار، والاختلاط بهم أثناء فترات الراحة بعد خروجهم من الورشات في ساحة المركز.
- ✓ مشاركة الجانحين أثناء عملهم في ورشات الخشب والحديد.
- ✓ مشاركة الجانحين في بعض النشاطات الثقافية التي كانوا يحضرونها أثناء الأعياد والمواسم الدينية.

ولقد استفادت هذه الدراسة من خلال استعمال هذه الأداة في التعرف على أنماط السلوك المختلفة ومواقف التفاعل سواء بين الأحداث بعضهم البعض أو بين الأحداث الجانحين المحترفين والأحداث في خطر معنوي أو بين الأحداث الجانحين والمشرفين عليهم، الأمر الذي مكّن الباحثة من معرفة نوعية القيم والمعايير التي تحكم سلوك الأحداث إلى حد كبير، كما مكن الباحثة أيضا من التعرف على مشاكل الأحداث سواء المتعلق منها بالمؤسسة أو المتعلق بالأسرة أو بالأصدقاء...إلخ.

٣- فحص السجلات:

استعانت الدراسة بملفات الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي المودعة بالمؤسسة حيث تم الإطلاع على تقارير قضاة الأحداث وحكم المحكمة ونوع التهمة، والسوابق العدلية للأحداث.

كما تم الإطلاع على تقارير الأخصائيين الاجتماعيين عن الحالة الاجتماعية للأحداث، وتقارير الأخصائيين النفسيين عن القدرات العقلية والحالة السيكولوجية للأحداث.

وترجع أهمية هذه السجلات إلى أنها تعد مصدر ثقة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالحدث، إلاّ أنه يمكننا الإشارة إلى أن البيانات المدونة في ملفات الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي كانت ناقصة وغير مكتملة الأمر الذين لم يمكننا من الاستفادة منها اجتماعيا بصورة كبيرة.

ولقد تمّ الرجوع أيضا لسجلات المؤسسة لمعرفة عدد الأحداث المودعين بها، وتوزيعهم على الأقسام المختلفة، وعدد حالات الهروب من المؤسسة.

٤- المقابلة الحرة:

تعتبر المقابلة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، ويعرفها "**جاهودا**"**Jahoda** بأنها التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين [١]، وقد استخدمت الباحثة هذه الأداة عندما قامت بالمقابلة الحرة لبعض المسؤولين الذين لهم علاقة كبرى بموضوع جناح الأحداث في كل من مراكز إعادة التربية أو مراكز إعادة التأهيل التي تم فيها البحث، ووزارتي العدل والتضامن الاجتماعي وقضاة الأحداث بمحاكم الشراقة والجزائر الوسطى و بئر مراد رايس، وبعض المسؤولين أيضا ببعض مصالح التوجيه والتربية في الوسط المفتوح بالجزائر العاصمة ، ومصلحة حماية الأحداث بالأمن المركزي للجزائر الوسطى، كما تم مقابلة بعض عناصر خلية حماية الأحداث من الانحراف بالجزائر العاصمة التابعة لمصالح الدرك الوطني.

وقامت الباحثة أيضا بالمقابلة الحرة لبعض المعلمين في الطور الابتدائي والمتوسط الذين كان يدرس عندهم بعض الأحداث الجانحين موضع الدراسة للإلمام بالصعوبات التي كان يواجهها هؤلاء الأحداث أثناء فترة الدراسة.

كما تمكنت الباحثة من مقابلة بعض المستشارين التربويين وبعض المفتشين في التعليم الابتدائي والمتوسط التابعين لمقاطعات ولاية الجزائر العاصمة للتعرف على بعض المشكلات التعليمية والبيداغوجية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تسرب الأحداث من المدرسة، وبالتالي انحرافهم وجنوحهم، هذا الجنوح الذي كان في حالات كثيرة نتيجة للتسرب المدرسي الكثيف الذي يعاني منه الأحداث في سن مبكرة.
لقد ساهمت هذه المقابلات الحرة كلها في تدعيم بحثنا في العديد من المعلومات المفيدة.

٥- المقابلة المقننة (المنظمة):

عندما قامت الباحثة بفحص ملفات الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي وجدت نسبة كبيرة منهم من الأميين والنسبة الأخرى أغلبيتها لا تتعدى المستوى الابتدائي، ونسبـة قليلة لا تتعدى مستوى التـعليم المتوسط، لذا كانت المقابلة هي الأداة المناسبـة لهذا البحث، حيث ساعدت هذه الأداة الباحثة على جمع البيانات عن طريق الاجتماع وجهاً

١- عبد الباسط محمد حسن، **قواعد البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥، ص:٤٩٠.

لوجه مع المبحوث، ومكنته من الكشف عن دوافعه ومشاعره ورغباته. وقد راعت الباحثة أثناء مقابلتها بالمبحوثين دقة كبيرة في توجيه الأسئلة وترتيبها وصياغتها بأسلوب بسيط وبلهجة يفهمها المبحوثون.

٦- استمارة المقابلة:

قبل تصميم استمارة المقابلة في صفتها النهائية قامت الباحثة بإجراء دراسة أولية على (٢٥) حدثاً جانحاً موزعين على مراكز إعادة التربية ومراكز إعادة التأهيل التي تم فيها البحث، وقد تم هذا الاختبار بطريقة المقابلة الشخصية لملاحظة سلوك الأفراد وقت الإجابة، ومناقشتهم في بعض الأسئلة، وتحديد الزمن الذي استغرقته في ملئها، وتحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث، وصعوبة اللغة، ومعرفة ما إذا كانت الألفاظ والعبارات في مستوى فهم المبحوثين أم لا، وذلك بغرض إزالة الغموض عن بعض الأسئلة، وبناءا على ذلك تم تعديل بعض الأسئلة، وحذف البعض الآخر، وإضافة بعض الأسئلة اكتشفت الباحثة أنها ضرورية للبحث. وبهذا تمكن التغلب على أية مشكلة قد تظهر على المبحوثين خلال تطبيق الاستمارة النهائية.

وقد احتوت استمارة المقابلة على (٧٨) سؤالا قسمت إلى المحاور التالية:

- القسم الأول من الاستمارة: يحتوي على بيانات أولية عن الحدث الجانح وأسرته.
- القسم الثاني من الاستمارة: يحتوي على بيانات خاصة بالوسط الأسري الذين يعيش فيه الحدث الجانح، والذي احتوى على البيانات التالية:

١- بيانات خاصة بالظروف المعيشية لأسر الجانحين.
٢- بيانات خاصة بالأحوال السكنية لأسر الجانحين.
٣- بيانات خاصة بحالات الطلاق بين الوالدين في أسر الجانحين.
٤- بيانات خاصة بحالات الخصام بين الوالدين في أسر الجانحين.
٥ بيانات خاصة بالتربية الأسرية (العائلية) التي يلقاها الجانحون في أسرهم.
٦-بيانات خاصة بالمستوى الأخلاقي لأفراد أسر الجانحين.

- القسم الثالث من الاستمارة:يحتوي على بيانات خاصة بالوسط المدرسي للأحداث الجانحين، والذي احتوى على البيانات التالية:

١- بيانات خاصة بالفشل المدرسي وعلاقته بالتسرب المدرسي.
٢- بيانات خاصـة بالأسلوب المتـبع من طرف المعلمين في معاملتـهم للأحداث وعلاقته بكره الأحداث للدراسة.

- القسم الرابع من الاستمارة: يحتوي على بيانات خاصة بطبيعة الحي السكني وأثره في جنوح الأحداث، والذي أحتوى على البيانات التالية:

- بيانات خاصة بخصائص الحي السكني للأحداث الجانحين.
- بيانات خاصة بعلاقة المخالطة بجناح الأحداث في الحي السكني و وظروف تكوين عصابات الجانحين.

لقد صممت استمارة المقابلة على أساس أن تكون أغاب أسئلتها مغلقة (مقيدة) [*]، لأن من مزايا هذا النوع من الأسئلة أنها تجعل الإجابة سهلة على المبحوث دون أن تحتاج إلى تفكير طويل، وفي نفس الوقت تيسر عملية تسجيل الإجابة، وعمليات التحليل الإحصائي [١]، نظرا لكونها تتطلب إجابة موحدة من اليسر على الباحثة تصنيفها وتفريغها وتحليلها وتفسيرها.

أما الأسئلة المفتوحة فقد استعملتها الباحثة في الاستمارة الخاصة بدراستها لعشرة حالات مميزة من أسر الأحداث الجانحين حيث تركت كامل الحرية للمبحوث لصياغة إجاباته.

ثانيا- أدوات تحليل البيانات: وهي أدوات التحليل الكمي والكيفي:

أ- أدوات التحليل الكمي، وتتمثل فيما يلي:
- النسب المئوية (**%**).
- المتوسط الحسابي(**X**).

ب- أدوات التحليل الكيفي: وتتمثل فيما يلي:
- استنطاق الجداول الإحصائية.
- التعليق على النتائج.
- تفسير النتائج والمقارنة بينها.

والوسيط الحسابي " هو القيمة التي لو أعطيت لكل مفردة من مفردات المجموعة لكان مجموع هذه القيم الجديدة هو نفس مجموع القيم الأصلية[٢]، ويستخدم في أغلب الحالات لبساطة فكرته الأساسية ووضوحها، ويمتاز عن المتوسطات الأخرى من الناحية الفنية لإمكان معالجته رياضيا، لذا يعتبر وسيلة قوية في البحث الإحصائي[٣].

---

[*]- راجع استمارة البحث في الملاحق.
[١]- عبد الباسط محمد حسن، **قواعد البحث الاجتماعي،** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥، ص: ٣٨٥
[٢]- أحمد عبادة سرحان، **مقدمة الإحصاء الاجتماعي،** الإسكندرية، الدار القومية، ج ١، ١٩٦٣، ص: ١٥٠.
[٣]- عبد العزيز هيكل، **مبادئ الأساليب الإحصائية،** بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص:٢٥٤.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة:

المبحث الأول: الدراسات الجزائرية.

المبحث الثاني: الدراسات العربية.

المبحث الثالث: الدراسات الأجنبية.

المبحث الأول: الدراسات الجزائرية:

مدخـــل:

يشكل موضوع جناح الأحداث مجالاً واسعاً لكثير من الدراسات والبحوث الاجتماعية العربية والأجنبية، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع خصوصا بعد التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة والسائرة في طريق النمو، والتي أثرت بدورها على المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميدان التنشئة الاجتماعية والمتمثلة بصفة خاصة في الأسرة والمدرسة والحي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات الجنوح والجريمة.

وبالرغم من أن هذه الدراسات قد تمت في مجتمعات مختلفة دينيا وثقافيا وإقليميا، وتناولت جوانب مختلفة ظاهرة جناح الأحداث حيث ركزت كل دراسة على جانب معين من جوانب الظاهرة لأغراض البحث إلا أنها التقت حول موضوع واحد وهو أثر الأوساط الاجتماعية في جنوح الأحداث وربطه بعملية التغير الاجتماعي، وخرجت بنتائج متعددة ومتنوعة حسب ظروف وطبيعة كل بلد.

وبما أن هذه الدراسات السابقة عبارة عن خبرات وجهود علمية سابقة فإن الإطلاع عليها أفاد في توجيه الباحثة في الدراسة، وفي إثراء بَحْثِها وذلك بمقارنة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات بنتائج موضوعنا.

الدراسة الأولى: عوامل جنوح الأحداث في الجزائر،نتائج دراسة ميدانية [1].

كان البحث يهدف إلى الكشف عن العوامل الرئيسية المرتبطة بالتغير الاجتماعي، والتي أدت بالجانحين إلى ارتكاب الجرائم في المناطق الريفية والحضرية، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو تحليل وفي إطار مقارن عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة على جنوح الأحداث في الجزائر.

وتم تحديد العينة التي ستخضع للبحث بالأحداث الجانحين الذكور المحجوزين بأربعة مراكز لإعادة التربية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة،ثلاثة منها موجودة بولاية سطيف والمركز الرابع موجود بولاية قسنطينة وكلها تضم أحداث في خطر معنوي، بالإضافة إلى مركز خامس لإعادة التأهيل تابع لوزارة العدل ومتواجد بولاية سطيف، ويضم الأحداث الذين اقترفوا أفعال جانحة خطيرة.

وتضمن البحث مجموعة تجريبية تكونت من (١٠٠) حدث جانح تراوح سنهم مابين (١٢-١٨) سنة ومجموعة أخرى ضابطة بنفس العدد تكونت من تلاميذ من أقسام

---

[1]- علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، نتائج دراسة ميدانية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٢.

مختلفة لأربع مدارس تقع بولاية سطيف (متوسطتين وثانويتين) على أساس عينة محددة وعشوائية. وقد حرصت الدراسة على أن تكون المجموعتين (الضابطة والتجريبية) متماثلتين من ناحية التوزيع السني والجغرافي (حضري- ريفي).

و قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عشرة عوامل رئيسية مرتبطة بالجنوح في الجزائر . و هذه العوامل مقسمة إلى قسمين : قسم يعكس المشاكل العائلية داخل البيت العائلي، و القسم الآخر يعكس المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية خارج البيت العائلي.

و تمثلت العوامل الرئيسية التي تفرق بين الجانحين و غير الجانحين فيما يتعلق بأثر المشاكل العائلية في جنوح الأحداث فيما يلي:

١- الفقر: حيث وجد أن (٤١%) من الجانحين ينتمون إلى عائلات فقيرة مقابل(١٠%) من غير الجانحين، وأن الجنوح كان مرتبطا ارتباطاً قوياً بالفقر في المناطق الريفية والحضرية [1].

٢- الظروف السكنية السيئة: وجد أن الجانحين كانوا يسكنون في بيوت مكتظة أكثر من غير الجانحين في المناطق الحضرية [2]، ووجد أن مستوى تأثيث بيوت الجانحين أسوء من بيوت غير الجانحين، كما أن نقص وسائل التجهيز والتأثيث المنزلي كان مرتبط بالجنوح في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، الأمر الذي كان يدفع (٥٣%) من الجانحين مقابل (١٦%) فقط من غير الجانحين إلى قضاء أوقات فراغهم متجولين في الشوارع معظم ايام الأسبوع [3].

٣- العوامل العائلية السيئة: والمتمثلة في التفكك الأسري حيث توصلت نتائج البحث إلى أنه رغم أن أغلب حالات الطلاق والانفصال وقعت في الوسط الحضري، فقد تبين أن هناك علاقة ضعيفة بين العائلة المفككة (طلاق- هجر- وفاة) وحالات الجنوح، وقد أرجع الباحث ذلك إلى استمرار نظام العائلة الموسعة في المناطق الريفية والحضرية في الجزائر، ممّا ساهم في تدعيم الكثير من الأسر المفككة ووقاية الأطفال من السقوط في الانحراف [4].

كما تبين من خلال نتائج البحث أن نقص الرقابة الأبوية وارتفاع نسبة الأمية على مستوى الآباء التي سجلت ارتفاع أكثر في المناطق الريفية إلاّ أنّ ارتباطها بالجنوح كان أقوى في المناطق الحضرية ممّا أدى في حالات كثيرة إلى عدم فهم الاحتياجات النفسية والشعورية لأبنائهم، وبالتالي اللجوء إلى استعمال طرق تأديبية غير ملائمة حيث وجد أن (٦٧%) من أباء الجانحين و (٢٧%) من أباء غير الجانحين كانوا يستعملون وسيلة الضرب في مواجهة أبنائهم [5].

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: ٧٤-٧٨..
[2] - نفس المرجع، ص ص: ٦٨-٦٩.
[3] - نفس المرجع، ص ص: ٧٠-٧٤
[4] - نفس المرجع، ص ص: ٤٤-٤٨
[5] - نفس المرجع، ص ص: ٥١-٥٣.

واستنتجت الدراسة أيضا أن هناك علاقة معتبرة بين الجنوح والسوابق العدلية للإخوة وخاصة في المناطق الحضرية التي فسرها الباحث بأن هناك فرصا كثيرة للاختلاط الإجـ رامي، وبالتالي إمكانيـ ة القبض في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية حيث وجد أنّ (٢١%) من الأحداث الجانحين لهم إخوة ذوي سوابق عدلية مقابل (٤٠%) فقط من غير الجانحين، كما وجد أيضا أنّ العلاقة بين الجنوح والسوابق العدلية للأقارب هي قوية لكن غير متأثرة كثيرا بنوع المنطقة، فتبين أن (٣٨%) مقابل (٢٣%) من أقارب الجانحين مجرمين [١].

٤- الصراع الثقافي بين الأحداث الجانحين وآبائهم: حيث دلت نتائج البحث دلالة قوية على أن الصراعات والمجادلات (فيما يتعلق بطريقة العيش، الألبسة، نوع الأصدقاء والنشاطات الترفيهية) كانت تميز بقوة علاقة الجانحين بآبائهم أكثر بكثير من علاقة غير الجانحين بآبائهم حيث تبين أنّ (١٦%) من الجانحين صرحوا بأنهم كانوا لا يتفاهمون مع آبائهم في معظم الأوقات بخلاف علاقة الأسوياء مع آبائهم، زيادة على ذلك فإنّ (٣٦%) من الجانحين و (٢٤%) من غير الجانحين أكدوا عدم التفاهم مع آبائهم في بعض الأوقات.

كما أكدت نتائج البحث عندما حللت العلاقة بين الجنوح والصراع الثقافي طبقا لنوع المنطقة (ريفية أو حضرية) أنّ العلاقة بين الجانحين وآبائهم كانت تتميز بعدم التفاهم سواء في المناطق الريفية أو الحضرية [٢].

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تعكس المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خارج البيت، فقد توصلت نتائج البحث إلى أنّ العوامل الرئيسية التي تفرق بين الجانحين وغير الجانحين تمثلت فيما يلي:

٥- الأمية والطرد والتسيب من المدرسة: كلها عوامل أساسية مرتبطة بجنوح الأحداث حيث تبين أن (٤٣.٨٠%) من الجانحين الحضريين طردوا من المدارس بسبب فشلهم في النجاح المدرسي مقابل (٣٧%) من الجانحين الريفيين و (١٠%) من الجانحين غادروا المدرسة بسبب المعاملة السيئة لمعلمهم لهم، و (٨%) منهم غادروا المدرسة بسبب مساعدة عائلاتهم الفقيرة [٣].

٦- البطالة ونقص الشغل السليم والدائم: كانت تميز وضعية الجانحين في المناطق الريفية والحضرية بالبطالة ونقص الشغل، حيث تبين أن (٥٠%) من الجانحين

١- نفس المرجع، ص ص: ٦١-٦٤.
٢- نفس المرجع، ص ص: ١١٠-١١٢
٣- نفس المرجع، ص :٨٧

كانوا بطالين ، و(١٩%) منهم كانوا يعملون كباعة متجولين، و(١٦%) منهم كانوا يعملون في النشاط الفلاحي [١].

٧- عدم توفر نشاط ترفيهي سليم: حيث تبين عند تحليل النشاطات الترفيهية للجانحين وغير الجانحين عن طريق استعمال سبعة عشر نشاطا أن الذهاب إلى المقاهي، السينما، الملاعب، السماع إلى الموسيقى والتسكع في الشوارع هي من خصائص الجانحين وخاصة في المناطق الحضرية، وكان الذهاب إلى المساجد وممارسة الرياضة والقراءة من خصائص الغير الجانحين [٢].

٨- الاختلاط السيئ بالجانحين: بينت نتائج البحث أنّ هناك علاقة قوية بين الاختلاط السيئ والجنوح وخاصة في المناطق الحضرية. حيث وجد أنّ (٧٠%) من الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائمهم بصحبة صديق أو مجموعة من الأصدقاء، وأن (٤٧%) من الجانحين مقابل (٠٧%%) من غير الجانحين كان لهم أصدقاء جانحون، كما تبيّن أنّ الجانحين الحضرين هم أكثر من الجانحين الريفيين في ارتكاب جرائم في مجموعات حيث وجد أنّ (٥٠.٧٠) من الجانحين الحضريين مقابل (٣٧%) من الجانحين الريفيين ارتكبوا جرائمهم مع مجموعة من الأصدقاء [٣].

٩- العادات الاجتماعية السيئة والجنوح: بينت نتائج الدراسة بأنّ (٤٦%) من الأحداث الجانحين و (٢٣%) فقط من الأحداث غير الجانحين كانوا يدخنون، وأن الجانحين الحضريين كانوا أكثر تدخينا من الجانحين الريفيين، كما تبيّن أن (٢١%) من الجانحين و (٠١%) فقط من غير الجانحين صرحوا بأنهم كانوا من شاربي الخمر، وأظهرت نتائج البحث أنّ (٢٠%) من الجانحين شاربي الخمر كانوا من أصل حضري. وتبين أيضا أنّ (١٥%) من الجانحين كانت لهم عادة لعب القمار مقابل لاشيء عند الأحداث غير الجانحين، ولوحظ من خلال نتائج البحث أنّ العلاقة بين عادة القمار والجنوح هي أكثر قوة في الأماكن الحضرية حيث أنّ (١١%) فقط من الجانحين الريفيين كانت لهم عادة القمار. واتضح أيضا أن (١٨%) من الجرائم المرتكبة من طرف الجانحين كانت جنسية، مثل الاغتصاب واللواط، وقد مثلت جريمة اللواط (٧٥%) من مجموع الجرائم الجنسية [٤].

١٠- تدني مستوى التدين: أسفرت نتائج البحث على أن الجانحين كانوا أقل ذهابا للمساجد بالمقارنة بغير الجانحين في المناطق الريفية والحضرية، حيث وجد أنّ (٤٧%)

---

[١] - نفس المرجع، ص :٩٢.
[٢] - نفس المرجع، ص :٩٥.
[٣] - نفس المرجع، ص :١٠٠
[٤] - نفس المرجع، ص :١٠١-١٠٥

من الأحداث غير الجانحين و(٤٠%) فقط من الأحداث الجانحين كانوا يذهبون إلى المساجد معظم أوقات الأسبوع [1].

خلاصـــة الدراســة:

من خلال دراسة الباحث وعرضه للنتائج وجد أنّ هناك ثلاثة عوامل رئيسية لها أهمية قصوى في جنوح الأحداث في الجزائر وهي: الفقر- السكن السيئ- اختلاط الجانح التي تبدو حسب هذا البحث الميداني العوامل القوية المؤدية مباشرة إلى السلوك الجانح.

الدراسة الثانية: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب [2].

استهدفت هذه الدراسة محاولة التعرف على أثار الأحياء غير المخططة على الشباب عن طريق دراسة بعض المؤشرات التي هي في الحقيقة انعكاسات للظروف السكنية، والتي تمهد الطريق لتكوين بذور الانحراف، وللتحقق من ذلك طرح الباحث أسئلة هامة حاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، وهي كالآتي:

١- كيف تؤثر الأحياء غير المخططة على النشء الجديد ؟
٢- ما هي الآثار التي تتركها في شخصياتهم وسلوكهم ؟
٣- كيف يختلف سلوكهم عن غيرهم من الأطفال في الأحياء الأخرى ذات المرافق الضرورية للحياة ؟
٤- هل تساهم هذه الأحياء ناقصة المرافق الضرورية والمتميزة بنقص الضبط الاجتماعي وضعف الإشراف التربوي في تكوين إمكانيات الانحراف ؟

ولتحقيق أهداف البحث اقترح الباحث عدة الفرضيات على النحو التالي[3]:

الفرضية الرئيسية: أنّ الأحياء غير المخططة وبيئتها النفسية والاجتماعية تكوّن الاستعداد للانحراف.

وتمخضت من هذه الفرضية العامة للفرضيات الجزئية التالية:

الفرضية الأولى: يمكن أن يخلق الاحتقان السكني بالأحياء غير المخططة توترا نفسيا لدى الشباب.

---

[1] - نفس المرجع، ص: ١٢٥.

[2] - علي بوعناقة، **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة** ، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤.

[3] - نفس المرجع، ص ص: ٢٧-٢٨.

الفرضية الثانية: يمكن أن تدفع الظروف الاقتصادية للأسرة داخل الأحياء غير المخططة الشاب إلى العمل الطفيلي الذي يشجع على الانحراف.
الفرضية الثالثة: قد تهيئ الأوضاع الاجتماعية للأسرة المضطربة داخل هذه الأحياء سبل الانحراف.

لقد تضمن البحث عينة تتألف من مجموعتين حاول الباحث أن تكونا ممثلتين لمجتمع موضوع الدراسة وهما: مجموعة الأحياء القصديرية والفوضوية والتي بلغ عدد أفرادها (١٥٠) فردا اختيروا من ستة أحياء قصديرية، من بين (٣٨) حي قصديري موزعة على أطراف مدينة قسنطينة، وقد تم هذا الاختيار بعد التأكد من وجود معظم المواصفات الإيكولوجية- الاجتماعية – الاقتصادية بها.
أما العينة المقارنة فقد اختيرت من حي مخطط يختلف اختلافاً كبيراً عن الأحياء القصديرية من ناحية المواصفات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وبلغ عددها (١٥٠) فردا أيضا، وقد تم تحديد مجتمع البحث من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٢-٢٢) سنة.

وأظهرت نتائج الدراسة صدق الفرضية الأولى، إذ ثبت أنّ أغلب أفراد مجموعة الأحياء غير المخططة يعيشون احتقان سكني، وأغلبهم متوترون نفسيا، فتبين أن الشاب ليس له أي ارتباط انفعالي إيجابي ببيئته ممّا يجعله يندفع إلى أن يقضي، معظم يومه خارج البيت في الغالب متسكعا في الشارع، هاربا من المسكن الذي يشعر فيه بالضيق[١].
وفيما يتعلق بالفرضية الثانية فقد أيدت نتائج البحث صحتها إذ تبين أن العلاقة بين البناء والآباء اقل انسجاماً عند أفراد مجموعة الأحياء غير المخططة فقد بلغت نسبة الشباب الذين لا يجدون من يساعدهم على حل مشاكلهم (٧٦.٦٦%) مقابل (٤٦.٦٦%) في الحي المخطط. كما كشفت نتائج البحث عن ارتفاع نسبة المشاجرات في الأحياء غير المخططة يحصل منها الشاب على نصيب الأسد على شكل شتائم توجه إليه أو إهانات أو ضرب[٢].

كما أيدت نتائج البحث صحة الفرضية الثالثة إذ تبّين أنّ أغلب المتسربين من المدرسة في الأحياء المخططة يعانون من البطالة والفراغ القاتل، ممّا يرغمهم على ممارسة أعمال هامشية غالبا ما توصلهم إلى ارتكاب أفعال منحرفة. كما أكدت نتائج البحث على ظهور علامات الانحراف لدى شباب الأحياء غير المخططة كالإدمان على تناول أنواع السجائر، والنفة، وانتشار أفعال تعتبر مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية كالقمار وممارسة السرقة وانتشار عادة شرب الخمر وضعف التعلق بالشعائر الدينية وانتشار المشاجرات ممّا يخلق بينهم قلقا نفسيا أكبر غالبا مما يمهد لظهور بذور الانحراف [٣].

١- نفس المرجع، ص:١٤٦.
٢- نفس المرجع، ص: ١٤٧.
٣- نفس المرجع، ص ص: ١٤٨-١٤٩.

خلاصــة الدراسة:

عموما فقد تبيّن من البحث وكنتيجة عامة أنّ الشباب في الأحياء غير المخططة تتعاون كل الظروف السكنية والأسرية والاجتماعية على جعلهم أكثر عرضة للانحراف، ومن جهة أخرى اعتبر الباحث أن السكن في الأحياء غير المخططة يشكل مركبا من الأسباب التي تؤدي إلى السير في طريق الانحراف، إلاّ أنه من الخطأ أن نقول أن مجرد السكن في حي قصديري هو السبب لإمكانية الانحراف والأصح، أن نقول أن عدم الحصول على عمل، وعدم وجود مرافق تربوية وترفيهية لخدمة الشباب تعد أسبابا تضاف إلى السكن والاحتقان والمشاجرات المرتبة عليه، ذلك لأنه إذا أمكن للشاب أن يجد مؤسسة يدرس بها أو عملا يمارسه ونادي يزوره فمن الممكن أن تحل المشاكل بنسبة أكثر من خمسين بالمائة.

المبحث الثاني: دراسـات عربيـة:

الدراسة الأولى: الأحداث الجانحون، دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية [1].

لقد قام الباحث في هذه الدراسة بجمع إحصائيات حول السلوك الجانح تم تحليلها محاولا بناء ارتباط بين المتغيرات، مثل الحالة الصحية، حالة السكن، مدى تماسك الأسرة، المستوى الاقتصادي، الحالة التعليمية، المنطقة الجغرافية، السن، الجنس، الهجرة، البطالة...الـخ.

لقد اعتمد الباحث في الجانب الميداني من البحث على الإحصائيات التي قدمت للمحاكم خلال سبع سنوات ١٩٦٩/١٩٦٣؛ وطبق استبيان على الأخصائيين العاملين في ميدان الرعاية البالغ عددهم (١١) شخصا كلهم متخصصون وموزعون على مختلف مستويات عمليات التأهيل نذكر منهم: قضاة الأحداث، مديري المؤسسات الرسمية والخاصة بتأهيل الأحداث ورعاية الطفولة المتشردة، مربين متخصصين، مساعدات إجتماعيات يعملن في هذه المؤسسات. لقد كان هدف الباحث هو التوصل إلى رسم ملامح الظاهرة من خلال الخبرة المعاشة والممارسة العملية مع الأحداث، والأفكار التي كونها هؤلاء عن مسألة الانحراف في لبنان [2] من جراء طول مدة احتكاكهم وعملهم مع الأحداث الجانحين، الأمر الذي مكن الباحث من جمع معلومات غنية ومتنوعة عن واقع الانحراف في لبنان.

وقد استرشد الباحث بعدة أسئلة عند توجيه الاستبيان نذكرها فيما يلي:[3].

١- مدى انتشار الظاهرة وشدتها.
٢- توزيع ظاهرة الانحراف حسب المناطق والمحافظات، وحسب الأحياء في المدن الكبرى.
٣- توزيع الظاهرة حسب الأعمار.
٤- توزيعها حسب الجنح والجنايات.
٥- تغييرها في الشكل والشدة خلال العشر سنوات الأخيرة.
٦- مدى توافر خصائص مميزة للأحداث الجانحين في لبنان.
٧- العوامل الاجتماعية العامة للانحراف، ما هي أهمها، ومدى إسهام كل منها.
٨- العوامل العائلية للانحراف.
٩- العوامل الشخصية المرضية ووزنها في إحداث الظاهرة.
١٠- إمكانيات الملاحقة والرعاية.

---

[1] - مصطفى حجازي، **الأحداث الجانحون دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية،** بيروت، درا الطليعة للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٨١.
[2] - نفس المرجع، ص: ١٧٤.
[3] - نفس المرجع، ص ص: ١٧٤-١٧٥.

١١- تشريعات الأحداث، وما رأيك فيها، وماذا يستحسن عمله.
١٢- التجهيزات المادية والبشرية للرعاية والتأهيل، ماهي أوضاعها، وما رايك في ذلك ؟

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة على نتائج هامة هي:

١- أنّ عدم توفر إمكانات الرعاية، والحماية، والتوجيه، والتعليم والترفيه المتوفر للأطفال، ونقص كلّ ما يحتاج إليه الطفل لنموه السليم لقسم كبير من الأطفال يدفع بهم إلى الهامشية والتسيب والتشرد [١].

٢- الهجرة من الريف والتكدس في الأحياء الهامشية المحيطة بالعاصمة يخلق أوضاعاً معيشية تجعل تماسك الأسرة وتوازنها صعب، وتجعل الاهتمام بالأولاد وحمايتهم عسيراً، يضاف إلى ذلك الوضعية الاقتصادية الهامشية والتذبذب مابين البطالة والأعمال العابرة مرورا بالنشاطات شبه المشروعة وغير المشروعة غالبا ما يؤدي إلى الانحراف [٢].

٣- إنّ قوة جاذبية وسائل اللهو، وحياة المظاهر وممارستها تشكل ضغطاً كبيراً على الأحداث مما يدفع بعضهم إلى الانحراف لتأمين النفقات الكثيرة التي يتطلبها هذا النمط من الحياة [٣].

٤- التفكك الأسري يخلق أوضاعاً حرجة خصوصا في غياب الإشراف نتيجة للعوز الذي يدفع الأهل إلى ترك المنزل بحثا عن القوت تاركين الأطفال بدون رعاية. كما يدفع الفقر بالأطفال إلى سوق العمل غير الملائم الذي يفتح الباب أمام النشاطات غير المشروعة [٤].

٥- توصلت نتائج البحث أيضا إلى أن اضطراب تكوين الأسرة، وفقدانها الانسجام والتفاهم والتماسك وانعدام خطط موحدة للتربية، مع غياب السلطة الوالدية أو تشددها المفرط في إطار المآزم الزوجية التي تنعكس على الأبناء من نبذ إلى إهمال إلى تدليل مفرط كلها عوامل ساعدت على الانحراف [٥].

٦- كما وجد أن الجهل وانعدام المسؤولية الأبوية تجاه الأبناء لكثرة التناسل مع التسيب، استغلال الأبناء، عدم الاكترات لمستقبلهم أو مصيرهم ساعد أيضا على اتجاه الأحداث نحو الانحراف [٦].

٧- ظهر أيضا من نتائج البحث أن الاضطراب النفسي الاجتماعي لأحد الوالدين أو كليهما والمتمثل في الإدمان، الفسق، الدعارة...الـخ غالبا ما يؤثر سلبا على الأبناء[٧].
الأبناء[٧].

---

[١]-٢-٣- نفس المرجع، ص : ٢٠٥.

[٤]-5-6-7- نفس المرجع، ص: ٢٠٦.

٨-توصل الباحث إلى أن جل الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الأحداث تنتج عن اضطرابات الأسرة ووضعها الاجتماعي المتأزم والصعب الذي يعيش فيه الأحداث، وهذا يؤكد عدم الفصل بين الاجتماعي والنفساني، وبين الموضوعي والذاتي، ذلك لأن الاضطراب الاجتماعي الأسري يؤدي إلى اضطراب نفساني، وهذا بدوره يؤزم الوضعية الاجتماعية الأسرية، ممّا يجعل سوء تكيف الأحداث ضمن هذه الوضعية أكبر وزنا وأشد تأثيرا [١].

٩- وتوصل الباحث إلى أن شدة الانحراف تبدأ بتصرفات انتقامية هامشية " بيع علكة، بيع أكياس، بيع زهور، تسول، مسح زجاج السيارات " على أن ينتهي بالبعض إلى جناح على درجة من الخطورة.

١٠- توصل الباحث أيضا ’لى أن ظاهرة الانحراف تتمركز في الضواحي المحيطة والتي يتواجد بها ازدحام سكاني هامشي من حيث نشاطه الاقتصادي.

و قد اتضح أنّ مناطق الانحراف في العاصمة بيروت التي تشكل مركز الثقل في الانحراف تتطابق تقريبا مع مناطق تواجد التجمعات السكانية غير المنغرسة اجتماعيا والضعيفة اقتصاديا وغير المتخصصة مهنيا والبائسة ثقافيا[٢].

ومن هنا يخلص الباحث إلى القول بأن مصدر العلة هو الحي نفسه وليس الفرد لأن الفرد الذي يسكن في هذه الأحياء المضطربة لن يجد مخرجا أمامه سوى الانحراف حتى ولو استطاعت الأسرة الصمود أمام الهزات فإن المتطلبات الحياتية تمنعها من تقديم الرعاية الكافية للأبناء

١- نفس المكان.
٢- نفس المرجع، ص ص: ١٤٠-١٤٥.

خلاصـــة الدراســـة:

لقد ألقت هذه الدراسة الإحصائية الكثير من الأضواء على ظاهرة الانحراف وخصائصها في لبنان، وبينت بوضوح أن الانحراف في لبنان يرتبط بدرجة عالية بتفكك الوضع الاجتماعي والاقتصادي وانخفاض المستوى الثقافي والتربوي للفئة السكنية التي تنتجه.

لقد تميزت هذه الدراسة بالعمق والتحليل وشمولية الطرح، أعطت للانحراف بعدا تشخيصيا وعلاجيا مستعملة مبدأ تعدد العوامل في سببية الجنوح، لذلك فقد أفادت كثيرا البحوث العربية بما أتت به من معلومات غنية ومتنوعة عن واقع الانحراف في لبنان.

الدراسة الثانية: عصابات النشل في مدينة القاهرة، دراسة ميدانية لصورة جماعية لجناح الأحداث [1].

تعد دراسة " محمد عارف" حول عصابات النشل في مدينة القاهرة محاولة لفهم صورة من الصور الجماعية للجناح، كما أنها محاولة لفهم العصابة الجانحة التي تؤثـر تأثيراً مباشراً على أعضائها، وتعد بداية الطريق للحياة الإجرامية وهمزة الوصل بين المبتدئين في عالم الإجرام ومعتادي الإجرام، فهي التي تبطل أثر الضوابط الاجتماعية التي تباشرها الهيئات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمدرسة، وتعد الوسط الذي يتعلم فيه الحدث أساليب الجريمة، ومن هنا إرتأى الباحث أن فهم هذه الصور الجماعية لجناح الأحداث والمتمثلة في العصابات الجانحة هو المقدمة الضرورية في مجال الوقاية من الجناح وعلاجه [2].

ويضم الإطار التصوري لهذه الدراسة عنصرين [3].

١- النظر إلى عصابة النشل على أنها نسق اجتماعي (جماعة) يحتوي بناؤها الاجتماعي على القواعد والمعايير التي تحدد الأوضاع والأدوار والمراكز الاجتماعية في العصابة، والتي تحدد صور التفاعل بها والضوابط الاجتماعية فيها، كما يحمل أداؤها الوظيفي من النشاطات ما يحقق مواجهة المجالات الاجتماعية لأعضائها، وما يعمل على استمرارها وبقائها كجماعة.

٢- النظر إلى النشل على أنه نسق سلوكي يحوي عناصر سلوكية متجانسة، كما يحوي من مظاهر السلوك ما هو عام بين فئة النشالين. والنشل بهذا التصور ليس مجرد

---

[1] - محمد عارف، **الجريمة في المجتمع،** القاهرة، مكتبة الإنجلو المصريّة، ط ١، ١٩٧٥.

[2] - نفس المرجع، ص: ٦٢١.

[3] - نفس المرجع، ص: ٦٢٣.

جمع لأفعال إجرامية فردية يقوم بها الفرد بل هو وحدة متكاملة تحوي- إلى جانب الأفعال الفردية- القوانين والقواعد السائدة في هذا النسق السلوكي، والروح الجماعية بين أعضائه وأساليبه ومراحله ولغته وتقسيماته الوظيفية و تدرجاته الاجتماعية.

لقد ارتبطت الجوانب المنهجية لهذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً بطابعها، فتمثل المجال الجغرافي في مدينة القاهرة باعتبارها موقع حضري، وتمثل المجال البشري في مجموع عصابات النشل التي تم القبض عليها خلال سنة، وقد بلغ عددها (١٢) عصابة أتهم فيها (١٢) متهماً بالغاً من رؤساء العصابات المحترفين و (٣٤) متهما من الأحداث.

ولما كانت وحدة هذه الدراسة هي العصابة أي أنها الجماعة وليست الفرد اختار الباحث الأدوات المنهجية التي تمكنه من الاحتفاظ بوحدة السلوك الاجتماعي في العصابة ككل نذكر أهمها فيما يلي: [١].

١- إستبار النشالين مصمم ومقنن على أساس يمكن تطبيقه على المبحوثين.
٢- تفريغ البيانات الواردة بملفات مكتب حماية الأحداث في صورة منتظمة.
٣- استخدام التسجيلات الصوتية، وذلك بالنسبة للألفاظ المستخدمة في عصابات النشل.
٤- الملاحظة الشخصية التي قام بها الباحث لبعض مظاهر سلوك أعضاء العصابات.
٥- ملاحظات المحتكين بهذه العصابات من رجال الشرطة وغيرهم.

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي التزم فيه بالصدق الواقعي للوصف وهو وصف السلوك الشائع بين عدد محدد من الأفراد في منطقة محددة خلال فترة من الزمن [٢].

ولما كانت هذه الدراسة تعد في جوهرها دراسة للثقافة الخاصة لعصابات النشل، فقد تناولت بالتحليل الحياة الجماعية في عصابات النشل، والنشل كنسق سلوكي جانح، ثم سعت في النهاية إلى طرح رأي الباحث في تفسير نشأة العصابة واستمرارها وقيام السلوك الجانح فيها.

بالنسبة للحياة الجماعية في عصابات النشل بدأ الباحث في دراسته بتحديد مفهوم عصابة النشل، والنشل كنسق سلوكي ثم المعايير المحددة للانتماء للعصابة، ثمّ تعرض لحجم عصابات النشل الذي يتراوح ما بين ثمانية أفراد وفردين، ومناطق نشاط العصابات[٣].

---

[١]- نفس المرجع، ص ص: ٦٢-٦٣٠.
[٢]- نفس المرجع، ص: ٦٣٢.
[٣]- نفس المرجع، ص ص: ٦٣٣-٦٣٨.

لقد حدد الباحث أيضا الأوضاع والأدوار والمراكز في عصابات النشل، فحددت الدراسة أربعة مراكز في عصابات النشل تتمثل في الرئيس واللاقط والساتر والمدافع.

وتنقسم صور التفاعل داخل العصابة إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي [١]:

-**التعـــاون:** حيث يقوم كل عضو من أعضاء العصابة بدوره خلال تنفيذ عملية النشل كما هو متوقع منه.

- **التكيف:** يظهر هذا النمط من التفاعل عندما يلتحق عضو جديد في العصابة، فتعمل العصابة بتطبيعه بطابعها، ويتم ذلك بتدريبه على طرق النشل وأساليبه ولغته، كما يتم ذلك بتلقينه معايير العصابة وقيمها و معتقاداتها التي تبرر السلوك الجانح، وتبطل أثر أي من الهيئات الاجتماعية التي ينتمي إليها الحدث كاسرته أو مدرسته أو عمله.

- **التنافس:** الذي يقصد به مدى قدرة أعضاء العصابة على العمل وإتقان أساليبه، وعادة ما تعزز العصابة هذا النوع من التنافس لأنه يعود عليها بالنفع من حيث كثرة الكسب المادي وقيمة المسروقات.

لقد تعرضت الدراسة أيضا لأهم المعايير والقيم الجماعية في العصابة التي تحدد حقوق وواجبات كل عضو فيها، والوظائف والأدوار التي تقوم بها، كما تحدد تلك المعايير المركز الاجتماعي لكل فرد، ومسار العلاقات الاجتماعية وطابعها، كما أن هذه المعايير الجماعية تحكم العلاقات الداخلية في العصابة والعلاقات الخارجية بينها وبين بقية الهيئات الأخرى [٢].

وتولت الدراسة إلى أن العصابة تضم عدة وظائف أهمها[٣]:

- تحقيق النشاط الأساسي لها وهو النشل بصفة منتظمة على أنّه حرفة يومية باستخدام أساليب فنية ومهارات خاصة وتخطيط دقيق.

- تحقيق حاجات اجتماعية فشلت الجماعات التقليدية في المجتمع أن تحققها لأعضائها بحيث أنها تحل لهم الكثير من مشكلات التكيف التي افتقدوها في أسرهم وأوساطهم الأخرى.

- بث القيم التي تبرر السلوك الجانح وإكسابه نوعا من الشرعية مثل النظر مثلا إلى السرقة على أنها انتقام عادل يقوم به الفقراء تجاه الأغنياء.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن عصابات النشل تسودها ثلاث مجموعات من القيم هي [٤]:

---

[١] - نفس المرجع، ص: ٦٤٤.
[٢] - نفس المرجع، ص ص: ٦٤٧-٦٤٨.
[٣] - نفس المرجع، ص ص: ٦٥٨-٦٦٠.
[٤] - نفس المرجع، ص ص: ٦٤٩-٦٥٢.

المجموعة الأولى: قيم سائدة في العصابة ككل ومن أهمها الولاء للعصابة وعدم إفشاء إسرارها وإبعاد الخطر عنها ومعاونتها على أداء وظائفها.

المجموعة الثانية: هي قيم توجه سلوك الأعضاء بعضهم نحو البعض الأخر، ومن أهمها التعاون والإخلاص للزمالة والإخلاص في العمل.

المجموعة الثالثة: هي قيم توجه العمل والفكر نحو النشل نفسه، ونحو ضحية هذا العمل، وتضم هذه القيم أفكاراً تحاول تبرير النشل فتظهره على أنه مهنة شاقة، وأنه مهنة راقية، كما تظهر الأسوياء من الناس على أنهم عاجزون لا تتحقق لهم المهارة في السرقة، لا يحس النشال تجاه ضحيته بالعطف، وتبدو لدى بعضهم قيم عدائية نحو المجتمع.

كما توصلت الدراسة إلى أن العصابة تقوم بانتهاج عدة وسائل لالتزام أعضائها بمراعاة معاييرها وقيمها، وتتمثل تلك الوسائل في المديح والتفضيل والإثابة أو السخرية والعقاب البدني.

وتعرضت الدراسة أيضا لنظام الحياة اليومية في عصابة النشل من خلال التعرض لنظام السرحات، وأماكن الالتقاء، والترويح، ووقت الفراغ [1].

أما فيما يتعلق بدراسة العصابة كنسق سلوكي جانح فقد تناول الباحث بالتحليل الأساليب المستخدمة في النشل، مراحل عملية النشل والتدرج الاجتماعي لدى النشالين[2].

لقد ظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نشأة العصابة ترجع إلى تعرض الأحداث إلى مجموعة من الخبرات الاجتماعية الفاشلة ممّا جعلهم يعانون من تحقيق التكيف الاجتماعي السليم، فيقومون بالبحث عن بعض الجماعات المحلية من أجل حل جماعي لما يعانونه من مشكلات [3].

واستنتج الباحث أيضا أن استمرار العصابة يرجع إلى ردود الفعل العقابية من جانب السلطات الرسمية، حيث تزيد الردود العقابية من جانب الجماعات التقليدية - في الأحداث الجانحين- من شعورهم وإحساسهم بالظلم الاجتماعي، ويترتب على ذلك الإحساس بالحاجة إلى الارتباط بالعصابة لتمدهم بالتأييد والمساندة لمواجهة الظلم الاجتماعي، وكلما زادت قسوة ردود الفعل العقابية من جانب الهيئات التقليدية في المجتمع كلما ازداد تكرار السلوك الجانح، وتصبح العصابة عالماً اجتماعياً يجد فيه الأحداث كل ما فقدوه في خبراتهم الاجتماعية، وكل ما يحاولون البحث عنه من تقدير وتأمين ومساندة، وهذه العملية تحدث تماسكاً في العصابة واستمرار لبقائها و تعزيزاً لوجودها [4].

كما استنتجت الدراسة أيضا أنّ العصابة كثقافة خاصة جانحة تمثل أحد الحلول المطروحة لمشكلة التكيف الاجتماعي التي يعاني منها الأحداث، والتي أكدت الدراسة

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: ٦٥٣-٦٥٧.
[2] - نفس المرجع، ص ص: ٦٦٥-٦٧٦.
[3] - نفس المرجع، ص : ٦٨٠.
[4] - نفس المرجع، ص : ٦٨٢.

دورها البارز في انتهاج السلوك الجانح، حيث تبين من خلال نتائج البحث أنّ العصابة كنسق اجتماعي تبقى البديل الذي يحقق من الوظائف ما فشلت أن تحققه الأنساق الاجتماعية التقليدية، ذلك لأنها غالبا ما تنجح في تقديم الطمأنينة التي يفقدها بعض الأحداث في منازلهم، وتعمق من إحساسهم بالانتماء إلى جماعة تساندهم وتقف إلى جانبهم في وقت الأزمات، وتقدم لهم المال للإنفاق، وتقدم لهم مصادر الإحساس بالتعاطف، كما تقوم بتقديم العون والتأييد الجماعي لما يرتكب فيها من سلوك جانح.

خلاصـــة الدراســـة:

من خلال دراسة الباحث وعرضها للنتائج، تبين أن العصابة كثقافة خاصة تمثل أحد الحلول المطروحة لمشكلة التكيف، وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل العصابة كنسق اجتماعي وكنسق سلوكي. فمن حيث أنها نسق اجتماعي فهي بناء يحتوي على مجموعة من القواعد والمعايير والقيم، ومن حيث كونها نسق سلوكي فهي تتضمن مجموعة من الأنماط السلوكية. ويمكن القول بصفة عامة أن دراسة العصابة تمت من وجهة نظر بنائية واجتماعية وثقافية متكاملة.

ويلاحظ بصفة عامة أن هذه الدراسة قد أغفلت أسباب مشكلة التكيف فلم تحدد عواملها ولا بواعثها، كما أن الباحث لم يربط مشكلة التكيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي والطبقي للأحداث الجانحين، فدرس العصابات الجانحة بإعتبارها حالة عامة تشمل جميع أحداث المجتمع بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية، على عكس " **كوهـــن**" " **Cohen**"الذي ربط مشكلة تكيف الأحداث الجانحين بأوضاع الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية والحضرية.

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه الدراسة تعتبر من بين الدراسات الاجتماعية الرائدة في علم الاجتماع الإجرامي.

لقد أفادت الكثير من الباحثين في مجال جناح الأحداث بصفة عامة، والصور الجماعية للجناح بصفة خاصة خصوصاً في المجتمعات العربية.

الدراسة الثالثة: التصنيع وظاهرة انحراف الأحداث في سوريا[١].

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر فئات العمل تكراراً تقع في (١٥-١٨)سنة، وأن السرقة هي ابرز صور الانحراف في عينة الذكور الريفيين والحضريين [٢].

كما كشفت الدراسة أن نسبة الأسر التي يزيد عددها عن ستة أفراد قد بلغت (٣٥.٤٠%) [٣].

وتبين كذلك أن نسبة التلاميذ بين الأحداث المنحرفين قليلة بينما ترتفع بصورة واضحة نسبة العمال بينهم، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنّ نسبة بائعي السلع التافهة والعاطلين المشردين من الأحداث قد بلغت (٧٩.٢٠%) من إجمالي العينة [٤].

١- أحمد ياسر الحسكي، **التصنيع وظاهرة انحراف الأحداث في سوريا، مع دراسة تطبيقية في مدينة دمشق على عينتين من الأحداث ريفية وحضرية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٢- نفس المرجع، ص ص: ٢٧٠-٢٧٣.

٣- نفس المرجع ، ص: ٣٠٤.

٤- نفس المرجع، ص: ٢٩١.

وأوضحت الدراسة أيضا أن سوء الحالة الاقتصادية يلعب دوراً هاماً في الجناح، حيث بلغت نسبة المنحرفين- بصورة مباشرة- بسبب عامل الفقر (٢٣%)، الأمر الذي يمارس تأثيراً فعالاً على حياة الحدث وإشباع حاجاته ورغباته الضرورية [١].

وتبين من الدراسة أن نسبة أسر الأحداث الجانحين التي يتسم سلوك الاباء فيها بالقسوة بلغت (٤١.٥٠%)، بينما بلغت نسبة من اتسم سلوك الآباء فيها باللامبالاة (١٢%)، في حين بلغت نسبة هذا السلوك بين الأمهات (٢٥%).

كما أوضحت الدراسة أنّ قسوة الأب تلعب دوراً رئيسياً في جناح الابن، حيث بلغت نسبة هذا العامل من بين العوامل المؤدية للانحراف (١٤.٦٠%) [٢].

وتوصل الباحث إلى أن عوائل الأحداث المنحرفين تعاني من مظاهر التفكك العائلي، فقد أوضحت الدراسة أن التفكك الأسري يمثل نسبة (٢٤.٧٠%) [٣] من بين العوامل المؤدية لجناح الأحداث ويتخذ التفكك الأسري صوراً عديدة، فبلغت نسبة الطلاق (١٩%) وتعدد الزوجات (٢٩%) عند عوائل الريفيين، و (٢٢%) و(١٨%) على التوالي عند عوائل الحضريين [٤]. وتبين أيضا أن زواج الأم بعد طلاقها يبدو اقل سهولة من زواج الأب بأخرى سواء كان ذلك في الريف أو في الحضر.

د توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين يقيمون في أحياء قديمة تتعرض لموجات من هجرات داخلية توفد إليها، وهجرات خارجية تخرج منها، وقد بلغت نسبة الأحداث (٨٠.٤٠%) من الذين يقيمون في هذه المناطق من إجمالي العينة[٥].

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن سوء استغلال أوقات الفراغ يعد عاملاً هاماً في تكوين الصحبة السيئة المنحرفة، كما تأكد أن نسبة الأحداث الجانحين الذين يقضون أوقات فراغهم في الشارع بلغت (٦١%)، وتحتل السينما كمكان لقضاء وقت الفراغ النسبة الكبرى، حيث بلغت نسبتها (٦٨.٣٠%)من جملة أماكن قضاء وقت الفراغ [٦].

وقد أوضحت الدراسة أيضا أن رفقة السوء تلعب دوراً فعالاً كأحد عوامل الجناح حيث بلغت نسبته من بين العوامل الأخرى (٢٢.٥٠%) [٧]. كما اتضح أن نسبة الأحداث الجانحين الذين يقضون وقت فراغهم في شلل وعصابات بلغت (٥٨.٥٠%) [٨].كما بلغت نسبة الأحداث المنحرفين الذين ارتكبوا سلوكهم الجانح مع أكثر أكثر من واحد (٤٦.٥٠%)[٩] كما كشفت الدراسة أيضا أن نسبة الأحداث الذين لهم أصدقاء داخل السجن بلغت (٤٣.٩٠%)، ونسبة الأحداث الذين تعلموا السلوك المنحرف من رفاق لهم (٥٣.٦٠%) [١٠].

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٢٧٧.
[٢]-2-- نفس المرجع، ص: ٢٧٧.

[٤]- نفس المرجع، ص: ٣٠٧-٣٠٨
[٥]- نفس المرجع، ص ص: ٣٠٧-٣٠٨
[٦]- نفس المرجع، ص ص: ٣١٤.
[٧]- نفس المرجع، ص: ٢٧٧
[٨]- نفس المرجع، ص: ٣٢٠.
[٩]- نفس المرجع، ص: ٣٢٢.
[١٠]- نفس المرجع، ص: ٣١٧.

خلاصـــة الدراسـة:

عموما لقد تبين من البحث كنتيجة عامة أن هناك عوامل متعددة تساهم في خلق جناح الأحداث، وتوصل الباحث على أن هناك علاقة قوية بين انحراف الأحداث، وبين الفقر الذي تتميز به الطبقات الدنيا في المجتمع السوري، حيث كشفت الدراسة على مدى الخلل والصعوبات والظروف المعيشية السيئة التي تعيشها أسر الأحداث الجانحين والمتمثلة في الغالب في المستوى التعليمي المنخفض والمستوى المهني الحقير، وأيضا المستوى الاقتصادي السيئ إضافة إلى التصدع السري والبيئة المادية المتدهورة التي تحيط بأماكن سكن عوائل الجانحين كلها عوامل مرتبطة بالفقر الذي أصبح سمة أساسية من سمات الطبقات الدنيا في المجتمعات الحضرية، والتي نتج عنها آفات وظواهر اجتماعية عديدة أخطرها الجنوح والجريمة.

المبحث الثالث: الدراسات الأجنبيـ ـ ـة:

الدراسة الأولى:جانحين في طور التكوين Délinquants en herbe [(١)].

قام بهذه الدراسة " **شلدون جلوك واليانور جلوك**" عنوانها باللغة الإنجليزية **Delinquents in the Making** في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر هذه الدراسة عبارة عن بحث ثري من أجل الضغط على كل العوامل التي تجعل من ظاهرة جناح الأحداث ظاهرة حتمية تختص بها الأحياء الفقيرة والمتدهورة من المدن الأمريكية الكبرى.

وقد اختار الباحثان مجموعتين كل منهما مؤلفة من (٥٠٠) حدث من الذكور فقط، إحداهما مجموعة تجريبية والأخرى ضابطة، وسعى الباحثان إلى تماثل المجموعتين في ثلاثة عناصر رئيسية هي: الانتماء القومي، مستوى الذكاء، والسكن في نفس الحي.

ومن نتائج الدراسة توصل الباحثان إلى أن أمهات الجانحين كن اقل صرامة وحزما في مراقبة سلوك أبنائهن، حيث تبّين أن ١٠/١ من أمهات الجانحين مقابل ١٠/٧ من أمهات غير الجانحين كن لا يولين أي اهتمام في مراقبة سلوك أبنائهن **[(٢)]**. وظهر أيضا أن العلاقة السيئة بين الوالدين في المجموعة التجريبية كانت أكثر من مثيلتها في المجموعة الضابطة **[(٣)]**.

كما تبين أن الحنان والعطف من جانب الآباء والأمهات يكثر في عوائل غير الجانحين بينما تزيد نسبة الجفاء في عوائل الجانحين **[(٤)]**. وأظهرت الدراسة أيضا أن القسوة المتمثلة في العقاب الجسدي أكثر انتشاراً بين آباء وأمهات الجانحين، فتبين أن ١٠/٥ من أمهات الجانحين ، و ١٠/٧ من آبائهم يلجئون إلى العقاب الجسدي في تقويم سلوك أبنائهم مقابل ١٠/٣ من أباء وأمهات غير الجانحين **[(٥)]**.

وظهر أيضا أن نسبة التفكك عند عوائل الجانحين أكثر مما هو عليه عند عوائل غير الجانحين، حيث تبين أن ١٠/٦ من عوائل الجانحين مقابل ١٠/٣ من عوائل غير الجانحين كانت مفككة عن طريق الطلاق، الوفاة أو الغياب الطويل لأحد الأبوين **[(٦)]**.

---

[١] - Sheldon et Eleannor cluck :**Délinquants en Herbe,** traduit de l' Américain par M.VERDUN, Paris , édition ;ANIMUS et AMINA, 1956.
[٢] - Ibid.,p 80.
[٣] - Ibid., p 79.
[٤] - Ibid., p 94.
[٥] - Ibid., p 97-98.
[٦] - Ibid.,p 90.

وأوضحت الدراسة أنّ الظروف السكنية السيئة جعلت (60%) من الجانحين و (50%) من غير الجانحين يضطرون إلى مشاركة السرير مع أخ لهم أو أخت [(١)].

كما أسفرت نتائج الدراسة أن ١٠/٦ من آباء وأمهات الجانحين لا يولون أي اهتمام بمصلحة أبنائهم حيث تبين أن أغلب آباء وأمهات الجانحين الذين سئلوا على تصرفات أبنائهم خارج البيت لم يكونوا على علم بالنشاطات التي كان يمارسها أبناؤهم [(٢)].

وفيما يخص علاقة المدرسة بجناح الأحداث لوحظ أن (٩٥%) من الأحداث لجانحين تكررت غياباتهم عن المدرسة مقابل (١٠%) فقط من غير الجانحين [(٣)].
كما تبين أن الأحداث الجانحين كانوا يكرهون المدرسة كرها شديدا، حيث أظهرت نتائج البحث أنّ ١٠/١ من الأحداث الجانحين فقط كان يقبل المدرسة مقابل (٧٠%) من الأحداث غير الجانحين [(٤)].

وتوصل الباحثان أنّ هروب الأحداث من المدرسة كان بسبب صعوبة الدراسة والفشل الدراسي واقتناعهم بعدم فائدة المدرسة، ونفورهم من سلوك المعلمين والإدارة تجاههم، وفرارهم من النظام المدرسي المنضبط المفروض عليه داخل المدرسة [(5)].
أما بالنسبة للعلاقات الشخصية مع زملاء القسم فتبين أن الجانحين اقل صداقة وأكثر عنفا [(٦)].

وفيما يتعلق بممارسة العادات السيئة، فبينت نتائج البحث أن (٩٠%) من الجانحين مقابل (٢٣%) من غير الجانحين بدؤوا التدخين في سن مبكرة وأنّ (٢٩%) من الجانحين مقابل (٠.٤%) من غير الجانحين بدؤوا شرب الخمر قبل سن المراهقة ، وأنّ (٦٢%) من الجانحين مقابل (٠٤%) من غير الجانحين قاموا بأعمال تخريبية لأملاك الدولة [(٧)]، ووجد أن (٠١%) من غير الجانحين وجدوا في حالة تشرد في الشوارع بعد هروبهم من البيت العائلي [(٨)].

وتبين أيضا أن تقريبا كل الجانحين أي (٩٥%) منهم كانت لهم عادة التسكع في شوارع أحيائهم وأنّ (٨٧%) من الجانحين مقابل (١٤%) من غير الجانحين كانوا يبحثون عن قضاء أوقات فراغهم في أحياء بعيدة عن منازلهم، وأنّ (٥٠%) من الجانحين كانوا يخالطون شباب أكبر منهم سنا مقابل لاشيء عند غير الجانحين.

---

١ - Ibid.,p : 88.
٢ - Ibid.,p :96..
٣ - Ibid., p :111.
٤ - Ibid., p :108
٥ - Ibid., p :108..
٦ - Ibid., p :115.
٧- 8 - Ibid., p :125.

كما اتضح من خلال نتائج البحث أنّ (١٩%) من الجانحين كانت لهم علاقات جنسية مبكرة في شكل لواط مقابل (٠٢%) من غير الجانحين [1]، كما تبين أنّ الأحداث الجانحين كانوا لا يبادرون بالبحث عن الترفيه عن طريق وسائل اللهو السليمة والموجهة على عكس غير الجانحين [2].

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن الأحداث الجانحين كان لديهم أصدقاء جانحين مثلهم غالبا ما كانوا يجدونهم في عصابات الجانحين بينما تبيّن أن الأحداث غير الجانحين لم يكن لهم أصدقاء جانحون [3].

١ - Ibid., p :127.
٢ - Ibid., p :133.
٣ - Ibid., p :127.

خلاصـــة الدراســـة:

لقد استنتج الباحثان كنتيجة عامة أن الأحداث الذين ارتكبوا أفعال يعاقب عليها القانون كانت نسبتهم أكثر من الأحداث الذين احترموا النظام الاجتماعي، ذلك لأنهم عاشوا في أحياء فقيرة ومتهورة، ونشئوا في جو عائلي مضطرب لا يسمح بالنمو السلمي والمتوازن للطفل من جانب انعدام الأسلوب السليم للتربية، والمستوى الأخلاقي لآباء وأمهات الجانحين، والفقر، واستعمال العنف الجسدي، وافتقار البيت إلى الحب والحنان والعطف والتفاهم والحوار مع الأبناء، وتعرض البناء في غالب الحالات إلى الإهمال واللامبالاة من طرف الآباء والأمهات.

كما أستنتج البحث أيضا أن الجانحون يجدون صعوبة كبيرة في التكيف مع نظام المدرسة وقوانينها ممّا جعلهم غير مهتمين بالدراسة، الأمر الذي نتج عنه كثرة الغيابات وإهمال العمل المدرسي وممارسة سلوكات غير سوية في المدرسة مثل الكذب والتشويش والتخريب وعدم الاحترام لقوانين المدرسة إلى غير ذلك من السلوكات التي تعبر عن عدم اهتمامهم بالعمل الفكري وكرههم الشديد للمدرسة والدراسة.

ومن جهة أخرى استخلص الباحثان أنه يوجد تأثير ثقافي عام واضح في أوساط هذه الأحياء الفقيرة والمتدهورة تمثل في تأثير كل من الشارع، والأصدقاء، وقلة التدين ووسائل الترفيه غير السليمة، والنشاطات المهنية غير الملائمة التي لعبت كلها مجتمعة دورها الفعال في اتجاه الأحداث نحو الجنوح والانحراف.

ومن خلال نتائج هذا البحث خرج الباحثان بنتيجة عامة لخصها في أنه بالنسبة لظاهرة جناح الأحداث كل ما في الأمر هو وجوب الاعتراف بأنه في نظر العلم لا يوجد أطفال طيبون وأطفال سيؤون ، وإنما يوجد بعض الأطفال يحتاجون للمساعدة أكثر من غيرهم

الدراسة الثانية: جنوح الأحداث: الأسرة، المدرسة والمجتمع [1].

كان البحث يهدف إلى محاولة التعرف إلى الأسباب التي أدت على الارتفاع الكبير في معدلات جنوح الأحداث في المجتمعات الأوروبية، وذلك عن طريق ربط هذه الظاهرة بالتطور الصناعي والتكنولوجي السريع الذي عرفته الدول الأوروبية، وربطها أيضا بالشروط التي تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية في ظل هذه التغيرات التي أثرت على المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي، ممّا نتج عنه عدم التكيف الاجتماعي للشباب.

---

١ - Ibid., p :127.

اختيرت العينة تبعا لهدف البحث المتمثل في محاولة التعرف على العلاقة الموجودة بين جنوح الأحداث والتطور الاقتصادي الذي عرفته كل من فرنسا وبولونيا، لذلك حاولت الدراسة أن تختار عينتها من ثلاثة مناطق في كل بلد وهي:

- عينة من منطقة يكون فيها التطور الاقتصادي ضعيف وبطيء.
- عينة من منطقة يكون فيها التطور الاقتصادي سريع.
- عينة من منطقة تتميز بنمو ديمغرافي سريع.

وقد تشكلت عينة البحث من قائمة الجانحين الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٦) سنة والذين ارتكبوا جنحا وصدر بحقهم حكم قضائي، فبلغ عدد الجانحين في عينة الفرنسيين (٣٤٤) جانحا ، وبلغ عدد الجانحين في عينة البولونيين (٦٠٦) حدثا جانحا، فكان مجموع عينة المبحوثين في كلا البلدين (٩٥٠) حدثا جانحاً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة لأسر الأحداث الجانحين وجنوحهم في البلدين حيث تبين أن أغلبية الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر فقيرة ممّا اثر سلبا على طريقة تربية الأطفال (١).

وأسفرت نتائج البحث على أنّ الطرق التربوية المستعملة في تربية الأطفال تتوقف في عينة البحث على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم،فوجد أن ١٠٠/٣٩ من الأباء المنتمين إلى الأسر الميسورة والمثقفة، تستعمل أسلوب الحوار ومحاولة فهم سلوكات وتصرفات أبنائها مقابل ١٠٠/١٤ فقط من الأسر الفقيرة (٢).

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أسر الأحداث الجانحين الفقيرة تتميز بكبر حجمها إذ تبيّن أن (٥٠%) من هذه الأسر لها ٧ أطفال فأكثر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ آباء هذه الأسر الفقيرة التي لها مستوى معيشي منخفض والتي تعاني من صعوبات مادية كبرى غالبا ما يستعملون الأسلوب الخشن والعنيف أو الإهمال في تربية أبنائهم (٣)،

وأظهرت نتائج الدراسة أن ثلث أفراد العينة تعاني أسرهم من مظاهر التفكك الأسري عن طريق الطلاق أو الوفاة أو الهجر ، إذ تبين أن (٣٠%) من الأحداث الذين ارتكبوا أفعال جانحة خطيرة تعتبر آسرهم مفككة و(٣٥%) منهم لا يوجد انسجام وتفاهم بين أبائهم في العينة الفرنسية. إنّ هذه النتيجة متقاربة جدا بالنسبة للعينة البولونية إذ وجد أنّه (٣٥%) من الجانحين البولونيين تعتبر أسر مفككة ، وأنّ (٣٧%) منهم لا يوجد تفاهم بين أبائهم (٤).

١- 3 - Ibid., p 73.

٢ - Ibid., p :74.

٤ - Ibid., p :83..

وتبين من نتائج البحث أنّ الشجار الأسري الدائم، وعدم تفاهم الآباء فيما بينهم مرتبط في أغلب الحالات بتناول الآباء للمسكرات، حيث يعتبر تناولها أمر منتشر في أوساط الأسر الفرنسية والبولونية،فوجد أن ١٠/٨ من الأسر في بولونيا و ١٠/٦ من الأسر في فرنسا يسود فيها جو أسري سيء بسبب تناول الآباء للمسكرات[١].

وتبين أيضا أن العلاقة بين الآباء والأبناء سيئة في اسر الجانحين خصوصا بين الأب والابن الجانح ، أما علاقة الأبناء الجانحين مع أمهاتهم فهي في أغلبيتها حسنة ،فوجد أن (٨١%) من الجانحين الفرنسيين علاقتهم حسنة مع أمهاتهم وسيئة مع آبائهم، وأن (٦٥%) من الجانحين البولونيين علاقتهم حسنة مع أمهاتهم وسيئة مع آبائهم[٢]. إنّ هذا الفرق في النسبة المئوية راجع إلى توزيع الأدوار في كل من فرنسا وبولونيا.

ووجد أيضا أن مراقبة أباء الجانحين وخاصة الخطيرين منهم لسلوكات أبنائهم خارج البيت ضعيفة جدا بحيث تبين من خلال نتائج البحث بأنه ليست لهم معرفة جيدة بالحياة الاجتماعية لأبنائهم في الشارع في كل من فرنسا وبولونيا [٣].

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن أباء الجانحين غالبا ما يستعملون أساليب العنف المتمثلة في العقوبات الجسدية في تقويم سلوك أبنائهم في كل من فرنسا وبولونيا، وهذا ما اثر سلبا على الأحداث الجانحين الذين تعلموا ممارسة العنف بممارسة أبائهم العنف عليهم[٤].

أما فيما يتعلق بالحياة المدرسية للجانحين الفرنسيين والبولونيين فأظهرت نتائج البحث أن أغلبية الأحداث الجانحين انقطعوا عن الدراسة وهم في المستوى الابتدائي، ودخلوا إلى عالم الشغل بدون أي تأهيل ، وتبيّن أنّ القدرات الفكرية لهؤلاء الأحداث كانت تحت المعدل بكثير، ووجد أيضا أنه إلى جانب صعوبة الدراسة التي نتج عنها الفشل الدراسي للأحداث تبيّن أنّ الأحداث وخاصة الخطيرين منهم كانوا يجدون صعوبة في التكيف مع الوسط المدرسي نتيجة المعاملة السيئة التي كانوا يتلقونها من المعلمين، والتي كانت تتصف بالظلم مقارنة مع معاملة بقية التلاميذ الآخرين [٥].

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن الجانحين كانوا غير مندمجين ومرفوضين في الوسط المدرسي من طرف زملائهم في القسم الذين كانوا غالبا ما لايتضامنون معهم في المواقف الصعبة التي تعترضهم في المدرسة ، لذلك لم يرغبوا في ربط صداقات معهم، وتبين من خلال نتائج الدراسة أنّ هذا الانعزال كانت له أثار خطيرة على الأحداث الجانحين بحيث أن انعزالهم غالبا ما كان يترجم في سلوكات عنيفة يسلكوها داخل

---

١ - Ibid., p :84.
٢ - Ibid., p :88..
٣ - Ibid., p 89..
٤ - Ibid., p :92.
٥ - Ibid., p :121.

المدرسة، الأمر الذي كان يؤدي في حالات كثيرة بالأحداث إلى تزايد نقص اهتمامهم بالدراسة، وبالتالي أخذ موقف سلبي نحو فوائد المدرسة [1]، وهذا ما يدفعهم في حالات كثيرة إلى البحث عن جماعة أخرى من الأصدقاء خارج المدرسة يجدون فيها الصداقة والاحترام، ومن هنا تبدأ التغيبات عن المدرسة تكثر وتتكرر إلى أن تنته بالانقطاع النهائي عن المدرسة [2].

[1] - Ibid., p :124.
[2] - Ibid., p 124.

خلاصـــة الدراسـة:

كنتيجة عامة استنتجت الدراسة أن هناك علاقة بين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأحداث الجانحين وجنوحهم في كل من فرنسا وبولونيا حيث تبين أن جناح الأحداث يكثر في الأسر الفقيرة التي تعاني من التصدع والتفكك والاضطرابات والصعوبات والإختلالات والضغوطات الممارسة عليها، الأمر الذي كان له تأثر واضح على تنشئة الأبناء واتجاههم نحو الانحراف والجنوح.

وتبين أيضا أن الأحداث الذين يعانون من صعوبات مادية واضطرابات عاطفية وتربوية مع أوليائهم هم الذين يجدون صعوبات في التكيف مع المدرسة.

واستخلصت الدراسة بعد عرضها للنتائج أنّ المشكل الذين يطرحه هؤلاء الجانحين هو مشكل متعلق بتنظيم وتسيير المجتمع بكامله، لأنّه ينبغي الاستجابة لاحتياجات عشرات الآلاف من المراهقين عوض من تهميشهم، والزيادة في صعوباتهم ومشاكلهم.

والمشكل الحقيقي لا يكمن في كون عدد معين من الأطفال والمراهقين يسلكون السلوك السيئ، وإنما المشكل يكمن في أنهم يتألمون لأنهم لا يجدون مكاناً لهم في المجتمع، ولا يستطيعون تحقيق ذاتهم، وإذا كان التطور لا يساعدهم على الخروج من هذه الوضعية فهذا يعني انه يعاني من نقص لأن القضية ليست قضية توفير بعض الوسائل الإضافية لهؤلاء الأطفال والمراهقين وإنما القضية هي مشكلة مجتمع [1].

١ - Ibid., p :192.

استنتاجات وتعقيب.

نستنتج من خلال عرضنا لنتائج بعض الدراسات العلمية الميدانية المقارنة التي عالجت موضوع اثر الوسط الاجتماعي في جناح الأحداث في مجتمعات مختلفة جزائرية وعربية وأوروبية، أنه على الرغم من اختلاف هذه المجتمعات من الناحية الحضارية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتباعد أنماط النمو بينها، فإننا لاحظنا أنها اشتركت في مجموعة كبيرة من العوامل المساعدة في إبراز وانتشار هذه الظاهرة ، وتوصلت نتائجها من خلال البحوث والدراسات المتعددة حول ظاهرة جناح الأحداث إلى أنه من أهم العوامل التي تساهم في جنوح الأحداث ترجع في مجملها إلى الوسط الاجتماعي المتمثل في الوسط الأسري والوسط المدرسي والوسط المفتوح، غير أنّ طبيعة ظاهرة جناح الأحداث وعواملها وأشكالها وحجمها واتجاهاتها تختلف من مجتمع إلى أخر.

وتلتمس الباحثة في مختلف الدراسات العلمية الميدانية المقارنة التي تناولت موضوع علاقة الوسط الاجتماعي بجناح الإناث أنها اقتصرت خاصة على الجانحين من الذكور بينما بقيت الدراسات المتعلقة بجناح الأحداث محدودة جداً ونادرة. كما أن الغالبية من هذه الدراسات اقتصرت على أطفال الطبقة الدنيا مستبعدة دراسة حالات الأطفال الجانحين من الطبقات الوسطى والميسورة، وفي هذا المجال يمكننا أن نشير إلى أن هناك إحصائيات رسمية حديثة بينت أن أعلى نسب الجناح في العالم سجلتها الدول المتقدمة، بحيث أن هناك نسبة كبيرة من الجانحين ينتمون إلى طبقات ميسورة جدا في اليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

كما لاحظنا أن معظم هذه الدراسات اقتصرت على دراسة عينات من الأحداث الجانحين رسميا، والمودعين بمراكز إعادة التربية مستبعدة حالات الجناح الفعلي الذي لا يظهر في الإحصائيات الرسمية، لذلك بقيت هذه الدراسات لا تمثل سوى صورة جزئية من ظاهرة جناح الأحداث، مادامت جوانب عديدة من هذه الظاهرة لم تحظ بالدراسة المتعمقة والبحث الواسع حتى تظهر لنا صورة متكاملة عن ظاهرة جناح الأحداث.

الفصل الثالث: تعريف جناح الأحداث وطبيعة السلوك الجانح:

المبحث الأول: تعريف الجناح .

المبحث الثاني: تعريف الحدث.

المبحث الثالث: طبيعة السلوك الجانح.

المبحث الرابع: موقف المشرع الجزائري من الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي ومادي.

المبحث الأول: تعريف الجناح.

إن الدلالة اللغوية للجناح هي: " **الميل إلى الإثم** "،(١). أمّا الدلالة الإصلاحية فهي: " الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وتكون ممنوعة قانونيا أو غير موافق عليها اجتماعيا (٢).

والجناح من الظواهر التي قد يصعب إخضاعها لتحديد دقيق أو تعريف واحد يتفق عليه كل المهتمين بدراسات الجناح والانحراف، ذلك لأنّ مفهومه تعدّل وتطور عبر العصور بسبب اختلاف الجماعات والأمم، وتطور الثقافات والنظم فتعددت بذلك دلالاته ومفاهيمه. وبهذا المعنى يعتبر الجناح ظاهرة نسبية يختلف مفهومها من مجتمع إلى مجتمع، ومن مكان إلى آخر داخل المجتمع الواحد (الريف والحضر مثلا)، ومن طبقة إلى أخرى، إذ أنّ لكل مجتمع مقاييسه وأحكامه وقيمه الخلقية والاجتماعية ولكل مجتمع عاداته، وتقاليده وحضارته، وظروفه الاقتصادية والسياسية والتربوية التي على أساسها تتحدد تلك المقاييس والأحكام والقيم.

ولمّا كانت جذور الجناح متنوعة ومظاهره متعددة، بالإضافة إلى كثرة طوائف المنحرفين والجناحين، واختلاف معالم الشخصية الجانحة من حدث إلى أخر اختلافا كبيرا، وجد الكثير من العاملين في ميدان الجناح والانحراف صعوبة في استجماع هذه العناصر كلها في تعريف عام(٣) مما أدى إلى اختلاف نظرة كل من علماء النفس والاجتماع، ورجال القانون إلى مفهوم الجناح.فأصبحت كل فئة منهم تنظر إليه من زاوية ثقافتها واختصاصها.

من الناحية القانونية، يعتبر الحدث منحرفا إذا قام بفعل يعاقب عليه القانون(٤) ويرى **بول تابان** (**Paul TAPAN**) أحد أنصار التعريف القانوني للجناح والجريمة أنّ السلوك المنحرف مهما استنكره الناس، فإنه لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص القانون الجنائي على ذلك (٥).

وبهذا المعنى نجد التعريفات القانونية تعمل عادة على أن تعكس الثقافة القانونية والعمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الحدث متى برزت وتحققت علامات ودلائل انحرافه. وعادة ما نجد في الاتجاه القانوني وصفا للأفعال المجرمة وتحديدا

١- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، د.ت، مج/٢،ص: ٤٣٠.

٢- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص:٢٥٩.

٣- طه أبو الخير ومنير العصره، **انحراف الأحداث**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط ١، ١٩٦١، ص:١٤٩.

٤ -STEFANI .G, et LEVASSEUR. G, **Criminologie et Science Pénitentiaire**. Paris ; Edition DALLOZ, 3 eme édition ; P : 126

٥- فاروق زكي يونس، **علم الاجتماع- الأسس النظرية وأساليب التطبيق**: القاهرة، مكتبة عالم الكتب،١٩٧٢، ص:٢٦٢.

للعقوبات عن طريق مصطلحات قانونية خاصة من أجل حماية المواطن وتوفير الحماية للمجتمع من أولئك الذين يصبح سلوكهم على درجة معينة من الخطورة الاجتماعية [١].

وفي نظر علماء الاجتماع يعني الجناح ذلك السلوك الذي يقوم به الحدث منتهكا معيارا معينا لوجود دافع معين أو لوجود مجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل [٢].

ويعرف **روبيرت ميرتون** (**R.MERTON**) السلوك الجانح و الإنحرافي، بأنه لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي ولكنّه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره [٣].

ويكاد يجمع علماء الاجتماع الذين تناولوا مفهوم الجناح، أنّ السلوك الجانح وفقا للمفهوم الاجتماعي يعتبر جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الحدث الجانح، ولذلك فإنّ دراسة هذا السلوك الجناح ترتبط بدراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأفراد الجماعة التي يعيش فيها[٤]، وفي هذا المعنى يعتبر جناح الأحداث ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبين الآخرين من جهة، أو بين الفرد وبين المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية التي يخضع لها من جهة ثانية، أو بين الفرد وبين التركيب الاجتماعي ككل من جهة ثالثة [٥].

ويرجع مفهوم الجناح عند علماء النفس إلى لون من اضطراب السلوك أساسه اضطراب في النمو النفسي والعصابي والعقلي نتيجة عوامل مختلفة تكون قد عاقت هذا النمو، و يؤدي إلى نقص في بعض نواحي الشخصية [٦]. ووفقا لذلك يركز غالبية علماء النفس اهتمامهم العلمي على شخصية الحدث الجانح ومراحل تطوّر هذه الشخصية، مفترضين أنّ الصراعات النفسية الداخلية التي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الطفل هي التي تسهم في تشكيل نوع من " **الشخصية الجانحة** " [٧].

و في المجتمع الجزائري حدّد المجلس الأعلى للشباب والطفولة مفهوم جناح الأحداث بأنّه: عدم تكّيف اجتماعي، وهو عبارة عن حالة يوجد فيها الأطفال المراهقون في معارضة مع قوانين مجتمعهم، كما أنّ مفهوم جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

١- علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٣، ص:٩.

٢- نبيل توفيق السمالوطي، محمد عاطف غيث، **البناء النظري لعلم الاجتماع**، ج/١، القاهرة، دارا لكتب الجامعية، د.ت، ص:٢٣٨.

٣ - R.MERTO, **Eléments de Théories et de Méthode sociologiqu**e , Paris / Edition PLAN, 1965 , 2 édition , P : 167.

٤- ٥-عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٥، ص:٢٩.

٦ -VEILLARD CYBULSKY ,**Les jeunes délinquants dans le monde** ,Paris/ Edition Neuchâtel Delachaux et Nestlé , 1963, P; 1963.

٧- عدنان الدوري، جناح الأحداث، المرجع السابق، ص:٢٦.

غالبا ما يكون مرتبطا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في مظاهره، وبالظروف النفسية الاجتماعية في عوامله [١].

الفرق بين الجناح والانحراف:

لقد لاحظنا في الدراسات الاجتماعية العربية استخدام مفهومي انحراف الأحداث وجناح الأحداث بنفس المعنى تقريبا، ولكن النظرة المتعمقة تكشف لنا أنّ مفهوم انحراف الأحداث أوسع وأشمل من مفهوم جناح الأحداث، فالجناح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون، لأنّ فيه اعتداء على القانون والنظام العام، وهو السلوك الذي ارتكبه الكبار يعاقبون عليه كجريمة. أما الانحراف فإنه يشمل أنماطا سلوكية أخرى كالهروب من المدرسة، واعتياد التدخين في سن مبكـرة، والتمرد على سلطة الوالدين أو الأوليـاء إلى غير ذلك من الأنماط التي لا تقع تحت طائلة القانون، ولكنّها مع ذلك تهيئ الطفل فيما بعد للجناح، ومن هنا فهي تدخل في إطار الانحراف.

استنـتاج:

بعد ما تعرضنا إلى وجهات نظر كل من علماء النفس، والاجتماع،ورجال القانون لمفهوم الجناح يمكن أن نستخلص أنّ السلوك الجانح أوسع نطاق من الأفعال المحدودة التي يعاقب عليها القانون إذ أنّ هناك بعض الأفعال لا تدخل في نطاق الجريمة والجناح حسب القانون، بحيث أنّ هناك بعض الانحرافات السلوكية التي يحرمها الدين والأخلاق والآداب العامة، يكون عقاب المجتمع عليها أشد وأقصى من عقاب القانون، ومثال ذلك رد فعل المجتمع تجاه الخارجين عن الخلق الديني بشرب الخمر أو بالولادة غير الشرعية في المجتمعات الإسلامية.

وبناءا على ما تقدم يمكن القول أنّ مفهوم الجـناح: عبارة عن تلك الأنماط من السلوك التي يحرمها المجتمع ويعاقب مرتكبيها عن طريق القانون أو الدين أو الأخلاق أو غيرها من ضوابط السلوك.

---

١ -Bilan du conseil supérieure de la jeunesse et de l enfance, **Enfance et jeunesse Algériennes**, Alger, 1980, P :23.

المبحث الثاني: تعريف الحدث.

أولا- معنى الحدث:

تدل كلمة " **حـدث** " في اللغة العربية إلى فتي السن " أو حديث السن أو " صغير السـ ـن " [(١)].

ويشير مصطلح " **الحدث** " من الناحية الزمنية إلى عمر يتراوح ما بين ست سنوات إلى عشر سنوات كحد أدنى، وإلي عمر يتراوح ما بين ست عشرة سنة إلى إحدى وعشرون سنة في حـده الأقصى [(٢)]. و ينظـر إلى هذه الفترة بصـفة عامة، وخاصـة من الناحية الاجتماعية على أنّها تشتمل على سني العمر التي يطلق عليها "الطفولة والمراهقة". ويشير المصطلح من الناحية الوظيفية إلى الخصائص، والإمكانيات والمسؤولية الفردية التي تلي مرحلة الطفولة ولكنها قبل مرحلة النضج [(٣)].

ويختلف مفهوم " الحدث " في القانون عن مفهوميه في علم الاجتماع وعلم النفس ويرجع هذا الاختلاف إلى نظرة كل من رجال القانون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس إلى المفهوم المقصود بالحدث.

فيعرف القانون الحدث بأنّه الصغير في الفترة بين السن التي حددها القانون للتمييز والسن التي حددها لبلوغ الرشد الجنائي [(٤)].

ويشير مفهوم الحدث في نظر علماء الاجتماع والنفس إلى الصغير منذ ولادته إلى تمام نضوجه الاجتماعي والنفسي وتكامل عناصر رشده [(٥)].

ولمّا كانت ظاهرة جناح الأحداث من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة، فقد تناولتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، فحددت بعض القوانين الجنائية وغالبية تشريعات الأحداث السن القانونية للأشخاص الذين يمكن اعتبارهم أحداثا جانحين من خلال مرحلة زمنية معينة تقع بين حد أدنى لانعدام المسؤولية الجنائية وبين حد أعلى لتقرير هذه المسؤولية.

---

[١]- ابن منظور، مرجع سابق، ص:٤٢٩.

[٢]-[٣]- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص: ٢٥٩.

[٤]- حماد علي، **الإجراءات الجنائية في جنوح الأحداث ومحاكمتهم،** (رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الجنائية) غير منشورة، معهد الحقوق، جامعة الجزائر:١٩٧٦، ص:٥١

[٥]- طه أبو الخير ومنير العصرة، مرجع سابق، ص: ٢٢.

ففي التشريع الإسلامي كانت مشكلة الحداثة الجنائية محل عناية خاصة، حيث أقام المسؤولية الجنائية على عنصرين أساسيين هما: الإدراك والاختيار [١]. ويحدد الفقهاء مراحل التمييز أي الإدراك بالسنوات: فمرحلة انعدام الإدراك تبدأ بولادة الصبي وتنتهي ببلوغه السابعة اتفاقا، وتـبدأ مرحلة الإدراك الضعيف ببلـوغ الصبي السابعة من عمره وتنتهي بالبلـوغ. ويحدد الفقهاء سن البلوغ بثمانـية عشر عاما [٢]، وفي هذه المـرحلة لا يسأل الصبي المميز عن جرائمه مسؤولية جنائية، والمرحلة الثالثة هي مرحلة الإدراك التام، وتبدأ ببلوغ الصبي سن الرشد، وفي هذه المرحلة يكون الإنسان مسؤولا مسؤولية جنائية عن جرائمه مهما كان نوعها [٣].

ويظهر أنّ هذه المرحلة الزمنية التي تقع بين حد أدنى لانعدام المسؤولية الجنائية، وبين حد أعلى لتقرير هذه المسؤولية ليست واحدة في أقطار العالم اليوم، بل هي تخضع إلى الكثير من الاعتبارات والعوامل الإقليمية والثقافية والنفسية المختلفة، الأمر الذي يجعل مسؤولية الحدث تختلف من قطر إلى أخر.

والغالب أنّ مسؤولية الحدث تبدأ عند سن السابعة كحد أدنى للمسؤولية الجنائية ورغم هذا فقد نجد بعض المجتمعات المعاصرة ترفعه فوق سن السابعة بقليل أو بكثير ففي إسبانيا مثلا يرفع الحد الأدنى إلى التاسعة، وفي كلّ من النمسا، وبلغاريا واليونان والأرجواي وبولندا إلى العاشرة، وفي كل من سويسرا والمجر إلى الثانية عشر، وفي كل من ألمانيا والد نمارك إلى الرابعة عشر، وفي كل من فنلندا وكوبا إلى الخامسة عشر [٤].

أمّا التشريعات العربية الراهنة فقد اتفقت كل من مصر ولبنان وسوريا والأردن والعراق والسودان على تحديد الحد الأدنى للمسؤولية الجنائية ببلوغ الأحداث سن السابعة من عمرهم حين اقترافهم الجرم [٥]. وفي المغرب العربي رفع المشرع المغربي سن عدم المسؤولية إلى أن يبلغ الحدث الثانية عشر، وفي تونس رفعت هذه السن إلى الثالثة عشر ورفعها المشرع الليبي إلى الرابعة عشر [٦].

أمّا الحد الأعلى لمسؤولية الحدث فيتراوح بين سن السادسة عشر و بين الثامنة عشر بوجه عام، وقد أشرطت أغلبية التشريعات المعاصرة أن تكون سن الثامنة عشر كحد أعلى لمسؤولية الحدث رغم ما يـجده البعض من المبررات الكافية لـرفع هذه السن

---

[١]- عبد القادر عوده، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي**، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت، ج/١، ص:٦٠٠.
[٢]- حمدي رجب عطيه، **الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث في التشريعي الليبي والمصري**، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٩، ص:٩.
[٣]- عبد القادر عوده، مرجع سابق، ص: ٦٠٢.
[٤]- عدنان الدوري، جناح الأحداث، المرجع السابق، ص:٤٦.
[٥]- علي محمد جعفر، مرجع سابق ، ص:١٣٠.
[٦]- حمدي رجب عطية، **المسؤولية الجنائية للطفل في تشريعات الدول العربية والشريعة الإسلامية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص: ٤٠.

إلى الحادية والعشرين [١] كالقانون السويدي، والشيلي، وهناك بعض المبررات الأخرى لخفض الحد الأعلى من الثامنة عشر إلى السادسة عشر كالقانون الـهندي والباكستاني والسيلانـي [٢].

أمّا المشرع الجزائري فقد حدد سن الحدث من بلوغه سن الثالثة عشر سنة كاملة، وتنتهي عند بلوغه سن الثامنة عشر سنة كاملة [*]. أمّا نوع العقوبة المفروضة على الأحداث الجانحين في هذه المرحلة أي فترة المسؤولية المخففة فإنّ المشرع الجزائري أقرّ العقوبات ذات الطابع التربوي بالدرجة الأولى [**]. وفيما يتعلق بالقاصر الذي لم يبلغ سن الثالثة عشر سنة فإنه لا توقع عليه العقوبة الجزائية مهما كانت الجريمة التي ارتكبها غير أنه يخضع لتدابير الحماية والتربية في حالة ارتكابه جنحة أو جناية، أمّا إذا ارتكب مخالفة فقط فإنه لا يحكم عليه إلاّ بالتوبيخ أو الغرامة [***].

ويرجع هذا الاختلاف في تحديد القوانين لسن الحدث بين التشريعات العالمية غالبا إلى عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية.

ولعل أبرز هذه العوامل تعود إلى الاختلاف في مدى النمو وحصول البلوغ الجسدي بين قطر وأخر تبعا للظروف البيئة الطبيعية [٣].

ثانيا- معنى الحدث المعرض للانحراف:

إنّ الحدث المعرض للانحراف هو الحدث الذي يعاني من خطر الوقوع في الجناح و الجريمة.

والفرق بين الحدث الجانح والحدث المعرض للانحراف هو أنّ الحدث الجانح قد أظهر نشاطه الإجرامي، أما الحدث المعرض للانحراف فهو الـذي يخفي الـجريمة في جوانحه وتكون في طريقها إلى الظهور إذا لم يسارع في علاجه في الوقت المناسب.

لقد تضمن تقرير معهد دراسات الإجرام بلندن تعريفاً للحدث المعرض للانحراف بأنه:<< شخص تحت سن معينة تقل عن الحد الأقصى لسن الحدث، وهو وإن كان لم يرتكب جريمة وفقا لنصوص القانون إلاّ أنه يعد – لأسباب مقبولة - ذا سلوك مضاد

١- عدنان الدوري، جناح الأحداث، المرجع السابق، ص :٤٨.
٢- أكرم نشأت إبراهيم، **جناح الأحداث،** منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الثالث، الرباط ١٩٨١، ص:١٠.
* - راجع المادة (٤٤٢) من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري .
** - راجع المادة (٥٠) من قانون العقوبات الجزائري .
*** - راجع المادة (٥١) من قانون العقوبات الجزائري .
٣- أكرم نشأت إبراهيم، **جناح الأحداث،** مرجع سابق، ص: ١٠.

للمجتمع تبدو مظاهره في أفعاله وتصرفاته لدرجة تحتمل معها أن يصير منحرفا إذا لم يتخذ معه الإجراء الوقائي المناسب >>[١].

إنّ أمثلة الحدث المعرض للانحراف كثيرة متعددة، ويندر أن يرتكب الحدث جريمة دون أن يمر بمرحلة سابقة تظهر على سلوكه الاجتماعي مظاهر الخروج على قواعد المجتمع المتعارف عليها أو إتيانه أفعال يأباها العرف والتقاليد المستقرة في المجتمع أو إظهاره لميول إنحرافية شاذة، وغير مقبولة اجتماعياً، ومن ذلك يمكننا ذكر: كثرة هروب الحدث من المدرسة، أو التغيب عن المنزل لساعة متأخرة من الليل دون إذن من الأسرة، أو الحدث الذي يعتاد التدخين أو شرب الخمر أو تعاطي المخدرات في سن مبكرة، أو الذي يستعمل في حديثه الألفاظ البذيئة، أو الذي يكثر من الحديث في الأمور الجنسية بصورة إباحية، أو من يعتاد على حمل سلاح حاد في جيبه بدعوة الدفاع عن النفس، والحدث الذي يحترف الأعمال التي يحرمها القانون إلى غير ذلك من السلوك التي تدل دلالة قوية على أن الحدث في طريقه إلى الانحراف.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة السابقة على الانحراف اتجهت التشريعات المتطورة إلى العناية بها باعتبارها بداية الطريق إلى خلق الحدث المنحرف، وبالتالي إتخاذ طـريق الرعاية والتقويم المناسب في الوقت المناسب لإبعاد الحدث عن الانحراف الفعلي. ومن هنا فرقت الكثير من التشريعات بين القوانين الخاصة بالأحداث المنحرفين، أي الذين ارتكبوا فعلا إجرامياً، والقوانين الخاصة بالأحداث المعرضين للانحراف، فأدرجت نصوصها القواعد الكفيلة بحماية الأحداث الذين يمرون بالمرحلة السابقة على الانحراف أبرزها تشريعات الولايات المتحدة الأمريكيـة، وتشريعات بعض الدول الأوروبية التـي اتجهت إلى مد دائرة المرحلة السابقة على الانحراف بحيث أدخلت في نطاقها كافة مظاهر الاعوجاج الخلقي. أما الدول العربية فإنّ كافة تشريعاتها تدمج حالات التعرض للانحراف في عداد حالات التشرد [٢].

---

[١]- منير العصره، انحراف الأحداث، مرجع سابق، ص:٤٩.
[٢]- نفس المرجع، ص :٥٠.

المبحث الثالث: طبيعة السلوك الجانح:

يتضمن السلوك الجانح سلوكا غير مقبول وغير مرغوب فيه من قبل غالبية أفراد المجتمع أو غالبية طبقاته لأنه يمثل تهديد لأخلاقيات المجتمع أو تقاليده أو عاداته أو قيمه الاجتماعية بوجه عام، لذلك غالبا ما نجد أفراد المجتمع يفسرون هذا السلوك أو يرجعونه إلى الطبيعة البشرية الشريرة أو إلى ضعف في شخصية المتصرف أو إلى دوافع خبيثة أثمة أو إلى أسباب فردية أخرى(1). لكن القانون العقابي لا يتدخل لمنع كل سلوك لا اجتماعي لا يرغب فيه المجتمع ما لم يشكل مثل هذا السلوك جريمة بنص محدد في قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجزائية الذي يحدد ماهية السلوك الإجرامي ويعين العقوبة المناسبة له.

وفي هذا المجل يمكننا الإشارة إلى أن تشريعات الأحداث المعاصرة قد جاءت بقوانين خاصة لمعالجة أحوال وظروف وحالات الأحداث الجانحين عن طريق استبدال الردع العقابي بمبررات أخرى تقوم على أهداف الحماية والرعاية والمساعدة والعلاج.

ويبدو أن غالبية تشريعات الأحداث المعاصرة لا تقدم لنا مفهوما محددا للجناح ذاته، بل إن تحديد طبيعة السلوك الجانح يترك أمر الفصل فيه لقناعة محكمة الأحداث المختصة حيث لا يصبح السلوك جانحا إلا في حالة واحدة وهي أن تقتنع محكمة الأحداث بأنه سلوك جانح.

إن المضمون الاجتماعي لجناح الأحداث يقوم على أرضية واسعة لا تتحدد بمفهوم القانون الضيق. إن علماء السلوك والاجتماع والإجرام لا يتقيدون بالمعنى القانوني للجناح بل هم يبحثون عن الإطار الثقافي للجناح وموقف المجتمع والأفراد والجماعات من السلوك الجانح.

فكيف يتم تقييم السلوك الجانح؟ ومتى يعتبر السلوك جانحا؟

إن ظاهرة الانحراف أو الجناح لازمت حياة المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور. وكان علو المجتمعات الإنسانية أن تواجه مشكلة الانحراف، وذلك بتحديد ماهية السلوك المنحرف ثم إيجاد بعض التفسيرات المتصلة بأسبابه ثم إيجاد بعض الطرق لمواجهته.

المعروف أن لكل مجتمع مجموعة من المعايير أو القواعد التي تنبع من خبرة أفراده وواقع تعايشهم الجماعي وحصيلة تفاعلهم الاجتماعي وعلاقاتهم الاجتماعية. وأن وظيفة هذه المعايير ضبط سلوك الأفراد وتنسيق حقوقهم وواجباتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتحديد أدوارهم الاجتماعية في إطار المجتمع الواحد.

1- معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص.194.

ويمكن القول أن خطورة الجريمة أو خطورة الجناح يتوقفان على خـروج الفعـل الإجرامي أو السلوك الجانح على هذه المعايير، أو درجة معارضتها لهده المعايير. لـذلك فإنه في حالة الجريمة أو الجناح في المخالفات الشديدة لا تتردد المجتمعات فـي فـرض بعض العقوبات الجنائية لتقرير رد فعل الجماعة نحو الفعل الإجرامي، أو تقرير مشروعية هذه المعايير الاجتماعية عن طريق دعمها بالعقاب كوسيلة ناجعة مـن وسـائل الضـبط الاجتماعي. فالسرقة الموصوفة أو الاغتصاب الجنسي مثلا تشكل أنماط سلوكية منحرفـة يرفضها المجتمع رفضا قاطعا لأنها أفعال لا اجتماعية، أو ضد المجتمع أو ضـد ثقافـة المجتمع حيث تعكس ثقافة سلبية إجرامية، وبالتالي تشكل جناحا شديدا بالنسبة إلى الحدث، وتستلزم ردود فعل رسمية شديدة كإيداع الحدث بمؤسسة إصلاحية خاصة بالجانحين.

وحين يكون الانحراف بسيطا لا يشكل خرقا كبيرا للمعايير الاجتماعية فإن غالبيـة المجتمعات لا تجد سببا لمواجهته بإجراءات رادعة. فقد يسرق الكثير من الأطفال حاجات تافهة القيمة ولبواعث صبيانية. وقد يتمرد الكثير من الأطفال على سلطة ذويهم، وقد يسلك الكثير منهم سلوكا اجتماعيا منحرفا، ورغم هذا فإن المجتمعات لا تجد في خطورة هـذه الأفعال ما يبرر الرفض أو التحريم أو وصم الطفل بوصمة الجناح والإجرام. فهي بهـذا المعنى أنماط سلوكية غير مقبولة قبولا تاما، وغير مرفوضة رفضا كبيرا، فالطفل الـذي يسرق شيئا تافها في محيط أسرته لا يعتبر عمله من الأفعال الحميدة، بل إن فعلـه هـذا يعتبر غير مرغوب فيه لأنه يعارض قيم النزاهة والأمانة واحترام ملكية الآخرين، وهـذه قيم اجتماعية ينبغي أن يتسم بها السلوك لكي يصبح سلوكا متوافقا ومقبولا. لكـن الـذي يحدث هو أن المجتمع يتهاون في تطبيق هذه المعايير المثاليـة لأن مثـل هـذا السـلوك الصادر عن الحدث يدخل في منطقة تساهل المجتمع الذي لا يتدخل باتخـاذ أي إجـراء رادع كرد فعل مباشر للتعبير عن رفضه أو عدم قبوله لمثل هذا السلوك.

إن الذي يعنينا من مثل هذه التفسيرات الاجتماعية لطبيعة السلوك الجانح سواء مـا كان منها في إطار الانحراف الاجتماعي الذي يتطلب فرض العقوبات الجنائيـة أو فـي إطار مقدار تسامح المجتمع إزاء السلوك المنحرف هو أن جميع هذه التفسـيرات تمثـل خطوات علمية على طريق البحث العلمي المنهجي لتفسير السلوك الجانح تفسـيرا علميـا موضوعيا مقبولا.

ويمكن أن نستخلص أن فهمنا لطبيعة السلوك الجانح أو المنحـرف لازال مرتبطـا ارتباطا مباشرا بما حققته علوم الإنسان والسلوك في مجال تفسير طبيعة السلوك الإنساني بأشكاله السوية وغير السوية يخضع إلى مجموعة من الشروط والمواقـف والمتغيـرات والعمليات النفسية والاجتماعية الديناميكية المعقدة. ولازالت مجموعة متكاملة من علـوم الاجتماع والنفس والطب العقلي والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتمـاعي وعلـم الـنفس الجنائي وعلى الإجرام تسهم في بناء الأرضية العلمية التي تسهم في خلـق حالـة "**عـدم التوافق**" التي تشيع في غالبية المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

المبحث الرابع: موقف التشريع الجزائري من الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي ومادي.

إنّ التشريع الجزائري أولى اهتماما خاصاً بفئة الأحداث الجانحين والأحداث الذين هم في خطر معنوي بوضع الآليات التي تؤدي إلى حماية الحدث وإصلاحه منذ الاستقلال، التي سجلت في كل من الدستور الجزائري وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون تنظيم السجون إلى جانب انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية في مجال حماية وإعادة تربية الأحداث التي أولاها المشرع الجزائري اهتماماً بالغاً بانضمامه إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (*).

اهتمام المشرع الجزائري بالطفولة الجانحة، والطفولة الموجودة في خطر معنوي يتجلى في الأحكام الأساسية التالية:

١- التشريعات الخاصة بالأحداث الجانحين:

لقد اتخذ المشرع الجزائري عدة تدابير تشريعية وقانونية وإدارية واجتماعية بشأن حماية الأحداث الجانحين يمكن حصرها فيما يلي:

أ- قانون الإجراءات الجزائية:

لقد ورد النص المتعلق بحماية الأحداث الجانحين في الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجزائية المتضمن القواعد الخاصة بالمجرمين الأحداث التي ضمن عدة مبادئ لحماية هذه الشريحة نذكر منها مبدأ اللجوء إلى تدابير الحماية والتهذيب بغرض إعادة إصلاح الحدث وإدماجه في المجتمع (**).

ب- قانون العقوبات:

تتميز الأحكام القضائية المقررة ضد الحدث المجرم(***). الواردة في قانون العقوبات بالمرونة إذا قورنت بتلك المقررة في حق المجرم الراشد، مثل إعفاء الحدث الذي لم يبلغ ثلاثة عشر سنة من أي عقوبة جزائية (****).، أما القاصر الذي يتراوح سنه بين (١٣-١٨) سنة فيخضع إلى تدابير الحماية والتربية أو لأحكام قضائية مخففة مثل

---

* - صادقت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٩٢- ٤٦١ المؤرخ في ١٩٩٢/١٢/١٩، وهذا بتصريحات تفسيرية للمواد؛ ١٣، ١٤، ١٦، ١٧ التي تفسرها الحكومة الجزائرية بمراعاة الركائز الأساسية للنظام القانوني الجزائري.

** - راجع المادة (٤٤٤) من قانون الإجراءات الجزائية.

*** - الأنسب هو أنه يتبنى المشرع الجزائري المصطلح المعتمد من طرف أكبر المدارس الحديثة في فقه القانون، والتي نادت بوصف هذه الفئة وإن كانت (جانحة فعلا) بالفئة المهمشة.

**** - راجع المادة (٥١) من قانون لعقوبات الجزائري.

الأحكام المعادلة لعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد بالنسبة للراشد فيعوض بالنسبة للحدث المجرم بعقوبة السجن من ١٠ إلى ٢٠ سنة، أما عقوبة السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه إذا كان راشدا.

ج قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين (*).

لقد خصص المشرع الجزائري جزء من هذا التنظيم للأحداث حيث سنّ بمقتضاه نظام فصل الأحداث عن الكبار في مؤسسات إعادة التأهيل، ونص على المراكز المخصصة لإعادة تأهيل الأحداث التابعة لوزارة العدل، والتي أنشأت طبقا لأحكام المادتين ١٩ و ١٢١ من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية، وهي مخصصة لاستقبال الأحداث المتهمين والمحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية وعددها ثلاثة موزعة على النحو التالي (**):

- مركز إعادة تأهيل الأحداث الذكور بولاية سطيف.
- مركز إعادة تأهيل الأحداث الذكور ببلدية قديل ولاية وهران.
- مركز تأهيل الأحداث بتيجلابين (***) ولاية بومرداس.

ويمكن أن نذكر أن قدرة استيعاب هذه المراكز الثلاثة تمثلت إلى غاية سنة ٢٠٠٥ (٣١٠ حدثا جانحا).

تمتاز هذه المراكز بالنظام المغلق، وبالحرية السالبة للمساجين الأحداث، كما تمتازا أيضا بخاصيتين: الأولى هي تغليب الطابع التربوي في معاملة الأحداث الجانحين، وجعل حبس الأحداث الجانحين الخطرين يهدف أساسا إلى إعادة تربيتهم، وإدماجهم اجتماعيا، والثانية تتمثل في منح الأحداث الجانحين لحقوق مكرسة في النظام الداخلي لهذه المراكز، وهذه الحقوق تعتبر من القواعد الدولية لقضاء الأحداث المسماة بقواعد " **بكين الأممية**" التي تؤكد على اعتبار الحدث الجانح ضحية ظروف وليس جرما يستوجب عقابه (****).

(*) - صدر قانون تنظيم المسجون وإعادة تربية المساجين بموجب الأمر رقم ٧٢ المؤرخ في ١٠ فبراير ١٩٧٢.

(**) - كان أربعة مراكز لإعادة تأهيل الأحداث بالجزائر تابعة لوزارة العدل، أحدهم مخصص للبنات بشاطئواف (الأبيار Bon Pasteur) سابقا، وتمّ إغلاقه في أواخر سنة ١٩٩٩ لأسباب إدارية، وبالتالي تمّ تحويل البنات الجانحات بجناح خاص بالنساء بمؤسسة الحراش.

(***) - مركز تيجلابين التابع لولاية بومرداس انهار إثر زلزال ٢٠٠٣/٥٠/٢١ الذي وقع بالجزائر، ممّا أدى إلى تحويل الأحداث الجانحين إلى جناح خاص بالأحداث بمؤسسة سجن الحراش بصورة مؤقتة.

(****) - راجع القاعدة ٢٧ من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث.

٢- التشريعات الخاصة بالأحداث في خطر مادي ومعنوي:

من خلال الدراسة المتعمقة للنصوص والتشريعات الخاصة بالطفولة في خطر معنوي نجد أن المشرع الجزائري نص لحماية هذه الفئة قوانين نذكر منها ما يلي:

- الأمر ٧٢-٠٣ المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر٧٥-٦٤ المؤرخ في ١٩٧٥/٠٩/٢٦ المتعلق بإنشاء المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر٧٥-١١٥ المؤرخ في ١٩٧٥/٠٩/٢٦ المتضمن القانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر٧٦-١٠٠ المؤرخ في ١٩٧٦/٠٥/١٥ المتضمن إنشاء المراكز المتخصصة المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

والطفولة في خطر معنوي ومادي في التشريع الجزائري يتضمنها الأمر ٠٣/٧٢ المؤرخ في ١٠ فيفري ١٩٧٢ المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة والتي عرّفت مادته الأولى الأحداث في خطر معنوي على أنهم القصر الذين لم يكملوا سن الرشد المدني (***)، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم مضرا بمستقبلهم، أو يعيشون في بيئة تعرض سلامتهم الأخلاقية أو النفسية أو البدنية أو التربوية للخطر.

والحالات التي يعتبر فيها الطفل في خطر معنوي ومادي طبقا للتشريع الجزائري هي كالتالـي:

- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.
- تعريض الطفل للإهمال أو التشرد.
- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.
- اعتياد سوء معاملة الطفل.
- وقوع الطفل ضحية جناية أو جنحة من والديه أو وصيه أو كفيله أو ضحية أي شخص أخر إذا تبين أن مصلحة الطفل تقتضي حمايته.
- الاستغلال الجنسي للطفل ذكرا كان أم أنثى.
- الاستغلال الاقتصادي للطفل وتعريضه للتسول وتشغيله بطريقة غير قانونية أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة تمدرسه.
- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل في التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته الجسدية أو النفسية أو التربوية.

---

*- حددت المادة (١٠) من القانون المدني الجزائري سن الرشد المدني بتسعة عشر(١٩) سنة كاملة.

وقد خول المشرع الجزائري في المادة ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجزائية لقاضي الأحداث سلطات واسعة لمتابعة تطور شخصية الحدث سواء كان ذلك داخل المراكز و في الوسط العائلي أو المدرسي أو المهني حتى يتمكن إخضاعه لأحسن تدبير يلائم حالاته، وذلك عن طريق قيام قاضي الأحداث بإجراء كل التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة، ومن ثمّ تقرير الوسائل الكفيلة بتهذيب الحدث، ومعنى ذلك أنه يتعين على قاضي الأحداث أن يجـري بحثا اجتماعيا يجمع فيه جميع المعلـومات المتعلقة بالحالة المـدنية والمادية والأدبية للأسرة، وعن طبع الحدث وسوابقه العدلية، وعن مواظبته في الدراسة وسلوكه فيها، وعن الظروف التي نشأ وتربى فيها ، كما يستطيع قاضي الأحداث أن يأمر بفحص طبي أو فحص نفساني إن اقتضى الأمر، ويتخذ بعدها إجراءات مختلفة غالبا ما تكون تربوية أو إجراءات للحماية تبعا لسن الأحداث والجرائم المرتكبة من طرفهم والأوضاع الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم وتجعل وضعيتهم في خطر مادي أو معنوي.

وطبقا لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الجزائري فإنّ الإجراءات شبه العقابية والإجراءات التربوية التي يتخذها قاضي الأحداث تجاه الطفولة في خطر مادي ومعنوي تكون كالأتي:

- التوبيخ.
- الغرامة.
- عقوبة موقوفة التنفيذ.
- تسليمه للعائلة.
- التسريح تحت مراقبة مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح.
- وضعه في مراكز الحماية ومراكز إعادة التربية.

وبناء على ذلك يتعين على قاضي الأحداث لكي يقوم بهذه المسؤولية أن يكون على إطلاع واسع في علم التربية الحديثة أو علم النفس الطفل، وعلم النفس العام، وعلم الاجتماع الأسري، ومتمكنا من علم الإجرام، وعلى الخصوص علم إجرام الأطفال، وبالتالي يكون مربياً أكثر من أن يكون قاضيا أو مطبقا لمواد قانونية خاصة .

وفي هذا الصد لابد من الإشارة إلى أن مسألة تخصص قاضي الأحداث قد أثارت اهتماما كبيراً في الأوساط القضائية الجزائرية، ذلك لأن أغلب قضاة الأحداث في الواقع لا يعطون الاهتمام الخاص للحدث، ذلك الاهتمام الذي يقصده المشرع من خلال نصوص الإجراءات الخاصة بالحدث [١]. بسبب عدم تخصص قاضي الأحداث، وتلقيه تكوينا عاما كباقي القضاة، وبالتالي غالبا ما تنقصه الدراية العلمية للجانب النفسي الاجتماعي للأطفال في وضع صعب، وقد يعين في هذا المنصب وسنه لا يتجاوز الثلاثين سنة بحيث تقل لديه

[١]- مولاي ملياني بغدادي، **الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٢، ص:٤٣٨

الخبرة والدراية الكافية بشؤون الأحداث ممّا قد يصعب عليه الفصل السليم في القضايا المطروحة أمامه، كما أنّ ازدواج مهام (قاضي أحداث وقاضي تحقيق في نفس الوقت) يؤثر أيضا على متابعة القضايا في مواعيدها.

وانطلاقاً من كون مهمة قاضي الأحداث كبيرة فيما يتعلق باتخاذ الإجراء المناسب تجاه الحدث في خطر معنوي ومادي فإن الأحداث الذين لم يسلموا إلى عائلاتهم، والأحداث الذين لم يكونوا محل أحكام موقوفة التنفيذ فهم إما أن يوضعوا في مراكز متخصصة للحماية وإعادة التربية للتكفل بهؤلاء الأحداث، وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني، عددها (٣٣ مركز) موزعة عبر التراب الوطني، لديها قدرة استيعاب تمثلت في ٣٢٣٤ حدثاً في خطر معنوي ومادي خلال سنة ٢٠٠٥. وإما أن يطلق سراحهم تحت مراقبة نظام الحرية المحروسة تحت مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح(**SOEMO**) التي تتكفل بمتابعة الأحداث الجانحين والأحداث في خطر معنوي وتتواجد هذه المصالح على مستوى (٤٨ ولاية) من التراب الوطني، كما تتوفر بعض المصالح أيضا على فروع تابعة لها بالمناطق ذات الكثافة السكانية .

ونظراً لأهمية هذا النظام سنعالج أدوراه الوقائية والتربوية فيما يلي:

أسست مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح كمؤسسة اجتماعية سنة ١٩٦٦ من أجل هدف ملاحظة، تربية وإعادة إدماج الأحداث (٨-١٨سنة) الذين هم في خطر اجتماعي، أم عدم تكيف، والجانحين الموضوعين تحت رعاية نظام الحرية المحروسة من طرف محاكم الأحداث.

وطبقا للقانون، تتكون مصلحة الملاحظة والتربية على مستوى محلي من إداريين مربين، مندوبين، عالم نفساني، طبيب ومساعد اجتماعي، ولكل واحد من هؤلاء دور يؤدي إلى هدف واحد والمتمثل في مراقبة صحة الأحداث المعنيين، تربيتهم، تشغيلهم واستعمال أوقات الترفيه.

ويمكن أن يشمل نظام الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح على قسمين، قسم يقوم بتحضير التقارير الاجتماعية حول الأحداث والإجراءات المناسبة لعلاجهم. أما وظيفة القسم الثاني فتتمثل في إيواء، حماية وتوجيه الأحداث الذين وضعوا تحت رعاية هذه المصلحة من طرف محاكم الأحداث، وهذا لمدة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

إن مهمة مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح تتمثل في إتباعها سياسة تربوية حول الحدث وعائلته والمحيط الذي يعيش فيه.

إنّ المربي أو المندوب الذي يعين من طرف قاضي الأحداث بقرار من وزير العدل يجب أن يشعر الحدث الجانح بمسؤوليته وثقته في المجتمع، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون

هناك علاقة صداقة وثقة بين المربي والحدث، بالإضافة إلى ذلك يحاول المربي تسوية الصراعات بين الحدث وعائلته وذلك عن طريق جعل الآباء يفهمون مشاكل أبنائهم [1].

وعلى مستوى المحيط فإن مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح تساعد الأحداث على إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق توفير الشروط الضرورية للتعليم، التكوين والترفيه.

وعليه يجب أن تكون لهذه المصلحة اتصالات مع هيئات مختلفة لمساعدة الأحداث الجانحين أو الواقعين في خطر معنوي على إيجاد مكان في مدرسة، مركز للتكوين المهني أو في توفير نوادي للشباب في المناطق المحرومة...الخ [2].

ومن كل ما سبق يمكننا أن نذكر أنّ المراكز المتخصصة في التكفل بالأحداث الجانحين أو الأحداث في خطر معنوي أو مادي تعتمد على برنامج واحد، وتصبو إلى هدف مشترك وهو إعادة تربية وإعادة إدماج الأحداث في المجتمع كأشخاص أسوياء للحد من نسبة الانحراف والجنوح في الجزائر.

---

[1]- علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦، ص: ٢٠٩.
[2]- نفس المرجع، ص: ٢١١.

استنتـاج عـام:

لقد عرضنا نظرة التشريع الجزائري إلى الحدث الجانح والحدث في خطر مادي ومعنوي، واستنتجنا أن بعض النصوص القانونية المتعلقة برعاية الطفولة يعاب عليها قدمها، وقد حان الوقت لإثرائها وتكييفها مع الوضع الحالي والمستقبلي لأطفالنا بإشراك واستشارة المختصين في العلوم النفسية، الاجتماعية والقانونية.

فعلى سبيل المثال نذكر شكل تباين سن الرشد حيث أنّ القانون المدني يحددها بـ(١٩ سنة) وقانون الإجراءات الجزائية يحدده بـ(١٨ سنة) بيـنما يمدد الأمـر رقم ٧٢-٠٣ المؤرخ في ١٠ فبراير ١٩٧٢ المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة سن الوضع بمراكز إعادة التربية إلى (٢١ سنة).

كما أنّ عدم تحديد الأمر رقم ٧٥-٦٤ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة لسن أدنى للدخول إلى المراكز المتخصصة أدى إلى تواجد أطفال صغار في خطر معنوي مع مراهقين جانحين، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى التأثير عليهم سلبا.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نذكر أنّه رغم أنّ القواعد التشريعية التي تهدف إلى الاهتمام بالحدث في خطر معنوي وتحاول أن تضع التدابير الوقائية التي من شأنها أن تحول بينه وبين الانحراف الفعلي فمازالت في حاجة إلى المزيد من العناية تتمثل أساسا في وضع نصوص صريحة تكفل اكتشاف الحدث المعرض للانحراف، وترسـم له الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب عن طريق تحديد حالات الميل للانحراف تحديدا واضحا، بحيث تشمل كافة مظاهر السلوك الاجتماعي التي استقر الباحثون المتخصصون على أنها تنبئ عن احتمال انحراف الحدث في المستقبل.

تجدر الإشارة أيضا في هذا المجال إلى أنّه رغم أنّ وزارة التضامن الوطني حاولت توفير جملة من الهياكل القاعدية، وذلك بفتح عددا من مراكز إعادة التربية جديدة عبر التراب الوطني، فضلا عن محاولة توفير التغطية البشرية اللازمة من أخصائيين في علم النفس، ومساعدات اجتماعيات، وأطباء وممرضين، ومعلمين ومربين قصد التكفل بهذه الفئة من كل الجوانب التعليمية والتكوينية ولترفيهية إلاّ أن هناك عدة معوقات تحول دون التكفل الجيد بهذه الفئة، وهذا ما يفسر كثرة العود إلى الجريمة، وكثرة هروب الأحداث في خطر معنوي من مراكز إعادة التربية.

وحسب بعض المسؤولين الذين تمكننا من الاتصال بهم بوزارة العدل ووزارة التضامن الوطني تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- انعدام وجود أية مراكز متخصصة في إعادة تربية الأحداث على مستوى دوائر اختصاص العديد من المجالس القضائية ممّا يحول دون اتخاذ بعض هذه المجالس تدابير الإيداع. أو يضطر قضاة الأحداث في بعض الأحيان إلى وضع الحدث خارج ولايته، الأمر الذي يخلق بعض المشاكل أهمها انقطاع الطفل عن محيطه العائلي والاجتماعي، وصعوبة اتصال المؤسسة المستقبلة للحدث بالقاضي المصدر للأمر وبأولياء الطفل لإشراكهم في عملية التربية وإعادة التربية.

- انعدام وجود المراكز المتخصصة لاستقبال فئة معينة من الأحداث البنات مثلا أو الأحداث الذكور الذين تقل أعمارهم عن (١٤ سنة) (*).

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية الموفرة لهذه المراكز، الأمر الذي يحول دون تطبيق برنامج التكفل بالأحداث بالشكل المرغوب فيه.

- مشكل الجمع بين الأحداث غير المنحرفين والمتواجدين في خطر معنوي فقط مع الفئة الجانحة المعتادة على الإجرام ، ما يؤدي في حالات كثيرة إلى انحراف الأحداث غير المجرمين أو التأثير على سلوكاتهم، ذلك لأننا كثيرا ما نجد في مؤسسات إعادة التربية عصابات كاملة موضوع في مؤسسة واحدة بل في حجرة واحدة مع أطفال في خطر معنوي.

- على الرغم من أن مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح، المشروحة أعلاه تبدو وجيهة جدا بالنسبة للوقاية وعلاج جنوح الأحداث، إلا أن نجاحها محدود جدا نظرا لضعف الوسائل المادية والبشرية، زيادة عن نقص في الكفاءة والحماس وسط المربين والمندوبين في أداء عملهم.

* - يوجد عبر التراب الوطني مركز واحد بالابيار تابع لوزارة التضامن الوطني ويستقبل الأحداث الذكور الذين تقل أعمارهم عن (١٤سنة) بينما لا يوجد أي مركز للبنات اللائي تقل أعمارهن عن (١٤سنة) مما يجعل قاضي الأحداث يضطر إلى إيداعهن في المراكز التي تأوي البنات اللائي يتراوح سنهن ما بين (١٤-١٨ سنة) الأمر الذي يكون في كثير من الأحيان خطر على سلوكهن.

الفصل الرابع: الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة جنـــــاح الأحـــداث

المبحث الأول: الاتجاه البيولوجي.

المبحث الثاني: الاتجاه النفسي.

المبحث الثالث: الاتجاه الاجتماعي.

المبحث الرابع: تعدد العوامل.

المبحث الأول: الاتجاه البيولوجي.

مدخــــل

رغم حداثة الاهتمام بدراسة ظاهرة جناح الأحداث علميا، حيث يعود تاريخ أولى الدراسات إلى منتصف القرن التاسع عشر، نجد أنفسنا أمام عدد كبير من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وذلك حين طرح الكثير من الأطباء وعلماء النفس والاجتماع ورجال القضاء بعض الأفكار العلمية المنظمة في شكل نظريات علمية محددة لتفسير طبيعة السلوك الإجرامي، واتجهوا في ذلك اتجاهات فكرية مختلفة، فتعددت وجهات النظر والآراء تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر منها أصحاب تلك الآراء إلى ظاهرة الجناح .

لقد اتجه علم البيولوجيا الجنائي نحو دراسة التركيب البيولوجي، ووظائف الإنسان العضوية، ومدى علاقة ذلك بطبيعة السلوك الإجرامي، فإختص علم الأنتروبولجيا الجنائية بدراسة الإنسان المجرم من الناحيتين العضوية والعقلية [(1)].، ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك علاقة وثيقة بين الإجرام والخصائص الفيزيقية للإنسان، فالمجرم يولد مجرما، وهو يعتاد الإجرام لأسباب أصيلة في تكوينه البيولوجي، أي أنه مجرم بالفطرة، وقد ورث الاستعداد الإجرامي عن أبائه وأجداده [(2)].

ويعتبر "**سيزار لمبروز**" (**César LOMBROZO**) أول من بحث في العوامل البيولوجية للسلوك الإجرامي على أساس علمي في كتابه (الرجل المجرم **L'Homme criminel**)، ويمكننا تلخيص نظريته هذه في أن المجرم يتميز عن غيره بصفات خاصة عضوية ونفسية. فمـن الناحية العضوية لاحظ أنّ للمـجرم ملامح خاصة تبدو في عدم انتظام جمجمته، وكثافة الشعر في رأسه وجسمه، وضيق في جبهته، تقابله ضخامة في فكيه، وطول أذنيه أو قصرهما، وعدم انتظام أسنانه، وفرطحة في أنفسه إلى غير ذلك من الصفات التي اعتبرها " **لمبروزو** " صفات المجرم العضوية بالولادة.

واستخلص " **لمبروزو**" أيضا من نظريته هذه أنّ المجرمون يتميزون بصفات نفسية أهمها: ضعف إحساسهم بالألم، وفظاظة وغلظة وقسوة قلوبهم، وعدم إحساسهم وبالحياء والخجل [(3)].

غير أنّ نظرية "لمبروزو" في المجرم المطبوع ، قد تعرضت لانتقادات شديدة حيث قام الطبيب الإنجليزي " **شارلز كورنق** " (**Charles GORING**) بدراسة شاملة تناول

---

[1]- عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، المرجع السابق، ص: ١١٩.

[2]- سعد المغربي، **انحراف الصغار**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠، ص: ٦٢.

[3] - LOMBROZO CESAR , **L'Homme crimine**l , Paris , ED.FELIX ALCAN, 1895 , PP 14-24.

فيها ما يزيد على ثلاثة ألاف من مجرمي السجون الانجليزية، وانتهى إلى نتائج علمية في كتابه (**المجرم الإنجليزي**) الذي نشر عام ١٩١٣ أهمها أنّه لم يستطيع إثبات ما يعرف بالنموذج الإجرامي الذي ذكره لمبروزو [١].

إنّ الانتقادات التي وجهت إلى لمبروزو لا تعني إغفال دور العوامل البيولوجية في الإجرام، إذ أوضحت بعض البحوث التي قامت على أساس جديد غير الذي قال به لمبروزو الأثر الفعال للعوامل البيولوجية في تكوين الجناح والإجرام. فكانت الدراسات التي قام بها الأطباء "**كارارا**" (**CARARA**) و"**أتولونغي**" (**OTTOLENGHI**) و"**دي سانكتس**" (**DE SANCTIS**) و"**مورسيلي**" (**MORSELLI**) و" **سباريتو**" (**SPARITO**) من أبرز الدراسات الأوروبية التي أكدت صلة التكوين البيبولوجي بالجريمة والجناح [٢]، إلى جانب الدراسات البيولوجية الحديثة التي قام بها كل مـن " **دافيد روي**" و " **واين أوسقود**" (**DAVID Rowe et Wayne Osgood**) (١٩٨٤) والتي ربطت بين السلوك الجانح والعوامل البيولوجية والوراثية [٣].

وفي هذا الإطار تناول بعض العلماء بحث العلاقة بين الجناح والجريمة وبين اضطرابات إفرازات بعض الغدد، وخاصة الغدد الصم، أو الغدد الأقنوية ، وأهمها الغدة النخامية، لأنّ هرموناتها تؤثر على النمو الجسمي ونمو الجهاز العصبي [٤]، فأثبت العالمان ماكس شلاب (**MAX SHILAPP**) -وإدوارد سميث (**E.SMITH**)- في كتابهما (**الإجرام الجديد**) أن ثلث المجرمين بوجه عام يعانون من اضطرابات في إفراز غددهم الصماء[٥].

كما أسند العديد من العلماء الكثير من الجرائم إلى التهابات المخ، والخلل العضوي الذي يمكن أن يصاب به الحدث في قاع المخ مثل "**فيدوني**" (**VIDONI**) و"**ماريانو**" (**MARIANO**) في إيطاليا، و"**ديلاي**" (**DELAY**) و " **توريناي**" (**TOURNAY**)، و "**باشيه**(**BACHET**) في فرنسا و" **فرفيك** (**VERVACK**) في بلجيكا، وغيرهم من أنصار المدرسة البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية [٦].

كما قامت دراسات أخرى في محاولة إثبات العلاقة بين بعض الأمراض والعاهات، والنقائص الجسمية وبين السلوك الإجرامي مثل تشوه الوجه، والقبح، وقصر القامة، والعرج والشلل، والسل [٧].

١- عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، المرجع السابق، ص: ١٣٠.

٢- نفس المرجع، ص: ١٣٤.

٣ - ROWE DAVID C, OSCOOD D .Wagne . **Hereditty and sociological Theorie of delinquency: A.recansideration** in American **sociological Review , n 49, 1984, PP 526-540.**

٤ - نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، جـدّة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨١، ط١، ص:١٨٦

٥- عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرام**ي، المرجع السابق، ص:١٤٦.

٦- رؤوف عبيد، **مبادئ علم الإجرام**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢، ط٢ ، ص:٢١٦..

٧- عبود السرّاج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، الكويت : جامعة الكويت، ١٩٨١، ط ١، ص: ٢٢٢.

إنّ "**كارل جاريسون**" (**Karl GARISSON**) يرى أنّ الطـفل إذا أصيب بالعاهة فإنّ إحساسه بالنقص يتزايد ممّا يؤدي به إلى التحول السلبي و إلى السلوك الجانح **[١]**.

وإذا أردنا مناقشة الاتجاه البيولوجي في تفسير السلـوك الجانح يمكننا الـقول: أنّ الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة سببية بين الجناح والجريمة والاضطرابات في إفراز الغدد، فإننّا لا ننكر أهميتها وأثرها على وظائف الجسم الحيوية المختلفة، غير أنّه في الوقت نفسه لا يزال عدد كبير من الأشخاص غير الجانحين يعانون من اضطرابات مماثلة في إفرازات هذه الغدد.

كما أنّ الدراسات والبحوث التي تناولت تفسير العلاقة بين العاهات والنقائص الجسمية والجناح- على الرغم من كثرتها- مازالت تفتقر إلى المزيد من الأدلة العلمية المقبولة، لأننا لازلنا نجد عددا كبيرا بين الأحداث الجانحين يتمتعون بصحة جيدة، ولا يتميزون بأيّة عاهة.

أمّا في الجزائر فإذا حاولنا تحديد مدى تأثير العوامل البيولوجية على جناح الأحداث وجدنا أنّ الدراسات التي حاولت إثبات العلاقة بين العوامل البيولوجية والجناح نادرة جدا، إذ أنّه باستثناء بعض الدراسات المحدودة لا توجد دراسة علمية شاملة و منظمة لهذه الظاهرة ممّا يصعب علينا تحديد ما إذا كانت بعض السلوكات الجانحة منسوبة إلى عوامل بيولوجية بحتة، كالأمراض العصابية، أو اضطرابات الغدد أو التهابات المخ. ومن بين هذه الدراسات النادرة نذكر دراسة **الدكتور "محفوظ بوسبسي**" (MAHFOUD BOUCEBCI)- **طبيب الأمراض النفسية- الواردة في كتابه** (**Psychiatrie société et développement**) **[٢]**، ودراسة **الدكتور** " **ميمون عبد المالك** " (**MIMOUNE ABDEL MALEK**) **الواردة في أطروحته** (**Approches des problèmes de psychiatrie infantile en Algérie**) **[٣]**، وقد أثبتت هاتان الدراستان الدراستان تأثير بعض الاضطرابات العضوية على شخصية الطفل وسلوكه الإجرامي، غير أنّها كانت دائما ترجع أسبابها إلى العوامل الاجتماعية.

١- رؤوف عبيد، المرجع السابق، ص : ٢١٧.

٢ - MAHFOUD BOUCEBCI , **psychiatre, société et développement,** Alger, Edition, S.N.E.D, 1979, PP 58-70

٣ - A.MIMOUNE, **Approches des problèmes de psychiatrie infantile en Algérie** (Thèse pour le doctorat de Médecine, Alger ; 1975, PP 19-27.

المبحث الثاني: الاتجاه النفسي.

لعل علم النفس الجنائي وهو أحد فروع علم النفس كان أول من تصدى لظاهرة السلوك الجانح بالدراسة النفسية.

فقد ركّز علماء النفس دراساتهم على شخصية المجرم (الجانح) فرجّحوا دور العوامل النفسية المتمثلة في الغرائز، والانفعالات في توجيه السلوك الجانح، وأعطوا للظاهرة الإجرامية تفسيرات نفسية محضة ذات صلة وثيقة بصور الشذوذ العقلي والنفسي والمركبات والعقد النفسية [١]. وقد أثبتت البحوث والدراسات في ميدان علم النفس الجنائي أنّ كثيرا من حالات الجناح والإجرام ترجع إلى دوافع لا شعورية تكونت في الفترة الأولى للنمو النفسي للشخص الجانح [٢].

والملاحظ أنّ بحوث علم النفس الجنائي ارتبطت بأهداف مدرسة التحليل النفسي التي حاولت فهم ديناميكية الحياة النفسية بالكشف عن الدوافع الخفية المحركة للسلوك الإنساني، فهي ترى أنّ كل ظاهرة سلوكية تنشأ عن أسباب ومقدمات حدثت في حياة الفرد السابقة [٣]. ففسّر الطبيب النفساني النمساوي "**سيجموند فرويد** " (**SIGMUND FREUD**) السلوك الجانح بتلك الصراعات التي تحدث بين القوى الشعورية من جانب، والقوى اللاشعورية من جانب أخر، حيث قسم جوانب النفس حسب وظائفها إلى ثلاثة أقسام هي– **الذات- الأنا- الأنا الأعلى**، ويرجع السلوك الإجرامي حسب مدرسة فرويد إمّا إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزاعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات، وتقاليد الحياة الاجتماعية أو عن كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإمّا إلى انعدام وجود الأنا، أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع. وفي كلتا الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزية من قيودها لتلتمس الإشباع عن طريق السلوك الإجرامي [٤].

من أنصار مدرسة التحليل النفسي يمكننا ذكر كل من " **كارل يونج** " (**Karl yung**) و " **ألفرد أدلر**" (**Alfred Adler**) و " **ولهام رايخ** " (**Wilhelm Reich**) و" **تيودور ريك** " (**Theodor Reik**) و " **كارل هورني** " (**Kal Horney**) [٥]. وغيرهم من أنصار مدرسة التحليل النفسي.

وإذا حاولنا مناقشة الاتجاه النفسي في تفسير السلوك الجانح يمكننا القول أنّ لا أحد ينكر أنّ نظرية التحليل النفسي سلطت الضوء على جانب هام من جوانب

---

[١]- رؤوف عبيد ، المرجع السابق، ص:١٠٠.
[٢]- حسن شحاتة سعفان، **علم الجريمة**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٦١، ط ٢، ص: ٧٢.
[٣]- أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت، ص:١٤.
[٤]- سيجموند فرويد، **الموجز في التحليل النفسي** ، ترجمة: سامي محمود علي عبد السلام القفاش، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ط٢، ص ص :١٦-١٨.
[٥]- عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، المرجع السابق، ص: ١٥١.

الشخصية الإنسانية ، هذا التحليل الذي فسر من خلال العديد من بحوث ودراسات الكثير من حالات ارتكاب بعض الجرائم والجنح. ومع ذلك مازالت هذه النظرية محل انتـ ـقادات الكثير من الباحثين الذين أثبتوا بالدراسة والبحث عدم وجود صلة حتمية بين العوامل النفسية والجناح، إذ كثيرا ما يكون الشخص مريض النفس،ومع ذلك لا يلجأ إلى السلوك الإجرامي. وهذا تؤيده أيضا الدراسات والبحوث التي أجريت في بعض الدول، التي أثبتت أنّ النسبة المئوية التي ترجع السلوك الجانح إلى عوامل نفسية مازالت أقل من (٥%)(١).

أمّا في الجزائر فيصعب علينا قياس أهمية وأثر العوامل النفسية في جناح الأحداث نظرا لقلة الدراسات التي أجريت في هذا الحقل. إلاّ أنّه يمكننا القول أنّ البحوث والدراسات التي بحثت أسباب جناح الأحداث في الجزائر انطلقت من أهمية العوامل الاجتماعية، والعائلة التي يعيش فيها الطفل، إذ أنّ كل اضطراب أو شذوذ يصيب النظام العائلي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على التوازن النفسي للطفل (٢).

---

١ - R.ZERGUINE, **délinquance juvénile en Algérie ,** in Revue alg des sciences jur, écon soc ,n 1, Alger : Mai 1983 , P 157.

٢ -Ibid., P 158.

المبحث الثالث: الاتجاه الاجتماعي.

تنطلق النظريات الاجتماعية من دراسة الجناح والانحراف كظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لحركة المجتمع، وترى معظم هذه النظريات أنّ الجناح لا يمكن فهمه إلاّ من خلال دراسة بنية المجتمع ومؤسساته.

ونتيجة لتأثير علم الاجتماع خاصة في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ظهرت دراسات واسعة كانت تهدف إلى الكشف عن قوانين العلاقة بين الجريمة ومختلف عناصر البيئة الاجتماعية كالظروف الاقتصادية والسياسية والايكولوجية والتركيب الطبقي للمجتمع والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة والبغاء والهجرة والحرب والانقلابات والثورات ...الخ **(١)**.

إنّ الجناح والانحراف في نظر علماء الاجتماع هو ظاهرة اجتماعية تنـشأ عن مقومات ثقافية تنبعث عن تفاعل اجتماعي متواصل بين الفرد من جهة، وعناصر بيئته الاجتماعية من جهة أخرى، وهذه البيئة الاجتماعية التي تشتمل على كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية هي التي تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل. وفي هذا الصدد قال العالم البلجيكي "**أدولف كيتليه** " **(ADOLF Quetelet)** الذي ترجع إليـه الدراسات الأولى لعلم الاجتماعي الجنائي **(٢)** أنّ المجتمع يحمل في أحشائه جنين كل جريمة سيتم ارتكابها لأنه يخلق الظروف التي تشجع على ارتكاب الجريمة، وهو الذي يعد ويهيئ للجريمة، أمّا المجرم فما هو إلاّ أداة لارتكابها.

وفي إطار اقتصادي أكدت "**مدرسة ماركس**"و"**أنجلز**"**(Marx et ENGELS)** الاشتراكية منذ سنة ١٩٥٠ أثر العوامل والظروف الاقتصادية في إحداث ظاهرة الجريمة والجناح، فأكدت وجود رابطة قوية بين النظام الرأسمالي وما ينـتج عنه من آثار اجتماعية وبين ظاهرة الانحراف والجناح **(٣)**. غير أن النظرية الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي تطورت إلى حد كبير على يد الاقتصادي الهولندي "**وليام بونجيه**" **(W.Bonger)** في كتابه المشهور **الإجرام والظروف الاقتصادية** وتتلخص نظريته في أنّ النظام الرأسمالي نتجت عنه عوامل اقتصادية تركت آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها البيت والمدرسة حيث أدت كثافة السكان والعيش في ظروف غير ملائمة صحّيا، ورداءة الحالة المعيشية وانخفاض مستوى الدخل، وفقدان العناية بالأطفال، ونقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص إلى تفكك الأسرة

---

[١] - عبود السراج، المرجع السابق، ص : ٢٧٨

[٢] - Pinatel jean ,**Traite de droit pénal et de criminologie ,** Paris :Edition Dalloz , 1975 , 3 eme édition Tome III , P 36

[٣] - Lorraine Tournyol du clos, **Les causes de la délinquance .** in FUTURIBLES , analyse et perspective, n : 274 , Paris : Avril 2002, P . 74.

وانعدام التكافؤ الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى الانحلال الخلقـي الذي يقود بدوره إلى الانحراف والجريمة [١].

ودائما في إطار التفسير الاجتماعي للجناح والجريمة نجد "**أنريكو فيري**" (FERRI ENRRICO) الذي أقام أسس لعلم اجتماع جنائي حقيقي في كتابه: علم الاجتماعي الجنائي (**sociologie criminelle**) الذي ظهر في سنة ١٨٥١ يؤكد على الأسباب والنتائج الاجتماعية للانحراف والجريمة، فهو يرى أنّ العوامل الاجتماعية للجريمة تنتج عن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل الجانح ككثافة السكان و الديانة، وبنية العائلة، ونظام التربية، والإنتاج الاقتصادي، والكحولية، والتنظيم الاقتصادي السياسي [٢].

ويؤكد "**غابريال تارد**" (GABRIEL Tarde) بدوره أنّ الجريمة موجودة في المجتمع كحقيقة موضوعية ، وهي حصيلة ظاهرة اجتماعية واحدة وهي "**التقليد**" (**Imitation**)، حيث أنّ المجرم لم يولد مجرما، ولكن ظروفه الاجتماعية هي التي وضعته في جو موبوء ترعرعت فيه الجريمة، وهي التي قربته إلى رفاق السوء نقلوا إليه السلوك الإجرامي [٣].

ويرى " **مرتون**" (Merton) أنّ السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوءه وتطوره. ويوضح "**مرتون**" أنّ هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع وفي تنظيمه الاجتماعي، الأول: يشتمل على تلك الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع، والثاني: يشتمل على التركيب الاجتماعي الذي يتيح لهؤلاء الأفراد تحقيق أهدافهم، وحين يختل التوازن بين الأهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات يتعرض إلى حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار وعدم التنظيم [٤].

وأكد "**لاكاسـاني**"(LA CASSAGNE)أثر العوامل الاجتماعية، والوسط الاجتماعي في السلوك الجانح، ويجمع ذلك قوله المشهور: "إنّ البيئة الاجتماعية هي الوسط الذي يستخدم لاستنبات المجرمين. والمجرم جرثوم إجماعي لا تظهر أهميته إلا من يوم التقائه بهذا الوسط الذي يتولى مهمة إنمائه. إنّ للمجتمعات مجرميها الذين تستحقهم"[٥].

---

١ - عدان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، المرجع السابق، ص: ١٠٦.

٢ - FERRI Enrrico , **La sociologie criminelle** , Paris ; ED FELIX et ALGAN , 1905 , P : 206.

٣ - Tarde GABRIEL **, La philosophie péna**le , Lyon, Edition storch , 1890, PP : 224-324.

٤ - Robert Merton , **SOCIAL Theory and social structure**, New york, Ed Free Press, 1957 , PP: 131-133.

٥ - Pinatel jean ,**Traite de droit pénal et de criminologie ,** op.cit.,p.102.

وتعتبر نظرية الاختلاط التفاضـلي للعـالم الأمريكي"**أدوين سذرلانـد**" (**EDWIN SUTHERLAND**) أكثر النظريات الاجتماعية شهرة في علم الإجرام، ويمكن تلخيصها في أنّ السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب ينتقل إلي الفرد بالتعلم الناجم عن الاختلاط بالأنماط الإجرامية المنتمين إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد، و يتم مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية الشائعة أو بلهجة الإشارة أحيانا، ويضيف سوذرلاند أن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين أشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية، أو على درجة واضحة من الصداقة و الزمالة **(١)**، وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة، وأنّ وسائل الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيلا في نشر الجريمة واكتساب مهارات السلوك الإجرامي.

ويذهب "**سوذرلاند** " في تحليله لعملية تعلم السلوك الإجرامي إلى أنّ المخالطة التي يقصدها في نظريته تتراوح في درجتها وفقا لأربعة أسس وهي: مدى تكرارها ودوامها وأفضليتها وعمقها**(٢)**، أي أن الفرد يصبح مجرما إذا زاد اتصاله بالأنماط الإجرامية التي يتعرض لها، حيث يتأثر بها، ويعمل على تقليدها ومحاكاتها، وبالتالي يندفع في طريق الجنوح والإجرام.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الاختلاط التفاضلي إلاّ أنها تعتبر من النظريات الرائدة في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف، كما أنها قامت على مجموعة من الفرضيات المترابطة، بالإضافة إلي اتفاق ما ورد فيها من مفاهيم وتفسيرات مع نتائج كثير من الدراسات الحديثة التي أجريت في مجال الجريمة والانحراف.

وفيما يتعلق بالإجرام في مجموعة نجد " **سذرلاند** " يفسر الاختلاف في معدلات الإجرام بين الأمم بالتباين في التنظيم الاجتماعي، فالمعدل الإجرامي المرتفع يكون مرجعه إلى " **إنعدام التنظيم الإجتماعي** " وهذا ما يفسر- لدى هذا العالم- الدرجة العالية من الإجرام في المجتمعات الغربية الصناعية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكمن مصدر هذا الإجرام في إنعدام التجانس والتماسك بين سكان هذا البلد، وهو انعـدام مرده إلى الإمعان في الفردية وسرعة الحركة وتنازع الثقافات، ويركز " **سذرلاند** " في هذا المجال على الأهمية البالغة للإجرام ذوي الياقات البيضاء (**White Collar Crime**) الذي هو إجرام أوساط رجال الأعمال، وينتج عن الإمعان في الفردية الذي يعده عاملا حاسما في زيادة حجم هذا النوع **(٣)**.

وعلى خلاف ما ترى الغالبية العظمى لعلماء الإجرام من أنّ الانحراف والجريمة ظاهرة غير سليمة يرى "**إميل دوركايم**" (**Emile Durkheim**) أنها ظاهرة سليمة ومفيدة،

---

[1] - Sutherland Edwin , **On analyzing crime ,** London : ed university of chicago press, 1975, PP: 7-11.
[2] - Ibid., PP : 74-79.
[3] - فتوح عبد الله الشاذلي ، **دراسات في علم الإجرام** ، **الإسكندرية**، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١، ص: ١٣٥.

فهي عامل لابد منه لسلامة المجتمع، وهي جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم [١]. فهو يرى أنّ ظاهرة تقسيم العمل تعتبر أساسية في نشوء الظواهر الاجتماعية الأخرى، ومنها ظاهرة الانحراف والجريمة، وذلك لأنها تـرتبط بالبناء الاجتماعي، وتعبر عن طبيعته في أنساق الدين والاقتصاد والعرف والقانون[٢].

ويضيف "**دوركايم**" أنه عندما يزداد المجتمع نمواً وتطوراً تزداد درجة تقسيم العمل، ويزداد نظامه تعقيدا. فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من التمايز أو اللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص قدرتهم على تحقيق التضامن ، وعلى خلق اتصالات إيجابية بينهم، وهذه الحالة التي يصل إليها المجتمع تدعى حالة **الأنومي** (**Anomie**) [*]. وهي تتصف غالبا بفقدان المعايير، والافتقار إلى القواعد الاجتماعية[٣]، وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل القيود، فيرتكب أفعالا تتعارض مع النظام العام للمجتمع. وهذا ما أوضحه "**دوركايم**" في دراسته حول الانتحار عندما أشار إلى أن الانتحار يتولد عن النقص الكبير في فاعلية الضوابط الاجتماعية على السلوك الفردي، وأن الانتحار اللامعياري يمثل تحلل المعايير التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وذلك بسبب أن فاعلية الضوابط الاجتماعية التي كانت تفعل فعلها في الضمير الاجتماعي للفرد أصبحت ضعيفة في تأثيرها لدرجة أنها تتركه بدون عقوبات وجزاءات ، عندها يصبح المجتمع فاقدا لتوازنه فيعيش في سلسلة من الاضطرابات يصبح فيها الفرد خاسرا ضوابطه ومعاييره، الأمر الذي يفسح المجال للإقدام على الانتحار دون روادع داخلية أو روادع اجتماعية مغروسة في ضميره.

كما يرى "**دوركايم**" أن الإنتحار اللامعياري يظهر من خلال كسر حاد يحصل للتوازن الاجتماعي مثل الكساد التجاري أو التضخم المالي. مثل هذه الأحداث تربك موازنة المعايير الاجتماعية في ضبط سلوك وتفكير الفرد، وهنا يصعب عليه التكيف لهذا الاختلال، فيشعر الفرد بعدم قدرته على الوقوف أمام أو في وجه هذه الأحداث القوية التي كسرت التوازن أو التي أخلت بالتوازن الذي كان سائداً قبل ذلك. إنّ مثل هذا الإحساس باللامعيارية يصبح قوياً جداً لدى بعض الأشخاص عندما يشعرون بأنهم لا يعشون عيشة حية بل يعيشونها بملل وضجر من هذا الارتباك فيصابوا بالكآبة واليأس لفترة قد تطول بحيث تصبح أكثر قساوة عليهم من الإقدام على تدمير أنفسهم جسديا، عندئذ يشعروا أن الانتحار أفضل من بقائهم على قيد الحياة [٤].

---

١ - Emile Durkheim **, Les règles de la Méthode sociologique,** Paris : Ed .P.U.F, 1977, 19 eme édit, P 65.

٢ - Emile Durkheim **, de la division du travail social,** Paris : Ed .P.U.F, 1973, 9 eme édit, pp 49-52

* - **الأنومي**: كلمة فرنسية من أصل يوناني، تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين، ولقد استخدمت في الدراسات اللاهوتية التي أجريت في القرن السابع عشر لتدل على عدم احترام القانون، ثم استعملها علماء الاجتماع لتشير إلى حالة المجتمع الذي يخلو من المعايير أو حالة الفرد الذي يعيش بدون مراعاة القواعد الاجتماعية.

٣ -Ibid., PP 356-360.

٤ - EMILLE DURKHEIM , **Le suicide , étude de sociologie**, Paris, Editions : P.U.F, 6 eme édition, 1991, PP : 265-288

المبحث الرابع: اتجاه تعدد العوامل:

أمّا النظريات التي تأخذ بالتفسير التكاملي للانحراف فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجنوح ما هو إلا حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، ويرجع بعضها الأخر إلى عوامل نفسية، ويرجع بعضها أيضا إلى عوامل اقتصاديـة أو اجتماعية، وهـم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظروف والعوامل التي تحيط بالموقـف، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة والنادي، والمؤسسات المهنية وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل المتشعبة والمتداخلة.

وقد ظهرت بوادر مثل هذا الاتجاه منذ أن أعلن الفقيه الإيطالي "**أنريكو فيري Enrrico FERRI**، وهو من أنصار المدرسة الوضعية الإيطالية، أن الجريمة هي حصيلة مجموعة مترابطة من العوامل الطبيعية، والعوامل الأنثروبولوجية الشخصية، والعوامل الاجتماعية. وبذلك فقد وضع " **فيـري** " أصول مذهب رئيسي عرف فيما بعد بمذهب تعدد العوامل أو مذهب تداخل العوامل [١]. وفي هذا الصدد قرر " **فيـري**" أن الجريمة ترجع إلى ثلاثة أنواع من العوامل [٢] :

١- العوامل الأنثروبولوجية، المتعلقة بشخص المجرم وتسمى العوامل الداخلية.
٢- العوامل الطبيعية أو الخاصة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية.
٣- العوامل الاجتماعية أو العوامل المتعلقة بالوسط الاجتماعي، وهي عوامل خارجية تنشأ من البيئة التي يحيا فيها المجرم، ومن هذه العوامل يذكر " **فيري**" مدى التركيز السكاني، التكوين الأسري، نظام التعليم، الإنتاج الصناعي، الحالة التي يكون عليها الرأي العام والدين، تعاطي المسكرات، التنظيم الاقتصادي والسياسي.

و يرى "**فيري**" أن الجريمة تنتج بالنسبة لشخص ما من تفاعل هذه العوامل، و هو تفاعل تختلف نسبته باختلاف المجرمين.

و قد استخدم "**فيري**" هذا المنهج في مجالين أحدهما في دراسة حالات المجرمين لكسب أسباب إجرامهم و الآخر لغرض إحصاء يتصل بمعرفة نسبة الإجرام و اختلاف كتلة الجريمة وفقا لاختلاف بعض الظروف و العوامل.

---

[١] -عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، المرجع السابق، ص : ٩٤.
[٢] - فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص: ١٤٥.

وفي ضوء هذا الاتجاه الفكري الجديد قام "**وليام هيلي**" (**William Healy**) بدراسات مفصلة لعدد من الأحداث المنحرفين الذين حولوا إلى المعهد السيكوباتي للأحداث في شيكاغو (الذي يطلق عليه في الوقت الحالي معهد بحوث الأحداث)، وقد شملت الدراسة الأساس الاجتماعي لكلّ حالة، ودراسة تاريخ تطور نموها ، والاختبارات الطبية ، والاختبارات السيكولوجية، وقد انتهى" **هيلـي** "من دراساته إلى عدة نتائج نشرها سنة ١٩١٥ في كتاب له بعنوان " **الفرد الجانح**" ومن أهم هذه النتائج تأكيده على تعدد العوامل المسببة للجنوح، وشدة تعقدها بشكل لا يؤيد ما ذهبت إليه النظريات العامة**(١)**.

وقد ذكر العالم الانكليزي "**سيرل بيبرت**" (**Cyrl Burt**) في كتابه (**الجانح الصغير**) ما يزيد عن المائة والسبعين عاملا من عوامل الجنوح، وهو يصنف هذه المجموعة إلى أربع مجموعات وهي: مجموعة العوامل الرئيسية، ومجموعة العوامل المساعدة بالدرجة الأولى، ومجموعة العوامل الثانوية، والمجموعة الأخيرة وهي مجموعة العوامل غير العاملة، والتي لا يمكن إغفالها**(٢)**.

ولقد دلت أعمال العالمين الأمريكيين " **شادون وإليانور جاوك**" (Sheldon and **ELEANOR Cluek**) على اتجاه تعددي ينظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية، حيث انعكس ذلك في بحوثهما التتبعية ذات المدة الطويلة، والتي انتهت بوضع ثلاثة جداول للتنبؤ بالجنوح، أحدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل معاملة الأب ورقابة الأم واهتمام الوالدين والترابط الأسري، والثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة في تأكيد الذات والتحدي والتشكيك والميل إلى التخريب، والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بعوامل الطب العقلية (المتأثرة بالجهاز العضوي) مثل المخاطرة والانبساط والاستسلام والتعصب للرأي، وعدم الاتزان الانفعالي**(٣)**.

---

[١] - William Healy , **The individual Delinquent , Boston,** Little – Brown, 1975, P 132.

[٢] - Cyril Burt, **The young delinquent**, University of London Press, 1952, PP 590-600.

[٣]-عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، مرجع سباق، ص: ١٠٩.

استنتـاج عــام:

بعد عرضنا للاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة الجناح يمكننا استخلاص أنّ جناح الأحداث لا يمكن أن ينسب إلى عامل واحد أو عاملين، بل ينسب إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، وإلى مجموعة من المتغيرات المختلفة التي قـد تكون سببا للجنوح والانحراف بحيث أنّ دراسات متعددة أظهرت بوضوح أنّ كل حالة من الجناح تخضع إلى مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية،والاجتماعية، وأنّ الحدث الجانح أو المنحرف هو ذلك الطفل الذي فشل في التغلب على مجموعة من العوامل والظروف والمواقف التي ظلت تعمل فترة طويلة من الزمن ضده، وهذا معناه أن الطفل قـد ينجح في التغلب على عامل واحد أو عاملين من هذه العوامل في حالات كثيرة كما هو الحال في وفـاة أحد الأبوين، أو كأن يكون أحدهما في حالة صحية سيئة، ولكنه قـد يعجز على مقاومة مجموعة مترابطة من العوامل التي تعمل ضده كوجود أب سكير، إلى جانب انقطاعه عن المدرسة لسبب ما، إلى جانب العيش في بيت غير ملائم موجود في منطقة سكنية موبوءة...الخ.

وفي هذا المجال يمكننا أن نشير إلى الدراسة المستفيضة لألف طفل جانح قام بها "**أليانور وشادون جلوك**" منذ عام ١٩٣٤ حول مفهوم السبب في ميدان جناح الأحداث، واستخلصا من هذه الدراسة أنّه لا أحد من علماء الجريمة وأطباء البدن والعقل ، وضباط المراقبة القضائية يستطيع أن يجزم بإنفراد عامل واحد أو مجموعة من العوامل في إحداث الجناح، وأنه ليس بمقدور أحد من هؤلاء أن يؤكد لنا بصورة قاطعة عدم وجود عوامل أخرى غير معروفة لديه قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية السببية في تكوين السلوك الجانح، وربما تطغى في أهميتها فوق كل العوامل المعروفة من قبل [١].

وانطلاقا من وجهة نظر تعدد العوامل المتسببة في ظاهرة جنوح الأحداث، واعتبار أنّ السلوك الجانح هو سلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية غالبا ما يكون لها الأثر البالغ في تكوين شخصيته، وتحديـد سويته أو انحرافه ارتأت هذه الدراسة أن تتطرق إلى ثلاثة أوساط اجتماعية رئيسية والمتمثلة في الوسط الأسري والوسط المدرسي والوسط المفتوح (الحي) باعتبارها أوساط ذات تأثير فعال في بروز ظاهرة السلوك الجانح لدى الأحداث من خلال المباحث والفصول التالية:

---

[١]- عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص:١٠٩.

الفصل الخامس: إختلالات البيئة الأسرية وجناح الأحداث

المبحث الأول: مفاهيمها-أهميتها-مقوماتها.
المبحث الثاني: دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.
المبحث الثالث: أثر الأسرة كعامل من عوامل الجناح.

المبحث الأول: البيئة الأسرية

أولا- مفهوم الأسرة.

كل مجتمع قائم بالفعل يشتمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور،فهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، كما أنها الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الطفل دون إختيار، والجسر الذي يوصله إلى المجتمع غير أنه نظرا لتعدد أنماطها وحساسية موضوعها لا يوجد لاصطلاحها تعريف محدد ومعنى واضح يتفق عليه علماء الاجتماع بالرغم من أنها من الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي(١).

لقد تطور مفهوم الأسرة في الزمان والمكان من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى (٢)، فهي نظام اجتماعي يمليه عقل المجتمع ، وتقاليده، وتاريخه، وعرفه الخلقي، وما يسير عليه من نظم في شؤون- السياسة والاقتصاد والتربية والقضـاء (٣)، وبذلك كانت الأسرة نتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيـه، فإذا إتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات وإذا اتصف بالحراك والتطور تغيرات الأسرة بتغير ظروف تطور هذا المجتمع (٤). ومن هذا المنطلق اعتبـرها " **دوركايم** "**Durkheim**" مؤسسة اجتماعية أنتجتها الظروف الاجتماعية (٥).

ورغم اختلاف العلماء المختصين بدراسة الأسرة في محاولة إعطاء تعريف شامل لها تبقى حقيقة واحدة وهي أن جميع النّاس في كل المجتمعات في الماضي والحاضر ولدوا وتربوا في أسرة تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء والأبناء)(٦) ، وهي تشتمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى اللذين يعرفان أنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، وأنهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرة، وتحديد معظم القواعد والمعايير الأسرة، كما أن القيم الاجتماعية تمارس نوعا من الضغوط يتوجب على الأبناء احترامها، وطاعة الآباء في طريقة سلوكهم وتعاملهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية (٧).

١- د.ينكي ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد حسن، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ط ١، ص: ٩٧.

٢ -Séminaire d'études des rôles familiaux , les rôles familiaux dans les civilisations diffirentes , Bruxelles, instituts de sociologie, 1971, p7

٣ - علي عبد الواحد وافي، **الأسرة والمجتمع**، القاهرة، مكتبة النهضة ١٩٦٦، ط ٦، ص:٤.

٤ -Mustapha Boutefnouchet, **la famille Algérienne , Evolution et caractéristiques recentes,** Alger, Edition , S.N.E.D . 1980, P 19

٥ -André Michel, **sociologie de la famille et du mariage**, Paris, Edition, .P.U.F, 1986, P 40

٦-٧- سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص: ٥١.

وتعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى، ويتأثر بها فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفاسدا، فإنّ هذا الفساد ينعكس على وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي، ومعاييره الأخلاقية، وكذلك إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسدا، فإنّ هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة، وفي خلقها، وفي تماسكها[١]، إذ أنّنا غالبا ما نجد النظام الأسري في المجتمعات غير المستقرة أو المتخلفة اقتصاديا وسياسيا معرضا للانحرافات الشاذة كالتسول وجرائم الأحداث والتوتر العائلي وكثرة حالات الطلاق حيث لا تنال الأسرة من الدولة أيّة رعاية اجتماعية تقيها من أمراضها [٢].

ويبدو أن العائلة في تركيبها المعاصر،قد فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي عرفت بها من خلال عصور طويلة، فقد تعرضت لتغيرات كبيرة وعميقة تناولت كيانها ووظائفها على حد سواء، ففقدت غالبية وظائفها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتربوية، والدينية، والترويحية، ومع كل هذا فهي لم تفقد بعد دورها الأساسي في حضانة الطفل، أو في رعايته خلال أهم مرحلة من مراحل نموه الجسمي والنفسي والوجداني والاجتماعي [٣]، لذلك يكاد الباحثون في شؤون التنشئة الاجتماعية، وعلاقتها بجنوح الأحداث لا يهملون جزءا صغيرا من علاقة الطفل بأسرته، إلاّ وتناولوه بالبحث والدرس والتحليل [٤].

ويختلف حجم الأسرة كما يختلف تركيبها باختلاف المجتمعات، وباختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها كل مجتمع، حيث أصبح حجمها يتراوح بين نمط الأسرة الزواجية التي تشير إلى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد، وهو ينتشر عادة في المجتمعات الصناعية والحضرية [٥].

حيث يرى "**دوركايم**" (**Durkheim**) أن الأسرة الزوجية الصغيرة هي نتاج لحركة التطور المنظمة المتجهة نحو الشخص والتمايز المصاحبين للواقع المتنامي التعقيد [٦]، ونمط العائلة الممتدة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما: الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة...الخ.وهؤلاء جميعا يقيمون في مسكن واحد، ويتشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة يشرف علها رئيس العائلة[٧].

---

[١]- مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص: ٥١.
[٢]- نفس المرجع، ص: ٤٦.
[٣]- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٣، ط١، ص: ٢٨٩.
[٤]- نفس المرجع، ص : ٢٩٠.
[5] - Emilio Willems , **Dictionnaire de sociologie** , Pris , Ed, M .Rivière, 1970, 2 eme édit, P 107
[٦]- زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ط ٢، ص: ٢١٠.
[٧]- سناء الخولي، المرجع السابق، ص: ٥٢.

ويهتم عالم الاجتماع في دراسته للأسرة الممتدة بالآثار التي يتركها هذا النمط على علاقات الأفراد الاجتماعية داخل الأسرة خاصة من جانب مراقبة سلوك الفرد ومحاسبته على أي انحراف سلوكي أو خروج عن القيم الاجتماعية التي تلتزم بها الأسرة، ومن هنا نجد أنّ الانحرافات السلوكية غالبا ما تقل في ظل هذا النمط من الأسرة.

وبناء على هذه التعاريف يمكننا القول أنّ الأسرة هي نظام اجتماعي يقوم على أوضاع وقيم يقرها المجتمع، فهي نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، كما تعتبر الأسرة أكثر النظم الاجتماعية أهمية في المجتمع بحيث أنّ كل ما يحدث في الأسرة يعتمد إلى حد كبير أو يرتبط بما يحدث في أجزاء المجتمع الأخرى، وأي تغير في أحد هذه الأجزاء يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة بما في ذلك الأسرة، وبذلك كانت الأسرة نظاما اجتماعيا يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى ويتأثر بها .

وانطلاقا من أهمية الأسرة ودورها في المجتمع يقول أحد الباحثين أنّ الأسرة أرضية فسيحة تتصارع فوقها جميع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إنّها التربة التي تنمو بين ذراتها النبتة الطيبة أو النبتة الخبيثة على حد سواء(١).

ثانيا: أهمية الأسرة:

يكاد يجمع علماء النفس والاجتماع والنفس الاجتماعي على أنّ الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الجسّمانية، والاجتماعية، والنفسية، والعقلية، والوجدانية والروحية والأخلاقية، فهي المهد الأول للتثقيف الاجتماعي للطفل بحيث تقوم الأسرة وحدها بتزويد الطفل بمختلف الخبرات أثناء سنواته التكوينية، أمّا المؤسسات الأخرى كالمدرسة فيبدأ دورها في مرحلة لاحقة، وتتوقف اتجاهات الطفل نحوها بدرجة كبيرة على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة (٢)، ذلك لأنّ المدرسة أو أي مؤسسة أخرى لا يمكن أن تقوم بواجبها في مجال الرعاية الاجتماعية إلاّ عن طريق الأسرة والتعاون معها (٣).

وتنطلق أهمية الأسرة من كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ ولادته وتستمر معه مدة قد تطول أو تقصر، فهي تساهم في نقل ثقافة المجتمع إلـى الأجيال المتعاقبة في شكل قيم وعادات واتجاهات، فتتكون لدى الطفل عقلية التمييز بين الجائز وغير الجائز (٤)، ويتعلم كيف يسيطر على رغباته الداخلية وكيف يشبع حاجاته الفطرية من خلال وسائل وطرق مقبولة اجتماعيا.

١- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص: ٥٢.
٢- نفس المرجع، ص:٢١.
٣- طه أبو الخير، منيرة العصرة، **انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن**، الإسكندرية، منشأ المعارف، ١٩٦١، ص: ٤٧١.
٤- مالك سلميان مخول، **علم النفس الاجتماعي**، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٢، ص: ١٣١.

إن استقرار المجتمع يعتمد إلى حد كبير على استقرار الأسر والقيام بوظائفها، فإذا اضطربت أحوال الأسر اضطربت أحوال المجتمع وإختلّ توازنه وانتشرت فيه مظاهر السلوك المنحرف والجانح، ذلك أنّ جنوح الأسرة عن مسؤولياتها وتبنيها الأساليب الخاطئة في التطبيع الاجتماعي يؤدي بكثير من الأطفال إلى مزالق الانحراف والفساد الإجرامي، بحيث أنّ الكثير من الجرائم التي ترتكب في حق المجتمعات ومؤسساتها نتيجة عن تقاعس الأسرة في مهامها في التربية الاجتماعية، وإلقاء هذه المهمة الخطيرة على الشارع ووسائل الإعلام وجماعات الأقران المنحرفة، والضحية في ذلك هو الطفل الذي يحول هذا الضياع إلى ألوان مختلفة من الانحرافات والاعتداءات.

ورغم أنّ الأسرة في تركيبها الحالي قد فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي عرفت بها خلال عصور طويلة نتيجة تعرضها لتغيرات كبيرة، فهي لم تفقد دورها الأساسي في حضانة الطفل أو في رعايـته خلال أهم مرحلة مـن مراحل نموه الجسمي والنفسي والوجداني والاجتماعي بحيث تظهر أهميتها في كونها المحدد الحقيقي لتوجهات الفرد الفكرية والسلوكية، والباني لاتجاهاته نحو مختلف الموضوعات الخارجية، والمعلم للطفل كيف يكون متسامحا ومحترما للآخرين [1].

وفي هذا الصدد تؤكد الكثير من الأبحاث النفسية والاجتماعية أنّ السمات والخصائص الشخصية التي يتميز بها الفرد في مرحلة الرشد هي نتيجة لما أكتسبه بعد ولادته من أسرته، ونتيجة لتفاعله مع أساليب تربوية معينة في محيط الأسرة [2].

نظرا لأهمية الأسرة باعتبارها تشكل الجماعة الأولية الأساسية المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية في المجتمع، وهي القاعدة الأولى التي ينطلق منها الطفل إلى حياة البالغين وإلى مواجهة المجتمع الكبير إنبثق فرع خاص من علم الاجتماع لدراسة أحـوال الأسرة والاهتمام بها ورعايتها، وأصطلح على تسمية هذا الفرع " **علم الاجتماع الأسري**" **(Sociologie de la famille)** بوصفه علما اجتماعيا جزئيا ملحقا بعلم الاجتماع العام.

ويدرس هذا العلم الأسرة بوصفها هيئة في ذاتها دراسة علمية، وصفية، تحليلية للوقوف على طبيعتها وعناصرها والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر والوظائف التي تؤديها، ثم الوقوف على المشاكل التي تواجهها ، ورسم أفضل الطرق المؤدية إلى حل هذه المشاكل من أجل ضمان استقرار الحياة فيها [3].

وانطلاقا من أهمية الأسرة ودورها الكبير في المجتمع، فقد زاد مجال الاهتمام بها ورعايتها، فأسرعت الكثير من الدول إلى تقديم المعونات والخدمات لها ولأفرادها بعدما أدركت الأهمية البالغة للنظم الأسرية في تدعيم الحياة السياسية والاقتصادية، فجندت علماؤها وخبراءها وباحثيها لدراسة المشكلات العائلية حتى تقف على احتياجات ورسم خطط الإصلاح من أجل تدعيم أركانها.

---

[1]- محمد مصطفى زيدان، **النمو النفسي للطفل والمراهق**، جدة: دار الشروق، ١٩٨٠، ص:٢٣٨.
[2]- محمود حسن، مرجع سابق، ص ص :٩-١٠.
[3]- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص:٣.

ثالثا- مقومات الأسرة:

تعتمد الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية، بحيث أنّ جناح الأسرة، وتوافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

إنّ الأسرة تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس، كما تحتاج إلى صحة نفسية تساعدها على مواجهة أزمات الحياة، وهي تحتاج أيضا إلى علاقات اجتماعية سليمة قائمة على التعاون والود، وإلى قيم دينية تدعو إلى التمسك بالأخلاق عند التعامل بين أعضاء الأسرة، وفي علاقة الأسرة مع الجماعات الأخرى [(١)].

وقد حرص الإسلام على ضبط مقومات الأسرة وتنظيم شؤونها، ومختلف ظواهرها باعتبارها الخلية الاجتماعية لتوازن المجتمع الإنساني واستقراره، والإطار الأول الذي تتم عبره عملية التنشئة الاجتماعية. ومن أبـرز نظم الأسرة التي بالغ الإسلام في تنظيمـها، أحكام الزواج حيث قال ا تعالى: ﴿ **وأخذنا منكم ميثاقا غليظا** ﴾ ، وقضى على السلطة القديمة التي كان يمارسها الأب، تلك السلطة التي كانت تجعل المرأة والأولاد متاعاً له، وحارب الزنا والفسق، كما رفع مكانة المرأة وجعلها ذات شخصية كاملة في الأسرة، وأهتم كثيرا بشؤون الطفولة، كما قيد الطلاق وأشار إلى خطره وحدد أحكامـه وجعله أبغض الحلال إلى ا . [(٢)]،

وتعتبر الأسرة سوية إذا توفرت لها مقومات معينة أبرزها التكامل والصلابة واستقامة الأبوين والتزامهما أصول التربية السليمة واعتدال حجمها، واستواء وضعها الاقتصادي [(٣)]، ويقصد بالتكامل المثمر إجماع الأبوين على تلطيف محيط الأسرة والتقرب من نفوس الأبناء وعقولهم، يحوطونهم بالحب والرعاية ويقومانهم في حنان. أمّا تماسك الأسرة وصلابتها فأساسه ما يربط الأبوين من محبة ومودة وتقدير واحترام. ومن عناصر استواء الأسرة توفر المستوى المعيشي المناسب، وأسباب الاستقرار العائلي من حيث المأوى وموارد الدخل[(٤)]، ومن عناصر استوائها أيضا اعتدال حجمها بحيث أن كثرة الأبناء قد يعجز الآباء عن توفير الرعاية والعطف والاهتمام اللازم لكل طفل [(٥)] فإن أصاب الخلل واحد أو أكثر من هذه المقومات اهتز كيان الأسرة وانعكس ذلك على شخصيات أبنائها وعلى سلوكهم، ممّا قد يؤدي بهم إلى الجناح والانحراف.

---

[١]- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، المرجع السابق، ص: ٥٢.

[٢]- سورة النساء، الآية ٥٢١-.

[٣]- مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص: ٣١.

[٤]- عوض محمد، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، الإسكندرية، دار النجاح للطباعة، ١٩٧١، ص: ٣٠٠.

[٥]- مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص: ٢٧٧.

ولقد حددت الباحثة الاجتماعية الدكتورة "**مريام فان وترز**" **(Meriam. V.Waters)** الواجبات الأساسية التي يتحمل البيت أعباء تقديمها للطفل في قولها: " إنّ المنزل يجب أن يكفل المأوى الصالح للطفل الذي يغذي طفولته بالطمأنينة، ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر، ويمكنه من الحصول على المستوى الصحي اللازم بما في ذلك الحماية ويهيئ له الكيان الاجتماعي، ويدربه على مواجهة المعايير المتعارف عليها لسلوك الجماعة، ويغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير – وهو الأسرة- تكون فيه العلاقات الإنسانية أولية ودافئة[1].

[1]- عوض محمد، المرجع السابق، ص: ٣٠٢.

المبحث الثاني: دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية:

تعرف التنشئة الاجتماعية بالعملية التي يتم من خلالها تشكيل شخصية الطفل الاجتماعية، وذلك من خلال تفاعله مع المحيط الاجتماعي الذي يعش فيه ليكون كائن اجتماعي.

والأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة، فعن طريقها يحقق التوافق النفسي بين دوافعه ومطالب بيئته، فالطفل الذي يتكيف تكيفاً صحيحا مع العوامل المحيطة به، طفل مطمئن إلى حياته، متزن في انفعالاته وعواطفه، والطفل الذي يفشل في إقامة هذا التكيف لا يقوى على مواجهة مشكلاته اليومية، ولذا فهو إما أن ينطوي على نفسه ويكبت دوافعه ، وإما أن يلجأ إلى الطرق غير المشروعة في محاولاته اليائسة لتحقيق ذلك التوافق [١].

وتنطوي وظيفة التنشئة الاجتماعية في إطار الأسرة على جملة من الأمور النفسية والاجتماعية والثقافية. وتنطلق عملية التنشئة الاجتماعية في داخل الأسرة من مبدأ تأمين احتياجات الطفل النفسية والثقافية والاجتماعية والمعرفية، ذلك لأن الطفل يحقق في إطار الأسرة التفاعل الاجتماعي بشكل مستمر، وذلك في إطار علاقاته مع والديه وأفراد أسرته، ويؤدي هذا التفاعل الأولي إلى تكوين الملامح الأساسية لشخصية الطفل.

وتكمن المهمة الأساسية للأسرة في تأمين احتياجات الأطفال الضرورية لنموهم النفسي والجسدي والمعرفي، وتسعى الأسرة إلى تأمين هذه الاحتياجات.

ويؤكد علماء النفس اليوم على أهمية تحقيق التوازن التربوي بين الجوانب المختلفة للطفل،أي التكامل بين النمو الجسدي والنمو النفسي والنمو الانفعالي، ويؤكدون على أهمية ضمان الحاجات النفسية للطفل، والتي تتمثل في الابتعاد عن التوتر الأسري والانفعالات النفسية التي قد يعاني منها الطفل داخل الأسرة. وفي هذا المجال تؤكد الدراسات الجارية في ميدان علم نفس الطفولة على أهمية الطفولة المبكرة في تحديد شخصية الطفل في المستقبل. فالطفل يحتاج إلى الحب والحنان والرعاية والإحساس بالأمن العاطفي والنفسي حاجته إلى الغذاء والرعاية الصحية. وكلما استطاعت الأسرة أن تضمن للطفل هذه الاحتياجات تأكد الاتجاه السليم لنمو شخصيته وتكاملها لذلك ينبغي أن تهيأ الأسرة لأن

---

[١]- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرين**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٠، ص. ٨٣.

تكون المحيط الاجتماعي المناسب لتنمية قدرات الطفل الشخصية عن طريق شعوره بالحماية والقبول الاجتماعي والعطف والحنان [١].

و يتوقف أثر الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية على مجموعة من العوامل البنيوية المكونة لها كالأصل الاجتماعي و مستوى الدخل و المستوى التعليمي للأبوين و عدد أفراد الأسرة و العلاقات القائمة بين أعضاء الأسرة و المفاهيم و القيم التي تتبناها الأسرة ، خاصة المفاهيم التي تتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، بحيث تحقق هذه العوامل المختلفة للأسرة نوعا من التوازن و التكامل في التأثير في تنشئة الأطفال.
و يمكن أن نوجز دور العوامل الأسرية في عملية التنشئة الاجتماعية في العوامل التالية:

أولا- العامل الثقافي للأسرة ودوره في التنشئة:

يتحدد العامل الثقافي في الأسرة بمستوى تحصيل الأبوين المدرسي. ولقد بينت دراسات عديدة أن هناك تباينا في أساليب التنشئة الاجتماعية بين الأسر بتباين المستويات الثقافية للأم والأب، وقد تبين أن الأبوان يميلان إلى استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية وإلى الاستفادة من معطيات المعرفة العلمية في العمل التربوي كلما ارتفع مستوى تحصيلهما المعرفي أو التعليمي، وفي هذا المجال توصلت بعض الدراسات في إطار علاقة المستوى التعليمي للوالدين بجنوح الأحداث إلى أن التدني الشديد للمستوى الدراسي لآباء الجانحين غالباً ما ينعكس بتدني أسلوب التربية وتكوين السلوك الصائب[٢].

وتشير نتائج دراسات أخرى إلى أهمية العلاقة بين المستوى الثقافي للأب وحاصل الذكاء عند الأطفال، ونمط شخصياتهم، ومدى تكيفهم، وتدل هذه الدراسات على ارتباط قوي بين طموح الأطفال العلمي والمهني والمستوى التعليمي لرب الأسرة.

وتعتبر العلاقات التي تقوم بين أفراد الأسرة المنطلق الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية. وتعكس العلاقة الأبوية ما يسمى " **الجو العاطفي** " للأسرة والذي يباشر تأثيرا كبيراً في عملية نمو الأطفال نفسيا ومعرفيا. وهذا يعني أن الطفل يكتسب أنماطه السلوكية من خلال تمثل هذه العلاقات السلوكية القائمة بين أبويه، ذلك لأن الأطفال غالباً ما يتقمصون شخصية أبائهم، ويتمثلون سلوكهم كنموذج تربوي بشكل شعوري أو لا شعوري، فإذا كان الأب مسيطراً فإن ذلك يدفع بالذكور من الأطفال إلى تقمص دور الأب، وبذلك يميلون في سلوكهم إلى النمط الذكوري- الرجولي-. وإذا كانت الأم هي المسيطرة فإن ذلك يؤدي بالأطفال الذكور- في الأعم الأغلب- إلى السلوك العصابي

---

[١]- مصباح عامر، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣، ص . ٥١.
[٢]- جليل وديع شكور، **الطفولة المنحرفة**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط ١، ١٩٩٧، ص: ٨٤.

بل والذهاني أحيانا [1]. وعندما تتعارض سيطرة الأب مع سيطرة الأم يواجه الطفل صراعا في إختيار الدور الذي يقلده، الأمر الذي يدفعه إلى انحراف سلوكي غير سوي. وخير نموذج للعلاقات الوالدية الصالحة للتنشئة الاجتماعية السوية هو الذي يشيع في جو الأسرة نوعا من التكامل بين سلوك الأب وسلوك الأم، بحيث ينتهي إلى تدعيم المناخ الديمقراطي المناسب لتنشئة الأطفال [2].

ثانيا- العامل الاقتصادي للأسرة ودوره في التنشئة الاجتماعية:

يتم تحديد العامل الاقتصادي للأسرة بمستوى الدخل المادي الحاصل، ويقّاس ذلك من خلال الرواتب الشهرية التي يتقاضها أفراد الأسرة، وغالبا ما تحسب نسبة الدخل بتقسيم الدخول المادية علي عدد الأفراد. ويقاس المستوى الاقتصادي أحيانا بقياس ممتلكات الأسرة من غرف أو منازل أو سيارات أو عقارات، أو من خلال الأدوات التي توجد في المنزل: كالتلفزيون والفيديو والراديو والحاسوب....الخ.

ويلعب الوضع المادي للأسرة دوراً كبيراً على مستوى التنشئة الاجتماعية للأطفال، وذلك في مستويات متعددة: على مستوى النمو الجسدي والذكاء والنجاح المدرسي، وأوضاع الكيف الاجتماعي. وتبين الدراسات المتعددة أن الوضع الاقتصادي للأسرة يرتبط مباشرة بحاجات التعلم والتربية، فالأسرة التي تستطيع أن تضمن لأبنائها حاجاتهم المادية بشكل جيد من غذاء وسكن وألعاب ورحلات علمية وامتلاك الأجهزة التعليمية كالحاسوب والفيديو والكتب والقصص تستطيع أن توفر الشروط الموضوعية لتنشئة اجتماعية سليمة، وبالتالي تقدم للطفل إمكانات كثيرة لتحصيل علمي أو معرفي جيد. وبالتالي فإن النقص والعوز المادي سيؤدي إلى شعور الأطفال بالحرمان والإحباط وأحيانا إلى السرقة والحقد على المجتمع.

وفي هذا المجال يذهب الكثير من الباحثين إلى الاعتقاد أن الأسرة الميسورة تستطيع أن تمول دراسة أبنائها وتحصيلهم من أجل تحقيق مزيد من النجاح والتفوق، وذلك من شأنه أن يعطي للأطفال الذين ينحدرون من أسر غنية فرصا أفضل في متابعة تحصيلهم المدرسي والعلمي، والأسرة الفقيرة تدفع أبنائها إلى سوق العمل في مراحل مبكرة من حياتهم ودراستهم، وذلك من شأنه أن يكرس لدى الأطفال مزيدا من الإحساس بالحرمان والضعف، ويحرمهم من فرص تربوية متاحة لغيرهم.

١- ٣- معن خليل العمر، **الضبط الاجتماعي**، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص: ١٩٧.

ثالثا- تأثير الوضع المهني للأب في عملية التنشئة الاجتماعية:

يلاحظ الباحثون وجود ارتباط وثيق بين مهنة الأب ومستوى النمو العقلي عند الأطفال، حيث تبين أن حاصل الذكاء يرتفع تدريجيا كلما تم الصعود في السلم المهني للأب. ومن أهم الدراسات التي أجريت في هذا المجال البحث الذي أشرف عليه المجلس الإسكوتلاندي للبحوث التربوية، والذي تناول عينة واسعة قدرت بنحو سبعين ألف طفل. وقد بلغ عدد الأطفال الذين أظهروا حاصل ذكاء عالياً (١١٣ وما فوق) (٢٠%) من مجموع أفراد العينة. وتم توزيع هؤلاء الأطفال وفقا للفئات المهنية لآبائهم، وقد تبين أن (٦٦%) من أبناء أساتذة الجامعات والمهن الحرة ينتمون إلى فئة الأطفال الأذكياء مقابل (١٠%) من أبناء العمال المهنيين غير المؤهلين [1].

ومن كل ما تقدم يمكننا أن نستخلص أن الأسرة التي تستجمع في بنيتها الشروط النموذجية المتمثلة في المستوى المادي والثقافي والتفاعلي هي الأسرة التي تستطيع أن تشكل المناخ النموذجي لتربية نموذجية متكاملة ، وهي الأسرة التي تستطيع أن تحقق أفضل الشروط الممكنة لتربية متكاملة لأبنائها.

---

[1] - علي أسعد وطفة، **علم الاجتماعي التربوي**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص: ٨٨.

المبحث الثالث: أثر الأسرة كعامل من عوامل جنوح الأحداث:

يكاد يكون للأسرة، أو لدراستها في مجال سببية الجنوح نصيب الأسد في غالبية الدراسات المعاصرة لكونها المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الاجتماعية، والنفسية، والجسمانية، والعقلية، والوجدانية، والروحية، والأخلاقية. فكلما عملت الأسرة على توفير الاستقرار النفسي والعاطفي لأطفالها، وعملت على تحقيق أسباب الشعور بالأمن و الطمأنينـة لهم من خلال علاقات أبوية سـوية قائمة على الحب والفهم، وغرس القيم الأخلاقية، والروحية، والمواقف الاجتماعية السليمة التي تساعد الطفل على مواجهة المشكلات التي يتعرض لها في مستقبل حياته أبعدته عن الجنوح والانحراف، فهي المحور الذي تدور حوله جميع عناصر تكوين الشخصية، وهي التي تعني بالطفل في المراحل الأولى من حياته، وتوفر له الرعاية المادية والمعنوية. فإذا عجزت الأسرة عن القيام بتنشئة اجتماعية سليمة قد تسهم إلى حد كبير في نشوء الجناح.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكنسيها معرفة أثر الوسط الأسري في جناح الأحداث اهتمت هذه الدراسة بالتعرض إلى أهمية البيئة الأسرية كعامل من عوامل الجناح عند الأحداث عن طريق محاولة الكشف عن أهمية بعض المتغيرات، والعوامل التي توصل إليها بعض الباحثين من خلال دراستهم المتعددة التي ساهمت في إيضاح بعض العلاقات بين الوسط الأسري الذي يعيش فيه الأحداث وبين تكوين السلوك الجانح، وذلك من خلال المتغيرات التالية:

أولا: أثرالتفكك الأسري في جناح الأحداث:

١ - تعريف التفكك الأسري:

إنّ تفكك الشيء لغة يعني انفصال بعض أجزائه عن بعض. واصطلاحا يراد بظاهرة التفكك انهيار وحدة اجتماعية، وتداعي بنائها واختلال وظائفها، وتدهور نظامها، وهو عكس الترابط والتماسك [(١)].

لم يتفق الكثير من العاملين في ميدان الجناح والانحراف على تسمية واحدة لمصطلح التفكك الأسري، فبعضهم يدعوه "**التفكك الأسري**" ويتم بفقد أحد الوالدين، أو كليهما، أو الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات، أو غياب رب الأسرة مدة طويلة [(٢)].

---

[١] - إبراهيم مدكور و آخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص: ١٦٨.
[٢] - أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص: ٥.

والبعض الأخر يدعوه "**تصدع الآسرة**" ويحدث في حالة تعدد الزوجات، أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق أو الافتراق بسبب الانفصال الجثماني، والهجر، والسجن الطويل، والمرض الجثماني أو العقلي الطويل، والخدمة العسكرية الممتدة، والهجرة إلى بلد أو إقليم أخر[١].

وفريق ثالث يطلق عليه تعبير "**الأسرة المحطمة**" التي تتم بالطلاق، أو المشاجرة المستمرة، أو الوفاة، أو سجن أحد الوالدين أو غيابه بصورة مطردة [٢].

وفريق رابع يطلق عليه تعبير " **الأسرة المتداعية**" التي تحدث بفقدان أحد الوالدين، أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق [٣].

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن المصطلحات العربية كالتفكك الأسري أو تصدع الأسرة أو البيوت المحطمة أو الأسرة المتداعية التي يرجع التنوع في تسمياتها إلى ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية مثل (**The broken Family**) (**Broken Home**)، (**Family disorganisation**)، ، تشير جميعها إلى معنى متشابه.

٢- أنواع التفكك الأسري:

يمكن أن يقسم التفكك الأسري إلى نوعين هما:

١- التفكك الجزئي: ويتم في حالات الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعاود الزوج والزوجة حياتهم وعلاقاتهم العائلية. ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل تلك الحالات، بل لابد أن تكون مهددة من وقت لأخر بالانفصال أو الهجر [٤].

٢- التفكك الكلي: وتبدو مظاهره في إنهاء العلاقات الزوجية بالطلاق؛ أو تدمير وفناء حياة الأسرة بالقتل أو انتحار أحد الزوجين أو كليهما معا [٥].

ويستخدم مفهوم التفكك الأسري بمعاني إجرائية متعددة تتصل بأهداف البحث العلمي من حيث نطاقها ومحتواها. فقد يستخدم البعض مفهوم الأسرة المفككة بمعناها الاجتماعي(السوسيولوجي) الذي يعني غياب الأبوين أو احدهما لأسباب متعددة كالطلاق، والافتراق، والهجران أو الوفاة أو زواج الأب من زوجة أخرى أو زواج الأم من زوج أخر بعد طلاقهما[٦].

---

[١] - أحمد محمد خليفة، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص ص : ١٢٦-١٢٧.
[٢] - محمود حسن، مقدمة **الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: ٤٣٩.
[٣] - المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، جرائم الأحداث في العراق، العدد ٢٢، بغداد: ١٩٧١، ص: ٢٢.
[٤] - مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، المرجع السابق، ص ص: ٢٣٢-٢٣٣.
[٥] - المرجع نفسه، ص: ٢٣٤.
[٦] - ٧ - عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٢٤٣.

ويستخدم بعضهم مفهوم التفكك الأسري بمعناه الايكولوجي الاجتماعي الذي يتصل بموقع البيت الجغرافي، وكثافته السكانية، و الخصائص البشرية،والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للمجتمع المحلي الذي يشكل البيت جزء منه [١]. وقد يستخدم بعض أخر مفهوم التفكك الأسري بمعناه السيكولوجي (النفسي) من حيث الحالة النفسية التي يعيشها الزوجان كحالة الخصام الدائم، والعلاقات الزوجية المتنافرة،والكراهية المتبادلة، والقسوة في معاملة بعضهما البعض[٢].

ويستخدم آخرون مفهوم التفكك الأسري بمفاهيم إجرائية محددة كتواجد حالات الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار لدى الأبوين أو احدهما، أو حالة الانحلال الخلقي أو الإجرام أو القيم الاجتماعية غير المقبولة في المجتمع[٣].

إنّ أغلب الدراسات التي أجريت في موضوع التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، أظهرت أن هناك علاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث، أي أنّ الأسرة المفككة تنتج أحداثا جانحين بنسبة أكبر ممّا هو عليه عند الأسر السوية، وكذلك الأمر بالنسبة للتشرد [٤].

وتكاد غالبية الدراسات الميدانية العربية والأمريكية والأوروبية المعاصرة تؤكد على وجود علاقة بين حالة الأسرة المفككة في معناها الاجتماعي (السوسيولوجي) خاصة وحالات الجناح.

فتبين من خلال بحوث ودراسات عديدة أن نسبة كبيرة من الأطفال الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة تفككا ماديا[٥]، أي عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة بغيابهما أو غياب أحدهما، فدلت الإحصائيات في جميع الدول أنّ نسبة الجانحين الذين ينتمون إلى أسر مفككة تفككا ماديا تتراوح مابين (٧٠ %) إلى (٨٠ %) [٦]. كما أظهرت أبحاث جلوك (**CLUECK**) في الولايات المتحدة الأمريكية أن (٦٠ %) من الجانحين المبحوثين كانوا محرومين من رعاية الأب [٧]. وفي دراسة أخرى لـ" **كاميه** " (**CAMEA**) الذي قام بتحليل دقيق لحالات ألف حدث جانح ، وتبين له أنّ (٥٤.٩ %) انحدروا من أسر مفككة تفككاً ماديا [٨].

---

٢ - عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٢٤٣.

٣ - محمد طلعت عيسى و أخررن، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، د.ت، ص: ٢٣٢.

٤ - جعفر عبد الأمير الياسين، **أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**، بيروت، دار عالم المعرفة، ط١، ١٩٨١، ص:٢٧.

٥ - Hirschi Travis et autres , **recherches en délinquance** , Paris éditions Mouton , Sans date, P 98

٦ - Chazal jean ,**L Enfance délinquante ,** Paris, Ed P.U.F, 10 eme édit ,1979, P . 23.

٧ - رمسيس بنهام، **علم الإجرام،** الإسكندرية، منشأة المعارف، مج ١، ط٣، ١٩٧٠، ص: ٣٢٢.

٨ - CHAVANE Albert , **Enfance délinquante et environnement familial** , in annales jur, eco et sociales, n°2 , Alger , 1956, P : 141.

كما أسفرت نتائج الكثير من البحوث والدراسات على أنّ نسبة كبيرة من الأطفال الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة تفككا معنويا، ونعني بالتفكك المعنوي أن يسود الأسرة مع ترابطها المادي – أي وجود الأبوين معا- علاقات سيئة كنشوب الخصام والشجار الدائم بين الأبوين ممّا يؤدي إلى فساد الجو النفسي الذي ينشأ فيه الطفل، وفي هذا المجال بينت الدراسة التي قام بها " **ستوري**" (**Stury**) بألمانيا حول (١٤٤ حدثا جانحا) أنّ (٦٣%) من الحالات كانـت فيها العلاقات الزوجية بين أبويهم بالغة السوء [(١)]. وكذلك تبين من خلال الدراسة التي أجراها " **شلدون و جلو ك** " (**Sheldon and Clueck**) في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ (٧٠%) من الأحداث الجانحين موضوع دراستها قد تربوا في بيوت استحكم العداء فيها بين الآباء والأمهات[(٢)].

كما قد تكون الأسرة مفككة تفككا معنويا إذا كان أحد الوالدين أو كليهما قدوة سيئة حين تنعدم فيهما القيم الأخلاقية، وتفقد المثل العليا، وتختل المعايير الاجتماعية، و ينزلق أحدهما أو كليهما في طريق الانحراف، ومن أهم مظاهر هذا الانحراف الإدمان على الخمر أو المخدرات،أو الاعتياد على القمار، أو ممارسة نشاط مناف للأخلاق، أو متسم بالطابع الإجرامي، فمثل هذه الأسرة الفاسدة تؤثر على الأطفال بطريقة الاقتداء، أو المحاكاة، أو التقليد، إذ بينت العديد من الدراسات والبحوث أثر انحراف أحد الوالدين أو كليهما في جنوح الأحداث نذكر منها دراسة " **شلدون و جلوك** " (**Sheldon and Clueck**) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في إحدى الأحياء الشعبية لمدينة (بوسطن) مع (٥٠٠ حدث جانح) مع مقارنتهم بـ (٥٠٠حدث غير جانح) ، واتضح لهما أنّ نسبة كبيرة من أسـر الجانحين تنتشـر فيها ظاهرة الإجرام [(٣)].

وفي إنجلترا توصل **بيرت** (**Burt**) أنّ شيوع الجريمة والرذيلة عامة في أسر الجانحين يبلغ خمسة أمثال ما هو عليه في أسر غير الجانحين [(٤)].

وتبيّن في فرنسا أيضا من خلال دراسة **هوير** (**M.G.HEUYER**) أنّ (٣٥%) من أباء الجانحين كانت أخلاقهم سيئة [(٥)].

ومهما تعددت مظاهر انحراف الوالدين كأن يكون الأب سارقا، أو قاتلا أو مجرما، بل قد تكون مظاهر انهياره الخلقي غير خاضعة لأحكام القانون كأن يكون سكيرا، أو قمارا، أو عاشقا،أو منحرفا جنسيا، ممّا يثبت أنّ مثل هذا الوالد سيكون منصرفا عن العناية بأبنائه، وتهذيبهم وتوجيههم إلى أفته ممّا يؤدي إلى إهداره لواجباته العائلية.

---

١ - عوض محمد، مرجع سابق، ص: ٣٠٣.
٢ - علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص: ٦٣.
٣ - Parot Maurice , **L enfant et Les relations Familiales** , Paris : ed.P.U.F, 1973, 7 eme édit, P 35.
٤ - السيد رمضان، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص: ٨٩.
٥ - Pinatel jean , , **L environnement familial**. , in chronique de criminologie, n 4 :Paris oct- dec 1954, P 180

أمّا انحراف الأم فقد يتخذ عدة مظاهر كممارستها للبغاء، أو كأن تكون ذات علاقات غير شرعية، واعتيادها على كثرة استعمال الألفاظ البذيئة في حديثها، أو سكيرة مقامرة ممّا يدفع الأبناء في كثير من الأحيان إلى عدم اعتبار هذه الأم، وعدم احترامها الأمر الذي يجعلهم يتمردون عليها وعلى سلطتها في البيت.

ويكون أثر المستوى السلوكي السيئ للأسرة خطير على الأبناء في حالة اقتدائهم بالوالدين أو أحدهما دون أن ينتابهم أي شعور بالإثم، فالطفل الذي يجد أباه لصا، والطفلة التي تجد أمها عاهرة لن يسلما غالبا من أثر المثل السيئ الماثل أمامهما. وتزداد الحالة خطورة إذا تولى الوالدان أو احدهما توجيه الطفل إلى ارتكاب الجرائم من أجل استغلاله للحصول على المال.

ثانيا-أثر التربية الأسرية الخاطئة في جناح الأحداث:

إنّ لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة أطفالها وضبط سلوكهم رغم اختلاف هذا الأسلوب في مظهره ومحتواه بين موقف وأخر، وبين طفل وأخر. وقد بينت الأبحاث والدراسات أنّ هناك اتجاها والديا يستعمل أسلوب تربوي سليم يؤدي إلى نمو الطفل في اتجاه إيجابي واعتبر سويا؛ وغالبا ما يكون هذا الأسلوب يعتمد على الضبط العقلاني القائم على الحب المبـررر بعقلانية واعية واستنتاج سليم للموقف ومتطلباته بشكل كبيـر، وأنّ هناك مجموعة من الاتجاهات الوالدية تستعمل أساليب تربوية خاطئة تؤدي إلى نمو الطفل في اتجاه سلبي، واعتبرت سلبية. ونظرا لاعتقادنا أنّ استعمال الآباء لأسلوب التربية الخاطئة يعتبر من أهم العوامل الأسرية صلة بالجنوح ارتأت هذه الدراسة أن توضح كل أسلوب من أساليب التربية الخاطئة في ضبط سلوك الطفل على حدة.

١- أسلوب القسوة: يعبر اتجاه القسوة عن مجموعة من الأساليب التي يتبعها الآباء لضبط سلوك أبنائهم، وتتضمن العقاب الجسمي كالصفع والضرب، أي كل ما يؤدي إلى إثارة الألم الجسمي، وقد يكون مصحوبا بالتهديد اللفظي أو الحرمان، وقد تصل شدة العقاب لدرجة إساءة الطفل وإيذائه [(١)].

قد يلجأ الآباء للضرب عندما يسيء الطفل التصرف بحجة أنّ العقاب يعدل سلوك الطفل بسرعة، لكن الدراسات التـجريبية [(٢)] - حسب نظـرية التعلم – أظهرت أنه اتجاه أساسي لكف السلوك غير المرغوب فيه مقارنة بالاتجاهات الأخرى ، لكنه يتضمن نتائج سلبية أكثرها وضوحا تعلم السلوك العدواني، فالآباء هنا يمثلون نموذجا عدوانيا يقلده الطفل، فيلجأ إلى استعمال القسوة لحل الصراع في تعامله مع الأصدقاء والآخرين، إضافة إلى أنّ الطفل قد يتجنب التعامل مع الآباء الذين يعاقبونه، وهذا يعطي الآباء فرصا أقل لتطبيع أطفالهم.

---

[١] - ٢ - فاطمة منتصر الكتاني، **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية،** عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص: ٧٧.

لقد توصل الكثير من الباحثين الذين عالجوا موضوع الضبط الأسري إلى أن الانفـعال والتوتر المصاحب للعقاب البدني المستعمل في تقويم سلوك الطفل قـد يعطل قدرة الآباء على الحكم الموضوعي لحل المواقف. ويؤدي لمزايد من النتائج السلبية سواء على مستوى نمو الطفل النفسي– الاجتماعي، أو على مستوى طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء[1].

إنّ اتجاه استعمال القسوة في المجتمعات العربية عامة، والمجتمع الجزائري خاصة غير مستبعد لدى جميع الأوساط (المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة) حيث يسود الاعتقاد أن الضرب والعنف غالبا ما يكونان الأسلوب الأحسن لتقويم سلوك الطفل.

٢- أسلوب التسلط: يقصد به المبالغة في الشدة دون الاهتمام بحاجات ورغبات الطفل، ويعني أيضا فرض الطاعة المعتمدة على أساليب قسرية كالتهديد والعقاب الجسمي والصرامة والقسوة في المعاملة وتحميل الأطفال مهام ومسؤوليات فوق طاقاتهم، وتحديد طريقة أكلهم ونومهم ودراستهم أكثر من أساليب الشرح والتفسير لتنظيم سلوك الطفل [2].

وقد أظهرت الدراسات أنّ استعمال الآباء لأسلوب التسلط في تربية الأبناء قد يكون له تأثرات خطيرة على نمو شخصية الطفل التي قد تثير لديه ردود أفعال سلبية كالرفض والقلق والمعارضة والشعور بالتعاسة والعداوة وضعف الثقة بالآباء...ممّا يترتب عن ذلك مزيد من المصاعب في وضع حدود تربوية سليمة ونشوء الطفل في اتجاه سلبي.

٣- أسلوب الإهمال والنبذ: يقصد به تجنب الآباء التفاعل مع الطفل، فيترك دون تشجيع على السلوك المرغوب فيه، ودون محاسبته على السلوك المرغوب عنه، ودون توجيه إلى ما يجب أن يقوم به أو ما ينبغي عليه أن يتجنبه [3].

تشير الدراسات التي عالجت موضوع الضبط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث إلى أنّ أسلوب الإهمال والنبذ غالبا ما يتواجد لدى الأسر المفككة، وهو يتمثل في إهمال الطفل جسديا ونفسيا وعدم تلبية حاجاته، وهذا ما يبث في نفس الطفل روح العدوانية، وينعكس سلبا على شخصيته، وعلى تكيفه، وعلى نموه النفسي والاجتماعي [4]. فيلجأ إلى لفت النظر إليه بممارسات إرادية أولا إرادية تترجم اضطرابه النفسي، وتظهر في غالب الأحيان في سلوك عدواني كالانتقام من الواقع الذي يحيط به إمّا داخل الأسرة في شكل كراهية الوالدين وعدم طاعتهما، وإما خارج الأسرة في شكل سلوك إجرامي.

---

[١] - عدنان الدوري، **جناح الأحداث،** مرجع سابق، ص ص:٢٤٩-٢٥٠.
[٢] - صالح محمد علي أبو جادو ، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية،** عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠، ط ٢، ص:٢١٩.
[٣] - فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص:٧٩.
[٤] - صالح محمد علي أبو جادو، المرجع السابق، ص:٢١٩

٤- أسلوب التذبذب بين الشدة واللين: يقصد به اللاّتوازن في السلطة بين الأبوين، فالسلوك الذي يثاب من أحدهما قد يرفض من الأخر، ويتضمن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة، يثاب مرة على العمل ويعاقب عليه مرة أخرى.

ويعتبر هذا الاتجاه في معاملة الطفل من أكثر الاتجاهات الوالدية سلبية، فالأطفال قد يتكيفون مع أباء متساهلين أو متسلطين، معاقبين أو مستحوذين...لكنهم يجدون صعوبة في التكيف مع مطالب متغيرة وغير متوقعة... وبالتالي فالطفل لا يمكنه التكيف مع منظومة القيم التي قد تحملها تلك الاتجاهات، وقد يؤدي به ذلك إلى الانحراف وسوء التوافق **(١)**.

وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات أنّ التذبذب في المعاملة يكون أكثر وضوحا لدى أباء الأطفال المنحرفين سواء أكان التذبذب في مواقف مختلفة أو بين الوالدين في المعاملة، فقد يعامل الأب أطفاله عن نحو مخالف لمعاملة الأم لهم وقد تختلف معاملة كل منهما للأطفال في الموقف الواحد، ويميل الطفل في هذه الحالة إلى الجهة التي يجد عندها العطف**(٢)**.

ويمكن الإشارة إلى أنّ اللاّتوازن في السلطة بين الأبوين يظهر واضحا في المجتمع الجزائري، إذ غالبا ما يرتبط العقاب البدني بدور الأب، وكثيرا ما تؤيد الأم زوجها في موقفه تجاه أبنائه في حضوره، لكنها تتخذ العكس في غيابه، فتغرق طفلها بالحنان والعاطفة لتمحو قسوة أبيه، فيتميز تصرفها تجاه الأبناء بالتفهم مع شيء من المرونة وإهمال العواقب، وهذا ما يجعل الطفل لا يفرق بين التصرفين.

ونظرا لكون نمط التذبذب من أشد الأنماط خطورة على الطفل، وعلى صحته النفسية، اعتبرت بعض الدراسات التوازن في السلطة ضروري بين الأبوين لإعطاء الطفل خطابا واضحا على السلوك المقبول أو المرفوض.

٥- أسلوب التساهل: يعبر هذا الأسلوب عن الأساليب التربوية التي تعمل على تشجيع الطفل ليحقق رغباته بالشكل الذي يحلو له، والاستجابة المستمرة لمطالبه، وعدم الحزم في تطبيق منظومة الثواب والعقاب **(٣)**، حيث لا يكلف الأبوان أنفسهما أية مشقة في استخدام أي أسلوب من أساليب ضبط سلوك الأطفال.

إنّ الآباء المتساهلين غالبا ما يعرقلون إحساس الطفل بالأمان، حيث لا يبعث الإفراط في التساهل على الثقة، لأن الرضوخ المستمر لمطالب الطفل قد يعكس ضعف الآباء، وهذا ينافي حاجته للشعور بقوتهما اللازمة لحمايته **(٤)**، حيث أكدت بعض

---

١ - فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص:٧٩...

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **معلمة رياض الأطفال ودورها في التنشئة الاجتماعية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية، الأمم المتحدة، العدد ٢٠، ١٩٩٤، ص: ٢٠.

-٣ فاطمة منتصر الكتاني، المرجع السابق، ص: ٨١.

١ - فاطمة منتصر الكتاني، المرجع السابق، ص: ٨١.

الدراسات أنّ استعمال أسلوب التساهل في معاملة الأبناء غالبا ما يترك أعراضا على شخصية الطفل، فقد وجد في دراسة تحليلية عن نتائج تساهل الآباء مع الأبناء، أجريت على (٢٨ طفلا) تراوحت أعمارهم مابين ستة وسبعة عشر سنة، أن الأطفال الذين جاؤوا من أباء متساهلين أكثر عصيانا، وعديموا المسؤولية، ويتصفون بالعناد والتمرد على السلطة. وفي مقابل ذلك يتصفون أيضا بالثقة في أنفسهم، ولهم أصدقاء خارج الأسرة [1].

[1] - عماد الدين إسماعيل، ومحمد أحمد غالي، **في علم النفس النمائي**، الكويت، دار القلم، ١٩٨١، ص:٢٨٤.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره يمكننا استنتاج أن اختيار نوع الأسلوب الصائب في حالة الأحداث الجانحين غالبا ما يكون نادرا، إذ أنّ غالبية الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة لازالت تؤكد اليوم على أهمية العلاقة بين أسلوب التربية الخاطئة وبين نشوء السلوك الجانح، فتبين **لسيـر بيرت** (**Burt**) من أبحاثه أنّ التربية الخاطئة هي من أهم العوامل البيئية صلة بالجنوح، وأنها توجد بين الجانحين بنسبة تبلغ خمسة أضعاف نسبة وجودها بين غير الجانحين [١]. وتعبير التربية الخاطئة في نظر **بيرت** هو ألاّ تكون هناك تربية على الإطلاق، أو أن تكون متسمة بالعنف والقسوة، أو متسمة باللين والتهاون [٢]، فقد تؤدي إهانة الحدث وضربه، ومعاملته بقسوة مفرطة لا مبرر لها ، وإتباع نوع من التربية الخاطئة، والتوجيه يتمثل في الضغط، والقهر، والإرهاب، والتهديد بالطفل إلى الهروب من المنزل والتعرض لإخطار الشارع،وبالتالي الوقوع في الجناح والانحراف[٣]، وفي هذا المجال أظهرت دراسة **جلوك وشلدون** (**SHELDON and clueck**) السالفة الذكر أنّ من بين العوامل التي ساهمت في جناح المجموعة الجانحة ضعف إشراف الأبوين على أبنائهما بالإضافة إلى نقص العاطفة الأبوية والأموية على الأطفال [٤]، كما بينت إحدى الدراسات التي أجريت في جمهورية مصر العربية أن (٦١.٥ %) من الأحداث الجانحين كانت علاقتهم مع أبائهم سيئة [٥].

واستنتجت دراسة "**مصطفى أحمد تركي**" أيضا أنّ توافق الأبناء النفسي والاجتماعي يعتمد إلى حد كبير على نمط الرعاية الوالدية لهم [٦].وتوضح لنا هذه النتيجة أنّ إدراك الأبناء- ذكورا وإناثا- للوالدين وخاصة الأم كأنهم يتقبلونهم ويفهمون مشاكلهم، ومتاعبهم، ويخففون من أحزانهم، ويقضون أوقاتا طويلة للتحدث معهم، ويفكرون في الأشياء التي سوف تدخل السرور في نفوسهم، ويظهرون حبهم لهم، هذه الرعاية تجعل الأبناء أكثر ميلا للثقة بأنفسهم، ويتوافقون توافقا حسنا، ولا يميلون إلى الشعور بالنقص [٧].

ومن جهة أخرى يمكننا القول أنّ جميع الدراسات الخاصة بموضوع العلاقة بين الطفل ووالديه بينت أنّ ممارسة الأساليب السليمة والسوية في ضبط سلوك الأطفال ارتبطت بنضج الآباء واتزانهم الانفعالي وتصوراتهم العلمية لمفهوم الطفولة وحاجاتها [٨].

---

١ - محمد خلف، مبادئ **علم الإجرام**، بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٧٧، ط ٢، ص:٢٨٤.
٢ - رؤوف عبيد، مرجع سابق،ص:٢٩٦.
٣ - CRATIOT ALPHANDNEY , H et ZAZZO Réné, **traite de psychologie de l enfant ,** Paris , ed .P.U.F, 1ere édit 1970, PP : 164-167.
٤ - Pinatel jean , , **La societé criminogéne ,** Paris **:** ed GALMANN LEVY , 1971, P, 108.
٥ - فوزية عبد الستار، مبادئ **علم الإجرام وعلم العقاب**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط ٤، ١٩٧٨، ص : ١٦٩.
٦ - مصطفى أحمد تركي، **الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء**، القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤، ص:٢٠٥.
٧ - نفس المرجع، ص:٢٠٣.
٨ - فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق،ص:٨٢.

ثالثا- أثر الظروف الاقتصادية السيئة في جناح الأحداث:

إنّ جناح الأحداث لا يقتصر على الطبقات الفقيرة فقط، بل وجد طريقه اليوم حتى بين أطفال الطبقات المتوسطة و الميسورة على حد سواء. ومع ذلك فقد يشيع بين العلماء الرأي القائل بوجود علاقة سببية بين بعض الظروف العائلية الاقتصادية السيئة وبين زيادة معدلات جناح الأحداث بين أطفال مثل هذه الأسر الفقيرة، إذ تكاد تؤكد غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أنّ الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكلان أبرز التغيرات التي تسهم في نشوء أو تطور الجناح.

ويمكن تحديد مفهوم سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة بقلة الدخل، ويشمل أيضا الأسرة التي تقوم الأم فيها بإعالة أعضائها، والأسرة التي تقع تحت ضغط مسؤوليات مالية أكبر من مواردها الاقتصادية، وأسرة العاطل عن العمل [١]، والأسرة التي تعيش على مساعدات حكومية ضئيلة لا تكاد تسد حاجياتها المعيشية، كل ذلك لاشك يشكل عائقا كبيرا أمام الأسرة في تحقيق أسباب الضبط الأسري المطلوب، وتحقيق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة.

إنّ الفقر يعني السكنى المتواضعة وسوء التغذية وسوء العلاج والجوع والعرى وتفكك الروابط الأسرية والقلق واليأس والانزعاج والغضب، وكل ذلك يؤثر على أحوال الحدث الجسمية والتربوية والثقافية، كما أنّ له أثرا مدمرا على حالته النفسية[٢].

فمن الناحية الصحية أثبتت العديد من الدراسات أنّ هناك علاقة وثيقة بين الفقر وبين بعض الأمراض الشديدة مثل الأنيميا والسل الرئوي والكساح والضعف العام، وقد لوحظ في هذا الصدد أنّ حرص الأسرة الفقيرة على الحصول على مسكن ملائم يكون في العادة على حساب المستوى الغذائي لأفراد الأسرة [٣].

ومن ناحية أخرى أثبتت بعض الدراسات أنّ الأم العاملة التي تغيب عن بيتها بسب عملها خارجه تشكل عاملا يسهم في نشوء جناح الأحداث، ذلك لأن غياب الأم عن البيت هو غياب الرعاية المطلوبة وإهمال واضح في شؤون إدارة البيت والإشراف على حاجات الأسرة ومتطلباتها المعاشية خصوصا إذا ارتبط عمل الأم بالحالة الاقتصادية للأسرة ذاتها، إذ غالبا ما تكون هذه الأم أرملة فقدت زوجها، أو زوجة لأب عاطل عن العمل أو مريض أو معوق [٤].

---

[١] - محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، مرجع سابق،ص:٥٧.
[٢] -5 - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق،ص:١٤٤.
[٣]
[٤] - عدنان الدوري، جناح الأحداث، مرجع سابق،ص:٢٥٧.

ومن الناحية التربوية كثيرا ما يؤدي الفقر إلى سوء معاملة الأطفال، فقد تمتد فترات البطالة والتعطل إلى شهور أو سنوات طويلة يوجه فيها أحد الوالدين أو كليهما كل طاقتهما للبحث عن عمل ممّا يصرفهما في الإشراف على تربية الأولاد، كما أنّ قلة الدخل أو انعدامه كثيرا ما يجعل من رب الأسرة شخصاً حاد الطبع ، عصبي المزاج ، وغالبا ما يلجأ إلى استعمال أسلوب القسوة والإسراف في عقاب أبنائه **(١)**.

كما قد يكون لظاهرة البطالة عواقب وخيمة، ذلك لأنها كثيرا ما تضع الأفراد في تجربة نفسية شاقة قلّما يفلح بعضهم في اجتيازها بشكل يضمن استمرارهم على العيش السوي، وفي إطار احترام القانون، ذلك لأنّ صاحب الدخل الضئيل المحدود قد لا يستطيع التجاوب مع القيم الاجتماعية والثقافية المقبولة والمرغوبة من المجتمع لأنّ وضعه الاقتصادي يحول بينه وبين التوسع في اهتماماته العقلية والنفسية والاجتماعية، وبالتالي نراه يشبع رغباته في المطالب الحسية البدنية وحدها... في الجنس والطعام والخمر والمخدرات...الخ **(٢)**.

ومن الناحية الثقافية، فإنّ الفقر قد يقف حجر عثرة دون فوز الحدث بقسط من التعليم، ذلك أنّ الوالد لا يكاد يرى في أبنائه قدرة على الكسب حتى ينتزعهم من المدرسة، ويدفع بهم إلى العمل أملا في أن يعاونه ذلك على مواجهة أعباء الحياة، وهو إذا أستطاع تركهم في المدرسة فإنّه لا يمنحهم الإشراف اللازم لتوجيههم في الدراسة **(٣)**، كما أنّه في غالب الأحيان لا يستطيع تسديد مصاريف التمدرس ممّا يتسبب في تسربهم من المدرسة أو يدفعهم إلى الجمع بين الدراسة والعمل.

ومن الناحية النفسية ، فقد يؤدي الفقر إلى شعور الطفل المتواصل بالحرمان المادي خاصة حينما يقارن بين المستوى المتواضع لمعيشته وبين المستوى الذي يعيش فيه أبناء الطبقة الأكثر رفاهية ممّا يولد لديه اتجاهات ومشاعر خاصة كالشعور بالحسد أو الكراهية الشديدة، و هذا بدوره قد يسهم في خلق جو ملائم لنمو الاتجاهات العدوانية أو السلوك الجانح.

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى بعض نتائج العديد من الدراسات العلمية المقارنة التي أكدت على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكلان أبرز المتغيرات التي تعمل أو تسهم في نشوء أو تطور جناح الأحداث نذكر منها دراسة "**سيرل بيرت** " (**C.Burt**) التي وردت في كتابه (**المنحرف الصغير**)، والتي توصلت نتائجها إلى أنّ (١٩ %) مـن الأحداث الجانحين في مدينة لندن قد انحدروا من بيوت فقيرة جدا **(٤)**.

---

[١] - طه أبو الخير و منير العصره، المرجع السابق،ص:١٤٤.

[٢] - سعد المغربي، مرجع سابق، ص:١٢٦.

[٣] - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق، ص:١٤٥.

[٤] - محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، مرجع سابق، ص:٥٧.

وقد بينت دراسة أخرى قام بها الباحثان **هيلي وبرونر** **(Healy et Bronner)** في الولايات المتحدة الأمريكية على ٦٧٥ من الأحداث المنحرفين أنّ (٢٧%) منهم كانوا ينتمون إلى طبقات فقيرة جدا ومعوزة [1].

وفي لبنان بينت إحصائيات سنة ١٩٦٢ أنّه من بين ٦٣٨ حدثا جانحا ظهر أمام محكمة الأحداث ببيروت ٢٧٤ حدثا كانوا ينتمون إلى عائلات فقيرة [2]، كما أظهرت جمهورية مصر العربية أنّ (٦٤.٣%) من الأحداث الجانحين كانوا يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة[3].

وإذا أردنا مناقشة نتائج هذه البحوث يمكننا أن نشير إلى أنّ المستوى الاقتصادي السيئ قد يؤدي إلى ظهور الكثير من حالات الانحراف والجناح ولكنه في الواقع قد لا يكون السبب الرئيسي في خلق حالات الجناح، إذ غالبا ما نجد أبناء أسر فقيرة غير منحرفين [4]، لأنّ المسألة تتعلق بتربية الشخص وقيمه الاجتماعية والدينية التي يتمسك بها، ومن هنا يمكننا القول أنّ بعض المعوقات الاقتصادية يمكن أن تعمل في أحوال معينة كعوامل ذات أهمية سببية في خلق الجناح، ولكنها لا تشكل سببا جوهريا في نشوء الجناح، ذلك لأن مشكلة تنشئة الطفل ليست مشكلة اقتصادية فحسب بل هي مشكلة اجتماعية معقدة، إذ قد تعمل بعض العوامل الاقتصادية في الإطار الاجتماعي الكلي كعوامل مساعدة بشكل أو بأخر مثل:

- **الأحوال السكنية السيئة**: يكاد يتفق جميع المهتمين بمشاكل الانحراف والجناح في دراستهم إلى حد القول أنّ أثر المسكن في ظاهرة جناح الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته.

وقد عرّف بعض الباحثين المسكن السيئ بأنّه ذلك المسكن الذي لا تتوفر فيه الشروط الصحية اللازمة كأن يكون مظلما، ضيقا ، قذرا، رطبا، أثاثه قـذر و رديء، لا يوفر القدر المعقول من الراحة، ولا يشبع حاجة الصغير في النوم والجلوس المريح أو الحركة [5].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ غالبا ما يتدخل العامل الاقتصادي في اضطرار صاحب الدخل المنخفض في الإقامة في المسكن الرخيص ، والمسكن الرخيص

---

١ - علي محمد جعفر، مرجع سابق،ص:٦٥.

٢ - 3- Nation –Unie **, Etudes comparée sur la délinquance juvénile** , cinquième partie ; Moyen orient, n 65. new-york , juillet 1965, P 24.

للتعمق أكثر في الموضوع أنظر:

٤ - Oscar Lewis, **Les enfants de Sanchez**, Traduit de L Anglais par céline zins, éditions Gallimard, 1963.

٥ - سعد المغربي، مرجع سابق،ص:١٦١

غالبا ما يكون ضيق، متهالك، متزاحم مع أمثاله من المساكن الأخرى فضلا عن عدم توافر الشروط الصحية فيه.

ونعني بازدحام المسكن أن يقيم بالغرفة الواحدة متوسطة الحجم أكثر من بالغـين أو أربعة أطفال دون سن العاشرة حيث يشترك جميع أفراد الأسرة في حجرة واحدة بل وقد يشتركون في سرير واحد مع اختلاف الجنس فيما بينهم.

وقد بينت مختلف الدراسات والبحوث أنّ المسكن السيئ غالبا ما يدفع الأطفال إلى الهروب إلى الشوارع طلبا للحركة والهواء الطلق، والترويح عن النفس، وفي الشوارع يصبح الطفل عرضة للوقوع في مخالفات، ذلك لانعدام الرقابة والتوجيه، وهذه المخالفات غالبا ما تنتهي بالجناح والسلوك المضاد للمجتمع [(١)].

ومن جهة أخرى أثبتت العديد من الدراسات أن الأسر التي تعيش في مساكن سيئة غالبا ما يجد الوالدين في مثل هذه الظروف السكنية الرديئة صعوبة كبيرة في متابعة تصرفات وسلوك أبنائهم ذلك لأنّ الضغوطات المستمرة التي تعيشها مثل هذه الأسر تحول في غالب الأحيان دون فرض الرقابة والتوجيه اللازمين وتحقيق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة [(٢)].

كما يلاحظ أنّ جميع المهتمين بمشاكل الانحراف والجنوح وقفوا في دراساتهم عند حد القول بأنّ معدل الانحراف يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدما، وأنّ نسبة كبيرة من حالات الأحداث المنحرفين جاءت من بيئات فقيرة تقل فيها أماكن الترويح السليمة، وتكثر فيها الحانات والمراقص والمشارب، ممّا يكون له أثار أخلاقية بعيدة المدى على نظرة الحدث إلى الحياة [(٣)].

ودائما في إطار علاقة الوضع الاقتصادي السيئ للأسرة بجنوح الأحداث أظهرت دراسات علمية حديثة أنّ هناك علاقة بين حجم الأسرة وبين جنوح الأحداث،إذ بينت أنّ غالبية الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر كبيرة العدد، إذ غالبا ما تضعف فاعلية الضبط الأسري داخل هذه الأسر [(٤)]، فبينت أنّ هناك ارتباط سلبي بين عدد الأولاد في أسر الجانحين والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الأسر ممّا يؤدي في غالب الأحيان إلى إهمال الأولاد وتسيبهم ممّا يجعلهم عرضة لكثير من ظروف الاستغلال والإغراء والانحراف [(٥)].

ومن كل ما سبق يمكننا القول أنّه إذا كانت ظاهرة جناح الأحداث ترجع لعوامل متعددة ودوافع مختلفة ، منها ما يتصل بتكوين الحدث البيولوجي أو النفسي أو العقلي،

---

[١] - محمود حسن، **مقدمة الخدمة الاجتماعية،** مرجع سابق، ص: ٤٤٥.

[٢] - نفس المرجع، ص: ٤٤٦.

[٣] - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق،ص:١٧٥.

[٤] - عدنان الدوري، **جناح الأحداث**، المرجع السابق، ص:٢٥٧.

[٥] - مصطفى حجازي، **الأحداث الجانحون**، بيروت، دار الطليعة، ط٢، ١٩٨١، ص:١٦٤.

ومنها ما يتصل بظروف البيئة التي يعيش فيها ، فإنّ عامل البيئة الأسرية كسبب لبـ روز هذه الظاهرة يأتي في مقدمة هذه العوامل، وذلك بشهادة الكثير من الباحثين والعلماء المتخصصين الذين اهتموا بشؤون الأحداث الجانحين والمنحرفين وقاموا بدراسات ميدانية علمية معاصرة حول أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث نذكر منهم [١].

(SHAW and MC Kay, 1932)
(Shulman 1949); (MERRIL, 1947) ;
(NYE , 1958);(Wattenberg and Saunders,1954);
(Weeks and SMITH, 1939);
(MONARAN, 1957); (TOPPY, 1957) ;
(CLUECK and CLUECK,1950) ;
(GIBBONS and CRISWOLD, 1954);
(SLOCUM and STONE, 1963);
(EROWINING, 1960);(STERNE, 1964) ;
(ROSEN , 1970); (PETERSON and BECKER, 1965);

[1] - PAM DUNCAN , **PARENTAL Attitudes and interactions in delinquency** , in child developement , university of wiscansih , 1971, PP 1751-1765

استنتاجات عامة:

إنّ كل ما قدمنا من تحليل للمؤسسة العائلية من حيث تركيبها ووظائفها وإيضاح بعض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومدى مسؤولياتها في نشوء الجناح من خلال عرضنا لنتائج بعض الدراسات العلمية الميدانية التي عالجت موضوع أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث في مجتمعات مختلفة عربية وأوروبية يجعلنا نستنتج أنّه على الرّغم من اختلاف هذه المجتمعات من الناحية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتباعد أنماط النمو بينها فإننّا لاحظنا أنّها اشتركت في مجموعة كبيرة مـن العوامل المساعدة في إبراز وانتشار هذه الظاهرة نذكر منها: سوء الأحوال الاقتصادية، سوء الأحوال السكنية، التفكك الأسري، التربية الخاطئة، المستوى الأخلاقي المنحط للآباء...الخ، كل هذه الظروف الأسرية غير الملائمة هي التي يجد الطفل نفسه فيها بدون اختيار، وهي قادرة على تشكيل شخصيته بشكل خاطئ لا يترك له مجالا كبيرا لسلوك سوي، وبالتالي يندفع إلى الجنوح في مراحل مبكرة من حياته.

كل هذا يجعلنا نستنتج أنّ الأسرة المسؤولة عن تكوين الجناح هي الأسرة التي تعيش مجموعة من الظروف الصعبة التي تعيق عملية تنشئة الطفل السوي، وهذا يفيد بأنّ الجناح يصبح حصيلة فشل الأسرة في تهيئة الجو الذي يساعد الطفل على خلق شخصية متوازنة ومتوافقة كمواطن صالح في المجتمع .

الفصل السادس: اختلالات البيئة المدرسية وجناح الأحداث

المبحث الأول: دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية.
المبحث الثاني: أثر المدرسة كعامل من عوامل جنوح الأحداث.
المبحث الثالث: دور المدرسة الواقي من جنوح الأحداث.

المبحث الأول: دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية.

مدخـــل

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نموا متزايدا للأبحاث والدراسات الاجتماعية التي تناولت المدرسة بالدراسة والتحليل، وتمخضت هذه الأبحاث عن ميلاد علم الاجتماع المدرسي الذي يكرس نفسه لدراسة المدرسة وتقصي أبعادها كظاهرة اجتماعية تربوية.

لقد تكثفت الأبحاث والدراسات حول المدرسة استجابة موضوعية للتطورات الاجتماعية التي انعكست على بنية المدرسة ووظائفها وعلاقتها مع الوسط الاجتماعي.
وفي إطار هذه التطورات بدأت المدرسة تطرح نفسها كإشكالية اجتماعية بالغة الأهمية والتعقيد.

إنّ المدرسة بخلاف العائلة مؤسسة عامة تخضع لسياسات إدارية ومالية وتربوية وتعليمية معينة، وتعمل من خلال محددات جغرافية وسياسات ثقافية واقتصادية تتصل بطبيعة المجتمع الذي تمثله وتنتمي إليه. لذلك فإن علاقة الطفل بمدرسته تخضع إلى مجموعة كبيرة متداخلة من عوامل وظروف وممارسات تتصل بمؤسسة المدرسة ذاتها، وبمناهج هذه المؤسسة وفلسفتها التعليمية وسياستها التربوية.

ومن هذا المنطلق يحاول هذا المبحث التعريف بالمؤسسة المدرسية وأهميتها وأهدافها ووظائفها من خلال الأبحاث الاجتماعية التربوية التي أجريت في ميدان علم اجتماع المدرسة، والتي تناولت أهمية المدرسة في تطوير شخصية الطفل، وتنمية قدراته الفردية وإعداد شخصيته الاجتماعية للقيام بدور المواطن الصالح في المجتمع، ووقايته من الانحراف والجنوح.

أولا- مفهوم المدرسة:

المدرسة هي مؤسسة اجتماعية تربوية حظيت بالاهتمام والدراسة منذ زمن طويل، وذلك نظرا لثقل المهمة الموكلة إليها من قبل المجتمع، ولعظم التوقعات المنتظرة منها ابتداء من دخول الطفل إليها إلى أن يتخرج إطارا كبيرا منها.

لقد تباينت تعريفات المدرسة وتحديداتها بتبيان الاتجاهات النظرية وبتنوع مناهج البحث الموظفة في دراستها. وفي إطار ذلك التنوع النظري يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم المدرسة فعرفها البعض: (بأنها تنظيما اجتماعيا

ضروريا لأي مجتمع، ذلك لأن وجود المجتمع واستمراره يعتمد على نقل تراثه الاجتماعي والثقافي بين أجياله من ناحية وغرس قيم المجتمع ومعاييره وتأكيدها لدى أعضائه من ناحية أخرى) [١].

وعرفها البعض الأخر بأنها: (المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، ونقل الثقافة المتطورة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا. وأنها المؤسسة التي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه) [٢].

وتعرف المدرسة أيضا بأنها: (مؤسسة اجتماعية تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، تسمح عن طريق علاقتها التكاملية مع الأسرة بإدماج التلاميذ في المجتمع لتلقينهم القيم والمعايير والمبادئ الكبرى، بالإضافة إلى تزويدهم بأنماط السلوك المقبولة اجتماعيا)[٣].

وتعرف المدرسة بأنها: (المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية وهي تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعيا ليجعل منهم أعضاء صالحين) [٤].

وتعرف المدرسة بأنها: (مؤسسة اجتماعية تقوم بإعداد الطفل إعدادا يمكنه من الحياة في مجتمعه، قادرا على القيام بدوره، وعلى العمل على الإسهام في دفع مجتمعه مستقبلا نحو التقدم والتطور في عصر يتميز بالتزايد المستمر فيما يتطلبه من كفاءات ومهارات) [٥].

ومن كل ما سبق يمكننا القول أنّ جميع التعريفات الخاصة بالمدرسة تكاد تجمع على أنّ المدرسة نظام متكامل يتكون من عناصر محددة ومتفاعلة وتمارس أدوار ووظائف اجتماعية محددة في إطار الحياة الاجتماعية، فهي تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، وتعمل على تزويد الطفل بالمهارات والخبرات الاجتماعية والعلمية والمهنية إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول.

ثانيا: أهمية المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية:

تأخذ المدرسة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في سلم التنشئة الاجتماعية للأطفال، وهي الوكالة التي تتولى جانبا هاما في مجال تربية الأطفال معرفيا وسلوكيا ومهنيا.

---

[١]- علي شتا، فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، [د.ت]، ص:١٤٤.

[٢]- محمد الشناوي وآخرون، **التنشئة الاجتماعية للطفل**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١، ص: ٢١٠.

[3] -Anne Barrére et Nicolas SEMBEL ,**Sociologie de l éducation ,** Paris Ed NATHAN , Paris, 1998, P 11.

[٤]- صلاح الدين شروح، **علم الاجتماع التربوي**، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص: ٧٢.

[٥]- عبد الفتاح أبو معال، **علم التربية كيف تكون وسيلة لتفجير الطاقات الإبداعية في الطفل العربي**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢، ص: ١١٠.

وتتحمل المدرسة وحدها العبء الأكبر في عملية التربية والتعليم، إذ هي الوسيلة التي تنقل بها بعض أجزاء ثقافة المجتمع عبر الأجيال المتعاقبة

وتكمن أهمية المدرسة في كونها المصنع الذي يعد للمجتمع عناصره البشرية المٌدربة على أداء أدوارها الاجتماعية لخدمة أهدافه وغاياته [١].

وفي إبرازه لأهمية المدرسة يقول **جون ديوي** **"John Dewey":** " بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية"[٢].

واستنادا إلى العديد من البحوث والدراسات يمكن حوصلة أهمية المدرسة في النقاط التالية:

١- تستطيع المدرسة أن تساهم بفعالية كبيرة في بناء شخصية الطفل بما تهيؤه له من نمو معرفي يتمثل في اكتسابه المعلومات والمعارف المختلفة، ومن نموذج يتمثل في اتساع دائرة أصدقائه وزملائه ومعارفه. وبما تهيؤه له من فرص لإشباع حاجته النفسية في أجواء طبيعية يعبر فيها عن مشاعره بحرية، وهي تساعده على تقبل ذاته وتقبل الآخرين، وفهم ما يحيط به بشكل أفضل [٣].

٢- تلعب المدرسة دورا كبيرا في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية السائدة في المجتمع، فهي تعمل على تحقيق الوحدة السياسية والثقافية للمجتمع ككل. فالأطفال ينتمون إلى أسر مختلفة متباينة في مفاهيمها وتصوراتها، والمدرسة هي الوكالة الاجتماعية التي تستطيع أن تحقق لهم التجانس الفكري والثقافي في إطار المجتمع الواحد [٤].

٣- إنّ مسؤولية المدرسة لا تقتصر على تلقين التلاميذ النظريات والمعاني والقيم التي ينشدها المجتمع لأن التحصيل النظري لا يكفي لتعديل السلوك والنظرة إلى الأمور والحكم على الأشياء. ففي ميدان تعديل السلوك والاتجاهات والقيم ينبغي أن تتكامل المعرفة والانفعال والممارسة [٥].

٤- تكمن أهمية المدرسة في تعزيز كيان المجتمع وسلامته بما في ذلك من تقليص للانحرافات السلوكية وحالات الجنوح، كما تؤكد ذلك الإحصائيات الجنائية التي تبين ضآلة نسبة المجرمين المتعلمين، وارتفاع نسبة المجرمين الأميين وناقصي التعليم حتى

---

[١]- عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،** مرجع سابق، ص ٣٣٠..
[٢]- صالح محمد علي أبو جادو، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية،** عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، ٢٠٠، ص:٢٢٤.
[٣]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.لغربي آسيا، مرجع سابق، ص:١٨.
[٤]- علي أسعد وطفة، **علم الاجتماع التربوي،** دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٣، ص:٤٩.
[٥]- اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص:١٨..

أنّ الأديب المفكر الفرنسي " **فيكتور هوجو** Victor Hugo " ذهب إلى القول بأنّ فتح مدرسة هو بمثابة إغلاق سجن [١].

٥- تكمن أهمية المدرسة في دورها في عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية والمهنية للتلاميذ وكيفية إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم على مواجهة حياتهم المستقبلية وتأدية دورهم في المجتمع [٢].

ثالثا- أهداف المدرسة:

يحمل الهدف في طياته توقعات المجتمع ورغباته التي يجعلها معايير لتقدمه وتطوره، وقوانين لضبط وتسيير النظام التربوي ككل في المؤسسات التربوية.

كما تعبر الأهداف عن الميزان أو المقياس الذي يعرف من خلاله درجة التقدم أو التأخر في المجتمع عموما والمؤسسة التربوية خصوصا، وهذا يساعد الهيئة القائمة على إدارة المدرسة على زيادة فعاليتها في عملية التنشئة الاجتماعية في المدرسة بشكل هادف ومقصود، ويحفز الأفراد على الوصول إلى هذه الأهداف، وكلما كان الهدف واضحا و واقعيا كلما ارتفعت درجة إمكانية تحقيقه والوصول إليه [٣].

وتشتق الأهداف التربوية غالبا من حاجات المجتمع ومتطلباته وتوجهاته الفكرية والدينية والإيديولوجية، كما تشتق أيضا من الفلسفة العامة للتربية التي تحدد الإطار الفكري الكلي لها، و القيم والاتجاهات التي تتضمنها وتؤكد عليها من خلال التنشئة الاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه منذ عهد "**جون ديوي**" ينـظر إلى المدرسة على أنها مجتمع مصغر بحيث أنّ ما يدرس في المدرسة من معارف وخبرات ومهارات، وما تؤكد عليه من قيم واتجاهات ومعايير يجب أن يكون مرتبطا بالمجتمع الخارجي الذي تعمل فيه [٤].

ويعرف "**جون ديوي**" الهدف بأنه: " وجود عمل منظم، مرتب، عمل يقوم النظام فيه على الانجاز التدريجي لعملية من العمليات التربوية [٥].

ويمكن تحديد معنى الهدف التربوي من كونه" النتيجة النهائية لتعليم ناجح " بل هو في الوقت نفسه محصلة تشير إلى أن التعليم قد أخذ مكانه فعلا وأعطى ثماره عند المتعلم[١].

---

[١]- أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، مرجع سابق، ص: ٥٢..

[٢]- عبد ا محمد عبد الرحمان، **علم اجتماع المدرسة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١، ص:٣٤.

[٣]- مصباح عامر، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٣، ص:١١٥.

[٤]- سميرة أحمد السيد، **علم اجتماع التربية**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٩٨، ص:٧٣.

[٥]- حسين حمدي الطوبجي، **الجديد في تكنولوجيا التعليم في المرحلة الابتدائية**، الدوحة، دار الكتب القطرة، ١٩٩٢، ص:٣٠٠.

وانطلاقا من هذا التعريف يمكننا استنتاج أن "عملية وضع الأهداف في المدرسة تعمل على ضبط العملية التربوية و تأطيرها وفق ما ترغب فيه المدرسة، ونتوقعه من هذه العملية، كما تسهل عملية التنشئة والتكوين للتلاميذ، وتيسر مهمة المدرس والإدارة في التعليم والتربية، فالأهداف التربوية تهيكل العمل وتضبط أدواره وتحدد وظائفه بدقة.

وقد أشار الكثير من الباحثين أنه ينبغي على الأهداف التربوية أن تكون جامعة لكل نواحي شخصية التلميذ، فتشمل الجانب الاجتماعي، والأخلاقي والروحي والسياسي والاقتصادي والمعرفي والجسمي والحركي حتى تيسر للمدرسة التطرق لجميع جوانب شخصية الفرد **(٢)**.

وفي هذا الصدد يمكننا ذكر قول "**جان بياجيه** "**Jean Piaget**: "يجب أن تسعى الأهداف التربوية في المدرسة إلى تحقيق نمو متكامل لشخصية الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية في ذاته بشكل يساعده على الاستقلال الفكري و الأخلاقي، ويحترم هذا الاستقلال لدى الأخرين **(٣)**.

ومن جهة أخرى أكد الكثير من الباحثين في ميدان التربية والتعليم على أن تكون الأهداف التربوية قابلة من فترة لأخرى للتعديل والتقويم والتنقيح بهدف إخضاعها للواقع وتكييفها مع المعطيات الجديدة.

لقد تكثفت جهود الكثير من العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع والتربية حول تحديد وضبط أهداف المدرسة بشكل يجعل عملية التنشئة الاجتماعية فعالة، وصنفوها على أساس مستويين: المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي، والتي نوضحها فيما يلي:

١ - الأهداف المتعلقة بالجانب الفردي: وتتلخص فيما يلي:**(٤)**:

* تحقيق الذات.
* تنمية الشخصية الاجتماعية.
* دعم تكامل الشخصية.

تشير الأهداف المتعلقة بتحقيق الذات إلى تنمية العقل والاهتمامات العقلية كالقدرات المتعلقة بالمعطيات الحسابية والقراءة واللغة....الخ، إضافة إلى العادات الصحية للترويح عن النفس والاهتمامات الجمالية والخلقية.

---

[١]- مروان أبو حويج، **المناهج التربوية المعاصرة**، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص:١١.
[٢]- علي مجاور محمد صلاح الدين، الديب فتحي عبد المقصود، **المنهج التربوي:أسسه وتطبيقاته التربوية**، الكويت، دار العلم للملايين،١٩٨٤،ص: ٤٨.
[٣]- بياجيه جان، **التوجهات الجديدة للتربية**، ترجمة بلكوش محمد الحبيب، المغرب، دار توبقال للنشر، ١٩٨٨، ص:٤٥.
[٤]- علي شتان، فادية عمر الجولاي، مرجع سابق، ص: ١٣١.

وتشير الأهداف المتعلقة بتنمية الشخصية إلى اكتساب الخبرات والاتجاهات الايجابية وتنمية روح الولاء والانضباط لدى الشخص.

أمّا بالنسبة لدعم تكامل الشخصية فيشمل هذا الجانب اكتسابها للمهارات المتعلقة بشغل الدور الوظيفي، وتمثلها للمعايير والقيم الثقافية.

٢- الأهداف المتعلقة بالجانب الاجتماعي:

والتي تتمثل في اهتمام المدرسة بالضبط الاجتماعي والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتدريب التلاميذ على الطاعة والامتثال لقواعد المجتمع وأخلاقياته بالإضافة لإعدادهم للتكيف الاجتماعي والأسري البيئي والمهني في المستقبل [١].

كما أكدت في هذا الصدد تحليلات الباحثين عن أهمية تدريس الأخلاق والمقررات الدينية، إذ اعتبرت المدرسة تنظيم لنقل القيم والأخلاق الدينية عن طريق أنشطتها ومقرراتها الدراسية [٢] حـيث يرى " **دوركايم** " أنّ المجتمع في قيامه بعملية التنشئـة الاجتماعية يحدد القيم والمعتقدات و المعايير الاجتماعية التي يريد أن يغرسها في أفراده، واعتبر أنّ المدرسة قادرة على تشكيل الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية بمجتمعه، فالطفل يتعلم من المدرسة عن طريق التربية الخلقية النظام والضبط النفسي، والمدرسة تساعد الطفل على استدماج قيم ومعتقدات مجتمعه بحيث تصبح جزءا من نسقه القيمي ونسقه العقائدي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم خروج الفرد على قيم ومعايير مجتمعه لإقناعه بصحتها وشرعيتها [٣].

---

[١]- عبد ا محمد عبد الرحمان، مرجع سابق: ص ١٣٧.
[٢]- نفس المرجع، ص:١٣٧.
[٣]- سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص ص ٢٩-٣٠.

استنتاج:

من كل ما سبق تحليله عن أهداف المدرسة نستنتج أنّ هذه الأهداف تدور حول الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية المرتبطة بالفرد،ونظم المجتمع وثقافته بهدف خلق المواطن الصالح الراعي لحقوقه وواجباته،والمتفهم لمعايير وقيم ثقافته،والمنتمي لمجتمعه.
ولمّا كانت للأهداف التربوية هذه الأهمية في تطوير المجتمع وتقدمه تسعى جميع الدول المتقدمة أو المتحضرة لعملية التقييم المستمر لنظمها التعليمية ومؤسساتها التربوية، وما ينبغي أن تكون عليه أهداف هذه المؤسسات، وضرورة تنويعها بما يتلاءم وطبيعة احتياجات ومتطلبات المجتمع.

وفي هذا الصدد يمكننا القول أن أزمة التعليم في الدول المتقدمة أو النامية تتمثل من وجهة نظرنا في عدم وضوح الرؤية السليمة للأهداف العامة التي يجب أن يكون عليها النظام التعليمي والتربوي ومؤسساته المختلفة. وهذا ما نلاحظه عموما في المجتمعات العربية، وبصفة خاصة في المجتمع الجزائري، لاسيما بعد غياب عملية التخطيط للإصلاح التعليمي والتربوي الشامل، والربط بين مراحل التعليم المختلفة، والتخطيط العشوائي، أو تطبيق إستراتيجيات للتعليم غير ملائمة أو مدروسة للمجتمع.

رابعا- وظائف المدرسة:

المدرسة مؤسسة تربوية فرعية للنظام التربوي العام للمجتمع، وهي مؤسسة اجتماعية تعكس المجتمع بصورة مصغرة، كما أنها توفر الوسائل والظروف الكفيلة بتربية النشء بما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمع، ويتوفر لها العديد من الوسائل مثل الإدارة، والمناهج، والأدوات، والأجهزة التي تمكنها من القيام بوظائفها التي تتحدد في ضوء الأهداف التربوية، ووظائف النظام التربوي للمجتمع.
ونظراً لفاعِلية دور المدرسة في عملية التربية، فقد احتلت مميزات في معظم الكتابات التربوية بهدف تحديد أهدافها و وظائفها، و قد اجتهد التربويون في تحديد الوظائف الأساسية فيما يلي [1]:

- نقل الثقافة العامة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- تنمية القيم والاتجاهات التي يؤكد عليها المجتمع.
- تنشئة التلاميذ وإعدادهم للمشاركة الايجابية في المجتمع.
- توجيه ميول التلاميذ واهتماماتهم، وتنمية قدراتهم للنقد العقلاني والتثقيف العلمي بما يعود على المجتمع بالنفع والفائدة.

---

[1] - السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص: ١٧٩-١٨١.
- عبد ا محمود عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص:٣٤-٣٩.
-Jean Manuel de QUEIROZ, **L école et ses sociologie**s, Paris , ed, NATHAN, 1995, PP 10-11.

- تطوير قدرات التلاميذ وتأهيلهم لاستيعاب المعرفة والمهارات التكنولوجية.
- إعداد القوى البشرية وتزويدها بالمهارات والخبرات اللازمة لشغل أدوارها في المجتمع.
- الإسهام في تنمية المجتمع ومواجهة مشاكله.

وقد بلور التربوي الأمريكي "**جون ديوي**" "**Jhon Dewey**" وظائف المدرسة على النحو التالي[1].

- للمدرسة دورها المعتاد في تبسيط التراث الثقافي وخبرات أجيال الكبار وتقديمها إلى الصغير بما يتفق مع قدراته وعمره بحيث يتدرج في استيعاب التراث من البسيط إلى المركب، ومن المحسوس إلى المجرد.
- من وظائف المدرسة أيضا تطهير التراث الثقافي وخبرات أجيال الكبار من كل ما يؤثر سلبا على شخصية الطفل وقدراته.
- تسهم المدرسة وظيفيا في خلق المناخ الاجتماعي المناسب لنمو شخصية الطفل واكتسابه الاتجاهات وتعليمه أنماط السلوك التي تعكس عمق تكيفه الاجتماعي مع ثقافته والآخرين الذين يتفاعل معهم في المواقف الاجتماعية المختلفة.
- تسهم المدرسة أيضا في تحريم الأطفال من دائرة جماعاتهم الخاصة بغرس ثقافة مجتمعهم في نفوسهم ومساعدتهم على التهيؤ للحياة العامة وللأدوار المختلفة التي يشغلونها في محيطهم الاجتماعي الكبير.

ومن جهة أخرى لقد أجمعت التحليلات السوسيولوجية في ميدان علم الاجتماع التربوي على تحديد وظائف النظام التعليمي في أربعة وظائف أساسية نذكرها فيما يلي:

١ - الوظيفة الثقافية للمدرسة: تعد الوظيفة الثقافية من أهم الوظائف التي تتولاها المؤسسات المدرسية، إذ تسعى المدرسة إلى تحقيق التواصل والتجانس الثقافيين في إطار المجتمع الواسع عن طريق تعزيز لغة التواصل بين جميع أفراد المجتمع، وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحد [2]، وهذا من شأنه أن يضيق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويضمر التعصب العرقي أو اللغوي أو الإديولوجي بشكل يؤدي إلى التماسك الاجتماعي.

وقد أكد "**دوركايم**" **Emile Durkheim** منذ مطلع القرن العشرين على أهمية الوظيفة الثقافية للتربية المدرسية حين رأى أن الإنسان الذي يجب على التربية أن تحققه فينا ليس الإنسان على غرار ما خلّفته الطبيعة بل الإنسان على نحو ما يريده المجتمع[3]. أي أن الإنسان الذي تريد المدرسة والتربية أن تحققه فينا ليس سوى الإنسان النموذج للثقافة الاجتماعية السائدة.

---

[1]- جون ديوي، **المدرسة والمجتمع**، ترجمة أحمد حسن الرحيم، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت، ص ص: ١٥-٥٠.
[2]- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص: ١٠٤.
[3] - Emile Durkheim , **Education et sociologie,Paris,** ed : P.U.F, 1966.P. 87

٢- الوظيفة السياسية للمدرسة: يرسم كل مجتمع السياسة التي يرتضيها لنفسه، والتي تحقق له غاياته وأهدافه في مختلف مجالات الحياة وميادينها.

إنّ المؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغايتها، كما أنها معنية بتحديد إستراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه لتحقيق الأغراض السياسية التي حددها المجتمع نفسه، لذلك نجد السياسات التربوية القائمة في أي بلد من البلدان تحدد للمدرسة وظائفها ومهامها وأدوارها، وتصوغ لها مناهجها بما ينسجم مع التوجهات السياسية الكبرى للمجتمع المعني، ويتم ذلك كله عبر منظومة من التخطيط والاستراتيجيات المتكاملة والموجهة، ذلك لأن السياسة التربوية لمجتمع ما تتحدد في إطار سياسته العامة حيث يوجد علاقة بين النظام السياسي لهذا المجتمع والنظام التربوي المستعمل في التعليم [(١)].

ومن أهم الأدوار السياسية التي تلعبها المدرسة ما يلي: [(٢)]

١- التأكيد على الوحدة الوطنية للمجتمع.
٢- ضمان الوحدة السياسية للمجتمع.
٣- تكريس الإيديولوجية السائدة في المجتمع.
٤- تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية.

٣- الوظيفة الاقتصادية للمدرسة: ما تزال المدرسة تسعى إلى تلبية احتياجات التكنولوجيا الحديثة من فنيين وخبراء وعلماء ويد عاملة. وينظر اليوم أصحاب النزعة الاقتصادية إلى المدرسة في جوانبهـا الاقتصادية ويعملون إلى دراسـة حركتها وفـاعليتها بوصفها مؤسسة إنتاجية تطرح نتاجا من الشهادات والناس في أسواق العمل، وهو نتاج تتباين أهميته وجودته بتباين المدة الدراسية ونوع الدراسة والفرع العلمي ومدى أهمية الاختصاص في سوق العمل وفقا لمبدأ العرض والطلب الاقتصادي[(٣)].

ويمكن إجمال الوظيفة الاقتصادية للمدرسة في وظيفتين أساسيتين تتمثل فيما يلـي: [(٤)]

- تزويد البناء الاقتصادي بالقوى المتعلمة المطلوبة في الظروف والأحوال الفنية السائدة.
- توفير القوى العاملة المطلوبة للقطاع الاقتصادي كماً وكيفاً بما يناسب الأحوال التكنولوجية السائدة.

---

[1] - Olivier Reboul **La philosophie de l éducation,** Paris, ed :, P.U.F , 7 eme, édition, 1989, P 77.
[٢]- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص: ١٠٦.
[٣]- نفس المرجع، ص: ١٠٤.
[٤]- السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص : ١٨٠-١٨١.

٤- الوظيفة الاجتماعية للمدرسة: تقوم المدرسة بإعداد الأجيال روحيا ومعرفيا وسلوكيا وبدنيا وأخلاقيا و مهنيا، فهي وسيلة المجتمع في التنشئة الاجتماعية، إذ يعول عليها الكثير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبارها المحيط الذي يحدد السلوك المستقبلي للطفل في المجتمع.

ويمكن إجمال الوظائف الاجتماعية للمدرسة فيما يلي:

- تنمية شخصية التلميذ الاجتماعية، وكفاءته في نسج العلاقات الاجتماعية والنجاح في إيجاد الأصدقاء، والتعامل مع المحيط الاجتماعي على نحو يليق بالمدرسة وبمكانة التلميذ في الوسط المدرسي، وبشكل يجلب له الاحترام والتقدير، ويعمق الحس الحضاري والسلوك المثالي في نفسية التلميذ [١].

- إن المدرسة بتدعيمها للمعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات الهامة في المجتمع من خلال منهاجها وأنشطتها المختلفة تساعد المتعلمين على تمثل هذه القيم والاتجاهات ممّا يقـلل من فرص خروجهم على المعايير السائدة في مجتمعهم، وهذا بدوره يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي، ويساعد على استقرار المجتمع [٢]. وبذلك تكون قد ساهمت في تكوين السلوك الاجتماعي السليم الذي يجب أن يستمر مع التلميذ سواء في المدرسة أو في التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

- للمدرسة وظيفة اجتماعية عامة في حياة التلميذ، وذلك من خلال كونها نقطة الالتقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة ، وإتاحة فرص عديدة أمام التلميذ لاكتساب اتجاهات اجتماعية ايجابية، وبناء ثقافة اجتماعية واعية، وهي محيط التفاعل الاجتماعي، والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي[٣]، وذلك من أجل أن تحقق للأفراد اكتساب عضوية الجماعة والمساهمة في نشاطات الحياة الاجتماعية.

---

[١]- مصباح عامر، مرجع سابق، ص: ١٢٣.
[٢]- سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص: ٧٥.
[٣]- حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي،** القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص: ٢٥٨.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول وظائف المدرسة يمكننا استخلاص أنّ هذه الوظائف في مجملها تشير إلى أن النظام التربوي يمارس دورا حيويا في المجتمع، سواء بالنسبة لتوصيل التراث الثقافي وتحقيق تراكم المعرفة بين الأجيال، أو بالنسبة لدعم عوامل التكامل والتوازن داخل المجتمع، بالإضافة إلى فعالية التربية ووظيفتها في صياغة شخصية الأفراد وإكسابهم مقومات الحياة الاجتماعية، وبذلك تتأكد أهمية الوظائف التي تؤديها التربية بالنسبة لنظم المجتمع الأخرى.

وبناء على ذلك يمكننا القول أنّ للتربية ضرورتها الاجتماعية وفاعليتها في دعم وجود المجتمع والحفاظ على بقائه، وأنّ فشل المدرسة في تأدية وظائفها بفعالية معناه فشلٌ في بناء الفرد الذي يدخل المدرسة ، وفشل في حماية المجتمع والحفاظ عليه، وفشل في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

المبحث الثاني: أثر المدرسة كعامل من عوامل جنوح الأحداث.

مدخـــل

إن البحوث والدراسات العلمية الكثيرة التي تناولت موضوع علاقة المدرسة بجناح الأحداث لازالت تحاول رسم الجوانب السلبية لإخفاق المدرسة في تحقيق أهدافها وغاياتها التربوية، بل إنّ بعض هذه البحوث تتهم المدرسة بتهمة إسهامها المباشر أو غير المباشر في نشوء الجناح ذاته أو تطوير بعض بوادره أو أعراضه ليصبح في النهاية جناحا رسميا على درجة من الخطورة.

ليس في وسعنا في هذا المجال أن نتعرض لكل ما قيل في سلبيات المدرسة ومدى علاقة ذلك بجناح الأحداث لأنّ هناك عدد كبير من العوامل المتداخلة والمتشابكة، منها التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في الظاهرة مع صعوبة فصل كل عامل منها للتيقن من تأثيره في الظاهرة ككل، لذلك سنوجز من خلال هذا المبحث أبرز هذه السلبيات التي أظهرها عدد غير قليل من العلماء والباحثين في النقاط التالية:

أولا- الرسوب والتسرب المدرسيين وعلاقتهما بجناح الأحداث:

من الظواهر التي يحاول الكثير من العلماء ربطها بجناح الأحداث ظاهرة الانقطاع التام عن الدراسة أو ترك المدرسة إلى غير رجعة، وظاهرة الغياب المتكرر المعتاد بدون عذر مشروع.

ويحدد قاموس التربية الانقطاع التام عن الدراسة "التسرب المدرسي" بأنّه "ترك التلميذ للمدرسة قبل تخرجه منها " [(١)].

ويحدد العلماء مفهوم الانقطاع التام عن الدراسة بانقطاع الشخص عن مواصلة برنامجه المدرسي في أي مرحلة من مراحل التعليم [(٢)].

ويحدد أحد منشورات اليونسكو التلميذ المنقطع عن الدراسة انقطاعاً تاما "**المتسرب**" على أنه: " التلميذ الذي يترك المدرسة قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها [(٣)].

---

[١] -Carter, Good, **Dictionary of education,** New york, Ed, Mc Graw Hill book, 2 nd edition, 1973, P 187.

[٢]- عدنان الدوري، جناح الأحداث، مرجع سابق،ص:٢٧٠.

[٣]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب ولتسرب في التعليم الأساسي،** مجلة تعلم الجماهير، العدد ٤٥، السنة الخامسة والعشرون، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨، ص:٢٧.

ولم تظهر غالبية الدراسات التي تناولت مفهوم التسرب المدرسي أو الانقطاع التام عن الدراسة اختلافا عن التعريفات السابقة، فهي تتفق على تحديد تعريف " **التسرب**" بأنّه: " مغادرة التلاميذ للمدرسة قبل الأوان، أي قبل إتمام المرحلة التعليمية بنجاح [1].

أما الظاهرة الأخرى التي ترتبط بالمدرسة فهي ظاهرة الغياب المتكرر عن الدوام المدرسي دون بلوغ مرحلة الانقطاع التام عن الدراسة، ولكن المدرسة في الواقع لا تملك السلطة القانونية لقهر الطفل على الحضور أو إجباره على مواصلة الدوام المدرسي، ومع ذلك فإنّ المدرسة لا يمكن أن تظل عاملا حياديا في تهيئة بعض الأسباب والمواقف والظروف التي تؤدي إلى انقطاع الطفل عن مدرسته بشكل أو بآخر.

إنّ الانقطاع التام عن المدرسة أو الهروب المتكرر منها غالبا ما يلغي دور المدرسة نهائيا ويلغي مسؤوليتها تجاه الطفل وبصورة مطلقة، وهذا ما يبرر اهتمام العلماء بالنتائج التي تترتب على هذا الانقطاع الذي يترك الطفل حراً طليقاً لالتقاط كافة الأنماط السلوكية الجانحة خارج المدرسة وبعيدا عن رقابة الأسرة والمدرسة.

وتشير الدراسات العديدة التي أجريت في ميدان مسؤولية المدرسة في جناح الأحداث إلى أن الانقطاع التام عن المدرسة أو ظاهرة الهروب المتكرر منها هي الخلفية التي تقف وراء غالبية حالات الجنوح، وهي مشكلة معقدة تنتج عن عدد من العوامل المتنوعة والمتداخلة، والتي تتباين من بيئة إلى أخرى، ومن مدرسة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، ومن مجموعة اجتماعية إلى أخرى، غير أن البحوث والدراسات الميدانية التي تناولت هذه الظاهرة حصرت العوامل المؤدية إليها بالنسبة إلى الغالبية من حالات الجنوح إلى عوامل داخلية أي العوامل التربوية والمدرسية الأكثر ارتبـاطاً بالمدرسة كمؤسسة تعليمية وذات الصلة المباشرة بمهام ومسؤوليات القطاع التعليمي والتي غالبا ما يملك مسؤولو وزارات التعليم التحكم فيها أو معالجتها والتي تضم المعلم والمناهج والإدارة التعليمية والتجهيزات والمستلزمات التعليمية، ونظام التقويم والامتحانات. وعوامل خارجية " **عوامل من خارج النظام التعليمي** " وتضم التلميذ والأسرة والبيئة والمجتمع.

وفي إطار محور "**العوامل التعليمية**" تتناول دراستنا الحالية خمسة عوامل نراها الأكثردلالة كمسببات للانقطاع التام عن الدراسة أو التغيب المتكرر منها نذكرها فيما يلي:

---

[1]- موريس صليبا، **الإهدار التربوي ومعالجته في إطار بيداغوجية جديدة،** في مجلة: التربية الجديدة، السنة ١٤، العدد ٤٢، ديسمبر ١٩٨٧، ص ص:٧٦-٧٧

أ- المعلــم:

تتفق دراسات عديدة على اعتبار "**المعلم**" عامل أساسي عند تناول قضايا هروب الأحداث من المدرسة أو انقطاعهم التام عنها.

بالنسبة للانعكاسات المترتبة على نقص تأهيل المعلم وضعف كفايته الإنتاجية أبرزت الكثير من الدراسات كيف تؤثر طرق التدريس الخاطئة غير المعتمدة على الوسائل التعليمية المناسبة كعامل قوي لكراهية التلاميذ للتعليم، ومن ثمّ ترك المدرسة، وقد توصلت الدراسة الميدانية التي نشرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية حول " **الاحتفاظ بتلاميذ التعليم الأساسي في مدارسهم** " إلى أن من بين أسباب تسرب التلاميذ جفاف طريقة الشرح وعدم تفهم التلاميذ للدروس حيث تميل الطرق المتبعة نحو الإلقاء أكثر من اهتمامها بتفاعل التلاميذ وحل مشكلاتهم **(١)**.

وقد ربطت دراسات أخرى ضعف كفاية المعلم بالأداء داخل الفصل المدرسي، كما يتمثل في حسن استثمار المعلم لفترة الحصة المدرسية ومستوى توقعاته بالنسبة لأداء تلاميذه، ومستوى تقييمه لهذا الأداء، وقدرته على حفز التلاميذ للتعلم **(٢)**.

ومن جهة أخرى يمكن أن ينعكس نقص تأهيل المعلم وضعف كفايته على عمق فهمه لأبعاد الأهداف التعليمية وقدرته على تحقيقها، وهو الأمر الذي لابد أن يكون له مردوده السلبي على مستوى التلاميذ، وعلى دافعيتهم للاستمرار في التعليم.

وأظهرت دراسات أخرى أن استعمال المعلمين للخشونة والقسوة في التعامل مع التلاميذ غالبا ما يكون السبب الرئيسي في التخلي عن الدراسة، حيث أوضحت إحدى الدراسات في مصر حول التسرب المدرسي أنّ عامل قسوة المعلمين في التعامل مع التلاميذ حصل على الترتيب الأول من بين واحد وعشرون سببا لترك المدرسة وعدم استكمال الدراسة حسب أهمية العوامل في رأي المتسربين**(٣)**.

وفي مجال التفاعل التربوي بين المعلم و التلاميذ يمكن أن نتطرق إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الإذاعة الأمريكية لتحديد اتجاهات التلاميذ حول الخصائص التي يفضلونها في معلميهم وهي: التعاون والروح الديمقراطية- العطف واحترام شعور الآخرين- الصبر- حسن المظهر ولباقة السلوك- العدالة وعدم التحيز- روح الدعابة- الاهتمام بمشكلات التلاميذ- المرونة- إظهار التقدير والثناء **(٤)**.

---

[١] - سعيد جميل سليمان، **الرسوب ولتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص:٣٩.

[٢] - Anne Barrére et Nicolas SEMBEL ,op.cit.P 74.

[٣] - سعيد جميل، سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص:٤٢.

[٤] - علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص:١٠٠.

ونظرا لأهمية دور المدرس بالنسبة لعملية التعلم، وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبيـن التلميذ، ينبغي أن يعد إعداداً صحيحا يجعله على مستوى المسؤولية التربوية بالنسبة لتلاميذه، وذلك يقتضي أن تكون الأهداف التربوية وفلسفتها واضحة لديـه، وأن يكون مستوعبا لمعرفته بطريقة التدريس الحديثة، وأن يكون مدركاً وملماً بنظريات النمو وتكوين الشخصية، وأن يكون متفهما لأبعاد عمليات التفاعل بين الجماعات وأسلوب معاملة الأفراد وتقويمهم على أسس موضوعية، وأن يكون قادرا على كسب ثقة التلاميذ واستجاباتهم في مختلف المواقف التعليمية، وذلك لكي يستطيع أن يثير لدى التلاميذ الاهتمام بتحصيل المعرفة، و المشاركة الفعالة في عملية التعلم.

وانطلاقا من أهمية تحقيق الخصائص المطلوبة في شخص المعلم ليكون قادرا على تحقيق التفاعل التربوي الايجابي بينه وبين التلاميذ حصرت بعض الدراسات في مجال العمل المدرسي خصائص المدرس الجيد فيما يلي:

- أن يكون لديه إطلاع واسع بالثقافة العامة للمجتمع، ويملك ثروة لغوية وأدبية ومعلوماتية تمكنه من أداء مهمته التربوية بنجاح (١).

- أن يملك القدرة على فهم التلاميذ وحاجاتهم ودوافعهم الاجتماعية والنفسية، وذلك عن طريق تقبل التلاميذ تقبلاً عاطفياً، واجتماعيا، واحترامهم، وحسن تقديرهم، وإدراك الفروق الفردية، وتحليل معطيات التلاميذ تحليلا علميا بشكل يؤدي إلى حسن فهم سلوكهم وتصرفاتهم (٢).

- أن يكون ملما بأساليب التدريس الجيدة، وآليات التعلم الفعالة، وحسن استخدامها في حجرة الدراسة، إضافة إلى إدراك مواضيع وأوقات استخدم كل أسلوب، أو آلية بحيث يؤدي هذا الاستخدام إلى قوة تجاوب التلاميذ مع المدرس، والتركيز أثناء الدرس، واليقظة المستمرة (٣).

- أن يكون مدركا للعديد من المفاهيم في مجال علم النفس، والمتعلقة بشخصية التلميذ كمفهوم نمو الطفل، ومشكلات نموه، ومطالب نموه، والفروق الفردية بين التلاميذ، ومفهوم الذكاء والعمر العقلي والزمني،و المبادئ السيكولوجية للتعلم كالدافعية والتعزيز والمكافأة والثواب والعقاب والتوجيه والإرشاد (٤). وفي هذا المجال يؤاخذ "**جان بياجيه** "**Jean Piaget** العالم النفساني السويسري المعاصر المعلمين على إتباعهم في الغالب طرائق بالية في التدريس، ويدعوهم أينما كان موقعهم أن يقرؤوا احدث ما جاء

---

[١]- ويلسن- ن- بوتر، **التربية وسيكولوجية الطفل**، ترجمة أديب يوسف، دمشق، المكتبة الأموية، د.ت، ص: ٣٧.
[٢]- السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص:٢٠١-٢٠٢.
[٣]- محمد حسن العمايرة، **المشكلات الصفية: مظاهرها- أسبابها – علاجها**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ٢٠٠٢، ص ص: ٦٠-٦٢.
[٤]- شفيق محمود عبد الرزاق، الناشف هدى محمود، **إدارة الصف المدرسي**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٥، ص: ١٣.

في علم النفس، وأن يعكسوا هذا في حسن تفهمهم للمتربي، وأن يبدعوا في الطرائق التدريسية لأن ذلك يساعد على فهم الطفل وهو في أطوار نموه المتلاحقة [١].

- القدرة على تكوين العادات الحسنة وتنمية السلوك الايجابي في التلاميذ وتهذيب النفوس، وتعديل السلوك المنحرف، وترسيخ القيم الخلقية [٢]. إضافة إلى العدل في معاملة التلاميذ والتوسط في الحب والعطف، والانتباه إلى مظاهر الحسد والغيرة التي تنشأ في نفسية التلاميذ من جرّاء غياب العدل في المعاملة وإظهار الميل إلى تلميذ دون الأخر.

إن نتائج مثل هذه الدراسات تتيح للمهتمين في مجال العمل المدرسي تحقيق درجة عالية من التفاعل التربوي الايجابي بين المعلمين والتلاميذ، ويقلل في كثير من الأحيان من أسباب ترك التلاميذ للمدرسة وعدم استكمال الدراسة.

ومن جهة أخرى أوضحت البحوث والدراسات العلمية الميدانية التي تناولت موضوع مسؤولية المعلم في انحراف التلاميذ أنّ للمعلم دور كبير في خلق بعض السلوكات العنيفة والمنحرفة عند بعض التلاميذ. إذ أنّ هناك مجموعة من السلوكات يسلكها المدرس تثير قلق التلاميذ، وقد تدفع بهم إلى ارتكاب أعمال عدوانية، كإهمال المدرس لبعض التلاميذ في حجرة الدراسة، أو احتقارهم والحط من قيمتهم أمام زملائهم، أو معاملتهم معاملة قاسية، أو التقليل من عزائمهم. هذا السلوك غالبا ما يثير الحقد وينمي روح الانتقام التي تتجسد في شكل تكسير الأثاث المدرسي أو الكتابة على الجدران، أو السرقة أو الخصام والشجار مع المدرس أو مع التلاميذ...إلخ [٣].

إنّ مثل هذه السلوكات من طرف الكثير من المعلمين غالبا ما يكون لها مردودها السلبي على مستوى التلاميذ، وعلى دافعيتهم للاستمرار في التعليم.

ب- المناهج:

يعرف المنهج التربوي بأنه "مجموع الخبرات التربوية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية...الخ التي تخططها المدرسة وتهيؤها لتلاميذها ليقوموا بتعلمها داخل المدرسة أو خارجها بهدف إكسابهم أنماطاً من السلوك، أو تعديل أو تغيير أنماط أخرى من السلوك نحو الاتجاه المرغوب، ومن خلال ممارستهم لجميع الأنشطة اللازمة والمصاحبة لتعلم تلك الخبرات ممّا يساعدهم في إتمام نموهم [٤].

---

[١]- جان بياجيه، **علم التربية وسيكولوجية الطفل**، ترجمة عبد العلي الجسماني، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ١٩٩٤، ص ص٨٥-١١٨.
[٢]- قايد عبد الحميد، **رائد التربية العامة وأصول التدريس**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١، ص: ٤٤.
[٣]- مصبار عامر، مرجع سابق، ص : ٢٤٧.
[٤]- مروان أبو حويج، مرجع سابق، ص: ٨٥.

ومن الثغرات التي يوجه من خلالها النقد إلى المدرسة هو قصور المناهج التربوية في أداء دورها الايجابي في مساعدة التلاميذ على التكيف مع محتوياتها.

لقد أوضحت العديد من الدراسات أنّ بعض المناهج المدرسية كثيرا ما تسهم في تخاف الطفل من الناحية المدرسية، وبشكل يكرس فيه شعوره بالفشل المتواصل، والإحباط الشديد، الأمر الذي يفقده الباعث المشجع لاستمرار تعليمه، وقد يؤدي به مثل هذا الفشل إلى التمرد ضد السلطة بكافة أشكالها، وفقدانه الثقة بنفسه، وانعدام روح المبادرة لديه، وبالتالي وصم نفسه بوصمة الفاشل أو شخص تافه غير مرغوب فيه [(١)].

كما أظهرت نتائج بحوث كثيرة كيف تسهم المناهج المدرسية بشكل أو بآخر في ظواهر مثل رسوب التلاميذ وتسربهم في مختلف مستويات التعليم، وبالخصوص في التعليم الأساسي. وفي المنطقة العربية تحديدا تحتل المشكلات المتعلقة بالمناهج المدرسية مكان الصدارة بين المشكلات التربوية المرتبطة بالرسوب والتسرب، حيث تؤكد هذه الدراسات على جوانب القصور في المناهج وانعكاساتها السلبية على فشل التلاميذ، وخصّت الدراسة بالذكر المناهج التقليدية الراكدة في محتواها، وطرقها، وأساليب التقويم فيها ، ونقص وسائلها التعليمية، وضعف الترابط والتكامل بين عملياتها، ممّا يتولد عنه ضعف كفايتها الداخلية، ونقص ملائمتها لأحوال بيئاتها وخصائص مجتمعاتها [(٢)].

وعند تحري العيوب التي تتسم بها المناهج الدراسية، والتي تجعلها عاملا أساسيا في دفع تلاميذ التعليم الأساسي للتسرب اكتشفت الكثير من الدراسات أنّ صعوبة محتوى المناهج المدرسية تعتبر أبرز العيوب بالنسبة لتأثيرها المحيط على التلاميذ في مراحل تعليمهم المبكرة.

ومن جهة أخرى، فهناك التأثير السلبي لجفاف المناهج الدراسية، وعجزها عن استثارة التلاميذ وتشويقهم. ومن بين النتائج التي توصلت إليها دراسة ميدانية حول " **الفقد في التعليم الأساسي**"، برز عامل بعد المناهج والمقررات الدراسية عن بيئة التلميذ كعاملاً مسبباً لتسرب التلاميذ من مدارسهم [(٣)]. ويمكن أن يسهم هذا الأمر في ضعف تقبل التلميذ لمحتوى المناهج والمقررات خاصة عندما يقترن هذا الأمر بعدم استقرار المناهج وكثرة التعديل فيها.

وقد أبرزت دراسة حديثة حول "تحليل اجتماعي لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي " افتقار الكتب المدرسية إلى أسلوب العرض الذي يتناسب مع التلاميذ "**عمريا ونوعيا** ". وقد أرجعت الدراسة عزوف التلاميذ عن مواصلة التعليم في أحد جوانبه

---

[١]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٢٦٦.

[٢]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي و محو الأمية في الوطن العربي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠**، تونس، ١٩٩٠، ص: ٥١.

[٣]- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم، **الفقد في التعليم الأساسي- دراسة حالة لمدينة أبو حامد**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص : ١٦٩.

إلى الكتب المدرسية حيث أنها خالية إلى حد كبير من أي جذب أو تشويق، كما يغلب عليها الطابع النظري المجرد إلى حد كبير، حيث لا يجد التلميذ في معلوماتها أي مغزى علمي يربطها بحياته ومستقبله [(١)].

ونظرا لأهمية فاعلية المناهج في العملية التربوية قامت العديد من الدول، ومن بينها الدول العربية [(*)]. بإدخال إصلاحات متعددة في الخطط الدراسية وفي المناهج من حيث تحديث مواد المنهج لتصبح قادرة على مواكبة العصر، فأدخلت إصلاحات في أساليب وضع المناهج وتطويرها، وفي طرائق التعليم.

كما أدخلت أيضا بعض الإصلاحات أبرزها التأكيد على الطرق الذاتية والإبداعية، والتفاعلية في عملية التعلم، والربط بين المناهج والعمل والإنتاج واللجوء إلى الحاسوب، والعمل على تطوير الكتب المدرسية [(٢)].

ومن كل سبق يمكننا استخلاص أنّ العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة عقم المناهج الدراسية بظاهرة تخلي التلاميذ عن الدراسة اتفقت نتائجها على أن صعوبة بعض المناهج الدراسية وضعف العلاقة بينها وبين الحاجات التربوية للتـلميذ واهتمامـاته و رغباته وقدراتـه، وضعف التنوع في طرق التدريس واستخدام الوسائل التعليمية الناجعة غالبا ما كان سبباً في سوء تكيف بعض التلاميذ مع مدارسهم[(٣)] الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إلى الملل والضجر، ونقص الدافعية للتعلـم و كراهية المدرسة.

جـ - الإدارة المدرسية:

يمكن تحديد مفهوم الإدارة المدرسية بأنّها: جميع الجهود والأنشطة والعمليات (من تخطيط، وتنظيم، ومتابعة، وتوجيه، ورقابة،...الخ) والتي يقوم بها المدير مع العاملين معه من مدرسين وإداريين بغرض بناء وإعداد التلميذ من جميع النواحي: عقليا وأخلاقيا واجتماعيا ووجدانيا ونفسيا وجسميا،...وغيرها لمساعدته على أن يتكيف بنجاح مع المجتمع [(٤)].

لقد نالت الإدارة المدرسية بدورها اهتماما متواصلا نظرا لدورها الفعال في توفير المناخ التربوي الذي يدعم العملية التربوية، وذلك عندما اهتمت الاتجاهات الحديثة - وخاصة بعد أن تقدمت دراسات التنظيم الاجتماعي للمؤسسات التربوية- بالتأكيد على فاعلية دور الإدارة في إنجاح العملية التربوية وتهيئة المناخ الاجتماعي والنفسي

---

[١]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص :٤٤.
[*]- راجع الإصلاح التربوي الذي أدخلته الجزائر على المنظومة التربوية سنة ٢٠٠٠ في المبحث الثاني من الفصل العاشر من هذه الدراسة.
[٢]- عبد الدائم عبد ا ، **مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥، ص: ٨١.
[٣]- علي السيد محمد الشخيبي، **علم اجتماع التربية المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٢، ص:٣٥٤.
[٤]- إسماعيل محمد دياب، **الإدارة المدرسية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١، ص:٩٩.

والتربوي للتلميذ، وبذلك بدأ دور الإدارة المدرسية يبرز باعتباره من أكثر المتغيرات فاعلية في عملية التعلم.

يكاد يجمع الباحثون اليوم في مجال سوسيولوجية المدرسة على نتيجة هامة وهي: أنّ فعالية النظام المدرسي، ومدى قدرته على تحقيق غاياته التربوية أمر مرهون إلى حد كبير بمستوى ودرجة التفاعل التربوي القائم بين المعلمين والتلاميذ والإدارة.

ويستخدم الباحثون لقياس حركة التفاعلات القائمة في المدرسة القياس الاجتماعي " **السوسيومتري** " كأداة لقياس درجة التجاذب والتنابذ الحاصل داخل الجماعات المدرسية، وتبين الدراسات الجارية في هذا المجال أنّ التجاذب بين أطراف الجماعة الواحدة أو الجماعات المكونة يعزز من فعالية الجماعة، ويزيد من طاقات إنتاجها وتماسكها. وعلى العكس من ذلك تبين هذه الدراسات أنّ التنافر يؤدي إلى إعاقة العمل وإضعاف العزم وتقليص إنتاج الجماعة [١].

وتسعى الدراسات الخاصة بالعلاقات التربوية إلى تحديد مواطن الضعف والقصور في نشاط وفعالية النظام المدرسي، وأسباب انخفاض إنتاجيته المتعلقة بمستوى نجاح التلاميذ، أو مدى تسربهم من المدرسة.

وبينت الأبحاث التي أجراها الباحثون التأثير الكبير الذي تلعبه العلاقات التربوية السلبية أو الايجابية على مستوى نجاح التلاميذ أو إخفاقهم في الدراسة، حيث ربطت الكثير من الدراسات ظاهرة الانقطاع عن الدراسة أو الهروب من المدرسة ببعض جوانب الإدارة المدرسية، والتي نلخصها فيما يلي:

١- قصور الإدارة المدرسية على متابعة التلاميذ والإشراف التربوي عليهم [٢].

٢- الضعف في أداء الموجهين (المستشارين التربويين) وتهاون بعضهم في محاسبة المعلمين المقصرين، والتعاون الشكلي بين موجهي المواد وموجهي الأقسام والناظر والمعلمين [٣].

٣- تأثير الجو المدرسي العام عن عجز التلاميذ عن الوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب ممّا يؤدي بهم إلى الانقطاع عن الدراسة أو الهروب من المدرسة، حيث أشارت الدراسات إلى أثر التفاعل داخل المدرسة والمرتبط بنمط السلطة الذي تتخذه الإدارة في التعامل مع التلاميذ، إذ أن هناك نمط السلطة المدرسية الديكتاتورية التي تعتمد على التقيد باللوائح والقوانين المدرسية بصورة جامدة لا تقبل التعديل أو المناقشة، كما يمثل الجزاء والعقوبات الوسيلة الفعالة لضبط السلوك [٤].

---

[١]- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص: ٩٩.
[٢]- نبيل السمالوطي، **التنظيم المدرسي والتحديث التربوي**، جدة، دار الشروق، ط ٢، ١٩٨٦، ص:٦٠.
[٣]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص: ٤٦.
[٤]- السيد علي شتا، فادية الجولاني، مرجع سابق، ص:١٧٤.

كما تعتمد السلطة الديكتاتورية في المدرسة على عدم مراعاة الفروق الفردية للمعلمين والتلاميذ، وبالتالي عدم الاهتمام بالعلاقات الإنسانية داخل المدرسة، لذا نجد مدير المدرسة الذي تتمركز بيده السلطة لا يعمل على احترام شخصية المعلم والتلميذ كأفراد لهم آراء وميول وقدرات داخل المدرسة بل نجده يعمل على رفع الإنتاجية دون الاهتمام بمشاعر العاملين ومتطلباتهم وظروفهم وقدراتهم ...الخ[١].

إنّ لهذا النمط من السلطة المدرسية مردودات سلبية بالنسبة للعملية التعليمية غالبا ما تتمثل في شيوع الخوف بين التلاميذ، وكبت روح المشاركة الايجابية والتعاون النشيط في مواجهة المشاكل، كما تستطيع أن تترجم في شكل عنف يمارسه التلاميذ ضد الإدارة انتقاماً من أسلوبها الديكتاتوري في التعامل معهم.

وهناك نمط أخر من السلطة يتعلق بديمقراطية الإدارة المدرسية في التعامل مع التلاميذ، ولذي لفت البحوث والدراسات الانتباه إلى ضرورته بالإشارة إلى ما يمكن أن ينتج على هذا الأمر من تأثير على علاقات التفاعل داخل جدران المدرسة، وعلى سلوكات التلاميذ، وتقبلهم للجو المدرسي، وبالتالي على إستمراريتهم في الدراسة أو انسحابهم منها. وترتكـز السلطة المدرسية الديمقراطية على ركائز أساسية تمثل فـي تهيئة المناخ المدرسي السليم والملائم داخل المدرسة على أساس من الاحترام المتبادل والإخوة والصداقة والتعاون البناء، توثيق العلاقة بين المدرسة والبيئة المحيطة، وذلك بالاهتمام بنجاح مجالس الآباء والمعلمين كحلقة ربط بين المدرسة والمجتمع، اهتمام الإدارة بالعوامل الإنسانية، وهذا ما يجعلها تتصف أحيانا كثيرة بالمرونة في تطبيق وتفسير اللوائح والقواعد بما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وبما يراعى المشاعر الطارئة من جهة أخرى. كما ترتكز السلطة المدرسية الديمقراطية على تنمية أسلوب التفكير العلمي في مواجهة المشكلات وتجنب التعصب والتحيز في التفكير.

ومن جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى نمط السلطة المدرسية المتراخية، وإلى مردوداتها السلبية بالنسبة للعملية التعليمية التي غالبا ما يترتب عليها التراخي والفوضى في مواجهة الأمور التربوية لما تعتمد عليه من حرية مطلقة في المواقف والتصرفات مستبعدة القيود المرتبطة بالقوانين والنظم والضوابط الرسمية، ممّا يزيد في تفشي الاتجاهات والمواقف الفردية في محيط المدرسة، وفي سيادة الاتجاه السلبي وعدم تحمل المسؤولية لدى الجماعات التربوية [٢].

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا استخلاص أنّ فاعلية النظام المدرسي تتجلى في مدى المرونة التي تتصف بها الأنظمة الإدارية السائدة في التعامل مع التلاميذ، حيث يلاحظ أنّ التصلب الإداري غالبا ما ينعكس سلبا على مستوى إنتاجية المدرسة، ويكرس انخفاضا في مستوى التفاعلات التربوية الجارية بين أطرافها وعناصرها، ذلك لأنّ العلاقات

١- إسماعيل محمد دياب، مرجع سابق، ص: ٢٩٢.
٢- السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص:١٧٥.

التربوية تمثل في النظام المدرسي القائم ما تمثله الدورة الدموية في الكائن الحي، وهذا يعني أنّه كلما ارتفعت هذه العلاقات إلى مستويات عليا كان النشاط والفعالية من نصيب حركة النظام وقدرته على الفعل والممارسة [(١)].

٤- التجهيزات والمستلزمات التعليمية:

يمكن أن يندرج تحت هذا العنصر كل ما يتعلق بتوفير الإمكانيات المادية المتعلقة بالعملية التعليمية من مبان وتجهيزات ووسائل....الخ، والتي يؤدي العجز عن توفيرها إلى تأثيرات سلبية على التلميذ بالنسبة لجودة تحصيله المدرسي واستمراريته في التعليم دون تسرب.

وأول النقاط في هذا المجال ترتبط توفير المستلزمات الأساسية بالإمكانيات الاقتصادية للبلاد، وما يمكن للحكومات أن تخصصه للإنفاق على التعليم، وهو ما يمثل مشكلة تعاني منها البلاد النامـية بصفة خاصة لأن توفيـر الأموال اللازمة يسهـل إنشاء المدارس وتجهيزها، ومدها بالمستلزمات المادية والاحتياجات البشرية، كما يساعد على استقبال التلاميذ في المدارس القريبة من محل إقامتهم، وعلى تقديم تعليم جيد. وقد أشارت دراسة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه بعض الدول العربية كمشكلات لها انعكاساتها على جودة التعليم وكفاءته وأطلقت عليها " **عقبات التمويل** " [(٢)].

ومن جهة أخرى أثبتت الدراسات المقارنة انتشار عقبات التمويل في الكثير من البلاد النامية، ممّا ينعكس غالبا على الكفاءة التعليمية، وهو الذي أكدته دراسة نشرها البنك الدولي (١٩٨٦) حيث أوضحت أنّه بينما تنفق البلاد ذات الدخل المنخفض **٥٩ دولار** أمريكيا على كل تلميذ في السنة يصل معدل الإنفاق في البلاد ذات الدخل المتوسط إلى **١٩٥ دولار**،ويرتفع في المتوسط إلى **٢٢٩٧ دولار لكل تلميذ** في البلاد الصناعية [(٣)].

أما بالنسبة لنصيب التلميذ الواحد من المبالغ المخصصة للمواد التعليمية ذات التأثير الواضح على استيعابه وتحصيله فهو لا يتعدى **١.٦٩ دولار للتلميذ** في البلاد ذات الدخل المنخفض بينما يصل المعدل ذاته إلى **٩٢.٣٢ دولار للتلميذ** في البلاد الصناعية [(٤)].

وتنعكس عقبات التمويل ذات التأثير غير المباشر على كراهية التلاميذ للدراسة والرسوب والتسرب منها على المستلزمات الأساسية للمدرسة كالنقص في الأثاث

---

[١]- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص: ١٠١.

[٢]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة القومية للتعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي، تونس، الجهاز الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٩٠، ص:٥٢.

[٣]- [4]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٠.

المدرسي، والنقص في المباني المدرسية ومتطلبات التعليم من كتب و وسائل ومعدات...الخ.

وقد أشارت دراسات عديدة في هذا المجال إلى ضرورة الاهتمام بالأنشطة المختلفة في المدارس مثل الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، والمسابقات بأنواعها وموضوعاتها المتعددة، والإذاعة المدرسية، وأجهزة الإعلام الآلي، وفرق التمثيل والمسرح والرحلات والزيارات المختلفة إلى غير ذلك من الأنشطة التي تلبي حاجات متعددة لدى التلاميذ، فتحارب الملل لديهم وتشدهم إلى مدارسهم ممّا يقال في نسب التسرب المدرسي.

٥- نظام التقويم والامتحانات:

لأنظمة التقويم والامتحانات في مختلف مراحل التعليم، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي دورها في ظاهرتي الرسـوب والتسرب انطلاقا من أنّها المعيار الحقيقي الذي يمكن به الحكم على النتائج العملية التعليمية ومدى تحقيقها لأهدافها، كما تتحكم في إعداد الراسبين أو الباقين للإعادة، وتتحكم كذلك في إعداد المستبعدين أو غير المقبولين لمواصلة التعليم في المراحل الأعلى، ومن ثم تأثيرها على زيادة التسرب في التعليم.

وقد أشارت دراسات عديدة إلى عيوب أنظمة التقويم في الامتحانات ذات الصلة باستفحال ظاهرتي الرسوب والتسرب لدى التلاميذ. ومن بين ما أوردته هذه الدراسات برزت نواحي القصور التالية:

١- ضعف مراعاة الامتحانات بصورتها التقليدية للفروق الفردية بين التلاميذ بالقدر الذي يتيح استكشاف التلاميذ الضعاف وتشخيص نقاط ضعفهم، ويؤدي هذا الأمر في غالب الأحيان إلى تكرار فشلهم الدراسي، وقد يترتب عليه ترك التلاميذ للمدرسة، وعدم استكمال المرحلة التعليمية.

٢- ترتكز أنظمة التقويم والامتحان على قياس جانب واحد وهو "**الجانب المعرفي**" والذي يقتصر في أغلب الأحوال على مجرد الحفظ والتذكر والاسترجاع متجاوزا مستويات الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والنقد والتقويم وإدراك العلاقات. ومن هـنا تربط بعض الدراسات بين هذا القصور في تقويم التلاميذ وبين تفشي الغش نظرا لسهولته بل وكما أشارت بعض الدراسات "**ضرورته**" حيث لا يتطلب الامتحان من التلميذ إستعمال العقل، كما لا تسعفه الذاكرة على الدوام لاسترجاع ما حفظ [(١)].

---

[١]- محمد لشهب، **المدرسة والسلوك الإنحرافي**، الدار البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، ط ١، ٢٠٠٠، ص ص : ٥٤-٥٦.

٣- التعقيد المتعمد للامتحانات يؤدي إلى ارتفاع نسب التسرب [(١)].
٤- صغر دائرة من يقومون على تقويم أداء التلميذ، والتي تتركز في غالبية الأحيان في يد معلم الفصل ممّا يتنافى مع الأصول التربوية التي تقوم على أن يشترك في الحكم على التلميذ وتقويمه أكثر من معلم، وأن يستخدم في تقويم التلميذ أكـثر من أسلوب ووسيلة [(٢)].

من كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أنّ أنظمة التقويم في الامتحانات في البلدان العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة لازالت تتسم بعيوب كثيرة أدّت في حالات كثيرة إلى كره التلاميذ للمدرسة ولفلسفتها التـربوية. ومن هنا لابد أن نتبنى في مدارسنا العربية أساليب التقويم المتعددة والمرنة والمتنوعة والشاملة والمستمرة، وذلك بالتقليل من كراهية التلاميذ للمدرسة وبالتالي التسرب منها بسبب جمود أساليب التقويم ومحدوديتها، وما يحيط بها من أجواء الخوف والرهبة.

ثانيا- العوامل الخارجية لتخلي التلاميذ عن الدراسة:

تشمل العوامل الخارجية العوامل الخارجة عن النطاق المباشر للنظام التعليمي ولكن لها علاقة مباشرة مع تخلي الأحداث عن الدراسة، وهي التلميذ نفسه والأسرة التي ينتمي إليها، والبيئة والمجتمع المحلي الذي يعيش فيه، والتي يمكن أن نبرزها على النحو التالي:

١- التلميذ:
يعتبر التلميذ محور العملية التعليمية الذي تتجه إليه جهود كافة الأطراف العامة في ميدان التربية والتعليم.

ومن أجل الكشف عن دور التلميذ في التسرب المدرسي انطلقت الكثير من الدراسات من أهم الخصائص التي يتميز بها المتسربون والتي أوجزوها فيما يلي:[(٣)].
* أنّ معظمهم قد رسبوا أكثر من سنة دراسة خلال المرحلة الدراسية.
* أنّ معظمهم لا ينتظمون في الحضور إلى المدرسة وكثيري الهرب منها.
* أن أداؤهم ونتائجهم ومستواهم التحصيلي كان منخفضا .
* أنهم لا يمتثلون لأوامر المدرسة ويكرهون جميع أنواع الضبط التي تفرضها المدرسة.
* ضعف شعورهم بالولاء والانتماء للمدرسة.

---
[١]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص٥٢
[٢]- وهيب سمعان ومحمد منير مرسي ، **الإدارة المدرسية الحديثة**، القاهرة، عالم الكتب: ١٩٧٥، ص : ١٤٧.
[٣]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص٥٣..

ومن العوامل التي تكرر ذكرها في العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت حول التسرب المدرسي جاء ترتيب أهم العوامل " الشخصية" للتسرب حسب أوزانها كالأتي[١].

١- عامل تفضيل العمل وكسب المال على الدراسة.
٢- عدم وجود ميل كبير للتعليم لدى التلاميذ.
٣- الرغبة في التخفيف عن الأسرة ماليا.
٤- التضرر من فارق السن وأقرانه الأصغر سنا.

وقد أرجعت دراسة منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف أكتوبر ١٩٩٤) رسوب التلاميذ إلى تحصيلهم الدراسي المنخفض وفشلهم في تحقيق النجاح وتقدير الذات [٢]. وقـد ينتج هذا الفشل عن عدم قدرة التلميذ على استيعاب المواد الدراسية أو عدم ميله لها، ممّا ينعكس على انخفاض الدرجات التي يحصل عليها في الاختبارات التحصيلية، وبتـكرار حصوله على هذه الدرجات المنخفضة يـزداد اقتناعه بضرورة ترك المدرسة، وهذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات التي أسفرت نتائجها على أن معظم تاركي المدرسة والمتسربين منها قد رسبوا أكثر من سنة دراسية خلال مرحلة انتظامهم بالمدرسة.

وفي إطار الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول عمالة الأطفال في مصر سنة ١٩٩١، أجرى تحليل الأسباب التي أبدتها عينة المتسربين والتي كانت من (٤٨٠ طفلا) كشف أن الأسباب التي دعتهم إلى التسرب كانت وفق الترتيب التالي [٣].

١- الفشل في التعليم بنسبة (٦٨.٨٠ %).
٢- الإنفاق على الذات بنسبة (٦٠.٤٠ %).
٣- مساعدة الأسرة بنسبة (٤٥.٨٠ %).
٤- لتعلم صنعة بنسبة (٣٩.٦٠ %).
٥- أسباب أخرى بنسبة (٢.١٠ %).

وقد ذكرت بعض الدراسات خلاصة بعض الخصائص التي تميز الأشخاص الذين ينقطعون عن الدراسة بصورة نهائية بأنها تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص، فأظهرت هذه الدراسات أن أطفال الطبقات الفقيرة الذين يتركون المدرسة يتميزون بالخصائص التالية [٤].

---

[١]- سعيد جميل سليمان و ثويبه البرواني، **عوامل التسرب من المدرسة الابتدائية بسلطنة عمان " بحث ميداني"**، مسقط: وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، يونيو ١٩٨٥، ص:٢.
[٢]- عبد ا بيومي، مرجع سابق، ص: ٤٣.
[٣]- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عمالة الأطفال في مصر، اليونسيف، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١، ص: ٤٠.
[٤]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث** ، مرجع سابق، ص :٢٧٠.

- كراهيتهم الشديدة للطبقات الغنية وحسدهم الواضح لأفراد هذه الطبقات من جهة، ومن جهة أخرى خجلهم الكبير من الطبقات الفقيرة التي ينتمون إليها.
- انتمائهم لعصب الأطفال الجانحة وميلهم نحو استخدام العنف.
- استخدامهم للعقاقير المخدرة بصورة واضحة بقصد الهروب من واقع مرير غير محتمل يعجزون عن مواجهته.
- اتخاذهم مواقف صلبة، متطرفة من جميع القضايا التي تواجههم.
- رفضهم للنظام برمته قاطعا دون أن يكون لديهم البديل المطلوب لتغييره أو تبديله.

٢- الأسرة:

يمكننا تجميع ما أوردته الدراسات المختلفة بالنسبة للأسرة كعامل مسبب لتسرب التلاميذ ورسوبهم في ثلاث نقاط أساسية: تتعلق الأولى بالظروف المادية للأسرة، وتتعلق الثانية بالمستوى التعليمي والثقافي للأسرة، وتتعلق الثالثة بالظرف الاجتماعية للأسرة.

ونتناول فيما يلي النقاط الأساسية المتعلقة بدور الأسرة في الرسوب والتسرب:

أ- الظروف المادية للأسرة:

أظهرت الدراسات التي تناولت الأسباب المؤدية إلى التسرب ما يمثله المال من عقبة أساسية خاصة أمام أبناء الطبقة الاقتصادية المنخفضة في المجتمع، ودلت الكثير من الدراسات على أن ارتفاع قيمة المصروفات المدرسية "يعد عاملا مهما في الانقطاع عن الدراسة لدى الطبقات الكادحة حيث دلت نتائج هذه الدراسات على أن الأسرة الكبيرة العدد ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تجد نفسها في حاجة ملحة إلى تشغيل أبنائها بحيث يكونون عوناً اقتصاديا لها لا عبئا ثقيلا عليها" **(١)**. وقد أوضحت الدراسات التي تناولت دور المدرسة في جنوح الأحداث أن الأطفال الفقراء الذين يعانون من ضيق معيشي كبير غالبا ما يتسربون من التعليم دون أن تؤدي المدرسة دورها المطلوب في مساعدة مثل هذه الفئات الفقيرة في مستلزمات التمدرس **(٢)**.

وأظهرت نتائج دراسات أخرى أنّ أسرة الأبناء المتسربين من المدارس لا تشبع رغباتهم واحتياجاتهم للإنفاق على متطلباتهم الشخصية، لذلك فهو يترك المدرسة للحصول على المال من أقصر طريق**(٣)**.

وهناك دراسات أخرى أسفرت نتائجها على أن الأسر تدفع بأبنائها إلى هجر التعليم للعمل بأجر، ذلك لأن ضآلة عائد التعليم قد تشكل اتجاهات الوالدين وتفضيلهم ترك ابنهم المدرسة وإلحاقه بعمل يتعلم منه تأمينا لمستقبله **(٤)**.

---

[١]- سعيد جميل سلميان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص: ٥٧.
[٢]- الدوري عدنان، جناح الأحداث، مرجع سابق، ص : ٢٦٧.
[٣]- عبد ا بيومي، مرجع سابق، ص:٤٣.
[٤]- عبد ا بيومي، مرجع سابق، ص:٤٣.

وفي دراسة ميدانية أخرى أجريت على عينة من المتسربين أفادت نسبة (٣٩%) منهم بأن أحد الأسباب لتركهم المدرسة كان راجعا إلى أنّ والديهم هم الذين أخرجوهم من المدارس. وقد برّر المتسربون تصرف الأهل بالآتي:[١].

- أن الأسرة كانت بحاجة إلى الأجر الذي يحصل عليه الصبي من العمل(٩٦ %).
- أن الأسرة لم تكن معها ما تنفقه على الدروس الخصوصية (٩٢.٥ %).
- أن الأسرة لم تكن معها ما تنفقه على المصروفات المدرسية (٧٧ %).
- أنّ التلميذ كان يحصل على درجات ضعيفة (٥٥ %).

ب- المستوى التعليمي والثقافي للأسرة:

لقد أثبت نتائج العديد من الدراسات العلاقة بين انخفاض المستوى الثقافي في الأسرة وبين تسرب الأبناء، فأوضحت أن الأطفال الذين ينحدرون من بيوت لم تعهد التعليم في حياتها، إنّ مثل هؤلاء الآباء رغم حرصهما على تهيئة ظروف دراسية أفضل لأبنائهم فهم يفتقرون إلى الرؤيا السليمة والصحيحة للتعامل مع الدراسة والمدرسة [٢].

وقد كشفت دراسة ميدانية بمصر أنّ نسب التسرب كانت منعدمة بين تلاميذ أبناء أصحاب المهن الفنية والعلمية، وهم ذوو المستوى التعليمي والثقافي الأعلى، والذين يمكنهم أن يقدموا لأبنائهم المساعدة الشخصية والمساعدة المادية كالدروس الخصوصية بينما وجدت أعلى نسبة تسرب بين أبناء عمال النقل والتشغيل والتي بلغت (٤١%) من مجموع أبناء هذه الفئة [٣].

ويمكن أن يؤدي تدني المستوى الثقافي للوالدين واتجاهاتهم غير المرشدة نحو تعليم أبنائهم إلى آثار سلبية بالنسبة إلى فشلهم التعليمي لأبنائهم، وعدم المتابعة والإشراف عليهم في المنزل، الأمر الذي غالبا ما ينجم عنه إهمال من جانب الأبناء، وفقدان الميل أو الدافع للتعلم.

ج- الظروف الاجتماعية للأسرة:

أفادت بعض الدراسات أنّ الظروف الاجتماعية للأسرة يمكن أن تؤثر على رسوب الأبناء وتسربهم من وجهتين:

أولا: طبيعة العلاقات الاجتماعية في الأسرة والتي تؤثر ايجابيا أو سلبيا في تنشئة الطفل وتشمل: التماسك الأسري وعلاقة الطفل بالمدرسة.

---

[١]- عبد الرؤوف أحمد الضبع، **الصناعات الحرفية والتسرب الدراسي**، دراسة قدمت إلى مؤتمر " مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي من أجل تنمية شاملة" جامعة عين الشمس، القاهرة، ١٧-١٨ مارس ١٩٩٧، ص:١٦.

[٢]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٢٦٦.

[٣]- عبد الرؤوف أحمد الضبع، **التعليم والحراك الاجتماعي، العلاقات والآليات كما تعكسها دراسة ميدانية في محافظة سوهاج**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣، العدد ٢، ديسمبر ١٩٩٥، ص ص :١٠٧-١١٢

ثانيا: الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة كعامل أساسي في انتظام التلميذ وعدم تركه المدرسة.

لقد أوضحت نتائج دراسات عديدة حول عوامل التسرب من المدرسة قوة العامل المتعلق بغياب الرقابة الكافية من جانب الأسرة على انتظام الأبناء في الدراسة كانشغال الآباء بأعمال تتطلب منهم أسفارا لفترة طويلة بعيدا عن الأسرة أو انغماس الأم في مشغوليات عديدة ممّا يكون له في حالات كثيرة اثر بالغ على التقدم التعليمي للأبناء [1].

وهناك عوامل أسرية متنوعة منها تخلي الآباء عن التزاماتهم ومباشرة مسؤولياتهم تجاه رعاية الأطفال وتوجيههم ومتابعتهم، وتفكك العلاقات الأسرية، وجهل الآباء، وانخفاض وعيهم بأهمية تعليم أبنائهم واستمرارهم في الدراسة إلى غير ذلك من العوامل الأسرية التي يمكن أن تؤثر على انتظام الأبناء في الدراسة، والتأثير السلبي أيضا على مستواهم التحصيلي.

٣- البيئة أو المجتمع المحلي:

يمكن أن تؤثر ظروف البيئة التي يعيش فيها الطفل سلباً أو إيجاباً على تقدمه الدراسي، وعلى استمرار يته في التعليم.

لقد أوضحت دراسات عديدة أن إدراك الآباء لقيمة وظيفة التعليم يتفاوت من مجتمع إلى آخـر، ومـن بيئة اجتماعية إلى أخرى في المجتمع الواحـد بسبب الاحتكاك الثقافي المتوفر في المدن والأرياف، وسيادة بعض العادات والتقاليد الخاصة بتعليم البنت وخاصة في المناطق الريفية، وعدم ارتباط العمل الزراعي والرعوي بالتعليم [2]، الأمر الذي يساهم بشدة في انخفاض الوعي بقيمة التعلم لدى الآباء في هذه البيئات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإنّ ضعف المثيرات الثقافية في البيئة المحيطة بالطفل يكون لها تأثرها على مستوى تحصيله الدراسي وتقديره لقيمة استمراريته في التعليم، ذلك أنّ المثيرات الثقافية تلعب دورا مكملاً لدور المدرسة والمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى. وتتمثل هذه المثيرات في الصحف والمجلاّت والملصقات، والاحتكاك الثقافي مع العالم عن طريق الانترنت...الخ، والتي يتأتى للفرد أن يتعرض لها من خلال التحاقه بإحدى الجمعيات أو النوادي أو المكتبات العامة بمجتمعه أو منطقته.

---

[1]- سعيد جميل سليمان وثوبيه البرواني، مرجع سابق، ص:٩٦

[2]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص:٦١.

بالإضافة إلى ما أوردناه فيما يتعلق بتأثير ظروف البيئة التي يعيش فيها الطفل على انقطاعه عن الدراسة يمكن التطرق إلى عامل مهم اعتبرناه كأحد المسببات لتسرب التلاميذ من المدارس وهو ضعف الثقة في عائد التعليم، إذ أنه مع تدني مستوى التعليم، وقلة العائد المنتظر لهذا التعليم على حياة الأفراد. وعلى دخلوهم وسلوكياتهم يشيع في بعض البيئات خاصة في المجتمعات النامية بأنّ جدوى التعليم لا تعادل الجهود والإنفاق المبذولين في سبيله، فإذا ما أضيف إلى ذلك ما قد يشيع في بعض هذه المجتمعات من ظواهر كالبطالة بين المتعلمين مع وجود فرص عمل كثيرة بالنسبة للأميين وأشباههم، تكون النتيجة العامة ضعف الحافز لدى الآباء نحو استمرارية أبنائهم في المدرسة لاستكمال تعليمهم. وتدني الحرص من جانب التلاميذ أنفسهم على الفرص التعليمية المتاحة أمامهم.

المبحث الثالث: دور المدرسة الوقائي من جنوح الأحداث.

مدخـــل

لا يستطيع الباحث في ميدان انحراف الأحداث أن يغفل دراسة الدور المهم الذي تلعبه المدرسة في حياة الحدث ليس فقط كقوة وقائية يمكن أن تحول دون انحرافه أو كقوة علاجية يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في تقويمه إذا انحرف، بل كقوة سببية يمكن أن تخلق بذاتها حالات من الانحراف.

إن هذا الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في حياة الحدث دفع الباحثين في مجال الجنوح والجريمة على مضاعفة الجهود لكشف العلاقة بين قصور المدرسة في أداء رسالتها في وقاية الأحداث من الانحراف وحالات الجنوح والانحراف.

صحيح أنّ التلميذ في أكثر الحالات تكون لديه سلفا قوة من الاستجابة للميول الانحرافية بسبب العوامل البيئية أو الاجتماعية الأخرى، ولكن المدرسة المقصرة في مسؤولياتها والتي لم تبذل جهدا في الرعاية الكاملة للحدث تكون في هذه الحالة هي القوة الدافعة التي عصفت به إلى السلوك المنحرف، بحيث يمكن أن نتصور في بعض الظروف أنه لولا التحاق الحدث بالمدرسة، أو بمدرسة معينة بالذات لما تردى في طريق الانحراف.

لقد أثبت قضاة الأحداث من خلال القضايا التي عرضت عليهم أمام محاكم الأحداث حالات كثيرة كان فشل الحدث في الحصول على مقعد له في الصف الدراسي هو العامل الأقوى الذي هيأ له إلى جانب عوامل أخرى فرص الانحراف، ذلك لأن تواجد الحدث في الشارع بعد فشله الدراسي وطرده من المدرسة قد يهيئ له ظروف مناسبة للاختلاط الفاسد أو الرفقة السيئة. لذلك فإنّ الأساس الذي تقوم عليه رسالة المدرسة الوقائية هو تمكين الحدث من أن يجد له مقعدا فيها، وهو ما يجب أن تقوم عليه أية سياسة تخطيطية ناجحة في ميدان التعليم.

ويكمن الدور الوقائي للمدرسة تجاه الحدث المتمدرس فيها أن تؤدي رسالتها كاملة تجاهه من النواحي التالية:

أولا: دور المدرسة في كشف الانحراف.

ثانيا: دور المدرسة تجاه التلميذ المتخلف دراسيا.

ثالثا: رسالة المدرسة في ميدان التوجيه التربوي والنفسي.

رابعا: واجبات المدرسة في مجال العلاج و التقويم.

أولا- دور المدرسة في كشف الانحراف:

يلاحظ بالنسبة لبوادر الانحراف أنها كثيرا ما تظهر في نطاق الحقل المدرسي وتقتصر عليه، كأن تستشف الأعراض المنذرة من كثرة هروب التلميذ من المدرسة أو عدم عنايته بكتبه وأدواته المدرسية، أو إهماله في أداء الواجبات المدرسية المنزلية أو عدم اهتمامه بالتعليم وصعوبة استيعابه لدروسه، أو مروقه من سلطة المدرسة، أو تمرده على نظام المدرسة.

إن هذه المظاهر السلوكية جميعها ولو أنها ليست أعمالا انحرافية إلا أنها تنبئ على أنّ الطفل معرض للانحراف، وهي جميعها ذات صلة وثيقة بنشاطه المدرسي مما يعطي للمعلم فرصة الكشف على أنّ الطفل الذي تبدو منه هذه المظاهر معرض للانحراف بدرجة خطيرة.

ولقد وضع المؤتمر القومي لانحراف الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية في تقريره الذي وضعه في شأن مسؤوليات المعلم في كشف مظاهر السلوك غير المتكيف ومواجهته والمساهمة في علاجه عدة أسئلة يمكن للمعلمين أن يسترشدوا بها من أجل سرعة اكتشاف بوادر الانحراف لدى التلاميذ حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، نذكر من بينها ما يلي [(١)].

*** هل التلميذ فاشل في دراسته؟ هل يتغيب كثيرا بدون إذن؟ هل هو في حالة صحية جيدة؟ هل هو غير مرغوب فيه في المنزل أو في فناء المدرسة أو داخل الفصل؟ هل يخالط غيره من التلاميذ الفاسدين؟ هل يعيش في منطقة من مناطق الانحراف؟ هل تبدو عليه مظاهر الفقر والحاجة ؟ هل يعيش في منزل مكتظ خال من وسائل الراحة؟ هل انحدر من أسرة منهارة ماديا أو هجرها عائلها ؟ هل تعمل أمه خارج المنزل؟.**

ويوضح التقرير أنّ أية علامة من هذه العلامات هي بادرة الانحراف يجب أن تلفت نظر المعلم إلى أنّ التلميذ يحتاج إلى رعاية خاصة،لذلك يجب على السلطات التعليمية أن تراعي في تأهيل المعلمين والمسؤولين عن النشىء أن يكونوا متمتعين بقسط كاف من الثقافة التقويمية في مجال الانحراف، بل يجب أن تراعى في خطة التعليم وضع نظام شامل يكفل كشف العناصر التي تعاني من الأعراض المنذرة بين تلاميذ المدرسة.

---

[١]- منير العصره، **انحراف الأحداث، ومشكل العوامل،** الإسكندرية المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٤، ص ص :٢٥٦-٢٥٧.

إنّ رسالة المدرسة تكمن في الكشف عن هذه المظاهر ذات المدلول الانحرافي وتسجيلها بواسطة معلم الفصل أو الأخصائي الاجتماعي المدرسي ثم مخاطبة الأسرة في شأنها، وتنظيم التعاون بين المدرسة و المنزل في صدد البحث عن أسبابها، واتخاذ الوسائل الكفيلة بالقضاء عليها قبل أن تصبح انحرافا ثابتا.

ثانيا- دور المدرسة تجاه التلميذ المتخلف دراسيا:

إن المدرسة قد تؤدي رسالتها كاملة تجاه التلميذ السوي، ولكنها – من الناحية العملية- تقف مكتوفة الأيدي تجاه التلاميذ المتخلفين دراسيا، وكل ما يمكن أن تؤديه هو إبلاغ أولياء التلاميذ بعلامات أبنائهم المنخفضة عن طريق التقرير الشهري في دفتر المراسلة. وفيما عدا ذلك فإنّ المدرسة لا يعنيها كثيرا أمر هذا التخلف في الدراسة باعتباره عرضا من الأعراض المنذرة بالانحراف، كما لا يعنيها مراقبة العلاقة بين هذا التخلف وبين المظاهر السلوكية التي تصدر عن التلميذ المتخلف دراسيا، بل تنصب اهتمامها كمؤسسة تعليمية بمنهجية التدريس والتركيز علـى أساسيات العملية التعليمية ذاتـها دون الاهتمام بمشكلات التلميذ التحصيلية، ممّا يجعلها في غالب الأحيان عاجزة على مساعدته في مواجهة بعض الظروف التي يعاني منها، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في فشله المتواصل في تحقيق النجاح في تحصيله المدرسي.

وفي هذا المجال يجب أن تدرك المدرسة أنّ الآلاف من التلاميذ لا يرغبون في التعليم ويضيقون ذرعا بالمدرسة لمجرد أنّ ما يلقى إليهم من معلومات لا يتفق مع طاقاتهم الذهنية وقدراتهم العقلية، فهم لا يستطيعون هضم هذه المعلومات أو استيعابها ويترتب على ذلك أن يفقدوا كل رغبة في الدراسة، ولا يلبث هذا الشعور أن يتحول إلى كراهية لمواصلة الدروس والتحصيل. وإذا وصل الحدث إلى هذه الدرجة من التضايق من الدراسة فإنّه سرعان ما يلتمس الوسيلة للخلاص من هذا الضيق، وقد يجب هذه الوسيلة في الاعتماد على الهروب من المدرسة والارتماء في أحضان الشارع أين يقابل ألوانا من الرفقاء الذين قد يقودونه مباشرة إلى الانحراف [١].

ونظرا لخطورة هذه النتائج فإنّ المدرسة يجب أن تقوم بعمل إيجابي تجاه هؤلاء الأحداث عن طريق الاهتمام بالتلاميذ الضعاف دراسيا والعمل على حل مشاكلهم وذلك عن طريق الاجتماعات الدورية مع إدارة المدرسة وهيئة التدريس، وتشجيع التلاميذ أيضا بالالتحاق بمجموعات دروس التقوية في المدرسة وحثهم على الاستمرار لرفع مستواهم الدراسي بالتعاون مع أولياء التلاميذ [٢].

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٢٦٤.

[٢]- محمد صديق محمد حسن، **التسرب والتنمية، المشكلة وسبل العلاج،** مجلة التربية، الدوحة، وزارة التربية والتعليم والثقافة، العدد٩٩، ١٩٩١، ص: ٩٣.

ثالثا- دور المدرسة في التوجيه التربوي والنفسي:

يعتبر دور الأخصائي الاجتماعي المدرسي أساسا أوليا يمكن أن تبدأ به المدرسة رسالتها في تقويم الانحراف.

يمكن للأخصائي الاجتماعي المدرسي أن يمارس وظيفته بطرق مختلفة، ولكن جميع هذه الطرق تقوم على فلسفة وظيفية واحدة، وتهدف إلى غرض واحد هو كشف انحراف الحدث في أطواره المبكرة واتخاذ الإجراء الوقائي والعلاجي المناسب. ولكي ينجح الأخصائي الاجتماعي في هذه المهمة يجب أن يكون قد تلقى تدريبا كافيا في حقل الدراسات النفسية والاجتماعية للقيام بوظيفته حيث يبحث كل حالة على حدى، ويبحث جذور المشاكل في المنزل أو الشارع، وتنظيم التعاون بين الأسرة والمدرسة لوقاية التلاميذ من الانحراف.

غالبا ما يعتمد الأخصائي الاجتماعي في الإلمام بجوانب المشكلة على فحص السجلات المدرسة والتقارير الطبية، والاختبارات النفسية الخاصة بالطفل إلى جانب تنظيمه مقابلات مع الأبوين والبيئة المنزلية بصفة عامة للتعرف على التاريخ الاجتماعي للأسرة والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها، والقيم والثقافة التي تتمسك بها الأسرة [(١)].كما يقوم الأخصائي الاجتماعي بمقابلة المعلمين في الفصل، ودراسة وجهات النظر المختلفة نحو المشكلة سواء تجاه ناظر المدرسة أو الطقم الإداري من مراقبين والمستشار التربوي المكلفين بعملية الضبط المدرسي.

وعند تناول مشكلات التلميذ يقوم الأخصائي الاجتماعي بتنظيم سلسلة من المقابلات مع التلميذ لتفسير المشكلة ومساعدته على إيجاد حلول ملائمة للتغلب عليها. كما يتولى الأخصائي الاجتماعي أيضا محاولة المواءمة بين التلميذ ومدرسته وبيئته، وتبصيره بموقفه بعد دراسة حالته، وتشجيع المدرسين على اكتشاف التلاميذ ذوي المشكلات والتعاون على حلها، حتى لا تعترض التلاميذ خلال حياتهم المدرسية صعاب تحول دون استفادتهم الكاملة من الخبرات المدرسية [(٢)].

ينبغي على الأخصائي الاجتماعي المدرسي أن يعمل أيضا على توطيد العلاقة بين المدرسة والعائلة والمؤسسات الاجتماعية التي قد تقتضي الحاجة إلى تعاونها، وتوثيق الصلة بصفة خاصة بين المدرسة وأولياء أمور التلاميذ بدعوتهم إلى المدرسة بين حين وآخر،وبصفة منتظمة لبحث الشؤون المتعلقة بأبنائهم في ميدان السلوك و التحصيل الدراسي.

---

[١]- محمود حسن، **مقدمة الخدمة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: ٤٠١.
[٢]- أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، مرجع سابق، ص: ٥٦.

إن قيام الأخصائي الاجتماعي بخدمة التلاميذ في مجال اختصاصه لا يعفي أبدا المدرس من الإسهام في هذه الأعمال في حدود طاقته وخبرته ووقته. إذ أنّ المعلم بحكم اتصاله المباشر والمستمر بالتلاميذ يمكنه أن يعاونهم على النمو والتقدم واكتساب الخبرة النافعة، ويمكنه أن يتعرف على التلاميذ المحتاجين إلى رعاية خاصة، وأن يساهم في القيم بهذه الرعاية، وأن يعاون في تتبع حالاتهم[1]. وبهذا يعمل الأخصائي الاجتماعي والمعلم على بناء علاقة مهنية متبادلة متكاملة فيما بينهما.

ومن كل ما سبق ذكره نستطيع أن نستخلص أن دور الأخصائي الاجتماعي في وقاية التلاميذ من الانحراف في المدرسة يكمن في إتباع كل أو بعض الطرق الآتية[2].

- القيام بالمراقبة والاستماع والتسجيل داخل جدران المدرسة.
- بحث المشاكل السلوكية خارج المدرسة سواء في المنزل أو في الشارع أو في مكان العمل.
- عرض النتائج على هيئة إدارة المدرسة وعلى الوالدين أو المؤسسات المهتمة بشؤون الانحراف.
- معالجة المشاكل السلوكية بطريقة مباشرة

رابعا- دور المدرسة في علاج وتقويم الانحراف:

إنّ البحوث والدراسات العلمية التي تناولت موضوع علاقة المدرسة بجناح الأحداث أظهرت أهمية المدرسة في دورها الوقائي لرصد أعراض الجناح المبكر، وتشخيص بعض بوادر السلوك والتصرفات غير السوية التي تصدر عن الطفل من خلال مسيرته المدرسية، ذلك لأن المدرسة على الرغم من مكانتها المعتبرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية السليمة فإنها تفشل في أداء رسالتها على أكمل وجه إلا إذا صممت برامجها تصميما محكما، وسلحت نفسها بإجراءات من شأنها أن تساعد على الوقاية من الانحراف والسلوك الجانح ولتحقيق ذلك يجب أن يستمر النظام التعليمي والتربوي في العمل كبؤرة مهمة لتقويم السلوك والوقاية من ممارسة النشاطات الانحرافية والإجرامية.

إن عملية مساهمة النظام التربوي في الوقاية من الانحراف والجنوح تقتضي القيام بإعادة النظر في المناهج التربوية وطرق التدريس والتقييم عن طريق تصميم المناهج بصفة تتناسب مع درجة نضج وقدرات الدارسين، وتوفير نظام مدرسي تفاعلي وتعاوني، وبمعنى أخر توفير ظروف تعليمية مناسبة تسمح باستيعاب التلاميذ لأهداف تعليمية محددة

---

[1]- نفس المرجع، ص:٥٧.
[2]- طلعت عيسى، مرجع سابق، ص:٢٥٩.

بدقة قبل الانتقال إلى أمور أكثر صعوبة، تتوقف عملية التقييم فيها على ما يظهره الدارس من مهارة، وتَحسُّنٍ بالنسبة للفترة السابقة بدلا من مقارنته مع زملائه.

وقد بينت البحوث والدراسات العلمية أنّ عملية التعلم تكون تعاونية عندما تسمح بتجمع عدة دارسين في مجموعات، حيث يعمل التلاميذ من مختلف الطبقات الاجتماعية، ومن مختلف الخلفيات المتعلقة بالقدرات العقلية والمواهب في فرق عمل لاستيعاب مواد المناهج الدراسة، ويتلقون تقييما جماعيا من قبل المدرس على أدائهم الدراسي. وهذه الطريقة تجعل الدارسين يعتمدون على بعضهم البعض في الحصول على المكافئات الايجابية. ومن مزايا هذه الطريقة أنها تشكل معيارا يسمح بالتعليم والأداء المدرسي وتؤدي في النهاية إلى تكوين دوافع واتجاهات إيجابية لدى الدارسين تجاه المدرسين والمدرسة وحول ذواتهم على خلاف الطريقة التنافسية ذات النزعة الفردية والأنانية [1].

إنّ هذه الطريقة تعتبر في نظرنا فعالة في زيادة الانجاز المدرسي للدارسين، وفي تكوين الاهتمام المشترك في أوساط التلاميذ بغض النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى تمكين هذه الطريقة التلاميذ من اكتساب مهارات تعاونية، الأمر الذي من شأنه أن يبعدهم عن البحث عن أوساط بديلة مع أقران منحرفين من شأنها أن تؤدي بهم إلى القيام بنماذج سلوكية انحرافية وجانحة.

وفي هذا الصدد يقول التقرير النهائي لملتقى دكار حول التربية للجميع أنّ الأطفال يتخلون عن المدرسة لعدة أسباب من بينها أنّ الأولياء يعتقدون أنّ المدرسة لا تستجيب لحاجيات أطفالهم ، وأنها لا تسعى بالقدر الكافي لصالحه، لذا فإنّ إنشاء "مدارس صديقة للأطفال" معطى ذو أهمية قصوى لتحقيق التربية الابتدائية العالمية لتحسين نوعية التربية، وترقية المساواة والإدماج الاجتماعي التربويين [2].

إنّ المطلب الأول الواجب توفره كي تكون المدرسة صديقة الأطفال هو التجهيزات والهياكل الجيدة والفضاء، والأثاث الملائم لكل طفل، والإضاءة المناسبة، مع حفاوة الاستقبال والفرح، كما تستخدم هذه المدارس الكتب التي تحترم اللغات والثقافات، والأساليب المعرفية المحلية، إنّ طرائقها البيداغوجية تتركز على التلميذ لا على المعلم، ممّا جعلها تتماشى ورؤية الطفل الذي هو كائن في طور النمو، وبهذه الكيفية التي عملت على ارتقاء وضعية الأطفال في صلب المدرسة يمكن للأطفال أن يذهبوا إلى المدرسة فرحين، ويعودون إليها سعداء وراضين، أن يحظوا بالاحترام والعناية وحسن المعاملة، أن يكبروا ويرتقوا بشكل متوازن، أن ينموا مواهبهم، وأن يبلغوا الاستقلالية

---

[1]- عمر عسوس، **دور المدرسة في الوقاية من الانحراف والسلوك الإجرامي،** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية " التواصل" عنابة، جامعة باجي مختار، رقم ١، جوان ١٩٩٦، ص: ١٢.

[2]- رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، التقرر العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، مارس ٢٠٠١، ص:١٣٥.

الذاتية، أن يدركوا حاجاتهم لمواجهة مصاعب الحياة، وأن يساهموا في ترقية مجتمع أكثر عدلا وإنسانية [1].

ومن جهة أخرى لقد أكدت الكثير من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدور المدرسة في جنوح الأحداث على أهمية شغل أوقات فراغ تلاميذها لوقايتهم من الانحراف عن طريق عدم الاقتصار على إعادة النظر في مناهج وطرق التدريس والتقييم فقط، بل ينبغي أن تشمل المادة المقدمة للدارسين أمورا أخرى كبرمجة فراغهم لاستغلالها في نشاطات تنمي معارفهم من خلال فتح النوادي الثقافية والرياضية بعد الساعات الرسمية للمدرسة، وتقديم دروس في التربية الأسرية والدينية والمدنية....الخ[2].

ينبغي أيضا أن تكون الصلة وثيقة وتعاونية بين المدرسة وأولياء التلاميذ الذين يجب إشراكهم في أمور تسيير المدرسة عن طريق إقامة جمعيات لأولياء التلاميذ لتدارس المشاكل التي تحدث داخل المدرسة، والمناهج السلوكية التي تصدر عن أبنائهم.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر أن هناك عدة دول قامت بتجارب ناجحة حول إنشاء مدارس بديلة سميت في بعض الدول بـ" **مـدارس الحـظ الثـاني** " (**école de la deuxième chance**) تضم خاصـة التلاميذ الذين يتسمون بأعراض السلوك الانحرافي والجانح، تؤطر من قبل معلمين مدربين تدريبا خاصا على فنون توفير جو تعليمي إيجابي يسمح بزيادة الشعور بالنجاح في جو مليء بالدفء والقبول، بحيث تستوفي برامج هذه المدارس الاحتياجات الفرعية للتلاميذ من خلال تدخلات تتناسب مع كل حالة، وعدم إتباع نظام التقييم المعتاد، وتصميم برامج مبنية على واقع هؤلاء التلاميذ، آخذة بعين الاعتبار خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، وتحتوي على تقنيات من شأنها أن تغير سلوكهم. علما بأنّ هذا النظام اتبع في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعة عشر مدرسة اعتمدت برامج موجهة للوقاية من الانحراف في خمسة عشر مدينة أمريكية، وقد بينت نتائج تقييم هذه المدارس حقائق مشجعة منها انخفاض في درجة الانحراف بين التلاميذ،وتحسن سلامة المدارس من التخريب، وانخفاض في عدد الحوادث داخل المدارس، وزيادة ارتباط التلاميذ بمدارسهم، وانخفاض في تفاعلهم مع أقرانهم المنحرفين[3].

ومن التجارب الرائدة في مجال مواجهة أخطار الرسوب والتسرب خارج نظام التعليم يمكننا ذكر تجربة أولاد الشوارع التي قامت بها جمعية **الأندوغو** " **بنيروبي**" بكينيَا التي أخذت على عاتقها تهيئة وتعليم الأطفال المعرضين لخطَر التشرد والمخدرات من أجل وقايتهم من خطر الوقوع في الانحراف والجنوح.

---

[1]- رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، التقرر العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، مارس ٢٠٠١، ص:١٣٥.

[2]- نفس المرجع، ص: ٣٦

[3]- عمر عسوس، مرجع سابق، ص:١٣.

لقد بدأ برنامج الأندوغو لتربية وتعليم أولاد الشوارع بإبرام مصادقات مع أولاد شوارع "**نيروبي**" سعيا إلى كسب ثقتهم، وقد توصل البحث الذي بدأ به البرنامج إلى أن اكبر أمنيات أطفال الشوارع الذين تجاوزوا سن العاشرة هي الذهاب إلى المدرسة والتعلم، ولكن ظروفهم لم تكن تسمح لهم بالالتحاق بمدرسة عادية، إذا كانت تعترضهم ثلاثة عوائق هي: الفقر، والسن، والحرية، ذلك أنهم كانوا يعانون من فقر شديد لا يسمح لهم بمواجهة مصاريف المدرسة، وكبر السن ممّا يعيق إدماجهم في المناهج العادية، ومن شدة التحرر مّما يعيق تكيفهم مع تصلب البنى المدرسية التقليدية (1).

وكان برنامج الاندوغو يرمي إلى تصميم منهاج مختلف عن منهاج المدرسة العادية وفقا للمبادئ التالية (2).

* ينبغي أن تكون الدروس مختصرة لأنّ الأولاد الذين هم في الشارع منذ زمن طويل، والذين أصبحوا في سن متقدمة غير متحفزين كفاية لقضاء سنين عديدة في المدرسة.

* تعطي الأولوية إلى دراسة المواد التقنية نظرا للحياة العاملة التي يتوجه إليها الأولاد، وذلك عن طريق الربط بين التعليم والعمل المنتج، بالإضافة إلى تلقينهم مبادئ الحساب وتعليمهم العلوم والموسيقى واللغة الإنجليزية، والدراسات الاجتماعية، والتعلم التجاري والتربية البدنية والتعليم الديني.

* يبذل الجهد في مثل هذه المدارس لتطوير الوعي عند الأولاد وتنمية الشعور لديهم بالانتماء إلى الجماعة.

* تُقْبَلُ مواطن الضعف عند الأولاد ، وتسعى هذه المدارس جاهدة إلى مساعدتهم على تكوين فكرة صحيحة عن أنفسهم.

وقد اهتمت هذه التجربة أيضا بالمعلمين وإعدادهم وتدريبهم تدريبا خاصا للقيام بوظيفتين أساسيتين في نفس الوقت، الأولى تعليم تعويضي علاجي للراسبين و المتسربين (الوظيفة التعليمة) والثانية التوجيه والتطوير والتنظيم، وإقامة روابط وعلاقات اجتماعية بين المدرسة والمجتمع المحلي (الوظيفة الاجتماعية) (3).

يمكننا القول من كل ما سبق ذكره حول هذه التجربة أنّ العمل الذي أنجزته في "نيروبي" جمعية الأندوغو في كينيا هو تجربة تستطيع بلدان أخرى الاقتداء بها، ولكن لابد من الإشارة على أنّ مثل هذه التجربة لا يمكن أن يكتب لها النجاح بدون مساندة مالية ومعنوية من مناصريها.

---

[1]- محمد مالك محمد سعيد، **تجارب عالمية لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد، ٤٦، تونس، ديسمبر ١٩٩٩، ص: ٢٤.

[2]- نفس المرجع، ص: ٢٥.

[3]- نفس المرجع، ص: ٣١.

استنتاج عام:

إننا نجد اهتمام الباحثين بدور المدرسة الوقائي في جنوح الأحداث في الدراسات التي أجرتها الجمعية الوطنية لدراسة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (*) حيث قامت هذه الجمعية يلفت أذهان المعلمين والمسؤولين عن السياسة التربوية إلى المسؤولية الضخمة والعبء الكبيـر الذي يجب أن يضطلعوا به لمنع انحراف الأحداث، وقـد نادت هذه الجمعية صراحة في نشراتها بأن المدرسة تتحمل أكبر قسط من المسؤولية في تكييف الحدث اجتماعيا وتوجيهه ومنع انحرافه، ووضعت الأسس التي يجب أن ترتكز عليها السياسة التربوية في مجال منع الانحراف، وحملت المدرسة مسؤولية فشل الحدث في جعل سلوكه الاجتماعي متوافقا.

وقد وجه إلى المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية النداء التالي(١):

" أنّ المدرسة يجب أن يكون لها برنامج ضخم مدروس، ومكان صحي تتوافر فيه عناصر الأمن والراحة، ومن شأنه أن يكفل للطلاب تحقيق مختلف أوجه النشاط التعليمي والتربوي، وهيئة من المـعلمين قد أعـدوا إعدادا خاصا بحيث يتوافر فيهم عنصر انحراف التربية مع الأيمان برسالتهم، والإلمام الكافي بكيفية أدائها، ويجب أن تكون من العناصر الأساسية لرسالة المدرسة الاهتمام بالمشاكل الشخصية للطفل الفاشل، ويجب أن تعتبر المدرسة فشل الطفل في دراسته هو فشل لها، وعليها أن تهتم بالطفل ليس فقط من جهة تقويم انحراف بطريقة مباشرة بل بالبحث في أسبابه وجذوره حتى تقضي عليه من أساسه".

ويضيف النداء قائلا: (٢) " يجب على المدرسة أن لا تكتفي بنجاحها في إعداد معظم الأطفال لحياة سوية خالية من الانحراف، بل يجب أن تؤمن بأن رسالتها الصحيحة هي إعداد "جميع الأطفال" لمثل هذه الحياة، ويجب أن يدرك المسؤولون عن المدرسة أنّ مجرد الفشل مع طفل واحد يعد تقصيرا منهم في أداء رسالتهم. والوصول إلى الغاية المثلى في أداء هذه الرسالة يجب أن يكون التعاون بين المدرسة وبين المنزل تعاونا وثيقا يستهدف تسليم الطفل لمواجهة الحياة بقوتين متعادلتين تقوم أولاهما على العلم والمعرفة والثقافة التي يؤكد بها ذاته حينما يواجه المجتمع، وتقوم الثانية على التربية والخلق وبناء الشخصية، وتنمية المثل العليا التي تضمن له عدم الانحراف، وأي تقصير في أي من هاتين الناحيتين يعد تهاونا من المدرسة في القيام بمسؤولياتها".

---

[١]- ٢ أنظر هذا النداء في العدد الرابع من الكتاب السنوي للجمعية الوطنية لدراسة التعليم , وهو من مطبوعات :
University of chicago Press, 1958.

الفصل السابع: أثر الحي في جنوح الأحداث

المبحث الثاني: علاقة الحي بجنوح الأحداث.
المبحث الثالث: الأحياء السكنية ومناطق الجناح.
المبحث الأول: مشكلات الأحداث في أحياء المدن وعلاقتها بالجنوح.

المبحث الأول: علاقـة الحـي بجنـوح الأحداث.

مدخـ ـل

إذا كان لدراسة دور العائلة والمدرسة في سببية الجنوح نصيب الأسد في غالبية دراسات علم الإجرام المعاصر، إذ أنهما العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث في دراسة طبيعة السلوك الإجرامي، فإنّ هذه العائلة والمدرسة لا يمكن أن تنعزلا عن المؤسسات الأخرى القريبة إليها في إنجاز عملية شخصية الفرد وبلورة اتجاهاته الأساسية في الحياة.

حقا أن الأفراد يستجيبون لمؤثرات عوائلهم ومدارسهم، ويخضعون لظروفهما إلى حد كبير، لكن هذين المؤسستين تعملان من خلال بعض المحددات الجغرافية والايكولوجية الاجتماعية، فهما جزء من بيئة ثقافية أكبر تعرف بالحي.

إن العائلة والمدرسة تخضعان خضوعاً مباشرا لظروف الحي الذي تكونان جزء منه، فهو يشكل البيئة الخارجية التي توصلهما بالمجتمع الكبير.

وإنّ الحي لا يكون مؤسسة اجتماعية مستقلة ومنعزلة عن بقية المؤسسات الأخرى، بل يعتبر الجزء الحساس الذي يتأثر بما يحيط به، كما أنه المرأة الصادقة التي تعكس قيم وعادات الأفراد الذين يعيشون فيه.

وهكذا تتكون شخصية الفرد من خلال دورية هامين، الأول هو دور الفرد في الحي الذي يعيش فيه، والثاني هو مكانة الحي بين بقية الأحياء الأخرى، والدور الذي يلعبه في المجتمع الكبير الذي يحتويه.

ويهمنا في هذا المبحث أن نبيّن كيف يكون الحي عاملا يسهم في تكوين السلوك الجانح.

أولا- مفهوم الحي:

إنّ الدلالة اللغوية للحي هي الحياة، وهو اسم يقع على كل شي حي، وهو نقيض الميت(1). أما الدلالة الاصطلاحية فتشير إلى أن الحي هو الإطار الإداري الذي يقـع به المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية وروحية، وثقافـية فنجد أن الحي يضم المباني السكنية، ومباني المؤسسة، والمصالح والهيئات الواقعة به، كما يضم المصانع والورش والمتاجر، والطرقات ووسائل المواصلات والحدائق والمستشفيات المدارس ودور العبادة ودور السينما والمسرح، وغير ذلك من أماكن الترويح التجاري من ملاهي، ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي مؤثرات معنوية تتمثل في الجو المحيط بالفرد في حدود اتصالاته وعلاقاته اليومية المعتادة بالمنطقة التي يقع بها مسكنه(2).

و يعرف المهندس المعماري الايطالي المعاصر "**ألدو روسي**" **Aldo Rossi** الحي بكونه وحدة مورفولوجية وبنائية متميزة بطابع حضري ومحتوى اجتماعي و وظيفة محددة (3).

إنّ الحي الذي يعني المنطقة الصغيرة التي يعيش فيها الفرد بحكم موقع داره، ومدى اتصال هذه الدار بالدور الأخرى قد لا يكون له في المفهوم الغربي نفس السمات المميزة للأحياء في المجتمعات العربية، حيث نشير للحي "**بالحومة**" المعروفة في الجزائر، و "**الحارة**" المعروفة في مصر، و "**المحلة**" المعروفة في العراق إلى أخره من المصطلحات التي تقارب هذا المعني في الدول العربية الأخرى.

لقد صنف الباحثين المتخصصين في مجال علم الاجتماع الحضري الأحياء السكنية حسب التجهيزات المتواجدة فيها، والفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها على النحو التالي:

- الأحياء الراقية: المتواجدة في المناطق المفضلة والهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا) أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية والتجارية، تتمتع بحياة الترف، ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء (4).

1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، المجلد الرابع عشر، د.ت: ص214.

2- طلعت عيسى، مرجع سابق، ص ص: 160-161.

3 - Aldo rossi, **l'architecture de la ville,** Paris, Ed, L Equére, 1978, P 63.

4- Nadia Djelal , **Le quartier –sa signification et sa réalité dans la totalité de la structure urbaine,** in cahiers de L EPAU , N 1 , Alger 1992, PP 19-20.

- الأحياء الشعبية: المتواجدة في المناطق المزدحمة بالمباني والمساكن، تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة، تكثر فيها المحلات التجارية، وازدحام المواصلات، والعمارات السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع، وتقل فيها المرافق الرياضية والثقافية والمتنفسات الطبيعية كالحدائق والمنزهات والمساحات الخضراء [١].

- الأحياء العشوائية: وهي في غالبية الأحيان سكناتها ليست مبنية من مواد البناء المناسبة, ولكنها قد تكون مقرا للإقامة، تتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي يستخدم في إنشائها الصفيح، لا تتوافر فيها أي مرافق أو خدمات، وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون الفقراء الذين يهاجرون من الريف إلى المدن الكبيرة، ويستولون على أي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها، ويقيمون عليها أكواخهم [٢].

- وفي مجال تصنيف الأحياء استطاعت دراسة فرنسية حديثة قامت ببحث ميداني حول التقسيم الاجتماعي للمجال في المدن الفرنسية الكبرى أن تجد خمسة وعشرون صنف من الأحياء رتبتها حسب الفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها، مستعملة متغيرات لتحديد نمط الحي نذكر منها على سبيل المثال: الجنسية، الإطار القانوني لامتلاك السكن (ملك، مؤجر)، نوعية السكن (فردي أم جماعي، قديم أم جديد) إلى جانب الإطار الاجتماعي والثقافي المهني لمختلف السكان الذين يقطنون هذه الأصناف من الأحياء [٣].

واستنتجت هذه الدراسة أنّ دراسات من هذا النوع تساهم في معرفة مورفولوجية المدن من ناحية تركيباتها السوسيو ديمغرافية، كما تفيد أيضا في خلق وسيلة (المتغير" نمط الحي" الذي يسمح بتهيئة المجال [٤].

من كل ما سبق ذكره يمكننا استخلاص أن كل حي من هذه الأحياء يطبع المقيمين به بطابع ثقافي ممـيز يظهر في العـديد من التصرفات والمعايير السلوكية، فقد تتفاقـم مشكلات اجتماعية معينة في بعض هذه الأحياء لظروف تتعلق بها، وفي نفس الوقت لا تجد مثل هذه المشكلات في أحياء أخرى، ممّا يجعل بين المشكلات الاجتماعية والمكانية نوع من الارتباط.

والحي في أبسط مفهومه هو منطقة جغرافية تحدد إقامة الأسرة، وتشكل علاقاتها واختلاطها وتواصلها بالأفراد أو الجماعات التي تشكل بعض جوانب الصورة الايكولوجية التي تتميز بها هذه المنطقة. والحي بهذا المعني نجده يهيئ للأسرة معظم المؤثرات الخارجية والفرص والظروف التي تتيح لأفراد الأسرة أسباب المخالطة والولاء والانتماء،

---

[٢]- حسين عبد الحميد رشوان، **مشكلات المدينة، الإسكندرية**، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، ص: ١١٧.
[٣] - jaque Brun et autres **, La ségrégation dans la ville** , Paris , édition L Harmattan, 1994, PP 202-210.
[٤] - Ibid., P 218.

أي أن الحي يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والاتجّاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة الاجتماعية[١].

إنّ الحي الذي تتوافق قيمه مع قيم المجتمع الكبير يكون حيًا سويّاً يهيئ للطفل جوا يكسبه الشعور باحترام النظام والقانون، وحين يخرج الحي في قيمه الاجتماعية على قيم ومعايير المجتمع الكبر، فإنّ هذا الحي يصبح مصدراً لتكوين بعض الاتجاهات الخاطئة، فهو يفشل في مهمة توجيه قيم أفراده، وبذلك قد يضع الطفل في بعض المواقف والظروف التي تقوده إلى الجنوح والجريمة.

و يهمنا في هذه الدراسة أن نبين كيف يكون الحي مصدرا من مصادر تكوين السلوك الجانح من خلال تعرضنا للطابع الذي يأخذه الحي كعامل مؤثر في الجنوح.

ثانيا- الطابع الذي يأخذه الحي كعامل مؤثر في جنوح الأحداث:

كثيرا ما يتساءل الباحثون عن مدى العلاقة بين الحي وبين الجنوح والانحراف، وذلك لما يلاحظ من ارتفاع في "**معدل الانحراف**" بين مستوى الانحراف في المدن والعواصم الكبرى عنه في المدن الأصغر والأرياف، فهل للحي الذي ينشأ فيه الحدث علاقة بانحرافه وجنوحه ؟

يكاد يتفق الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع إيكولوجية الجنوح والجريمة على الدور الكبير الذي يلعبه الحي الفاسد في تنشئة الفرد عن طريق تزويده ببعض القيم والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي تساعد على تكوين الجنوح، أو تقود إلى ارتكاب الجريمة.

وقد حاول بعض العلماء تشخيص عناصر الحي الفاسد وتحديد معالمه، التي لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بتكوين الجنوح والسلوك الإجرامي، ومن هذه المحاولات ذكر أحد العلماء سبعة أنواع لهذا الحي الفاسد وهي [٢].

١- الحي الفقير المزدحم بسكانه، والذي يشيع فيه الفقر، وتشيع فيه الرذائل الاجتماعية، وهنا لا يكون الفقر وحده العامل الجوهري في حالة هذه الأحياء، وإنما المهم هو سلوك الأفراد فيه، ونوعيتهم، وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وبعض العناصر الثقافية الأخرى.

٢- الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال العيش.

---

[١]- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.
[٢]- نفس المرجع، ص ص: ٢٩٩-٣٠٠.

٣- الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعية أو فوراق اجتماعية واضحة. وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي. فهي أحياء لا تعتبر جزءا من المجتمع الكبير، ولكنها تعيش على هامشه.

٤- الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين وفي غرف منفردة مؤجرة. وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا، يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه.

٥- حي الأجانب، وهو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنا دائما لها. و رغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة، ولكن هذه الأحياء تنحدر إلى عزلة اجتماعية كبيرة، تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع.

٦- حي الرذائل، وهو حي يعتمد في معاشه على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبير، وغالبا ما يجذب هذا الحي كبار رجال العصابات الإجرامية لغرض العيش فيه، وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة.

٧- الحي الريفي، وهو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجه العدالة طلبا للتستر والاحتماء ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون.

وقد وصف الأستاذ الأمريكي "**هارفي زورباخ** " (**H.ZORBOUGH**) الأحياء القذرة والفاسدة بأنها أزقة مظلمة، تشيع فيها الحرية التامة والفردية المطلقة، تتكون غالبية سكانها من مهاجرين منبوذين، يعملون في أعمال غير ماهرة تافهة.الحياة في هذه الأحياء صاخبة غير مستقرة، ويشيع فيها العداء والخوف والكراهية. وهي في حالة هجرة دائمة. الضبط الاجتماعي معدوم. وتكون مثل هذه الأحياء موطنا صالحا للمجرمين، والمتشردين، والمتسولين، والمدمنين على الكحول، وعلى العقاقير القذرة المخدرة، أفراد هذه الأحياء لا يملكون الكثير، ولا يهتمون لشيء. حياتهم سلسلة من الفشل المتواصل، وهذا ما أضاع كبريائهم وأفقدهم الشعور بالمنزلة الاجتماعية في مجتمعهم. إنّ مثل هذه الأحياء تلد الجانحين والمجرمين باستمرار**(١)**.

والحي الفاسد بوجه عام يمهد للطفل طريق الجنوح بمختلف الوسائل التي يمكن أن تقود الطفل إلى السلوك الجانح كأن يسهل له الانغماس في وسائل اللهو التجارية الرخيصة إذا كانت تكثر فيه الحانات والمراقص وبيوت الدعارة التي تقود الطفل إلى ممارسة المقامرة والبغاء وتعاطي المسكرات والعقاقير المخدرة، و غيرها من الوسائل التي تكون سهلة وقريبة إليه في بعض هذه الأحياء الفاسدة.

١- نفس المرجع، ص: ٢٩٩.

وإنّ الرذائل الاجتماعية التي تنتشر بحرية في بعض الأحياء الفاسدة كثيرا ما لا يجد الطفل ما يعصمه عن ممارستها، بل لا يجد من يلومه من جرّاء ممارسته لها لأنها عادات شائعة ومألوفة يقوم بها الناس دون خوف أو حياء لأنها أصبحت جزء من الثقافة التي تميز الحي ذاته.

كما أن الطابع الذي يتخذه الحي يكون له آثار أخلاقية بعيدة المدى، على نظرة الفرد للحياة من جهة، و على أسلوبه في الاتصال والتآلف مع الآخرين من جهة أخرى، فإذا كانت الثقة والأمانة هي التي تسيطر على أساليب التعامل، أو إذا كان الغش والخداع هي الصورة الغالبة على طريق العمل شاهد الحدث في تردده اليومي داخل إطار الحي أنماطا من السلوكات والتصرفات التي قد تؤثر كثيرا- على المدى الطويل- في قيمه ومعاييره وأنماط سلوكه [(١)].

ومن جهة أخرى فإنّ افتقار الحي إلى المتنفسات الطبيعية كالحدائق والمنتزهات والأندية والساحات قد يؤدي إلى تجمع الأحداث في الطرقات ، وكثيرا ما يترتب على ذلك إخلال بالتنظيمات المحلية الخاصة بالمرور أو إقلاق راحة السكان[(٢)].

كما أن الأحياء المتخلفة التي تضم مجموعات بشرية تعيش في ظروف إسكانية في مستوى لا يتفق مع الحياة الآدمية تؤثر تأثيرا مباشرا في معايير الحدث وقيمه وأنماط سلوكه. ففي إطار هذا النوع من الأحياء السكنية تتجمع فئات من معتدي الإجرام الذي يسلكون سلوكا منحرفا، والذي يعتبرون قدوة سيئة للأطفال الذين يمتثلون أساليب واقعية من السلوك اللاّسوي في محيط الحي الذين يسكنون فيه.

[١-٢]- طلعت عيسى، مرجع سابق، ص ص :١٦١-١٦٢.

المبحث الثاني: الأحياء السكنية ومناطق الجناح.

لقد عالج الكثير من علماء الجريمة قديما وحديثا موضوع الحي وأبرزوا علاقته في تكوين الجريمة والجنوح، والملاحظ أن جميع المهتمين بمشاكل الجنوح والانحراف وقفوا في دراساتهم إلى حد القول بأن معدل الانحراف يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدما، وعند حد البحث في عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر في السلوك الجانح مثل السكنى الفقيرة، والمنازل المكتظة، والمستويات المتواضعة للمعيشة، وغير ذلك من المواصفات التي تتصف بها بعض الأحياء التي تعد أوكارا للانـحراف، وهي ما يطلق عليها "**مواطن الانحراف**"، أو "**مناطق الانحراف**" التي أفرغ الكثير من الباحثين فيها فرضياتهم القائمة حول تكوين ونمو الجنوح في مناطق معينة دون غيرها معتمدين في ذلك الطريقة الايكولوجية في تفسير ظاهرة جنوح الأحداث.

ويعود الفضل في ظهور الطريقة الايكولوجية في الدراسات الاجتماعية إلى مدرسة شيكاغو الايكولوجية التي بدأت دراساتها الايكولوجية الأولى تحت إشراف العالمين الأمريكيين "**روبرت بارك**" **R.Park** و"**ارنست برجس**" **E.Brurgess** في دائرة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الايكولوجية لم تتعد في نطاقها غير إيكولوجية المجتمع المحلي بالذات، فقد كانت فاتحة لدراسات مختلفة كدراسات: "**ماكنزي**" **MC.Kenzie**، ودراسة"**أندرسون**" **Anderson**، ودراسة "**لويس ويرث**" **L.Wirth**، ودراسة " **هارفي زروباخ**" **H.Zorbough**، وغيرهم ممن اهتموا بدراسة ثقافة المدينة وعلاقتها بالإجرام **(١)**.

إنّ جميع هذه الدراسات كانت دراسات إيكولوجية اجتماعية للجريمة استخدمت الخرائط الجغرافية والإحصائيات الجنائية في تحليل التوزيع المحلي للجريمة والمجرمين. وقد أوضحت هذه الدراسات الاختلافات القائمة بين معدلات الجريمة وتفاوت نسبتها وفقا لاختلاف المناطق الجغرافية، ومدى ارتباط الجريمة ببعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية ككثافة السكان وسعة المدينة، وظاهرة الفقر، ونسبة التعليم.....الخ.

ومن أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة لمدرسة شيكاغو دراسة " **فريدريك تراشر**" **F.Trasher** التي بحث فيها حالة عصابات الأطفال بمدينة شيكاغو عام ١٩٢٦، حيث قام بدراسة إيكولوجية اجتماعية للمناطق السكنية التي يعيش فيها ما لا يقل عن (١٣١٣ عصبة) من عصابات الأطفال، وهذه تضم ما يقرب من الخمسة والعشرين ألفا (٢٥٠٠٠) من الأطفال والشبان الجانحين الذين يعيشون في بعض أحياء مدينة شيكاغو، وقد وصف

---

[1] - Alain caulan**, L'école de Chicago**, Paris, coll : que sais- je ? Ed .P.U.F. 2 EME Edition , 1994 , PP 78-110.

"**تراشر**" السمات الطبيعية والاجتماعية التي تتميز بها مناطق هذه العصابات، وأطلق عليها مناطق حضانة الجنوح **(١)**.

وقد تجلت أفكار مدرسة شيكاغو عن الثقافة الحضرية واضحة في مقالة نشرت عام (١٩٣٨) من قبل " لويس ويرث" **L.Writh** بعنوان الحضرية كطريقة في الـحياة (**Urbanism As way of Life**)، وتتلخص نظريته في أن حجم السكان وكثافتهم، ودرجة اللاتجانس بينهم تجتمع لتشكل الثقافة الحضرية، فيؤدي إلى تفكك الروابط التقليدية في القرابة والمجتمع مما يؤدي إلى تمزق الروابط الاجتماعية فيصعب في المدينة إقامة الصداقة حيث يواجه سكان الحضر بصفة خاصة بالأدوار المؤقتة والجزئية إلى حد كبير، مما يؤدي إلى حد كبير من السطحية والإهمال. وتكون النتيجة لهذا الوضع ضعف التكامل الاجتماعي الذي ينعكس في صورة العزلة، والانسحاب، والإحباط، والأعراض السلبية، والسلوك المضاد للمجتمع **(٢)**.

وتعتبر دراسات "**كليفارد شو**" **C.Shaw** من أبرز الدراسات الايكولوجية الأمريكية على العموم، وأهم ما تناوله "شـ ـو" في هذه الدراسات هو موضوع الحي،ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي وآخر، وذلك بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء مدينة شيكاغو.

ولاختبار فرضياته حول مناطق الجناح التي وصفها "**شـ ـو**" بأنها عبارة عن أحياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية، وسكانية، واجتماعية معينة تنتج المجرمين والجانحين قام بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات ثم تسجيل نسبة الأحداث المنحرفين في كل واحد من هذه المربعات لبيان مكان إقامة الأطفال الجانحين، وقد كشفت الدراسة على تركز الانحراف في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية، حيث تبين أنّ (٢٥%) من أطفال هذه المناطق سبق وأن سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين، في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المنطقة الأخرى عن (١%) فقط **(٣)**. وأنّ أعلى نسبة للجنوح تقع في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو كمنطقة المعامل، والمراكز التجارية والبنوك، ومستودعات تخزين البضائع، وكلما ابتعدنا عن محيط المدينة وجدنا مجموعة من الأحياء تسكن فيها الطبقات المتوسطة، ولمّا نبتعد أكثر نجد أحياء أخرى تسكن فيها الطبقات الميسورة من المجتمع**(٤)**.

ويرى " **شـ ـو** **Show**" أن مناطق الجناح بتركيبها المادي والثقافي الخاص والمتميز بالمستوى المعشي المتخلف، وبالصراع الثقافي تظهر لنا أعلى نسبة لجنوح الأحداث من جهة، وأعلى نسبة للعود إلى الجريمة من جهة أخرى.

---

[١]- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، مرجع سابق، ص: ٩٦.
[٢]- مصلح الصالح، **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الإجرام في البلدان النامية**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص: ١٧٥-١٩٢.
[٣]- فرانك ب. وليامس وآخرون، **السلوك الإجرامي: النظريات**، ترجمة عدلي السمرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د . ت، ص: ١٠٢.
[٤] -Alain coulan, op.cit.,p.58.

كما كشفت الدراسة أيضا أنه في ظل الظروف القائمة داخل المناطق المتخلفة التي تنتج الجانحين والمجرمين يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك إلى درجة عدم التزام هؤلاء الأعضاء بالامتثال لمعايير الثقافة السائدة، الأمر الذي يفسح المجال الواسع للانحراف والجنوح.

كذلك أوضحت هذه الدراسة، أنه في مثل هذه الظروف تشيع نماذج السلوك الإجرامي بحيث يتناقلها الأبناء عن الآباء، لدرجة أنها تصبح هي النماذج الثقافية الشائعة والسائدة داخل تلك المناطق التي تتسم بمعدل انحراف مرتفع، فمن الطبيعي أن يمتص الأبناء القيم والنماذج السلوكية المنحرفة لآبائهم، وأن ينظروا إليها على أنها القيم والنماذج السلوكية العادية أو الطبيعية [١]، فأظهر في إحدى دراساته التي تناولت خمسة إخوة أشقاء عرفوا بتأريخهم الإجرامي الطويل كيف يلعب الحي دورا كبيرا في تكوين الجنوح والجريمة، لقد وصف " **شـو** " الحي الذي انحدر منه هؤلاء الإخوة بأنه كان منطقة جناح تميزت بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وأنه كان بيئة فاسدة شجعت هؤلاء الإخوة على ارتكاب الجريمة، بل أن تلك البيئة كانت تحترم المجرم، وتضفي عليه طابع الرجولة والبطولة في أحيان كثيرة[٢].

لقد تعرضت دراسات "شـ ـو" وفرضياته الايكولوجية إلى عدة انتقادات، إلا أنه يمكننا القول أنّ هذه الدراسات أثبتت أهميتها النظرية في حقل البحث العلمي في علم الإجرام، كما أثبتت فائدتها العلمية في ميدان الوقاية والعلاج.

وقد أعقبت دراسات "شـ ـو" سلسلة من الدراسات الايكولوجية المختلفة التي تناولت جنوح الأحداث في عدد من المدن الأمريكية الكبرى **كمدينة ديترويت، بلتيمور، أنديانا بوليس،** وغيرها من المدن الكبرى.

وفي هذا الصدد يمكننا ذكر أنّ هناك دراسات ايكولوجية مماثلة لدراسات مدرسة شيكاغو قامت في بريطانيا لدراسة جنوح الأحداث في كل من مدينتي لندن وليفربول، إلا أن مثل هذه الدراسات البريطانية لم تتبع تقاليد مدرسة شيكاغو الأمريكية بالذات، ولأجل ذلك لم يعدها البعض من الدراسات الايكولوجية في معناها الصحيح، وإنّما هي دراسة مناطق حيث اقتصرت على كشف أبعاد بعض المشكلات الاجتماعية القائمة في مدينة معينة أو منطقة معينة [٣].

ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الايكولوجية إلاّ أنها قدمت لنا –في الواقع- إسهامات هامة في فهم البناء الاجتماعي والايكولوجي للمدن الأمريكية الحديثة، وعمليات النمو والحركة التي تميز الحياة الحضرية

١- فرانك ب. ويليامس وآخرون، مرجع سابق، ص : ١٠٢.

٢- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،** مرجع سابق، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.

٣- نفس المرجع، ص: ٩٨.

عموما- وإلى حد ما الحياة الريفية- فضلا عن توضيحها للدور الذي تلعبه هذه الظواهر في فهم السلوك المنحرف.

أمّا في الدول العربية فقد قام بعض الباحثين بدراسات تناولت موضوع الحي وعلاقته بنمو وتطور معدلات الجريمة والجنوح نذكر من أهمها تلك الدراسات التي قامت في جمهورية مصر العربية حول مناطق الجنوح في مدينة القاهرة من طرف عدد من الباحثين المهتمين بايكولوجية الجنوح، والتي تمثلت في كل من دراسة "**سيد عويس**" المقارنة، ودراسة "**حسن الساعاتي**"، ودراسات أخرى قام بهما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

إنّ الدراسة المقارنة التي قام بها "**سيد عويس**" كانت تهدف إلى تطبيق مفهوم موطن الجناح كما حدده وعرضه "شـ ـ و" بالنسبة للمجتمع الأمريكي، وذلك من خلال مقارنة بين حي روكسبيري بمدينة بوسطن بولاية **ماساتشوست**، وبين حي بولاق بمدينة القاهرة [1]. ويذهب الفرض الأساسي لتلك الدراسة إلى أنّ الحياة الحضرية في مصر مصحوبة بظهور أحياء مماثلة لنموذج موطن الجناح الذي طرحه "**كليفورد شو**"، وذلك على الرغم من اختلاف البناء الاجتماعي في المجتمعين.

وقد ركزت الدراسة على العوامل التي تجعل من المنطقتين مناطق جناح أحداث كقرب المنطقتين من المراكز الصناعية والتجارية في مدينتي بوسطن والقاهرة، والحالة السيئة لمعظم مباني المنطقتين والحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقتين اللتين تضمان أعدادا كبيرة من العمال غير المهرة، كما اختيرت هاتين المنطقتين لتميزهما بوجود نسبة عالية من جناح الأحداث فيهما.

واستنتجت الدراسة أنّ كلا من "**حي بولاق**" و "**حي روكسبيري**" يتشبهان من حيث ارتفاع نسبة جناح الأحداث فيهما، ولكنهما يختلفان في أنّ أغلبية حالات الأحداث الجانحين في"حي بولاق" هي حالات ارتكاب جرائم اعتداء على الأشخاص، أما أغلبية حالات الأحداث الجانحين في "**حي روكسبيري**" فهي حالات الاعتداء على الأموال والممتلكات. وقد وجد أيضا أنّ الجرائم الجنسية والسكر وجرائم سرقة السيارات لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في "**حي بولاق**" بينما نجد أن جمع أعقاب السجائرعملية لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في "**حي روكسبيري**".

وبصفة عامة استنتجت الدراسة أنّ هناك أحياء يرتفع فيها معدل الجناح، ويظل هذا الارتفاع لفترة طويلة، فحي بولاق يوجد به أعلى معدل للجناح في مدينة القاهرة و روكسبيري يوجد به أعلى معدل للجناح في مدينة بوسطن، كما استنتجت الدراسة أيضا أنّ ارتفاع معدل الجناح في هذه المناطق لا يرتبط بالخصائص العمرانية بقدر ما يرتبط

---

[1]- عدلي السمري، **السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ص: ١٨٠- ١٨٨.

بطريقة الحياة الاجتماعية وطابعها في هذه المناطق، ومن هنا تبدو هذه الأحياء المتفاوتة في معدلات الجناح بالمدينة كقطاعات في البناء الاجتماعي بهذه المدينة، ولكل منها ما يميزها من تنظيم اجتماعي وثقافة.

ومن الدراسات ذات العلاقة بموضوع دور الحي في جنوح الأحداث في جمهورية مصر العربية نجد أيضا دراسة "**حسن الساعاتي**" التي أوردها في كـتابه" **في علم الاجتماع الجنائي**" حيث استنتج من بحثه حول مناطق جناح الأحداث في مدينة القاهرة أنّ غالبية الأحداث الجانحين قد أتوا من الأحياء الشعبية الفقيرة في المدنية، والتي تعد مراكز لتفريخ الجانحين[1].

ومن نتائج البحث الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية بعنوان (السرقة عند الأحداث) اتضح من وصف الأحياء التي يسكن فيها أسر المتهمين بالسرقة أنّ (٦٤%) من الشوارع مهملة، وأنّ نسبة عدد الأحياء التي تنتشر فيها المقاهي والبارات أو محلات بيع شراب (البوظة) والملاهي نحو (٧٤.٢%)، بينما لا تزيد نسبة الأحياء التي يوجد بها حدائق عن (١٢.٤%)، كما اتضح أنّ (٦٥.٥%) من هذه الأحياء قريبة من المواصلات، وأن (٢٨.٩%) من هذه الأحياء قريبة من النيل، كما اتضح أنّ (٤٧.٢%) من هذه الأحياء تبعد عن وسط المدينة كمنطقة جاذبة للانحراف[2].

من كل ما سبق ذكره حول مناطق الجناح، ونظرية البقع الإجرامية التي قال بها "**كليفورد شو**" وزملائه، بالإضافة إلى نتائج مختلف البحوث والدراسات التي تطرقت إلى علاقة مناطق الجناح بتكوين السلوك الإجرامي في بعض الدول العربية والأوروبية نستنتج أنه ليس وجود مسكن الأسرة في الأحياء ذات الظروف المعيشية المتدهورة هو الذي يساهم في تكوين شخصية الحدث المجرم بقدر ما يتعلق الأمر بطريقة عيش هؤلاء الأحداث الذين يسكنون هذه الأحياء، وهو الأمر الذي يتوضح لنا من خلال دراستنا للمبحث التالي:

---

[1]- حسن الساعاتي، **في علم الاجتماع الجنائي**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص ص: ٨٣-٨٥.
[2]- محمد عارف، **الجريمة في المجتمع**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط ١، ١٩٧٥، ص: ٥١١.

المبحث الثالث: مشكلات الأحداث في أحياء المدن وعلاقتها بالجنوح.

مدخـــل:

لقد عالج الكثير من علماء الجريمة موضوع الحي، وأبرزوا علاقته في تكوين الجريمة أو الجنوح. وتقوم غالبية هذه الدراسات على فرضية أساسية مفادها أنّ الجنوح أو السلوك الإجرامي هما حصيلة تفاعل طويل يجري بين الأفراد، وبين معظم المؤثرات الخارجية، والفرص والظروف التي يهيؤها الحي للأحداث، والتي تتيح لهم أسباب الوقوع في الانحراف والجنوح.

وإذا حاولنا تحديد معالم هذه المؤثرات الخارجية التي يهيؤها الحي الذي يسكن فيه الحدث، والتي تسهم بطريقة أو بأخرى في جنوحه ظهرت أمامنا تشكيلات متعددة يمكن أن نضغط على أهمها فيما يلي:

أولا- أثر جماعة الرفاق في جنوح الأحداث:

تقوم غالبية الدراسات التي عالجت موضوع الحي وعلاقته بالانحراف والجريمة على افتراض أساسي مفاده أن الجناح أو السلوك الإجرامي هما حصيلة تفاعل طويل يحدث بين الفرد وبين ظروف بيئته من جهة، وبين الفرد وبين أفراد جماعته الأولية التي يتعامل معها، أو التي يتصل بها من خلال حياة الجماعة، ومن أبرز هذه الجماعات الأولية الأسرة، وجماعة اللعب والعصبة، وهذه الجماعات الأولية هي التي تشكل الإطار العام للبيئة الأولى التي يتعامل معها الطفل خلال مراحل تنشئة الاجتماعية المبكرة.

يعرف "**جان شزال** Chazal" جماعة الرفاق بأنها: جماعة تتألف من زمرة من الأولاد يعوضون بتجمعهم ورفقتهم قصور الوسط العائلي، وقسوة البؤس، فهم يشبعون من خلال هذه الزمرة التي تمثل بالنسبة إليهم قوة وقدرة حاجتهم إلى الطمأنينة وتوطيد الذات، فيشعرون بأنهم مترابطون، وأنهم يتوغلون بجرأة لا اجتماعية تزيدها خطورة حاجتهم إلى التنافس [1].

---

[1]- جان شازال، **الطفولة الجانحة**، ترجمة أنطوان عبده، بيروت، منشورات عويدات، ط ٢، ١٩٨٠، ص: ٣٨.

وعرفها آخرون بأنها اتصال جماعة متقاربة في الميول والأهداف والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، اتصالا مباشرا، تربطهم علاقة محبة متبادلة وقيم ومعايير متشابهة وسلوك متوافق [(١)].

كما عرفها "**شارل كولي** **C.Cooly**" بأنها الجماعة التي يتفاعل أفرادها وجها لوجه وتجمعهم علاقة ودية وعشرة طويلة نوعا ما [(٢)].

ومن كل ما سبق عرضه من تعاريف يمكن تعريف جماعة الرفاق بأنها جماعة من الأفراد يلتقون في الميول والدوافع والطموحات والحاجات والاهتمامات الاجتماعية، ويقومون بأدوار اجتماعية معينة سواء كانت هذه الأدوار آنية أو دائمة، وكل ذلك يكون بشكل متعارف عليه تلقائيا في غالب الأحيان، وتتدخل عوامل معينة في تشكل هذا النوع من التنظيم الاجتماعي كعامل الجوار المكاني (الحي) والدراسة (جماعة الرفاق المدرسية) وعامل العرق (جماعات السود) وعامل الطبقة الاقتصادية (جماعات الفقراء) [(٣)].

في مجتمعاتنا الكبيرة المعاصرة تعتبر الثقافة كل معقد، والجماعات كثيرة ومتعددة، وعلى الفرد أن يختار من بينها ما يناسب قابليته وإمكاناته، أي الجماعة التي تحقق له انسجاماً في القيم وانتماءاً و ولاءاً.

إنّ أهمية الوظائف التي تؤديها جماعة الرفاق نحو أفرادها تزداد أهميتها في مرحلة المراهقة أكثر من المراحل الأخرى من النمو الاجتماعي، فهي تساعد المراهق على عملية الاعتماد على النفس والتكيف الاجتماعي، والانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، كما تعتبر البيئة الاجتماعية المناسبة للمراهق لكي يؤدي أدوارا اجتماعية معينة ما كان يستطيع القيام بها من دونها، وذلك نظرا للخصائص النفسية الاجتماعية التي تسود فيها من تسامح وحوار حر وتصحيح وتقويم وتدريب.

وجماعة الرفاق يمكن أن تكون بيئة إيجابية للفرد عموما وللمراهق خصوصا يستطيع الفرد أن يتعلم من خلالها الكثير من السلوكات الاجتماعية الايجابية مثل الصدق والأمانة والشرف وروح التضامن والتعاون والمواطنة والميل إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية إلى غير ذلك من النشاطات والمعايير السوية التي تحقق للأفراد إشباع رغباتهم في اللعب و الرياضة والترويح وتنمية بعض الهوايات الفردية.

---

[1] - Turner, Ralph H., **sociology studying the Human System ;** Goodyear publishing co.1978 , P 42.

[٢]- صالح بن محمد عبد ا أل رفيع العمري، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية،** الرياض، أكاديمية نيف العربية للعلوم الأمنية، ط ١، ٢٠٠٢، ص: ٣٠٥.

[٣]- مصباح عامر، مرجع سابق، ص: ٢١٩.

كما يمكن من جهة أخرى أن تكون جماعة الرفاق بيئة سلبية سيئة يتعلم فيها الفرد أنواع السلوك المنحرف، كما يتعلم فيها أساليب وتقنيات الانحراف، ويتدرب من خلالها على آليات الجنوح والمروق من القيم الاجتماعية الأخلاقية السائدة في المجتمع، والتي تعبر عن استواء الشخصية واتزانها من أجل إشباع بعض الميول العدوانية والخروج على السلطة أو النظام أو القانون، ومن هذا المنطلق أطلق اسم "**العصبة**" **The gang** على جماعات الأحداث الجانحة التي نالت اهتمام العلماء والباحثين الذين وجهوا جهودهم العلمية نحو دراستها باعتبارها المصدر الأول للجريمة والانحراف.

لقد أشارت معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الرفاق وعلاقتهم بالانحراف إلى أن معظم المنحرفين المقبوض عليهم والمودعين في المؤسسات الإصلاحية كانوا على علاقة بأصدقاء آخرين منحرفين. وفي هذا اصدد يلاحظ "**شادون واليانور جلوك** **Clueck**" أنّ الحدث يميل إلى مصاحبة الأحداث الذين يتفقون معه في الميولات السلوكية، أو بعبارة أخرى لا يرتبط برفيق منحرف إلاّ إذا كان بينهما اتفاق سابق في الميول الانحرافية، وتجانس في العادات والصفات التي تقوم على السلوك المضاد للجماعة، ويرى الباحثان أنه من العسير أن يندمج الحدث السوي في جماعة منحرفة إلاّ إذ كان لديه استعداد طبيعي للسلوك المنحرف، وأثبتت دراستهما لمائة وخمسين من الأحداث المنحرفين ومثلهم من الأسوياء أنّ أكثر من نصف المنحرفين قد انتهى بهم المصير إلى أن أصبحوا أعضاء في عصابات تمارس النشاط الإجرامي في شكل جماعي، بينما لم ينضم إلى مثل هذه العصابات إلا ثلاثة فقط من الأحداث الذين كانوا أسوياء، كما لاحظ الباحثان أنّ الأحداث المنحرفين كانوا لا يميلون إلى ممارسة نشاطهم الانحرافي بطريقة فردية بل كانوا يميلون إلى التكتل في جماعات من فردين أو ثلاثة أفراد أو أكثر [(١)].

وفي هذا المجال يجب أن نلاحظ أن عدم انحراف الحدث ليس معناه أنه لم يتصل بأحد من الأحداث المنحرفين، بل قد يعني ذلك أنه لم يتخذ من هؤلاء المنحرفين أصدقاؤه الأساسيين، وأنّ صلته بهم لم تكف لاندماجه فيهم وتأثره بهم، ومن هنا تبرز قاعدة أساسية في تحليل الصداقة كعامل من عوامل الانحراف، وهذه القاعدة مؤداها أنّ مجرد اختلاط الحدث السوي بآخر منحرف لا يكفي في ذاته لخلق الانحراف، وإنّما يرجع الأمر إلى مدى هذا الاختلاط وقوة استجابة الحدث السوي للحدث المنحرف، ومقدار انفعاله لسلوكه الانحرافي وإعجابه به أو استهزاءه به. وهذا ما جاءت به نظرية "**إدوين سذرلاند** **E.Sutherland**" التي ترى أن السلوك الجانح هو سلوك مكتسب ينتقل إلى الفرد عن طريق التعلم من الآخرين، فالشخص يصبح مجرما بسبب اختلاطه بالمجرمين، وانعزاله عن الأشخاص غير المجرمين، غير أن هذا الاختلاط بالمجرمين لا يؤثر في الفرد بصورة فعالة إلاّ إذا كان خاضعا لبعض المتغيرات كمدى تكرار المخالطة ذاتها ومدتها الزمنية طالت أم قصرت، ومدى أولوية المخالطة في الحياة، ومدى عمقها وكثافتها بالنسبة للفرد [(٢)].

---

[١]- منير العصره، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٢.
[٢]- الدوري عدنان، **جنوح الأحداث**، مرجع سابق، ص ص: ٢١٦-٢١٧.

وتظهر نظرية "**سذرلاند**" واضحة في بحثه حول السارق المحترف **Le voleur professionnel** الذي استنتج من خلاله أنّ مهنة السارق لا تتضمن مجموعة من السلوكات المنعزلة والمنجزة بصورة فردية، بل هي سلوكات قام بها من خلال اختلاطه بجماعة، هذه الجماعة التي تعتبر مؤسسة اجتماعية تملك تقنياتها وكلمة السر الخاصة بها وقانونها وتقاليدها وتنظيمها، واعتبر "**سذرلاند**" مهنة السارق نشاط علمي يتعلمه السارق مثلما يتعلم أي درس في الانجليزية(١).

لقد اعتبر الكثير من الباحثين منذ زمن بعيد أنّ ظاهرة جنوح الأحداث هي ظاهرة طبيعية أثناء فترة المراهقة، وهي معروفة بنشاطها الاجتماعي، إذ دلت الدراسات أنه نادرا ما تقع جريمة أو جنوح من قبل فرد واحد بمفرده، فعلى سبيل المثال أوضحت إحدى الدراسات في السبعينات في كندا أنّ (٦٢ %) من الأحداث الجانحين المحاكمين من طرف مجلس قضاء الشباب بموريال كانوا منتمين إلى عصابات جانحة مورطة في نشاطات إجرامية لها نظام خاص وقائد معرّف، وهذه العصابات كانت مسؤولة على نسبة مرتفعة من العمليات الجانحة المنفذة باستعمال العنف(٢).

كما أظهر الكثير من الباحثين في جنوح الأحداث، وبوجه خاص تلك البحوث التي تناولت ايكولوجية جنوح الأحداث أن ظاهرة جناح الأحداث في مناطق الجناح تصبح ظاهرة جمعية حيث وجد الأستاذ "**جلوك**" **Clueck** مثلا أنّ من بين الخمسمائة طفل جانح ممّن قام بدراستهم يوجد (٤٩٢) منهم أي بنسبة (**٩٨.٤%**) لم يرتكبوا جنوحا بمفردهم، وإنما مع آخرين (٣). وهذا معناه أنّ ظاهرة الجنوح تعتمد على تقسيم العمل بين مجموعة من الأطفال بحيث يتولى كل منهم نصيبه في العمل المطلوب، وهذا ما يشار إليه بالعصابة **(Gang)**، ومفهوم العصابة في مجال الجنوح والجريمة غالبا ما تتألف من مجموعة من الأطفال لهم قائدهم، ولهم كلمات سر يتداو لونها فيما بينهم دون غيرهم، ولهم مكان للاجتماع، ونشاطات إجرامية غير محددة. أمّا هدف هذه العصابات الخاصة بالجانحين فهو قيامها بدور مركز تدريب للجنوح، إذ هي تعلم الأفراد وسائل العنف والعدوان والجريمة، وتحميهم عند الحاجة، وتدفع عنهم الضرر والعدوان.

وفي هذا المجال يمكننا أن نوضح أن عصابات الأحداث الجانحين قد تكون على شيء من التنظيم، كاتخاذها أسما معينا، أو قائدا معينا، أو شعارا معينا، ولكنها لا تشكل تنظيما كاملا بالمعنى الدقيق للتنظيمات، إذ يرى الكثير من علماء الجريمة أن هناك اختلافات كبيرة بين العصابات الجانحة وبين العصابات الإجرامية المنظمة، ويكمن هذا الاختلاف في النواحي التالية(٤):

---

١ - Alain caulan, op.cit., PP 72-73.

٢ - Marc Le Blanc, **violence, Bandes, minorités ethniques et réadaptation des jeunes délinquants** in revue canadienne de Psycho -éducation, vol, 20, N 2, Montréal 1991, P 140.

٣- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،** مرجع سابق، ص: ٣٠٥.

٤- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص ص:٨٧-٨٨.

- أنّ العصابة الجانحة تقوم على تنظيم فوري يفتقر إلى التحضير والتخطيط، إذ غالبا ما تنشا العصابة الجانحة نتيجة بواعث عاطفية بينما تقوم العصابة الإجرامية حول مجموعة من المصالح الشخصية.

- إنّ طبيعة تنظيم العصابة الجانحة أقل تعقيداً من العصابة الإجرامية حيث لا وجود للخدمات التقنية المتخصصة في تنظيم العصابة الجانحة، كما يختلف أسلوب التعامل مع الغدر أو الوشاية أو الخيانة بين النوعين حيث يكون الموت المحقق هو الجزاء المتوقع لمثل هذه المخالفات على خلاف العصابات الجانحة التي لا تستعمل سوى بعض العنف والعقاب الخفيف الذي لا يصل إلى الموت.

- إنّ الهدف الأساسي الذي يقف وراء قيام العصابة الإجرامية هو تحقيق النفع المادي لأفراد العصابة بينما أفراد العصابة الجانحة غالبا ما يسعون إلى تحقيق بعض المنزلة داخل التنظيم.

- إنّ العصابة الجانحة تعمل ضمن منطقة جغرافية صغيرة ومحددة ولكن أفراد العصابة الإجرامية المنظمة لا يحددون إقامتهم بمنطقة محددة، حيث أنهم غالبا ما يتركون منطقتهم بعد قيامهم بنشاط إجرامي معين، فهم يبتعدون عن مكان الجريمة بعد ارتكابها مباشرة.

إن عصابات الأطفال الجانحة لا تشكل نمطا وحيدا من حيث تركيبها ووظائفها. وقد جرت بعض المحاولات العلمية منذ وقت طويل لتصنيف هذه العصابات في أنواع محددة ومعينة، فصنّفها " **تراشر** " **Tracher** الباحث الأمريكي الذي يتميز بخبرة طويلة في دراسة العصابات الجانحة حيث بلغ عدد العصابات التي درسها (١٣١٣) عصابة في مدينة شيكاغو وحدها إلى الأصناف التالية:[1]

١- النمط المنتشر (**Gang Diffus**): وهو النمط البدائي غير المتطور الذي غالبا ما يكتفي بتجميع عدد من الأطفال حول قيادة محددة لا تستلزم درجة كبيرة من التماسك والولاء. ويقول " **تراشر**" أنّ هذا النوع من العصابات موجود بالمئات في شيكاغو.

٢- النمط المترابط (**Gang solidifés**): ويتميز بدرجة كبيرة من التماسك والولاء بين أفراد العصابة الذين برهنوا على إخلاصهم تجاه الجماعة، ممّا يجعل منهم جبهة قوية متراصة في وجه كل عدوان خارجي.

٣- النمط الإجرامي (**Gang criminels**): وهو الذي يتميز بنشاطات إجرامية مخالفة للقانون، كما يتميز باستخدام العنف على نطاق كبير.

---

[1] - Alain caulan, op.cit., PP 60-61.

ومن جهة أخرى صنفها الباحث الكندي" **مارك لبلان**" **Marc Le Blanc** المعروف بدراسته وبحوثه المتعددة والمتخصصة في مجال جنوح الأحداث إلى الأصناف التالية(1).

أولا- العصابات المتصارعة Bandes Conflictuelles : التي غالبا ما تعبر عن العنف الجسدي للجماعة، وهي تحتوي على العشرات من الأعضاء، غالبا ما تتميز باتخاذها مركز محوري ومحيط متحرك، قائدها الكاريزماتي يتعرّف عليه بسهولة، غالبا ما تدافع عن منطقتها، ويمكن التعرف على أعضائها عن طريق لباسهم المتميز، غالب ما تتواجد هذه العصابات في المناطق السكنية الفقيرة.

ثانيا- العصابات الإجرامية Bandes Criminelles: تتركز نشاطاتها على السرقة، والخوض في التجارة غير المشروعة، تتكون من خمسة إلى خمسة عشر شخصا، تتميز بتماسك قوي، وقائد مؤسس، وتقسيم واضح للأعمال حسب وظيفة كل عضو في العصابة، وغالبا ما تكون مثل هذه العصابات مندمجة في أوساط المجرمين البالغين، وكثيرا ما نجدها متمركزة في المناطق السكنية الفقيرة.

ثالثا- العصابات المنطوية Bandes Retraitistes : التي تتمركز نشاطاتها حول تعاطي المخدرات، وحول الحركات الثقافية الجديدة المرتبطة بطبيعة حياة الجيل الجديد، ومشكلة الثقافة المعاصرة التي يتعرضون لها، إنّ بنية هذه الجماعات غامضة ومتغيرة، قائدها غير معرّف، وهي موجودة ومنتشرة بكثرة في الأوساط والمناطق الغنية والجيدة.

وفي هذا المجال لا يفوتنا ذكر أسماء بعض العصابات التي ظهرت في أنحاء مختلفة من أوروبا وأمريكا، والتي فرضت وجودها في هذه المجتمعات سالكة سلوكا جانحا خارجا عن القانون، الأمر الذي جعلها تلفت أنظار الباحثين الذين تناولوها بالدراسة والتحليل باعتبارها جزء هام في وصف وتحليل ظاهرة جنوح الأحداث، نذكر منها على سبيل المثال عصابات الاقمصة السوداء (**Blousons noirs**) التي درسها كل من "**يابلونسكي**" (**yablonsky ١٩٦٢**) و " **راسين**" (**Racine ١٩٦٦**). وفي بداية سنة ١٩٧٠ كثرت البحوث حول عصابات (**Rockers**) وخاصة (**Motards**) التي قام بدراستها كل من " **كوهن**" (**Cohen١٩٧٣**) و" **ميلر**" (**Miller ١٩٧٥**).

وفي بداية سنوات ١٩٨٠ قام "**براك**" (Brake, 1985) بدراسات حول عصابات تشكلت في بريطانيا وسميت بأسماء مختلفة (**Punks**) و (**SKinheads**). و(**Hooligans**). والجدير بالذكر أن كل هذه العصابات الجانحة كانت غالبا ما تستعمل العنف الجسدي للتعبير عن عدم تكيفها (2).

وفي إطار علاقة طبيعة الحي الذي ينتمي إليه الأحداث بجنوحهم فقد أوضح العديد من الباحثين دور الحي الفاسد في خلق الجنوح أو تطويره. فبينوا من خلال دراساتهم

١ - Marc Le Blanc, op.cit., P 141.
٢ - Marc Le Blanc, op.cit., PP 140-150.

وبحوثهم أنّ الحي الفاسد يفتح أكبر المجالات لتكوين مخالطة بين أفراده بشكل يسهل انتقال بعض الأنماط السلوكية الجانحة، وتبادل بعض القيم الاجتماعية الخاطئة من شخص إلى أخر بكل بساطة وسهولة.

إنّ ابرز من عالجوا موضوع العصابات الجانحة وعلاقتها بمناطق الجناح هو الأستاذ الأمريكي "**فردريك تراشر**" **Tracher** الذي أوضح في كتابه "**العصابة**" أنّ عملية انتساب الحدث إلى عصابة الأطفال في المدن الأمريكية الكبرى تخضع إلى ثلاثة عوامل وهـي:

العامل الجغرافي، والعامل السكاني، والعامل الايكولوجي، فهو يرى أن خيوط نسيج العصابة تبدأ في التكوين والظهور في بعض المناطق الخربة من المدن الصناعية الكبرى، حيث يتجمع الأطفال بكثافة سكانية عالية، وحيث تتوافر بعض الخصائص الايكولوجية المساعدة كضآلة دخل الأسرة، وتجمهرها في مناطق سكنية فقيرة لا تشبع حاجات الأطفال من حيث الترويح وقضاء أوقات الفراغ [(١)].

ويقرر "**تراشر**" أنّ العصابة الجانحة تنشأ في بيئة اجتماعية ذات خصائص ملائمة لظهورها، فهي تولد وتنمو من خلال عدم التنظيم الاجتماعي أين تسود الظروف المعيشية المتدهورة كالفقر الشديد المسكن الرديء، والحراك المستمر للسكان، إلى غير ذلك من الأوضاع التي تعبر عن الإهمال و عدم التنظيم، وفي ظل هذه الظروف تظهر العصابات الجانحة حسب "تراشر" استجابة لظاهرة عدم التنظيم الاجتماعي حيث تعطي العصابة بديل لما عجز أن يعطيه المجتمع لأفراده، وتحمي التصرفات الغير لائقة والعنيفة، فهي تعوض النقص، وتمنح مخرج لهؤلاء الأطفال الذين هم ضحية هذه الظروف المعيشية السيئة [(٢)].

ويرجع الباحث الأمريكي : ألبرت كوهن" نشوء العصابات الجانحة إلى أسباب طبقية، ففي كتابه "**الأطفال الجانحون**" يبين" **كوهن**" أنّ نشوء العصابة الجانحة يعتبر محاولة تعويضية يقوم بها بعض الأطفال الذين ينحدرون من طبقات عاملة، وذلك نظرا لكونهم يعانون من حالة إحباط شديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها، ويوضح " كوهن" أنّ شعور أطفال الطبقات العاملة بعجزهم عن الصعود في السلم الاجتماعي والوصول إلى مستوى الطبقات الوسطى التي تتصف بمعايير وقيم وخصائص وسمات ومهارات خاصة يشكل السبب الرئيسي في نشوء عصابات الأطفال الجانحة [(٣)].

ويرى "**كوهـن**" أنّ أطفال هذه الطبقات الدنيا يسعون نحو تنظـيم أنفسهم مشكلين عصابات تجمع أفرادا متجانسين في خصائصهم الفردية، وفـي ظروفهم الاجتماعية،كما

---

[١]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص ص:٨٨.

[٢] - Alain caulan, op.cit., PP 58-59.

[٣]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص ص:٢٢١.

يعانون من إحباطات متشابهة، ويتميزون بالخشونة في التصرف، وقلة الصبر، وعدم الكياسة، وضعف السيطرة على النفس، واللامبالاة، وانعدام الحوافز الفردية لتحقيق الطموحات. كما يضيف "**كوهـ ـن**" أنّ أطفال الطبقات الدنيا الذين ينتمون إلى العصابات الجانحة غير مجهزين لمواجهة الحياة المدرسية بشكل مناسب حيث تنقصهم الخلفية الثقافية السليمة، والعادات الصحيحة، والشخصية المقبولة للاستفادة من فرص التعليم المتاحة لهم بشكل جاد ونافع [(١)].

ويرى "**كوهـ ـن**" أيضا أنّ السلوك الجانح الذي يصدر عن أفراد العصابة الجانحة يصبح جزءا من ثقافة فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح لأنها تحقق بالنسبة إليه ما لم يستطع تحقيقه في إطار طبقته الدنيا، وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة، فهو يرفض قيم الطبقة الوسطى ويثور على معاييرها، ويعتقد أن جنوحه يشكل تصرفا سليما، ولا يولي أي اهتمام لتقييم المجتمع لسلوكه، بل يعوض النقص الذي يعاني منه في طبقته الاجتماعية بتوطيد علاقته بأفراد العصابة الجانحة، حيث تصبح هذه العلاقة حميمية تتصف بالطاعة العمياء والولاء المطلق، أمّا علاقته بالجماعات الأخرى المتواجدة في مجتمعه المحلي ومجتمعه الكبير فهي علاقات هامشية تتصف باللامبالاة والثورة والعدوانية والرفض والتحدي [(٢)].

وعلى عكس ما ذهبت إليه نظرية "كوهـ ـن" ترى نظرية "**والتر ملار** "**W.Miller**" في العصابة الجانحة أنّ ثقافة الطبقات الدنيا هي حصيلة تطور اجتماعي طويل، ونتيجة لتغيرات اجتماعية متعددة كالهجرة الخارجية، والهجرة الداخلية، والحراك الاجتماعي، ولذلك فإنّ أفراد مجتمع الطبقات الدنيا يتميزون بأنماط سلوكية معينة ناشئة عن ثقافة خاصة بالطبقات الدنيا.

ويعلل "**ملـار**" ذلك بالقول"أن مجتمع الطبقة الدنيا يتكون من ثقافة ذات خصائص معينة تجسد بعض المعايير الاجتماعية التي تشجع الأفراد على السلوك المنحرف، وتهيئ لهم التبريرات القيمية لمثل هذا الانحراف السلوكي، كما و تسهل لهم أسلوب ارتكاب الجريمة.

ويضيف "**ملاـر**" أنّ أساليب تنشئة أطفال بعض الأسر التي تعيش في مجتمعات الطبقة الدنيا تغرس في الأطفال قيم الرجولة المبكرة التي من مظاهرها استخدام العنف، وخشونة التصرف، والخروج من عالم الطفولة إلى عالم الرجولة المتميز عن عالم الأطفال وعلم الإناث [(٣)].

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٢٢١.
[٢]- فرانك ب. وليام ومرلين ب.ماك شان، مرجع سابق، ص ص:٢٧٢-٢٧٤.
[٣]- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص ص:٢٢٨-٢٢٩.

ويحدد "**ملا ـ ر**" ستة أبعاد أساسية تتبلور من خلالها الثقافة الخاصة لأفراد العصابة الجانحة المنتمين إلى الطبقة الدنيا وهي: [(١)].

- **المشاكل:** يشير هذا البعد إلى أنماط السلوك الذي يعاقب عليها القانون، كما يشير إلى رفض قيم الطبقة الوسطى لأنماط معينة من السلوك.

- **القسوة:** وتتضمن مجموعة معقدة من السمات والمعايير يتصف بها أفراد هذه الجماعات نذكر من أهمها القوة الفيزيقية، والقدرة على الصبر، وتحمل المصاعب والشجاعة في مواجهة الآخرين وقتالهم.

- **الدهاء:** ويشير هذا المفهوم في ثقافة الطبقة الدنيا إلى القدرة على الحيلة والخداع والمراوغة والاحتيال على الآخرين، كما يشير إلى القدرة على تحقيق القيمة الذاتية باستخدام الذكاء العقلي لأقصى درجة ممكنة، وبأقل مجهود بدني ممكن.

- **الإثارة:** غالبا ما يتجه أفراد الطبقة الدنيا إلى البحث عن الأفعال التي تخلق الإثارة، فيقبلون على المشروبات والخمور وتعاطي المخدرات والمغامرة إلى غير ذلك من الأفعال التي تخلق الإثارة.

- **القضاء والقدر:** إنّ كثير من أفراد الطبقة الدنيا يشعرون أنهم يسيرون وفق مجموعة من القوى التي لا يمكنهم السيطرة عليها أو التحكم فيها، ولا يملكون القدرة على تغييرها.

- **الاستقلالية:** يلجأ أفراد الطبقة الدنيا إلى مخالفة القواعد المحددة لمعايير السلوك، والجنوح الذي يمارسه أطفال هذه الطبقة من خلال نشاطات العصبة الجانحة يحقق لهم متعة الحياة الحرة، غير المحدودة بضوابط الأسرة وقيودها.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن نظرية" **ملار**" حول العصابة الجانحة تفترض وجود ثقافة خاصة بالطبقات الدنيا تتميز بخصائص وسمات حضرية معينة، وهي ترسم بصماتها على شخصيات الأطفال الذين ينتمون إلى مجتمعات هذه الطبقات، ومن أبرز هذه السمات الخشونة في التصرف، وسرعة التهيج، والبحث عن المتاعب، والمكر إلى غير ذلك من السمات الأخرى.

---

[١]- فرانك ب. وليام ومرلين ب.ماك شان، مرجع سابق، ص ص:١٩٧-١٩٨.

استنتاج عام:

من كل ما سبق ذكره حول دور جماعة الرفاق في جنوح الأحداث نستنتج أنّ كل البحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث تتفق على أنها ظاهرة جمعية، ولا يمكن دراستها دون التطرق إلى دراسة العصابات الجانحة باعتبارها جزء هام في وصف وتحليل السلوك الجانح.

إنّ نظرية "**تراشر**" وغيرها من نظريات "**شـو**" و "**كوهن**" و "**مللر**" التي عالجت موضوع العصابات الجانحة وعلاقتها بمناطق الجناح، كلها شاركت كل من "**دوركايم**" و "**مرتـون**" في التأكيد على مدى فعالية البيئة في بلورة السلوك الجانح، حيث يكون جناح الأحداث حصيلة البيئة التي تسهم في تطويره، فهو كظاهرة الانتحار لدى "**دوركايم**"، ومفهوم البدائل لدى "**مرتون**" يمكن أن يكون نتيجة المعاناة والفقر الاجتماعي الذي يأخذ شكل سوء تكيف لشروط بيئة سيئة. وهذا ما حاول أن يظهره الباحثون الذين طرحوا فرضياتهم حول العصابات الجانحة مبرزين حالة الفقر كعنصر أساسي في تكوين الجنـاح، ولعل هذا ما يؤكده الدور الكبير الذي تقوم به بعض الأحياء الفاسدة التي تعاني من اختلالات كثيرة في خلق السلوك الجانح الذي ينمو ويتطور نتيجة فشل الأسرة في ضبط سلوك أبنائها من جهة، وفشل المجتمع المحلي في تهيئة بعض الوسائل والظروف الملائمة لحاجيات الأطفال لإبعادهم عن طريق الجنوح والانحراف، وهو الأمر الذي يتبين لنا من خلال المطلب التالي:

ثانيا- أثر الاستثمار السيئ لأوقات الفراغ في جنوح الأحداث:

يمكن تعريف وقت الفراغ بأنه الوقت الحر الذي لا يرتبط بضرورة أداء واجب، والذي يتحرر فيه الإنسان من التزامات وضرورات الحياة، وتكون له الحرية في قضائه كما يريد (١).

وإنّ لوقت الفراغ ونظمه ووسائله الترويحية أدوارا تؤدى للفرد والمجتمع من حيث كونها عناصر تتساند وظيفيا في استمرار بقاء المجتمع في حالة من التوازن (٢).

وتعتمد سياسة وقت الفراغ إلى وقت ممارسة أنشطة ترويحية بما يتناسب مع أوضاع الأفراد المادية والاجتماعية، وقيمهم ومعتقداتهم وسنهم وجنسهم، أي أن وقت الفراغ يعتمد على طبيعة النشاطات المتنوعة التي يمارسها الفرد في حياته اليومية، ويختارها بإرادة حرة تلاءم ميوله واتجاهاته وظروفه، وطبيعته الاجتماعية والتنفسية بهدف المتعة والسرور.

---

[١]- إحسان محمد حسن، **الفراغ ومشكلات استثماره**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٦، ص:٥٧.
[٢]- عدلي السمري، مرجع سابق، ص:٢٠٦.

لقد أدركت الدول المتقدمة في عصرنا أهمية رعاية الشباب والعناية بهم، وخصصت لهم أكبر نسبة من ميزانيتها، ووضعت لشبابها المناهج العلمية والتربوية والصحية والترويحية، حيث أصبح معيار تقدم الدول وتطورها هو مقدار اهتمام كل دولة بشبابها، ولم تعد الدول التي لا تضع الشباب في أولويات اهتمامها تستطيع مواكبة ركب العصر.

لقد فرق الباحثون بين الفراغ الايجابي والفراغ السلبي، واعتبروا الفراغ الايجابي يعتمد على التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ عند الأحداث لفهم حاجاتهم ورغباتهم، وتدريبهم على حسن استثمارها بوضع برامج تحقق لهم توازنا انفعاليا وعقليا وصحيا واجتماعيا، وبذلك يكسبهم أنماط من السلوك تعزز صفات إيجابية مثل: التعاون والصداقة والشعور بالولاء والانتماء والمنافسة الشريفة والعطاء، ويمكنهم من التكيف الاجتماعي الذي يتفق مع المعايير الاجتماعية.

وقد يؤدي عدم استغلال أوقات الفراغ ايجابيا إلى وقوع الشباب في مشكلات منها: القلق والتوتر والضجر والملل والبطالة والضياع والانهيار الأخلاقي وتناول المسكرات وتعاطي المخدرات والسهر في أماكن منحرفة إلى غيرها من السلوكات التي تؤدي إلى زيادة احتمال مظاهر الضعف والجمود والسلبيات والانحرافات لدى الأحداث **(١)**.

وفي هذا المجال يمكننا التعرض إلى طبيعة أنشطة الفراغ الايجابية التي يمارسها الأحداث والتي يمكن أن تؤدي دورها في تطوير شخصياتهم ودفع كفاءتهم وسد أوقات فراغهم فيما يلي:

١- الأنشطة الثقافية والتربوية: والتي تعتبر من أهم أنشطة الفراغ والترويح، وتتمثل في زيارة المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية والمتاحف والأماكن الدينية والأثرية. كما أنّ ممارسة الأنشطة الثقافية خلال أوقات الفراغ قـد تعبر عن نفسها بصورة أخرى كالتسجيل في الدورات الثقافية لتعلم اللغات الحية مثلا أو قد يمارسها الأحداث عن طريق قراءة الكتب والمجلات والصحف الخارجية إلى غيرها من الأنشطة الثقافية التي يهتم بها المراهق لسد أوقات فراغه.

إنّ هذه النشاطات الثقافية تهدف إلى تعميق وعي الشباب بقيمته الذاتية وأهميته الاجتماعية،كما تهدف إلى تنمية معلوماته بحيث يستطيع التصرف السليم ومواجهة المواقف المحددة التي تعترضه واتخاذ القرارات الناضجة النابعة من الخبرة والتجربة **(٢)**.

لذلك شدد الباحثين على ضرورة توفرها وتشجيع الشباب والمراهقين على ممارستها لسد أوقات فراغهم ووقايتهم من الجنوح والانحراف.

---

[١]- عبد الرحمن صالح المزجان وآخرون، **شباب دول مجلس التعاون الخليجي: حاجاتهم وقضاياهم واهتماماتهم وسبل رعايتهم،** الكويت، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٣، ص: ١٤-١٥.

[٢]- محمود حسن، **مقدمة الخدمة الاجتماعية،** مرجع سابق، ص: ٦٠٣.

وفي هذا المجال يمكننا القول أن المراهق لا يقبل إقبالا كاملا على هذه الأنشطة الثقافية إلاّ إذا وجد البيئة المشجعة على ممارستها في مجال الأسرة أولا، ذلك لأنّ الأسرة مسؤولة مسؤولية كبـيرة عن مشكلة الفراغ لدى أفرادها عن طريق إثارة ميول أبنائها نحو القراءة وتوفير الكتب المناسبة لأعمارهم، والمجلات التي يجدون فيها المتعة، زيادة على محاولة اصطـحاب الأولاد إلى دور العرض المسرحية والسينمائية الهادفة، وإلى المعارض والمتاحف والندوات العلمية. والمسؤولية الثانية تقع على عاتق الدول والحكومات التي ينبغي أن تهتم بوضع الخطط والمشاريع التي تستهدف تطوير خدمات الفراغ في مجال الثقافة والتربية حتى تصبح متوفرة وقريبة من الشباب والمراهقين، وذلك من أجل شغل أوقات الفراغ لدى الأحداث، وسد طريق الانحراف أمامهم.

٢- الأنشطة الفنية: وتتمثل في عدة مجالات تسد فراغ الشباب كالرسم والتصوير والتلوين والنحت والموسيقى والغناء والتمثيل والزخرفة...الخ. يمارسها الأفراد على اختلاف أعمارهم ومواهبهم ومستوياتهم الثقافية والعلمية، وتؤدي هذه الأنشطة دورها المهم في تطوير الجوانب الذوقية الجمالية والحسية عندهم.

و الجدير بالذكر أنّ الأنشطة الفنية التي يمارسها الشباب خلال فراغهم للتدريب على الرسم والموسيقى والتمثيل في أحد مراكز الشباب قد يزوده بدرجة عالية من الإقناع والرضا النفسي التي تجعله يعطي قيمة لوقت فراغه، ويعرف كيف يستثمره في تطوير ملكاته وذاتيته ومؤهلاته [(١)].

٣- الأنشطة الرياضية: لقد اعتبر الكثير من الباحثين الأنشطة الرياضية من الوسائل البناءة في تطوير وتنمية شخصية الشباب، باعتبارها تشغل أوقات فراغهـم، وتساهم في تقوية أجسامهم وعقولهم، وتبـعث عندهم النشاط والحيوية، وتجدد طاقاتهـم، وتزودهم بالأمل والتفاؤل. لذلك اهتمت الكثير من الدول والحكومات بإنشاء وتطور المنظمات والجمعيات والمؤسسات الرياضية التي يستطيع الأفراد من خلالها ممارسة مختلف الأنشطة الرياضية أثناء وقت فراغهم.

لقد توصلت دراسات عديدة في مجال علاقة أوقات الفراغ بالجنوح إلى نتائج مفادها أنّ توفير تربية رياضية سليمة في حي من الأحياء قد يساهم في إنماء الروح الرياضية لدى الحدث، والشعور بالانتماء الشديد تجاه أعضاء فريقه الرياضي[(٢)]. كما اعتبرت دراسات أخرى أن النشاطات الرياضية تعبر عن أسلوب من أساليب دعم الشعور بالانتماء الاجتماعي بين الشباب، وهذا ما يمثل دورا هاماً للفراغ في المجتمع الحديث [(٣)].

---

[١]- إحسان محمد حسن، مرجع سابق، ص: ٦٣.
[٢]- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، مرجع سابق، ص: ٣٠٢.
[٣]- محمد علي محمد، **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص: ١٣٢-١٣٣.

لقد استنتجت بحوث مختلفة في إطار ظاهرة استثمار أوقات الفراغ من أجل وقاية الشباب من الانحراف أنّ إتاحة الفرصة للشباب للقيام بالنشاط الرياضي يساعد في تنمية المهارات الخلقية والاجتماعية مثل التعاون مع الآخرين وضبط النفس واحترام النظام العام والقانون [١].

وفي إطار علاقة جناح الأحداث بسوء استغلال أوقات الفراغ يرى كثير من الباحثين أنّ كثيرا من المشكلات السلوكية ترتبط بوقت الفراغ. وأنّ نسبة كبيرة من جناح الأحداث تحدث خلال هذا الوقت. وأنّ الزيادة في وقت الفراغ ليست مسؤولة عن جناح الأحداث، وإنما المسؤولية تقع على الطريقة التي يقضي بمقتضاها الجانحون وقت فراغهم، والأماكن التي يقضون فيها هذا الوقت، والأشخاص الذين يرتبط بهم الجانحون خلال تلك الفترة.

إنّ من أهم الدراسات الشاملة التي تناولت العلاقة بين الجناح والترويح والفراغ تلك الدراسة التي أجريت في شيكاغو [٢]. وقد تناولت هذه الدراسة أربعة من المناطـق التجريبية، ومنطقة أخرى ضابطة، وذلك للإمكانه تحديد مدى إسهام الأحداث الجانحين في النشاط الترويحي، وقد أقيم لهذا الغرض- ولأغراض أخرى- بعض المراكز تخضع للإشراف الموجه، وتناولت الدراسة كل الأحداث الذين ظهروا في مراكز الترويح، وقـد بلغ عددهم خلال فترة الملاحظة (١٥٧١٢) ذكر في سن (١٠-١٧) سنة و(٧٩٣٩) فتاة في نفس السن، كما تضمنت الدراسة (١٢٦٢) جانحا لهم سجلات رسمية و(٥٣٦) جانحا ليس لهم هذه السجلات. وقد انتهت الدراسة إلى نتائج عديدة نلخص أهمها فيما يلي:

- سجـل الجانحون عدد مرات حضور إلى أماكن الترويح أقل مما سجل غير الجانحين.

- لوحظ انتظام الجانحين في الحضور إلى السينما أكثر من غير الجانحين.

- يقضي الجانحون في النشاط الترويحي الموجه وقتا أقل مما يقضيه غير الجانحين في هذا النوع من النشاط، كما أنهم مهتمين بالرياضة ذات الطابع التنافسي.

- اتضح أيضا أنّ الأحداث الجانحين الذين يترددون على مراكز الترويح يرتكبون عددا من الجرائم أقل من أولئك الذين لا يترددون على هذه المراكز.

ومن الدراسة التحليلية التي أجراها مركز بحوث الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة ١٩٧٣ على عينة متكونة من (١٠٠) حدث جانح بمدينة الإسكندرية اتضح أن

---

[١]- محمود حسن، **مقدمة الخدمة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: ٥٩١.
[٢]- محمد عارف، مرجع سابق، ص ص:٦٠١-٦٠٢.

(٥٥.٢٠%) من الجانحين يقضون وقت فراغهم في التجول في الطرقات دون هدف محدد، بينما (٣٢.٩٠%) منهم يقضون وقت فراغهم بالمنزل [١].

وقد أظهرت البحوث في مصر أنّ أكثر الأماكن التي يقضي فيها الجانحون وقت فراغهم هي الشارع أو الحي، وذلك بنسبة (٥٦.٩٠%)، ويلي ذلك الذهاب إلى السينما بنسبة (١٥.٨٠%)، ثم الحدائق بنسبة (١٠.٤٠%) ثم المقهى بـ(٥.٩٠%) ثم الذهاب إلى الأندية والساحات الشعبية والمحلات بنسبة (٤.٦٠ %) [٢].

كما أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية الخليجية عن متعاطي المخدرات إلى أن أغلب الجانحين كانوا يشغلون وقت فراغهم إمّا في الطرقات العامة أو في الجلوس في المقاهي الشعبية[٣].

وأوضحت دراسة أخرى أجريت بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية حول موضوع قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث، وتوصلت نتائجها إلى ما يلي[٤]:

- تبين من الدراسة أنّ قلة وسائل الترفيه المتوفرة في منزل الحدث تزيد من انحرافه.

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الأماكن التي يقضي فيها الحدث وقت فراغه وبين الانحراف، إذ تبين أنّ الأماكن العامة غير المراقبة هي الأماكن التي يتردد عليها دائما المنحرفين.

- تبين أيضا من هذه الدراسة أنّ هناك علاقة بين الفئة التي يقضي معها الحدث وقت فراغه والانحراف، ذلك أنّ الأحداث المنحرفين يزيد ارتباطهم بأصدقائهم أكثر من أسرهم بخلاف الأحداث الأسوياء.

وتؤكد دراسة "**أحمد ياسر الحسكي**" حول التصنيع وظاهرة وانحراف الأحداث بسوريا أن نسبة الأحداث الذين يقضون وقت فراغهم في الشارع بلغت (٦١%)، وتحتل السينما كمكان لوقت الفراغ النسبة الكبرى، إذ بلغت (٦٨.٣%) من جملة أماكن قضاء وقت الفراغ [٥].

---

[١]- محمد سلامة محمد غباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين،** الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩، ص:١٦٢.
[٢]- محمد عارف، مرجع سابق، ص:٦٠٢.
[٣]- عبد الرحمان المزجان وآخرون، **شباب دول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سابق، ص:١٢.
[٤]- صالح بن محمد عبد ا أل رفيع العمري، مرجع سابق، ص:٩٩.
[٥]- أحمد ياسر الحسكي، **التصنيع وظاهرة انحراف الأحداث في سريا،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص:٣١٤.

وقد لوحظ من الإحصائيات في مصر أنّ الأماكن التي ينتمي إليها الأحداث المنحرفون هي الأماكن المتواجدة في الأحياء التي تنعدم أو تقل فيها وسائل الترويح، فسجلت الدراسات أنّ أكبر الأحياء تخريجا للمنحرفين نجدها تخلو من مؤسسات الأنشطة الثقافية والرياضية ، وحتى الحدائق والمتنزهات العامة [١].

كما لوحظ من الإحصائيات كذلك أن الأماكن التي يقبض فيها على الأحداث المنحرفين هي الأماكن التي تكثر فيها وسائل التسلية كالسينما والمسارح والأسواق والمحلات التجارية.... الخ [٢].

ومن الدراسات الأوروبية التي أجريت حول أهمية النشاطات التـ رويحية في وقاية الشباب من الانزلاق في السلوك الجانح نذكر تلك الدراسات التي أجريت حول "**العصابات الجانحة في الأحياء الصعبة**" في مناطق مختلفة من فرنسا،والتي توصلت نتائجها إلى أنّ شباب هذه الأحياء الصعبة **quartiers difficiles** يعاني من الفراغ ويحتاج إلى إدماجه في نشاطات رياضية وثقافية واجتماعية، كما يحتاج أيضا إلى إدماجه في منظمات ترفيهية محلية لوقايته من الانزلاق في السلوك الجانح، لأنّ شباب هذه الأحياء الصعبة ما يحتاج إليه هو شعوره بالاندماج في نشاط معين داخل مجتمع يتهمه كثيرا، ولكن لا يعرف كيف يساعده ويحبه [٣].

---

[١]-2- سعد المغربي، مرجع سابق، ص:١٧٢.

[٣] - Fize Michel, **les bandes,L' "entre soi" adoléscent** , Paris, Ed: EPI HAPITER,1993, P P 65-67.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة أوقات الفراغ بجناح الأحداث يمكننا استنتاج أنّ الاستثمار الايجابي لأوقات الفراغ غالبا ما يؤدي إلى نمو شخصية الأحداث بصورة متزنة، ويكسبهم العديد من الفوائد الخلقية والصحية والبدنية والفنية، حيث اتفقت العديد من الدراسات أن توفر أنشطة الترويح المتمثلة في الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية في الأحياء التي يسكن فيها الأحداث غالبا ما يؤدي إلى استثمار أوقـات فراغهم وإبعادهم عن طريق الانحراف والجنوح. وأنّ غياب وسائل الترويح السليمة عن محيط حي من الأحياء يترك الأطفال والأحداث في حالة ضياع أو فراغ تام لا يحسنوا استخدامه في أحوال كثيرة، الأمر الذي أكدته دراسات عديدة التي توصلت نتائجها إلى أنّ الجنوح غالبا ما يكون نتيجة استثمار سيء لأوقات الفراغ [١].

كما أنّ عدم وجود مكان ملائم لاجتماع الأحداث واستثمار أوقات فراغهم في أحيائهم التي يسكنون فيها يجعلهم يبحون عن وسائل أخرى بديلة، والتي غالبا ما تكون عبارة عن أماكن سيئة السمعة يجعلونها مكان اجتماعهم وقضاء وقت فراغهم، الأمر الذي قد يعرضهم إلى الوقوع في خطر الجنوح والإجرام.

ومن جهة أخرى يمكننا القول أن التنظيم العلمي لنشاطات الأحداث، واستثمار أوقات فراغهم بإدماجهم في مختلف النشاطات الترويحية قد لا يؤدي بالضرورة إلى استئصال عوامل الجنوح، ذلك لأن الانتفاع بوسائل استثمار أوقات الفراغ لا تعمل في جميع الأحداث بشكل واحد لأن هنالك أطفال لا تكفي جميع هذه الوسائل الترويحية في إبعادهم عن تيار الجنوح الذي ينمو في تفكيرهم وفي قيمهم الاجتماعية، وذلك نتيجة تنشئة اجتماعية قديمة خاطئة أو بسبب عوامل ثقافية متعددة أخرى.

١- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، مرجع سابق، ص :٣٠٢.

ثالثا- أثر البطالة والعمل غير المناسب في جنوح الأحداث:

إن الحدث الذي يترك المدرسة في سن مبكرة، ولا يجد لنفسه مكانا في مراكز التكوين المهني يجد في غالب الأحيان متسعا من الوقت كثيرا مما يملؤه في التسكع في الأحياء والشوارع والطرقات والملاهي والحدائق العامة مما يهيئ له فرصة للانحراف والجنوح. ومن هذه الوجهة رأينا أهمية دراسة الصلة بين العمل والبطالة وممارسة السلوك الجانح.

ولمّا كان البحث في هذا المجال متعدد الزوايا، فحاولنا تناوله من الجوانب التالية:

١- أثر البطالة في انحراف الأحداث.
٢- أثر العمل في انحراف الأحداث. وسنتناول فيه أثر العمل غير المناسب في انحراف الأحداث.

١- أثر البطالة في انحراف الأحداث:

قد يترك الحدث المدرسة ويبدأ في البحث عن عمل كي يقوم بالإنفاق على نفسه ويثبت لأسرته التي غالبا ما تلعب دورا هاما في تأكيد مشاعر الخيبة والفشل عند الحدث العاطل عن العمل، حيث نراها كثيرا ما تأخذ منه موقف الإيذاء والتحقير والاهانة والتأنيب المستمر على تعطله، بل يحدث في بعض الأسر المحدودة الدخل أن يهدد بالطرد من المنزل إن لم يجد عملا، الأمر الذي يدفع الحدث إلى البحث عن عمل مناسب له، فيجد أنه لكي يجد عملا لابد أن ينتظر وقتا طويلا لإجابة طلبه، فيضطر للعيش أثناء فترة البحث عن العمل في فراغ لمدة زمنية معينة، وهذا الفراغ الذي غالبا ما يملؤه بالتجوال في أزقة الحي الذي يسكن فيه أو في شارع مختلف أحياء مناطق أخرى، فيصاحب المتعطلين مثله من الأحداث الذين غالبا ما يكونون منحرفين فيبدأ في مخالطتهم حتى ينتهي به الأمر إلى أن يسلك سلوكا منحرفاً.

إننا نستنتج من كل ما سبق ذكره أنّ الحدث العاطل عن العمل غالبا ما يستولي عليه الشعور بالنقص والضيق وعدم الثقة بالنفس والخيبة وعدم الاستقرار والإحساس بالفشل، فيصاب باليأس والإحباط، ويبدأ في الاعتقاد بضرورة الحصول على المال بأية وسيلة تحت ضغط الحاجة الملحة التي يرغب في إشباعها وتحت ضغط اليأس الذي يطغى عليه ويقهره نتيجة عدم تمكنه من الحصول على عمل مناسب، ممّا يولد لديه الحقد والكراهية للجميع، والتمرد على النظام الاجتماعي الذي لم يساعده في أزمته هذه، الأمر الذي يدفعه وبدون تردد إلى أن يسلك سلوكا منحرفا.

ولقد أظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجريت في لندن حول علاقة البطالة بجنوح الأحداث أنّ البطالة بلغت (١٩.٥٠%) بين المجرمين الشباب في سن الخامسة عشرة، و (٣١.٢٠%) في سن السادسة عشرة، في حين أن تلك النسبة بلغت (٠.٧%) بين المراهقين غير المجرمين الذين بلغوا سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة [(١)].

٢-العمل غير المناسب وأثره في جنوح الأحداث:

بعد تخليه عن الدراسة قد يحصل الحدث على عمل مناسب يتفق مع ميوله ورغباته، ويتناسب مع قدراته الجسمية وطاقته الذهنية، ويدير من ورائه أجرا مناسبا.

وتتمثل أهمية العمل المناسب في وقاية الأحداث من الانحراف في أن تُحَمل الحدث لمسؤولية العمل واستغراقه فيه، وسروره به، وشعوره بأنه يكسب عيشه بنفسه، وأنه قادر على إشباع حاجاته الشخصية دون الاستعانة بالآخريين، وأنه قد أصبح عضوا نافعا في الجماعة، وتطلعه دائما إلى زيادة الأجر والفوز بمركز أحسن، كل ذلك من شأنه أن يضفي على حياته لونا من الاستقرار والرضا مما يصرفه عن الاتصال بالأجواء الانحرافية والجانحة [(٢)].

أما فشل الحدث في العثور على عمل مناسب قد يساهم كثيرا في خلق الشخصية المنحرفة. لقد أدرج بعض الباحثين ظاهرة عمالة الأطفال التي تعني استغلال الأطفال والإساءة إليهم بصورة تعيق نموهم الطبيعي المتوازن [(٣)] ضمن العوامل الرئيسية المسببة لانحراف الأحداث، إذ كثير ما يؤدي تشغيل الأحداث إلى فساد أخلاقهم وانسياقهم لارتكاب الجرائم نتيجة لظروف العمل من جهة، ولطبيعة بعض الأشخاص الذين يتفاعلون معهم من جهة أخرى [(٤)].

وقد أسفرت الأبحاث التي قام بها "**هيـلي**" **Healy** في هذا المجال على أنّ عدم الرضا عن العمل هو من العوامل الهامة في انحراف سلوك الحدث العامل، ولاحظ هذا الباحث ارتفاع درجة "الحساسية" لدى الفتيان الذين يمتهنون أعمالا أو حرفا شاقة، وأنّ هذه الحساسية تقودهم إلى حدة المزاج وسرعة الاصطدام، والفشل في معاملة الآخرين، وهذا ما غالبا ينتهي بهم إلى الإجرام [(٥)].

ومن جهة أخرى لاحظ "**بيـــرت**" **C.Burt** أنّ عددا من الأحداث الذين عرضوا عليه في المعهد القومي لعلم النفس الصناعي أنّ عدم إحساس الحدث العامل بالرضا

---

[١]- علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص:٨٢.
[٢]- منيره العصره، مرجع سابق،ص:١٩٦.
[٣]- خالد سليمان، سوسن مرقه، **أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد٣، المجلد ٣٠، يناير- مارس ٢٠٠٢، ص:١٢٦.
[٤]- نفس المرجع، ص:١٤٠.
[٥]- منيره العصره، مرجع سابق،ص:١٩٦ -١٩٧.

والسعادة في الحرفة التي يشغلها كثيرا ما يقوده إلى نوع معين من الجرائم أكثرها السرقة، والإفراط في الشراب، والسلوك الجنسي الشاذ [١].

وتدلنا البحوث والدراسات التي أجريت في مختلف الدول العربية والأوروبية والأسيوية على أنّ معظم الأحداث الجانحين إنّما يبدؤون العمل في سن مبكرة لا تتجاوز العاشرة من عمرهم، والدافع إلى تشغيلهم في هذه السن إنما هو فقر أولياء أمورهم وعجزهم عن مواصلة الدراسة إلى الحد الأدنى من التعليم العام، وحاجة هؤلاء الصغار إلى المساهمة في أعباء الأسرة الاقتصادية [٢].

إنّ هذا العمل في هذه السن المبكرة لا يتناسب مع التكوين البدني والنفسي لهؤلاء الأطفال الذين هم في أشد الحاجة إلى اللعب والنشاط والحيوية والتعليم أكثر منهم استعدادا لمثل تلك الأعمال التي تفوق قدرتهم وتحملهم الكثير من التعب والضيق والتوتر إلى جانب المعاملة والجو الذي يعملون فيه مما يجعلهم في كثير من الأحيان يكرهون العمل ولا يستقرون فيه، ويظلون ينتقلون من عمل لأخر، معرضين أنفسهم للمتاعب البدنية والنفسية والخلقية، وكل ذلك من شأنه أن يدفع الحدث إلى الفرار من العمل، وأحيانا الفرار من المنزل أيضا للانزلاق تدريجيا إلى طريق الانحراف والجناح.

وفي هذا المجال يمكننا التطرق إلى الدراسة التي أنجزت حول الطفولة المستغلة في الهند [٣]. لقد أجريت هذه الدراسة حول عينة من الأطفال بلغ عددها (٧٢طفلا) يعملون بمصنع لصناعة الزرابي بمنطقة **Mirza pur- Badohi** بمدينة **Uttar Pradesh**، ويمكن الإشارة إلى أنّ هذا المصنع ينتج (٨٠%) من الزرابي المصدرة إلى الخارج.

وتبين من هذه الدراسة أنّ (٥٩ طفل) يتلقون أجرا ضئيلا جدا أقل من أجر الكبار و(١٣) منهم يعملون بدون أجر على الإطلاق بحجة تعليمهم وتدريبهم على المهنة التي يمارسونها.

وتبين أيضا أن (٨٤%) من هؤلاء الأطفال يعملون على الأقل من (٩ إلى ١٠) ساعات في اليوم، والأغلبية منهم لا تستفيد من العطلة الأسبوعية.

وأوضحت الدراسة أنّ الأغلبية الساحقة من هؤلاء الأطفال معرضين للعنف اللفظي عن طريق الشتائم، والعنف الجسدي عن طريق الضرب إلى جانب عقوبات أخرى مثل الخصم من الراتب، وعقوبة العمل بالليل والحرمان من الغذاء.

إن مثل هذه الإساءات التي يتلقاها الأطفال غالبا ما توجه ضربات موجعة إلى نفسياتهم، مساهمة في إحساسهم بعدم الأمـ ـن والاستقرار النفسي ممّا يؤدي في أغلـ ـ ب

١- منيره العصره، مرجع سابق،ص:١٩٦ -١٩٧.

٢- خالد سليمان، سوسن مرقه، مرجع سابق،: ص ص:١٢٥-١٤١.

٣ - CULRAJANI (Mohini) **Le secteur de l exportation indien** , in problèmes politique et sociaux (**le travail des enfants** » Edition la documentation Française, Paris n° 839, MAI 2000, PP 47-48.

الحالات إلى شعور الطفل بالقلق والكآبة وفقدان احترام الذات والحط من قيمتها. وهذا مايولد لديه الشعور بالحقد والانتقام الذين يدفعانه في أحيان كثيرة إلى الانسياق نحو طريق الانحراف والإجرام.

وفي نطاق العلاقة بين العمل غير المناسب والحي وجنوح الأحداث يمكننا تحليل الظاهرة من خلال بعض المؤثرات المتواجدة في الحي الذي يسكن فيه الحدث، والتي قد تكون سببا في انزلاقه نحو طريق الانحراف والجنوح لأنه قد تكون هناك علاقة مهمة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه الحدث وجنوحه، إذ بينت الدراسات أنّ هناك أحياء تتميز بأنماط معيشية من شأنها أن تسهل طريق الانحراف للأحداث كأن يزاول الحدث أعمال هامشية تافهة في محيط الحي الذي يسكن فيه مثل بيع السجائر، والفول السوداني أو بيـع بعض الملابس في الأسواق المجاورة للحي، أو المتاجرة في الهواتف النقالة المسروقة، أو المتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من الأعمال التي قد تكون سببا في اندفاع الحدث نحو تيار الانحراف والجنوح. وفي هذا الوسط الذي يعمل فيه الحدث هذه الأعمال الهامشية يمكن أن نتخيل مستوى الأخلاقيات والقيم التي يتعلمها ضمن أجواء الحي والشارع، والتي تكسبه في أفضل الأحوال عادات سلبية سيئة كالتدخين والبذاءة والوقاحة، والإلقاء به في هاوية الانحراف والإدمان على المخدرات، أو تدفعه إلى الانخراط ضمن عصابات الأطفال المتخصصة في السرقة والسطو على البيوت، أو تجعل منه عضوا في إحدى شبكات الدعارة التي لا تتورع عن استغلال الأطفال أبشع استغلال.

ومن هنا كانت خطورة العمل غير المناسب للأطفال في الأحياء الصعبة التي لا تعمل على فرض تنشئة اجتماعية سوية لسكانها.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره نخلص إلى القول أن الأطفال المتواجدين في بطالة، أو الأطفال العاملين في أعمال غير مناسبة التي يتعرضون فيها إلى الاستغلال والإساءة، أو الأطفال العاملين في أعمال هامشية وتـافهه كلها قد يكون لها انعكاسات وأثـار سلبية من شأنها أن تعيق النمو المتوازن للأطفال، فهي غالبا ما تحرم الطفل الذي من المفروض أن يعيش طفولته في أمان في وسط أسرته التي تحبه وترعاه من أبسط حقوقه الأساسية، وتلقي به إلى الضياع خصوصا لما يضطر إلى البقاء في الشارع أكبر وقت ممكن منشغلا في محاولة كسب الرزق عن طريق امتهان مهن هامشية معرضا نفسه لكل مشاكل السلوك التي تنجم عن أخطار الشارع.

كما أن بقاء الحدث مدة طويلة في بطالة غالبا ما ينتهي به الأمر إلى الاختلاط بجماعة الأحداث الذين هم في نفس وضعيته، وبالتالي يجد نفسه واحد منهم يتعرض معهم لكل مشاكل السلوك التي تنجم عن البطالة نفسها.

وفي هذا المجال يمكننا التطرق إلى اتفاقية حقوق الطفل التي انبثقت عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩، والتي تعتبر من أكثر الاتفاقيات الدولية تغطية لمختلف الجوانب المتعلقة بالطفولة والتي أكدت فيما يتعلق بمسألة عمل الأطفال في مادتها (٣٢) على ضرورة حماية الطفل من التعرض للاستغلال الاقتصادي بكل أشكاله، أو الاضطلاع بأداء أي أعمال قد تشكل أضرار بصحته أو نمائه الجسماني أو العقلي أو النفس أو الاجتماعي.

وشددت تلك الاتفاقية على الدول الأطراف الالتزام باتخاذ الإجراءات التي من شأنها ترجمة نصوصها إلى خطوات فعلية، وذلك من حيث تحديد أعمار الأطفال العاملين وتحسين ظروف شغلهم.

الفصل الثامن: ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري-حجمها-اتجاهاتها-عواملها

المبحث الأول: حجم ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري.
المبحث الثاني: اتجاهات ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر.
المبحث الثالث: عوامل ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر.

المبحث الأول: حجم ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائـري.

مدخـــل

إذا كانت أبعاد ظاهرة الجناح والجريمة من حيث حجمها وحركتها تعتمد على الإحصائيات الجنائية الرسمية في المقام الأول، فإننا نصرح بأن هذه الإحصائيات ذاتها لاقت من الحرج العلمي أو الموضوعي، إذ أنّ أهم القضايا التي تثار حولها والإحصائيات التي تحاول ضبطها لا تعكس لنا الحجم الفعلي لمشكلة الجناح، لأنّ درجة ثباتها وصدقها محدودة، ذلك لأن الحجم الرسمي للجناح يتأثر بغياب عدد كبير من الجرائم التي يصعب التوصل إليها، وهذا ما يصطلح عليه بالجنوح أو الإجرام الخفي.

والواقع أنّ طبيعة معلوماتنا عن جناح الأحداث في المجتمع الجزائري وتقديرنا الكمي لعدد الجانحين بوجه عام ينحصر في مصدر رئيسي واحد، وهو الإحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الشرطة ومحاكم الأحداث، والتي تشير إلى كمية ونوعية السلوك الجانح. لذلك سوف تعتمد هذه الدراسة في هذا المبحث على الأحداث الذين وقعوا في قبضة رجال الشرطة ومثلوا أمام المحاكم، وعلى الدراسات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة المسؤولة، معتمدة على الجداول الإحصائية الخاصة بالطفولة في خطر معنوي والصادرة من مكتب حماية الطفولة بالمديرية العامة للأمن الوطني، و الإحصائيات الخاصة بالأحداث الجانحين الذين صدرت بحقهم أحكام جزائية أدخلوا بموجبها إلى مراكز التأهيل التابعة لمديرية إدارة السجون بوزارة العدل.

جدول رقم ١
يبين تطور ظاهرة الأحداث في خطر معنوي [١].
من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٥

السنوات	ذكـــور	إنـــاث	المجموع
١٩٩٧	١٧٥٨	٩٨٤	٢٧٤٢
١٩٩٨	١٨٤٢	١٠٤١	٢٨٨٣
١٩٩٩	١٦٣٥	٦٩٢	٢٣٢٧
٢٠٠٠	٢٥٢٩	١٠٨٤	٣٦١٣
٢٠٠١	٢٢١١	٩٧٥	٣١٨٦
٢٠٠٢	٢٨٥١	١٠٨٦	٣٩٣٧
٢٠٠٣	٢٣٦٦	٨٤٧	٣٢١٣
٢٠٠٤	٢٣٢٩	٩٩٠	٣٣١٩
٢٠٠٥	٢٤١١	١٠٧٤	٣٤٨٥

يتبين لنا من خلال الأرقام الصادرة عن الشرطة القضائية (مكتب حماية الطفولة) في هذا الجدول الذي يبين تطور ظاهرة الأحداث في خطر معنوي من سنة ١٩٩٧ إلى غاية سنة ٢٠٠٥ أن هذه الأرقام تتجه نحو التصاعد، حيث بلغ عدد الأطفال في خطر معنوي ٣٦١٣ سنة ٢٠٠٠ ليصل سنة ٢٠٠٢ إلى٣٩٣٧ ، ثم بدأ في الانخفاض الطفيف سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ليبدأ في التصاعد من جديد سنة ٢٠٠٥ حيث وصل هذا العدد إلى ٣٤٨٥ طفل في خطر معنوي.

ولمعرفة الإجراءات المتخذة تجاه الأطفال في خطر معنوي الذين تم القبض علهم من طرف فرق الشرطة القضائية أدرجنا الجدول التالي:

١- المكتب الوطني لحماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني **DGSN.**

جدول رقم ٢
يبين الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال في خطر معنوي
من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥

السنوات / الإجراءات المتخذة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
سلمو إلى أهليهم	٢٣٠٢	٢٠٨١	٢٥٩١	٢١٧٢	٢٣٠٦	٢٤٤٥
وضعوا في مختلف المراكز	٩٩٣	٨٩١	١١٥٠	٨٨٤	٧٩٦	٨٣٧
أدمجوا في مراكزهم الأصلية	٣١٨	٢١٤	١٩٦	١٥٧	٢١٧	٢٠٣
المجموع	٣٦١٣	٣١٨٦	٣٩٣٧	٣٢١٣	٣٣١٩	٣٤٨٥

من خلال قراءة الجدول نلاحظ تطور مقلق لحالة الأحداث المتواجدين في خطر معنوي، وخاصة في هذه الآونة الأخيرة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥، حيث أصبحت شوارع المراكز الحضرية الكبرى مكتظة بالأطفال الذين أصبحوا يجوبون الشوارع بدون هدف معيّن، وأول هذه المراكز تتمثل في الجزائر العاصمة التي أصبحت تستقطب الكثير من الأطفال الهاربين من بيوتهم وولاياتهم والمتوجهين نحو العاصمة بحثا عن حياة أفضل، الأمر الذي يعرضهم إلى الكثير من أنواع الانحراف والجنوح بدءا بالتدخين والإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات واستنشاق المواد السامة إلى السرقة والاعتداءات الجنسية ....الخ.

ويمكن تفسير النسبة المرتفعة من الأحداث الذين يتم تسليمهم إلى أهليهم بالنسبة لكل السنوات المدرجة في الجدول ّبأن مصالح الأمن تعاني من مشكل عدم وجود مركز استقبال مؤقت يوضع فيه الأطفال الذين تقوم مصالح الشرطة بجمعهم يوميا من الشوارع في انتظار التحقيق معهم أو تقديمهم للعدالة، الأمر الذي يجعلها تضطر إلى وضعهم في غرف خاصة بالأمن، وهذا ما ينبغي تجنبه للأطفال.

أما الأحداث الذين يتم عرضهم على العدالة فإنّ المصالح القضائية تتخذ في حقهم الإجراءات الموضحة في الجدول التالي:

جدول (٣)- يبين المتابعات القضائية تجاه الأطفال في خطر معنوي [(١)].

السنـــوات / المتابعات القضائية	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الحبس الاحتياطي	١٤٥٢	٢١	١١٤٢	١٦	١٢٣٢	١٩
الإفراج المؤقت	٨٩٦٣	٣٠٣	٧٢٥٢	٢٢٤	٧٤٦٤	٢٠٤
أخلي سبيلهم	١٠٩٣	٤٠	١٦١٢	٣٧	١٢٦٢	٤٨
الوضع في المراكز المتخصصة	٧٥٥	١٣	٥٥٠	١٣	٧٠٧	٢٦
المجمـــــوع	١٢٦٤٥		١٠٨٥٦		١٠٩٦٥	

يتبين لنا من خلال جدول المتابعات القضائية تجاه الأطفال في خطر معنوي أن مصالح الشرطة القضائية سجلت ١٠٩٦٥ مخالفة سنة ٢٠٠٤ ارتكبت من طرف الأحداث، وضع ١٢٥١ منهم في الحبس الاحتياطي، واستفاد ٧٦٦٨ منهم من الإفراج المؤقت، وأخلي سبيل ١٣١٠ منهم، بينما وٌجه ٧٣٣ منهم نحو المراكز المتخصصة في حماية الطفولة.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة الفئة العمرية الأكثر تعرضا للخطر المعنوي والمادي بالنسبة للذكور والإناث أدرجنا الجدول التالي:

---

١ - المكتب الوطني لحماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني **DGSN.**

جدول (رقم٤) يبين حالة الأحداث في خطر معنوي حسب السن والجنس[1].

السنوات	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل مـــن ١٠ سنوات	٢٩٠	١٠٢	٢٣١	٦٩	٢٥٥	٩١	٣٠٨	١١٠
من١٠ إلى١٣سنة	٥٢٩	١٢٥	٥١٠	١٠٩	٤٦٧	١٠٤	٤٤٢	١٢٨
من ١٣إلى١٦ سنة	١١٤٣	٤١٨	٩٨٥	٣٥٠	٩٤٤	٤٢٠	٩٨٢	٣٩٥
من ١٦إلـــى ١٨ سنة	٨٨٩	٤٤١	٦٤٠	٣١٩	٦٦٣	٣٧٥	٦٧٩	٤٤١
المجمــــوع	٢٨٥١	١٠٨٦	٢٣٦٦	٨٤٧	٢٣٢٩	٩٩٠	٢٤١١	١٠٧٤
المجموع العام	٣٩٣٧		٣٢١٣		٣٣١٩		٣٤٨٥	

يظهر لنا هذا الجدول الذي يبين توزيع الأحداث في خطر معنوي حسب السن والجنس أنّ أكبر نسبة منهم تقع في فئة الأعمار (١٣-١٦) عاما، وتليها في الأهمية فئة الأعمار التي تقع مابين (١٦-١٨) عاما. أما فئة الأعمار الأقل من (١٠سنوات) فهي منخفضة نوعا إذا قورنت بفئات الأعمار الأخرى بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء.

جدول (رقم٥)
يبين أكثر المخالفات انتشارا عند الأحداث في خطر معنوي [٢]

المخالفـــــات / السنـوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السرقـة	٥١٣٦	٥٥٠٩	٥٨٩٨
الضرب والجرح العمدي	٣٦٨٦	٢٥٧٤	٢١٧٩
تحطيم أملاك الغير	٧١٤	٤٩٩	٢٥٤
المساس بالآداب العامة	٥٩٢	٤٠٠	٣٨٤
استهلاك وحيازة المخدرات والمواد السامة	٢٥٧	١٩٤	٢١١

[١]- [٢]- المكتب الوطني لحماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني **DGSN**.

يتبين من خلال هذا الجدول أن أكثر المخالفات انتشارا لدى الأحداث في خطر معنوي، والتي سجلت خلال سنوات ٢٠٠٤،٢٠٠٣،٢٠٠٢ تتمثل في السرقة، تليها في الأهمية مخالفات الضرب والجرح العمدي ثم مخالفات تحطيم أملاك الغير، تتبعها مخالفات المساس بالآداب العامة، ثم المخالفات المتعلقة باستهلاك وحيازة المخدرات والمواد السامة.

ويمكننا أن نشير في هذا المجال أن الأحداث الذين يقل سنهم عن ١٦ سنة يستعملون في حالات كثيرة من طرف التجار المهربين للمخدرات باعتبار سنهم صغير، ولا تشك مصالح الأمن في تورطهم في قضية تهريب المخدرات، حيث صرحت مصالح الأمن أنها قبضت على ٤٣٨ حدث بحوزته كميات من المخدرات والأدوية المهلوسة سنة ٢٠٠٠، وعلى ١٣٢ حدث سنة ٢٠٠٣.

ومن جهة أخرى أوضحت الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني أنه في سنة ٢٠٠٣ قتل عشرون حدث بعد تعرضه إلى اعتداءات جنسية، وتعرض (٥٣) حدث إلى زنا المحارم، أمّا في سنة ٢٠٠٤ فتبيّن أنّ ٤٥٥٤ من الأحداث لا يتجاوز سنهم ١٦ سنة كانوا ضحايا لاعتداءات جنسية [(١)].

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة أكثر الولايات تأثرا بظاهرة الأحداث في خطر معنوي ومادي أدرجنا الجدول التالي:

جدول (رقم٦)
يبين حالة الأحداث في خطر معنوي حسب
الولايات الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة في سنة ٢٠٠٥ [(٢)]

المنطقة	العدد				%
الوسط	١٢١٦	الجزائر	البليدة	البويرة	
		٦٢٣	٢٣٠	٧٧	%٣٤.٨٩
الشرق	١١٥٧	عنابة	قسنطينة	سطيف	
		٢٦٩	١٤٥	١٠٤	%٣٣.٢٠
الغرب	٨٦٤	وهران	مستغانم	بلعباس	
		١٩٢	١٢٦	١٢٥	%٢٤.٨٠
الجنوب	٢٤٨	بسكرة	ورقلة	غرداية	
		١١٠	٤٧	١٥	%٠٧.١١
المجموع	٣٤٨٥				%١٠٠

1-٢- المكتب الوطني لحماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني **DGSN**

يظـهر لنا من خلال هذا الجدول الذي يبين الحوصلة للأحداث في خطر معنوي حسب المناطق الجهوية والولايات الأكـثر تأثرا بهذه الظاهـرة في سنة ٢٠٠٥ أنّ ولايات الوسط هي الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة تتقدمها الجزائر العاصمة بـ (٦٢٣ حالة)، تليها البليدة بـ (٢٣٠ حالة)، ثم البويرة بـ (٧٧حالة).

بعد ولايات الوسط تأتي في الأهمية ولايات الشرق تتقدمها ولاية عنابة بـ (٢٦٩ حالة) ثم ولاية قسنطينة بـ (١٤٥ حالة)، تليها ولاية سطيف بـ (١٠٤حالة).

بعد ولايات الشرق تأتي في الأهمية ولايات الغرب تتقدمها ولاية وهران بـ (١٩٢ حالة)، تليها ولاية مستغانم بـ (١٢٦ حالة) ثم ولاية سيدي بلعباس بـ (١٢٥ حالة).

وأخيرا تأتي ولايات الجنوب التي سجلت نسبة مئوية قليلة مقارنة بالولايات الأخرى.

تتقدم ولايات الجنوب ولاية بسكرة التي سجلت (١١٠ حالة) تليها ولاية ورقلة بـ (٤٧ حالة) ثم ولاية غرداية بـ (١٥ حالة).

وفيما يتعلق بالأحداث المسجونين الذين صدرت بحقهم أحكام جزائية سالبة للحرية، ووضعوا بموجبها في مراكز إعادة التأهيل لوزارة العدل (المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل) ستدرج هذه الدراسة أهم الإحصائيات المتوفرة لديها والخاصة بتطور عدد المساجين الأحداث حسب السن والجنس والمخالفات المرتكبة والولايات الأكثر تأثرا بظاهرة جنوح الأحداث.

جدول (رقم٧)
يبين تطور عدد المساجين الأحداث
ذكور- إناث من سنة ١٩٩١ -٢٠٠٥ [1]

السنة	ذكـر	أنثـى	المجموع
١٩٩١	٦٨٨	١٧	٧٠٥
١٩٩٢	٧٨٧	٥٧	٨٤٤
١٩٩٣	٧١٩	٥٤	٧٧٣
١٩٩٤	٦٧٧	٥٨	٧٣٥
١٩٩٥	٩٣١	٥٥	٩٨٦
١٩٩٦	٧٧١	٨٦	٨٥٧

١- وزارة العدل، المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل.

١٩٩٧	٩٦١	١٠٥	١٠٦٦
١٩٩٨	٨٨٢	١٠٠	٩٨٢
١٩٩٩	٨٧٢	١٠٢	٩٧٤
٢٠٠٠	٥٨٣	٤٧	٦٣٠
٢٠٠١	٦٩٩	٠٦	٧٩٦
٢٠٠٢	٧٧٨	١٥	٧٩٣
٢٠٠٣	٤٦٢	٠٦	٤٦٨
٢٠٠٤	٧١١	١١	٧٢٢
٢٠٠٥	٧٠٧	٠٥	٧١٢

إذا تتبعنا تطور الأرقام بالسنوات بالنسبة للأحداث المسجونين يتبين لنا من خلال الجدول أنّ هذه الأرقام اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ خاصة من سنة ١٩٩٥ إلى غاية سنة ١٩٩٩ بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء، ومن سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠٠٥ عرفت هذه الأرقام انخفاضا تدريجيا طفيفا بالنسبة للذكور وانخفاضا ملحوظا بالنسبة للإناث.

ولمعرفة طبيعة المخالفات المركبة من طرف المساجين الأحداث أدرجنا الجدول التالي:

جدول (رقم٠٨)
يبين تصنيف الجرائم المرتكبة
من طرف الأحداث من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥ [1].

السنوات	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
المخالفات	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**
ضد الأملاك	١٨٧٢	٥٠	٢٤٧٩	٤٣	١٤٦٩	٣٧	٤٢٠٤	٣٦	٤٧١٢	٢٥	٥٢٦٩	٢٣
ضد الأشخاص	٧٢٩	١٩	١٢٣١	٢١	١٣٢١	٣٣	٢٨٠٠	٢٤	٣٥٥٢	١٩	٣٥٥٣	١٦
ضد الأخلاق	٢٢٥	٠.٦	٣٨٦	٠.٧	٢٨٢	٠.٧	٤٩١	٠.٤	٦٧١	٠.٧	٥٠٦	٠.٢
متنوعة	٩٦٦	٢٦	١٦٧٠	٢٩	٨٨٣	٢٢	٤٢٤٧	٣٦	١٠٢٢١	٥٣	١٣٥٢٢	٦٠
المجموع	٣٧٥٩	١٠٠	٥٧٦٦	١٠٠	٤٢٧٤	١٠٠	١١٧٤٢	١٠٠	١٩١٣٢	١٠٠	٢٢٥٤٠	١٠٠

[1]- وزارة العدل، المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل .

يظهر من خلال هذا الجدول أن الجرائم ضد الأملاك والمتمثلة في السرقة هي أكثر الجرائم انتشارا بين الجانحين حيث بلغت نسبتها (٥٠%) سنة ٢٠٠٠ ، ثم الجرائم المتنوعة [*] التي بلغت نسبتها (٦٠%) عام ٢٠٠٥ ثم الجرائم ضد الأشخاص التي بلغت أعلى نسبة لها (٣٣%) سنة ٢٠٠٢، ثم الجرائم ضد الأخلاق التي بلغت أعلى نسبة لها (٠.٧%) سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أن حجم الجرائم المرتكبة، ومدى خطورتها يتأثر تأثيرا كبيرا بسن وجنس الأحداث الجانحين ، الأمر الذي يوضحه الجدل التالـي:

جدول (رقم٩)
يبين التوزيع حسب سن وجنس
الأحداث الجانحين من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥ [1].

السنوات	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من ١٣ سنة	٣٤٨	٤	٤٣٢	٧٣	٣٢٠	٢٦	٧٣١	٧٨	١٠٨٠	٦٣	١٢٩١	٦٦
من ١٣ إلى ١٦ سنة	١٠٨٧	٤٢	١٦١٢	١٠٠	١٣٧٨	٧١	٣٥٢٣	٢٤٠	٥٥٣٤	٣٤٢	٦٢٢٨	٣٦٩
من١٦إلى ١٨ سنة	٢٠٩٥	٨٣	٣٤٣٥	١١٤	٢٤٢١	٦٨	٧٠٠٤	١٦٦	١١٨١٨	٢٩٥	١١٩٨٠	٣٥٠
المجموع	٣٦٣٠	١٢٩	٥٤٧٦	٢٨٧	٤١١٩	١٥٥	١١٢٥٨	٤٨٤	١٨٤٣٢	٧٠٠	١٩٤٩٩	٧٨٥
المجموع العـــام	٣٧٥٩		٥٧٦٦		٣٩٥٥		١١٧٤٢		١٩١٣٢		٢٢٥٤٠	

يتبين لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من الجانحين تقع في فئة الأعمار (١٦-١٨) عاما ، وتليها في الأهمية فئة الأعمار(١٣-١٦) عاما، ثم تليها نسبة الجانحين التي تقع في فئة الأعمار (الأقل من ١٣) عاما، هذه الفئة من السن التي لا ينبغي الاستهانة بها لأنها تشكل مشكلا حقيقيا بالنسبة لمستقبل الجنوح في الجزائر، ذلك لأن الطفل الذي يرتكب جرائم في مثل هذه السن الصغيرة سوف يصبح مجرما خطيرا في المستقبل إذا لم يتكفل به في الوقت المناسب.

---

* - الجرائم المتنوعة تتمثل في: استهلاك وحيازة والاتجار في المخدرات، إنشاء جمعية أشرار ، استعمال المواد المهلوسة، انعدام رخصة سياقه، الحرق العمدي، حمل سلاح محظور، الهجرة السرية...الخ

[1] - وزارة العدل ، المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل.

كما يظهر لنا من خلال الإحصائيات المدرجة في هذا الجدول أن عدد الجانحين الذكور يفوق بكثير عدد الجانحات الإناث، حيث يمثل الذكور الأغلبية الساحقة من الجانحين بنسبة تفوق (٩٠%) من مجموع الجناح. وأن أكبر نسبة من الجانحات تقع في فئة الأعمار(١٦-١٨) عاما.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث الجانحين حسب التقسيم الجغرافي أدرجنا الجدول التالي:

جدول (رقم ١٠)
يبين المخالفات المرتكبة من طرف
الأحداث الجانحين حسب التقسيم الجغرافي [١].

السنـوات	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
٢٠٠٠	٩٠٨	٩٧٦	١٧١٠	٣٤٣	٣٩٣٧
٢٠٠١	١٥٨٠	١٠٦٢	٢٢٩٨	٨٢٦	٥٧٦٦
٢٠٠٢	٥٦٨	١٦٤٩	١٢٢٥	٧٨١	٤٢٢٣
٢٠٠٣	١٦٧١	٤٦٤٤	٤٧٩٢	٨١٨	١١٩٢٥
٢٠٠٤	٣٦٠٣	٨٥٣٠	٦٢٠٩	٨١٤	١٩١٥٦
٢٠٠٥	٤٤٦٧	١٠١٩٦	٥٤٦٤	٢٢٤٤	٢٢٣٧١

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المناطق الرئيسية التي مستها ظاهرة جناح الأحداث بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠٠٥ هي منطقة الشرق التي تحتل المرتبة الأولى، حيث نلاحظ أن المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث الجانحين في ارتفاع مستمر، ولم يعرف أي انخفاض من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠٠٥، وتليها في الأهمية ولاية الغرب الجزائري التي سجلت أيضا نسب مرتفعة ثم تأتي في المرتبة الثالثة منطقة الوسط التي سجلت نسب أقل نسبيا من منطقتي الشرق والغرب، وتأتي في المرتبة الأخيرة منطقة الجنوب التي سجلت نسبتها أرقاما منخفضة إذا قورنت بالمناطق الأخرى من الوطن.

---

[١] - وزارة العدل، المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل.

ولمعرفة الولايات الأكثر تأثرا بظاهرة جناح الأحداث في مناطق الشرق والغرب والوسط والجنوب أدرجنا الجدول التالي:

جدول (رقم١١)
يبين الولايات الأكثر تأثرا
بظاهرة جناح الأحداث لسنة ٢٠٠٥ [١].

المنطقة	الولايات	العدد	%
الوسط	البليدة الشلف بومرداس	١٧٣١ ٨٨٩ ٦٧١	٣٨.٧٥ ١٩.٩٠ ١٥.٠٢
الشرق	قسنطينة عنابة سطيف	٢٠٠٢ ١٣٥٨ ١٢٥٣	١٩.٦٤ ١٣.٣١ ١٢.٢٨
الغرب	وهران سيدي بلعباس تلمسان	١٤٨٣ ٨٧٥ ٧٤٣	٢٧.١٤ ١٦.٠١ ١٣.٥٩
الجنوب	بسكرة ورقلة الجلفة	٨٦١ ٣٤٦ ٣٢٦	٣٨.٣٦ ١٥.٤١ ١٤.٥٢

إتضح لنا من خلال الجدول أن أهم الولايات التي سجلت ارتفاع ملحوظ لنسب جناح الأحداث في المجتمع الجزائري خلال سنة ٢٠٠٥ هي: قسنطينة -البليدة- وهران- عنابة- سطيف- سيدي بلعباس- بسكرة- تلمسان- بومرداس- وقلة- الجلفة.

وخلافا لما كان متوقع فإن الجزائر وضواحيها رغم أن عدد سكانها يفوق الأربع ملايين نسمة إلا أنها سجلت مرتبة بعيدة شيئا ما عن الولايات الأخرى في سنة ٢٠٠٥.

وباستثناء ولايات وهران و عنابة و بومرداس فإن الولايات التي سجلت انفجار كبير في جنوح الأحداث في هذه السنوات الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) هي الولايات الداخلية مثل سيدي بلعباس وقسنطينة والبليدة وسطيف والشلف وأم البواقي و تيزي وزو، وتلمسان و تبسة وبسكرة و ورقلة والجلفة.

---

[١] - وزارة العدل ، المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل.

استنتاج عام:

نستنتج من كل ما سبق عرضه من إحصائيات رسمية حول حجم ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بالنسبة للطفولة في خطر معنوي أو بالنسبة للطفولة الجانحة أنّ الإحصائيات المتوفرة لدينا والصادرة عن أجهزة الشرطة بالمديرية العامة للأمن الوطني أو عن المديرية العامة لإدارة السجون بوزارة العدل لا تمثل الصورة الحقيقية للجناح الفعلي بأنماطه وحالاته المختلفة ولا تكشف عن الأبعاد الواقعية لحجم الجناح الفعلي في الجزائر، إذ أن الواقع يكشف أنها لا تمثل غير جزء صغير من الصورة الكبيرة للجناح الفعلي، ذلك لأن الكثير من الأطفال المعروفين بسلوكهم الجانح غالبا ما يفلتون من الملاحقة القانونية ولا يعلم أحد عن جناحهم بصورة رسمية شيئا، لأن ما يرتكبه الأطفال الأحداث يوميا من جناح فعلي يفوق أضعاف ما هو معروف أو مسجل رسميا لدى الجهات المختصة، فعلى
الرغم من أن الشرطة تلتقط يوميا المئات من الأحداث الجانحين إلا أنّ الأغلبية الساحقة من المواطنين مازالت تشتكي من عدم الائتمان على بيوتهم وسياراتهم وأنفسهم من الاعتداءات التي قد يتعرضون لها من طرف هؤلاء الأحداث.

ويفسر بعض المسؤولين بوزارة العدل والمديرية العامة للأمن الوطني لولاية الجزائر العاصمة وضع هذه الإحصائيات بعدة أسباب في مقدمتها أن الضحية غالبا ما لا يخبر عن الجريمة التي ترتكب ضده لمجرد الرغبة في عدم التورط في الإجراءات الرسمية التي تترتب على الإخبار كأداء الشهادة والحضور إلى المحكمة إلى غير ذلك من الإجراءات والإزعاجات الإدارية والقضائية. كما أنّ الأشخاص والأسر في العديد من الحالات نجدهم غالبا ما يسوون المشاكل التي يثيرها جنوح الأحداث فيما بينهم دون اللجوء إلى قوى الأمن أو العدالة. كما أننا نجد أن الأب أو ولي الأمر غالبا ما يواجه الموقف بنفسه دون إخبار الشرطة حرصا على عدم تعريض الأسرة إلى العلانية الرسمية التي قد تسيء إلى سمعتها.

كما أن الواقع يثبت أن هناك الكثير من الحالات الجانحة غير الخطيرة التي يتصرف فيها رجال الشرطة تصرفا ينتهي بالحسم الفوري بحيث لا تصل إلى محكمة الأحداث المختصة،وبالتالي لا تدخل في حساب الجناح الرسمي الذي يظهر في الإحصائيات الرسمية.

و يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن هناك عامل أخر مهم وهو عدم تبليغ مؤسسات التربية مصالح الأمن بالجنح المرتبكة داخل مؤسساتهم، إذ غالبا ما يقوم

مسؤولوا التربية بمعالجة هذه الجنح أو إخفائها حفاظا على سمعة هذه المؤسسات. وهكذا يضيع جزء كبيـر من الجناح الرسمي.

وبناءا على كل ما سبق ذكره يمكننا القول أنّ تقديرا لحجم ظاهرة جناح الأحداث وتقييمنا لأبعاده الكمية والنوعية في المجتمع الجزائي لا زال ينبع من مصدر رسمي واحد هو التقارير الرسمية الإحصائية التي تيسرها لنا الأجهزة المختصة التي قد لا تعكس لنا الصورة الحقيقية لحجم الجناح الفعلي، ومن هنا يصعب علينا الإثبات بأن كل زيادة أو انخفاض في معدلات جناح الأحداث الذي يظهر في الإحصائيات الرسمية تعكس في الواقع زيادة أو نقصان حقيقيين في كمية الجناح الفعلي في المجتمع الجزائري.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة اتجاهات ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري بالنسبة للدراسة ككل، حاولنا التعرف عليها من خلال المبحث التالي:

المبحث الثانـــي: اتجاهات ظاهرة جناح الأحـــداث فــي الجزائر.

انطلاقا من أن اتجاهات ظاهرة جناح الأحداث تختلف من بلد إلى أخر، لأن لكل بلد خصوصياته، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة به نجدها تنحصر في المجتمع الجزائر في الاتجاهات التالية:

١- إذا تتبعنا تطور أرقام ظاهرة جناح الأحداث منذ الاستقلال نجد أن هذه الأرقام تتجه نحو التصاعد والارتفاع، وخاصة منذ سنة ١٩٧٦، إذ سجل تطور يتجاوز (٥٦%) بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٢، وسجل معدل زيادة سنوية قدرت بـ(١٢%) ، وتعتبر أهم زيادة تلك التي سجلت سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢، والتي بلغت نسبتها (٢٧%) بالنسبة للأحداث في خطر معنوي ومادي. أمّا الأحداث ضحايا الجنايات والجنح فقد انتقل عددهم من ١٨٣٢ إلى ٢٢٩٨ بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٢ بزيادة قدرها (٢٥%).

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري تتجه نحو الارتفاع المستمر، وتميل إلى أن تصبح أكثر خطورة.

٢- تتميز ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بأنها مهمة جدا وخطيرة في المجتمع الحضري، إذ بينت الإحصائيات أن نسبتها المئوية في الوسط الحضري بلغت (٨٠%) مقابل (٢٠%) في الوسط الريفي، بالرغم من أن نسبة المجتمع الريفي الجزائري تمثل (٣٩.٢٠%) من مجموع السكان سنة ٢٠٠١ [(١)].

ويفسر بعض رؤساء المقاطعات لفصائل الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة أسباب ارتفاع نسبة المخالفات المرتبكة من طرف الأحداث في المناطق الحضرية عموما وفي الجزائر العاصمة خصوصا أن (٦٥%) من الجرائم المرتبكة في الجزائر العاصمة على سبيل المثال والمتمثلة أساسا في السطو على المنازل والسرقات بمختلف أنواعها بما فيها انتشال الهواتف النقالة يقوم بها أشخاص من الولايات الأخرى، وخصوصا من الولايات المجاورة القريبة مثل ولايتي تيبازة والبليدة وغيرها. وهذا ما يجعلنا نصرح بأنه ليس كل الجرائم التي ترتكب في العواصم الكبرى تنفذ من طرف أبناء السكان الأصليين لهذه العواصم وإنما نسب كبيرة منها ترتكب من طرف جانحين جاؤوا من الأوساط الريفية وشبه الريفية إلى هذه المناطق الحضرية أين تتوفر لديهم فرص كبيرة لتنفيذ عملياتهم الإجرامية.

٣- ظهور زيادة كبيرة في معدلات الجناح بين فئة الأطفال الصغار الأقل من (١٣) سنة التي سجلت ارتفاعاً ملحوظا في الآونة الأخيرة إبتداءا من سنة ٢٠٠٣،

---

[١] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١، الدورة العامة الواحدة والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٢، ص:55.

وخاصة سنة ٢٠٠٥ التي سجلت (١٣٥٧ حالة) [*]. وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن الارتفاع المتزايد لهذه الفئة من العمر الصغيرة جدا من الأحداث الجانحين أن المشرع الجزائري لم يوقع أية عقوبة جزائية على الأحداث الذين تقل أعمارهم عن (١٣سنة) مهما كانت الجريمة المرتكبة[**] ممّا جعل بعض الأحداث يستغلون هذا الوضع لمضاعفة نشاطاتهم الإجرامية، وتكوين عصابات أشرار من جهة أو إقدام بعض المجرمين البالغين على استعمالهم في ممارسة وتنفيذ بعض النشاطات المحرمة قانونا.

٤- ظهور ارتفاع كبير في حجم جناح الأحداث الذكور مقارنة بجناح الإناث الذي لا يمثل سوى (٥ %) من مجموع الجنوح، فعلى الرغم من أنّ جناح الفتيات في المجتمع الجزائري سجل ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة إلا أنه مايزال ضعيفا مقارنة بجناح الذكور، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب من أهمها أن نسبة مهمة من جنوح الفتيات مازالت غير معروفة لأنها سرية كالإجهاض والبغاء الخفي. كما أن النسب المنخفضة التي سجلتها الإحصائيات الرسمية يمكن أن تكون لها تفسيرات أخرى مرتبطة بدين، وعادات، وتقاليد الأسرة الجزائرية التي مازالت تحرص أشد الحرص على ما يسمى بشرف الأسرة، الأمر الذي يجعلها تتشدد في رقابة الفتاة، وضبط سلوكها لتوجيهه الوجهة التي ترفع بمركز الأسرة في المجتمع، وتحافظ على شرفها. وحسب العرف الاجتماعي السائد في المجتمع الجزائري، والذي يحكم الحياة الاجتماعية، إذا انحرفت الفتاة يعتبر إدماجها في المجتمع أمر صعب للغاية، ونجد حتى أهل الجانحة لا يطالبون بإسترجاعها من مركز إعادة التربية، وقد تقبل في الوسط العائلي عندما لا تكون قد فقدت بكارتها، هذه البكارة التي تشترط في كل فتاة مُرشحة للزواج، وبدونها تكون قد تسببت في جلب السخرة والاحتقار لأسرتها، وبالتالي وصمتها بالعار، فهي ذات أهمية بالغة الأثر في المجتمع العربي بصفة عامة، وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة،لكونها ذات قيمة ثقافية ودينية وإيديولوجية، الأمر الذي جعلها تخضع للضبط الاجتماعي بكل أنواعه بواسطة أنساق ثقافية ودينية [(١)]. وفي هذا المجال يعتقد الكثير من الريفيين أن ميلاد الأنثى هَم يدور ولا يفارقهم مادامت لم تتزوج [(٢)].

ومن هنا يمكن القول بأن جنحة الأنثى تحاكم خاصة من حيث درجة أساءتها لسمعة أهلها، في حين أن خطورة جنحة الذكر يحكم عليه من حيث درجة الضرر الذي يلحق بالضحية. وبالتالي نشير إلى أن جنح الإناث في المجتمع الجزائري وإن كانت لها نفس خصائص جنح الإناث في بلدان أخرى فإنها تتميز عنها عندنا برد الفعل الاجتماعي.

٥- تتميز بكون أنواع المخالفات التي ترتكبها الفتيات تختلف عن تلك التي يرتكبها الذكور،فالفتيات غالبا ما ترتبط جرائمهن بالمخالفات المتعلقة بهتك العرض، والإغراء والبغاء، والإقدام على الإجهاض، وقتل الأطفال الحديثي الولادة، على خلاف الجرائم التي

---

*- راجع الجدول رقم ٩ من هذه الدراسة، ص، ١٦٧.

**- راجع (المادة ٤٤٥) من قانون الإجراءات الجزائية.

١ - LACOSTE- DUJARDIN camille ,**des mères contre les femmes,** Matriarcat et patriarcat au Maghreb, Paris , Ed , la découverte, 1985, pp 72-73

٢ - فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص:٣١٤.

يرتكبها الذكور التي تتجه في معظمها نحو الجرائم ضد أملاك الدولة وجرائم ضد الأشخاص.إلا أنه يمكننا أن نلاحظ من خلال الإحصائيات الرسمية المتوفرة لدينا بأن جناح الإناث بدأ يعرف في الآونة الأخيرة ارتفاع متدرج في ارتكاب جرائم السرقة وجرائم الضرب و الجرح العمدي بحمل سلاح أبيض بعد انتماء الفتاة إلى عصابة الجانحين الذكور كما صرح بذلك العديد من قضاة الأحداث الذين تمكنا من الاتصال بهم.

وبخصوص وضعية الفتيات في خطر معنوي ومادي صرحت إحدى المفتشات لفرقة حماية الأحداث للأمن المركزي بالجزائر الوسطى أن محافظات الشرطة تستقبل سنويا نسبة كبيرة من الفتيات اللواتي يعانين من مشاكل مختلفة من بينها مشكل الحمل اللاشرعي ومشكل تعاطي المخدرات، ومعظمهن ينتمين إلى الأسر الفقيرة المشحونة بالمشاكل، ولا يجدن أية مساعدة لتجاوز مشاكلهن.

ومن جهة أخرى تضيف رئيسة مكتب حماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني أن الجزائر العاصمة أصبحت ملجأ للعشرات من الفتيات القاصرات الوافدات من مختلف جهات الوطن فضلا عن القاطنات بها،ومعظمهن في حالة هروب من عوائلهن، أو في حالات ضيق لأسباب أو لأخرى تدفع بهن الحاجة تارة، وقلة الوعي تارة أخرى إلى دخول عالم السرقة، أو ممارسة الفساد عن طريق ممارسة الدعارة في الخفاء وتعاطي المخدرات.

ومن كل ما سبق ذكره حول جنوح الفتيات في المجتمع الجزائري تجدر الإشارة أنّ هناك تحول ملحوظ في أشكال الجرائم المرتكبة من طرف الفتيات الجانحات التي هي في حالة تحول من جرائم تقليدية (أي جنسية) إلى جرائم ضد الممتلكات وضد الأشخاص، حيث احترفت الفتاة الجانحة اللصوصية، وأصبحت تجازف وتغامر وترتكب جرائم مختلفة من قتل وسرقة وتهريب المخدرات والسلع، كما أنها أصبحت في بعض الحالات عضوا فعالا في الشبكات الإجرامية حيث يتم توظيفها " **كطعم** " للإيقاع بالضحايا، كما يتم توظيفها أيضا في قضايا إجرامية متنوعة من طرف عصابات الأحداث والمجرمين الكبار لأنها غالبا ما لا تكون محل شكوك أو شبهة من طرف أجهزة الأمن فتستعمل كعضو فعال في إنجاز الكثير من العمليات الإجرامية.

والجدير بالملاحظة أن الإجرام النسوي لا يقف عند المراكز الحضرية فقط لأن مصالح الأمن سجلت توقيف مئات الفتيات الجانحات المتورطات في مخالفات متنوعة من جميع ولايات الوطن بدون استثناء حيث تم توقيف (١٧٤٠٨ بنت قاصر) خلال ست سنوات متورطة في الإجرام خلال الفترة الممتدة من ٠١ جانفي ٢٠٠١ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٦ [(١)] . والأمر الذي يبعث على القلق هو أن الانحراف وسط الفتيات تسلسل إلى المناطق الريفية حيث بينت دراسة أجريت في مؤسسة عقابية بسطيف أنّ (٦٠%) من

---

١ - المكتب الوطني لحماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني**DGSN** .

المسجونات لهن خلفية حضرية، وأن (40 %) منهن لهن خلفية ريفية [1]. كما تسلل الإجرام النسوي إلى مناطق حضرية في الجنوب المعروف بطابعه المحافظ وخصوصياته مثل ولايات تندوف- غرداية- تمنراست- أدرار، والتي كانت آمنة قبل سنوات .

وإن أبرز الجرائم المسجلة في بعض ولايات الجنوب هي: التهريب والسرقة والنشاطات في شبكات الدعارة.

و تتميز ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري بكون الفئة الجانحة التي يتراوح سنها ما بين (١٦-١٨عاما) تمثل أعلى نسبة مقارنة بفئات السن الأخرى حيث سجلت نسبة مئوية قدرت بأكثر من (٥٠%) من مجموع فئات السن الجانحة الأخرى .

هذه الفئة من السن التي تمثل سنوات المراهقة الثانية، والتي تتميز: " كما أكدت الدراسات النفسية" بالميل الشديد إلى الاستقلالية والنضـج العقلي، فإذا لم توظف هذه الطاقة اجتماعيا فمن المحتمل أن تتجه نحو التهديم. لقد بينت الإحصائيات أن أغلبية هؤلاء الأحداث الجانحين طردوا أو أخفقوا في الدراسة، كما أنهم لا يشتغلون ولا يتابعون تكوينا مهنيا.

٦- تتميز ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بأن أكبر نسبة من المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث تتجه نحو السرقات البسيطة والموصوفة، بحيث شكلت السرقات البسيطة الجانب الأكبر من حالات المخالفات الأخرى، والتي اتجهت في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى سرقة بعض أجهزة السيارات ومجوهـرات النساء في الشوارع والطرقات نحو سرقة الهواتف النقالة التي أصبحت خطيرة جدا ومنتشرة في كل الأماكن والأحياء المتواجدة في المراكز الحضرية لدرجة أنّ الأفراد أصبحوا لا يستطيعون إخراج هواتفهم النقالة في الأماكن العامة أو حتى داخل سياراتهم وقت توقف السيارات أثناء الازدحام.

و تتجه ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نحو جنوح أكثر عُنْفاً، إذ بينت الإحصائيات أن مخالفات الضرب والجرح العمدي أخذت في الآونة الأخيرة منعرجا خطيرا، إذ أنها أصبحت تتجه نحو استعمال السلاح الأبيض بصورة واسعة جدا لدرجة أن نسبة كبيرة من الأحداث أصبحت لا تنفذ أية مخالفة بدون حمل السلاح الأبيض، ولا تتردد في استعماله عند حدوث أية مقاومة من طرف الضحية.

ويمكننا تفسير ذلك بأن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر ولدت لدى الكثير من هؤلاء الأحداث هذا الاندفاع القوي نحو استعمال الأسلحة البيضاء ووسائل العنف الأخرى بدو خوف أو تردد.

---

[1] - علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص:١٩٨.

وفي هذا الإطار يمكننا التصريح بأنّ مصالح الأمن الوطني سجلت زيادة هامة في جنح العنف بلغت (٤٠%) بين سنتي ٢٠٠١-٢٠٠٢، كما بينت معطيات وزارة العدل تزايدا معتبرا للمخالفات ضد الأشخاص خلال هذه السنة أيضا.

ومن جهة أخرى سجلت مصالح الدرك الوطني زيادة في نسبة الجنح الخاصة بالضرب والجرح العمدي بلغت (٧٦%) بين سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢.
ويتأكد هذا الاتجاه بانتشار العنف في الملاعب والمؤسسات الدراسية والأماكن العمومية الجماعية ومحطات النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية**(١)**.

إنّ الملاعب التي تعتبر عادة أماكن للاستعراضات وممارسة رياضة سليمة والتنفس عن الشباب أصبحت مصدر قلق للسلطات العمومية بسبب العنف الذي ينتشر فيها خلال مقابلات كرة الـقدم، أو خارج الملاعب عند انتهاء مباراة كرة القدم، حيث صرحت مصالح الأمن أن العنف غالبا ما يقع عنـد الخروج من الملاعب حيث يقوم الأحداث بتحطيم السيارات المتوقفة في وقت الازدحام أو بالهجوم على الراكبين فيها وسرقة ممتلكاتهم من نقود وهواتف نقالة ومجوهرات النساء وساعات الرجال عن طريق تهديدهم بالسلاح الأبيض ليتمكنوا من تنفيذ جرائمهم بسرعة وبدون مقاومة من طرف الضحية التي غالبا ما تستسلم خوفا من الأذية.

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه إبتداءا من سنة ٢٠٠٠ اتجهت ظاهرة العنف في الجزائر نحو محطات السكك الحديدية وعرباتها، حيث شهدت الخسائر التي ألحقها الأحداث بالمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية على خطورة الوضع. ففي سنة ٢٠٠٢ تم إحصاء ٧٠٠ حالة رشق القطارات بالحجارة تسبب في إصابة ٢٢٠ جريح، وتحطيم ٣٠ عربة، و ٤٠ محطة، ممّا تسبب في خسائر كبيرة قدرت خلال سنة ٢٠٠٢ بـ ٩٢ مليون دينار جزائري**(٢)**.

يمكننا أن نستنتج أن مثل هذه الأفعال الخطيرة التي تهدد حياة المسافرين وتتلف ممتلكات المؤسسة تدل عن عجز مؤكد في الشعور بالمسؤولية والحس المدني، كما تدل عن غضب داخلي غالبا ما يفجره الأحداث في شكل أعمال عنف بدافع الانتقام من المجتمع الذي لم يتكفل بهم.

٧- اتجهت ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري نحو ظهور جرائم في الآونة الأخيرة لم يكن لها نفس الاتجاه في السنوات الماضية، وهي جرائم الاتجار في المخدرات التي انتشرت بصورة مخيفة في المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة أيضا، الأمر الذي انعكس سلبا على الأحداث والشباب الذين أصبحوا يتعاطون المخدرات بشكل واسع لأنهم يستطيعون الحصول عليها بكل سهولة وبأثمان معقولة جدا.

---

[١]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، لجنة السكان والحاجات الاجتماعية، الدورة العامة الثانية والعشرون، ماي ٢٠٠٣، ص: ٢٩.
[٢] - نفس المرجع ،ص: ٣٠.

كما اتجهت ظاهرة جنوح الأحداث في الآونة الأخيرة نحو ظهور بيوت دعارة خاصة بالذكور لم تكن موجودة في الماضي، وإنما انتشرت خاصة في المراكز الحضرية الكبرى، واختصت في ممارسة اللواط (أي ممارسة علاقات جنسية بين الذكور) مقابل أجر يدفع من طرف الزبون الذي يرغب في ممارسة هذه الآفة التي تعتبر محرمة شرعا وقانونا في المجتمع الجزائري.

٨- تتميز ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري بكثرة العود إلى الجنوح، ذلك لأن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين يعودون إلى الجنوح والإجرام بعد أن يفرج عنهم بعد قضاء مدة زمنية معينة يحددها قاضي الأحداث يتم خلالها إعادة تربيتهم أو أعادة تأهيلهم، غير أن الواقع يبين أن مؤسسات إعادة التربية غالبا ما تفشل في إعادة إدماجهم كأفراد أسوياء في المجتمع نتيجة لعدة أسباب تتطلب دراسة معمقة للتوقف على أهم المشاكل التي تحول دون إصلاح هذه الفئة من الشباب.

٩- تتميز ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري بأنها كانت في الماضي منحصرة أساسا في المراكز الحضرية الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة و عنابة التي سجلت نسَبْ مئـوية مرتفعة مـقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن، إلاّ أن هذه الظاهرة لم تبق منحصرة في هذه المراكز الحضرية الكبرى، وإنما امتدت أكثر فأكثر إلى المدن الداخلية حيث سجلت خلال السنوات الأخيرة مدن مثل سطيف وأم البواقي وسيدي بلعباس و الشلف والبليدة وحتى بعض المدن في الجنوب مثل: بسكرة والجلفة و ورقلة نسبا كبيرة يمكن مقارنتها بالمراكز الكبرى.

وهذا الاتجاه يمكن تفسيره بعدة عوامل أهمها سياسة التوازن الجهوي التي انتهجتها الجزائر في إطار توزيع التنمية الهادفة إلى إنشاء صناعة ومرافق أخرى جديدة في هذه المدن ممّا أدى إلى توسيعها وزيادة سكانها الأمر الذي فتح بعض المجالات أمام فئات واسعة من الأحداث والشباب لممارسة بعض السلوكات المنحرفة والجانحة.

١٠- تتجه ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري نحو تطور ملحوظ لعصابة الأحداث الجانحين التي أصبحت تضم الذكور والإناث، كما أنها تتكون من الأحداث الجانحين من مختلف فئات السن إلى درجة أننا نجد عصابات من الأحداث الخطيرة في المجتمع يقودها أطفال دون العاشرة من عمرهم حسب التصريحات التي أدلى بها قضاة الأحداث الذين تمكنا من الاتصال بهم في بعض محاكم ولاية الجزائر.

إنّ العصابة في المجتمع الجزائري حسب التصريحات التي أدلى بها محافظ الشرطة بمكتب حماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، وبعض المسؤولين في شبكة خلية حماية الأحداث المنحرفين للدرك الوطني لم تبلـغ بعد مفهوم العصابة المنظمة في بعض الدول المصنعة التي تتميز بدقة التخطيط

وإحكام التنظيم، فهي غالبا ما تتشكل من فئة من الأحداث يتمتعون بميول واتجاهات متقاربة، ويقومون بأعمال مخالفة للقانون بدون تنـظيم
محكم ودقيق، وغالبا ما يتمثل اختصاصها في السرقة، إذ يتعاون أعضاؤها في تنفيذ عمليات السرقة البسيطة والموصوفة، كما تتجه عصابة الأحداث نحو الميل إلى التهديد واستعمال العنف البدني سواء على الضحية أو من أراد نجدته من المواطنين .
كما قد تكون بعض هذه العصابات منظمة في بعض الأحيان بانضمام الأحداث إلى عصابات المجرمين الكبار الذين يستغلونهم في تنفيذ بعض أغراضهم الإجرامية.

ومن هنا يمكننا القول أن عصابة الأحداث الجانحين في الجزائر عرفت في الآونة الأخيرة نموا وتطورا كبيرين عما كانت عليه في السنوات الماضيـة، وإذا لم يسارع في التكفل بالأحداث المعرضين للخطر المعنوي والمادي الذين غالبا ما يقعون في مخالب الجانحين المحترفين بحكم تواجدهم في الشوارع يعانون الفراغ والضياع الذي يؤدي بهم حتما إلى الانظمام إلى عصابات الأحداث الجانحين التي يتعلمون في أوساطها جميع أشكال الانحراف والجنوح.

استنـتاج:

من كل ما سبق ذكره حول حجم واتجاهات ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- ظهور زيادة كبيرة في معدلات جناح الأحداث خاصة بعد سنة ١٩٩٠ مقارنة بالسنوات الماضية.

- ظهور زيادة كبيرة في جناح الأحداث الموجه ضد الأموال وضد الأشخاص.

- ظهور زيادة كبيرة في جرائم الجنس وجرائم المخدرات.

- ظهور زيادة كبيرة في استخدام العنف الذي أصبح أسلوبا يصاحب الجنوح في غالبية أنماطه، وظهور بعض الاتجاهات نحو الإضرار المتعمد بأموال الأخريين بدافع الانتقام أو بدافع التمرد أو الثورة.

- ظهور زيادة كبيرة لمعدلات الجناح في المناطق الداخلية مـقارنة بالمراكز الحضرية.

- ظهور زيادة ملحوظة في جناح الأحداث (ذكور- إناث) في المناطق الجنوبية التي كانت آمنة قبل سنوات لخصوصية المنطقة، وحرصها الشديـد على السلوك السوي لأبنائها.

- ظهور زيادة واضحة في أنماط جديـدة من الجنوح كانت قليلة جدا في الماضي مثل الدعارة، وممارسة اللواط وزنا المحارم.

- ظهور زيادة تبعث على القلق في معدلات الجناح بين فئة الأطفال الصغار دون الثالثة عشر من العمر.

- تطور جناح عصابات الأحداث.

- ظهور زيادة مخيفة في جناح الإناث مقارنة بالسنوات الماضية، ولم يقتصر جناحهن علي المناطق الحضرية بل امتدت حتى في المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد.

ومن جهة أخرى يمكننا الإشارة إلى أنّ تقديرنا لحجم جناح الأحداث وتقييمنا لأبعاده الكمية والنوعية قد لا يعكس لنا الصورة الحقيقة لظاهرة الجناح في المجتمع

الجزائري لأنّ الجناح الخفي الذي لا يظهر في الإحصائيات الرسمية هو الذي يثير الخوف والرعب لدى المواطنين الذين أصبحوا يعيشون في أللآمن إلى درجة أنهم يخافون إخراج هواتفهم النقالة في الشارع بحرية، كما امتنعت النساء من لبس مجوهراتها وحليها في الشارع خوفا من الاعتداء عليها وسرقتها، وأصبح المواطن يمشي في الشارع ممسكا محفظة نقوده بحذر شديد خوفا من أن تسرق منه، إلى جانب جميع التدابير المتخذة في الحياة اليومية كعدم ترك المواطن بيته بدون حراسة إذا أضطر إلى السفر، **وتصفيح النوافذ** (**Barrodage**)، وتعلية جدران المنزل خوفا من أن يتعرّض بيته إلى السطو والسرقة. هذه كلها عمليات تفسد جمال العمران والمحيط لكن نتيجة لكثرة الاعتداءات والجرائم اضطر المواطن إلى ممارستها لتفادي أخطار السرقة وكل أنواع الجنح الأخرى.

ولعل هذا ما جعل المسؤولين المكلفـين بالجماعات المحلية لدى وزارة الداخلية يتخذون قرارا على مستوى مجلس الأمن الوطني يتضمن رفع عناصر الشرطة ليصل إلى (٢٠٠ ألف شرطي) بحلول عام ٢٠٠٩، كما تقـرر أيضا مضاعفة عدد عناصر الدرك الوطني بنسبـة (٥٠%)، وتدخل هذه الخطة في إطار خطة شاملة لمواجهة أشكال الإجرام الذي استفحل بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور وتطور ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري اهتم هذا البحث بدراستها من خلال المبحث التالي:

المبحث الثالث: عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائـري.

مدخـــل

لقد استنتجنا من خلال البحوث والدراسات التي تعرضنا إليها في الدراسة النظرية في مجتمعات عديدة عربية وأوروبية أن طبيعة وأهمية ظاهرة السلوك الجانح تختلف من مجتمع إلى أخر، ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى تبعا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، وتبعا لتباعد درجات النمو الحضاري بين هذه المجتمعات، فأثبتت الإحصائيات أن حجم هذه الظاهرة في ارتفاع شديد في المجتمعات الرأسمالية المصنعة كأمريكا و بريطانيا وألمانيا الغربية والسويد واليابان، وبدأت هذه الظاهرة تبرز في الآونة الأخيرة بشكل مقلق
في الكثير من البلدان النامية أيضا، ومنها الجزائر نتيجة للتغيرات العميقة التي عرفتها هذه الأخيرة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية منذ الاستقلال، ومازالت تعرفها لحد الآن باستمرار، وبدرجة أوسع، والتي جرت ورائها مشكلات متنوعة من بينها مشكلة انحراف الطفولة، وإجرام الشباب.

إنّ ظاهرة جناح الأحداث التي تعيشها الجزائر اليوم ينبغي أن نبحث عن أسبابها في الماضي القريب، إذ أن أغلب العوامل التي ساهمت في تفاقمها إنما كانت انعكاسا للمشاكل التي خلفها الاستعمار، وللتخاف الناتج عن ذلك من جهة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة بعد الاستقلال وما صَاحَبها من مشاكـل وسلبيات من جهة أخرى، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، والتي كانت آثارها واضحة على الأفراد والجماعات.
ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر اتجه هذا المبحث إلى محاولة الكشف عليها من خلال المؤشرات التالية:

أولا- التنمية السريعة ومشكلات الأحداث في المجتمع الجزائري:

إنّ تدخل استعمار أجنبي في بلادنا طيلة ١٣٢ سنة زعزع بعمق بنياتنا الاجتماعية، وآثار هذه الفترة مازالت بارزة إلى يومنا هذا، كما أن نشوب الثورة التحريرية أدى إلى تقلبات ذات نتائج ثقيلة تحملها الفرد الجزائري والأسرة الجزائرية والمجمع الجزائري ككل.

لقد نتج عن الوجود الاستعماري في الجزائر افتقار المجتمع الريفي عن طريق نشر الفقر والمرض والجهل. وتعمد المستعمر تطوير بعض المراكز الحضرية ذات الطابع الاقتصادي ليحقق سياسته الاستغلالية لثرواتنا، وهذا ما ساعد على توسيع رقعة عدم التوازن الجهوي، كما أن مثل هذا النمط الاقتصادي الاستعماري لم يستطع بطبيعة الحال تلبية أبسط احتياجات العائلات في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والثقافة والتكوين المهني، وقد تميزت هذه المرحلة بغياب تام لسياسة متماسكة لإدماج الشباب في الحياة العصرية [(١)]،وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى الدراسة الاجتماعية التي قام بها كل من " بيار بورديو: Pierre Bourdieu وعبد المالك صياد"ABDELMALEK SAYAD " التي أكدت أن الاستعمار عمل طوال عهد الاحتلال على تشتيت المجتمع الجزائري وتمزيق وحدته، وفصله عن تقاليده بنقل الريفيين وحشرهم في أماكن التجمع، ومراكز تسود فيها الفوضى الاجتماعية، وتنعدم فيها كل وسائل الترفيه من تعلـيم وعمل[(٢)]، مما جعل الحراك الاجتماعي الذي تمثل في الهجرات المكثفة من الريف

إلى المدينة يشهد تطورا كبيرا خاصة في فترة الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال، أي في مرحلة سنوات ١٩٥٤/١٩٧٧، هذه الفترة التي تميزت بارتفاع كبير في عدد سكان الحضر الذين تضاعف عددهم أربع مرات تقريبا في أقل من ربع قرن، أي من حوالي ١.٦٢٤.٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٤ إلى ٦.٨٤٠.٨٥٨ نسمة عام ١٩٧٧ حيث بلغ مؤشر زيادة الحجم حوالي (٤٢١%) تقريبا مقابل (٢١٦%) بالنسبة للزيادة العامة لإجمالي السكان، كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحضر بلغت (٤٥%) عام ١٩٨٥[(٣)]، وهو ما يعني أن نصف سكان الجزائر يعيشون في مراكز حضرية، وتفسير ذلك أن الفتـرة ١٩٥٤/١٩٦٦ التي شهدت نزوحا كبيرا لسكان الريف التقت بظروف الحرب بسبب الضغوط القاسية لتي مارستها السلطات الاستعمارية على المواطنين. أما الفترة ١٩٦٦/١٩٧٧ فقد ارتبطت بمجهودات التصنيع، والتجهيز التي استقطبتها المدن وجذبت نحوها سكان الريف بحثا عن حياة أفضل في المراكز الحضرية، ممّا أدى إلى تحول جذري في خريطة الجزائر العمرانية تمثلت في نمو وتزايد أعداد المدن وأحجامها، وإلى اختلال التوازن في الهرم الحضري، وزيادة الفوارق بين الريف والحضر.

لقد ارتفع عدد المدن من ٣٤٨٨ مدينة سنة ١٩٨٧ إلى ٤٠٥٥ مدينة سنة ١٩٨٨، ممّا زاد في نسبة السكان المقيمين في المدن التي بلغت (٨٠.٨٠%) سنة ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها (٩٩.٨%) مقارنة بسنة ١٩٨٧، و(٢٤.٧٠%) مقارنة بسنة ١٩٦٦ [(٤)].

وبالقيمة المطلقة قدرعدد السكان المقيمين في المدن سنة ١٩٩٨بـ(٢٣.٦٤٥.٦٢٣نسمة) أي بزيادة قدرها (١٦.٩٠١.٢٩١ نسمة) خـلال ٣٢ سنة، بينما انخفض عدد السكان المقيمين في المناطق الريفية في الفترة ما بين

---

١ - conseil supérieur de la jeunesse ,**Enfance et jeunesse Algérienne**s Alger, Mai 1980, P 234.

٢ - Pierre Bourdieu et ABDLMALEK SAYAD, **Le déracinement,** Paris , editions Minuit, 1964 PP 12-21

٣ - Office national des statistiques , Alger RGPH, Septembre1985, P 2

٤- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، ٢٠٠٠، ص:٧٦.

١٩٩٨/١٩٦٦ من ٦.٧٤٤.٣٣٢ نسمة إلى ٥.٦٢٦.٧٢٠ نسمة [١]، بسبب النزوح الريفي المرتبط أساسا بالبحث عن العمل، وبسبب الأعمال الإرهابية خلال السنوات الأخيرة (العشرية السوداء). فالهجمات المتكررة ضد السكان المنعزلين أجبرت أسرا كاملة على التخلي عن مساكنها للالتحاق بالمدن، لذا انخفضت نسبة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة بالنظر إلى الهيكل العام للسكان حيث انتقلت من '(٤٣.٩٠%) إلى (١٩.٢٠%) [٢].

وكانت الجزائر العاصمة أكثر الولايات تأثرا بالهجرة الريفية المرتبطة بالأعمال الإرهابية، إذ انتقل عدد سكانها من (٢.١٢٣.٩٣١ نسمة) عام ١٩٨٧ إلى (٢.٩١٤.٨٤٥ نسمة) عام ٢٠٠٦[٣].

إن تزايد سكان المدن ساعد على ظهور ضغط ديمغرافي على مستوى المدن أدى إلى نمو متزايد لطلب الخدمات الاجتماعية، بينما قدر معدل النمو الديمغرافي بـ (٣.٢%) في الفترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٧ ارتفع عدد سكان المدن بنسبة (٥.١٥%)، وقد عرف سكان المدن متوسط نمو بأزيد من (٦%) خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ [٤].

لقد قدر عدد سكان المدن بنحو (١٨.٧٠)مليون نسمة في سنة ٢٠٠١، وبمعدل زيادة سنوية بين سنة ١٩٨٧ و ٢٠٠١ تقدر بنسبة (٣.٦%) مقابل معدل نمو سنوي للسكان المقيمين قدره (٢.٢%) [٥].إنّ هذا الفارق في نسبة الزيادة يكشف عن ضخامة النزوح الريفي.

إنّ الإحصائيات السابقة تدل بأنّ الجزائر تمر بمرحلة من التحضر السريع، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن درجة التحضر التي حققتها الجزائر عام ١٩٦٦ كان يجب أن تحقق عام ١٩٨٦ لو اتبع مسار تطور درجة التحضر وتيرته العادية، ومعنى هذا أنّ الفترة ١٩٥٤-١٩٦٦ وحدها اختزلت هذه الفترة المحتملة من ٣٢ سنة إلى ١٢ سنة فقط [٦].

وبينت دراسة أخرى أنه يمكن النظر إلى النمو الحضري في الجزائر في الفترة ما بين ١٩٦٦-١٩٧٧ من خلال ثلاث مستويات هي[٧].

١- نفس المرجع، ص: ٧٧.
٢- نفس المرجع، ص: ٧٧.
٣ - O.N.S recensement généraux de 1987-1998et DPAT.2006.
٤- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص:٧٧.
٥- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص:٤٥.
٦ - Ministère de la planification et de l aménagement du Territoire, ONS, Alger, Septembre 1985, P 2.
٧ - Mustapha Boutefnouchet , **L' Urbanisation en Algérie** , in revue des sciences sociales, Alger, ONRS, N 2, Décembre 1979, PP 48-50.

١- نمو حضري متوسط وتقع نسبته بين (٣٠% و٤٠%) مثل مدن قسنطينة (٣٥ %) ، وسيدي بلعباس (٣٣%).

٢- نمو حضري شديد، وتقع نسبته بين (٥٠% و٨٠%) مثل مدن: الجزائر العاصمة (٦٩%)، وهران (٥٩%)، عنابة (٧١%)، سطيف (٦٤%) سكيكدة (٧٧%)، تلمسان (٥٣%)، وجميع هذه المدن تعتبر مدن صناعية.

٣- نمو حضري شديد جدا، والذي تتجاوز نسبته(٨٥%) مثل مدن: البليدة (٨٧%)، مستغانم (٨٧%)، الشلف (١١٦%)، باتنة (١٣٣%).

لقد شهدت هذه المدن نزوحا ريفيا مكثفا خلال السبعينيات والثمانيات ارتبط خلال هذه الفترة بعوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان، وعوامل سوسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية، وعدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن، الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي[(١)] (المغلق).

أمّا النزوح الريفي المكثف الذي شهدته بعض المدن الجزائرية خلال التسعينيات إلى غاية سنة ٢٠٠٦ فهو مرتبط بظاهرة الأزمة الأمنية والعمليات الإرهابية التي مست القرى والمداشر الريفية بالدرجة الأولى.

ولقد كانت النتيجة أن النمو الحضري السريع جر وراءه مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية حادة، إضافة إلى العديد من الأزمات الخانقة التي أصبحت تعيشها هذه المراكز الحضرية كانتشار البناء الفوضوي، ونمو الأحياء القصديرية والضواحي التلقائية غير المخططة، والتعدي على الأراضي الحضرية المخصصة للتجهيزات العمومية، وما يترتب على كل ذلك من مشكلات عديدة، لأن الهجرة إلى المدنية كما هو معروف تؤثـر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فهي تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلة الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي على أداء وظائفه، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة التي تصبح تعيش طرق جديدة في الحياة دون المرور بمرحلة انتقالية، الأمر الذي يتسبب في ظهور الكثير من الظواهر من بينها انحراف الطفولة وجنوح الأحداث.

---

[١]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠، ص:٨٤.

وتشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنّ المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر التي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس السكاني في المدن نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام عملية التحضر[1]، ذلك لأن المدن عرفت تزايدا واضحا في نسبة إكتضاظ المساكن، وفي المقابل لم تتبعها حركة تعميرية مناسبة، وهذا ما أدى إلى أن المسكن الواحد الذي تسكنه العائلة الصغيرة في البداية يصبح فيما بعد يحتضن عائلتين فأكثر.

كما أدت الهجرة المكثفة أيضا إلى ظهور أحياء قصديرية بكاملها نمت في ضواحي المراكز الحضرية شيدها أصحابها في غياب التخطيط العمراني فأصبحت تتميز بالتكدس والهامشية، وعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر أن عدد الأحياء القصديرية وحدها بلغ سنة ١٩٦٦ في ضواحي مدينة الجزائر العاصمة وعلى محور١٥ كلم فقط (٢٢٢٣) كوخا تضم (١٠.٧٠٣) نسمة أو(١.١٣%) من مجموع سكان مدينة الجزائر العاصمة[٢]، وفي خلال سنوات ١٩٧٢ ارتفع عددها إلى (٦٨٠٠) كوخ، وفي أقل من عشر سنوات تضاعف عددها سنة ١٩٨١ إلى (١٦٠٠٠) كوخ تضم ١٠٠ ألف نسمة تمثل (٦%) من مجموع سكان مدينة الجزائر، وكلها تنتشر عبر ١٧ بلدية تتكون منها العاصمة حسب التقسيم البلدي الجديد للعاصمة[٣].و بالنسبة للأغلبية الساحقة من هؤلاء تعتبر إقامتهم نهائية[٤].

أما على المستوى الوطني فقد أظهرت الإحصائيات أن السكن القصديري كان يمثل نسبة ٦.٤١% في سنة ١٩٨٧، وحوالي (١٠%) في سنة ٢٠٠١، وفي سنة ٢٠٠٢ سمحت عمليات تحديد مواقع السكنات القصديرية والتعرف عليها عبر البلاد بإحصاء ٥٤٤.٢٠٢ سكن قصديري، وهذه السكنات المشيدة فوق ٣.٧٩١ موقع توجد على مستوى ١٣٢٣ بلدية[٥].

وقد ظهرت آثار هذا النزوح الريفي في الجزائر في عدم قدرة بعض النازحين على التكييف مع حياة المدينة وقيمها، فمن الناحية الاقتصادية قد أدت ظاهرة الأمية التي كانت تنتشر على مدى واسع بين هؤلاء المهاجرين إلى العمل في المتاجرة وارتياد الأسواق السوداء، والقيام بأي عمل من أجل كسب المعيـشة،
ومن الناحية الاجتماعية نجد المهاجر الجديد ذا الإمكانيات المحددة والعاطل مهنيا و اقتصاديا قد هاجر بعاداته، وتقاليده، وقيمه وأرائه، وطموحاته فأصبح يواجه بدون مرحلة انتقالية أو أي استعداد طريقة جديدة في الحياة غالبا ما يجد صعوبة في التكيف معها ومع متطلباتها ممّا قد ينتج عنها انعكاسات سلبية تساهم في ظهور بعض الانحرافات.

---

[١]- ٢-٣- محمد السويدي، **من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري،** المرجع السابق، ص:٢٩

[٤] - Descloitres Robert et autres,**L'Algérie des Bidonvilles ,** Paris, Editions Mauton, 1961, P12.

[٥]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص:٣٩.

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن هذا التدفق العفوي على المراكز الحضرية أدى إلى عدم التوازن، وإحداث الخلل في البنية الاجتماعية للمدينة التي عجزت عن أداء وظائفها أمام هذا الازدياد المستمر لاحتياجات المهاجرين الصحية، والسكنية، والمهنية، والتعليمية، والترفيهية، والشغل لكون الجزائر كبلد نام استقل حديثا لم يكن باستطاعته أن يوفر الخدمات الآزمة لجميع المواطنين خاصة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى، والمتوسطة التي تضخم عدد سكانها بمعدل مفرط، وكانت النتيجة الفورية نشوء العديد من المشاكل الاجتماعية، منها ارتفاع معدل الجريمة، وانحراف الطفولة التي ما لبثت تستمر في الارتفاع سنة بعد سنة.

ثانيا: آثار الأزمة الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجنوح في الجزائر:

تشير إحدى الدراسات من خلال التحليلات ذات الطابع السوسيولوجي والمتعلقة بالمجتمع الجزائري إلى أن هذا المجتمع قد ظهر للوجود إبتداءا من سنة ١٩٦٢، وأنّ مجموع ديناميكيته قد بدأت مع هذه الفترة [(١)]، حيـن قـررت الجزائر المستقلة إعادة بناء المجتمع الذي كان يعاني من مشاكل عديدة ومتنوعة نجمت عن طول الوجود الاستعماري بالبلاد، وعن الحرب القاسية التي خاضها ضده،نذكر منها قلة التشغيل وندرة الإطارات، وانخفاض مستوى المعيشة، وتدهور الصحة، وانخفاض نسبة التعليم، و قلة المدارس والمعلمين، وقلة المساكن انطلاقا من العمليات الأساسية للتنمية من خلال ما نعبر عنه بالثلاثية الثورية (الثورة الصناعية والثورة الثقافية والثورة الزراعية)، ونجد أن البنية الاقتصادية للمجتمع قد منحت بعدا جديدا في منظور التنمية الشاملة والسريعة، غير أنّ ذلك انجرت عنه مشاكل أخرى عديدة، ونظرا لإمكانيات الجزائر المادية المحدودة لم تستطع مواجهة كل الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنمو الديمغرافي الهائل والسريع مما ترتب عنه ظواهر سلبية مست بصورة واضحة فئـة الشباب التي أصبحت تواجه مشاكل عديدة في كثير من الميادين خاصة ميدان الشغل والسكن والتعليم والثقافة، ووسائل الترفيه التي كانت لها علاقة وطيدة بسلوكهم الانحرافي.

يمكن الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، والتي كانت انعكاساتها واضحة على ظاهرة جنوح الأحداث بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي للأزمة الذي كان أحد مكوناتها الأساسية من خلال تحليل سريع لأسباب فشل النموذج الوطني الذي اعتمدته الجزائر بعـد الاستقلال،

والذي استمر من سنة ١٩٦٧ إلى غاية سنة ١٩٧٩، حيث استند إلى مجموعة من الإجراءات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية، وقد تجسدت بوادر هذا الفشل في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات

١- مصطفى بوتفنوشت، **مراحل تكوين البنية الاجتماعية في الجزائر،** محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني لعلم الاجتماع، المنعقد بالجزائر العاصمة من ٢٨ إلى ٣٠ أفريل ١٩٨٦.

التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (٩٨% من قيمة الصادرات)(١).

ولقد تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ سنة ١٩٨٦ عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، فتقلصت الموارد المالية وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام.

وإنّ أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي سببتها عملية إعادة الهيكلة التي كانت تهدف إلى إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية التي كانت تعاني من اختلالات (عجز في المالية العامة والمدفوعات الخارجية، والتضخم السريع للكتلة النقدية، والتقدير المبالغ فيه لسعر صرف الدينار)(٢).

إن تداخل كل هذه العوامل كانت نتائجها كما يلي: (٣).

- تقليص مستوى استهلاك الفرد الواحد بـ (٢٠%) بين سنوات ١٩٨٥-١٩٩١.

- تطور التفاوت الاجتماعي عن طريق الثراء السريع لبعض الجماعات المحدودة، وظهور جيوب الفقر لفئات أخرى من الشعب.

- أزمة سكن حادة، حيث بلغت نسبة شغل المساكن أكثر من ٧.٥ فرد في المسكن الواحد سنة ١٩٩٨.

- تضخم مالي وخاصة منذ سنة ١٩٨٧ بلغ(٣١.٨%) سنويا في سنة١٩٩٢.

- بطالة مست أكثر من (١.٥مليون) فرد (الأغلبية الساحقة من الشباب).

- تتابع انخفاض قيمة الدينار.

١- العياشي عنصر، **نحو علم اجتماع نقدي، الجزائر،** ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩،ص:١٦٠.

٢- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر ، نوفمبر ١٩٩٨، ص:١٨.

٣ - Mahfoud BENOUNE, Esquise d'une Anthropologie de L'Algérie politique, Alger, Editions MARINOUR,ENAG 1998, 1 ere édition, P 123.

- تبعية غذائية تقريبا كلية، حيث أن (٨٧%) من المنتوجات الغذائية الأساسية مستوردة إلى درجة أن فاتورة المنتوجات الغذائية المستوردة ارتفعت في المتوسط إلى مليارين من الدولارات سنويا.

- تفاقم الديون الخارجية التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية من العملة الصعبة (٧٠%) منذ سنة ١٩٨٩.

كل هذه العوامل استدعت إدخال إصلاحات مهمة من أجل تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني عن طريق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت أثاره صعبة على الفرد الجزائري والأسرة الجزائرية بصفة عامة، ذلك لأن سنوات التعديل الهيكلي تميزت في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك.

وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)[١].

إن ارتفاع الأسعار من خلال تحريرها، وإلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية، والبطالة، وتجميد مداخيل الأجراء بالإضافة إلى عجز شبه كامل للجهاز الإنتاجي عوامل كلها أدت إلى إفقار السكان وتدهور متزايد للقدرة الشرائية وبالتالي تدهور لمستوى معيشة فئات واسعة من المواطنين، الشيء الذي زاد من حدة إفقار الطبقات المحرومة، وساعد على تجديد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، حيث تقول الإحصائيات أن أربعة عشر مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية – حسب المقاييس الرسمية -بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية التي قررتها الحكومة ابتداءا من شهر أفريل ١٩٩٤ تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولي [٢].

ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف المليون نسمة من دون أدنى دخل، والإحصائيات الرسمية نفسها تتحدث عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائري حيث تؤكد الأرقام أنّ العشرة بالمئة الأغنى يستهلكون (٣٢%) من الدخل الوطني، في حين أنّ (٤٠%) الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلاّ (٦%) [٣].

ولقد ضمت إلى مجتمع التهميش هذا في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى بمجملها التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها

---

[١]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، نوفمبر ٢٠٠١، ص:٥٢.

[٢]- [٣]-علي الكنز، **الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦، ص:٢٢٣.

الاجتماعية والاقتصادية، ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين يمكننا أن نقول عنها أنها في حاجة إلى مساعدة .

إنّ آثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية على المراهقين والشباب والتي تسببت في تطور ظاهرة الجنوح في المجتمع الجزائري ناجمة أيضا عن مجموعة من العوامل الأخرى نذكر منها ما يلي:

- تخلي الكثير من الأسر عن واجبها التربوي تجاه أبنائها، إذ غالبا ما تلجأ الأسر التي تواجه مشاكل مع أبنائها إلى إيداعهم بمراكز إعادة التربية بحجة أنها أصبحت غير قادرة على ضبط سلوكهم، وعند تخلي الأسرة عن مسؤوليتها تجاه أبنائها فلا يمكن للمربي أو الشرطي أو قاضي الأحداث مساعدة الحدث الجانح أو الحدث المعرض للانحراف دون مساعدة الأسرة خاصة وأن الانحراف في ارتفاع مستمر.

- الصعوبات والمشاكل التي تعيشها الكثير من الأسر جعلت الأحداث يعيشون في محيط اجتماعي واقتصادي وثقافي غير مناسب مثل الفقر والسكن غير اللائق من ناحية ضيقه ونوعيته وموقعه، إلى جانب التفكك الأسري عن طريق الطلاق والهجر والمستوى الأخلاقي للأسر والتوتر الأسري والتربية الخاطئة كلها عوامل رئيسية لها علاقة كبيرة بجنوح الأحداث حسب ما صرح به قضاة الأحداث وبعض المسؤولين بمديرية الأمن الوطني الذين تمكننا من الاتصال بهم .

- إنّ كثرة التسربات المدرسية وعجز المنظومة التربوية، ومراكز التكوين المهني عن التكفل بالجـيوش المتسربة من الأحـداث، إلى جانب غياب شبه تام للمؤسسات التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها مستقبل الشباب وإدماجهم اجتماعيا ومهنيا خلق شباب عاطل، ضائع متسكع في الشوارع دون أي هدف، وعرضة لأخطار الانحراف والجنوح.

- إن تقلب منظومة القيم ذات الصلة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية جعلت الكثير من الشباب و الأسر تعيش ظاهرة الإمتثال في عذم الإمتثال خاصة في الأوساط المحرومة.

- إن الانفجار الحضري وما صاحبه من انتشار الأحياء الفقيرة التي تتمركز فيها كل الرذائل والموبقات ألحق بالعديد من الأسر صعوبات كثيرة حالت دون توفير تربية سوية لأبنائها.

- إن غزو وسائل الإعلام الأجنبية عن طريق الهوائيات المقعرة التي تعرض أفلام الجنس كان لها تأثير كبير على سلوكات الشباب، هذا ما يفسر انتشار ظاهرة الشذوذ

الجنسي وحتى زنا المحارم في أوساط العديد من المراهقين، إلى جانب شبكة الانترنات التي تعرض الأفلام المخلة بالحياء، ولا تخضع لأية رقابة أو توجيه.

- إن الأزمة الأمنية جعلت عائلات بأكملها تهجر مناطقها الريفية، وتضطر إلى تغيير محيطها الاجتماعي ونمط معيشتها نحو الأسوأ الأمر الذي انعكس سلبا على أبنائها الذين أصبحوا يعيشون في الفقر والحرمان مما أدى بالكثير منهم إلى انتهاج طريق الجنوح والانحراف.

- لا يمكن أن نغفل عما ألحقه الإرهاب في العشرية السوداء من ضرر على نفسية الأطفال خاصة أولئك الذين عايشوا أحداث مأساوية، فمنهم من تأثر بها سلبا لدرجة انتهاج نفس السلوك سواء بسبب الانبهار أو بدافع الانتقام.

- فشل مراكز إعادة التربية في إعادة إدماج الأحداث الجانحين أو الذين هم في خطر معنوي كأشخاص أسوياء في المجتمع بعد قضاء المدة المحددة من طرف قاضي الأحداث نظرا لكثرة النقائص التي تعاني منها. وهذا ما يفسر كثرة العود إلى الجنوح والإجرام.

- يوجد عامل مهم جدا لا يمكن تجاهله لأنه عرف تطورا رهيبا في أوساط الأحداث، وزاد في تعقد الظاهرة، وهو الإقبال الكبير للأحداث على تعاطي المخدرات ، إذ بينت ملفات الأحداث المتواجدين بمراكز إعادة التربية أو مراكز التأهيل أن نسبة كبيرة منهم اقترفوا جنحا ومخالفات متنوعة تحت تأثير المخدرات التي أصبح الحصول عليها سهل جدا في المجتمع الجزائري.

ثالثا- أثر تعاطي المخدرات على جنوح الأحداث في الجزائر:

تشير إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني ، ومعطيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن انتشار وتزايد استهلاك المخدرات في الجزائر أصبح أمرا يبعث على القلق خصوصا أن هذه الآفة أصبحت من أكبر المخاطر التي تستهدف فئة الشباب التي تمثل شريحة هامة في الهرم السكاني.

ونظرا لأهمية العلاقة بين ظاهرة استهلاك المخدرات وجنوح الأحداث بالنسبة للبحث ارتأت هذه الدراسة محاولة التعرف على هذه الظاهرة للتوقف على مدى انتشارها وخطورتها في المجتمع الجزائري.

١ - تعريف المخدرات:

لا يوجد حتى الآن تعريف جامع مانع للمخدرات، ويعود ذلك إلى اختلاف الاجتهادات، وتباين الآراء حول أنواع المواد المخدرة وآثارها النفسية والجسيمة والعقلية على الإنسان، وتركيباتها الكيمائية، ومستوى أثارها البيو كيميائية على المتعاطي، واستمرارية ظهـور أنـواع جديدة من المواد المخدرة المصنعة بطرق كيمائية ومخبرية، واختلاف نسب وأنواع المواد المخدرة التي تدخل في تركيبتها، زيادة على استخلاص بعض أنواع المواد المخدرة من النباتات الطبيعية التي يجري اكتشافها مع مرور الزمن.

ورغم تعدد المفاهيم واختلاف الاجتهادات في وضع تعريفات متباينة للمخدرات من زوايا مختلفة، إلاّ أن هناك شبه إجماع على عدة تعاريف من جوانب مختلفة تمثلت فيما يلي:

- **التعريف اللغوي:**

المخدرات في اللغة جمع مخدر، وهو لفظ مشتق من الخدر، والخدر في اللغة يعطي عدة معاني متقاربة مثل: الكسل والضعف والخمول والفتور والتغطية والغموض والظلمة والتحيير، يقال خدر العضو، أي استرخى وتعطل عن الحركة، وخدر الشخص أي فتر وضعف [(١)].

أما المخدرات اصطلاحا فهي: كل مادة ينتج عن تعاطيها إنهاك للجسم وتأثير على العقل، يكاد يذهب به، وينشىء عادة الإدمان[(٢)]. وفي تعريف آخر هي: مواد سامة تسبب فقدان الوعي بدرجات متفاوتة لمتعاطيها، قد تؤدي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة في حالات معينة[(٣)].

وتعرف المخدرات أيضا بأنها: "مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي ويسبب تعاطيها حدوث تغيرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيطا أو اضطرابا في مراكز المخ المختلفة تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز واللمس والشم والبصر والتذوق والسمع والإدراك والنطق" [(٤)].

- **تعريف المخدرات في التشريع الجزائري وطبيعة تحديده للعقوبات:**

أما المشرع الجزائري فلم يتعرض لتعريف المخدرات كما فعلت بعض القوانين المقارنة، وترك أمر التعريف للفقه. والفقه أعطى عدة تعريفات منها أن: المادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة من شأنها إذا استخدمت في

---

[١]- أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، المجلد٤، ص:٢٣.

[٢]- زيدي مصطفى كمال، **المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمخدرات**، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، فعاليات الملتقى التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي؛ مارس: ٢٠٠٤، ص:٢٠.

[٣]- محمد شفيق غربال وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، بيروت، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٩٨٧، المجلد الثاني، ص: ١٦٦٦.

[٤]-4- مروك نصر الدين، **جريمة المخدرات في القانون الجزائري**، الجزائر، مجلة نشرة القضاة، العدد ٥٥، وزارة العدل، ١٩٩٩، ص: ٨١.

غير الأغراض الطبية والصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها ممّا يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا[(١)].
وأمام الأخطار التي تسببها المخدرات عملت غالبية التشريعات العالمية على مكافحة الإدمان عليها، ومن بينها التشريع الجزائري الذي جعل جريمة المخدرات تستمد شرعيتها من قانون مكمل لقانون العقوبات وهو المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، في نص قانون رقم ٨٥-٠٥ المؤرخ في ١٦ فيفري ١٩٨٥ على المواد التالية:

المادة ١٩٠ تنص على ما يلي: " يحدد عن طريق التنظيم إنتاج المواد أو النباتات السامة المخدرة، وغير المخدرة ونقلها واستيرادها، وتصديرها، وحيازتها ، وإهداؤها، والتنازل عنها ،و استعمالها ، وكذلك زراعة هذه النباتات ".

المادة ٢٤٢ تنص على ما يلي: "يعاقب الذين يخالفون أحكام التنظيمات المنصوص عليها في المادة ١٩٠ فيما يخص المواد السامة المصنفة [(*)] على أنها مخدرات بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠.٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين ".

المادة ٢٤٣ تنص على ما يلي:"يعاقب بالحبس من ١٠ إلى ٢٠سنة، وبغرامة مالية تتراوح من ٥٠٠٠ دج إلى ١٠.٠٠٠دج الذين يصنعون بصفة غير شرعية المخدرات أو يحضرونها أو يحولونها أو يستوردونها أو يتولون عبورها أو يصدرونها أو يستودعونها أو يقومون بالسمسرة فيها أو يبيعونها أو يرسلونها أو ينقلونها أو يعرضونها للتجارة بأي شكل كان .... ".

٢- تجارة المخدرات واستهلاكها في الجزائر:

لقد أصبحت ظاهرة الإدمان على المخدرات من أخطر الظواهر التي يتعرض لها المجتمع الجزائري في أهم قطاعاته المتمثلة في فئة الشباب التي تمثل (٧٥%) من مجموع سكان الجزائر.

إن ظاهرة تجارة المخدرات واستهلاكها على نطاق واسع من طرف فئة الشباب أصبحت حقيقة ملموسة تهدد المجتمع الجزائري بكامله حيث بينت الإحصائيات القضائية أنّ هذه الظاهرة في تزايد مستمر وخطير خاصة في الآونة الأخيرة.
إن التحليل للإحصائيات القضائية المقدمة خلال العشرية الأخيرة توضح تزايد ملحوظا في استهلاك والمتاجرة غير المشروعة للمخدرات في الجزائر، وإنّ المخدرات

---

*- ما يلاحظ على القانون الجزائري أنه لم يرفق جدولا بأسماء النباتات السامة المخدرة وغير المخدرة، كما فعل المشرع المصري عندما أصدر مجموعة من الجداول تابعة لقانون المخدرات المصري تناول فيها بالاسم مجموعة أنواع النباتات المخدرة إنّ غياب النص التنظيمي لهذه المواد ، يعتبر قصورا في التشريع الجزائري

التي يكثر الاتجار غير المشروع بها واستهلاكها تنصب أساسا على القنب الهندي(**Le chauvre indien**)والهيروين (**Héroin**)والأقراص الطبية.

إن هذه الأصناف من المخدرات لم يقتصر إدمانها على فئة معينة من الشباب، بل يشمل كل الفئات ذكورا وإناثا، متعلمين، وغير متعلمين، فقراء وأغنياء. ونظرا لتزايد عدد المدمنين عليها وخاصة في الآونة الأخيرة نجد أن سمومها غزت البيوت والمحلات والجامعات والشوارع وحتى المدارس.

* أنواع المخدرات الأكثر استعمالا في الجزائر

النوع الأول: النباتات المخدرة:

يوجد نوعين من المخدرات المستخلصة من النباتات المخدرة يكثر استعمالها في الجزائر وهي: القنب الهندي والهيروين.

أ- القنب الهندي: عرفته الاتفاقية الدولية التي انتهى إليها مؤتمر الأفيون في جنيف بأنه "الرؤوس المجففة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنابيس ساتيفا (**CANABIS SATIVA**) الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة " **(١)**.

والقنب الهندي الذي تختلف تسميته في الجزائر من منطقة إلى أخرى: الحشيش أو الشيرة أو الزطلة أو الكيف...الخ، هو النوع الأكثر رواجا في هذه البلاد لأنه سهل الوصول إليه ورخيص الأثمان، يتم استهلاكه عن طريق التدخين في السجائر، ويجلب إلى الجزائر عن طريق السودان والمغرب ولبنان، كما أن البعض قام بزراعته في الجنوب الجزائري.

ومن مضاعفات استهلاك القنب الهندي ما يلي: الشعور بالأرق، كثرة الكوابيس المرعبة إلى درجة يشعر فيها المدمن بنهاية العالم، الاختلال العقلي، تبلد جزئي أو كلي في الذاكرة، السرعة في خفقان القلب، حركة مختلفة بلا هدف ولا غاية واضحة، قلق مستمر، والسعي للإنعتاق من ضغط ثقيل ومجهول، تيه ظاهر في تحديد الأشياء بأسمائها.

ب- الهيروين: يُعد الهيروين أكثر المخدرات انتشاراً ورواجا في الأسواق العالمية، ويستهلك عن طريق الشم، أو الحقن في غالبية الحالات في الجزائر، وهو يحدث أسوء الأثر لضحاياه حيث يؤدي إلى عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وضعف الإرادة ، والجبن وكراهية العمل، كما يؤدي إلى تحطيم صحة المدمن وشحب وجهه، وتعثر مشيته، وضعفا عاما في أعصابه إلى غير ذلك من الحالات الأخرى. وتتمثل

---

[1]- مروك نصر الدين، مرجع سابق، ص:١٠٤.

خطورته في أنه يؤثر في الجهاز العصبي ويصعب الانقطاع عنه، ممّا يجعل الشخص يعمل كل ما في وسعه للحصول على الجرعة اللازمة حتى إذا اقتضت الضرورة ارتكاب جريمة.

ويمكننا الإشارة في هذا المجال أن الاتجار في هذا النوع من المخدرات في الجزائر يبقى محدودا بسبب تكلفته المرتفعة، الأمر الذي يجعل إقبال الشباب عليه قليل جدا.

النوع الثاني: المستحضرات الطبية:

إلى جانب النوع السابق من النباتات المخدرة توجد مجموعة من المستحضرات الطبية (الأقراص الطبية أو الحبوب الطبية) التي إذا استعملت بدون توجهات الأطباء، فإنها تؤدي إلى تنشيط بعض المراكز العصبية في المخ، ومنها من يؤدي استعماله إلى بعض الاضطرابات وإخلال الحواس.

وقد انتشر استعمال هذه الأقراص بصورة كبيرة في الجزائر نظرا لسهولة الحصول عليها، وتوفرها في الصيدليات، ولرخص أثمانها، ولأنها تحقق لمتعاطيها نفس اللذة التي يجدها في النباتات المخدرة، ومن هذه الأقراص على سبيل المثال نذكر:الفاليوم (**Valium**)، القاردينال (**GARDENAL**) تروكسان،(**Tranxene**)، الأرطان (**ARTANE**)، ديازيبام (**Diazepam**)، باركينان (**Parkinane**)... الخ من الأقراص الهلوسة التي غالبا ما تكون متوفرة لدى الصيدليات، وفي القوائم الرسمية لوزارة الصحة، ويسعى المدمن إلى اقتنائها، وتحريف استعمالها الحقيقي، لتعاطيها كبديل للمخدرات الأخرى التي قد تفقد في السوق، كما قد يستعملها المدمن في نفس الوقت مع مخدرات أخرى.

إن انتشار استعمال هذه الأقراص في أوساط الفئات الشابة في المجتمع الجزائري يعود إلى عدم وجود تنظيم صارم في السلك الطبي الجزائري بداية من استخراج الوصفة الطبية ومرورا بالصيدلية للتزويد بالأدوية ووصلا إلى المراقبة الفعلية لمحتومات الوصفة. كما أنّ هناك بعض الصيادلة الذين يصرفون الدواء، لأي شخص دون التقيد بالضوابط القانونية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ هذه الأدوية هي التي كانت السبب في السرقات التي تتعرض لها الصيادلة من حين إلى أخر.

النوع الثالث: المواد الطيارة:

لقد ظهر في الجزائر نوع غريب من الإدمان والمتمثل في استنشاق المواد الطيارة المنبعثة من الغراء، البنزين، المبيدات، الأصباغ، تتداول بصورة مدهشة في الأوساط الشبانية رغم أنها خطيرة جدا على صحة مدمنيها.

إنّ هذه المبيدات والغازات هي عبارة عن مخدرات تؤثر على الجسم والعقل معا لكنها أخطر من بقية أنواع المخدرات السابقة الذكر لأنها تسبب أمراض خطيرة في الكبد والكلي، وتغير تركيب الدم، كما نشاهد حدوث الاختناق في كثير من الحالات، ذلك لأنّ المتعاطي يقوم بوضع الغراء في كيس من البلاستيك على وجهه، ويبدأ في استنشاق هذه المبيدات، ويحدث أحيانا أن يذهب في غيبوبة عند زيادة الجرعة ممّا يؤدي في حالات كثيرة إلى الوفاة.

إن الانسجام مع هذه المواد الطيارة التي يقوم المدمنون باستنشاقها يكون بسرعة، و يزول أثرها أيضا بسرعة، ولكي يستمر المدمنون عليها في الإحساس بالنشوة يضطرون إلى الاستمرار في الاستنشاق، وإذا توقفوا فجأة لأي سبب فستظهر عليهم أعراض معينة مثل التهيج والاضطراب، وتنتابهم الهـلاوس. ومن هنا يمكننا القول أن المدمنين على هذه المبيدات والغازات غالبا ما يكون سلوكهم غريبا وخطيرا في آن واحد قد يؤدي بهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل والضرب والجرح...الخ.

ويرجع السبب في استنشاق هذه المبيدات في الجزائر إلى رخص ثمنها وسهولة الحصول عليها، وغالبا ما تكون أيضا بديلا عن الخمر والمخدرات. كما أنّ صغار السن يعتبرونها متعة ولعبة في بداية الأمر خاصة لما يتم استنشاقها من قبل مجموعة من الأشخاص متماثلة في السن وتعيش نفس الظروف الاجتماعية، ثم تصبح عادة يمارسها الأحداث يوميا لأنها تصبح في اعتقادهم وسيلة للهروب من الظروف المعاشية (العالم الحقيقي) بكل ضغوطاته ومشاكله ولو لوقت قصير والدخول في عالم النشوة والأحلام.

ومن خلال قراءة إحصائية لجريمة المخدرات نلاحظ أن هناك تطورا متزايدا للكميات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كمية المخدرات المتداولة. لقد أوضحت معطيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان أن هناك زيادة مستمرة في كميات المخدرات التي تم حجزها منذ سنة ١٩٩٣، وأن هذه الزيادة تبعث على القلق خاصة وأن الجزائر لم تعد منطقة عبور للمخدرات فحسب بل أصبحت مكانا لتعاطيها، فعلى سبيل المثال يمكننا ذكر أن مصالح الأمن حجزت (٦.٣٢٢طن) من راتنغ القنب سنة ٢٠٠٢ و(٦.٥٩٩ طن) سنة ٢٠٠٤ [(١)].

[1] - Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie , Bilan annuel des saisies de stupéfiants et de substances psychotropes par les services de lutte, Année 2004, P : 9..

ويمكننا ذكر أنه يكثر تهريب هذا النوع من المخدرات والمتاجرة بها عبر الحدود المغربية الجزائرية.

كما يتم أيضا من حين إلى أخر حجز كميات قليلة لكنها معتبرة من المخدرات السوداء والمتمثلة في الكوكايين والهيروين التي تدخل إلى الجزائر عن طريق مهربين أجانب بواسطة الطرود البريدية الآتية من أوروبا عن طريق الشحن في البواخر والطائرات، وهناك كمية أخرى تأتي من البلدان الواقعة جنوب الصحراء من خلال شبكات لها نقاط اتصال بالعاصمة، وبمراكز حضرية أخرى من الوطن، لكن الاتجار بهذا النوع من المخدرات يظل محدودا جدا بسبب كلفته المرتفعة.

ويرجع سبب انتشار هذين النوعين من المخدرات في الجزائر إلى موقعها الجغرافي الخصب لترويج هذه الآفة، إذ أصبحت الجزائر وخاصة في الآونة الأخيرة هدفا لمهربي المخدرات و متاجريها، وهذا باستخدامها كمنطقة عبور ممتازة نظرا للموقع الجغرافي الذي تمتاز به، والذي يجعلها بوابة نحو الشرق الأوسط أو أوروبا، كما أن الجزائر أصبحت محل أطماع بخلق وتنمية سوق محلية تجد لها مستهلكين يزداد عددهم من يوم إلى يوم.

أمّا فيما يتعلق بالتوزيع الوطني لحجز المخدرات تأتي منطقة الجنوب في المرتبة الأولى حيث وصلت نسبة المحجوزات إلى (٦٦.٣٣%) سنة ٢٠٠٤، تليها منطقة الغرب بـ(١٩.٨٠%) ثم منطقة الوسط بـ(٨.٣٥%)، وأخيرا منطقة الشرق بـ(٥.٥٢%) **(١)**.

وفيما يتعلق بالأقراص المهلوسة فقد حجزت مصالح الأمن (٢٢٧٧٠١قرص) لسنة ٢٠٠٤؛ وتأتي منطقة الوسط في المرتبة الأولى حيث قدرت نسبة المحجوزات من هذه الأقراص (٤٧.٤١%) متبوعة بمنطقة الشرق التي سجلت نسبة مئوية قدرت بـ(٢٩.١٥%)، وتليها منطقة الغرب التي قدرت نسبة المحجوزات فيها بـ(١٦.٠٧%) متبوعة بمنطقة الجنوب التي احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة (٠٧.٣٧%) **(٢)**.

وقد تمثلت الأقراص المحجوزة على المستوى الوطني في سنة ٢٠٠٤ على الأنواع التالية حسب ترتيبها: احتلت أقراص ديازيبام**Diazépam** المرتبة الأولى حيث احتجزت مصالح الأمن ٩٦٥٧٢ قرص متبوعة بـ:ريفوتريل **RIVOTRIL** التي قدرت نسبة محجوزتها بـ(٧٤٨٩٨ قرص)، وتليها أقراص فالزيبام**VALZEPAM** التي احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (٤٨٠٥٦ قرص)، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المؤثرات العقلية قدرت نسبتها خلال سنة ٢٠٠٤ بـ ٨١٧٥ قرص **(٣)**.

---

[١]-2-3 - Ibid, PP 10-11.

٢

٣

ومن جهة أخرى تشير المعطيات المتعلقة بالقضايا التي عالجتها وزارة العدل إلى تزايد منتظم منذ عدة سنوات لعدد القضايا ، وعدد الأشخاص المتورطين في الجنح الخاصة بالمتاجرة في المخدرات، حيث أوضحت الإحصائيات الخاصة بقضايا المخدرات التي عرضت على المحاكم في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠١ أنّ الأغلبية الساحقة من المتورطين في قضايا المخدرات، والتي بلغت نسبتها (٨٥.٦٥%) هي من الشباب التي تقع في فئة السن الأقل من ٣٥ سنة، واتضح من القراءة الإحصائية التي وزعت هذه النسبة حسب الأصناف المهنية إلى أنّ (٦٢.٦٠%) منهم بدون مهنة تذكر[(١)].

٣- أهم العوامل المساعدة على تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر:

لقد اتضح من خلال البحوث التي أجريت على مستوى الديون الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها أن هناك عدة عوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية ساهمت في انتشار وتفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر يمكننا أن نضغط على أهمها فيما يلي: [(٢)].

- أزمة السكن وما يترتب عليها من مشاكل وضغوطات أثرت على الشباب بصورة واضحة.

- تقهقر دور الأسرة وعدم قدرتها على أداء مهامها وتحمل مسؤوليتها تجاه أولادها.

- الرسوب المدرسي وما ينجر عنه من أشكال الانحراف المتنوعة.

- فقدان الكثير من المعايير الأخلاقية إضافة إلى الصور المؤثرة والمغرية التي تبثها وسائل الإعلام الغربية وانعكاساتها المدمرة على الشباب.

- ظاهرة البطالة التي تعاني منها فئة واسعة من الشباب منذ سنوات طوال.

- الشعور بالإحباط واليأس لدى فئة كبيرة من الشباب نتيجة الفقر والاحتياج والإقصاء.

---

[١]- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ص ص: ٢٦-٢٧.

[٢]- قاسمي عيسى، **وضع ظاهرة المخدرات في الجزائر**، فعالية الملتقى الوطني التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ، الجزائر ، ٢٠٠٤، ص: ١٤.

- آثار العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي وتوازن الأفراد وما تولد عنه من نزوح ريفي وما نتج عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية عانت منها الأسرة والأطفال على حد سواء.

- اتساع رقعة التراب الوطني ونقص وسائل الحراسة والرقابة عبر الحدود التي يبلغ طولها أكثر من ٧٠٠٠ كلم منها ١٢٠ كلم من الشواطئ.

- قرب الجزائر من مناطق الإنتاج في المغرب من جهة وأسواق الاستهلاك في الشمال من جهة ثانية.

- وفرة الإنتاج، وتزايد نشاط التهريب بسبب الأرباح الفاحشة التي تدرها.

- توفير كميات هائلة ومتعددة من المواد السامة على مستوى السوق المحلية بالإضافة إلى ضعف الإجراءات الخاصة برقابة المخدرات الشرعية المتداولة في الصيدليات والمستشفيات.

- آثار العولمة وتحرير الاقتصاد وما يصاحب ذلك من أخطار حقيقية من خلال غسل الأموال بواسطة "مستثمرين" من كل الأصناف.

- عدم تكيف التشريع الجزائري مع المستجدات في ميدان المخدرات.

٤- القاموس المتداول في أوساط الفئات المدمنة على المخدرات في الجزائر :

إن التسميات المتداولة للقنب **(cannabis)** في أوساط الفئات المدمنة على تناول المخدرات في الجزائر كثيرة ومتنوعة؛ وتتبدل حسب الظروف.

إن القنب الهندي **(le chauvre indien)** له عدة تسميات متداولة في الجزائر كتسمية القنب أو الكيف أو الحشيش، وتسمى في بعض البلدان الجوارية خارج الجزائر بالماريجوانا، أما الاسم، الشائع جدا في الجزائر لهذه المادة من المخدرات فهو **الكيف (Le Kif)** إلاّ أنه نظرا لانتشار هذه المادة تشكلت عدة تسميات ارتبطت بالإدمان على المخدرات عند الشباب نذكرها فيما يلـ ـي:

- **الشيرة :(Echira)**: وهي التسمية الأكثر شيوعا لمادة الكيف.
- **الحديدة**:**(Lahdida)**: وهي تسمية حديثة مستعملة في بعض مناطق الجزائر.
- **الحنينة: (Lahnina).**
- **القبيحة: (Laqbiha).**
- **الشينة: (Echina).**
- **الخاوي: (EL- Khalwi).**
- **الكمية: (EL- Kemia):** معناها القسط القليل المخصص للاستهلاك.
- **الزطلة:(EZZTLA) :** وتعني تغييب الذهن للحظات معينة.
- **التعمار: (ETTaamar):** وتعني ملىء الفراغ (الذي قد يكون فراغا نفسيا في أغلب الضن).

كما أن للقنب الهندي أو الكيف تفرعات متنوعة أعطيت لها تسميات حسب نوعيتها و قدرتها التخديرية، ومن أشهر هذه التسميات ما يلي:

- **الصفر المزدوج: (le double zero) :** وهي من أحسن أنواع الكيف.
- **طبيسلة:(Tebisla).**
- **صابونة:(Sabouna).**
- **بولينة:(Poulina):** وهي من أشهر وأقدم أنواع الكيف المستعملة في الجزائر .
- **المعلكة: (EL maaLKA) :** سميت بهذه التسمية لأنه عندما نحاول تحضيرها للاستعمال لا تتفتت مثل الأنواع الأخرى وإنما تتعلك مثل البلاستيك.
- **المحرشة:(EL Mharcha).**
- **النشاعة:(En- nachaa).**
- **المدغولة:(EL madghoula).**

وهناك تسميات أخرى يستعملها الشباب المدمن على المخدرات وكذلك المتاجرين فيها للهروب من قبضة رجال الأمن، نذكرها فيما يلي:

- **مدام كوراج**: **(Madame courage).**
- **الشيكولة: (chicolat).**
- **المارطو: (EL marto).**
- **حلوة الترك: (Halwa Turc).**
- **الدوخة: (Eddoukha).**
- **القفلة: (EL Koufla).**
- **الزاوش:(EZZAOUCHE)**
- **العفسة:(EL aafsa).**

أما أثناء استهلاك المخدرات فإن الشباب المدمن يستعمل العبارات التالية:

- " **نروح نزطال** "(**N ROUUH nezttal**).
- " **نروح أندير خيوط**" (**N 'ROUUH endir khiout**).
- " **نروح نطلع لعلام**"(**N'ROUUH N talaa Laalam**).
- " **نروح نخلوي روحي** " (**N'ROUUH N'Khaloui Rouhi**).

وهناك عدة تسميات وعبارات أخرى تستعمل من طرف المدمنين على المخدرات، ولكننا لم نحصل عليها كلها. يمكننا الإشارة أنا هناك مجهودات تبذل في كل مرة من هؤلاء المدمنين من أجل تجديد قاموس أسماء المواد المخدرات حتى تبقى سر بين التجار والمستهلكين للمخدرات فقط.

استنـتاج:

نستنتج من كل ما سبق ذكره أن ظاهرة الإدمان على المخدرات أصبحت من أخطر الظواهر التي يتعرض لها المجتمع الجزائري، ذلك لأنها أصبحت منتشرة بشكل مخيف في أوساط الفئات الشابة التي تمثل حوالي (٧٥%) من مجموع سكان الجزائر.

ومما يبعث على القلق هو التزايد الكبير على الإدمان على المخدرات والأقراص المهلوسة بشكل خطير خاصة في الآونة الأخيرة بسبب الإقبال الشديد للفئات الشابة عليها.

وممّا يزيد في الأمور خطورة أيضا هو أنه لم يقتصر إدمانها على فئة معينة بذاتها بل شمل كل الفئات ذكورا وإناثا، متعلمين وغير متعلمين أغنياء وفقراء، كما دخلت المخدرات كل المؤسسات فغزت البيوت والمحلات والمدارس والجامعات والأحياء والشوارع ...الخ.

كما تدل كل المؤشرات على تنامي حجم مشكلة المخدرات وانتشارها في كل مناطق الوطن شمالها وجنوبها، شرقها وغربها.

لقد تفاعلت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تهيئة مناخ الانحراف نحو تعاطي الشباب للمخدرات في الجزائر، لكن يبقى عامل تواجد المخدرات في محيط الشباب، وسهولة الحصول عليها إلى جانب رخص ثمنها من أهم العوامل التي تؤدي بالمراهق إلى استهلاكها والإدمان عليها.

كما تبين من خلال تصريحات مصالح الأمن أنّ أغلب الجرائم المرتكبة من طرف الأحداث تتم تحت تأثير المخدرات، ومن هنا تتبين لنا خطورة انتشار هذه الآفة نتيجة لما تتركه من آثار مدمرة على الشباب عندما تشل حركتهم، وتعرقل نمو شخصيتهم نموا سلبيا، وبالتالي تحول دون مشاركتهم في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد.

الفصل التاسع: أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث

المبحث الثالث: مفهوم الأسرة الجزائرية.
المبحث الثاني: مشكلات الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأبناء.
المبحث الأول: عوامل عدم تكيف الأحداث داخل أسرهم.

المبحث الأول- مفهوم الأسرة الجزائرية.

مدخل

يمكننا أن نشير في هذه الدراسة إلى أنه في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي تعرض لها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أصبحنا لا نستطيع التحدث على نمط عام للأسرة الجزائرية، وذلك لاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية، ومناطق الإقامة لكل أسرة، حيث توجد الأسرة الريفية و الأسرة الحضرية، ومع ذلك تختلف أنماط الأسرة الريفية وفقا لقربها أو بعدها عن المناطق الحضرية التي نجد بها أسرا تتناسب مع البيئة الاجتماعية السائدة، والمستوى الحضري الذي بلغته، كما تختلف أنماط الأسرة الحضرية، وتنقسم إلى فئات عديدة تبعا لعوامل عديدة مثل المهنة، ومستوى الدخل، ودرجة الثقافة والوعي، ودرجة التدين...وتبعا لذلك يمكننا أن نتساءل: في أي فئة من هذه الأسر يكثر جناح الأحداث في المجتمع الجزائري؟

انطلاقا من أن التوازن البسيكولوجي والاجتماعي للفرد يتوقف على الجو الذي عاشه في طفولته داخل أسرته أسفرت المقارنة بين فئات الأسر الجزائية المختلفة عن أن جناح الأحداث يقل في أسر المناطق الحضرية التي حضيت بالمستوى الاقتصادي المتميز، وبالسكن اللائق في أحياء نظيفة، وبالزوجات اللائي حصلن على مؤهلات دراسية أو مستوى ثقافي يمكنهن من المشاركة في مسؤولية رعاية أبنائهن ومواجهة أعباء التربية، ويكثر في الأسر التي لم تتمكن من توفير الرعاية المادية والمعنوية لأبنائها من أجل نموهم نمواً سليماً.

وللتوقف على مدى مسؤولية الأسرة الجزائرية في جنوح الأحداث يجدر بنا الإشارة إلى أنّ الأسرة تقع في قلب المجتمع، وأنها أكثر النظم الاجتماعية أهمية، ويجب أن نضع في عين الاعتبار أنه لا يمكن فهم مشاكل الأسرة كظاهرة منعزلة، بل يجب النظر إليها في صورة تكاملية مع بقية النظم، أي في علاقتها بالاقتصاد والتعليم والدين والسياسة، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل كثافة السكان، وتركيبهم، وتوزيعهم، وأنماط التنقل الاجتماعي والمكاني، والتقسيم الطبقي في المجتمع...الخ، لذلك إذا أردنا الوقـوف على مدى علاقة جناح الأحداث بالوسط الأسري يكون من الضروري أن يتوفر لدينا فهم دقيق وكامل لما يحدث في الأنساق الاجتماعية الأخرى القائمة في المجتمع: لأن أي تغير يحدث في أحد هذه الأجزاء يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة تمس الأسرة بالدرجة الأولى.

إن الأسرة الجزائرية مثل الأسرة العربية الإسلامية مازالت من النظم الأساسية ذات التأثير الفعال في حياة أفرادها.

وإذا كان للأسرة الجزائرية هذا الدور الأساسي، فينبغي أن نبين إلى أي حد يمكن استخدام مفهوم الأسرة الجزائرية في حد ذاته، خاصة بعد تعرضها لتغيرات جوهرية، ظهرت بدرجات متفاوتة بين الأسر في مختلف البيئات الاجتماعية، نتيجة لعمليات التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري ككل [١].مما جعلنا نسجل اختلافا في مفهوم الأسرة الجزائرية وخصائصها بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية.

إنّ الدراسات التي تعرضت للبحث في موضوع الأسرة الجزائرية محدودة جدا، نذكر منها تلك الدراسات المعروفة والهامة التي قام بها كل من " برك"(**BERQUE**) و **ديميرسمان** (**DEMERSEMAN**) و " **كميليري** " (**CAMILLLERI**) و"**بورمانس**" (**BORMANS**) في المغرب العربي ثمّ الدراسة الحديثة والهامة التـي قام بها الباحث " **مصطفى بوتفنوشت**" (**BOUTEFNOUCHET**) تحت عنوان "**الأسرة الجزائرية ، تطورها وخصائصها الحديثة** "، وأخيرا الدراسة الشاملة التي قام بإنجازها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (**CENEAP**) تحت عنوان **تحولات البنية الأسرة في الجزائر**.

ومن كل هذه البحوث نستخلص أنّ الأسرة الجزائرية تماثل الأسرة الإسلامية في جوهرها، بحيث نجدها قد انطبعت بالطابع الإسلامي في مبادئها وأخلاقيتها وبنياتها [٢]، وأتبعت في أحكامها المذهب المالكي [*]، غير أن المجتمع الجزائري قد ساهم في صياغة عدد من التقاليد ، والعادات والأعراف انطلاقا من انتمائه إلى الإسلام.

وقد كشفت الدراسات التي تعرضت لدراسة الأسرة الجزائرية على أنها أسرة ممتدة يكون النسب والسكن فيها أبويا، وسلطة الأب فيها مطلقة [٣]. وإذا انتقلنا إلى البـناء الداخلي للأسرة الجزائرية فإننا نجد أنّ رب الأسرة يتمتع بسلطات واسعة في شؤون الأسرة، فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها، وغالبا ما تكون سلطته مطلقة،وبعد وفاته يَرِثُ الولد الأكبر سلطته، فيتابع سلوك إخوانه وأخواته، ويرعى مصالحهم[٤]. أمّا الأم فبالرغم من أهمية دورها مازالت تحتل مركزا ثانويا بالنـسبة

---

١ -Mohamed Kouidri et Hamid Khaldoun , **Famille et démographie en Algérie** , in Revue du CENEAP, n° 11 , Alger , MAI 1999 , p 9.

٢ -Shauoti Benmella , **La Famille Algérienne entre le droit des personnes , et le droit publique,** in revue Algérienne des sciences jur, éco, soc, n° : 1273, Alger, 1982 , P 31

*- باسم مؤسس المذهب المالكي " مالك بن أنس (٧١٥-٧٩٥ ه) ولد بالمدينة المنورة، وكان أحد أئمة الإسلام الكبار، وقد انتشر مذهبه في الأندلس الإسلامية ، وفي بلدان المغرب العربي.

٣ - Mustapha Boutefnouchet, **la famille Algérienne , Evolution et caractéristiques recentes,** Alger, Edition , S.N.E.D . 1980, P 38

٤- Pierre Bourdieu, **sociologie de L'Algérie,** Paris, Edit, P.U.F, 1974, 5 eme édition , pp 12-13.

للرجل، وله عليها الطاعة والاحترام، غير أنّها تتمتع بسلطة في إدارة الشؤون المنزلية وتربية الأطفال.

والجدير بالملاحظة أنّ هناك من البوادر ما يشير إلى أنّ هذا الشكل الأسري الممتد قد بدأ في التغيّر متأثرا بالتطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر، هذا التطور الصناعي، والاجتماعي الذي انعكس مباشرة على الأسرة الجزائرية بصفتها البنية الأساسية للمجتمع الجزائري.

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليتطور بشكل واضح، وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي، والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري **(١)**، حيـث تشير الإحصائيات إلى أنّ نسـبة التحضر بلغت (22 %) سنة ١٩٥٠ و (٣٩.٥ %) سنة ١٩٧٠ و (٥٨.٣%) سنة ١٩٩٨ وأكثر من (٦٠ %) سنة ٢٠٠٣ **(٢)**، كما تدل كل التوقعات على أن نسبة التحضر ستصل إلى (٨٢.٥ %) عام ٢٠٢٠ **(٣)**، وكان من نتائج هذه التحولات تقلص فكرة الأرض كمحور للحياة الاقتصادية،والاجتماعية، وكمورد اقتصادي أساسي، وعامل قوي في تماسك الأسرة، والتخلي عن الكثير من مظاهرالأسرة الممتدة . و بروز مفاهيم جديدة كان لها تأثيرها على بنية الأسرة. وفي هذا المجال يشير الباحث **بورمانس (Bormans)** إلى أنّه نتيجة للتطورات والتغيرات التي تعرضت لها الأسرة في المغرب العربي ظهرت لنا ثلاثة أشكال من الأسر: شكل الأسرة المحافظة: الذي نجده خاصة في القرى، مع وجوده بقلة في المدن، وشكل الأسرة الانتقالية الذي يجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية إلى العصرنة والأفكار الداعية إلى المحافظة، ويسود هذا الشكل خاصة في المراكز الحضرية والمدن الكبرى، مع وجوده بقلّة في الأرياف، وأخيرا شكل الأسرة المتطورة: الذي يميل إلى الحياة الأوروبية في اللغة والثقافة، والعادات، واللباس، غير أن هذا الشكل وجوده قليل جدا في المدن، ويكاد ينعدم في القرى **(٤)**.

وقد عرفت الأسرة الجزائرية هذه الأشكال الثلاثة من الأسر خاصة بعد الاستقلال، غير أن التغيرات التي أحاطت بالأسرة الجزائرية الممتدة أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي تحدث بصورة نسبية، وطبقا لتقدم الأحوال الحضرية العامة في المجتمع ككل.

---

[١] - محمد السويدي، **من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري،** مجلة المجاهد، عدد١٣١١، سبتمبر ١٩٨٥، ص: ٤٥.

[٢] -EL Hadi MAKBOUL , **mutation des structures Familiales** , in revue du C.E.N.A.P, n° 27 , Alger, 2003, P 12

[٣] -Rabah Brahimi , **Projection de population 1990-2020**, in collections statistiques , O.N.S, N° 26, Alger, 1998, P 31

[٤] - BORMANS MAURICE , **Statut personnel et Famille au Maghreb de 1940 à nos jour**s, Paris : Edition MOUTON, 1977, PP 623-626

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى الدراسة التي أجراها **الباحث مصطفى بوتفنوشت** (١٩٧٦-١٩٧٧) حول العائلة الجزائرية ، والتي شملت عينتها (١٢١ عائلة) موزعة على ثلاثة مدن جزائرية كبرى هي : الجزائر العاصمة، عنابة، وهران، والتي أسفرت نتائجها على أنّ العائلية الجزائرية عرفت تغيرات عميقة مست بنيتها بالنسبة لثلاثة مراحل تاريخية (١٩١٤-١٩٤٥-١٩٧٦) مواكبة لثلاثة أجيال متتابعة، بحيث أن البنية العائلية الممتدة تتجه نحو التقلص من جيل إلى أخر بنسبة (١٠%)، في حين أن نمط الأسرة النووية في تزايد. كما تشير هذه الدراسة أيضا إلى أن نظام القيم وأشكال علاقات القرابة المبني على مبادئ الاحترام والشرف والسلطة الأبوية في تغير تحت قوة تأثير ظروف جديدة [١].

ويؤكد الباحث" **علي كواوسي**" (**A.Kouaouci**) هذه النتائج في البحث الذي أجراه حول الأسر والنساء وتنظيم النسل في الجزائر حيث توصلت نتائجه إلى أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية في بنائها لم تخترها ، وإنما فرضت عليها عن طريق الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى ظهور بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تمارسها الأسر الجديدة [٢].

وأشارت دراسات أخرى إلى أنه تبعا لحركة النزوح الريفي من الريف إلى الحضر بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (قد يصل عدد أفرادها إلى أكثر من ٤٠ فردا) مكونة من رجل متزوج، وأبنائه المتزوجين وزوجاتهم مع الأطفال وأحفادهم المتزوجين أيضا رفقة زوجاتهم وأطفالـهم يعيشون كلهم مع بعض في مسكن واحد، في حين تتجه البنات بعد الزواج إلى مسكن أزواجهن ، لتتجه نحو شكل الأسرةالنووية[٣].

وقد بينت إحصائيات عام ١٩٩٨ بأنّ العدد الإجمالي للعائلات بلغ (٥.١مليون) عائلة تحتوي على ٤.٥مليون أسرة بالنسبة لـ ٢٩ مليون نسمة يعيش (٣.١ مليون) منها في البيئة الحضرية [4] ، وهي مقسمة كما يلي: [5] :

(٧٨.٢ %) من العائلات الزوجية المصغرة.
(٧.٧٢%) من العائلات الزوجية التي أضيف لها أفراد آخرون.
(٨.١٢ %) من العائلات المكونة من أسرتين بدون أفراد إضافيون.
(٢.٤ %) من العائلات المكونة من ثلاث أسر فأكثر مع أو بدون أفراد إضافيون.

١ـ مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤، ص ص ٣٣٠-٣٣١

٢ -Ali Kouaouci , **Familles, Femmes et contraception,** Alger, Ed : CENEAP ; 1992 ; P :183.

3- Chaudine Chaulet, **La terre , Les frères et L'Argent ,** Alger Ed :O.P.U, 1987, Tome 1, P :205.

4 -5 - Données Statistiques , **Typologie des ménages et des Familles,** R.G.P.H. O.N.S .Alger, juin 1998.

إنّ هذه الإحصائيات تبين بوضوح اتجاه الأسرة الجزائرية المعاصرة نحو التقلص من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي. ويتضح لنا أيضا أنّ الأسرة الكبيرة من بين خمس أسر تتشكل من عائلتين أو أكثر، ممّا يفسر جزئيا ارتفاع معدل حجم الأسرة الكبيرة (أكثر من ٧ أفراد و ٦.٥ أفراد على التوالي في ١٩٨٧ و١٩٩٨).

ويمكن أن نلاحظ من خلال بنية العائلات أنّ نسبة العائلات المقلصة وإن بقيت مرتفعة، فهي في تناقص طفيف، وأن العائلات الموسعة لا تزال راسخة حتى اليوم، وذلك نتيجة عاملين: عامل ذاتي ينبع من قيم العائلة بحكم التقاليد الجزائرية التي مازالت راسخة حتى اليوم حيث مازالت الكثير من الأسر ترغب بشدة في سكن أولادها المتزوجين معها. وعامل خارجي ناتج عن أزمة السكن التي ظهرت حدتها في الوقت الراهن. كما يؤكد الواقع والدراسات العلمية أن رغبة الشباب في تكوين أسرة نووية، وتطلعهم إلى الحصول على سكن مستقل قوية للغاية ومحبذة (١).حيث أنه رغم أن التقاليد الاجتماعية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج، لكن هذا النمط يعرف معارضة قوية من طرف فئة من الشباب، فـ ـمن جهة النساء يشترطن أكثـ ـر فأكثر سكنا مستقلا لتفادي الصراع بين الأجيال، ومن جهة أخرى هناك محدودية في الإمكانيات المادية للشباب، هذه الوضعية كثيرا ما تشجع السكن المشترك الذي يكون مفروضا أكثر منه اختياراً.

إنّ عدم تمركز الوظيفة الاقتصادية في الأسرة وفر للشباب فرصا للاستقلال الاقتصادي عن الوالدين ممّا ساعد على ظهور بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنسجها الأسرة الجديدة، تلك العلاقات لم تعد مفروضة باسم مقتضيات تقليدية كالقرابة والتواصل العائلي والمساعدة المادية، بل تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص والميول الذاتية. لقد أصبحت فئة هامة من الشباب تبحث عن مسكنها الزوجي بعيدا عن مسكن والدي الزوج حتى لا تتوفر فرص لقاء واحتكاك مستمرين بالأهل، ومن هنا نستطيع القول أن درجة القرابة لم تعد كافية لتحديد التفاعل في الوسط العائلي بل أخذت تنموا علاقات تفاعل خارج نطاق العائلة مع الأصدقاء، ومع زملاء العمل، الأمر الذي ساهم في نظرنا في تفاقم ظاهرة الجنوح والانحراف عند الشباب نظرا لضعف العلاقات القرابية، وتفكك نظام القيم الذي كانت تفرضه العائلة الكبيرة من أجل ضبط سلوك أفرادها.

وفي هذا المجال يهمنا الإشارة إلى الدراسة الميدانية الشاملة التي قام بإنجازها مؤخرا المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (**C.E.N.E.A.P**) تحت عنوان " **تحولات البنية الأسرية في الجزائر** ".

وقد تناولت هذه الدراسة التي تم إنجازها عام ١٩٩٩ مركز الأسرة الجزائرية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في نطاق محاربة الحرمان والتمييز. لقد كانت

---

١ - Durand (J.P) , **L Algérie et ses population**s , Paris , Editions complexe , 1972, P 190

العينة مكونة من (٢٢٠٧ أسرة) مختارة عشوائيا على المستوى الوطني انطلاقا من معطيات التعداد العام للسكان والسكن لعام ١٩٩٨ موزعة على (١٤ ولاية).

ومن خلال نتائج هذه الدراسة نبرز النقاط التالية: [1].

* التحولات في البنية الأسرية بطيئة جدا في الريف الجزائري مقارنة مع البيئة الحضرية للمجتمع الجزائري.
* توسع الاتجاه العام للبنية الأسرية في الجزائر نحو الأسر النووية (تشكل الأسرة النووية (٦٩ %) من مجموع الأسر) لا يعـني أبدا أنها تمثل العصرنة والتطور بقـدر ما هي انفجار وتوالد للأسرة الممتدة، وقد أثبت التحليل الكيفي لهذه الدراسة كيف أن الأسر النووية لم تنقطع في تفكيرها عن الأنماط والعادات الجزائرية في التضامن والالتحام والتماسك الاجتماعي.
* تبين من الدراسة أيضا أن البحث عن نموذج جديد للعائلة لا يكون تقليديا، ولا يندرج ضمن ما يتفق على تسميته بالنموذج العصري سوف لن يتم دون معارضات عنيفة بالنظر إلى الاستراتيجيات المسيطرة في مجال الزواج.
* مازالت الأسر الجزائرية تتميز بفارق كبير في مستوى المعيشة، وتعاني من الآثار السلبية في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي صعب. وهذا الواقع يفرض نفسه على الرغم من المجهودات الجبارة التي تبذل باستمرار لدعم القدرة الشرائية، والتقليص من جيوب الفقر التي تبقى بارزة في العديد من المناطق في المدينة والريف على حد سواء
* ظاهرة الطلاق برزت بحدة في الدراسة، الأمر الذي يتطلب تعميق التحقيقات الميدانية والدراسات السوسيولوجية لمعرفة الأسباب وتشخيص الواقع ووضع الحلول.
* ظاهرة الزواج المتأخر والعنوسة النهائية وانعكاساتها على تطوير الأسرة كانت مهمة أيضا في الدراسة.

[1] -Tahar Hocine , Faouzi Amokrane , **Mutations des structures Familiales** , in Revus du C.E.N.E.A.P, Alger , n° :27 , 2003, PP : 17-46.

استنتـاج:

بناءا على ما سبق يمكن القول أنّ الأسرة الجزائرية وإن كانت تتجه في تطورها نحو الأسرة الزواجية إلاّ أنّها مازالت تحتفظ بالكثير من مظاهر الأسرة الممتدة، فأصبحت تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية، ووظائف الأسرة الريفية، ويظهر لنا ذلك في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف، والنظرة الجمعية للسلوك الفردي الذي يتمثل في رقابة سلوك كل فرد في الأسرة، وتوجيهه الوجهة التي ترفع مركز الأسرة في المجتمع، وتحافظ على شرفها، ويرجع ذلك إلى قوة التقاليد، والتراث المشترك، وما تركه الإسلام من أثار قوية في التقاليد الأسرية. ومن جهة أخرى يمكننا الإشارة إلى أن الحيـاة الحضرية، أو الحياة في المدينة أثرت على الأسرة الجزائرية النازحة من حيث البناء، والسلطة، والزواج، والإنجاب، والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدفيء العاطفي لأفرادها [١]، وذلك بدرجات متفاوتة نتيجة اختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية ومناطق الإقامة لكل أسرة.

١- محمد السويدي، **من مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري**، مجلة العلوم الإسلامية، العدد الأول، أفريل ١٩٨٦، ص: ٦٨.

المبحث الثاني: مشكلات الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأحداث.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة مدى أثر الأسرة الجزائرية في سببية جناح الأحداث بالنسبة للدراسة ككل بصفة عامة،و للفرضيات المدرجة في البحث على الخصوص اتجه هذا المبحث إلى محاولة الكشف من مدى مساهمة الأسر في سببية جناح الأحداث في المجتمع الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

أولا- الأسرة والفقـــــر:

لقد استفحل الفقر في الجزائر بشكل ملفت للنظر منذ نهاية الثمانينات حيث أقرت الدراسات والتحاليل المتوفرة، وبصورة خاصة الدراسة التي أجراها البنك العالمي عام ١٩٩٧ استنادا إلى التحقيقين اللذين قام بهما الديوان الوطني للإحصاء في سنة ١٩٨٨، و ١٩٩٥ حول مستوى معيشة الأسر أنّ عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر المطلق يقدر بنسبة ٢٢.٦% من السكان الجزائريين أي ما يماثل ٦.٣٦ مليون شخص [(١)].

إنّ الفقر في الجزائر يصنف في ثلاث مستويات مختلفة فيما يخص سنوات ١٩٨٨ و ١٩٩٥، نذكرها فيما يلي [(٢)]:

- **الحد الأقصى للفقر:** مقدر بالمبلغ المالي اللازم لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا والمقدرة بالنسبة للجزائري بـ ٢١٠٠ حريرة للفرد يوميا أي ما يعادل مبلغ ١٠.٩٤٣دج للفرد سنويا خلال سنة ١٩٩٥، ويشمل هذا الفقر ١٦١١.٤٠ شخصا أي ما يعادل ٥.٧% من مجموع السكان من بينهم ١١٠٧١٠٠ شخص يعيشون في الوسط الريفي.

- **الحد الأدنى للفقر:** الذي يدرج النفقات غير الغذائية، وقد قدر سنة ١٩٩٥ بمبلغ ١٤.٢٨٧دج للفرد سنويا، ويستهدف ٣٩٨٦٢٠٠ شخص أي ما يعادل نسبة ١٤.١% من السكان من بينهم ٢٧٣٩.٣٠ شخصا يعيشون في الأرياف.

- **الحد الأعلى للفقر:** ويقدر بمبلغ ١٨.١٩١دج للفرد الواحد سنويا، وبمراعاة أيضا النفقات غير الغذائية. ويستهدف ٦.٣٦٠.٠٠٠ شخص أي ما يعادل نسبة ٢٢.٦٠% من مجموع السكان.

١- وزارة التضامن الوطني، **الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء،** الجزائر، قصر الأمم، أكتوبر ٢٠٠٠، ص: ١٠.
٢- نفس المرجع، ص: ١١.

وعند تقييمنا لمدى انتشار الفقر في أوساط السكان يتبين أن نسبة انتشار الفقر في الوسط الريفي بلغت ضعف النسبة المسجلة في الوسط الحضري، وعليه فإن عدد الفقراء في الأرياف قد يساوي ضعف العدد المسجل في الوسط الحضري، وبذلك تسمح النتائج الصادرة عن التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء حول مستوى معيشة الأسر في سنة ١٩٩٥ بتقدير عدد الفقراء، حيث تمّ إحصاء على المستوى الوطني ١.٦ مليون شخص يعانون من الفقر الغذائي منهم أزيد من مليون شخص في الأرياف ويوجد حوالي ٤ ملايين شخص ممن لا يسمح لهم دخلهم ببلوغ حد الفقر الإجمالي الأدنى منهم ٢.٧ مليون ريفي، ويوجد أزيد من ٦.٣٦ مليون نسمة يعيشون تحت حد الفقر الإجمالي الأعلى منهم ٤.٢ مليون يقطنون الأرياف **(١)**.

إنّ هذا العدد الإجمالي زاد في الارتفاع منذ بداية الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية بالجزائر، والمؤشرات التي حددت مستويات الفقر مخيفة ذلك لأنها تدل على مدى تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، والتي قدر حجمها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٩٨ بأزيد من أحد عشر مليون فرد لمجموع مكونات المؤشرات الثلاث للفقر **(٢)**. بل ويذهب التقرير الأخير الصادر عن مفتشية العمل أن عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر قد وصل سنة ٢٠٠١ إلى ١٤ مليون فرد، وهي نسبة عالية مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، إذ يمثل ما يقرب من ٥٠% من مجموع السكان **(٣)**.

وتبين الدراسات والتحاليل أن الأشخاص الأكثر عرضة للفقر هم أساسا الفلاحون والمربون الصغار، والذين ينتجون من أجل استهلاكهم الذاتي إلى جانب العمال الموسميين، كما تشمل البطالين والأسر التي تعولها امرأة بدون رب الأسرة، والأجراء الذين يعادل أجرهم أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون بـ ٨٠٠٠دج في الشهر، والأسر عديمة الدخل أو ذات الدخل الضئيل التي تعتبر أيضا من الفئات المتضررة كالموظفين ذوي المستوى المتوسط أو دون المتوسط **(٤)**.

وفي هذا المجال أي بالنسبة لمداخيل الأجراء يمكننا أن نشير إلى بعض المؤشرات التي استخلصتها الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء حول تدهور مداخيل الأجراء ويرتكز تقييمها لهذه المداخيل على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وعلى تقديرات مستوى الفقر في ثلاث حدود دنيا حسب الطريقة المعتمدة من طرف البنك العالمي.

وحسب هذه التقديرات يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة ٣٥% بين ١٩٩١-١٩٩٨.

---

[١] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص ص:١٥٨-١٥٩**

[٢] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، ١٩٩٨.

[٣] - الزبير عروس، **الفقر بالجزائر،** مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، ، العدد٦٣، سنة ٢٠٠٢، س: ٨٤.

[٤] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١،** الدورة العامة الواحدة والعشرون، الجزائر ديسمبر ٢٠٠٢، ص ص : ١٣١-١٣٤.

وباعتبار الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية (حوالي ٦ أفراد في الأسرة) وأجر رب الأسرة يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون (أي ٨٠٠٠دج في الشهر حتى سنة٢٠٠٠) أو مختلف مستويات أجور الوظيف العمومي (*)، وحسب المعطيات المتعلقة بأجور العاملين المنتمين إلى الوظيف العمومي في مختلف الأصناف (من صنف ١٠ إلى صنف١٧) فإنّ بعض الموظفين العاملين في الإدارة العمومية والمؤسسات والهيئات التي يحكمها القانون الأساسي العام للوظيف العمومي تنتمي إلى فئة الفقراء. لقد قدر عمـال الوظيف العمومي في سنة ١٩٩٩ بحوالي ١.٤ مليون شخص من بينهم ١٨.١% من الإطارات و ٣٤.٩% أعوان مهرة و ٤٧ % أعوان تنفيذ، ويضاف إلى هذه الفئات فئة المتقاعدين الذين يمثل مبلغ التقاعد المخصص لهم ٨٠% من الأجر في أحسن الحالات[1]

وتتمثل أفقر الفئات وأضعفها بين الفقراء في الجزائر أيضا في العجزة والمعاقين، والأسر التي تكون كافلتها امرأة فإنّ مجموع أفرادها يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر.

إنّ الأسباب المباشرة لتزايد ظاهرة الفقر في الجزائر تكمن في ضعف الدخل المنزلي الذي أكدته دراسة الديوان الوطني للإحصاء في الثلاثي الأول من سنة ١٩٩٦ حول اليد العاملة، والذي قدر عدد الأجراء الذين يقل دخلهم عن ٨٠٠٠دج بنسبة (٣٣%)[2]، وهذا ما يمثل بالنسبة للعائلة المكونة من ستة أشخاص دخلا يساوي الحد الأدنى للفقر.

كما أدى ضعف الأجر وعدم مسايرته وتيرة الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية خاصة منذ سنة ١٩٩٠ إلى اضطرار الكثير من الأسر إلى التقليص في استهلاك المواد الغذائية الضرورية.

ثانيا- الأسرة و الاستهلاك:

إنّ المقاربة المعتمدة لتحديد أسباب الفقر واتجاهاته في الجزائر تعرف الحد الأدنى والأعلى للفقر باعتباره نقص في كمية الاستهلاك الغذائي، ونوعيته، وضعف التلبية الكافية للحاجيات الاجتماعية الأساسية مثل الألبسة والتربية والصحة والسكن...الخ.

وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء في سنة ١٩٩٥ حول قياس مستويات المعيشة فإنّ نسبة (٢٠%) من فئة السكان الأكثر حرماناً لا تنفق سوى (٦.٨%) من النفقات الإجمالية للاستهلاك في حين أنّ (٢٠%) من الفئات الأكثر غنى تسدد (٤٣%) من هذه النفقات أي بفارق يتراوح بين ١ و ٦.٣ %.

---

*- يحتوي سلم الأجور للوظيف العمومي على ٢٠ صنفا. وتقسم مستويات التأهيل على هذه الأصناف كالتالي: من الصنف ١ إلى ٩ مستخدمون التنفيذ، من ١٠ إلى ١٣ مستخدمون المهارة، من ١٤ إلى ٢٠ التأطير.

[1]-2- نفس المرجع، ص: ١١.

وحسب مجموعات المواد فإنّ النفقات الغذائية تحتل الصدارة في قائمة النفقات (٥٨.٥%) من نفقات الاستهلاك، تليها نفقات الألبسة بـ(١٣.٦%) ثم نفقات النقل بـ(٩.٥%). ويبدون أنّ النفقات المخصصة للصحة والتعليم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع النفقات حيث قدرت بـ(٤.٤%) و(١.١%) على التوالي، أمّا النفقات الموجهة للترفيه فإنها تبدو رمزية (٠.٦%).

أمّا فيما يخص تطور نفقات الاستهلاك فإنّ التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط سنة ١٩٩٨ حول عينة من ٢٠٠٠ أسرة تبين أن (٥٢%) من الأسر قد قلصت منذ سنة ١٩٩٣ من استهلاك المواد الغذائية مثل اللحوم والفواكه الزيت، بل تخلت عن استهلاك بعض هذه المواد [(١)]. وبالنسبة للفئات ذات الدخل الضعيف أو المتوسط فإن آثار تخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الغذائية كانت بالغة جدا.

إنّ تقليص أو انعدام شراء بعض المواد الغذائية بالنسبة لنصف الأسر محل الدراسة له انعكاسات مباشرة على مدى تلبية الحاجات الغذائية، وبالتالي على الحصة الغذائية للأشخاص الذين تتكون منهم هذه الأسر.

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن الارتفاع المعتبر والمتباين للأسعار المسجل خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٣-١٩٩٧ أدى إلى استبدال مواد غذائية ضرورية للجسم البشري مثل البروتينات الحيوانية والسكريات و الدهنيات والفواكه والخضر الطازجة بالحبوب الجافة والنشويات والعجائن.

إنّ هذا التدهور للحصة الغذائية لقسم كبير من الأسر يعكس ويغذي انتشار متزايد لظاهرة الفقر.

إنّ ارتفاع الأسعار من خلال تحريرها، وإلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية، وتجميد مداخيل الأجراء كلها عوامل أدت إلى إفقار الأسر.

ثالثا- الأسرة والشغل والبطالة:

مما زاد في معاناة الأسر في الجزائر تفشي ظاهرة البطالة التي ما فتئت نسبتها تتزايد بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ بداية التسعينات، والتي كانت عواقبها شاقة ووخيمة على الفرد الجزائري والأسرة الجزائرية والمجتمع الجزائري ككل.

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٥٣.

ونظرا للانعكاسات السلبية التي تتركها البطالة على الأفراد والأسر ألح الكثير من الباحثين في علم الاجتماع على ضرورة تكثيف البحوث حول هذه الظاهرة، بل ذهب **الأستاذ "عبد الغني مغربي"** إلى حد الإلحاح على ضرورة استحداث تخصص جديد يسمى علم إجماع البطالة.

ولما كانت البطالة كظاهرة اجتماعية وطيدة الصلة بجنوح الأحداث ارتأت هذه الدراسة التعرف على أبعادها في المجتمع الجزائري فيما يلي:

منذ سنة ١٩٨٧ ما فتئت ظاهرة البطالة تتفاقم في المجتمع الجزائري حيث انتقلت نسبتها من (٢٤%) عام ١٩٩٣ إلى أكثر من (٢٩%) عام ١٩٩٧، ثمّ تراجعت قليلا عام ٢٠٠١ فوصلت إلى (٢٦%) من المجموع الإجمالي لليد العاملة الناشطة **(١)**.

إنّ البطالة التي يعاني منها حاليا أكثر من ٢.٥ مليون شخص تشمل خاصة الشباب حيث كشف تقرر أعدته الوكالة الوطنية للتشغيل أن نسبة البطالة لسنة ٢٠٠١ شملت (٧٠%) من البطالين الذين تقل أعمارهم عن (٣٠ عاما). وزيادة على ذلك فإن البطالين هم في معظمهم طالبو عمل لأول مرة، أي أنهم لا يتوفرون على أية خبرة مهنية، وتجدر الإشارة أيضا أنّ البطالة وإن كانت تشمل بالدرجة الأولى طالبي عمل غير مؤهلين فإنها تخص كذلك حاملي الشهادات من التعليم العالي حيث قدروا بـ ثمانين ألف (٨٠.٠٠٠ بطال) في سنة ١٩٩٦، وقد وصل عددهم إلى أزيد من مئة ألف (١٠٠.٠٠٠ بطال) سنة ٢٠٠٠ **(٢)**.

وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن سوق العمل في الجزائر ميزه التوتر الشديد، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

الارتفاع المتزايد في أعداد اليد العاملة الجديدة والطالبة لمناصب الشغل، والتي كانت تقدر سنة ١٩٩٠ بـ ٢٥٠.٠٠٠ طالب عمل، ووصلت في بداية سنة ٢٠٠٢ إلى عدد يتراوح ما بين ٣٢٥.٠٠٠ إلى ٣٥٠.٠٠٠ طالب عمل، لا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل من هذا العدد الإجمالي إلاّ (٨%) إلى (٩%) **(٣)**.

وتجدر الإشارة أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يبقون في بطالة لمدة طويلة بحيث ٥٥ % منهم يبحون عن منصب شغل منذ أكثر من سنة، و٣٤% منذ أكثر من سنتين، وعدد كبير منهم يتوقفون عن البحث عن عمل بسبب قلة مناصب الشغل الجديدة، وعدم فعالية مصالح الشغل في ميدان تقارب العرض والطلب في مجال الشغل **(٤)**، وتعتبر

١- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،** الجزائر، نوفمبر١٩٩٨، ص: ١٣٧..

٢- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١،** مرجع سابق، ص: ١٤١.

٣- الزبير عروس، مرجع سابق، ص: ٨٩.

٤- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠،** مرجع سابق، ص: ١٤٨.

هذه الوضعية خطيرة جدا خاصة وأن التضامن العائلي الذي هو في طريقه إلى التلاشي لم يعد في مقدوره تدارك الشرخ الاجتماعي الناجم عن الإقصاء والتهميش لهذه الأعداد الهائلة من البطالين.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ الدولة بادرت من أجل التخفيف عن هذه الوضعية المتأزمة التي أصبحت فيها مناصب الشغل المأجورة والدائمة نادرة جدا إلى استحداث مناصب الشغل المؤقتة وغير المؤهلة حيث أصبح عدد مناصب الشغل البديلة (المؤقتة) التي أنشئت في إطار تدابير المساعدة على تشغيل الشباب أكبر من مناصب الشغل الدائمة.

وبالموازاة مع ذلك يمكننا أن نشير أيضا أنّه نظرا لتفاقم البطالة وقلة مناصب الشغل تطور الشغل في القطاع غير الرسمي بصفة متواصلة ، ويشمل هذا القطاع الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم الخاص، والذين لا يملكون سجلات تجارية بالإضافة إلى الذين يشتغلون في السوق السوداء وبطريقة غير قانونية.

لقد ساهمت عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات في تفاقم ظاهرة البطالة أيضا حيث تشير المعطيات إلى أن الأجراء الذين فقدوا منصب عملهم أو الذين أحيلوا على البطالة التقنية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨ يتجاوز عددهم ٣٦٠.٠٠٠ عامل وكشفت الحصيلة التي أعدتها المفتشية العامة للعمل (المضبوطة في ٣٠ جوان ١٩٩٨) أنه خلال هذه الفترة تمّ تسريح ٢١٢.٩٠٠ عامل يضاف إليهم ٥٠.٧٠٠ ممن أحيلوا على التقاعد المسبق، و ١٠٠.٨٠٠ أحيلوا على البطالة التقنية. وفي نفس التاريخ تشير الحصيلة إلى أن ٨١٥ مؤسسة تمّ حلها منها ١٣٤ مؤسسة اقتصادية عمومية و ٦٧٩ مؤسسة عمومية محلية ومؤسستين من القطاع الخاص(١).

وبصفة عامة يمكننا أن نشير إلى أنه نتج عن مخططات إعادة هيكلة المؤسسات تسريح جماعي للعمال بنحو ٥٠٠.٠٠٠ عامل بين سنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٩ أي أكثر من (٨%) من السكان المشتغلين دون أن يتم توفير مناصب شغل جديدة لهم (٢).

وإذا كانت ندرة عروض العمل تؤثر خاصة على فئة الشباب في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال هذه السنوات الأخيرة فإنّ النساء يتوجهن أكثر فأكثر نحو سوق العمل بحثا عن منصب عمل، حيث أن الحاجة الاقتصادية دفعت بهن إلى البحث عن عمل، هذا الاتجاه أكده التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات

---

[١]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، مرجع سابق، ص: ١٣٧.
[٢]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص: ٥٤

والتحاليل الخاصة بالتخطيط CENEAP حول **"الأسـر"** حيث يبيّن أن نسبة النساء العاطلات عن العمل في تزايد منذ سنة ١٩٩٣ (1).

وهذه الحقيقة يؤكد ها أيضا الديوان الوطني للإحصائيات الذي أجرى تحقيقا حول مستويات المعيشة لدى الأسر سنة ١٩٩٥، وتوصلت نتائجه إلى أنّ امرأة واحدة من بين خمس نساء عاطلات عن العمل تنتمي إلى أسرة لا تحتوي على أي شخص عامل، وأنّ ٤٢% من النساء العاطلات عن العمل ينتمين إلى أسر لا تتوفر إلاّ على فرد واحد يشتغل (٢).

إنّ هذا الاتجاه يعتبر جديدا تماما على المجتمع الجزائري ويعكس بوضوح حدة الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الأسر في ظل مرحلة الأزمة الاقتصادية التي دفعت النساء الماكثات بالبيت إلى الالتحاق بسوق العمل سعيا وراء الحصول على منصب عمل أي الحصول على مورد دخل، ولا يتعلق الأمر هنا بمسعى تحرر النساء عن طريق العمل، إنما هي حركة أملتها المقتضيات الاقتصادية.

وتتميز ظاهرة البطالة أيضا بخاصية جديدة أخرى وهي انتشارها أكثر فأكثر في المدن، حيث كان معظم البطالين يتمركزون إلى وقت قريب في المناطق الريفية غير أنّه في السنوات الأخيرة وخاصة منذ التسعينات انتشرت البطالة في الأوساط الحضرية.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي أولتها الدراسات و البحوث العلمية لعلاقة الظروف السكنية السيئة لأسر الجانحين بانحراف وجنوح أبنائهم ارتأت هذه الدراسة محاولة التعرف على وضعية السكن في الجزائر من خلال المطلب التالي:

رابعا- الأسرة والسكن:

لقد وجد في ميدان السكن اختلال توازني كبير بين النمو الديمغرافي السريع وبين نمو البناءات السكنية. فحسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكن تقدر حظيرة السكنات بـ ٤.١ مليون سكن، وقد انتقلت نسبة الأفراد في السكن الواحد من ٦.١ أشخاص مع_ بداية الستينات إلى ٧.١٤ أشخاص سنة ١٩٩٨ وهي من أعلى النسب في العالم ، وتتجاوز نسبة الأفراد في المسكن الواحد في الواقع ٩ أفراد لـ ٥٥% من السكنات (٣).

---

[1] - centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, mutations des structures familiales , Alger , N° :27, 2003,P :13.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية لسنة ٢٠٠٠،** مرجع سابق،ص: ١٤٢.

ويقدر العجز الحالي للسكن بأكثر من مليون سكن مع طلب إضافي قدره ٦٠٠.٠٠٠ سكن في سنة ٢٠٢٠ بينما وتيرة الإنجاز لا تتجاوز الثماني ألف وحدة سكنية في السنة [(١)].

وبخصوص توزيع المساكن حسب حجم الأسر يظهر التحقيق حول مستويات المعيشة الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة ١٩٩٥ أن (٤٠.٨%) من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين ٧ و ١٠ أفراد، كما يظهر على الخصوص أن نسبة (٨.٥%) من المساكن تضم كل منها ١١ شخص أو أكثر، وبعبارة أخرى فإنّ ٣٢٠ ألف مسكن تشغلها أسر عدد أفرادها ١١ فردا فما فوق [(٢)]. أي أنها مشغولة من طرف أسر تعيش في ظروف من الضيق والاختلاط لا تطاق.

ولمعرفة الظروف السكنية التي تعيش فيها نسبة كبيرة من الأسر في الجزائر بمزيد من الدقة، وباستعمال مؤشرين يتمثلان في نسبة شغل المسكن (**TOL**) ونسبة شغل الغرفة (**TOP**) يتبين لنا حسب التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة ١٩٩٥ حول مستويات المعيشة أنّ نسبة شغل السكن تقدر بحوالي ٧.٤، وهي أكثر ارتفاعا في الوسط الريفي أين قدرت بـ٧.٦ مقارنة بالوسط الحضري ٧.١، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأسر نلاحظ أن متوسط عددها في المسكن الواحد هو ١.١٤ في سنة١٩٩٥، أي أنها سجلت تزايد بالنسبة لإحصاء ١٩٨٧ حيث كانت هذه النسبة في حدود ١.٠٦ [(٣)].

إنّ هذه النسبة تكشف تدهورا في الظروف السكنية على المستوى الوطني إذ أنها تعني أن نمو تشكيل الأسر أسرع من نمو تسليم المساكن.

أما نسبة شغل الغرفة فقد بلغت على المستوى الوطني ٢.٧٢ في سنة ١٩٩٥ بل وصلت إلى غاية ٣.٥٧ في المسكن المؤقت، وتبين هذه المستويات المرتفعة في نسبة شغل الغرفة نسبة اكتظاظ خطير، فهناك (١٠%) فقط من المساكن لها نسبة في شغل الغرفة تستجيب للمقاييس المقبولة عادة (أي نسبة تقل عن ١.١)، وفي المقابل فإنّ هناك (٣٠%) من المساكن تتسـم باكتظاظ كبـير (أي نسبة شغل الغرفة تتراوح بيـن (٢.١ و٣.٣)، وأن (٢٨%) من المساكن مكتظة بشكل لا يطاق (أي نسبة شغل الغرفة ٣.٤) [(٤)].

1-[١]- نفس المرجع، ص: ١٩٩.

[٢]-[٤]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي،** مرجع سابق،ص: ١٣٣.

[٤]- نفس المرجع، ص: ١٣٤.

ومن ناحية أخرى، وحسب التحقيق حول الأسر الذي قام به المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط **CENEAP** في سنة ١٩٩٨ يوجد ٤٠٠ ألف مسكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية، وهذا يعني أن أكثر من مليوني شخص يعيشون في مساكن من نوع الأكواخ [١].

وإضافة إلى هذا يوجد ٦٠٠ ألف مسكن في حالة سيئة جداً حسب تقديرات الديوان الوطني للسكن في بداية ٢٠٠٢، وهذا يعني أن المراكز الحضرية الحالية تعرف تدهورا متسارعا بسبب قدم المساكن وشغلها بإفراط، وسياسة الإيجار المنخفض، وغياب التسيير (أي الترميم والصيانة) وفي هذا الإطار يمكننا ذكر كمثال الجزائر العاصمة التي سجلت لوحدها أكثر من ٣٠٠٠ بناية سكنية مهددة بالانهيار، و٣٥٠٠ سكن فوضوي مقام على سطوح العمارات في الأحياء الشعبية [٢].

وقد زاد من حدة تدهور الحالة العامة للسكن بالجزائر الوضع الأمني الخطير على مستوى الأرياف خاصة ممّا أدى إلى نزوح جماعي إلى الأماكن الأكثر أمـنا على أطراف المدن الكبرى، فتفاقمت ظاهرة البيوت القصديرية على مستوى كل التراب الوطني حيث يوجد حاليا ما يقرب من ٥٢٤٠٠٠ سكن قصديري موزعة عبر التراب الوطني [٣]. هذه السكنات المشيدة فوق ٣.٧٩١ موقع توجد على مستوى ١٣٢٣ بلدية إلى غاية سنة ٢٠٠٢.

إنّ هذا العدد الهائل من السكن المؤقت المتمثل في الأحياء القصديرية والبناءات الفوضوية المتشابهة يشكل انشغالا كبيرا للدولة الجزائية، ذلك لأنه رغم تراجع هذه الظاهرة بأحجام نسبية منذ سنة ١٩٦٦ بسبب السياسة التنموية الجديدة التي انتهجتها الجزائر في إطار المخطط الثلاثي (١٩٦٧-١٩٦٩) والمخططين الرباعيين، والتطبيق الفعلي لثورة الزراعية، والتي كانت تهدف إلى التخفيف الجزئي على التعمير الفوضوي للمدن، وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين المدن والأرياف عن طريق إنشاء صناعات صغيرة لامتصاص اليد العاملة في كل مناطق الوطن من جهة، ومن جهة أخرى خلق مناصب شغل في إطار الثورة الزراعية (١٥٠.٠٠٠ منصب شغل مابين ١٩٧١ -١٩٧٧) [٤] فإنها عادت للانتشار مع ظهور الأزمة الاقتصادية والأمنية منذ بداية التسعينات بحيث يقدر الإحصاء العام للسكان والسكن نسبة السكنات المؤقتة (٥.٨١%) من الحضيرة الإجمالية، ويمثل السكن المؤقت نسبة (٦.٩٥%) من حضيرة السكنات المشغولة [٥].

١- نفس المرجع، ص: ١٣٢.

٢- الزبير عروس، مرجع سابق، ص" ٨٨.

٣ --conseil national économique et social ,**Note de conjoncture du premier semestre 2006,** Alger, division des études économiques, juillet 2006, P : 29

٤ -FAROUK BENATIA, **Alger agrégat ou cité**, Alger, Edition :S.N.E.D 1980, P : 226

٥ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠**، مرجع سابق،ص: ٢٠٠.

وبصورة عامة يمكننا الإشارة إلى أن الأوضاع السكنية السيئة والمتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر ذات الدخل الضعيف، والتي تتصف بالضيق والاكتظاظ، والنقص الكبير في الشروط الصحية غالبا ما يكون لها علاقة وطيدة بالسلوك الانحرافي لدى الأحداث.

إلى جانب الحالة الاقتصادية المتسمة بالفقر والعوز والاحتياج، والوضع المتأزم لسوق العمل ووضعية السكن المتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر الجزائرية توجد مظاهر أخرى فيها الكثير من الدلائل عن تدهور الحالة الصحية لأفراد الأسر المعوزة التي تعاني من أمراض الفقر نتيجة النقص في كمية الاستهلاك الغذائي ونوعيته أو نتيجة تدني الأوضاع السكنية التي تجعل الكثير من الأسر المعوزة تضطر إلى العيش في مناطق موبوءة بالأوساخ والأمراض لا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة، الأمر الذي سنحاول التعرف عليه من خلال المطلب التالي:

خامسا- الأسرة والصحـــة:

تهدف المنظومة الوطنية للصحة إلى تحسين معدل حياة السكان وضمان الاستفادة العادلة للخدمات الصحية بتقديم الخدمات الأساسية التي تحتاجها جميع شرائح السكان. ولقد تم ضمان هذه الاستفادة بفضل انتشار القطاع العمومي للصحة في كامل أنحاء الوطن، والذي مازال يحافظ على شبه مجانية العلاج الطبي وتغطية واسعة نسبيا للسكان، إلاّ أنه رغم التغطية الصحية المكثفة للمنشآت الأساسية والإمكانيات البشرية إلاّ أنه توجد شريحة لا يستهان بها من السكان خاصة تلك التي تقطن في المناطق المعزولة أو المحرومة لا تستفيد من البرامج الوقائية والرعاية الطبية الأساسية بصفة كافية.

وقد أصدرت وزارة الصحة تقرير حول صحة الجزائريين والجزائريات لسنة ٢٠٠٠ اعتبرت فيه ستة عشر ولاية من بين الولايات المحرومة نذكر منها خاصة ولايات الهضاب العليا والجنوب(١).

أما عن الحالة العامة لصحة السكان في الجزائر فقد تميزت بتدهور عام في ظروف إتاحة العلاج للمواطنين خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي نتج عنها اتخاذ عدة إجراءات في ميدان مصاريف العلاج والأدوية نذكر منها على وجه الخصوص إلغاء معونات الدولة للأدوية، الأمر الذي جعل أسعارها ترتفع ارتفاعاً كبيراً وارتفاع الأتعاب الطبية للأطباء الخواص ومساهمة المرضى في مصاريف الفحص في المستشفيات بعد أن كانت هذه الفحوصات مجانية، بالإضافة إلى تخفيض مبلغ العلاج وبعض الأدوية التي يسددها الضمان الاجتماعي حيث يتضمن منه خاصة ذوو الدخل الضعيف.

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١،** الجزائر، الدورة العامة الواحدة والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٢، ص: ٦٥.

وبصورة عامة فإن الزيادة المطردة في أسعار خدمات العلاج والأدوية لذوي الدخل المتوسط يتولد عنها ظاهرة حرمان الفئات الضعيفة من العلاج الناجع لأنه أكثر تكلفة ذلك لأن منظومة الصحة أصبحت تضم طبقتين. الأولى تمثل هياكل الصحة العمومية الأقل نوعية وتخصص للفئات ذات الدخل الضعيف، وتتكون الثانية من الهياكل الصحية التابعة للقطاع الخاص التي تتمتع بنوعية أفضل موجهة لفئة الأغنياء من المواطنين القادرين على دفع كلفة الخدمات التي يتزايد ثمنها.

إنّ آثار هذه المنظومة الصحية ذات الطبقتين تظهر مدمرة على المواطنين من الفئات الضعيفة.

ومن جهة أخرى يمكننا الإشارة إلى أن الحالة العامة لصحة السكان في الجزائر تعبر عنها أيضا العودة المكثفة لأمراض الفقر التي تمس أفراد الأسر الأكثر حرمانا وهذا ما أكدته عدة ملتقيات علمية، كما كشف التحقيق حول الأسر الذي أنجزه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط **CENEAP** على أساس العينة التي شملتها الدراسة عن تفشي أمراض مثل الكوليرا و التيفوئيد، وأن هذه الأمراض المعروفة "**بأمراض الفقير**" تصيب أساساً الأسر ذات الدخل الضعيف التي تعاني سوء التغذية وتعيش في جو من الاختلاط، وفي محيط متدهور داخل مساكن مؤقتة لا تتوفر على الشروط الصحية [(1)].

ومن الولايات الأكثر تضررا بعودة أمراض الفقر يمكننا ذكر ولاية تيبازة التي تؤكد كل تقارير وحدات الكشف والمتابعة الصحية التي قامت بفحوصات طبية في الوسط المدرسي عن العودة القوية لأمراض الفقر في أوساط التلاميذ، إذ كشفت الفحوص الدورية المجراة على التلاميذ المتمدرسين عن وجود ما لا يقل عن ١٢٦٠ حالة إصابة بداء الجرب من مجموع التعداد الإجمالي لتلاميذ الولاية لسنة ٢٠٠١، كما تم تسجيل ٢١٤٠ تلميذ حامل للقمل، أضف إلى ذلك الارتفاع المقلق في حالات الأمراض النفسية علاوة على ٢٠٣٠ حالة إصابة بمرض الغذة الدرقية الناتج عن النقص في مادة اليود، هذا على مستوى دائرتين من دوائر الولاية، بينما سجلت نسبة ٧٤.٤٤% من التلاميذ المصابين بتسوس الأسنان [(2)].

إنّ تأزم الوضع الصحي لتلاميذ ولاية تيبازة التي تعتبر امتداداً طبيعياً للجزائر العاصمة يرجع أساسا إلى سوء الأحوال الاجتماعية التي تعيشها الأسر الجزائرية عموما، والتي انعكست سلبا على وضعهم الصحي الذي زاد سوءا مع الارتفاع المذهل لأسعار الأدوية.

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،** مرجع سابق، ص: ١٣١.
[2]- الزبير عروس، مرجع سابق، ص : ٨٩-٩٠.

المبحث الثالث: عوامل عدم تكيف الأحداث داخل أسرهم.

وإلى جانب كل الضغوطات السالفة الذكر والتي كانت انعكاساتها ثقيلة على الأسرة الجزائرية، أدت في حالات كثيرة إلى انحراف وجنوح أبنائها يوجد عوامل أسرية أخرى كان لها علاقة وطيدة بتفاقم جناح الأحداث في الجزائر يمكن حصرها حسب المعطيات المتوفرة لدينا، والتي أدلى بها قضاة الأحداث الذين تمكننا من الاتصال بهم بمحاكم بعض دوائر ولاية الجزائر العاصمة باعتبارهم في تعامل يومي مع مختلف القضايا التي تخص الأحداث في النقاط التالية:

* عوامل تتعلق بمعاناة أسر الأحداث الجانحين من ظروف اقتصادية سيئة تتبلور فيها حالة الفقر والحاجة المادية، الأمر الذي يجعلها في حالات كثيرة تدفع بأبنائها نحو عالم الشغل، هذا العالم الذي كثيرا ما يكون بيئة صالحة لارتكاب الجريمة وممارسة السلوك المنحرف.

* كما يوجد أيضا كثير من الأسر تدفع بأبنائها بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة نحو التسول، وممارسة أنشطة ممنوعة قانونيا واجتماعيا تؤدي بهم في النهاية إلى ارتكاب الجريمة مثل المتاجرة في المخدرات وممارسة الدعارة...الخ.

* عوامل تتعلق بإهمال الأسر لأبنائها عن طريق تخليها عن مسؤوليتها تجاه أبنائها من جانب رعايتهم المادية والمعنوية، ومتابعة سلوكهم وتصرفاتهم في الشارع والمدرسة ومراقبة أوقات دخولهم وخروجهم من البيت إلى جانب إرشادهم وحل مشاكلهم، الأمر الذي غالبا ما يجعل هؤلاء الأطفال المهملين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الرعاية والضبط السلوكي لوقايتهم من الانحراف والجنوح.

* عوامل أخرى تتعلق بإهمال الأسر لأبنائها بسبب التفكك العميق الذي يصيب بنيتها وعلاقتها كوحدة اجتماعية مثل تحطم الأسرة بسبب الطلاق أو غياب أحد الأبوين أو كليهما أو تعاظم المشكلات بينهما ممّا يؤدي في حالات كثيرة إلى شعور الأبناء بالضياع ويهيء ظروف الانحراف.

وفي هذا المجال يمكننا أن نشير أن الإحصائيات سجلت نسب مرتفعة للطلاق في الجزائر بلغت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة ١٩٩٨ نسبة ٢٢٠.٨٩٠ شخص (٨٢.٥%) منهم نساء [1].

وتفيد هذه النسبة التي تعتبر مرتفعة أن الرجال المطلقين يعيدون الزواج في أغلب الأحيان وتتحمل النساء حضانة الأطفال في معظم الأحيان، وتحرم من السكن الزوجي، كما أنه نادرا ما تتكفل بهن أسرهن، ونـ ـادرا ما يشغلن منصب عمل، ولا يتقاضين بصفة منتظمة مبلغ النفقة الضئيل المحكوم به على أب الأطفال، وهذا ما يدفع النساء المطلقات في ظل هذا الاحتياج المادي إلى الخروج إلى العمل في أعمال بسيطة كمنظفات بأجر زهيد أو ممارسة الدعارة لكسب القوت.

وبالإضافة إلى النسب المرتفعة لحالات الطلاق التي يعرفها المجتمع الجزائري ونتائجه السلبية على الأطفال أصيبت الأسرة الجزائرية في كيانها ووحدتها أيضا عن طريق تأثرها بظاهرة الإرهاب التي تسببت في ارتفاع عدد اليتـ ـامى، معاناة الأطفال من الصدمات الناجمة عن الفقدان العنيف لأحد أبويهم أو كليهما ممّا تسبب في حالات كثيرة في الضرر بالصحة النفسية للأحداث الذين انجروا نتيجة لذلك نحو الانحراف والجنوح.

* من العوامل التي جعلت أسر الأحداث الجانحين تفشل في توجيه سلوك أفرادها الوجهة السليمة الأزمة الاقتصادية و الأمنية اللذين أصبحتا تشكلان الانشغالات الأساسية للأسر، و أديتا إلى إضعاف قدرة الأسرة على حماية أفرادها، و على الحفاظ على تماسكها، و على القيام بوظائفها الاجتماعية و التربوية، حيث أصبحت تعتبر مسؤوليتها التربوية في مراقبة و ضبط سلوك أبنائها ثانوي مقارنة بما تلاقيه من مشاكل أمنية وغذائية .

* عوامل أخرى انتشرت بكثرة في أوساط أسر الجانحين تتعلق بتقليص تأثير سلطة القيم الاجتماعية، فأصبح السعي وراء المال له الأولوية، و يصبح ما يحرك الوالدين هو الاعتبارات المادية لا الاعتبارات القيمية، فيدفعون أولادهم إلى السعي وراء الحصول على المال، و لا يهمهم من أين حصلوا عليه و بأية طريقة، بل ويبررون حصول أولادهم على المال بطرق غير قانونية مثل إقبالهم على السرقة و المتاجرة في المخدرات وممارسة الدعارة بأنهم معذورون في ذلك لأنهم لم يجدوا عملا، و حصولهم على المال بهذه الطرق ليس عملا إجراميا لأنهم أخذوا ما لم يعطيهم المجتمع. و بهذه الطريقة أصبحت بعض أسر الجانحين تعيش ظاهرة الامتثال في عدم الامتثال.

---

[1] -O.N.S Exploitation exhaustive du recensement général de la population et de l' habitat, annuaire statistique de L' Algérie, N 21, Alger, RGPH 1998, P 32.

* هناك عوامل أخرى كثر انتشارها أيضا في أوساط أسر الجانحين، و أضرت بالتوازن البسيكولوجي للأحداث، تتعلق بالاستعمال المكثف للعنف الجسدي واللفظي كمنهج تربوي في معاملة الأبناء. و يمكننا الإشارة في هذا المجال إلى أن اللجوء إلى هذا الأسلوب في تقويم الأبناء غالبا ما يرجع إلى النقص في وعي الآباء، و الضعف في المستويات الثقافية التي تأهل الأسرة لأداء أدوارها بطرق تربوية سليمة و إيجابية، الأمر الذي يأدي في أغلب الحالات إلى هروب الأبناء من البيت و التعرض لأخطار الانحراف و الجنوح . و الملاحظ أن القانون الجزائري نادرا ما يتابع قضائيا الآباء بسبب التعسف في استعمال العنف الجسدي ضد أبنائهم .

* عوامل أخرى تتعلق بانتشار الأمية في أوساط الكثير من الأسر قدرت نسبتها سنة ١٩٩٨ ب (٣١.٩٠ %)، هذا العائق الذي يخص حوالي ٧.٤ مليون شخص أكثرهم من المسنين و النساء (٤.٦٣٠.٠٠٠) حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات [١] أصبح يعرقل تفهم الآباء للكثير من المشاكل و الصعوبات التي تعترض أبناءهم نتيجة جهلهم للكثير من المبادئ الأساسية للتربية السليمة، الأمر الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى مشادات عنيفة بين الآباء و الأبناء لينتهي في غالب الحيان بخروج البناء عن طاعة الآباء، والهروب من البيت و الانضمام إلى عصابات جانحة.

[١]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير حول الإقصاء الاجتماعي،** الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي ٢٠٠١، ص.٢٤.

استنتاج عـام:

من كل ما سبق ذكره يمكننا القول أنّه مهما تعددت العوامل الأسرية التي رأيناها مسببة في حدوث وتفاقم ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر فإننا لا نشك أبدا في أنها متداخلة ، وقد استخلصنا من خلال تحليلنا لمدى علاقة الوسط الأسري بجناح الأحداث أن هناك الكثير من العوامل والمتغيرات ذات الصلة بجـناح الأحداث يمكن أن ترجع في بيعتها إلى بعض التناقضات الحضـارية والتغيرات العميقة التي حدثت في المجتـمع الجزائري منذ الاستقلال، والتي مست الأسرة بالدرجة الأولى، ذلك لأنه لا يمكن فهم مشاكل أسر الأحداث الجانحين كظاهرة منعزلة، بل يجب النظر إليها في صورة تكاملية مع بقية النظم الأخرى القائمة في المجتمع.

ومن هنا استخلصنا أن أسر الأحداث الجانحين التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية صعبة لم تلق الرعاية الكافية من طرف السلطات المعنية في الشغل، والأجر الملائم، والسكن والتربية والتعليم والصحة إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي تساعدها على تهيئة الجو السليم لتربية أبنائها في أمان واستقرار، وبالتالي وقايتهم من الانحراف والجنوح.

الفصل العاشر: أثر الوسط المدرسي في جنوح الأحداث

المبحث الأول: واقع التعليم الأساسي في الجزائر.
المبحث الثاني: الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية.
المبحث الثالث: دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من جنوح الأحداث.

المبحث الأول: واقع التعليم الأساسي في الجزائر.

مدخـــل

سأحاول من خلال هذا البحث تقديم المبادئ العامة للسياسة التربوية الجزائرية مستهلة ذلك بلمحة تاريخية عن تطور منظومة التربية والتكوين، مبرزة في ذلك واقع التعليم الأساسي ومشكلاته، مع التطرق إلى تقويم مختصر يبرز أهم الاختلالات التي أفرزتها المدرسة الأساسية ثم عرض أهم المبررات التي دعت لتصور سياسة تربوية جديدة في إطار إصلاح شامل للمنظومة التربوية.

لقد كان الغرض من عرض كل الخطوات التي مرّ بها النظام التربوي الجزائري في كل مراحل تطوره هو التوقف على بعض سلبيات المدرسة ومدى علاقة ذلك بجناح الأحداث من خلال محاولة طرح الجوانب السلبية لفشل المدرسة في تحقيق أهدافها وغاياتها التربوية في وقاية تلاميذها من الانحراف، وبالتالي التوقف على مدى إسهامها المباشر أو غير المباشر في نشوء الجناح، أو تطوير بعض بوادره وأعراضه ليصبح في النهاية جناحا رسميا على درجة من الخطورة، الأمر الذي سيتبين لنا من خلال المطالب التالية:

إنّ المدرسة بالمفهوم الواسع هي مؤسسة ثقافية اجتماعية يشكل تاريخها المجتمع بكامله، والمدرسة الجزائرية لا تخرج عن إطار هذه القاعدة الشاملة، فتاريخها و منطلقاتها وأهدافها تختلط بما في المجتمع الجزائري من حضارة وقيم وتطلعات ومبادئ واختيارات وأهداف.

لقد شكل قطاع التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث أكدت النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني إبـتداءا من لوائح المؤتمر الثانـي (طرابلس ١٩٦٢) والميثاق الوطني المؤتمر الرابع (١٩٧٩)، وتوصيات اللجنة المركزية في دورتها الثانية، ولوائح المؤتمر الاستثنائي الأول (١٩٨٠)، والمؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني على ضرورة إنشاء منظومة وطنية للتربية والتعليم تهدف إلى تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب ، ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية العربية الإسلامية واختياراته الأساسية، وتعميم التعليم، والقضاء على الجهل، وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية [1].

١- حزب جبهة التحرير الوطني، **ملف منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي**، اللجنة المركزية، الأمانة الدائمة، الجزائر، قصر الأمم، ٢١-٢٢ جوان ١٩٨٨، ص:١١.

ففي مجال التربية والتعليم كانت المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية تتلخص في مواجهة آثار المخططات الاستعمارية التي حيكت إبّان فترة مدتها ١٣٠ سنة من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، والتي تمثلت في أشكال متعددة تجاوزت حدود الهيمنة السياسية والاقتصادية إلى محاولة مسخ المجتمع الجزائري عن طريق القضاء على كل مقوماته الثقافية.

ولمواجهة آثار تلك التركة الاستعمارية التربوية الموروثة عن المدرسة الفرنسية الاستعمارية التي كانت عميقة وثقيلة في نفس الوقت كان من الضروري أن تشرع الدولة الجزائرية المستقلة منذ العام الدراسي (١٩٦٣/١٩٦٢) في التخطيط لتغيير ملامح هذه المدرسة، وكان لزاما عليها أن تضبط برنامجا ضخما يتكفل بمهمات عاجلة في مجالات نشر التعليم وتنظيمه وتوسيعه وتوفير مرافقه. وقد تم تحقيق ذلك عبر مراحل يمكن أن نذكرها فيما يلي:

أ- المرحلة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٩:

تعتبر هذه المرحلة انتقالية، حيث كان لابد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى. ومن الإجراءات الأولية التي اتخذت في هذه الفترة هي تحديد الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم التي تمثلت في التعريب التدرجي و الجزأرة وديمقراطية التعليم والاتجاه العلمي والتكنولوجي.

ويمكن أن نوضح هذه الاختيارات الوطنية المحددة لفلسفة التربية في الجزائر المستقلة فيما يلي:

١ - الجزأرة: أنصبت الجزأرة التي تبنتها المدرسة الجزائرية في ميدان التعليم على النواحي التالية [(١)]:

أ- اختيار أهداف التعليم وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وأصولها وتطلعاتها بما يحقق الشخصية الاجتماعية النقية في نفوس الناشئة .

ب- جزأرة نظام التعليم وخططه وبرامجه.

ج- جزأرة الإطارات بصورة مطردة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق أهدافها التعليمية، وينصب ذلك على المعلمين في مختلف المستويات والتخصصات، والمفتشين وخبراء التربية والتعليم حتى تستغني البلاد من خدمات التعاون الفني الأجنبي.

د- جزأرة الكتاب المدرسي فضلا عن توحيده في كل أنحاء الوطن الجزائري.

---

[١]- عبد القادر بن محمد، **دروس في التربية وعلم النفس،** الجزائر، مطبعة الجيش، ١٩٧٣، ص: ٢٣.

٢- ديمقراطية التعليم: يفرض هذا الاتجاه ضمان تعليم موحد لجميع التلاميذ بدون تمييز وإزالة العوائق والفوارق التي تحول دون الاستفادة من هذا الحق بإقرار مبدأ تكافؤ الفرص، وإقامة مبدأ العدالة المدرسية التي هي شرط أساسي لتحقيق ديمقراطية الجهاز التربوي بحيث تتاح الفرص المتكافئة لكل الأطفـال ، كل حسب كفاءته العقلـية لا حسب مكانته الاجتماعية **(١)**. والهدف من ديمقراطية التعليم أيضا هو تعميم التعليم في جميع أرجاء الوطن الجزائري بدون استثناء بحيث تصل المدرسة إلى جميع الأطفال في أي بقعة من التراب الوطني**(٢)**.

ب- المرحلة مابين ١٩٧٠- ١٩٧٦: تميزت هذه المرحلة بوضع المخططات التنموية الكبرى، حيث شهد التعليم أثناء المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠-١٩٧٣) تطورا كبيأرا رُسـِمَتْ له بنـاءا على مبدأ تعمـيم التعليم الابتدائي أهداف ترمي إلـى تسـجيل ٢.٦٠٠.٠٠٠ تلميذ في المجموع أثناء السنة الدراسية (١٩٧٣-١٩٧٤)، وبلغ نسبة مئوية تعادل (٧٥%) على المستوى الوطني، وتكوين ٤.٨٠٠ معلم لتغطية الحاجيات العادية السنوية بالإضافة إلى ١٢٠٠ معلم كل سنة لجزأرة المناصب المشغولة من طرف المعلمين الأجانب أي تكوين ٢٤.٠٠٠ معلم في المجموع لمدة المخطط و ٨٠٠٠ أستاذ للتعليم المتوسط و ١٠٠٠ أستاذ من حملة الليسانس في التعليم الثانوي **(٣)**.

ومن الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط نذكر التعديلات التي أدخلت على البرامج والمناهج التعليمية، وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية. حيث تميزت هذه المرحلة باستقلالية التعليم المتوسط عام ١٩٧١، وبداية زوال معاهد التعليم التقني سنة ١٩٧٣، وكان أثره سلبيا على المنظومة التربوية والتكوينية.

كما أعلن عام ١٩٧١ عن إصلاح التعليم العالي لإيجاد جامعة جزائرية تساير احتياجات المجتمع **(٤)**.

أمّا الإصلاحات التي تمت في هياكل التعليم المتوسط والثانوي في نهاية هذه المرحلة كانت تعمل على تطوير الثقافة التقنية والتكنولوجية، وكذلك وضع حد للأفكار الموروثة والمناهضة للتعليم التقني والمهني، وهذا ما جعل جهود المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٧) تنصب نحو مطالب أساسية تمثلت فيما يلي:

أ- بث ونشر الروح العلمية والتقنية مع توسيع القاعدة التربوية وتكييفها مع المحيط، وهو مطلب ذو طابع سياسي اجتماعي.

ب- الاختيار العلمي والتقني، وهو يهدف إلى تكييف التعليم مع حاجيات الاقتصاد الوطني وجعله في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مطلب ذو طابع اقتصادي.

---

[١]- [٢]- وزارة التربية، النشرة الرسمية للتربية، عدد خاص، يتضمن القوانين والأوامر الصادرة عن أمرية ١٦ أفريل ١٩٧٦، ص ص:٩١-٩٢.

[٣]- الطاهر زرهوني، **لتعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،** الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ١٩٩٤، ص: ٤٧.

[٤]-. جبهة التحرير الوطني، **ملف منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي،** الجزائر ١٩٨٨، مرجع سابق، ص: ١٧.

ج- تكريس التعليم من أجل العمل على تفتح الشخصية والتطور الفكري و الحس الفردي، وهو ذو مطاب ذو طابع ثقافي.

٣- الاتجاه العلمي والتكنولوجي: يحرص هذا الاتجاه على ترسيخ المبادئ العلمية والتفكير الموضوعي في سلوك المتعلمين من خلال الاهتمام بالتربية الشاملة بين النشاط الذهني والنشاط اليدوي، وربط النظري بالتطبيقي، مع إعطاء للثقافة العامة محتوى علمي تكنولوجي، وتدريب الشباب على البحث والعمل المنتج من أجل إعدادهم لخوض معركة الحياة والاندماج في النشاط الاجتماعي المهني **(١)**.

ومهما يكن من أمر إذا أردنا تقييم هذه المرحلة نلاحظ أن تطور المنظومة التربوية في هذه الفترة كان لا يخضع في البداية لقواعد مدروسة مسبقا، أو لخطة معينة، بل كان يخضع للحاجة والضغوط الظرفية حيث دعت الضرورة في بعض الأحيان إلى إتخاذ حتى تدابير ارتجالية. إلاّ أنّه من ناحية أخرى يمـكن تمييز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى غاية سنة ١٩٦٩ بكونها استرجعت نهائيا اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي، واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد، وغيّرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة مع وضع كتب جزائرية تتماشى واختيارات الجزائر الأساسية من تعميم التعليم وتعريبه والطابع الديمقراطي والعلمي (٢).

وإذا حاولنا تقييم هذه المرحلة نلاحظ أن المنظومة التربوية أعطت للتربية والتكوين العناية الفائقة ممّا أدى إلى الوصول إلى نتائج معتبرة تمثلت في تخرج ألاف الإطارات التي تقوم بأعباء التنمية في مختلف الاختصاصات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ارتفاع نسبة التمدرس و انخفاض نسبة الأمية إلاّ أنّها سجلت نقائص واختلالات عديدة حيث رأت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني التي حللت الوضع السائد في قطاع التربية والتعليم أنّ مسار الخطة لم يكن دقيقا في وضع إستراتيجية شاملة لكل الجوانب المختلفة، ولم تكن التقديرات مضبوطة بشكل علمي بين الإمكانيات المتاحة وبين النتائج المحصلة والأهداف المرسومة للتنمية والحاجات الأساسية للبلاد .

بالإضافة إلى نقائص أخرى تمثلت في إتباع نظام الدوامين في الكثير من المدارس واكتضاض الأقسام بأعداد تتجاوز قدرتها في أغلب المدن، واختلال الطرق التربوية، فكانت النتيجة ضعف المستوى، وعرض الكثير من التلاميذ إلى التسرب **(٣)**، الأمر الذي تطلب إصلاحا للتعليم يتوخى على صعيد الهياكل والبنى مدرسة أساسية قاعدية تتضمن دراسية إجبارية لمدة تسع سنوات، وتمنح تربية عامة بُولِيتِقْنِيَة من أجل تلبية المطالب الجديدة للوطن. لقد شكل هذا الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية مرحلة حاسمة في تطوير النظام التربوي الجزائري الذي أحدث تغييرات جذرية شملت الاتجاهات والمبادئ

[١]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر: ١٩٦٥-١٩٧٥، الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، د.ت، ص: ٢٤٢.
[٢]- بوثلجة غياث، **التربية ومتطلباتها،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣، ص ص: ٣١-٣٣.
[٣]- الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص ص : ٥٣-٥٤.

الرئيسية والبنيات والمضامين و الطرائق و التكوين، الأمر الذي يجعلنا نقول أن المدرسة الجزائرية الحقيقية قد ولدت سنة ١٩٧٦-١٩٧٧ بعد تطور دام أكثر من عشر سنين. وأنّ أهم إصلاح استهدفه التعليم الجزائري هو إنشاء المدرسة الأساسية.

ج- الفترة الثالثة : إبتداءا من سنة ١٩٧٦: ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم ٧٦-٣٥ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦ والمتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

مفهوم التعليم الأساسي:

شكل التعليم الأساسي في الجزائر توجها تربويا جديدا في ميدان التربية والتعليم، وهو يمثل صيغة من صيغ البناء التربوي الأكثر ملائمة واستجابة لمطالب العصر وأهداف التنمية باعتباره نظاما يوسع قاعدة التعليم ويربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، ويرسم أبعاد المحتوى التعليمي وفق احتياجات البيئة ومتطلبات المواطن التي تتماشى مع النظام الاجتماعي المتغير بكل سرعة، ويؤمن لجميع المواطنين حقهم في التعليم مدة كافية من الزمن تسمح لهم باكتساب القدر الضروري من المعارف والمهارات والاتجاهات والمواقف السلوكية التي تكسبهم أسس الموطنة السليمة وتهيئهم للاندماج في المجتمع والإسهام في تطويره.

إنّ مفهوم التعليم الأساسي في الجزائر يتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في ضمان حق التعليم لجميع الأطفال البالغين سن الدراسة إلى المفهوم الواسع الذي يشمل بالإضافة إلى ذلك توفير ظروف مدرسية أكثر انسجاماً مع حاجيات المتعلمين، وفرص تعليمية نوعية تكون ذات أثر فعال في حياتهم، ممّا يجعل المدرسة بيئة تربوية ملائمة تضمن للأطفال النمو السليم والتكوين المتوازن الذي يقيهم شر العثرات ويجنبهم عوامل الفشل[1].

إنّ مفهوم التعليم الأساسي الذي تبنته الجزائر هو نمط جديد من التعليم الشامل الذي يعوض التعليم الابتدائي والمتوسط ويشكل البنية التعليمية المضمونة للجميع والتي تدمج في مناهجها بين العمل الفكري والعمل اليدوي، بين المعارف النظرية والتطبيقات التكنولوجية، والتي تسعى إلى توفير تربية شاملة موحدة يتوجه الاهتمام فيها إلى مختلف مكونات الإنسان العقلية والحركية والوجدانية جميعها، إلى الإنسان في علاقاته مع المحيط ومع المجتمع، وفق خصائص الثقافة التي ينتمي إليها وحضارة العصر الذي يعيشه. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المدرسة الأساسية على ضوء وثائق إصلاح التعليم بأنها البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات تسمح

---

[1]- عبد القادر فوضيل، **التربية في الوطن العربي،** دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص: ١٢٩.

لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه وجهوده، كما تهيئه في نفس الوقت وتعدّه إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني [(١)].

لقد اشتملت الأمرية التي تضمنت تحديد الفلسفة الشاملة للمنظومة التربوية الجديدة على جملة من الأهداف والمبادئ والاتجاهات، بالإضافة إلى بنية التعليم الأساسي ومضامينه وطرائقه، التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- أهداف التعليم الأساسي:

يسعى التعليم الأساسي في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف تضمنت أهداف وطنية وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة، وإكسابـهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية في العدالة والتقدم، وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين. وأهداف دولية تجسدت في منح التربية التي تساعد على التعاون والتفاهم بين الشعوب، وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم، وتلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية [(٢)].

ومن خلال هذه الأهداف التي لا تخفى أبعادها بالنسبة للحياة التربوية والاجتماعية والوطنية يتبين لنا مدى أهمية المدرسة الأساسية من حيث دورها في تكوين الإنسان السوي السليم نفسيا وعقليا واجتماعيا.

ب- بنية التعليم الأساسي ومحتواه:

من حيث بنائها الداخلي تحتوي المدرسة الأساسية على ثلاثة أطوار متتابعة [(*)]. يراعي كل واحد منها الخصائص النفسية والعضوية لنمو الطفل ، فتظهر بناءا على الوثائق الرسمية كما يلي:

*- الطور الأول أو المرحلة القاعدية: لمدة ثلاث سنوات (١-٣) مخصص للفئة العمرية (٦-٩) سنوات. في هذا الطور يركز التعليم والنشاطات البيداغوجية على التربية الدينية وتعليم أدوات التعلم والاتصال(قراءة- كتابة- رياضيات) والتدرب على الأعمال اليدوية والفنية التي تساهم في تطوير نمو الطفل الحركي وتهيئه لفهم المحيط والتكيف معه.

---

[١]- وزارة التربية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، تنظيم التربية والتكوين في الجزائر ، الأمر رقم ٣٥-٧٦ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦ الجزائر ، المديرية الفرعية للتوثيق، ١٩٩٥، ص: ١٢.

[٢]- نفس المرجع، ص: ٥١.

[*]- راجع المادة ٢٧ من الأمر رقم ٣٥-٧٦ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦، مرجع سابق، ص: ٢٠.

و ينجز ذلك كله عبر توقيت إجمالي أسبوعي لمدة (٢٧ ساعـة) موزعة على المواد والأنشطة.

*- الطور الثاني أو مرحلة الإيقاظ: لمدة ثلاث سنوات أيضـا (٤-٦) مخصص للفئة العمرية (١٠-١٣) سنة. تكرس مناهجه لتعميق مكتسبات الطور الأول وتوظيفها في دراسة الوسط بمظاهره المختلفة (طبيعيا- فيزيائيا- تكنولوجيا)، كما يركز عـلى دراسة التاريخ والتربية الاجتماعية والاقتصادية والأشغال اليدوية التي تتخذ بعدا تطبيقيا وإدراج اللغة الأجنبية الأولى أي الفرنسية. ينجز ذلك في توقيت إجمالي أسبوعي مدته (٢٧ساعة) بالإضافة إلى توقيت مدته ثلاث ساعات مخصص للاستدراك التربوي للغة العربية والرياضيات.

*- الطور الثالث أو مرحلة التوجيه: مدته ثلاث سنوات (٧-٩) مخصص للفئة العمرية (١٣-١٥) سنة، تكرس مناهجه لدراسة محاور أربعة تتمثل فيما يلي:
- التكوين المعرفي العلمي والديني والاجتماعي واللغوي.
- التكوين التقني بأبعاده المختلفة: صناعيا (الكهرباء- الحدادة- بناء المعادن- النجارة) فلاحيا (الزراعة- تربية الدواجن...) واقتصادي.
- التكوين الجمالي (رسم- موسيقى- أشغال- تربية بدنية).
- التكوين العقائدي والسلوكي.

ج- مميزات مناهج التعليم الأساسي:

اشتملت مناهج التعليم الأساسي على مميزات أهمها:
- تخصيص مكانة للملاحظة والتجربة، وأعمال الفكر في العمل التربوي اليومي.
- العمل بالطرائق النشيطة التي تحفز الذهن وتوقظ الاهتمام وتحرر التلقائية المبدعة، وتخلق التنافس، وتدعو إلى البحث والاكتشاف، وتنمي الفكر والحس معا، وترسخ مبدأ التعلم الذاتي [(١)].
- توفير تعليم موحد ومتنوع ومتوازن ترتبط فيه المعارف النظرية بتطبيقاتها من أجل إعداد الفرد للانخراط النشيط الواعي في مختلف أوساط الحياة وإطاراتها [(٢)].
- الاهتمام بدراسة البيئة من خلال دراسة الوسط الذي يجعل التلميذ متصلا ومتفاعلا مع مظاهر البيئة المختلفة، ومكتشفا لحقائقها، وقادرا على الاستفادة منها [(٣)].
- تخصيص جهد إضافي ضمن الخطة الأسبوعية لبعض التلاميذ الذين يلاحظ ضعفهم في المواد الأساسية بتنظيم حصص استدراكية لمعالجة كل تراكم في النقائص، وتفادي ظاهرة التسرب المدرسي [(٤)].

---

[١]- عبد القادر فضيل ، مرجع سابق، ص: ١٣٣.
[٢]- أبو عبد ا غلام ا ، **توضيحات حول المدرسة الأساسية،** مجلة التربية، العدد ٢، ١٩٨٢، ص:٨.
[٣]- عبد القادر فضيل ، مرجع سابق،ص: ١٣٣.
[٤]- أبو عبد ا غلام ا ، مرجع سابق،ص: ٨.

وإلى جانب هذه المميزات لقد راعت المدرسة الأساسية في نصوصها أن توجه محتويات المناهج التعليمية وفق المداخيل التالية [1] :

*- المدخل البنائي: **Constructive** حيث يتم انتقاء المضامين التعليمية على أساس معايير عالمية، ويجري اختيار المفاهيم والطرق، بحيث تكون متناسبة مع المستوى المعرفي للمتعلم ومرحلة نموه النفسي.

* - المدخل التطوري: **Evolutive** حيث يتم مراجعة مضامين البرامج بشكل دائم لإدخال المستجدات العلمية والتكنولوجية، والتكفل بالتقدم الذي يمس الحضارة الإنسانية.

*- المدخل الإجمالي: **Systématique** حيث يؤخذ بعين الاعتبار تفاعل وتكامل مختلف مكونات المنهج.

د- التقويم والانتقال:

يجري تقويم التلاميذ أثناء الدراسة بأساليب المراقبة المستمرة، والاختبارات المدرسية الداخلية خلال السنة، وتتوج الدراسة بامتحان وطني شامل للحصول على شهادة التعليم الأساسي، أمّا امتحان الدخول إلى السنة السابعة أساسي (أي امتحان السادسة سابقا) فألغي وأصبح التلاميذ يقبلون في السابعة أساسي بصفة شبه آلية، وبنسبة مئوية خارقة للعادة حيث قفزت من (٥٤%) سنة ١٩٧٩ إلى (٨٥%) سنة ١٩٨٦، وأصبحت الآن تناهز في بعض الأحيان (١٠٠%) عكس ما يشاهد بالنسبة لامتحان شهادة التعليم الأساسي الذي سجل في جوان ١٩٨٥ (٣٣.٩٠ %)، والآن أقل من (١٠%) في بعض الولايات [2].

وتجدر الإشارة إلى أنّه من بين الإجراءات التنظيمية الرامية إلى تحقيق أهداف التربية تقرر تحديد نسبة ضئيلة للتكرار، وفي مقابل ذلك تحديد نسبة عالية للانتقال والهدف من ذلك هو دفع المدرسة والعاملين بها إلى بذل جهد متميز ومردود أكبر حتى لا تتكرر نسب التكرار التي تؤدي إلى خنق المدرسة والتقليل من قدراتها على استيعاب الوافدين الجدد من التلاميذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، جعلت هذه الإجراءات التنظيمية التكرار حقا من حقوق التلميذ الذي لم يستطع استيعاب المنهاج المقرر فتمنح له فرصة ليتمكن من تدارك ما فاته من معارف، ويتأهل لمواصلة الدراسة.

---

[1]- المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي،** الجزائر، مارس ١٩٩٨، ص: ٤٠.

[2]- الطاهر رزهوني، مرجع سابق،ص: ١٢٦.

المجالات المفتوحة بعد نهاية التعليم الأساسي:

يستطيـع التلميذ الذي أنهى التعليـم الأساسي أن يواصل التكوين في أحد المجالات التالية:

- فروع التعليم الثانوي في حدود ما تسمح به الإمكانيات التي يحددها التخطيط الوطني.
- فروع التكوين المهني الطويل التي تهيئ لعالم الشغل مبدئيا، ولكنها تفتح مجالات أمام القادرين على المواصلة في التعليم العالي.
- فروع التكوين المهني القصير الذي يهيئ إلى الشغل مباشرة.
- دورات التمهين (تعلم حرفة أو نشاط) في المعامل والمؤسسات، وهذه الدورات يوجه إليها التلاميذ الذين تؤكد الملاحظات أنّ استعداداتهم تؤهلهم إلى هذه النشاطات أكثر من غيرها.

خطوات تنفيذ تطبيق المدرسة الأساسية:

انطلقت عملية تنفيذ التعليم الأساسي في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٦ بصفة تجريبية في عدد من (المتوسطات) وصلت في بداية الأمر إلى (٧٠ متوسطة) قصد التجربة والمتابعة ابتداءا من الطور الثالث الذي اقتصرت عليه التجربة بعد تخفيض مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت أربعا.

وبدأت الخطوة الثانية في الموسم الدراسي ١٩٨١/١٩٨٠ حيث تقرر تعميق تطبيق المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات تطبيقا شاملا من السنة الأولى أساسي بعد أن هيأت المناهج لمختلف الأنشطة وفق النظرة الجديدة للتعليم الأساسي إلى أن اكتملت الصفوف التسعة، وكان ذلك عام ١٩٨٩.

وبعد التعميم الشامل للتعليم الأساسي الذي تخرجت دفعته الأولى في سنة ١٩٨٩ توجه الاهتمام إلى محاولة معرفة نتائج هذا التعليم عن طريق تقويم شامل للمدرسة الأساسية، وتبيّن أن هناك صعوبات كثيرة واجهت تطبيق التعليم الأساسي في الجزائر يمكن التطرق إليها من خلال المبحث التالي:

المبحث الثاني: مشكلات التعليم الأساسي:

من خلال التقويم الإجمالي للتعليم الأساسي تبّين أنّ هناك إيجابيات وصعوبات تواجه تطبيق المدرسة الأساسية يمكننا إبرازها فيما يلي:

- من جانب الايجابيات نستطيع القول أن التعليم الأساسي أحدث تغييرا في الممارسة التربوية، فنزع عن المدرسة صفة السطحية واللفظية، وجعل المضامين والطرائق أكثر انسجاماً مع المحيط، فأصبح التلاميذ يلاحظون ويفكرون ويتفاعلون مع المحيط، ويتساءلون تساؤلات علمية عن معظم الظواهر التي تواجههم، كما تطور مستواهم اللغوي والمعرفي[١].

- من الجوانب الايجابية أيضا يمكننا القول أن التعليم الأساسي أنجز تحولات كثيرة لاسيما من ناحية الكم حيث تضاعف التعداد العام للتلاميذ عشر مرات منذ سنة ١٩٦٢، إذ وصل عام ١٩٩٩ إلى ٧.٧٠٠.٠٠٠ تلميذ، وقد أدى ارتفاع نسبة تمدرس التلاميذ البالغين من العمر (٦ سنوات) إلى نسبة تقدر حاليا بـ(٩٥%)، وكذلك ارتفاع نسبة التمدرس لدى الشريحة المعنية بإجبارية التعليم والتي قدرت بـ(٨٩%) عام ١٩٩٩(٦-١٦ سنة) بينما كانت تقدر بأقل من (٤٠%) عام ١٩٦٥ (٦-١٤)، وهي مؤشرات توحي بالنتائج الايجابية المحصل عليها في مجال التمدرس، علما بأنّ هذا التطور كان مصحوبا بتمديد فترة التعليم الإلزامي من جهة، وبنسبة نمو ديمغرافي تتجاوز (٣.٢%) من جهة أخرى[٢].

- بذلت جهود في مجال طبع الكتب من الناحية الكمية من طرف المعهد التربوي التابع لوزارة التربية، بحيث انتقل عدد طبع الكتب المدرسية من (١١ مليون) سنة ١٩٧٩ إلى أكثر من (٣٢ مليون) سنة ١٩٨٥ وزعت على المراكز من بينها ١٨ عنوانا جديدا خاصا بالتعليم الأساسي[٣].

من الجوانب الايجابية أيضا تم إدراج المواد التي لها تأثير عميق في تربية الناشئة وتكوينها المتكامل مثل التربية المدنية الوطنية، والتربية الإسلامية، والتربية التكنولوجية ببعديها الصناعي والزراعي، والتربية البدنية والرياضية،والتربية الفنية والجمالية، والتكوين السياسي، وإدخال لغة أجنبية أولى من السنة الرابعة أساسي، ولغة أجنبية ثانية من السنة الثامنة أساسي، تجسيدا لمبدأ التفتح على الغير [٤]، إلى جانب تكثيف عملية

١- عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص: ١٣٨.

٢- Ministre de l éducation national, **Système éducatif Algérien,** Bilan et perspectives, commission national de la reforme du système éducatif, septembre 2000, P 04.

٣-٤- الطاهر زرهوني، مرجع سابقن، ص:١٢٦.

التكوين، وتحسين المستوى، وتجديد المعلومات وتحديثها، وتكييف بعض المعلمين وأساتذة التعليم المتوسط منذ سنة ١٩٨٠-١٩٨١ حتى يصبحوا قادرين على تدريس المواد العلمية باللغة الوطنية بعدما كانوا يدرسونها باللغة الفرنسية.

لقد تم أيضا جزأرة كافة الأساتذة، حيث قدرت نسبة الجزأرة عام ١٩٩٩بـ (٩٩.٧٠%) مع تغطية كل الحاجيات من المعلمين في كل التخصصات بفضل المتخرجين من المعاهد التكنولوجية والجامعات [١].

ومن جهة أخرى تمّ أيضا تكثيف شبكة المنشآت المدرسية بحيث أنشأت من سنة ١٩٦٢ إلى غاية سنة ٢٠٠٠ نحو ٢١.٠٠٠ مؤسسة تعليمية بمختلف أنواعها، ممّا يعادل فتح في كل سنة (٣٥٥) مدرسة ابتدائية، و(٧٩) إكمالية و(٣٢) ثانوية أو متقنة، وهذا على مدار ٣٨ سنة [٢].

ولمواجهة هـذه النتائج الكمية أنفقت الوزارة مبالغ مالية كبيرة، حيث شهدت إعتمادات تسيير وزارة التربية الوطنية ارتفاعا مستمرا، بحيث قفزت من ٣٢٢ مليون دينار عام ١٩٦٣ إلى مليار دينار عام ١٩٧٠، وخمسة ملايير عام ١٩٨٠، و٢٥ مليار عام ١٩٩٠، و١٣٢ مليار عام ٢٠٠٠، ومثلت هذه الاعتمادات في المتوسط (٢٥ % إلى ٣٠%) من الميزانية العامة للدولة [٣].

ورغم بعض النتائج الايجابية المسجلة على المستويين التنظيمي والكمي، فقد واجهت المدرسة الأساسية عدة نقائص واختلالات تبينت من خلال التقويم الإجمالي للتعليم الأساسي، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

١- نقص الوسائل والتجهيزات المدرسية:

يندرج تحت هذا العنصر كل ما يتعلق بتوفير الإمكانيات المادية المتعلقة بالعملية التعليمية من مبان وتجهيزات ووسائل...الخ، والتي يؤدي العجز عن توفيرها إلى تأثيرات سلبية على جودة التعليم وكفاءته.

لقد أدى نقص الوسائل والتجهيزات المدرسية إلى استعمال مفرط للمنشآت التعليمية بسبب تطبيق نظام الدوامين في الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي (أي استعمال فوجين بيداغوجيين لنفس الحجرة في أوقات مختلفة)، بالإضافة إلى أنّ المنشآت المستعملة

١-2 - Ministre de l éducation national, **Système éducatif Algérien,** Bilan et perspectives, o.p.ci.t, p : 5

٣- Ibid, P : 6.

لا تتوفر دائما على جميع عوامل الراحة الضرورية من ماء وكهرباء وتدفئة ووحدات صحة، فضلا على افتقار المدارس إلى أبسط وسائل الإيضاح علما أنّ (٩٥%) من الوسائل التعليمية يستورد من الخارج [١].

كما أدى عدم توفير الأموال اللازمة إلى الإهمال في إنجاز القاعات المتخصصة كالمخابر والورشات التي تعتبر السند الرئيسي والضروري لتعليم علمي ومتعدد التقنيات فضلا عن اللجوء إلى استعمال المنجزات الموجودة بدون المرافق الضرورية الأمر الذي يؤدي في غالب لأحيان إلى عجز بيداغوجي في الأعمال التطبيقية.

وللإشارة فقط فإنّ المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أنه[*]:

* توجد من بين ١٥٧٢٩ مدرسة أساسية (في الابتدائي) فتحت أبوابها في الموسم الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ما يلي:

- ٣٩١١ مدرسة غير مجهزة بالوسائل التعليمية.
- ٣٥٢٣ مدرسة لا تتوفر فيها المياه.
- ١٤٤٥ مدرسة لا تتوفر فيها دورة المياه.
- ١٠٣١ مدرسة لا تتوفر فيها الكهرباء.
- ٣٥٧٥ مدرسة لا تتوفر فيها وسائل التسخين والتدفئة.

* و توجد من بين ٣٣١٥ مدرسة أساسية (إكمالية) فتحت أبوابها ١٩٩٩/٢٠٠٠ ما يلـي:

- ٢٧١ إكمالية لم تتم الأشغال بها.
- ٧٩١ لا تتوفر فيها الوسائل البيداغوجية.
- ١٢٥ لا تتوفر فيها المياه.
- ٤٥ لا تتوفر فيها الكهرباء.
- ٦٧٧ لا تتوفر فيها وسائل التسخين والتدفئة.
- ٥٠ لا تتوفر فيها دورة مياه.

* **أما فيما يخص الثانويات والمتاقن** فهناك ١٢١٨ ثانوية فتحت أبوابها سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ تعاني من النقائص التالية:

- ١٧٥ ثانوية لم تتم الأشغال بها.
- ٢٤٤ لا تتوفر على التجهيزات البيداغوجية.

١- Ibid, P : 11.

*- معلومات مأخوذة من الخريطة المدرسية لوزارة التربية الوطنية لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

- ٢٩ بدون مياه.
- ٠٩ بدون كهرباء.
- ٢٦٦ بدون تسخين وتدفئة.
- ١٠ بدون دورة مياه.

والحقيقة أن فحصنا لميزانية التسيير المخصصة لوزارة التربية لسنة ٢٠٠٠ والمقدرة بـ ١٣٢ مليار دينار جعلنا نتبين أنّ أزيد من (٩٥%) من الميزانية مخصصة للرواتب، ويبقى هامش قليل منها للتغطية البيداغوجية للتلميذ والمعلم في مجال التوثيق والتكوين والوسائل التعليمية من جهة، والصيانة وتسيير المؤسسات التعليمية من جهة أخرى [١].

أمّا بالنسبة لنصيب التلميذ الواحد من المبالغ المخصصة للمواد التعليمية ذات التأثير الواضح على استيعابه وتحصيله فقد انتقلت الميزانية المخصصة لكل تلميذ من ٧ دنانير[*] في سنة ١٩٦٣ إلى ١٥٦٢٦ دينار جزائري سنة ١٩٩٧[٢]. إلى ١٩٧١٦ دينار جزائري من ميزانية التسيير للتعليم الأساسي سنة ٢٠٠٤[٣] أي ما يعادل بالدولار ٢٧٣ دولار بينما يصل معدل الإنفاق في البلدان الصناعية إلى ٢٢٩٧ دولار لكل تلميذ حسب دراسة البنك الدولي لسنة ١٩٨٦ [٤].

٢- كثافة التلاميذ في الصف الواحد:

لقد كان من الأولويات الملحة للمدرسة الأساسية تحقيق التكوين الجيد، والترقية العلمية، غير أنها ركزت حين تطبيقها على الجانب الكمي دون إعطاء فرصة للجانب النوعي. لقد نجم عن سياسة الكم ارتفاع عدد التلاميذ في القسم الواحد إلى ما بين (٤٠-٥٠) تلميذ ممّا جعل مجموعات، معروفة بالكثافة العددية والمستوى الضعيف تتكون داخل الأقسام، الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى عدم استطاعة أغلبية التلاميذ تفهم الدروس، وعدم تمكن الأستاذ من أداء دوره كاملا في مجال التربية والتعليم من جانب إيصال المعلومات لكل تلميذ، وإتاحة الفرصة لمشاركة كل التلاميذ، ومراقبة وتوجيه أعمال كل التلاميذ، خصوصا أنه مرتبط بإتمام برنامج ضخم في وقت محدود. وهكذا أصبح الأستاذ في التعليم الأساسي يعاني من اكتظاظ الأقسام وتعدد المستويات في القسم الواحد.

---

[١]- وزارة التربية الوطنية، **وضعية قطاع التربية الوطنية،مسح شامل من ١٩٦٢-١٩٩٨**، الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، أفريل ١٩٩٨، ص: ٣٨.

[*]- يجب حساب تكاليف التلميذ الواحد مع مراعاة نسب التضخم التي أصبح يعاني منها الدينار، إذ أنّ الإحصائيات المالية تشير إلى أن تضخم الدينار تقدر ابتداء من سنة ١٩٧٠ بـ ٣٤٤ %.

[٢]- وزارة التربية الوطنية، **وضعية قطاع التربية الوطنية،مسح شامل من ١٩٦٢-١٩٩٨**، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، أفريل ١٩٩٨، ص: ٣٨.

[٣]- وزارة التربية الوطنية، **ميزانية التسيير لسنة ٢٠٠٤**، المرسوم التنفيذي رقم ٠٤-٤١، لـ ١٦فيفري ٢٠٠٤.

[٤]- سعيد جميل سليمان، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص: ٤٩.

وفي هذا الصدد يمكننا ذكر الدراسة التي قام بها الأستاذ " **مصطفى زايد** " حول التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر حين تطرق إلى كثافة التلاميذ في القسم الواحد بالمدرسة الابتدائية ووجد أن الكثافة العددية للتلاميذ في القسم الواحد قدرت بـ (٤٣.٢١%) للأقـسام المحتوية على (٤٥-٥٠) تلميذ، هذا العدد يعتبر كبيرا جدا ولا يساعد على إتمام العملية التربوية بالنجاح المطلوب، بل ويهدد بإجهاض مجهودات المجتمع في هذا السبيل. وتبعا لهذه النتائج فإننا نخشى أن نجد يوما التلاميذ الذين أنهوا دراستهم الابتدائية في حالة أمية بعد استنزاف طاقات المجتمع[1].

أما الكثافة العددية لطلاب المتوسطات والثانوية في القسم الواحد فقدرت (٥٣.٦٩%) للأقسام المحتوية على (٤٠-٤٥) طالبا في القسم الواحد، ويعني هذا أنّه قد نتج إنجاز هذا الهدف دون إنجاز العدد الكافي من البناءات المدرسية، وتكوين العدد الكافي من الأساتذة، ممّا أدى إلى تضخم عدد الطلاب داخل الأقسام المدرسية ، ويخشى أن يؤدي ذلك إلى إهدار الطاقات دون مردودية ملائمة [2].

من كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أنه بعد مرور (٢٠سنة) من تطبيق المدرسة الأساسية مازالت حجرات الدراسة تعاني من الاكتظاظ المقلق على الرغم من تكثيف شبكة المنشآت المدرسية، والسبب في ذلك هو التأخر في إنجاز المشاريع المسجلة في مختلف المخططات التنموية عبر التراب الوطني نظرا للضغوطات والمضايقات المالية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية (١٩٩٠- ٢٠٠٠) فوصل عدد التلاميذ حسب التقارير الرسمية لوزارة التربية إلى (٤٢ تلميذ) في الحجرة الدراسية الواحدة، ويفوق هذا المعدل (٥٠ تلميذا) في بعض الولايات [3].

٣- ضعف تأهيل الأساتذة:

على الرغم من أن نسبة تأطير الأساتذة حاليا مقبولة، إلاّ أن مستوى تأهيلهم مازال ضعيفا بسبب تكوينهم الأكاديمي الضعيف، بحيث أجبر قطاع التربية إلى اللجوء إلى توظيف أساتذة بالجملة نظرا لغياب موارد بشرية من شأنها التكفل بالتعداد المتزايد للتلاميذ دون أن يتمتعوا بمستوى تأهيلي عال، وتم تكوينهم في آجال جد قصيرة، حيث عرف التعليم الابتدائي والمتوسط عددا كبيرا من المعلمين تم توظيفهم بدون شهادة البكالوريا وقت التحاقهم بالتكوين الأولى بالمعاهد التكنولوجية للتربية، ومازالت هناك نسبة كبيرة من المساعدين الذين تم توظيفهم على أساس مستوى معرفي يتراوح بين السنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي، فتبين من خلال الإحصائيات التي سجلت إلى غايـة سنة ٢٠٠٠ أنّ (٨٥%) من معلمي التعليم الابتدائي و (٦٥%) من معلمي

---

[1]- مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية، ونظام التعليم الأساسي في الجزائر (١٩٦٢-١٩٨٠)،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦ ص: ٢٥٤.

[2]- نفس المرجع، ص: ٢٩٥.

[3]- المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي،** مارس ١٩٩٨، ص:٢٠.

التعليم الإكمالي لم يتحصلوا على شهادة البكالوريا [١]. كما كان يتم تعيين أساتذة من حامل الشهادات في سلك التعليم دون تكوين بيداغوجي مسبق نظرا للطلب المتزايد على المدرسين، ويتضح من خلال تحليلنا لوضعية تكوين المعلمين والأساتذة أنّ هنـاك نقص كبير في فعالية عمليـات تجديد المعارف، وتحسين المستوى، ذلك لأنّ التكوين لم يركز على ضبط النقائص ذات الطابع العلمي والنفس والبيداغوجي والمهني لكل فئة من فئات سلك التعليم[٢]. وهذا راجع إلى عجز فعالية عمليات " **الرسكلة** " وتحسين التكوين لأنها ليست مبنية على تشخيص فعلي للعجز المعرفي أو السيكو- بيداغوجي أو المهني للمدرسين.

٤- كثافة المناهج وكثرة الأنشطة التعليمية:

احتلت المشكلات المتعلقة بالمناهج المدرسية مكان الصدارة بين المشكلات التربوية المرتبطة بضعف الكفاية التربوية في التعليم الأساسي في الجزائر. وعند تحري العيوب التي تتسم بها هذه الناهج. نجدها تتمثل فيما يلي:

أ- كثافة البرامج الدراسية: عند تفحص برامج المدرسة الأساسية نجدها تفتقد إلى التناسب والتوازن بين المحتوى الدراسي والحجم الزمني لانجازها، فأصبح هدف المعلم الوحيد هو إنهاء البرنامج بأي كيفية كانت، بالإضافة إلى تشعب المواد وتضخم النشاطات، وتكدس التوقيت الذي أصبح يحتوي في الطور الثالث على (٣٧.٢ ساعة) في المتوسط في الأسبوع، وهذا مرتفع جدا ومرهق، مع العلم أن التلميذ مطالب ببذل جهود أخرى لحفظ دروسه وإنجاز فروضه في المنزل [٣].

ب- حركية البرامج وعدم استقرارها: غالبا ما تعرضت البرامج الدراسية في المدرسة الأساسية إلى التغيير وعدم الاستقرار عن طريق حذف بعض الدروس أو إضافة دروس جديدة، ويتم ذلك في بداية السنة أو في وسطها، ممّا أثّر سلبا على المعلمين الذين يفاجئون في كل مرّة بهذه التغيرات، وعلى التلاميذ الذين يعجزون في بعض الأحيان على تتبع وحدات هذا المنهاج، ضف إلى ذلك أنّ كثير من هذه البرامج تحتوي على مضامين تعليمية تفوق قدرات المتوسطين من التلاميذ، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على تحصيلهم الدراسي، ومن ثمّ تسربهم أو رسوبهم المدرسي.

ج- ركود البرامج الدارسية وعدم تعرضها للتجديد: إنّ البرامج التعليمية المطبقة إلى غاية سنة ٢٠٠٠ يرجع إعدادها إلى بداية الثمانينات، ولم تعرف تجديدا منذ ذلك

١-٢- Ministre de l'éducation national, **Système éducatif Algérien,** Bilan et perspectives, o.p.ci.t, P : 7.

٣- الطاهر زرهوي، مرجع سابق، ص: ١٣٠.

الوقت، ماعدا بعض التخفيضات التي عرفتها في بداية التسعينات، والمؤكد أنّ هذه البرامج تحتاج إلى إصلاح شامل تماشيا والتطورات التي تفرضها المرحلة الحالية[١].

وعند مقارنتنا مثلا للنسب المتعلقة بالمواد المدرسية بمثيلاتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية يبدو أن البرامج في المدرسة الأساسية في الجزائر تحتوي على حجم أكبر من التعليم في الرياضيات واللغات الأجنبية لكنها تخصص وقت اقل لتدريس التربية الفنية والتربية الرياضية، والحقيقة أن هذه المقارنة لمحتويات التعليم غير متوازنة عندما نعرف أنّ التربة الفنية والتربية الرياضية على الرغم من بروزهما كمادة تعليمية كرستها أمرية ١٦ أفريل ١٩٧٦ فإنّهما مع ذلك لا تحظيا بالمكانة التي هما جديران بهما في التعليم مقارنة مع المواد العلمية والأدبية بسبب عدم وجود المؤهل أو قلة التجهيزات والمرافق أو شهادات المجاملة الطبية.

ومن خلال تفحصنا لأهداف المدرسة الأساسية تبين لنا أنّها أكدت على ضرورة اكتساب المتعلم للغات الأجنبية من أجل التفتح على الثقافات والحضارات والاستفادة منها [٢]،غير أنّ إحصائيات وزارة التربية أكدت أن آداءات التلاميذ في اللغات الأجنبية تبعث على القلق، فالتقييمات الحديثة للنتائج المتحصل عليـها في الامتحانات المدرسية لاسيما في البكالوريا تبين بأنّ علامات اللغات الأجنبية تشكل في كثير من الأحيان عوامل إخفاق، وأرجعت المسؤولية في تفاقم ظاهرة تدني مستوى التعليم في اللغات الأجنبية إلى ضعف تكوين الأساتذة، وقلة الدافعية عند التلاميذ، بالإضافة إلى السياق غير الملائم للبرامج والطرائق والتوقيت والكتب المدرسية[٣]، وفي هذا السياق يمكننا التطرق إلى الدراسة الميدانية حول تعليم اللغات الأجنبية في المنظومة التربوية التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (**C.E.N.E.A.P**) لحساب المجلس الأعلى للتربية، والتي أسفرت نتائجها على ضعف التحكم في اللغات الأجنبية وأولها اللغة الفرنسية ذات الاستعمال الواسع في الجزائر، وثانيهما اللغة الإنجليزية، وأبدى أغلبية المبحوثين أي (٧٦.٦٤%) من أولياء التلاميذ رفضهم للمنظومة التربوية الحالية ورغبتهم في تغييرها،واقترحوا إصلاحات تتعلق بطرق التدريس، وتكوين الأساتذة، والدعائم البيداغوجية في مجال تعليم اللغات الأجنبية [٤].

أمّا بالنسبة لتدريس اللغة العربية فتجدر الإشارة إلى أن تعليمها مازال مفرغا من الوسائل البيدغوجية والتعليمية المناسبة، ومازالت الممارسات التعليمية المعتمدة تعتمد على الطرائق التقليدية، ممّا أدى إلى ضعف القدرات اللغوية لدى المتعلمين. ومن جهة أخرى مازال تعليم اللغة الأمازيغية لم ينطلق بعد بصفة كافية وجدية رغم إدخاله في

---

[١]- Ministre de l'éducation national, **Système éducatif Algérien,** Bilan et perspectives, o.p.ci.t, P :08.

[٢]- وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الأمر رقم ٣٥-٧٦ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦، الجزائر، المديرية الفرعية للتوثيق، ١٩٩٥، المادة ٢٥، ص:٢٠.

[٣]- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تقرير حول تشخيص واقع المنظومة التربوية من الجانب البيداغوجي، سبتمبر ٢٠٠٠، ص: ١٤.

[٤] - centre national d études et d’ analyses pour la planification, perception et pratique des Langues étrangéres dans le système éducatif algérien in revue du C.E.N.E.A.P. Alger, N° : 18, 2000 , PP : 59-62..

المنظومة التربوية منذ عدة سنوات، ولم تحدد إلى حد الآن بوضوح المسائل الإستراتيجية الخاصة بتنظيمه، و تأطيره ووسائله التعليمية، وقانونه البيداغوجي [1].

أما فيما يخص تأليف الكتب المدرسية وطبعها فإنّها تشكو من نقائص عديدة من ناحية الشكل، أو من ناحية مطابقتها لأهداف البرامج الرسمية بحيث أنّها خالية إلى حد كبير من أي جذب أو تشويق، كما يغلب عليها الطابع النظري المجرد إلى حد كبير، حيث لا يجد التلميذ في معلوماتها أي مغزى علمي يربطها بحياته ومستقبله.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكتب المدرسية في التعليم الأساسي غالبا ما كانت تؤلف وتطبع بسرعة، وفي آخر لحظة تحت الضغوط و الظروف المعروفة بدون تجريب، وبدون معالجة البرامج الموضوعة عن طريق مراجعة محتوياتها بصفة دورية ومستمرة.

وفيما يتعلق بالأنشطة الثقافية والترفيهية والفنية التي تساعد على تفتح شخصية المتعلمين فنجدها غائبة عن كل المؤسسات التعليمية والتكوينية على جميع المستويات رغم الاهتمام الكبير الذي أولته المدرسة الأساسية لمثل هذه النشاطات، والسبب في ذلك أنّ الميزانية المخصصة لهذه الناشطات المتنوعة (زيارة الآثار والأماكن التاريخية، عرض الأفلام والأشرطة الوثائقية، مسابقات في الرسم والموسيقى والفن المسرحي...) في تقلص مستمر لا تساعد إلا على تحقيق الأقلية منها تحت سلطة مدير المؤسسة ومسؤولية الأساتذة وجمعية أولياء التلاميذ.

٥- الانتقال الشبه الآلي:

يلاحظ في التعليم الأساسي أنّ التلميذ المنتمي إلى الطور الثاني لا يحسن أحيانا لا القراءة ولا الكتابة، الشيء الذي لا يمنعه من الانتقال إلى السنة السابعة، كما يلاحظ أنّ التلميذ في الطور الثالث عاجز عن الكتابة الصحيحة السليمة، ويتلقى صعوبات في فك وقراءة ما يقدم له، ذلك لأنّ فرض نسب النجاح يجعل الكثير من التلاميذ ينجحون بمعدلات منخفضة دون المتوسط بكثير ممّا يؤثر على المستوى العام للتلميذ، إذ أنّ تحديد نسب معينة للنجاح يتطلب قبولها رغم الفشل الدراسي لبعض التلاميذ، وهكذا تستمر حلقة ضعف المستويات من فصل إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى[2]، الأمر الذي يؤثر سلبا على المردود الداخلي للنظام التربوي.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية، مشروع التقرير النهائي للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجزائر، ٢٠٠١، ص: ٣٦.
[2]- بوفلجة غياث، **لتربية والتكوين في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢، ص: ٨٦.

٦- سوء التوجيه:

إنّ التوجيه التربوي في المنظومة التربوية الجزائرية لا يعتمد إلاّ على التحصيل الدراسي فقط، ووفق ما حددته الخريطة المدرسية لمؤسسات الاستقبال من الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي أدى إلى فشل عدد كبير من الطلبة في الدراسة الثانوية، وهذا ما يبين أنّ توجيه التلاميذ إلى مختلف الشعب قد فرض فرضا عليهم حسب الحصص (Quota) التي تقرها الوزارة الوصية دون مراعاة لميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وحاجاتهم، ومستبعدا البعد النفسي المتمثل في تقديم المساعدة للتلميذ فيما يخص تصوراته حول المسار المدرسي و الجامعي والتكوين المهني، وتصوراته عن ذاته ومؤهلاته ورغباته واهتماماته لكي يتمكن من تخطيط مشروع شخصي حقيقي عن مستقبله المهني مقارنة بالتطورات السريعة والمعقدة لعلم التربية والشغل.

٧- طرائق التدريس التقليدية:

يلاحظ من خلال دراسة الطرائق البيداغوجية للتدريس في المدرسة الأساسية أنها تقليدية وراكدة تعتمد على الذاكرة من حفظ وسرد على حساب قدرات التحليل والحكم والتفكير والنقد البناء الضرورية لاكتساب الروح العلمية التي تنص عليها التوجهات

البيداغوجية، بالإضافة إلى احتكار المعلم للسلطة البيداغوجية على حساب النشاط الذاتي للمتعلم، ومرد ذلك لتقييده بالمذكرات البيداغوجية، علاوة على قلة وفعالية الوسائل التعليمية المتاحة. كل ذلك ساهم في إعاقة قدرات التلاميذ، وأضعف لديهم الروح النقدية، وجعلهم في وضعية تَلَقِي سلبي للمعارف التي تقدم كمسلمات وبصفة عقوبة ليطلب منهم لاحقا وفي وقت محدد استرجاعها كما هي على أوراق الاختبارات والامتحانات [(١)].

٨- الإدارة والإشراف التربوي:

إنّ ما يلحق بإدارة المدرسة من ضعف وخلل غالبا ما ينعكس سلبا على الجودة المدرسية بكل جوانبها. والإدارة المدرسية في المدرسة الأساسية ما تزال جهازا إداريا فوقيا لا يساهم في تنشيط العمل المدرسي [(٢)]، ويرجع ذلك إلى كون مدراء التعليم الأساسي غير مكونين تكوينا أوليا في مراكز متخصصة يمس مهامهم مباشرة، بل تم الاكتفاء كما هو معمول به الآن بتسجيل المترشحين لإدارة المدرسة الأساسية في قوائم التأهيل لهذه الوظيفة على أساس معلومات غير موضوعية تقصد فقط الترقية والتشريف رغم المسؤولية الخطيرة والصعبة والمرهقة والمتشعبة في إدارة مصالح المدرسة، والتي تتطلب كفاية معرفية تتمثل في فهم طبيعة العمل التربوي والإلمام بالنصوص التشريعية

---

[١]- وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تقرير مرحلي حول معاينة الوضع، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٠، ص: ٣٦.

[٢]-. عبد القادر فضيل ، مرجع سباق، ص: ١٣٨.

والتنظيمية، وكفاية مهنية تتمثل في القدرة على التوجيه والإشراف ومتابعة المناهج والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، ونسج العلاقات الايجابية داخل جدران المدرسة والتحكم في أساليب النظام والانضباط من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية.

٩- غياب التكامل والانسجام بين مختلف أطوار التعليم:

من بين الاختلالات التي عرفتها المنظومة التربوية على المستوى البيداغوجي غياب التكامل والانسجام بين مختلف أطوار التعليم الأساسي خاصة بين الطورين الأول والثاني، وبين الطور الثالث والتعليم الثانوي، إلى جانب غياب المعايير بين قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ممّا أثر سلبا على مستوى النوعية والمردودية والفعالية للمنظومة التربوية، وقد ظهر ذلك واضحا في النتائج الضعيفة المسجلة ، ونسب الرسوب المدرسي المعتبرة التي تعد مؤشرات لضعف الكفاية التربوية.

١٠- غياب جهاز تقييمي وطني:

تفتقر المنظومة التربوية إلى جهاز تقييمي وطني يحدد مواصفات وطرق التقييم وتقنياته بمختلف جوانبه ومواضيعه، وهذا رغم المحاولات العديدة لإقامة هذا الجهاز منذ بداية التسعينات [(١)]،

وتجدر الإشارة في ميدان تقييم التربية أنّ الجزائر لم تمثل ضمن جداول المقارنة المعدة من طرف "**المنتدى حول التربية للجميع**" الذي تمّ تحت إشراف اليونسكو، والمتعلق بالتقييم العالمي للمكتسبات المدرسية في (الرياضيات، العلوم، القراءة...الخ) بينما نجد ضمن هذه الجداول دول عديدة ومتنوعة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإفريقيا الجنوبية، المغرب، تونس [(٢)]....الخ.

وفي مجال التقويم، يمكن أن نشير إلى أنه يوجد داخل التنظيم الإداري للمنظومة هياكل مكلفة بالتقويم، هذه الهياكل التي تتشكل أساسا من أسلاك التفتيش غالبا ما ينحصر دورها في الرقابة الروتينية[(٣)]. بالإضافة إلى أنّها تكون في غالب الأحيان غير قادرة على تغطية معظم الأنشطة التقييمية نتيجة وجود العديد من الضغوطات الإدارية والمادية، كما أنّ التقييم الذي ينجز في هذا الإطار يبقى داخلي لكل منظومة فرعية [(٤)]. وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنّ غياب تقويم موضوعي للمردود الفعلي للأساتذة وتشخيص نقائص تكوينهم لم يسهل في إعداد مخطط ملائم لتجديد معلوماتهم وطرقهم التربوية وتحسين أدائهم.

---

[١]- Ministre de l’éducation national, **Système éducatif Algérien,** Bilan et perspectives, o.p.ci.t, P :07.

[٢]- وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تقرير مرحلي حول معاينة الوضع، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٠، ص: ٣٩.

[٣]- عبد القادر فوضيل، مرجع سباق، ص: ١٣٧.

[٤]- وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تقرير مرحلي حول معاينة الوضع، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٠، ص: ٣٩.

١١- ضعف البحث التربوي:

يشكل البحث التربوي في ميدان بيداغوجية علوم التربية مرتكزا لقياس فاعلية تطبيق أية سياسة تربوية، فهو أحد مكونات المنظومة التربوية بصفته جزء لا يتجزأ من السياسة التربوية، وتتمثل أهمية البحث التربوي في دراسة تشخيص العوامل المؤثرة في كل عمل تربوي عن طريق التحليل والتقييم لنتائج هذا العمل التربوي مع طرح أساليب العلاج وإبراز مواطن الضعف والخلل التي يكشف عنها التحليل والتجريب العلميين.

غير أنّ البحث التربوي الفعال الذي من المفروض أن تقوم به إطارات جامعية، أو لجان مختصة في البحث التربوي وفق أسس علمية، ونظرة تربوية شاملة لمشكلات التربية والتعليم لا وجود له في الجزائر باستثناء ما يقوم به المعهد التربوي الوطني على قلة تجربته في ميدان تأليف الكتب ووضع المناهج المدرسية والوثائق التربوية المختلفة والذي لم يعد قادرا على حل المشاكل الناتجة عن البحث والدراسة والتأليف والوضع والطبع والتوزيع (١) ..الخ، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ البحث البيداغوجي الفعال الضروري لتحسين نوعية التعليم على مستوى كل المنظومة التربوية لم تمنح له الأهمية الكبرى التي نصت عليها أحكام الباب السابع (*)المتعلق بالبحث التربوي من الأمر ٧٦-٣٥ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦ في مواده: ٥٨-٥٩-٦٠.

١٢- انعدام التنسيق بين مؤسسات التعليم الأساسي ومؤسسات التكوين المهني:

من الأهداف التي سطرتها المدرسة الأساسية ضمان التعليم الإلزامي ومحاربة الضياع لدى الشباب بضمان مواصلة التلاميذ لتعليمهم في المرحلة الثانوية أو بإعدادهم و توجيههم للالتحاق بمؤسسات التكوين المهني. غير أنّ الملاحظ ميدانيا أنّ الجيوش من التلاميذ الراسبين في التعليم الأساسي يتم تسجيلهم في مراكز التكوين المهني خارج التوجيه المدرسي وبمساع فردية، ونظرا لانخفاض قدرات الاستـقبال لدى مراكز التكوين المهني للاستجابة إلى طلبات المتسربين غالبا ما تجد الأغلبية الساحقة من هذه الفئة نفسها في الشارع دون تمدرس ودون تكوين مهني يضمن لها مستقبلا مهنيا يقيها من خطر الوقوع في الانحراف والجنوح.

والجدير بالذكر أنّ التكوين المهني حسب النصوص الرسمية لم ينشأ كمنظومة تقوم بإنقاذ المتسربين وإنما كتركيبة كاملة قانونيّا في منظومة التربية والتكوين تمكن من خلال تطبيق إجراءات ملائمة في التوجيه من تقليص هذا التسرب من المنظومة التربوية

١- الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص: ١٣٢.

*- راجع الباب السابع من الأمر ٧٦-٣٥ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦، المواد ٥٨-٥٩-٦٠، ص: ٢٤.

ومنظومة التكوين بصفة أشمل، بينما الواقع يبين أنه لا يوجد أي انسجام وترابط وتنسيق بين مؤسسات التعليم الأساسي و مؤسسات التكوين المهني.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أنه رغم المجهودات الكبيرة المبذولة لتطوير هذا القطاع تبقى قدرات استيعاب التلاميذ الذين طردوا من التعليم الأساسي والثانوي محدودة جدا كما يظهر من خلال التسجيلات المضبوطة خلال هذه السنوات الأخيرة.

إن قطاع التكوين المهني على الرغم من امتلاكه لقدرات كبيرة تتمثل في تنوع الاختصاصات وتوزيع المؤسسات إلاّ أنه سجل نسبة من تسرب المتكونين خلال التكوين تقدر بـ (٢٠%) مردها إلى عوامل كثيرة أهمها:سوء التوجيه، قلة الوسائل البيداغوجية نقص فرص التشغيل، عدم ملائمة لغة التدريس، عجز التأطير كماً ونوعاً، سوء التنظيم[١]...الخ، كما أن التلاميذ المسعفين من قبل قطاع التكوين المهني ينظرون إلى مسارهم الجديد بنظرة إخفاق بدل أن يكون مشروعا مهنيا يستوجب تثمين القدرات وتنمية الكفاءات.

١٢- الإهدار التربوي:

إن النسبة المرتفعة للرسوب والتسرب المدرسيين الذين عرفتهما المنظومة التربوية توحي بضعف نجاعتها وكلفتها العالية، حيث نلاحظ أنّ نسبة التلاميذ الذين ينهون التعليم الأساسي والثانوي بدون تكرار أو بتكرار واحد لا تتجاوز (١٥%) وأنّ (٢٠%) فقط من بينهم يتحصلوا على شهادة البكالوريا، ومن ثمة يمكن تصور النسبة الهائلة للإخفاق المدرسي (التسرب والرسوب) بحيث يقدر عدد المتسربين بحوالي ٥٠٠.٠٠٠ تلميذ سنويا منهم ٢٠٠.٠٠٠ خلال مرحلة التعليم الأساسي و ١٣٠.٠٠٠ في نهاية مرحلة التعليم الأساسي و ١٤٠.٠٠٠ في نهاية مرحلة التعليم الثانوي[٢].

ولقد تبين من خلال تحليل مسار عينة من التلاميذ قامت بدراستها وزارة التربية الوطنية وفق معايير حددتها منظمة اليونسكو أنّه من بين ١٠٠ تلميذ يلتحق بمقاعد الدراسة في السنة الأولى أساسي: ٦٧ تلميذ يصلون إلى السنة التاسعة (٤٦%) منهم بعد أن أعادوا
السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي و (٢١%) دون أن يعيدوا السنة ولو مرة واحدة)، ٣٩ يتحصلون على شهادة التعليم الأساسي (٣١ بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي و ٨ بدون أن يعيدوا ولو مرة واحدة) [٣].

---

[١]- المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي،** مارس١٩٩٨، ص: ٢٢.
[٢] -٣- نفس المرجع ص ٢١.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أنّ (٣٣%) من التلاميذ الذين يلتحقون بمقاعد الدراسة في السنة الأولى أساسي لن يصلوا إلى السنة التاسعة أساسي،و (٦٧%) منهم لن يتحصلوا على شهادة التعليم الأساسي.

ويظهر آثار التكرار والتسرب المدرسي بصرف ١٣ سنة من التمدرس لكل تلميذ من نسبة (٦٧%) الذين يصلون إلى غاية السنة التاسعة بدلا من صرف ٨ سنوات فقط وإذا أضفنا إلى ظاهرتي التسرب المدرسي والتكرار آثار الرسوب في امتحان شهادة التعليم الأساسي نصل إلى صرف ٢٥ سنة تمدرس بالنسبة لـ(٣٩%) الذين يتحصلوا على شهادة التعليم الأساسي بدلا من السنوات التسع (٠٩) الضرورية [١].

هذا فيـما يتعلق بالتعليم الإجباري، أمّا فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الذي يستقبل تقريبا نصف تعداد تلاميذ السنة التاسعة أساسي، فنفس الدراسة تبين أنّ من بين ١٠٠ تلميذ الذين يلتحقون بالسنة الأولى أساسي ٣٤ يصلون إلى السنة الثالثة ثانوي (٢٩ بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي و٥ دون أن يعيدوا السنة ولو مرة واحدة) [٢].

وبعد تتبعنا لمردود المنظومة التربوية منذ تطبيق المدرسة الأساسية (١٩٨٠-١٩٨١) إلى غاية سنة ٢٠٠٣ – تاريخ الإصلاحات الجديدة التي أدخلت على المنظومة التربوية- تبين لنا أن مردودها ضعيف إذا نظرنا إلى التسرب المذهل، وعلى النسب المرتفعة لتكرار السنة الدراسية حيث سجلت على سبيل المثال إحصائيات سنة ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ما يلي: [٣].

* في مجموعة التلاميذ التعليم الأساسي (الطور الأول والثاني) سجلت نسبة المعيدين (**redoublants**) للسنة الدراسية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من السنة الأولى إلى السنة السادسة النسبة التالية: (١١.٢٣%)؛ (٧.٢٣%)؛ (٨.٦٢%)؛ (١٠.٨٢%)؛ (١١.٢٠%) (١٥.٢١%)، أي بنسبة إجمالية قدرت بـ(٤٨٧٤٤١ تلميذ معيد) من بينهم (١٧٢٤٨١ بنت).

* في مجموعة تلاميذ التعليم المتوسط ارتفعت نسبة المعيدين إلى (٢٢.٦١%) في السنة الأولى متوسط و(١٠.٢٤%) في السنة الثانية متوسط، و(٣١.٠٩%) في السنة التاسعة أساسي أي بنسبة إجمالية قدرت بـ (٤٧٥٨٥٧ تلميذ معيد)، أي (٢١.٣١%) من المعيدين في التعليم المتوسط.

* في مجموعة التعليم الثانوي ارتفعت نسبة المعيدين لتبلغ (٢٤.٠٢%) في السنة الأولى ثانوي و (١٤.٣٦%) في السنة الثانية ثانوي و (٣٨.٣٥%) في السنة الثالثة

---

[١]-[4]- Ministre de l éducation national, **Système éducatif Algérienne,** Bilan et perspective, o.p.ci.t, P :11.

[٣]- وزارة التربية الوطنية، مؤشرات إحصائية، رقم ٤٣، الجزائر ، المديرية الفرعية للإحصائيات ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ص: ١٣-١٤.

ثانوي، أي بنسبة إجمالية قدرت بـ (٢٩٧٧٩٤ تلميذ معيد) أي (٢٥.٦٠%) من المعيدين في السنوات الثلاث من التعليم الثانوي.

وبصفة عامة قدرت النسبة المئوية لجميع التلاميذ المكررين للسنوات الدراسية في أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بـ (١٦.٠٦%) من بين (١٢٦١٠٩٢ تلميذ) بالنسبة لسنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ومن جهة أخرى سجلت إحصائيات سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نسبة التلاميذ المتخلين عن الدراسة (**Taux d'abandon**) ما يلي:[١].

* في مجموعة تلاميذ التعليم الأساسي (الطور الأول والثاني) وصلت نسبة المتخلين عن الدراسة من السنة الأولى إلى السنة السادسة إلى ما يلي: (٠.٨١%)؛ (١%)؛ (٠.٥٣%)؛ (١.٦٩%)؛ (٢.٢٣%)؛ (٥.٣١%)؛ أي بنسبة إجمالية قدرت بمجموع ٩٩٣٤٠ تلميذ تخلى عن الدراسة في التعليم الابتدائي من بينهم (٣٥٦٦٦بنت).

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أنّ بعض الولايات سجلت خلال سنة ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ نسب مرتفعة من التلاميذ المتخلين عن الدراسة في السنة الأولى أساسي نذكر منها: ولاية الوادي بـ(٥.٨٦%)، وولاية الجلفة بـ (٣.٥٠%)؛ وولاية المدية بـ (٣.٢٩%)؛ وولاية بومرداس بـ(٣.٢٠%) [٢].

* في مجموعة تلاميذ التعليم المتوسط ارتفع عدد المتخلين عن الدراسة في السنة الأولى متوسط إلى (٨٥٦٥٢ تلميذ) أي بنسبة مئوية قدرت بـ(١٠.١٤%) وبلغت في السنة الثانية متوسط (٦٧٧٠٣ تلميذ) أي بنسبة مئوية قدرت بـ(٨.٣٩%) لتصل في السنة التاسعة أساسي إلى (١٤٧٧٨٩ تلميذ)، وبنسبة مئوية قدرت بـ(٢١.٤٢%) من التلاميذ المتخلين عن الدراسة خلال سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مع العلم أنّ عدد البنات المتخليات عن الدراسة في التعليم المتوسط بلغ (١١٢٤٦٢ بنت) من بين مجموع (٢٩١١٤٤ تلميذ) تخل عن الدراسة في هذا الطور من التعليم [٣].

* في مجموعة التعليم الثانوي نجد أنّ خلال سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٥٢٢٩٣ تلميذ) غادروا المدرسة في السنة الأولى ثانوي، و (٢٥٦٧٩ تلميذ) تخلوا عن الدراسة في السنة الثانية ثانوي ليرتفع هذا العدد إلى (٧٥١٥٩ تلميذ) غادروا الدراسة في السنة الثالثة ثانوي بعد رسوبهم في امتحان البكالوريا الذي يسجل نسب منخفضة من الناجحين لا تتعدى (٢٥%) في أحسن الحالات [٤].

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٣٣.
[٢]- نفس المرجع، ص ص: ١٥-١٦.
[٣]- نفس المرجع، ص ص: ٠٧.
[٤]- نفس المرجع، ص ص: ٧.

وفي الخلاصة نستطيع القول أن نسبة التخلي عن الدراسة في ارتفاع تدريجي حيث بلغت في التعليم الابتدائي (الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي). (٠٢%) وأرتفعت هذه النسبة في التعليم المتوسط إلى (١٣.١٠%) لتصل في التعليم الثانوي إلى (١٣.٦٤%) خلال السنة الدراسية ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

والجداول التالية تبين لنا الولايات الأكثر تضررا من ظاهرة التخلي عن الدراسة في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

جدول (رقم٠١) يبين الولايات العشر التي سجلت أعلى النسب على المستوى الوطني من تخلي التلاميذ عن الدراسة في الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي خلال سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (*).

الولايات	العدد الإجمالي للتلاميذ	النسبة المئوية للتلاميذ المتخلين عن الدراسة
إليزي	٧٨٠٢	%٦.٤٠
تيارت	١٢٠٢٤٨	%٦.٢٠
الجلفة	١٢٨٢٨٠	%٤.٣٠
تامنغست	٢٦٠٣٥	%٣.٤٠
تيزي وزو	١١٨٨٦٤	%٢.٩٣
المسيلة	١٤٥٤٨٧	%٢.٩٠
الأغواط	٥٤٠٦٢	%٢.٨٤
تندوف	٥٩٥٠	%٢.٨٠
مستغانم	٩٤٢٧٦	%٢.٧٠
بسكرة	١٠٧٦٤٣	%٢.٥٤

*- وزارة التربية الوطنية ، **مؤشرات إحصائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥**، مرجع سابق، ص ص: ١٥-١٦.

جدول (رقم٢) بين الولايات العشر التي سجلت أعلى النسب على المستوى الوطني من خلال تخلي التلاميذ عن الدراسة في التعليم المتوسط خلال سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (♣).

الولايات	العدد الإجمالي للتلاميذ	النسبة المئوية للتلاميذ المتخلين عن الدراسة
سطيف	١٠١١٩٧	%١٧.٩٠
بومرداس	٥٠٢١٨	%١٧.٨٠
معسكر	٤٧١٨٤	%١٦
مستغانم	٤٤٥١٥	%١٥.٦٠
وهران	٧٣٢٥٤	%١٥.٥٠
ميلة	٥٧٦٧٨	%١٥.٤٥
تيبازة	٤٠٥٤٨	%١٥.٢٠
سعيدة	٢٠٩٣٩	%١٤.٩٠
عين تموشنت	٢٠٥٨٥	%١٤.٨٠
تيارت	٥٣٤٩٣	%١٤.٥٠

جدول (رقـم03) بين الولايات العشر التي سجلت أعلى النسب على المستوى الوطني من طرد وتخلي التلاميذ عن الدراسة في التعليم الثانوي خلال سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (♣).

الولايات	العدد الإجمالي للتلاميذ	النسبة المئوية للتلاميذ المتخلين عن الدراسة
الجلفة	٢٥٥٤٩	%١٨.٤٠
سطيف	٤٣٩٩١	%١٧.٩١
تامنغست	٥٠٩١	%١٧.٨٩
تندوف	١٢٣١	%١٧.٢٢
الوادي	٢٢٨٨٣	%١٧.٢٠
الأغواط	١٣٧٥٦	%١٦.٧٠
البيض	٧٤١٠	%١٦.٢٠
تيارت	٢٦٢٨٢	%١٥.٧٠
غرداية	١١٧٦١	%١٥.٤٠
بشار	١٠٤٣٣	%١٥.٢٠

♣- نفس المرجع، ص: ٣١.
♣- نفس المرجع، ص: ٥٠.

من خلال تحليلنا للجداول الثلاثة يتبين لنا بأنّ ستة ولايات يتكرر وجودها مرتين في التعليم الابتدائي والمتوسط أو في التعليم الابتدائي والثانوي وهي: ولايات الجلفة و سطيف و مستغانم و الأغواط و تيارت و تامنغست، والتي سجلت أعلى النسب على المستوى الوطني من تخلي التلاميذ عن الدراسة في كل من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

ويمكننا تفسير النسب المرتفعة لتخلي التلاميذ عن الدراسة في الولايات المذكورة بعدة عوامل نذكر منها تدني نوعية التعليم بكل ما ينتج عن هذا التدني من اكتظاظ في الأقسام، ونقص في الوسائل التربوية، ونقص في التأطير، وضعف في المستوى المعرفي والبيداغوجي للمعلمين، بالإضافة إلى الفـقر وبعد السكن عن المدرسة، وعـدم حرص الأولياء وتحمسهم على دراسة أبنائهم، وجفاء المعلمين والإدارة تجاه التلاميذ الذين يعانون صعوبات مادية أو نفسية اجتماعية دون أن يتلقوا يد المساعدة لتفادي تخليهم عن الدراسة.

وفي هذا المجال يمكننا ذكر الدراسة التي قام بها **الأستاذ "لخضر عزوز"** **(L.Azzouz)** حول ضعف المستوى الدراسي في المدارس الأساسية ببلدية سكيكدة، وكان الهدف من بحثه هو المقارنة بين المستوى الدراسي لتلاميذ السنة السادسة ابتدائي من سنة ١٩٨٠، والسنة السادسة أساسي لسنة ١٩٩١ في ثلاثة مواد أساسية هي مواد الحساب، ودراسة النص باللغة العربية، ودراسة النص باللغة الفرنسية.

وتوصلت نتائجه إلى أن هناك فعلا انخفاض في مستوى المعارف لدى تلاميذ السنة السادسة ابتدائي في المواد الثلاث، ويرجع هذا الانخفاض حسب عينة من المعلمين تم استجوابهم إلى خمسة عوامل هي [١]:

١ -كثرة المواد الدراسية الجديدة التي أدمجت في إطار تعميم المدرسة، الأمر الذي أثر سلبا على تقليص الوقت المخصص لتعلم هذه المواد التي تعتبر قاعدية.

٢- تحديد نسب عالية للنجاح من طرف السلطات المعنية يجعل التلاميذ ينتقلون إلى القسم الأعلى دون الحصول على المعارف الضرورية ودون تلبية بعض الشروط التي تؤهلهم إلى متابعة الدراسة في المستوى الجديد.

٣- إنّ الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للتلاميذ الذين ينحدرون من أسر فقيرة يمثل دوراً حاسماً في ضعف مستوى معارف هذه الفئة من التلاميذ في هذه المواد.

٤- نقص أو غياب الوسائل البيداغوجية المتوفرة لدى المعلمين بالإضافة إلى عدم تأهيل المعلمين الذي يمثل السبب الرئيسي لانخفاض مستوى التعليم .

١ - LAKHDAR Azzouz ,**Problématique de la baisse du niveau scolaire, in Réflexions , L Ecole en débat »** édition, casbah, Alger, 1998, PP : 47-57.

٥- اكتظاظ الأقسام التي غالبا ما يتجاوز عدد التلاميذ فيها الأربعين تلميذا في القسم الواحد يمثل للمعلمين عامل أساسي كثيرا ما يساهم في ضعف مستوى التلاميذ حسبما استنتجته الدراسة.

وفي الأخير استنتج **الأستاذ** " **عزوز**" من هذه الدراسة القيمة أنّ كل هذه العوامل السالفة الذكر مجتمعة ما لبث تزيد في استمرار انخفاض المستوى الدراسي، وفي ارتفاع فشل التلاميذ في الدراسة مقارنة بالنتائج الحقيقية المنتظرة.

ومن جهته يستنتج **الأستاذ "محفوظ بنون" (MAHFOUD BENOUNE)** من خلال دراسته حول أزمة النظام التربوي الجزائري أن النظام التربوي جهاز تربوي تكويني ساهم في تكوينه ونموه وتطوره الظروف التاريخية والاعتبارات النظرية والبيداغوجية بالإضافة إلى التوجهات الفلسفية والسياسية للأنظمة المتعاقبة يحتاج إلى إعادة التوجيه والإصلاح لأنه يعاني من أزمة نمو، وعدم التكيف مع متطلبات ثقافة واقتصاد المجتمع في عصر العولمة **(١)**.

إنّ الأزمة التي يعاني منها النظام التربوي الجزائري حسب **الأستاذ "بنـون "** تَسَبَبَتْ فيها عدة عوامل نذكر منها نسبة نمو ديمغرافي سريعة، وازدواجية لغوية (لسانية)، ضعف تأهيل المعلمين، النسبة المرتفعة لأمية أولياء التلاميذ، ضعف الرصيد الثقافي لدى التلاميذ، والذي يرجع أساسا إلى وجود طبقات واسعة من المجتمع تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية غير ملائمة بالإضافة إلى غياب الإمكانيات البسيكولوجية و السوسيو مهنية والمادية**(٢)**.

ويضيف **الأستاذ** " **بنون** " أنّ الاختلالات التي أدت إلى ضعف المنظومة التربوية زادت خطورتها عندما سجلت قصور في مواجهة متطلبات القطاعات المختلفة، والطلب الاجتماعي المرتفع في التعليم والتكوين، ويفسر ذلك بكون المسؤولون المعنيون لم يعرفوا كيف يكيفوا النظام التربوي مع ما نشهده اليوم من تحولات على الساحة الوطنية والدولية **(٣)**.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أنه على الرغم من إجبارية التعليم التي أقرتها المدرسة الأساسية لكل الأطفال، والتي تضمن تمـدرس التلاميذ حتى بلوغهم سن (١٦سنة) كاملة دون أن يتعرضوا للطرد، نجد أنّ حوالي ١٠٠.٠٠٠ طفل يغادرون كل سنة مقاعد المدرسة قبل أن يكملوا الستة سنوات الأولى من التعليم الأساسي ليعززوا

١-2 - MAHFOUD BENOUN, **Education, Culture et développement en Al**gérie, Alger, Editions, MARINOUR-ENAG, 2000, PP : 20-21.

3- Ibid, pp: 20-21 .

صفوف الأميين في البلاد [1]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ إجبارية التعليم في الميدان تخالف ما هو منصوص عليه قانونيا، وأنّ نسبة النجاح لا تتجاوز في شهادة التعليم الأساسي (٣٥.٩٠%) في أحسن الحالات[2]، ولا تتجاوز (٢٥%) في شهادة البكالوريا في أحسن الحالات[3]، بينما عدد التلاميذ في ارتفاع مستمر في كل سنة، وأنّ هذا الارتفاع المخيف في نسب التسرب والرسوب المدرسيين خطير من حيث نتائجه على التلميذ والأسرة والمجتمع، وعلى النـظام التربوي وما يرتبط به من نفقات، وأنّ العـلاج الذي قامت به وزارة التربية يشير وكأن المسألة خاصة بالتلميذ، ومرتبطة بذكائه الذي لم يؤهله للنجاح، بل المشكلة حسب استنتاجاتنا تكمن في ضعف مضمون التعليم،وسوء التوجيه، وضعف البحث التربوي، وضعف التكوين، وعدم تجديد الخبرة لهيئة التأطير، والتسيير وسلوكات وأساليب تربوية تجاوزها الزمن، وامتحانات صعبة تتحطم عندها كل جهود التلاميذ، ذلك لأنّ التصفية التي تمارسها الامتحانات تتخذ إشكالا متعددة، فمجانية التعليم وديمقراطيته، وتكافؤ الفرص لا تعني نجاح الجميع، و لكنها تعني في نفس الوقت تصفية (٧٥%) من طاقة شباب المجتمع، لذلك ينبغي أن يعيد النظر في إصلاح جذري للمنظومة التربوية حتى يكون للتعليم مرد ودية جيدة، وكفاية تربوية عالية، و هو المر الذي يتضح لنا من خلال المبحث التالي:

١- FOREM, **L'esfant et l'education,** observatoire des droits de l'enfant, Alger, Edition FOREM, 2006,p.8.

٢- رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية، التقرير العام، مارس ٢٠٠١،ص.١٨٧.

٣- نفس المرجع، ص.٣١ .

المبحث الثالث: الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية

لقد عرفت المنظومة التربوية عدة إصلاحات يمكن أن نذكرها فيما يلي:

عرفت الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع ١٩٧٣ المتزامن والمخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني، ومشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة ١٩٧٤ التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر ١٦ أفريل١٩٧٦، وهو الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي وإجباريته، وتنظيم التعليم الثانوي، وظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص، وتنظيم التربية التحضيرية. وفي بداية الثمانينات دخل مشروع المدرسة الأساسية حيز التطبيق، وكان ذلك نقطة تحول عميق وجذري في مجال الإصلاحات التربوية في تاريخ الجزائر المستقلة. وقد تمّ في مطلع التسعينات إدراج المدرسة الأساسية المندمجة وتحديد ضوابط الانتقال والتوجيه، وإعادة النظر في شعب التعليم الثانوي والتقني.

وفي تاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦ تمّ تنصيب المجلس الأعلى للتَرْبِيَة بغرض القيام بتقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية مع وضع منهج علمي لإصلاح المدرسة الجزائرية، لكن رغم المجهودات الكبيرة التي بذلها المجلس الأعلى للتربية منذ تنصيبه من أجل وضع تصور شامل لإصلاح المنظومة التربوية، وتصحيح اختلالاتها لم يستطع الوصول إلى وضع خطة متقنة، وتصور سليم للسياسة التربوية الجديدة بسبب شروع مختلف قطاعات التربية والتكوين في إنتاج نصوص وإصلاحات دون تنسيق، وبنوع من التسرع ممّا أدى إلى غياب رؤية شاملة في مقارنة التغيرات المستهدفة في الإصلاح.

بعد أربعة سنوات من تنصيبه حُل المجلس الأعلى للتربية وأستبدل بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ ١٣ ماي ٢٠٠٠ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٠١-٢٠٠٠ المؤرخ في ٠٩ ماي ٢٠٠٠، والتي أوكلت لها مهام إعادة النظر في جميع مكونات المنظومة التربوية، وذلك من أجل إصلاح شامل وحقيقي بإمكانه القضاء على عوامل التقهقرالذي عرفته المدرسة الجزائرية، والذي تمثل أساسا في عدم الوصول إلى تحقيق وتجسيد ديمقراطية التعليم حيث أثبتت الإحصائيات أنّ (٢٠%) من فئة السن الإلزامية المعنية بالتـعليم القاعدي الإلزامي غير متمدرسـة بالإضافة إلى الفروقات الموجودة في الولايات والأجناس (ذكور- إناث) في التمدرس [1] وتدني نوعية التعليم على جميع المستويات، وضعف مردودية المنظومة التربوية بالنظر إلى التسرب المذهل، وإلى النسب المرتفعة لتكرار السنة الدراسية، وضعف نتائج مختلف الامتحانات

---

[1]- نفس المرجع، ص:١٨٧.

على جميع المستويات، والتي تعد فعلا مؤشرات خطيرة لضعف الكفاية التربوية، والمردود المدرسي بصفة عامة.

كل هذه النتائج السالفة الذكر لم تكن في مستوى المبادئ والغايات والأهداف التي تضمنتها نصوص أمر ١٦ أفريل ١٩٧٦ الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية ممّا أستدعى طرح تصور مناسب لإحداث إصلاح تربوي شامل غايته بناء منظومة تربوية موحدة ومنسجمة في أهدافها ومضامينها وآليات تسييرها من التربية التحضيرية إلى التعليم العالي كي تستجيب للتطلعات الجديدة للمجتمع، وتساهم في رفع التحديات الداخلية والخارجية المفروضة على الوطن بالاستفادة من التقدم الملحوظ على مستوى التوجهات العالمية للتربية.

ولتحقيق ذلك تمثل إصلاح المنظومة التربوية الجديد في تنفيذ سلسلة من الإجراءات تمحورت حول ثلاثة محاور كبرى هي: **تحسين نوعية التأطير، التحوير البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية،** والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- المحور الأول: يتمثل في تحسين تكوين معلمي الطور الابتدائي بشكل محسوس، وتحسين مستواهم العلمي والبيداغوجي المهني نظريا وتطبيقيا في المقام الأول، وفي المقام الثاني ينبغي رفع مستوى توظيف أساتذة الطور المتوسط الذي يجب أن يصل تدريجيا إلى مستوى الليسانس بعد تكوين مهني، وفي المقام الثالث ينبغي وضع نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة يكون مكثفا ومتنوعا في نفس الوقت، ويوجه بالدرجة الأولى لمعلمي الابتدائي والمتوسط بغية تحسين مستوى مؤهلاتهم[١].

ب- المحور الثاني: يتمثل في وضع نسق للتحوير البيداغوجي، وإعادة تأهيل مجالات المواد حيث يهدف أساسا إلى [٢]:

- دعم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الرسمية، وذلك برصد الوسائل الضرورية لجعلها أداة فعالة لتعليم كل المواد.
- السعي لتوفير كل الشروط والوسائل الضرورية للاستجابة لطلب تعليم الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية بمختلف تنوعاتها اللسانية.
- تحضير التلاميذ لممارسة الوطنية عن طريق جعل مضامين تعليم التربية الإسلامية والمدنية والخلقية ملائمة مع تطور نمو التلاميذ العقلي والنفسي.
- تنظيم التفتح على اللغات الأجنبية في التعليم القاعدي وفق منهجية متدرجة وعلمية لتيسير الوصول المباشر إلى المعلومات والمعرفة العالمية. وفي هذا الصدد يتعلق الأمر بما يأتي:

---

[١]- نفس المرجع، ص ص:٨٨-٨٩.

[٢]- أبو بوبكر بن بوزيد، **إصلاح المنظومة التربوية**، مجلة المربي، العدد الأول، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، أفريل / ماي ٢٠٠٤، ص ص: ٩-١٠.

- مواصلة ضمان تدريس لغتين أجنبيتين (الفرنسية الإنجليزية) في مرحلة التعليم القاعدي.
- إدخال لغة ثالثة اختياريه في الشعب الأدبية في التعليم الثانوي، وتطوير تعليمها.

- إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة كمواد أساسية.
- إعادة تأهيل شعب الامتياز في "الفلسفة" و "الرياضيات" و "تقني رياضي" التي اختفت منذ التسعينات.
- إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المنظومة التربوية بغية تيسير دخول الجزائر في مجتمع الإعلام والحضارة العلمية والتقنية في إطار العولمة [١].
- إعادة تأهيل التربية البدنية والرياضية في جميع المستويات ومراحل التعليم، وترقية تدريس التربية الفنية.

ج- المحور الثالث: يتمثل في إعادة تنظيم المنظومة التربوية الذي سيتم على مراحـل:

* لقد خصصت السنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لوضع الترتيب القانوني الضروري لتأطير عملية فتح مؤسسات التعليم الخاصة مع احترام البرامج الوطنية [٢].

* العمل على تطوير رياض الأطفال في إطار التربية التحضيرية.

* شرع في سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وضع حيز التطبيق التعليم المتوسط ذي الأربع سنوات الذي يعوض تدريجيا الطور الثالث من التعليم الأساسي ذي الثلاث سنوات، وسينعكس هذا التمديد على مدة التعليم الابتدائي التي ستصبح خمس سنوات، وعلى هذا الأساس قامت وزارة التربية الوطنية بعدة عمليات قصد التغيير النوعي للتعليم القاعدي الإجباري، ومن هذه العمليات التي تمس مجموع العناصر المكونة للسياسة التربوية نذكر على وجه الخصوص إعداد برامج تعليمية جديدة وجيل جديد من الكتب المدرسية [٣].

وقد شرع في سنة ٢٠٠٥ في تطبيق التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي (الثانوي) نظرا لانعدام التناسق والعقلانية في سيره فقد تحول هذا التعليم تحت الضغط الاجتماعي إلى طور يحضر فقط للالتحاق بالتعليم العالي، وذلك ما أدى إلى هيمنة التعليم العام وتهميش التعليم التقني من جهة وارتفاع عدد التلاميذ الراسبين في البكالوريا الذين يتخرجون بدون شهادة ولا مؤهل ولا إمكانية الاندماج الاجتماعي من جهة أخرى.

---

[١]- رئاسة الجمهورية، التقرر العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، مرجع سابق، ص ص: ١٧٣-١٧٨.

[٢]- أبو بوبكر بن بوزيد، **إصلاح المنظومة التربوية**، مجلة المربي، العدد الأول، مرجع سابق، ص :١٠.

[٣]- أبو بوبكر بن بوزيد، **إصلاح المنظومة التربوية**، مجلة المربي، المجلة الجزائرية للتربية ، عدد خاص، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، ماي ٢٠٠٥، ص: ٠١.

ويتمحور التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي حول ثلاثة محاور:

١- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي يحضر للالتحاق بالتعليم العالي.
٢- التعليم التقني والمهني الذي يرمي من خلال التحضير لمجموعة من المهن إلى منح تأهيل للتلاميذ الذين يفتقرون للاستعدادات الضرورية للنجاح في البكالوريا بحيث يتوج بشهادة تفضي أساسا إلى عالم الشغل.
٣- التكوين المهني الذي سيركز على وظيفته الأصلية المتمثلة في تلبية الطلب الاقتصادي من خلال التحضير لممارسة مهنة ما [١].

ويتطلب تجسيد هذا المخطط التنظيمي تحقيق الملائمة النوعية لبرامج التكوين والتعليم المهنيين مع تطور التقنيات والتكنولجيات والمهن وأساليب تنظيم العمل والتشغيل وكذلك تنويع مصادر تمويل التكوين والتعليم المهنيين [٢].

من كل ما سبق ذكره حول إصلاح المنظومة التربوية نستنج أنه يتوجب على المنظومة التربوية مواجهة تحديات جديدة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي:

على المستوى الداخلي: إن المنظومة التربوية مدعوة لربح أربعة رهانات [٣].
- رهان النوعية لصالح عدد من التلاميذ، و ذلك بوضع المعايير الدولية للمؤهلات و الكفاءات على جميع المستويات كحتمية وحيدة فاصلة للانتقال والنجاح.
- رهان التحقيق الميداني والنهائي لديمقراطية التعليم لاسيما بالوصول على الأقل إلى (٨٠%) من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم من (٦-١٦ سنة) إلى نهاية الفترة الدراسية الإلزامية في الآجال القريبة، مع العلم أنّ ما هو محقق اليوم لا يتعدى (٦٢%).
- رهان التحكم في العلوم والتكنولوجيا اللتين لابد أن تطبعان المحتويات وأن تصبغ الطرائق العلمية.
- رهان العصرنة الذي بالإضافة إلى تحديث الوسائل والدعامات البيداغوجية لابد أن يلهم المدرسة الجزائرية حداثة في تجسيد غاياتها وأهدافها في محتوياتها وتعليمها، وفي تنظيمها وتأطيرها.

أمّا على مستوى التحديات من **النوع الخارجي** فإنّ الجزائر مثلها مثل جميع بلدان العالم ستواجه ثلاثة رهانات كبرى هي [٤]:

---

[١]-[٢]- أبو بوبكر بن بوزيد، **إصلاح المنظومة التربوية،** مجلة المربي، المجلة الجزائرية للتربية ، العدد الأول، مرجع سابق، ص:١٠.

[٣]- رئاسة الجمهورية، التقرر العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، مرجع سابق: ص: ٤٢.
[٤]- نفس المرجع، ص: ٤٤

١- عولمة التبادلات.
٢- ميلاد مجتمع الإعلام والاتصال.
٣- سرعة الثورة العلمية والتكنولوجية.

وفي هذا الموضوع يقول **رئيس الجمهورية** بمناسبة تنصيبه للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: "**.... ومن بين تحديات المستقبل التي علينا أن نتصدى لها، فإنّ التحدي المتمثل في التربية هو الأكثر صعوبة والأشد تعقيدا، ولكنه أكثر التحديات بحثا عن الأمل والحماس. فمن ثمة،يجب رفعه لأنه يرهن مصير الآتي من الأجيال، ويرهن في الوقت نفسه تطور مجتمعنا وانسجام توازنه، كما أنه يرهن التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلادنا، و إشعاع شخصيتها وثقافتها في العالم** " (*).

وأخيرا قصد المساهمة في ضمان نجاح الإصلاح ورفع فاعلية المنظومة التربوية فإنه تم إنشاء هيئتين: **الهيئة الأولى:** تتمثل في هيئة التشاور، وتتمثل في المجلس الوطني للتربية والتكوين، ممّا يسمح لكل الفاعلين المعنيين بالتعبير والمناقشة في المسائل التربوية، **والهيئة الثانية:** تتمثل في هيئة للتعديل، وتتمثل في المرصد الوطني للتربية والتكوين كمؤسسة للخبرة والتقييم والاستشراف التربوي بغية رفع قدرة السلطات العمومية في تحليل وقياس فعالية النظام التربوي مقارنة بالمعايير الدولية.

*** - من خطاب رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ماي ٢٠٠٠.**

المبحث الرابع: دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من الجنوح.

إنّ علاقة الطفل بمدرسته تخضع إلى مجموعة كبيرة متداخلة من عوامل وظروف وممارسات تتصل بمؤسسة المدرسة ذاتها، وبمناهج هذه المؤسسة وفلسفاتها التعليمية وسياساتها التربوية بشكل أو بآخر، لذلك نجد البحوث والدراسات العلمية التي تناولت علاقة المدرسة بجنوح الأحداث غالبا ما تشير إلى فشل المدرسة في تحقيق أهدافها وغاياتها ووظائفها التربوية في وقاية الأحداث من الانحراف والجنوح، وتتهمها بإسهامها المباشر أو غير المباشر في تكوين أو تطوير السلوك المنحرف.

إنّ الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في حياة الطفل دفعنا إلى محاولة الكشف عن العلاقة بين قصور المدرسة الجزائرية في أداء رسالتها التربوية في وقاية الأحداث من الانحراف وحالات الجنوح، وللتعرف على ذلك يهمنا في هذا المجال أن نبرز أهم سلبيات المدرسة الجزائرية التي استنتجناها من خلال تحليلاتنا للمنظومة التربوية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

♦ إنّ ديمقراطية التعليم أصبحت اليوم تطرح إشكاليات عديدة لأن فرص التمدرس غير متاحة لجميع أطفال الجزائر، فمازالت إلزامية التعليم لم تتجسد حيث أنّ (٢٠%) من فئة السن الإلزامية المعنية بالتعليم القاعدي الإلزامي غير متمدرسة، كما أنّ هناك فروقات بين الولايات والأجناس، فسجل تباين بين المناطق الحضرية والريفية في نسب التمدرس، كما أنّ التمييز بين الإناث والذكور مازال قائما رغم تقلصه مع تباين جهوي، فنسبة تمدرس البنات تقل عن نسبة تمدرس الذكور بثماني(٠٨) نقاط [(1)]، ولا تصل نحو (٣٠%) من فتيات الجنوب مثلا إلى المرحلة الثانوية، ذلك لأن إجبارية التمدرس التي أقرتها المنظومة التربوية لم تسند بأي قانون يجبر الأولياء على إدخال أبنائهم إلى المدارس. كما تسجل بعض الولايات نسب تمدرس أقل بكثير من المعدل الوطني نظرا للطابع المتشتت لمراكز النشاط الحيوي فيها، والنقص الكبير في النقل المدرسي والمطاعم المدرسية ممّا حال دون التحاق نسبة معينة من التلاميذ الذين يسكنون على مسافات بعيدة عن المؤسسات التعليمية .

والأمر الأخطر أنه يوجد حسب إحصائيات قدمتها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث "**فـورام**"(**FOREM**) تسرب أزيد من ٢.٢ مليون طفل بين(١٣-١٨ سنة) من المدارس خلال السنوات الخمس الأخيرة بما يعادل ٥٠٠ ألف تلميذ في كل سنة، ومن الملاحظ أنّ نسبة كبيرة من هؤلاء المتسربين يواجهون واقعا مؤلما بعد تسربهم نظرا

---

[1]- المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي**، مرجع سابق، ص: ١٩.

لمستواهم الدراسي المحدود لأنّ نسبة كبيرة من المتخلين عن الدراسة أو الراسبين في الامتحانات الرسمية هم تلاميذ من الأطوار الأولى والثانية والثالثة من التـعليم الأساسي ذوي التحصيل الدراسي الضعيف (*)، ومن هنا نستطـيع القول أنّ المدرسة الأساسية لم تتوصل إلى القضاء على الأمية بمدلولها الأبجدي والثقافي مما ساهم في تفاقم ظاهرة الارتداد إلى الأمية، وكثير منهم لا يجد أي بديل لذلك من فـرص التكوين في مراكز التكوين المهني التي لا تلبي في أحسن الحالات سوى (٤٨%) (١) من طلبات التسجيل، الأمر الذي غالبا ما يفتح لهذه الجيوش من المتسربين مجالا واسعا نحو الانحراف والجنوح.

وفي مجال دور المدرسة في الوقاية من الانحراف والجنوح، يمكننا أن نتساءل :
ما هي الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظومة التربوية الجزائرية للتصدي لظاهرة جناح الأحداث عن طريق وقاية تلاميذها من الانحراف؟

لقد أظهرت الدراسات والبحوث الميدانية التي تناولت ظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر أنّ عامل الفقر يعتبر من العوامل الهامة التي تؤدي إلى تخلي التلاميذ عن الدراسة، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسات أنّ ارتفاع أسعار مختلف الوسائل والأدوات التعليمية من كتب ومستلزمات الدراسة، والنقص الفادح في النقل المدرسي، والتقليص في المطاعم الدراسية لدى أبناء الأسر المعوزة في بعض الولايات من أكبر الأسباب التي حالت دون تمدرس كل الأبناء.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أنّه بالرغم من الدعم الذي يستفيد منه التمدرس من طرف وزارة التربية فإنّ نسبة التلاميذ المستفيدين من النظام الداخلي والنصف الداخلي تتقلص بصفة محسوسة، بحيث أنّ (١٢%) فقط من التلاميذ يستفيدون من المطاعم المدرسية، وأنّ (٧%) من تلاميذ المتوسط و (١١%) من تلاميذ الثانوي يستفيدون من النظام نصف الداخلي. أمّا فيما يتعلق بالنظام الداخلي فيلاحظ أنّه أزيل وأغلق في بعض الجهات، وتمثل نسبة التلاميذ المستفيدين من النظام الداخلي في الطور الثانوي أقل من (٦%) فقط (٢).

أمّا المنح المدرسية المقدرة بـ٢٠٠٠دج والتي تعطى سنويا للأسر المعوزة كمساعدة على تمدرس أبنائها فلا تكفي حتى لتغطية ثمن الكتب المدرسية.
وفيما يتعلق بالمساعدات المالية التي تمنح للتلاميذ على شكل منح مدرسية، فكانت رمزية، وتمنح للتلاميذ بشكل شحيح جدا، حيث نجد أنّ (٣.٢%) من تلاميذ النظام

---

*- راجع المبحث الثاني من هذا الفصل " **الإهدار التربوي**".

١ - FOREM **Observatoire des droits de l' enfant, « L' enfant et l éducation » ,** op.cit.P : 14.

٢- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. تقرير حول تشخيص واقع المنظومة التربوية من الجانب البيداغوجي، مرجع سابق، ص:٣٨

الداخلي، و (5%) من تلاميذ النظام النصف داخلي في الثانوي يستفيدون من هذه المنح، أمّا نسبة التلاميذ الذين يستفيدون من المنح في المتوسط فإنهم يمثلون أقل من (١%) [١].

* خلال تتبعنا لكل الإصلاحات التي قامت بها وزارة التربية منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي لم نجد إجراءات فعالة قامت بها المنظومة التربوية لمساعدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التحصيل الدراسي، والتي غالبا ما تكون ناجمة عن ضغوطات نفسية أو اجتماعية، رغم أن أمرية ١٦ أفريل ١٩٧٦ التي نصت على تنصيب المدرسة الأساسية اشتملت على فصل خاص بالنشاط الاجتماعي المدرسي حددت فيه مجموعة من التدابير والخدمات الاجتماعية التي ستؤمن للتلاميذ المساعدات الضرورية في مجالات التعليم [٢]، كما أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها الجزائر على ترقية وضعية الطفل في صلب المدرسة [٣]، ومن جهتها أولت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية عناية خاصة للأطفال الذين يعانون صعوبات دراسية قصد منحهم نفس حظوظ النجاح التي يتمتع بها جميع الأطفال. غير أنّ هذا الحرص والانشغال بقي حـبراً على ورق، ولم يجد ترجمة عملية مثـمرة على أرض الواقـع، ذلك لأنّ الأغلبية الساحقة من التلاميذ الذين يعانون أثناء تمدرسهم من اضطرابات نفسية أو اجتماعية حالت دون تمكنهم من النجاح الدراسي ومواصلة التعليم ولم يجدوا أية مساعدة فعلية ملموسة من طرف النظام التربوي، وغالبا ما وجدوا أنفسهم في الشارع بعد كثرة الإعادة للسنوات الدراسية أو الطرد الرسمي من المدرسة، أو كره المدرسة والتخلي عنها طواعية.

* وعند تفحصنا للمناهج التعليمية لم نجد أي إصلاح في المنهج المدرسي يعير اهتماما بهذه الفئة من التلاميذ التي تتطلب عناية خاصة من أجل وقايتها من الانحراف عن طريق جعل النظام المدرسي تعاوني، وذلك باعتماده لإستراتيجية تربوية ناجعة تساعد هذه الفئة على استرجاع الثقة في نفسها، ومواصلة دراستها عن طريق تذليل الصعوبات التي تعترض مسارها الدراسي، ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

* إن دور المعلم في وقاية التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التحصيل الدراسي في المدرسة الجزائرية جد سلبي، حيث كشفت مقابلتنا للمعلمين في بعض المدارس الابتدائية والمتوسطات أنّ مهمتهم ترتكز بالدرجة الأولى على العملية التعليمية لأنهم مضطرين إلى إتمام البرنامج الكثيف المقرر عليهم، ولديهم في القسم الواحد ما يزيد عن (٤٠ تلميذا)، لذلك لا يستطيعون الالتفات إلى مشكلات التلاميذ التحصيلية والسلوكية وأكثر ما يفعلوه هو إبلاغ الأولياء عن طريق دفتر المراسلة على العلامات المنخفضة لأبنائهم دون محاولة الربط بين العلامات المنخفضة والاعْرَاضْ المنذرة

---

[١]- نفس المرجع، ص: ٩.
[٢]- الأمر رقم ٣٥-٧٦ المؤرخ في ١٦ أفريل ١٩٧٦، ص : ٥٤.
[٣]- اتفاقية حقوق الطفل، المادة : ٢٨.

بالانحراف عن طريق المظاهر السلوكية التي تصدر من بعض التلاميذ ليجدوا لها حالا أو علاجا قبل استفحالها لتصبح جنوحا على درجة من الخطورة.

* إنّ علاقة الطفل بمدرسته قد تتأثر بما يحمله هذا الطفل من مشكلات شخصية وأسرية ممّا قد يؤثر سلبا على سلوكه في المدرسة من ضعف في التحصيل وسلوكات عنيفة، ممّا ينذر في كثير من الأحيان بالانحراف، الأمر الذي يتطلب من المعلمين والطقم الإداري المدرسي عناية خاصة بهذه الفئة، ولتحقيق ذلك بنجاح ينبغي على المنظومة التربوية أن تراعي في تكوينها للمعلمين والأساتذة ومسيري المؤسسات التربوية أن يكونوا متمتعين بقسط كاف من الثقافة التقويمية في مجال الانحراف لتضمن رعاية المعلمين والمشرفين التربويين لهذه الفئة رعاية نفسية وتربوية و بيداغوجية مع الأخذ بعين الاعتبار خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية من أجل توفير جو تعليمي إيجابي يسمح بشعور هؤلاء التلاميذ بالاهتمام بهم في جو يسوده الدفء العاطفي والقبول.

وقد لاحظنا من جهة أخرى لدى اتصالنا ببعض أعضاء جمعيات أولياء التلاميذ لبعض المدارس الابتدائية والمتوسطات أنّ المعلمون مازالوا يمارسون العقاب الجسدي في كثير من المؤسسات التعليمية، وسوء المعاملـة، والاعتداءات الشفوية على بعض التلاميذ الذين تظهر عليهم مظاهر سلوكية غير لائقة على الرغم من أن العقاب الجسدي والشفوي ممنوع بمراسيم وزارية (*) ، وهذا ما يحدث في غالبا الأحيان إحباطا يضعف من نشاط التلميذ، ويزعزع في نفسه بذور اليأس والقنوط.

* وفي مجال المعاملة السيئة لهذه الفئة من التلاميذ يمكننا الإشارة أيضا إلى الدور السلبي الذي يلعبه المساعدون التربويون في كثير من المؤسسات التعليمية الذي غالبا ما يتخذ سياسة القمع والمراقبة وإصدار الأوامر الجافة عوضّاً من اتخاذ سياسة الوسيط المربي البيداغوجي، ومرافقة الأطفال المراهقين الذين يعيشون معاناة في حياتهم المدرسية واليومية ليكونوا حلقة وصل بين هذه الفئة المعنية والمختصين الذين يجب أن يكون تدخلهم في مساعدتها على التغلب على الظروف السيئة التي تعيش فيها أكثر نجاعة.

* لاحظنا أيضا أنّ المجالات والسبل التي سطرتها المنظومة التربوية، والتي من شأنها أن تدعم ديمقراطية التعليم، وتساعد في نفس الوقت على تحسين المردود البيداغوجي لم تستغل بصفة مرضية وكافية، ونعني بذلك بيداغوجية الدعم والاستدراك لفائدة التلاميذ الذين يعانون تأخرا دراسيا، أو يوجد لديهم عجز لاستيعاب المواد الدراسية لأسباب مختلفة من أجل إتاحة الفرصة للجميع، وبحظوظ متساوية حتى تصبح مستويات القسم الواحد متقاربة، لكن الملاحظ ميدانيا أن دروس الاستدراك لم تستطع أن تحقق الأهداف التي ترمي إليها، ولا الغرض الذي نضمت من أجله، ولم تأتي بالنتائج المرجوة لأنه لم تعطي لها الأهمية اللازمة من حيث المضمون والمنهجية والتوقيت، وتعيين الفئة

*- راجع المرسوم الوزاري ٧٧٨/ المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ١٩٩١ والمتعلق بنظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية و الذي يمنع منعا باتا العقوبات الجسدية ، كما يمنع كليا الشتم و الإهانات الشفهية و المس بكرامة التلاميذ.

المستهدفة من هذه الدروس، ولم يهتم بها أيضا من حيث المتابعة والتكييف والتقييم الدوري من طرف الأساتذة والمفتشين ومديري التعليم الأساسي والأولياء من أجل تفعيلها وجعلها ذات فائدة لهذه الفئة المتأخرة دراسيا للرفع من مستواها التحصيلي.

* ومن جهة أخري لاحظنا من خلال تفحصنا لبرامج اللغة العربية والتربية المدنية والتربية الإسلامية لكل أطوار التعليم الأساسي، وحتى برامج الإصلاحات الجديدة أنها لا تحتوي على تقنيات من شأنها أن تغير في سلوك التلاميذ وتوجيههم في بعض مواضعها للوقاية من الانحراف.

* أما فيما يتعلق بعلاقة المدرسة بمحيطها الخارجي، فلاحظنا أن جمعية أولياء التلاميذ لم تلعب دورها المنوط بها في تتبع مشاكل المدرسة، وبالتالي المساهمة في حل الكثير من المسائل المتعلقة بالتلاميذ بصورة فعّالة، بل أصبح دورها منحصر في عمليات هامشية مادية، أو في عمليات مطلبية مثل شراء الجوائز، التشجيعية للتلاميذ المتفوقين في آخر السنة، أمّا تدخلها الفعلي في حياة المؤسسات التعليمية من اجل توجيه وتحسين مستوى المنظومة التربوية بشكل أوسع فهو ضعيف جدا، ونادرا ما تتدخل لصالح التلاميذ الذين يحتاجون إلى عناية خاصة لوقايتهم من الانحراف.

* ومن جهة أخرى لاحظنا أنّ الصلة بين المدرسة وأولياء التلاميذ ضعيفة جدا، في أغلب المؤسسات التعليمية. إن الكثير من المدارس تتهاون في إشعار الأولياء بخطورة الوضع الذي يتواجد فيه أبنائهم ليتم التعاون بين المدرسة والأولياء عن طريق الحوار البناء لإيجاد حل إيجابي لهؤلاء الأبناء المتواجدين في وضع ينذر بالانحراف والجنوح، إنّ أكثر ما تفعله المدرسة هو تحويل مثل هؤلاء التلاميذ نحو المجالس التأديبية ليتمّ طردهم أو تغيير المؤسسة لهم. إنّ مثل هذه الممارسات من قبل إدارة المدرسة تجعل هذه الأخيرة تساهم بشكل مباشر في نشوء الجناح لدى بعض هؤلاء التلاميذ المطرودين من النظام المدرسي.

* لاحظنا أيضا أنّ المؤسسات التعليمية في الجزائر مازالت تعاني من فراغ كبير في التأطير النفسي والاجتماعي لتلاميذها من أجل وقايتهم من الانحراف والجنوح رغم تأكيد الكثير من البحوث والدراسات على ضرورة اعتناء النظام التربوي بهذا الموضوع ومازالت المدرسة الجزائرية لم تهتم إلى حد الآن إلاّ بتوظيف مستشاري التوجيه المدرسي الذين حددت مهامهم بدقة، ولم تبادر في توظيف الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين المكونين في هذا التخصص لضمان المتابعة النفسية والاجتماعية للتلاميذ في المؤسسات المدرسية، وهذا في جميـع مستويات التعليم من الحضانة إلى التعليـم العالي، ذلك لأنّ الأخصائي النفسي والاجتماعي هو الأساس الذي تبدأ به المدرسة في تقويم الانحراف لأن دوره يتمثل في كشف الانحراف لدى التلاميذ في أطواره المبكرة عن طريق البحث في جذور مشاكل كل حالة على حدى في البيت والمدرسة والشارع، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة.

وأخيرا يمكننا القول أننا كنا نأمل أن تمثل الإصلاحات الجديدة للمنظومة التربوية خير حصن للطفولة التي تعاني من صعوبات في التمدرس لوقايتها من الانحراف، إلاّ أننا بعد تفحصنا الدقيق لكل توجهاتها لاحظنا أنها لم تعمل بكل ما في وسع قدراتها البشرية والمادية والعلمية على إحاطة التلاميذ المهددين بالانحراف والجنوح بأوسع ما يمكن من ضمانات إنقاذهم من التسرب والرسوب المدرسيين اللّذين يؤديان في أغلب الحالات إلى الجنوح كنتيجة حتمية لتواجدهم في الشارع.

استنتاج عام:

من كل ما تقدم ذكره حول المنظومة التربوية وفلسفتها التعليمية وسياستها التربوية منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الجديدة التي طبقت ابتداءا من سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يمكننا أن نستنتج أنّ النظام المدرسي مازال يعاني من أزمة حقيقية رغم بعض الإصلاحات التي أدخلت عليه مؤخرا. وذلك نظرا للاختلالات والصعوبات والمشاكل التي مازالت تقف عثرة في طريق تطوره ورقيه، نذكر منها الظروف البيداغوجية السيئة، اكتظاظ الأقسام، نقص التجهيزات والوسائل التعليمية في المدن، وبصورة أزيد في الأرياف، ضعف نوعية التعليم، ضعف العلاقة البيداغوجية بين التلميذ والمعلـم، إلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعاني منها التلاميذ المتمدرسين، والتي تؤدي بهم في غالب الأحيان إلى التخلي عن الدراسة كقلة النقل المدرسي والمطاعم خاصة في المناطق الريفية، قلة استفادة التلاميذ من النظام الداخلي نظرا لتقليص عدد كبير من المؤسسات التعليمية التي كانت تأوي التلاميذ الذين يسكنون على مسافات بعيدة عن مدارسهم، قلة المنح المدرسية بالنسبة للتلاميذ الفقراء. إلى جانب عدم قدرة العائلة الجزائرية على تمدرس كل أبنائها نظرا للمصاريف الباهضة التي يتطلبها التمدرس الأمر الذي يجعل الكثير من التلاميذ يضطرون إلى التوجه مبكرا نحو عالم الشغل من أجل مساعدة أسرهم.

كل هذه الظروف والعوامل قد تساهم في الكثير من الحالات في خلق بعض المواقف التي تعمل مع غيرها في تكوين أو تطوير السلوك المنحرف خاصة بالنسبة للأطفال الذين يعانون من مشكلات نفسية أو اجتماعية وتقف المدرسة عاجزة أمام مساعدتهم للخروج من أزماتهم ومواصلة تعليمهم، إنّ مثل هؤلاء الأطفال هم الأكثر تأثرا بالظروف السيئة التي تتصل بالمدرسة.

ومن جهة أخرى استنتجنا أنّ الأرقام المخيفة للإهدار التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب المدرسيين تتسبب في تواجد ما يزيد عن (٥٠٠.٠٠٠ تلميذ) سنويا خارج المدرسة دون أن يكون للكثير منهم الحظ في التكوين المهني الذي لا يستطيع أن يستجيب في أحسن الحالات إلاّ لـ (٤٨%) من المتسربين، ومن هنا يمكننا أن **نتساءل: إلى أين تتوجه جيوش التلاميذ المتسربين ؟** قد يكون الشارع ورفقاء السوء بعض ما ينتظرهم خارج المدرسة، حيث تكون مثل هذه المخالطة غير المسؤولة مدخلا لارتكاب الجناح أو السلوك المنحرف في كثير من الحالات، وهو الأمر الذي يتبين لنا من خلال دراستنا للفصل التالي:

الفصل الحادي عشر: أثر الحي في جنوح الأحداث في الجزائر

المبحث الأول: دور الحي كمؤسسة اجتماعية في تنشئة الطفل في المجتمع الجزائري.
المبحث الثاني :أثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري.
المبحث الثالث: مشكلات الأحداث في بعض أحياء مدن الجزائر.

المبحث الأول: دور الحي كمؤسسة اجتماعية في تنشئة الطفل في المجتمع الجزائري

مدخـــل

إذا كان للأسرة والمدرسة كما رأينا النصيب الأكبر في مجال سببية الجنوح أو الجريمة في المجتمع الجزائري فإنهما لا يمكنهما أن ينعزلا عن المؤسسات الأخرى القريبة إليهما في إنجاز عملية خلق شخصية الفرد وبلورة اتجاهاته الأساسية في الحياة، ذلك لأنهما يعملان من خلال بعض المحددات الجغرافية والايكولوجية الاجتماعية التي تتميز بها المنطقة التي تحدد إقامة اسر الأحداث، فهما يعتبران جزء من بيئة ثقافية أكبر تعرف بالحي.

ولما كان الحي يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري الذي يميز المنطقة الاجتماعية التي يسكن فيها الحدث ارتأت هذه الدراسة أن تبين من خلال هذا المبحث كيف يكون الحي في المجتمع الجزائري مصدرا من مصادر تكوين السلوك الجانح أو عاملا يساهم في تنمية هذا السلوك أو تطويره أو زيادة معدلاته من جهة أخرى، وذلك من خلال محاولة توقفنا على بعض العوامل المساعدة التي تساهم في خلق الجو المناسب لنمو السلوكات المنحرفة لدى الأحداث في أحيائهم السكنية.

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية على جانب كبير من الأهمية، ويشير علماء الاجتماع، وعلماء النفس، وعلماء النفس الاجتماعي إلى أنها الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماطه الثقافية من أجل تشكيل شخصية الفرد الاجتماعية، وهي عملية طويلة تبدأ بالولادة ولا تنتهي إلا بنهاية الحياة الطبيعية للفرد، وتكون على مراحل متعاقبة، لكل مرحلة من مراحل الحياة عناصر ثقافية تختص بها، وعلى الفرد أن يستوعب في مسيرته الطويلة جميع متطلبات هذه المراحل بهدوء وبصورة متواصلة، وبذلك تكون عملية التنشئة الاجتماعية ذات هدفين مزدوجين أولهما بناء شخصية الفرد، وتطويرهذه العملية بصورة مستمرة، والهدف الثاني ضبط سلوك الفرد وتوجيهه اجتماعيا.

إن الفرد الذي يعيش في مجتمع لا يمكن أن يخضع إلى مؤسسة واحدة تشرف على عملية تنشئته الاجتماعية، بل هو يتأثر بوظائف الكثير من المؤسسات التي يعمل كل منها على تحقيق قدر من الولاء والانتماء.

ويُعَدُ الحي محطة من المحطات التي لا يمكن إهمال دورها في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال نقل التراث الاجتماعي والثقافي الخاص بالمجتمع عن طريق الاحتكاك والتفاعل بين أفراد الحي. ومن هنا يسهم

الحي في تشكيل علاقات الفرد و تواصله بالأفراد والجماعات، فيزوده إمّا بالمواقف والظروف التي تقوده إلى الانحراف والجناح، وإمّا بالقيم والاتجاهات التي تبعده عن السلوك المنحرف أو الجانح.

ومن هذا المنطلق حاولنا التعرف على مدى الدور الذي لعبه الحي كمؤسسة اجتماعية في تنشئة الفرد في الماضي، وما هي التغيرات التي طرأت على مفهومه في ظل التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

يعرف الحي في التعبير الجزائري بـ "**الحومة Houma**" ، وهي تعني المجال الجماعي الذي يدل على الحماية والقرابة اللذين يدلان على الانتماء والمأوى واللجوء [(١)].

إنّ الحي الذي يعني المنطقة الصغيرة التي يعيش فيها الفرد بحكم موقع داره، والذي عرفه القانون التوجيهي للمدينة في الجزائر بأنه جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به [(٢)]، يمكن أن نعتبره ذلك المجال الواسع من المحيط الخارجي المفتوح الذي يخرج عن إطار المؤسسات الاجتماعية الرسمية بما فيها من منشآت تنظيمية متعددة، وهو بهذا المعنى يحمل ملامح الكل الواسع الذي لا يحكمه نظام خاص، ولا برنامج واضح، وهو المجال الذي يمكن أن تتقاسمه وتشترك فيه مختلف تشكيلات المجتمع دون تمييز.

لقد كان الحي يشكل الوحدة الاجتماعية الأساسية داخل النسيج العمراني للمدن الجزائرية، فكان وحدة اجتماعية وإيكولوجية تامة ومترابطة تسود فيها العلاقات الشخصية الوثيقة، وبذلك لم يكن يعرف ذلك التفسخ الاجتماعي الذي يسود المدن الصناعية في الغرب، والذي يؤدي إلى انتشار الانحراف والإدمان والإجرام.

لقد دلتنا البحوث والدراسات التي أجريت على المجتمع الجزائري أن الحي أثناء الاستعمار الفرنسي، وفي السنوات الأولى التي تلت الاستقلال لم يكن يختلف عن باقي المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى، ذلك لأنه كان يقدم وظيفة مهمة كوسط اجتماعي ضمن إطار العملية التعليمية والتنشيئية للطفل، لقد كانت العائلة متعارفة ومتضامنة فيما بينها، كما كانت الروابط الأسرية والقرابية، وكذلك روابط الجيرة ذات تأثير فعال في طريقة التنشئة الاجتماعية التي كان ينمو ويترعرع في ظلها الأطفال، ومن هنا نستطيع القول أن التربية كانت ذات طابع شمولي يشترك في أدائها عدة أفراد من العائلة، وفي كثير من الأحيان الجيران وأبناء الحي، وذلك من خلال التوجيه والنصح الذي يقدمونه للأطفال إذا قاموا بتصرف أو سلوك غير مقبول اجتماعيا، لقد كان لمفهوم احترام الجيرة وطاعة الكبار قيمة بالغة الأهمية من خلال التعامل بين الأفراد،

---

[١] -Larbi IChboudéne.**De La Houma a L' espace cité, in Lumière sur la ville** , Alger .Editions DALIMEN, 2004, P : 345.

[٢]- وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، **القانون التوجيهي للمدينة** رقم ٠٦-٠٦ المؤرخ في ٢٠ أفريل ٢٠٠٦، المادة الرابعة، ص: ١٢.

فكان تدخل الرجل الكبير في شؤون **أولاد الحومة** أمر مقبول في عاداتنا وتقاليدنا القائمة على الحشمة والحياء.

ومن هذا المنطلق كان الطفل منذ صغر سنه ينشأ على هذه الطريقة بين أحضان أسرته، وتحت رعاية وتربية والديه وأقاربه، ثم خارج أسرته يكون تحت رعاية جيرانه ومعارفه، ومن هنا كان لا يستطيع أن ينحرف لأنه كان يشعر دوما بأنه تحت الرقابة المستمرة للوالدين والأقارب والجيران وسكان الحي عامة، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الانحراف والجنوح في المجتمع الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي وخلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وهذا رغم الصعوبات المعيشية المتمثلة في الفقر، والعوز، والاحتياج، والجهل والأمية...الخ التي كانت تعاني منها الكثير من الأسر الجزائرية بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة.

لقد كان الطفل يتقبل القواعد الأخلاقية التي تعرض عليه من طرف الدين والعادات والتقاليد والأعراف، وكذلك تلك القواعد المنبثقة من الوسط الذي يعيش فيه والمجسدة في أوامر ونواهي الأشخاص الذين يكبرونه سنا ويعتبرهم من سكان الحي، حيث كان يعتقد أن هذه القواعد مقدسة باعتبارها أخلاقا جمعية يشترك فيها الطفل مع باقي أفراد هذا الوسط المتمثل في الحي.

وبناءا على هذا فقد كان الحي في المجتمع الجزائري تطغى عليه قواعد الاحترام والتشبث بالقيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع ككل، والتي كانت تمارس دور الرقيب على مختلف سلوكات وتصرفات أفراد الحي.

وهكذا كان الحي آمنا والأسرة مطمئنة على سلوك أفرادها لأن التنشئة الاجتماعية والتربية الأخلاقية كانت موجودة ومستمرة في الحي، والطفل كان يتلقى تعاليم صارمة وقوانين محددة تبين له مختلف حقوقه وواجباته التي عليه الالتزام بها في التعامل مع الآخرين.

ونظرا للتأثير البالغ الذي كانت تمثله مكانة الحي في هذه الفترة بالنسبة للطفل فكان يحافظ على استمرار تلك التعاليم والقيم التي تعلمها داخل الأسرة من عائلته وأقاربه، أو خارجها من الحي أو الوسط المفتوح.

أمّا اليوم وفي ظل التغيرات العميقة التي تعرض لها المجتمع في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومع تردي الظروف المعيشية، وتنامي الضغوطات الديمغرافية أصبحت جماعة الانتماء (الحي) لا تفي بدورها كضامن للأمن والطمأنينة والاستقرار وكواقي من الانحراف والجنوح إلى درجة أنّ الكثير من الأسر الجزائرية وخاصة المثقفة منها والواعية أصبحت غير مطمئنة على تواجد أبنائها في "**الزنقــة**" نظرا لكونها أصبحت خطيرة وضارة على أبنائها، لذلك نجدها تعمل جاهدة لحبس أبنائها داخل

جدران الوحدة السكنية لتمنعهم من أي اتصال مع ثقافة الشارع (١) خوفا من وقوعهم في مخالب المنحرفين ومروجي المخدرات ومتعاطيها.

وفي هذا السياق يمكننا أن نتطرق إلى بحث ميداني قامت به باحثة حول حي القصبة في الجزائر العاصمة، وتوصلت نتائجها إلى أن الحي أصبح لا يلبي مهمة الاندماج الاجتماعي، فقد تحول من مكان للتضامن الاجتماعي إلى مجال يقل فيه النظام والأمن، حيث ضعفت الروابط الاجتماعية والعلاقات العمودية التراتبية (٢) لقد أدت صيرورة تلاشي آليات التنشئة الاجتماعية التقليدية إلى فسح المجال لبروز أشكال جديدة للتنشئة، وظهور جماعات اجتماعية شبانية جديدة أصبح الشارع عوض الحي هو حجر الزاوية لنشاطاتها المختلفة (٣).

وفي بحث ميداني آخر حول الحي القديم لمدينة قسنطينة تصل باحثته إلى خلاصة مشابهة حيث تذكر أن الحي الذي كان مكانا مألوفا للتنشئة والتفاعل الاجتماعيين، حيث كانت كل زاوية فيه تعبر عن شيء أصبح اليوم حيزا للعزلة يخشى فيه الفرد على نفسه، ومكانا للتهديد وتسوية الحسابات (٤).

استنتاج:

بناءا على ما تقدم ذكره يمكننا القول أنه نظرا للتغير الكبير في المعايير والقيم التي كان يتسم بها المجتمع الجزائري أصبحت الأجيال الحالية هي التي تساهم بنفسها في وضع المقاييس الأخلاقية الخاصة بحياتها، وهي مقتنعة أشد الاقتناع بأنها هي الأصح، لأنه عن طريقها يأخذ الشباب حقه عنفا من المجتمع الذي همشه ولم ينصفه، لذلك أصبح الحي أو الشارع يمثل عالما من الغموض، والآتجانس، فلا يحكمه قانون، ولا تحده سلطة، كما لا تضبطه رقابة (5)، لقد تشابكـت فيه القيم حيث عملت التوسعات البشرية و الإختلالات الثقافية نتيجة للهجرات المكثفة من مختلف المناطق الريفية نحو المدن بما ولدته من ضغوطات نفسية واجتماعية على ظهور نمط آخر من المفاهيم والتفاعلات والعلاقات برزت أكثر من خلال الشارع الذي أصبح متنفسا لكل الضغوطات والمشاكل التي يعاني منها الشباب. ونظرا لغياب الحماية والرقابة على سلوك الأفراد في مختلف أحياء المدن بصفة عامة، حيث أصبح الكل لا يهتم إلا بشؤونه ومصالحه الخاصة، ممّا أدى إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي، وتراجع روح التضامن الذي عرف

---

١ - Techrine Mékidéche,**jouer dans la rue ou éspaces d' enfants dans la ville**, in cahier du cread, Alger, O.P.U, N° :26, 2 éme trimestre 1991, P : 191.

2-٣ - Mériem vergés,**La casbah D'Alger, Chronique de la survie dans un quartier en sursis,** in NAQD, Alger, N° :6, Mars1994, PP : 36-42.

٤ - Boumaza zoulikha , **La rue dans le vieux constantinois :Espace public, marchand ou lieu de sociabilité,** in insaniyat , Oran, N° ; 2, 1977, PP : 27-46

٥ - Techrine Mékidéche, **Apprendre a L école de la rue, in revue Algérienne de Psychologie et de sciences de L éducation, Alger, N° :4, 1990, P :30**

به المجتمع الجزائري أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، وخلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، فنقص اهتمام الناس ببعضهم البعض، وسادت العلاقات الفردية والنفعـية، وصارت بعض المقولات الشعبية سائدة مثل **"تخطي راسي"، "عندو والديه"، "ماندخلش روحي** " شعاراً عاماً يطبع غالبية سكان الحي، وبالتالي حدثت القطيعة بين البيت ومؤسسة الحي كمؤسسة تربوية، ولم تعد المؤسسات التربية تكمل بعضها في إطار الوظيفة التنشئية كما حدث في الماضي، وهذا ما أدى إلى انتشار نوع من الفوضى، حيث أصبح الأطفال والأحداث متروكين لأنفسهم لا يكنون أي اعتبار لقيم وعادات وتقاليد وأعراف المجتمع، الأمر الذي أدى إلى جانب عوامل أخرى مساعدة إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف، وساعد على تطور معدلات الجنوح والإجرام، وهذا ما يفسر الارتفاع المخيف في نسب جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، والتي كانت قليلة جدا في الماضي بسبب قوة عوامل الضبط الاجتماعي والأسري وخضوع الأطفال والشباب خضوعا كاملا لقيم وتقاليد المجتمع.

وفي خضم كل هذه التغيرات والتطورات التي تعرض لها المجتمع الجزائري بصفة عامة، والأحياء السكنية بصفة خاصة تساءل أحد الباحثين: " **كيف لنا أن نجد مكان وعقلية " الحي الإسلامي" القديم المتمثل في " الحومـة " في ظل أحياء جديدة لا تمتثل بالنموذج المألوف لدى مجتمعنا** ؟ [1].

---

[1] - Larbi IChboudéne ,**conditions d émergence des récents quartiers d'Alger vers L'impossible « Houma »** in vies de villes, Alger, editions « Les Alternatives urbaines » , N° :2, 2005, P :51.

المبحث الثاني: أثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري.

لا شك أن غالبية البحوث العلمية التجريبية والدراسات المقارنة التي تناولت حالات الأحداث الجانحين قد أظهرت نتائجها اثر طبيعة الحي السكني في جنوح الأحداث حين أوضحت زيادة معدلات الجنوح في بعض الأحياء دون أحياء أخرى (*).

وفي الجزائر لم نجد دراسة مقارنة حول ارتفاع معدل الجريمة والانحراف في أحياء معينة دون أحياء أخرى،غير أن تصريحات بعض المسؤولين لدى مصالح الشرطة القضائية وقضاة الأحداث الذين تمكننا من الاتصال بهم بحكم تعاملهم اليومي مع حالات مختلفة من الأحداث الجانحين تؤكد مدى تفريخ بعض أحياء المدن للانحراف والجنوح بمعدل أكبر من أحياء أخرى.

لقد أوضح قضاة الأحداث استنادا إلى ملفات الأحداث الجانحين أنّ معظم حالات الجنوح تأتي من الأحياء شعبية المتواجدة بالمدن، والتي تتميز بالكثافة السكانية العالية والازدحام السكاني والنقص الكبير في التجهيزات والمرافق الضرورية إلى جانب رداءة المساكن وانخفاض المستوى الاقتصادي لسكانها.ومن جهة أخرى يصرح قضاة الأحداث أنّ نسبة كبيرة من حالات الجنوح تأتي أيضا من الأحياء غير القانونية وهي التي أطلق عليها عدة مصطلحات منها: البناء الفوضوي، البناء السري، الأحياء القصديرية، السكن الانتقالي، عشش الصفيح...الخ. إنّ هذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها الجزائر وإن تعددت تعليلات تواجدها فإنّ أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديمغرافي في المدن، وحدة أزمة السكن بها والنزوح الريفي المكثف نحوها حيث بينت الدراسات و الأبحاث التي أجريت في هذا المجال أنّ (٩٠%) من سكان المستوطنات العشوائية ينتمون إلى أصول جغرافية ريفية [1]، وحسب تقارير الأجهزة المختصة بالتهيئة العمرانية والمدن فإنّ البناءات الفوضوية الموجودة حاليا في الجزائر أغلبها نمى وتوسع بشكل مكثف في المرحلة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٣) بسبب غياب المراقبة المشددة في مجال البناء من طرف الجهات المختصة، وتسامح الإدارة المحلية في تطبيق قانون التهيئة العمرانية تجاه مرتكبي المخالفات العمرانية وتفاقم أزمة السكن الحادة التي تشهدها أغلب المدن الجزائرية، ويقـدر عددها بـ ٤٠٠.٠٠٠ مسكن منها ١٢٠.٠٠٠ في شكل أحياء قصديرية وتتمركز حول أو داخل المراكز الحضرية الكبرى أو المدن الصغرى أو المجاورة: إنّ نسبة (٤٠%)من البلديات معنية بمعدل اثنان إلى ثلاثة أحياء في كل

---

* - راجع المبحث. الثاني من الفصل السابع من هذه الدراسة.

1- بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص: ٥٣.

بلدية على مساحة متوسطة قدرها إحدى عشر هكتار لكل ٢٧٠ مسكن، ويصل عدد الأفراد في المسكن الواحد إلى (٧.٢) فرد لكل مسكن [١].

ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد أنّ هذه الأحياء لا تتوفر على شروط الحياة الكريمة، فهي غير مزودة بالكهرباء، وغير متوفرة على شبكات المياه الصالحة للشرب، وغير مزودة أيضا بقنوات تصريف المياه القذرة، ممّا يتسبب في غالب الأحيان في بروز مشاكل بيئية خطيرة نتيجة انتشار مزابل الفضلات الفوضوية وانبعاث الروائح الكريهة والغازات والقواضم والناموس، الأمر الذي يكون له في أحيان كثيرة انعكاسات على صحة المواطنين.

أما عن مدى أثر الأحياء القصديرية والفوضوية في جنوح الأحداث فيمكننا أن نصرح بحكم زيارتنا الميدانية لبعض الأحياء القصديرية المتواجدة بالجزائر العاصمة مثل حي الجزيرة بباب الزوار والحي القصديري الكبير ببني مسوس والحي القصديري بوادي الحميز أنها تتميز بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وتعتبر بيئة فاسدة تؤثر سلبا على تنشئة الأطفال والأحداث، ففي مثل هذه الأحياء يعتمد سكناها على الحرف البسيطة، أو المتاجرة في بعض الخضر والفواكه أو الأثاث والملابس القديمة إلى غير ذلك من المهن الهامشية، كما أن نسبة لا يستهان بها من السكان في هذه الأحياء تعتمد في معاشها على مزاولة البغاء والسرقة بكل أنواعها والمتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من الأنماط السلوكية المنحرفة.

كما تنتشر في هذه الأحياء العادات الاجتماعية السيئة مثل تعاطي المخدرات والإدمان على الخمور والتدخين والنـفة في أوساط الأطفال والأحداث في سن مبكرة جداً إلى جانب انتشار ممارسة العنف اللفظي والكلام البذيء والمشاجرات المستمرة بين سكان الحي والعنف الجسدي عن طريق الضرب والجرح العمدي باستعمال السلاح البيض في غالب الأحيان.

إنّ كل هذه السلوكات تؤثر تأثيرا مباشراً في معايير الحدث وقيمه وأنماط سلوكه حيث غالبا ما يمتثل ألوانا مختلفة من السلوك الآسوي في محيط الحي الذي يسكن فيه، ذلك أنّ الطفل الذي يتواجد في حي جانح يشيع فيه السلوك الجانح أو الجريمة أو عدم احترام القانون فهو يقلد ما يحط به من أنماط سلوكية جانحة.

أمّا عن ظاهرة زيادة معدلات الجنوح في الأحياء الشعبية في الجزائر هذه الأحياء التي غالبا ما يسكن أصحابها في عمارات أو مساكن تقليدية، والتي تتميز بالتكدس السكاني، وتضم سكان من طبقات اجتماعية متواضعة، كما تعتبر هذه الأحياء أمكنـة متخلفة بسبب الفوارق الطبقية والتهميش الاجتماعي، تتواجد فيها المباني السيـئة

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، ص: ٢٠١.

والمتداعية، والمساكن الضيقة، تحيط بها أسواق شعبية غالبا ما تكون مليئة بالحركة والصخب والمعاملات، تتواجد بها مقاهي ومشارب وملاهي إلى غير ذلك من المنشآت التي تؤثر في معايير الحدث وقيمه، كما تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة إلى جانب عدم توفرها على الخصائص الحضرية من هياكل ومرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية إلى درجة أنه وصفها البعض بأنها مراقد للبشر فقط.

لقد أكد بعض المسؤولين لدى مصالح الشرطة القضائية في إطار اثر الحي الشعبي في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، أنّ أغلب الحالات التي تعرض عليهم على مستوى الجزائر العاصمة تقطن في أحياء شعبية مميزة ومعروفة مثل الأحياء الشعبية المتواجدة بدوائر: باب الوادي وباش جراح و الحراش وساحة الشهداء وسيدي أمحمد...الخ.

إنّ مثل هذه الأحياء غالبا ما تخلق مجالا خصبا لظهور السلوك المنحرف أو الجانح، وتمهد الطريق لانتشار الظواهر السلبية المنحرفة والمتمثلة في تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة التي تباع بسهولة في أسواقها وأزقتها، كما أنه نظرا لكثرة حركتها يجد فيها الجانحين والمجرمين مجالات واسعة وفرصا سانحة لممارسة السرقة بمختلف أشكالها، حيث تصبح السرقة البسيطة هي عملا من أعمال العيش لدى الأحداث.

كما تنتشر في هذه الأحياء الشعبية الكثير من الأنماط السلوكية الضارة مثل حمل السلاح الأبيض واستعماله دون خوف أو تردد ممّا يتسبب في حالات كثيرة إلى إصابة الضحية بالضرب والجرح العمدي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى غاية القتل.

ونظرا للظروف المعيشية السيئة التي يعيش فيها الأحداث في الأحياء الشعبية غالبا ما نجد مشاعر الإحباط والتوتر تزداد بينهم، ذلك لأنّ الحرمان المادي الذي كثيرا ما يغذي لديهم مشاعر خاصة كالشعور بالحسد والحقد والكراهية بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلق، كل هذا بدوره يسهم في خلق جو مناسب لنمو الاتجاهات العدوانية والسلوك المنحرف.

إنّ السبب الرئيسي في تفاقم الانحراف والجناح في مثل هذه الأحياء الشعبية حسب استنتاجات بعض المسؤولين بالمديرية العامة للأمن الوطني والمكلفين بقضايا الطفولة الجانحة هو العوز والضنك الاقتصادي والضياع الاجتماعي الذي تسببت فيه الأسرة والمدرسة والسلطات المعنية التي لم تحتوي وتؤطر هذه الفئة من الأحداث التي كانت في خطر الوقوع في الجنوح والجريمة، لأنّ الطفل الذي يسكن في مثل هذه الأحياء التي تسهل له خطر الوقوع في الانحراف إذا وجد نفسه ضائعا لا مستقبل له، دون دراسة أو مهنة أو عمل يندفع إلى الصراع ضد الحرمان بأي طريق حتى ولو كان هذا الطريق هو طريق الجريمة والانحراف خصوصا إذا لم يجد الرعاية والتوجيه السليم من أسرته.

أمّا فيما يتعلق بظاهرة جناح الأحداث في الأحياء الراقية التي يتجه فيها المستوى الاجتماعي نحو الارتفاع فيصرح قضاة الأحداث أنها لا تخلو من الانحراف والجناح إلاّ أنّ معدلاتها قليلة إذا قورنت بالأحياء الشعبية والفوضوية، وقد يرجع ذلك إلى عدم التبليغ عن الجرائم والانحرافات التي يرتكبها الأحداث لأسباب معينة من بينها الحرص على عدم تعرض الأسرة إلى العلانية الرسمية التي قد تسيء إلى سمعتها بشكل كبير، أو تصرف رجال الشرطة في مصير الحدث الجانح بشكل شخصي وفوري بحيث لا تصل القضية إلى محكمة الأحداث المختصة، وهكذا يضيع جزء كبير من الجناح الفعلي لأبناء الطبقة الميسورة التي تسكن الأحياء الراقية، وبالتالي لا يدخل في حساب الجناح الرسمي الذي يظهر في الإحصائيات الجنائية الرسمية ، ولا يبين لنا النسبة الحقيقية لجناح الأحداث الذي يسكنون الأحياء الراقية.

وعلى غرار طبيعة جناح الأحداث في الأحياء الشعبية والفوضوية الذي هو جناح عوز واحتياج فإن جناح الأحداث في الأحياء الراقية هو جناح نزوات ومغامرات حيث أكد قضاة الأحداث أنّ جناح الأحداث الذين يسكنون في أحياء سكنية جيدة ولائقة يتمثل في غالب الحالات في عدم انتظامهم في دوامهم المدرسي وقيادة السيارات بدون رخصة سياقة وبخشونة، والتسكع في الشوارع ودور اللهو، والتمادي في تعاطي المسكرات والمخدرات والحبوب المهلوسة، وترددهم على النوادي الليلية وبيوت الدعارة لممارسة بعض السلوكات الجنسية المحرمة متأثرين في ذلك بمشكلة الثقافة المعاصرة التي تبثها القنوات الفضائية، وبجماعة الأقران المنتمين إلى العصابات الجانحة التي يشبعون من خلالها الكثير من نزواتهم ورغباتهم.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث بجناحهم يمكننا أن نستنتج أنّ الأحياء الشعبية والفوضوية والقصديرية في الجزائر غالبا ما كانت عاملا مساهما في تنمية السلوك الجانح وزيادة معدلاته، وذلك لما توفره للأحداث من مناخ ملائم لتشكيل السلوك الجانح.

ويظهر تأثير هذه الأحياء على الأحداث في تزويدهم ببعض القيم والعادات والمعايير السلوكية والاتجاهات الخاطئة التي تنتقل إليهم عن طريق المخالطة والتقليد.

ففي مثل هذه الأحياء غالبا ما تنتشر الرذائل الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، وتكوين عصابات الأحداث التي تتعلم السلوك المنحرف بجميع أشكاله من سرقة وتعاطي المخدرات والشذوذ الجنسي، وتناول الحبوب المهلوسة وشرب الخمور والسجائر والكلام البذيء والشتائم والمشاجرات والصراعات إلى غير ذلك من السلوكات المنحرفة، من الحي السكني الذي تعيش فيه، وعن طريق الاختلاط بالصحبة السيئة التي تمهد لها طريق الجنوح بمختلف الوسائل والتسهيلات التي يمكن أن تقودها إلى السلوك الجانح.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر تصريحات بعض المسؤولين لدى مصالح الشرطة القضائية الذين أكدوا أنّ هناك أحياء قصديرية بكاملها في الجزائر يعتمد أغلب سكانها على مزاولة البغاء والمتاجرة والإدمان على المخدرات والمقامرة على نطاق واسع.وحين يعيش الطفل وسط هذه الرذائل والموبقات التي تطبع الكثير من الأحياء في الجزائر خاصة في المدن الكبرى لا يجد من يمنعه عن ممارستها لأنها منتشرة بحرية، ولا يجد ما يخدش كرامته من جرّاء ممارسته لها لأنها أصبحت عادات شائعة ومألوفة يقوم بها الناس دون تخوف أو حياء، وبالتالي تصبح جزءا من الثقافة التي تميز الحي ذاته.

ومن خلال تحليلنا لأثر طبيعة الحي في جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري توصلنا إلى أن هناك العديد من الضغوطات التي ساهمت بشكل أو آخر في اتجاه الحدث نحو الانحراف أو الجنوح نذكر منها سوء استغلال أوقات الفراغ نتيجة النقص الكبير في المرافق الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تعاني منه معظم الأحياء في الجزائر، وسوء الأحوال السكنية التي تدفع بالحدث إلى الشارع، والحرمان المادي الذي تسبب فيه فقر الأسرة وبطالة الحدث، إلى جانب تعرضه إلى الظروف التي تتميز بها الحياة اليومية في حيه رفقة الصحبة السيئة، فهذا كله يشعره بالإحباط، ويغذي فيه مشاعر واتجاهات خاصة كالشعور بالحسد والكراهية الشديدة للدولة والطبقات الغنية والمجتمع التي كانت حسب اقتناعه سببا في إقصائه وتهميشه . كل هذا يسهم بدوره في خلق جو ملائم لنمو الاتجاهات العدوانية التي تترجم في حالات كثيرة بالسلوك الجانح، وهو الأمر الذي سيتضح لن من خلال المبحث التالي:

المبحث الثالث: مشكلات الأحداث في بعض أحياء المدن بالجزائر وعلاقتها بالجنوح.

إنّ الحي يشمل على المقومات المعيشية التي لها صلة وثيقة بالحياة اليومية للحدث، والتي يمكن أن تتأثر بها شخصيته إلى حد كبير، ومن خلال ملاحظتنا اليومية لحياة الأحداث داخل بعض الأحياء استنتجنا أن للمسكن السيئ وظروف العمل أو البطالة والصحبة السيئة ومشكلة قضاء أوقات الفراغ أثر بالغ في خلق حالة الانحراف والجنوح لدى الأحداث ، الأمر الذي نحاول التعرف عليه من خلال المطالب التالية:

أولا- أثر المسكن السيئ في جنوح الأحداث:

إن اثر المسكن السيئ في انحراف الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته في الجزائر، ذلك لأنه تبين لنا من خلال التقارير الصادرة عن مصالح الشرطة والدرك الوطني أن نسبة كبيرة من حالات الأحداث المنحرفين جاءت من بيئات سكنية رديئة، ذلك لأنّ أزمة السكن الحادّة التي تعيشها المناطق الحضرية الكبرى والمتوسطة في الجزائر حالت دون احتفاظ الكثير من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بالمسكن الصحي اللازم للنمو السليم للأطفال بدنيا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا، حيث أدى كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة ، وبسبب استمرار الهجرة الريفية إلى جعل الدولة وسلطاتها غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على سكن في المدن أو الضواحي،وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات فإنّ الرصيد العقاري المقدر بحوالي أربعة ملايين سكن لازال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمقدرة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوى التراب الوطني (١).

وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح أيضا من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء أو ما يعرف في الجزائر بمتوسط شغل السكن الذي ارتفع من ٥.١٥ سنة ١٩٦٦ إلى ٧.٤ في سنة ١٩٨٧ إلى ٧.٥ سنة ١٩٩٨ (٢).

إن النظرة الواضحة للوحدات السكنية المتواجدة ببعض الأحياء الشعبية والقصديرية بالجزائر العاصمة تبين الوضع الرديء والخطير المتواجد عليه بعض السكنات الواقعة بمناطق يعتبرها الكثير مناطق تفريخ الانحراف والجنوح مثل المساكن المتواجدة بحي النخيل بباش جراح وديار المحصول وديار الشمس وديار الباهية بالمدنية وحي ديار الكهف بباب الوادي ...الخ، وهي مساكن على شكل عمارات ذات الغرفة الواحدة أو

---

[١]- الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الجزائر، ١٩٩٤، ص : ٤٧.
[٢]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص: ١٣١.

الغرفتين اتصفت بكل أسباب القذارة والرداءة والضيق والاكتظاظ، إنها لا تتصف بالشروط الصحية ولا تستجيب لأدنى المقاييس التقنية المقبولة للإيواء والتي شيدتها الإدارة الفرنسية في إطار سياستها الاستعمارية المبنية على التفرقة العرقية في الإسكان.

وهناك مساكن أخرى أيضا على شكل عمارات متواجدة بمناطق متفرقة من الجزائر العاصمة مثل منطقة بلوزداد، وساحة الشهداء، وباب الوادي والحراش تعاني من وضع متدهور جدا من جرّاء تأثيرات القدم والاكتظاظ والنقص الكبير في الصيانة والتجهيز والمراقبة التقنية، الأمر الذي جعلها نتيجة تدهور حالها غير قابلة للسكن، بل وخطيرة، ومع ذلك فهي مأهولة بالسكان.

ويوجد أيضا المساكن المشيّدة في إطار البناءات والأحياء الغير قانونية مثل الأحياء القصديرية التي تزايدت أعدادها بشكل مدهش خاصة منذ الثمانينات بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، حيث بينت تقارير الأجهزة المختصة بالتهيئة العمرانية والمدن بأن البناءات الفوضوية الموجودة حاليا بالجزائر أغلبها نمى وتوسع بشمل مكثف في المرحلة مابين: ١٩٨٠-٢٠٠٣ بسبب الانفجار الديمغرافي في المدن، وأزمة السكن بها، والنزوح الريفي نحوها. وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن تزايد الهجرة الريفية في الآونة الأخيرة كان بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الأرياف منذ سنة ١٩٩٢ بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي حركت الهجرة الريفية بشكل مكثف نحو المدن من جديد، وهكذا استمر نمو الأحياء القصديرية وانتشارها بشكل سريع حيث فاق معدل نموها المقدر بحوالي (١٠%) سنويا معدل النمو الحضري المقدر بحوالي (٨%) سنويا على أكبر تقدير [١]. بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني، وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية عن إيقافها والتحكم فيها.

و يهمنا من كل ما سبق ذكره حول خطورة تفاقم ظاهرة الأحياء القصديرية بالجزائر، والتي اتصفت نتيجة للظروف المعيشية السيئة بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي أن الأوضاع السكنية المزرية التي يسكن فيها الأحداث غالبا ما تدفع بالكثير منهم نحو انتهاج السلوك المنحرف أو الجانح.

أما فيما يتعلق بالمجموعات السكنية الجديدة التي شيدتها الدولة للتخفيف من أزمة السكن، والتي تم إنجازها باستعجال تحت ضغوطات الاحتياجات، وفي غياب الدراسات والتصميمات العلمية ضمت فئات اجتماعية متباينة واتصفت بضيق غرفها وقلتها بالنسبة للعائلة الجزائرية الكثيرة العدد، كما أنّ الأحياء المتواجدة فيها تشكو من النقص الكبير في الهياكل والمرافق الضرورية للحياة الحضرية.

١- بشير التجاني، مرجع سابق، ص: ٨٨.

ومن كل ما سبق ذكره حول وضعية السكن السيئ في الجزائر وأثره في جنوح الأحداث يمكننا أن نستنتج أن المسكن السيئ من ناحية الضيق والرداءة والقذارة يصبح مكروها بالنسبة للحدث ممّا يدعوه إلى الهروب من المنزل إلى الشارع "**الزنقة**" أين يصبح عرضة إلى الكثير من الانحرافات التي تنتهي بالجناح في غالب الأحيان.

ومن جهة أخرى نجد أنه نتيجة لضيق المسكن كثيرا ما يدفع الوالدين أبنائهم إلى الشارع لكي يتسنى لهم قدر من الراحة داخل المسكن لأنه مع هذا الضيق يستحيل إيجاد مكان مخصص للأبوين أو الإخوة والأخوات للتصرف بكل حرية في المنزل، وهكذا تضيع أسباب الاستقرار الأسري حيث يغيب الحوار بين أفراد الأسرة وتضعف الروابط الأسرية، ، وتخفت العلاقات بين أفرادها، ويسود جو من التشتت والتباعد، الأمر الذي يساهم في حالات كثيرة وبشكل قوي في إفلات الأولاد من سلطة أوليائهم بحيث يصعب استرجاعهم وإصلاحهم قبل أن يصبحوا جانحين على قدر من الخطورة.

كما تؤدي كثرة المشاكل والضغوطات التي يتسبب فيها المسكن الرديء والضيق مثل النزاعات والشجارات بين مختلف أفراد العائلة التي تجعل الأولاد في بعض الحالات يتركون المنزل لقضاء معظم أوقاتهم خارجه أين يجدون المتعة مع رفاق السوء في تعاطي المخدرات والمهلوسات ليعوضوا شيء من عدم الاستقرار والراحة الذي فقدوه في أسرهم.

٢- أثر العمل غير المناسب والبطالة في جنوح الأحداث.

إنّ ظاهرة عمالة الأطفال أو البطالة لا يمكن التقليل من أهميتها في تزايد ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر، ذلك لأنّ الحدث الذي يعاني من البطالة غالبا ما يجد متسعا من الوقت يملؤه بالخروج إلى الشارع والتردد على الأسواق والمقاهي والملاهي والأماكن المشبوهة، ممّا يهيئ له فرصة الالتقاء بقرين السوء الذي يدفع به إلى تيار الجريمة، أو يحاول أنّ يملأ هذا الفراغ بإشباع الميول والحاجات غير المشروعة التي تغذيها فترة المراهقة والرغبة في الحصول على المال بأية وسيلة.

كما أنّ الحدث الذي يعمل في أعمال غير مناسبة في إطار عمالة الأطفال كثيرا ما ينتهي به الأمر إلى الانحراف أو الجنوح، ذلك لأنّ طبيعة عمله في الأسواق والشوارع والطرقات تيسر له سبيل الاندماج في أوساط وضيعة والعيش في بيئات منحطة أين يمكن أن يتعلم ألوان مختلفة من السلوك المنحرف، بالإضافة إلى خطر مخالطتـه لأشخاص منحرفين أصبحت الجريمة بالنسبة إليهم أمرا سهلا وثيق الصلة بحياتهم اليومية، مما يؤدي في النهاية إلى ارتباطه بهم، وبالتالي انزلاقه في تيار الجنوح والانحراف. ومن هذه الوجهة تبدو أهمية دراسة الصلة بين البطالة وعمالة الأطفال وبين ممارسة السلوك الجانح في المجتمع الجزائري.

تشير أخر الإحصائيات في الجزائر أنّ عدد الأطفال قد بلغ (٩.٦٠٠.٠٠٠) طفل، ويمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر سنة حوالي(٦٣%)، وهي شريحة هامة في الهرم السكاني تحتاج إلى الاحتواء والرعاية والتكفل.

تعد الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من الدول التي سجلت نسبة مهمة من الأطفال الذين يشتغلون في القطاعات الرسمية وغاير الرسمية.

حسب دراسة قدمت للمنظمة العالمية للطفولة المسعفة وصل عدد الأطفال العاملون في الدول العربية (٤.٥ مليون) طفل عامل، ووصل عدد الأطفال العاملون في الجزائر (١.٨مليون) طفل عامل من بينهم ١.٣ مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين (٦-١٣) سنة [(١)].

وحسب التحقيق الذي قامت به وزارة التضامن الوطني في سنة ١٩٩٩ وصلت نسبة الأطفال المشتغلين القطاعات الغير الرسمية إلى ٥ % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين (٥-١٨) سنة أي نحو ٤٧٨.٠٠٠ طفل عامل [(٢)]. وهذه الظاهرة عادة ما تعرف بإسم عمالة الأطفال، والتي تعبر عن ذلك الشغل أو العمل مهما كانت شروطه وطبيعته، والذي يعود بالضرر المعتبر على الأطفال من النواحي العقلية، والصحية، والأمنية، وحتى الأخلاقية.

إن التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرضت لها الجزائر في مختلف مجالات الحياة كانت في انعكاساتها وخيمة وشاقة على الأسر والأفراد في مختلف الشرائح الاجتماعية بما في ذلك شريحة الأطفال حيث تفاقمت المشاكل والأزمات المتوالية مفرزة بذلك ظواهر جديدة منها عودة بروز ظاهرة عمالة الأطفال من جديد، التي كانت الجزائر قد حاولت جاهدة القضاء عليها بعد الاستقلال بإعتبار أن وجود هذه الظاهرة بالجزائر مرتبط بظروف الاستعمار.

وإذا حاولنا التوقف على أسباب تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر نتوصل إلى أنّ هذه الظاهرة برزت بشكل قوي منذ سنة ١٩٩٠ التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات اجتماعية واقتصادية حادة بمفاهيم ومعايير ذات علاقة بالأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بفقر الأسر التي وجدت نفسها إبتداءا من هذه الفترة تعاني من تدني في مستوى المعيشة وانخفاض في القدرة الشرائية [(*)]، الأمر الذي اضطر الكثير من هذه الأسر إلى دفع أبنائها نحو سوق العمل لرفع عدد المساهمين في الدخل الأسري لتغطية العجز في مستواهم الاقتصادي ويخفف

---

[١] -Mostéfa Khiati, **Le travail des enfants en Algérie**, Alger, Editions FOREM, 2006, P ; 43.
[٢] -Ibid ., P ; 44-45.
[*] - راجع المبحث الثاني من الفصل التاسع من هذه الدراسة.

بعض المصاريف عن كاهل الأسرة والمتمثلة في مصاريف الملبس والتعليم والترفيه التي تعد ضرورية بالنسبة للأبناء.

والأمر الثاني الذي تسبب في تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال هو ضعف المردود الداخلي للمنظومة التربوية الذي تجلى في تسربات هامة تجسدت في نسب عالية عند معيدي السنة مابين ١٠% و ١٦% ، كما تجاوز عدد المطرودين من التعليم ٤٢٠.٠٠٠ سنة ٢٠٠٢ منهم (٧١%) في الطور الأساسي [*]، حيث يلاحظ أن ما بين 9.5 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ سنة يوجد أكثر من (٢٠%) منهم خارج المنظومة التربوية، وفيما يتعلق بالذين تتراوح أعمارهم بين(١٦-١٨) سنة فإنّ عدم التمدرس يمس نسبة (٦٠.٩٠%) منهم[١].

وتجدر الإشارة على أنّ النسبة العالية من الرسوب المدرسي لدى هذه الفئة المتضررة تشكل تخوفا كبيرا نحو وقعها في الجنوح والانحراف خصوصا إذا لم توجه نحو فروع التكوين والتمهين أو نحو أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو رياضية.

ويمكننا أن نوضح في هذا الصدد أنّ عرض مقاعد التكوين تجاه هذه الفئة من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٣-١٨) سنة مازال محدودا بـ ٢٠٦.١٠٠ منصب عمل سنويا، وبمقارنة إجمالي المقصيين من المنظومة التربوية سجل حوالي ٢٢٠.٠٠٠ طلب للتكوين لم تتم تلبيته[٢].

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة أيضا إلى أن فئة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٨) سنة والذين لم يدمجوا في المنظومة التربوية أو التكوين لا يستفيدون من أجهزة تشغيل الشباب ولا يسمح لهم بالاستفادة من إجراءات التشجيع لإنشاء مؤسسات مصغرة لأن أعمارهم لم تتجاوز ١٩ سنة.

كما تؤكد إحصائيات البطالة ضعف مستوى تشغيل هذه الفئة، فمن بين عدد البطالين الإجمالي المقدر بحوالي ٢.٣٤ مليون سنة ٢٠٠٢ بما يمثل نسبة بطالة قدرها (٢٧.٣%) فإنّ نسبة (١٦.٨٠%) تقل أعمارهم عن ١٩ سنة، ومن بين ٧٦٦.٠٠٠ حدث قادرين على العمل وتتراوح أعمارهم بين (١٥-١٩) سنة نجد (٥١%) منهم عاطلين عن العمل. ويزداد عدد البطالين في المدن خاصة في صفوف الشباب الذين تقل أعمارهم عن (٢٠سنة) إذ يبلغ نسبة (٥٩.٥٠%) مقابل (٤٤.٣٠%) في الأرياف[٣].

---

* - راجع المبحث الثاني من الفصل العاشر من هذه الدراسة.

3-2-1 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملخص مشروع التقرير حول حماية الشباب: **جنوح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٧.

ونتيجة لكل هذه الأسباب نجد أن الجزائر سجلت توجها بارزا نحو سوق العمل غير المتوازن والعمل غير الرسمي ضمن مفهوم **الشطارة** **La débrouillardise** (١) لمئات الأطفال الذين يتواجدون في العمل مبكرا بسبب الإقصاء من التعليم، و عدم إدماجهم في مراكز التكوين المهني، أو بسبب الفقر و العوز المادي.

إنه على الرغم من عدم وجود إحصائيات محددة حول عمالة الأطفال في الجزائر نظرا لخصوصية هذه الظاهرة فإنّ الواقع الذي نشاهده في شوارعنا يثبت أنه يوجد أعداد هائلة من الأطفال يعملون ضمن القطاع غير الرسمي.

إنّ الإحصائيات الرسمية الخاصة بتشغيل الأطفال الأقل من السنّ القانونية تشير إلى وجود أكثر من ٢٥.٠٠٠ طفل يعمل، الغالبية منهم لا تتعدى أعمارهم الخامسة عشرة سنة، وعلى خلاف ما أفادت به هذه الإحصائيات عن ظاهرة تشغيل الأطفال صرحت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة والبحث بأنّ عدد الأطفال الذين يتم استغلالهم في العمـل وفي مهن لا تتناسب مع أعمارهم هو أكثر بكثير من هذه الأرقام، ذلك لأن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، خصوصا في هذه السنوات الأخيرة، التي أصبح فيها القطاع غير الرسمي المنفذ الأساسي لعمل الأطفال (٢).

وفي سياق هذه التقديرات كشف تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال بالجزائر أنجزه مرصد حقوق الطفل الذين ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث شمل ثماني ولايات من الوسط وهي: الجزائر العاصمة والبليدة وتيزي وزو وعين الدفلى وتيبازة وبجاية وبومرداس والبويرة عن وجود ٢٩٧٩ طفل عامل تتراوح أعمارهم بين (٤-١٧) سنة ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعي وأخطرها المتاجرة في المخدرات والدعارة، أمّا عن ظروف العمل التي يعمل فيها هؤلاء الأطفال فقد بين التحقيق أن (٢٨%) منهم يمارسون نشاطهم بعيدا عن مقر سكناهم، وفيما يتعلق بالظروف التي دفعتهم إلى العمل فقد أجمع (٥٣%) منهم أن السبب راجع إلى الظروف المادية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم، علما أنّ (٧٥%) من هؤلاء الصغار يمدون عائلاتهم بالمال الذي يحصلون عليه مقابل عمالتهم (٣).

وفي تحقيق أخر حول تشغيل الأطفال ونتائجه أنجزه المعهد الوطني للعمل سنة ٢٠٠٤ بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل، ارتكزت الدراسة حول ثلاثة مجموعات من الأطفال العاملين وهي: الأطفال المتمدرسون والأطفال المتسربون من المدرسة والأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة قطعا، وشملت (١٢) ولاية موزعة على مختلف ولايات الوطن (غرداية، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، مستغانم، المدية، تيبازة، الطارف، قالمة،

---

١ -Mohamed said Musette ,**L emploi des jeunes en Algérie** in cahiers du cread, Alger, Ed: O.P.U, n° 26, 2eme trimestre, 1991,p.87.

٢ - Mostéfa Khiati, **Le travail des enfants en Algérie**, op.cit , P : 45.

٣ -Ibid ., PP : 53-74.

الجزائر، الجلفة، تبسة). وقد شملت العينة (٢.١٤٦ طفل عامل) تتراوح أعمارهم بين (٦-١٧)سنة. وقد أسفرت نتائج الدراسة على أنّ (٨٢%) من الأطفال الذين تمت دراستهم والذين تتراوح أعمارهم ما بين (٦-١٥) سنة يعملون في القطاع الغير الرسمي و (١٨%) منهم يعملون في القطاع الرسمي، وتبين من هذه الدراسة أنّ (٥٤%) من فئة السن (١٦-١٧)سنة يعملون في الوسط الحضري كباعة متجولين أو عمال في المقاهي أو عمال في ورشات البناء بينما يعمل (٩١%) من أفراد العينة في الوسط الريفي في النشاط الزراعي ويعمل (٨٥%) منهم في الرعي[1].

لقد توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى أنّ (٥٣.٦٠%) من أفراد العينة بدؤوا العمل بين سن (١٢-١٥) سنة و(٤٤.٥٠%) منهم بدؤوا العمل في سن يقل عن ١١ سنة. وتبيّن من هذه الدراسة أنّ (٤٢.٣٦%) منهم يعملون من أجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة، وأجمع (٣٦.٦٦%) من أفراد العينة أنهم يعملون من أجل اقتناء حاجياتهم الخاصة [2].

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال أنّ هذه الدراسة لم تسفر عن أي شكل من الأشكال غير الإنسانية في استغلال الطفولة في الجزائر.

من خلال هاتين الدراستين يمكننا أن نستنتج أنّ العوز والاحتياج هما اللذين غالبا ما يدفع بالأطفال إلى سوق العمل.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نذكر أنه رغم اختلاف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأطفال في إطار القطاع غير الرسمي فإنه يتنافى مع القوانين والاتفاقيات المنصوص عليها فيما يتعلق بحقوق الطفل كفرد بحاجة إلى الحماية والرعاية والاهتمام، وهو الأمر الذي جسدته الجزائر بتبنيها لاتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، والتي نصت مادتها (٣٢) على أنّ الدول الأعضاء تحمي الطفل ضد الاستغلال الاقتصادي وكل ما يمكن أن يؤثر على تربيته ويضر بصحته أو تنميته الجسدية، العقلية، الروحية، الأخلاقية والاجتماعية.

كما يحمي التشريع الجزائري في (المادة ١٥) من قانون رقم ٩٠-١١ المؤرخ بـ ١٩٩٠/٠٤/٢١ والخاص بعلاقات العمل الطفل من أي استغلال اقتصادي، وأقر أنّ السن الأدنى للقبول في العمل لا يمكن أن يكون أقل من (١٦سنة) حيث جاء فيه أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للعمل عن سن ستة عشر سنة إلاّ في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها...، ولا يمكن أن يوظف العامل القاصر في أعمال خطيرة غير نظيفة أو مضرة بصحته أو بأخلاقه،وأن القاصر لا يجب توظيفه إلا على أساس رخصة من وليه الشرعي.

---

[1]-2 - Ministre du travail et de la sécurité sociale, institut national du travail, synthèse du rapport final sur le travail des enfants en Algérie, Alger, janvier 2005, PP : 1-9.

ونصت (المادة ٢٨) من نفس القانون أيضا أنه لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن (١٩سنة) كاملة في أي عمل ليلي (والعمل الليلي هو العمل الذين يمتد مابين الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا).

وفي هذا الإطار دائما يمكننا الإشارة إلى أنّ منظمة العمل الدولية أصدرت اتفاقية بتاريخ ١٩٩٩/٠٦/١٧ تحمل رقم ١٨٢ خلال المؤتمر الدولي للعمل أثناء دورته السابعة والثمانون حذرت فيها من جميع أسوء أشكال استغلال الأطفال ودعت إلى بذل المجهودات من أجل القضاء عليها، وقد صادقت الجزائر أيضا على هذه الاتفاقية بمرسوم رئاسي رقم ٢٠٠٠-٣٨٧ المؤرخ في ٢٠٠٠/١١/٢٨.

إنّ كل هذه القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر تمنع من تشغيل الأطفال مهما كانت الأحوال والظروف وهذا من أجل حماية حقوق الطفل المشروعة من تعليم وتربية وترفيه، إلاّ أن الواقع يثبت بأن هناك انتهاكات فادحة لحقوقه، فالطفل في الجزائر رغم كل الإجراءات فهو بعيد عن تطبيقها، والدليل على ذلك الأعداد المتزايدة من الأطفال المشتغلين والمتواجدين في الشوارع والطرقات والأزقة والأسواق والموانئ والورشات والمزارع، والذين تتراوح أعمارهم ما بـين (٦-١٥) سنة و يشتغلون مهنا في جميع المجالات كقباضين في حافلات النقل العمومي أو "**تجار صغار**"، يبيعون ويشترون بدءا بطاولات السجائر والفول السوداني في الأماكن العمومية إلى الخضر والفواكه في الأسواق الشعبية وجمع البلاستيك والقارورات في المزابل العمومية وبيع مختلف المأكولات التي تعدها الأم أو الأخت في البيت، والمتاجرة في بعض المواد الاستهلاكية....الخ.

وفي هذا المجال يمكننا أن نتطرق إلى عمل الأحداث في إطار الاقتصاد الموازي **Trabendo**، حيث يقوم الأطفال ببيع وشراء مختلف أنواع السلع من ملابس وأحذية وعلب التبغ والهواتف النقالة إلى غير ذلك من السلع التي يحصلون عليها من خلال شطارتهم في ممارسة الطرابندو، والتي يقومون ببيعها في مختلف الأسواق، الأمر الذي كان له تأثير كبير على عقلية الطفل الجزائري الذي اكتسب بدوره نظرة مادية للحياة، وتشبع بثقافة السوق والاقتصاد الحر والتجارة والكسب السريع.

وانطلاقاً من كل ما سبق ذكره يقول أحد يقول أحد الباحثين أن كل الشباب "**بدون عمل**" في الجزائر ليسوا "**ببطالين** " بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم [١].

---

١ - Mohamed said Mustte, o.p.cit., P : 87.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة البطالة وعمل الأحداث بجنوحهم يمكننا أن نستنتج أنّ بطالة الحدث وتواجده في الشارع دون أي أمل في الحصول على تكوين مهني أو عمل في القطاع الرسمي غالبا ما يهيئ له فُرصاً كبيرة للوقوع في الانحراف بعدما يستولي عليه القلق ويغمره الإحساس بالخيبة والفشل. كما أنّ عمل الحدث في أعمال غير مناسبة في سن مبكرة. فضلا عن كونه استغلالا وانتهاكاً لحقوق الطفل المتفق عليها عالميا محفوف بالمخاطر بإعتبار عمله في هذه السن يتطلب جهوداً لا تتماشى مع طاقاته الجسدية والعقلية مما يجعله عرضة للتعب والإجهاد والاستغلال وسوء المعاملة، وفي كثير من الحالات الانزلاق في طريق العنف ودخول دوامة المخدرات في الوقت الذي يفترض أن يتمتع بطفولته ويعيش سنه.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نشير إلى أن هذه الفئة من الأحداث القليلة الخبرة بالحياة بحكم تواجدها لوقت طويل في الشوارع والأماكن العامة غالبا ما تقع فريسة لأصدقاء السوء الذين يجرونها نحو طريق الانحراف والإجرام، وذلك عن طريق إقحامها في عمليات إجرامية مثل الدخول في عالم الاعتداءات والسرقة أو امتهان مهن إنحرافية تمس بالأخلاق في النوادي الليلية أو بيوت الدعارة أو المتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من السلوكات الجانحة التي تؤثر سلبا على أمن هؤلاء الأحداث.

وأخيرا يمكننا أن نذكر أنه رغم كل الصعوبات والضغوطات والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون في مختلف الأعمال الخطيرة والغير المناسبة في إطار القطاع غير الرسمي فإننا نجد أن الطفل الجزائري سواء كان ذكرا أم أنثى مازال يستمر في التوجه نحو العمل برغبته أو مجبرا الأمر الذي جعل هذه الظاهرة تنتشر بصورة سريعة وخطيرة في الوقت الذي تنعدم فيه أدنى المعلومات عنها لدى المفتشية العامة للعمل المهتمة بمراقبة وتطبيق تشريعات وقوانين العمل، وهو الشيء الذي يظهر النقص الذي يطبع البرامج والمخططات الموجهة لصالح الطفولة والأطفال.

ثالثا- أثر الرفقة السيئة في جنوح الأحداث:

إنّ أثر الرفقة السيئة في جنوح الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته كعامل من عوامل الجنوح في المجتمع الجزائري، حيث أكدت تصريحات قضاة الأحداث ببعض محاكم الجزائر العاصمة أنّ رفاق السوء غالبا ما كانوا سببا في غالبية حالات الانحراف.

ونظرا لزيادة معدلات الأحداث الجانحين والمنحرفين بشكل مذهل وخطير في المجتمع الجزائري وانتشارهم في جميع أحياء المدن الجزائرية سواء كانت أحياء راقية أو شعبية أو قصديرية (*).أصبحت الكثير من الأسر الواعية تسعى جاهدة إلى حجز أبنائها داخل البيوت ومنعهم من الخروج إلاّ في حالة قضاء الحاجيات الضرورية تحت المراقبة والحراسة المشددة خوفا من تعرضهم لمخاطر الوقوع تحت براثن رفاق السوء، وهكذا نظرا للخطورة التي أصبح يسببها الشارع على سلوك الطفل أصبح الكثير من الأطفال محرومين من مزاولة حياتهم الطبيعية داخل الأحياء لأنها أصبحت غير آمنة.

أمّا عن الأسباب التي تدعو الأحداث إلى الإنضمام إلى رفاق السوء في المجتمع الجزائري فهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها مثلا تواجدهم في ضياع تام دون دراسة أو تكوين أو عمل، كما أن الظروف الصعبة التي يعيش فيها الكثير من الأحداث في أسرهم من فقر وضيق في السكن وعدم الاستقرار الأسري الناتج عن الشجارات والنزاعات التي تحدث يوميا بين أفراد الأسرة، بالإضافة إلى الإهمال وضعف رقابة الوالدين وعدم تحمل مسؤوليتهم كاملة في توجيه سلوك الأبناء إلى غير ذلك من الأسباب التي تدفع بالأحداث إلى الهروب إلى الشارع الانضمام إلى جماعة الرفاق التي تعتبر الوسط الضروري للتخلص من القلق الذي يعانون منه بسبب وضعهم المتأزم فيجعلون من الشارع الذي يفرض عليهم قواعده وقوانينه من خلال جماعة رفاق السوء بيتهم الثاني الذي يجدون فيه الحماية والولاء والأمن.

إن الحدث الذي كان من المفروض أن يأخذ نموذج سلوكه عن والديـه وعن المدرسة نجده غالبا ما يأخذه من الشارع عن طريق رفاق السوء الذين يختارهم من الحي الذي يقيم فيه، حيث يفضل في اختياره لرفاقه المجموعة التي تتقارب معه في السن والمماثلة لـه في الجنس والمتفقة معه في الميول والاتجاهات وهذا ما يؤكده جميع العاملين في مجال الطفولة الجانحة على مستوى مصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني الذين صرحوا بأنّ السلوك الجانح في أغلب الحالات ينتقل إلى الأحداث عن طريق المخالطة والتقليد والصحبة السيئة؛ ويحدث ذلك إمّا انطلاقاً من المدارس حيث تقوم جماعة رفاق السوء التي تركت المدرسة بإغراء الأطفال المتمدرسين بمختلف المغريات لحثهم على ترك المدرسة وإتباعهم في مغامراتهم ونشاطاتهم الإنحرافية. ويجدر بنا التنويه هنا بأن حالات كثيرة من الأحداث الجانحين تركوا مدارسهم بسبب رفاق السوء الذين

* - راجع المبحث العاشر من الفصل العاشر من هذه الدراسة.

كانوا في ظل غياب المراقبة الأسرية السبب الرئيسي في اتجاههم نحو السلوك الجانح، أو عن طريق الحـي "**الحومـة**" الذي يوفر في كثير من الحالات أكبر المجالات لتكوين مخالطة بين أفراده بشكل يسهل انتقال بعض الأنماط السلوكية الجانحة، وتبادل بعض القيم الاجتماعية الخاطئة من شخص إلى أخر بكل بساطة وسهولة إذ تخلق بعض الأحياء الفاسدة الجو المناسب لنمو الاتجاهات الجانحة لدى الحدث حيث تقدم له عن طريق رفاق السوء الساكنين بنفس الحي تسهيلات كبيرة في توجيه سلوكه وجهة خاطئة ومنحرفة بدءا بإغرائه ودفعه نحو التدخين وشرب الخمر في سن صغيرة ثم جره نحو تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة إلى أن يصل بهم الأمر إلى تكوين جمعية أشرار في شكل عصابات متكونة من جماعة من المنحرفين اعتادوا مخالفة القانون وارتكاب الجرائم بمختلف أنواعهامنها الجرائم الجنسية والسرقات البسيطة والموصوفة والعنف والاعتداءات بالسلاح البيض والكلام البذيء والمتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من السلوكات الجانحة التي يتعلمها الحدث من هؤلاء الأشخاص اللذين يمتثل قيمهم، والذين يمثلون له المصدر الكبير لكل هذه الاتجاهات الخاطئة التي يتقمصها منهم، ومن ثم تبدأ اتجاهاته نحو العداء للسلطة والقانون والنظام، واتجاهاته نحو تفضيله لمهن معينة دون أخرى مثل احتراف السرقة وبيع الممنوعات والمتاجرة في المخدرات والطرابندو إلى غير ذلك من المهن غير القانونية التي تدير عليه ربحا،وعن طريقها يأخذ حقه من المجتمع الذي لم ينصفه في نظره.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن الحدث يتعلم كل شيء قريب إليه، بل يجده في حيه على عتبة داره بكل سهولة ودو عناء، وهكذا يتدرج في مراتب الانحراف صحبة رفاق السوء وعصابة الأشرار حتى يصل إلى الجريمة، ويصبح السلوك الأسيوي هو الأسلوب الحتمي الذي يهيئ له الاطمئنان والاستقرار في علاقته مع رفاق السوء أو أفراد العصابة الذين يدين لهم بالولاء.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة رفاق السوء بجنوح الأحداث في الجزائر نستنتج أنّ طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث خصوصا إذا كان حيا فاسدا قد يشجع في حالات كثيرة على انتشار السلوكات المنحرفة، ويعتبر عاملا مساعدا على تكوين جماعات رفاق السوء الذين يجرون ورائهم أعداد هائلة من الأحداث ذوو الاستعداد للانحراف.

أما عن وضعية ظاهرة عصابات الأحداث في الجزائر فقد استنتجنا من خلال اتصالاتنا ببعض المسؤولين العاملين في مجالات الطفولة الجانحة لدى مؤسسات الشرطة بأنها تتكون في غالب الأحيان من فئة من الأحداث يتمتعون بميول واتجاهات متقاربة، وقد يجتمع هؤلاء في أماكن معينة، ويقومون بأفعال مخالفة للقانون بدون أي تنظيم، كما قد تتكون هذه العصابات بشكل منظم وتتخذ شعارا لها وقائدا يوجهها، وغالبا ما تجتمع في أماكن سرية بعيدة عن الشكوك والأنظار لدراسة مخططاتها الإجرامية. أمّا عن فئـة الأحداث التي تنضم إلى عصابات الأحداث فغالبا ما نجدها تفعل ذلك لما تهيئه لها العصابة من إشباع لرغباتها الأساسية، ولما تحققه لها من روح المغامرة والانتقام، ولما توفره لها أيضا من حماية ضد السلطة والبوليس، كما يتمتع الحدث من خلال انضمامه إلى العصابة بجميع مظاهر اللهو من سهرات وموسيقى ورقص وخمور ومخدرات إلى غير ذلك من المتع والملذات والأموال التي لا يستطيع الحصول عليها بمفرده كما تمثل العصابة للحدث معاني يحبها الشباب كثيرا في مجتمعنا والمتعلقة بالشجاعة والجرأة - **الرجـ ـ ـلة** -.

أمّا فيما يتعلق بخطورة انتشار عصابات الأحداث في الجزائر فقد شهدت السنوات الأخيرة حسب الإحصائيات الرسمية (*) معدلات كبيرة لعصابات الأحداث انغمس الكثير منها في جرائم متنوعة، وهو الأمر الذي يكشف لنا عن الطابع الجماعي لجناح الأحداث في الجزائر، إلا أنه يمكننا أنّ نصرح بأن هذه العصابات لم تصل بعد إلى درجة خطيرة من الإجرام والمتمثلة في دقة التخطيط وأحكام التنظيم مثلما يحدث في الدول المصنعة إلاّ انه ونظرا للتغيرات والتحولات العميقة التي يمر بها المجتمع الجزائري فسوف تنمو وتتطور إلى أن تصل تحت ضغط بعض العوامل المساعدة إلى درجة الخطورة إذا لم يسارع في احتواءها وعلاجها.

(*) - راجع المبحث الأول من الفصل الثامن من هذه الدراسة والمتعلق بتطور ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر.

رابعا- أثر أوقات الفراغ في جنوح الأحداث:

إنّ استثمار أوقات الفراغ يعتبر مشكلة كبيرة في المجتمع الجزائري، ذلك لأنّ قطاع الثقافة ووسائل الإعلام والرياضة والتسلية يشكو من نقائص مقلقة نظرا لعدم إعطائه العناية الكافية ممّا أدى إلى تهميش هذا القطاع الحيوي على الرغم من أن مهامه مرتبطة ارتباطاً وثيقا بممارسة السيادة الوطنية، لأنه مرتبط بتثقيف المواطن، وترقية مستواه السياسي، الفكري، والروحي عن طريق استغلال الأجهزة الثقافية المتنوعة مثل: دور السينما، ودور الثقافة، ودور الصحافة، والمسارح، والمكتبات، والتجهيزات الرياضية والترفيهية....الخ.

لقد قدر عدد سكان الجزائر إإلى غاية جانفي ٢٠٠٥ بـ ٣٢.٩٠٦.٠٠٠ نسمة، وتعتبر الجزائر من البلدان التي تتكون كثافتها السكانية من الشباب في الغالب لدرجة أن البعض يطلق عليها إسم –**الجزائر-مجمع الأطفال والشباب** ، ذلك لأنّ الشباب يشكلون شريحة هامة في الهرم السكاني، ففي أخر تقديرات سنة ١٩٩٨ بلغت نسبة الشباب الأقل من ١٥ سنة (٣٦.٢%)، وفي المقابل فإنّ جيل الانفجار الديمغرافي قد بلغ سن الرشد حيث أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٩ سنة تجاوزت (٥٧%) **(١)**.

وتجدر الإشارة إلى أن (٦١%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٨) سنة انقطعوا كليا عن الدراسة**(٢)**، حيث بقيت الأغلبية الساحقة منهم في الشارع دون دراسة ولا تكوين ولا عمل، ونظرا لغياب الوسائل الثقافية، والرياضية، والترويحية السليمة عن محيط معظم أحياء المدن الجزائرية خصوصا تلك التي تضم الفئات الاجتماعية الفقيرة غالبا ما يترك الأطفال والأحداث في حالة ضياع أو فراغ تام لا يحسنون استخدامه في أحوال كثيرة، وكثيرا ما يكون الجنوح هو حصيلة الاستثمار السيئ لأوقات الفراغ.

فإذا ألقينا نظرة على عدد الأندية والمؤسسات الرياضية والثقافية والاجتماعية التي تخدم هذا العدد الضخم من الشباب في الجزائر لوجدناها إلى غاية سنة ٢٠٠٠ تبلغ ١٣٣٨ مؤسسة منها ٧٦١ هيكل تابع لوزارة الشباب والرياضة، و ٥٧٧ مؤسسة تابعة لقطاعات أخرى والمتمثلة في وزارة الثقافة والجماعات المحلية والقطاع الخاص...الخ**(٣)**.
أمّا عن المنشآت الرياضية فبلغ عددها ٤٠٠٠ منشأة إلى غاية سنة ٢٠٠٠ منها (١٤.١٠%) فقط تابع لقطا ع الشباب والرياضة **(٤)**.

---

[١]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص: ٧٤.
[٢]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشبيبة: **جنوح الأحداث**، الجزائر، ماي، ٢٠٠٣، ص: ٧.
[٣] -[4] -O.N.S, L' Algérie en quelques chiffres , Alger, n : 35, Editions 2006, P : 3.

ويعتبر التوزيع الجغرافي لهذه المنشآت الرياضية والثقافية غير متوازن، وبالفعل من بين ١٥٤١ بلدية لا تتوفر سوى ٧٥٠ بلدية على هذه المنشآت، بالإضافة إلى أن أكثر من (٨٠%) من المنشآت الرياضية مخصصة لممارسة كرة القدم، أمّا الاختصاصات القاعدية الأخرى والتي تعتبر مهمة ونافعة للشباب مثل ألعاب القوى والسباحة والرياضات الجماعية في القاعة فلا تتقاسم سوى (٢٠%) من هذه المنشآت (١)، أما فيما يتعلق بالمنشآت الثقافية فقد بلغ عددها ١١٤٠ مؤسسة ثقافية إلى غاية سنة ١٩٩٩ موزعة على النحو التالي: ٦٠٢ دور للشباب و ١٣٣ قاعات متعددة الخدمات، و ٦٢ بَيْتاً للشباب، و ٢٢ خيمة للشباب، و ٣٢١ مركز ثقافي(٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التأطير التقني لهذه المؤسسات ضعيفة جدا، وتقل هذه النسبة عن معدل ثلاثة مؤطرين لكل مؤسسة ثقافية، اجتماعية أو رياضية.

وفضلا عن ذلك فإنّ عدد الأحداث المنتمين إلى الجمعيات الرياضية والمنخرطين في جمعيات الشباب ضئيل جدا إذ لا تتجاوز نسبتهم (٧%) فقط (٣).

ومن الواضح أنّ التأطير في إطار الجمعيات والنوادي مازال ضعيفا، ويبدو أن إضفاء الطابع السياسي على المنظمات الشبانية وضعف الوسائل ونوعية التأطير قلصت من قدرات تجنيد الشباب وتأطيرهم.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أنّ دور الجمعيات المهتمة بقضايا الأطفال والشباب مازال ضعيفا ومهمشا، بحيث لاحظنا أنّ نشاطاتها لا تظهر إلاّ في المناسبات والحفلات ، إذ لم تمثل نشاطاتها العلمية والتربوية والثقافية الخاصة بالأطفال إلاّ (١٥%) من مجموع التظاهرات المنظمة خلال الخمس سنوات الأخيرة (١٩٩٩-٢٠٠٣) (٤).

وهكذا تبقى منظمة الكشافة الأفضل تواجدا لدى فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن (١٨سنة).

ومن خلال هذه الأرقام يمكننا أن نستنتج أن هذه النسبة الضعيفة جدا من المنشآت الرياضية والثقافية والترويحية بعيدة كل البعد من أن تكون مجالات لاحتواء الشباب وتأطيرهم عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة، لحمايتهم ووقايتهم من الانزلاق في الانحراف والجنوح.

ونظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية مازالت السينما والتلفزيون من أهم وسائل التسلية والترفيه وقتل الوقت عند

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشباب، مرجع سابق، ص: ٢٥.

٢ -O.N.S, Annuaire statistique de L' ALgérie, n : 21, op.cit., P : 151.

٣- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول حماية الشبيبة، مرجع سابق، ص: ٢٥.

٤ - Mustéfa Khiati**, Les enfants avant tout, Alger,** éditions FOREM, 2004, P.194**.**

شبابنا إلاّ أن هذين الوسيلتين كانتا في كثير من الحالات عاملا مساعدا على انحراف الطفل ذي الاستعداد الذي غالبا ما يميل إلى تقليد المواقف والشخصيات البطولية في الأفلام التي تركز على إثبات الذات وتأكيدها كالخروج عن النظام العام والسطو والقتل في سبيل تحقيق أهداف البطل ورغباته، فهذه النماذج من الأفلام غالبا ما تكون غير مستوعبة من طرف الشباب غير المؤهل لاستيعابها لذلك توجبت الرقابة عليها وفق أسس سليمة تراعي المضمون ولا تخرج عن الهدف المحدد لها لفائدة الشباب ووقايتهم.

وفي هذا المجال المتعلق بتأثير وسائل الإعلام على انحراف للأحداث لا يفوتنا أن نذكر تأثير الإنترنيت الذي أخذ بعداً خطير للكثير من الأحداث المدمنين على هذه الشبكة التي تحمل في كثير من الأحيان سموما تؤدي إلى الانحراف في غياب الترشيد والوعي، ذلك لأنّ الإدمان على مواقع الإنترنيت يحمل في حالات كثيرة انعكاسات خطيرة بعيدة عن الهدف المسطر في التسلية والترفيه، وذلك حين يدخل الأطفال والأحداث على المواقع المتضمنة لمشاهد العنف والجنس إلى غير ذلك من الآفات الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الحدث وتلحق به الضرر. يحدث كل ذلك في غياب الرقابة الصارمة من طرف الخواص الذين يفتحون قاعات الإنترنيت من أجل الحصول على الربح، وذلك بمضاعفة الساعات دون أن يبالوا بالأضرار التي تلحق بالأطفال والأحداث.

ودائما في مجال علاقة كيفية استثمار الأحداث الذين تسربوا من المدارس وبقوا في الشارع دون عمل أو تكوين لأوقات فراغهم بجنوحهم وانحرافهم في الجزائر من ناحية الطريقة التي يشغل بها الأحداث وقت فراغهم، والأماكن التي يقضون فيها هذا الوقت، والأشخاص الذين يرتبطون بهم خلال تلك الفترة في ظل غياب سياسة ناجعة لإدماجهـم أو تأطيرهم في النوادي والجمعيات ومختلف المنشآت الرياضية والثقافية والترفيهية نتيجة لقلتها أو انعدام وجودها في الكثير من الأحياء، وخاصة تلك التي تضم الكتل الشعبـية الفقيرة توصلنا إلى أنّ الأرصفة والشوارع والمجالات العامة الواسعة أصبحت من أهم وسائل قضاء أوقات الفراغ والترويح في المجمع الجزائري بحيث أنها أصبحت تساهم بقسط كبير في تكوين الشباب بثقافة الشارع.

ونتيجة لكل هذه الأوضاع التي يعاني منها الشباب ظهرت منذ الثمانيات في الجزائر فئة من الشباب إلى الواجهة الاجتماعية سميت بـ "**الحياطـة**" أو "**حيطيست**" وهي فئة شبانية مهمشة وعاطلة، تفتقر إلى مصدر عيش قار، وتمضي أغلب أوقاتها متكئة على جدران البنايات في مختلف زوايا الشوارع. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر أنه لما كان لهذه الظاهرة أهمية كبرى في علم اجتماع الشباب في الجزائر نَبَهَ أحد الباحثين بضرورة الاهتمام بدراسة سوسيولوجيا "**الحيطيست**" [1].

---

1 - Mohamed said Mustte ,**L emploi des jeunes en Algérie,** op.cit, P :88.

ونظرا للفراغ الذي تعاني منه هذه الفئة المهمشة فإنها تجتمع في مجموعات في أماكن معينة في الحي الذي تسكن فيه، تختارها وتجعلها أماكنها المفضلة لأنها تراقب من خلالها كل صغيرة وكبيرة تحدث في الحي، وهكذا يقضي هؤلاء "الحياطة" جزء كبير من أوقات فراغهم في محاولة الإطلاع على أمور ومشكلات وأسرار العائلات في الحي، وتغذية مذياع الأرصفة **radio-trottoir ،** وبث الإشاعات، كما يمضمون جل أوقاتهم في النظر إلى السيارات، ولباس الأخرين بنظرات ملؤها الشك والحقد.

كما أننا كثيرا ما نجد تجمعات لهؤلاء "**الحيطيست**" عند مداخل العمارات يتبادلون الأحداث والنكت، أو يغنون ويصرخون، كل ذلك يحدث بأسلوب وكلام خاص بـ "**الحيطيست**" ، هذا الأسلوب الذي يتضمن الكثير من الشتائم والكلام البذيء، ممّا يتسبب في الكثير من الأحيان في إزعاج سكان الحي وإقلاق راحتهم.

ونظرا للوضع المادي المتأزم الذي يعيشه هؤلاء "**الحياطة**" من الشباب البطال والمهمش نجدهم غالبا ما يحاولون الحصول على بعض النقود من أجل مصروفهم اليومي، فيقومون من حين إلى أخر ببيع حذاء رياضي أو سروال من النوع الرفيع أو هاتـف نقال بسعر مغري، ويـعبرون عن هذه الحـركة بتعبير خاص بهم وهو "**نروح نافيقي**" بمعنى " **نروح أَنبَزْنَسْ** ".

غير أنّه في كثير من الأحيان يعيش هؤلاء الشباب فترات ميتة لا ينجحون في الحصول على نقود بطرق مشروعة فيلجؤون إلى الطرق الغير المشروعة والمتمثلة في المتاجرة في المخدرات وغيرها من الممنوعات، ومن هنا يبدأ الانحراف.

إنّ أغلب هؤلاء "الحياطـة"، ونظرا لوضعيتهم الصعبة نجدهم لا يثقون في مستقبل البلاد، ويصفونها وهم في حالة كبيرة من التذمر واليأس بـ "**بلاد ميكي**"، وبهذا يكونون مستعدين لأية مغامرة لأنهم يعتقدون اعتقادا راسخاً بأنهم جردوا من حقهم فهم يمقتون السلطات المعنية التي لم تشغلهم ولم تهتم بهم، بل نجد أكثرهم يحلم بباخرة تنقلهم إلى الخارج دون رجعة ليتخلصوا من واقعهم اليومي المر الذي لا يبشر بالأمل أو الانفراج.وبهذا يموت لديهم الاستعداد للاندماج في المجتمع، بل بالعكس فهم يبحثون عن سبل لمغادرة البلاد أو الانتقام من المجتمع عن طريق ممارسة السلوكات والإنحرافية والإجرامية.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول أثر استثمار أوقات الفراغ في جنوح الأحداث بالجزائر يمكننا أنا نستنتج أن الشباب الجزائري مازال يعاني، وبشكل كبير من التهميش والحرمان والضياع نظرا لعدم التكفل به على نطاق واسع، الأمر الذي كان له علاقة وطيدة بالزيادة المخيفة في معدلات الجنوح والإجرام في الجزائر.

وفي هذا المجال يمكننا أن نتساءل: **ماذا فعلنا لحماية هذه الطاقة الحية من الشباب التي تمثل شريحة هامة في الهرم السكاني من الانحراف؟ هل أدمجناها بالفعل في المجتمع؟** و في هذا الموضوع ذكر أحد الباحثين في علم الاجتماع: " أنّه يوجد تناقض بين ثقل وزن الشباب من جهة، وغيابه بصفته جماعة منظمة من جهة أخرى [١].

والمشكلة بالنسبة لنا اليوم كمجتمع نام نسبة شبابه عالية جدا هي مشكلة تكامل هذا القطاع من الشباب في مجتمع بدأ يخوض غمار ثورة البناء على جميع المستويات، فبالرغم من أن الشباب يساير المواقف والظروف المتغيرة أكثر من كبار السن إلاّ أن رؤيته لا تكون دائما واضحة التمييز بين المواقف الإجرامية وغيرها، وكيفية التغلب عليها، لأن التغير السريع يجعله لا يبحث إلاّ على ما يعتقد أنه يحقق له السعادة، لذلك توجبت حمايته عن طريق مضاعفة الجهود من أجل التكفل الكلي به لوقايته من الانحراف.

---

[١] -Farouk BENATIA, « **un fléau social, la délinquance** » in panorama , revue trimestrielle des sciences sociales, (O.N.R.S) N : 2, Alger : dec 1979, P :60.

الجـــــانـــــــب الـمــــــيـــدانـــي

الفصل الثاني عشر : بيانات أولية عن الأحداث الجانحين

المبحث الأول: بيانات أولية عن الأحداث الجانحين.
المبحث الثاني: جرائم الجانحين.

المبحث الأول: بيانات أولية عن الأحداث الجانحين :

مدخـــل

استهدفت هذه الدراسة من أجل إثبات فرضيات البحث التعرف على بعض البيانات الأولية للعينة المدروسة لكونها تفيدنا على الإطلاع على بعض المؤشرات الهامة التي تكشف على بعض خصائص هذه الظاهرة في ظرف زمني ومكاني وبيئي معين، الأمر الذي سيعيننا على التوصل إلى بعض تفسيرات طبيعة هذه الظاهرة وعواملها، ومدى أثر الوسط الاجتماعي المتمثل في الأسرة والمدرسة والحي في تكوينها وتطورها في المجتمع الجزائري. وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:

أولا- فئات الأعمار

جدول رقم (١)
يبين فئات أعمار الأحداث الجانحين
(سؤال رقم ١)

فئات الأعمار	العـــدد	%
٨-١٠	٦	١.١٥
١٠-١٢	٢٠	٣.٨٤
١٢-١٤	٤٤	٨.٤٦
١٤-١٦	١١٧	٢٢.٥٠
١٦-١٨	٣٣٣	٦٤.٠٣
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أنّ أعلى نسبة لفئات أعمار الأحداث الجانحين تقع في فئة (١٦-١٨)عاما حيث قدرت بـ(٦٤.٠٣%)، وتليها فئة (١٤-١٦) عاما بنسبة (٢٢.٥٠%)، ثم تليها فئة (١٢-١٤) عاما بنسبة (٨.٤٦%). أما فئة السن الباقية(١٠-١٢) عاما و (٨-١٠)عاما فلا يمثل وجودها إلا نسبة قليلة لا تتجاوز (٣.٨٤%) و(١.١٥%) على التوالي، وتبين أن متوسط أعمار الجانحين (١٥.٨٨%).

ويمكن استخلاص نتيجة هامة من خلال دراسة هذا الجدول تتمثل في انه كلما ارتفعت الفئة العمرية للجانحين ارتفعت معها النسبة المئوية، وأن أعلى نسبة لفئات أعمار الأحداث الجانحين تقع في فئة (١٦-١٨) عاما، هذه المرحلة من السن تعتبر مرحلة من مراحل المراهقة التي يعتبرها الكثير من الباحثين من مراحل النمو الحساسة التـي يتعرض فيها المراهق إلى تغيرات فسيولوجية ونفسية سريعة تجعله شديد الميل إلى التمرد

والطغيان والعصيان والاندفاع، إذ يمكن أن يميل في هذه المرحلة إلى الانطلاق خارج الأسرة، والتمرد على القيود المفروضة عليه من أجل التعبير عن شخصيته، كمـا ينمـو عنده حب المغامرة، وتتغلب لديه قوة العاطفة على العقل، وضعف في القدرة على مقاومة المؤثرات الخارجية التي بينت مختلف الدراسات أنها غالبا ما تؤثر على الأحداث في مثل هذه السن، فتوجه تفكيرهم وتحكم تصرفاتهم لأن شخصيتهم لم تكتمل نضوجاً واستقرارا مما يجعلهم سريعي الاستجابة والتأثر بهذه العوامل الخارجية، والتي يمكن أن تدفع بهم إلى هاوية الإجرام بسهولة.

ويرى بعضهم أن الحقبة (١٣-١٨) عاما تزداد فيها حالات الجنوح بشكل واضح، وهي أخطر مراحل الوقوع في الانحراف [1]، وإنّ زيادة حالات الجنوح في سن المراهقة جعل بعضهم يدعو المراهقة بسن الخطيئة والإجرام [2]، كما أكدت دراسات كثيرة أن فترة المراهقة هي فترة تصل فيها الجريمة إلى حدها الأقصى [3].

وتتفق هذه النتيجة التي توصلنا إليها مع الإحصائيات الرسمية حول جنوح الأحداث التي اتجهت نحو تفسير تفاوت كتلة الجريمة وفقا لاختلاف أعمار مرتكبيها اعتمادا على حصيلة الاتجاه الإحصائي العام، والتي أثبتت أن أكبر نسبة لجنوح الأحداث تقع في فئات الأعمار (١٦-١٨) عاما و(١٤-١٦) عاما [*].

ونظراً لخطورة جناح الأحداث في هذه السن الصغيرة والخطيرة، وضرورة العمل على علاج أسبابه نجد القوانين الجزائرية بدأت تعتني عناية خاصة بمعاملة الأحداث المعرضين للانحراف حتى لا يكون انحرافهم في هذا السن المبكر بداية لانخراطهم في عالم الجريمة، لأن دخول الحدث في عالم الجريمة في هذا السن المبكر يكون عادة مؤشرا على وجود جوانب سلبية في الظروف المحيطة به ينبغي الحد من مفعولها حتى لا تزداد حدة مع تقدم السن.

وتفسر هذه الدراسة سبب وجود أكبر نسبة من الأحداث الجانحين في فئات أعمار (١٦-١٨) عاما و (١٤-١٦) عاما في المجتمع الجزائري إلى تواجد هذه الفئة من الأحداث في الشارع بعد تسربها من المدرسة بسبب الطرد أو التخلي عن الدراسـة في سن مبكرة دون عمل أو تكوين مهني يقيها من خطر الوقوع في الانحراف، وإلى جانب النقص الكبير الذي يعاني منه قطاع الشباب في التجهيزات الرعائية يجد الأحداث أنفسهم في ضياع ، الأمر الذي غالبا ما يدفعهم إلى الخروج إلى معترك الحياة من أجل الكسب المشروع وغير المشروع، وبتأثير بعض العوامل المساعدة يندفعون في طريق الجنوح والانحراف.

---

[1] - مصطفى الخشاب، **الاجتماع العائلي**، مرجع سابق، ص: ١٨٧.
[2] - جعفر عبد الأمير ياسين، مرجع سابق، ص: ١١٠.
[3] - الدوري عدنان، ، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، مرجع سابق، ص: ١٢٥.
[*] - راجع المبحث الأول من الفصل الثامن من هذه الدراسة.

ومن جهة أخرى تفسر هذه الدراسة سبب انخفاض نسبة الأحداث الجانحين الذين تقع فئة أعمارهم في سن (٨-١٠) عاما و (١٠-١٢) عاما بضعف تكوين الطفل وقلة علاقاته الاجتماعية في هذه المرحلة من السن، فضلا على أن المشرع الجزائري اعتبر الطفل الذي يقل عمره عن ثلاثة عشر عاما غير مسؤول جنائيا عما يرتكب من أفعال خلال كل هذه المرحلة من السن أو جزء كبير منها، الأمر الذي جعل في كثير من الحالات المجرمين البالغين يستغلون هذه الفئة من الأحداث لتنفيذ أغراضهم الإجرامية، كما أننا غالبا ما نجد أحداثا تقل أعمارهم عن (١٤ عاما) وهم محترفين في الإجرام يسيرون عصابات بأكملها محترفة في أنواع مختلفة من الإجرام.

ونظرا لكثرة عدد الجانحين الذين يقل سنهم عن ثلاثة عشر عاما بينما لا تسلط عليهم أية عقوبة مهما كانت الجنح التي ارتكبوها استنتجت هذه الدراسة بأن هناك فراغ قانوني بالنسبة لهذه الفئة من السن، وهي الفئة التي تغلغلت فيها السلوكات الإنحرافية إلى حد يبعث على القلق، لذا لا بد من إعادة النظر في الأحكام القانونية التي يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثين سنة، لأن هناك عدد من الإجراءات القانونية أصبحت لا تتلاءم مع التحول الكبير الذي عرفه الانحراف والإجرام في الجزائر.

ثانيا- محل إقامة الأحداث الجانحين:

نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها معرفة منطقة سكن المبحوثين بالنسبة للباحث الاجتماعي عموما، والباحث الاجتماعي الحضري على الخصوص اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على محل إقامة الأحداث الجانحين وقت ارتكابهم للجريمة، لاسيما وأن المجتمع الجزائري قد شهد موجة كبيرة من الهجرة في اتجاه المراكز الحضرية الكبرى بسبب الضغوطات الاقتصادية منذ السبعينات، وبسبب الأزمة الأمنية منذ التسعينات من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

يبين محل إقامة الأحداث الجانحين وقت ارتكابهم للجريمـة

(سؤال رقم٢)

المنطقـة	الولايـات	العـدد	%	
الوسـط	الجزائر العاصمـة	١٦٤	٣١.٥٤	
	البليـدة	٣٨	٧.٣٠	
	بومـرداس	٣١	٥.٩٧	
	الشـلـف	١٥	٢.٨٩	
	البويـرة	١٣	٢.٥٠	
	تيبـازة	١٢	٢.٣٠	
	تـزي وزو	١١	٢.١١	
	عين الدفـلى	١٠	١.٩٣	
	المديـة	٠٨	١.٥٤	

الشـــرق	قسنطينة	٣٢	٦.١٥	
	عنابـة	١٨	٣.٤٦	
	سطيـف	١٤	٢.٧١	
	باتنـة	٠٨	١.٥٣	
	جيجـل	٠٧	١.٣٤	
	سوق أهراس	٠٥	٠.٩٧	
	سكيكـدة	٠٤	٠.٧٦	
	بجايـة	٠٤	٠.٧٦	
	مسيـلة	٠٣	٠.٥٧	
	قالمـة	٠٣	٠.٥٧	
	برج بوعريرج	٠٢	٠.٣٨	
	الطـارف	٠٢	٠.٣٨	
	تبسـة	٠١	٠.١٩	
الغـــرب	وهـران	٥٩	١١.٣٤	
	غليـزان	١٥	٢.٨٩	
	سيدي بلعبـاس	٠٩	١.٧٣	
	مستغانـم	٥	٠.٩٧	
	معسكـر	٣	٠.٥٨	
	تلمسـان	٢	٠.٣٨	
	تيـارت	١	٠.١٩	
الجنوب	الجلفـة	٠٨	١.٥٤	
	ورقـلة	٠٦	١.١٥	
	بسكـرة	٠٣	٠.٥٨	
	بشـار	٠٢	٠.٣٨	
	الأغـواط	٠١	٠.١٩	
	الواد	٠١	٠.١٩	
	المجمــوع	٥٢٠	١٠٠	

أشارت بيانات البحث إلى أن أعلى نسبة من الأحداث الجانحين كانوا يسكنون وقت ارتكابهم للجريمة بمنطقة الوسط، وذلك بنسبة (٥٨.٠٨%)، تليها منطقة الشرق بـ(١٩.٨١%)، ثم منطقة الغرب بـ(١٨.٠٨%)، وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة قليلة بلغت (٤.٠٣%) فقط .

ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه الأرقام التي سجلتها مناطق ولايات الوسط والشرق والغرب أن التوسع المطرد في مناطق العمران التي تعرضت إلى التصنيع

السريع والتحضر جلب إليها هجرات مكثفة [*]، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم جناح الأحداث في المدن الكبرى والمتوسطة على غرار المدن الصغرى والصحراوية، حيث قدرت نسبة المقيمين في المناطق الحضرية بحوالي (٦١%) من مجموع السكان المقيمين سنة ٢٠٠١ مقابل (٤٩.٧٠%) في سنة ١٩٨٧، أي بزيادة تفوق إحدى عشر نقطة في مدة أربعة عشر سنة [١].

وترى هذه الدراسة أنه من أهم الآثار السلبية للهجرة الريفية على الأسرة المهاجرة وانعكاساتها على جنوح الأحداث اضطرارها تحت ضغوط حياة المدينة إلى التكدس في الأحياء الهامشية التي غالبا ما تفتقر إلى الخدمات اللازمة لاحتياجات المواطنين الصحية والسكنية والمهنية والتعليمية حيث نجد هذه الأسر غالبا ما تعيش بفضل العمل الخفي، وغير المشروع أحيانا في بيوت قصديرية في الفقر والبؤس، ممّا ساعد في أحيان كثيرة على ظهور الآفات الاجتماعية في هذه الأحياء مثل السرقات والدعارة والاتجار في المخدرات وتعاطيها إلى غير ذلك من الانحرافات التي يكون الأحداث أكثر عرضة لأخطارها.

وقد استنتجت هذه الدراسة أن الأسر المهاجرة مؤخراً بسبب الأزمة الأمنية أغلبها سكنت الأحياء القصديرية ممّا تسبب في تدهور معيشتها، وألحق بها أضرارا وصعوبات كثيرة حيث وجدت نفسها بدون أي استعداد للحياة الحضرية، ولم تتمكن من تحقيق طموحاتها في إيجاد الترقية الاجتماعية التي كانت تتوقع تحقيقها في المدن، ممّا خلق أوضاعاً معيشية جعلت تماسك الأسرة وتوازنها صعباً، وهذا ما جعل الاهتمام بالأولاد وضبطهم وحمايتهم، ورعايتهم أمراً عسيراً، وبالتالي تصبح كافة الظروف النفسية والاجتماعية لبعض المهاجرين مهيأة للزج بهم في الانحراف والجريمة.

ثالثا- المستوى التعليمي للأحداث الجانحين:

نظرا للنتائج المتحصل عليها من الدراسات الميدانية الجزائرية والإحصائيات التي نشرتها وزارة التربية حول التسرب المدرسي الذي سجل أرقاماً مخيفة تبعث على القلق تسبب في تواجد الآلاف من التلاميذ سنويا في الشارع في سن مبكرة [*]، ارتأت هذه الدراسة التعرف على المستوى الدراسي الذي بلغه المبحوثون ومدى إسهام ذلك في جنوحهم وانحرافهم من خلال الجدول التالي:

---

[*]- راجع المبحث الأول من الفصل الثامن من هذه الدراسة.

[١]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص مشروع التقرير حول حماية الشبيبة**، مرجع سابق، ص: ٤٥.

[*]- راجع المبحث الثاني من الفصل العاشر من هذه الدراسة.

جدول رقم (٣)
يبين المستوى التعليمي للأحداث الجانحين
(سؤال رقم٣)

المستوى التعليمي	العــــدد	%
أمــــــي	11	2.11
ابتــــدائي	216	41.55
متوســـط	٢٦٧	51.34
ثانـــــوي	٢٦	5
المجمـــــوع	٥٢٠	١٠٠

أظهرت بيانات البحث أن (٢.١١%) من الجانحين كانوا أميين، أي لم يدخلوا المدرسة تماما، وأن (٤١.٥٥ %) منهم انقطعوا عن الدراسة في المستوى الابتدائي، وأن (٥١.٣٤%) منهم تركوا الدراسة في المرحلة المتوسطة، وأن (٥%) منهم انقطعوا عن الدراسة في المرحلة الثانوية.

ومن خلال هذه البيانات يمكننا أن نستنتج أن الأحداث الأميين والذين لهم مستوى ابتدائي ومتوسط يشكلون الفئة الأساسية من الجانحين.

لقد أشارت بعض الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الأمية والجهل وتدني مستوى التعليم وبين الاتجاه نحو ارتكاب الجرائم، ذلك لأن التعليم له دور وقائي من الجنوح بما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم اجتماعية وخلقية غالبا ما تحول بين الفرد وبين إقدامه على السلوك الإجرامي، وقد عبّر " **فيكتور هيجو** (**Victor Huguo**) " عن هذا الرأي بمقولته المشهورة " **إن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن** " ، ومعنى هذا كله أنه كلما زاد عدد المتعلمين قل عدد المجرمين، ذلك لأن التعليم بما يتركه في نفوس الأفراد من معلومات ومعارف يخلق لديهم موانع تحول دون الإقدام على ارتكاب الجرائم، فالمتعلم أكثر قدرة من الأمي على مواجهة مشاكل الحياة وإيجاد الحلول الملائمة لها. كما أن التعليم يهيئ للمتعلم مركزاً اجتماعيا لائقاً يجعله في غالب الأحيان بعيدا عن الإجرام، ويجعله في حالات كثيرة أكثر قدرة على إيجاد العمل الذي يضمن له حياة أفضل تمكنه من مقاومة تأثير العوامل الاجتماعية التي تدفع إلى الإجرام مثل الفقر والبطالة.

وفي مقابل ذلك أثبت دراسات أخرى أن التعليم قد يساعد على الجريمة إذا صادف لدى الفرد ميولا و إستعداداً إجرامياً [١].

١- بركات النمور المهيرات، **جغرافيا الجريمة- علم إجرام الكارتوجرافي**، عمان، دار مجدولاي للنشر، ط ١، ٢٠٠٠، ص: ٢١٣.

غير أننّا لاحظنا في عينة بحثنا أن سبب إجرام الأمي، أو ذو المستوى التعليمي المنخفض ليس هو أميته بل هناك عوامل أخرى عديدة أصبحت تعمل ضده في آن واحد، وكانت هي السبب في حرمانه من التعليم، وفي إقدامه على السلوك الإجرامي، ومن ثم تكون الأمية والجنوح من أثار تلك العوامل.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير إلى أنّ النتيجة التي توصلنا إليها في بحثنا تتناسب مع النتائج التي توصلت إليها إدارة مراكز إعادة التربية، ومراكز إعادة التأهيل، والتي مفادها أن أغلب الأحداث الجانحين الذين يدخلون هذه المراكز لهم مستويات دراسية ضعيفة لا تتعدى مستوى التعليم الابتدائي أو المتوسط.

رابعا- عدد الأبناء في اسر الأحداث الجانحين:

لقد وجد بعض الباحثين أن هناك علاقة بين حجم العائلة وبين ظهور جناح الأحداث، ذلك لأنّ الأطفال الذين يعيشون بين أحضان أسرة كبيرة العدد يتأثرون بعوامل نفسية واجتماعية خاصة يمكن أن تكون ذات علاقة بسلوكهم الجانح في بعض الحالات، إذا لم يتلق كل طفل فيها الرعاية التامة والعناية الكاملة في التربية والتوجيه والمراقبة والإشباع لحاجياته الأساسية في المأكل والملبس والعطف والحنان.

ولما كانت الجزائر تتميز بارتفاع معدلات المواليد، ولاعتقادنا بأن أسر الأحداث الجانحين تمتاز بكثرة عدد أفرادها استهدفت هذه الدراسة التعرف على حجم أسر الأحداث الجانحين وعلاقة ذلك بجنوحهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
يبين عدد الأبناء في اسر الأحداث الجانحين
(سؤال رقم٤)

عدد الأبنـــاء	العـــــدد	%
1	17	3.30
2	38	7.30
3	75	14.40
4	72	13.80
5	77	14.80
6	84	16.20
7	61	11.70
8	37	7.10
9	20	3.80
10	31	6
11	5	0.96
12	3	0.57
المجمـــوع	520	100

أشارت بيانات البحث أن الأسر التي لديها من (٥) إلى (٨) أبناء تمثل أعلى نسبة في الجدول، قدرت بـ (٤٩.٨٠%)، تليها في الأهمية الأسر التي لديها من طفل واحد إلى (٤) أطفال بنسبة (٣٨.٨٤%)، أما الأسر التي لديها من (٩) إلى(١٢) طفلا فلا تمثل إلا (١١.٣٤%) من مجموع الأسر. وظهر أن متوسط عدد الأبناء في أسر الجانحين هو (٥.٣٨) أطفال.

من خلال بيانات الجدول يمكننا أن نستنتج أن الجنوح منتشراً أكثر على مستوى الأسر الكثيرة العدد أي التي لديها من (٥) إلى (٨) أبناء، ذلك لأن كثرة الإنجاب في أسر الجانحين التي هي غالبا من أسر الفئة العاملة نجده يتأثر بعوامل عديدة مثل مهنة الوالدين، ومستوى دخلهما، ودرجة ثقافتهما، ودرجة تدينهما.

ويصبح كثرة عدد الأبناء عاملاً جوهرياً في نشوء الجنوح في أسرة المبحوثين إذا تضافرت معه بعض العوامل المساعدة الأخرى التي تتصل بحياة الأسرة الكبيرة العدد، كانخفاض الدخل وسوء الأحوال السكنية، ونقص التعليم ، وتفكك الأسرة، والإهمال الشديد للأطفال، وغياب الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للطفل لتحقيق أسباب الحياة السوية، لأن مثل هذه الأوضاع الأسرية قد تنعكس سلباً على التنشئة السليمة للأطفال تربوياً وعاطفياً ومادياً، الأمر الذي قد يخلق نوع من عدم التوازن أو عدم التكيف لدى الطفل وبالتالي قد يندفع إلى السلوك الإجرامي.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت مطابقة لنتائج بعض الدراسات الجزائرية[1] والعربية [2] التي توصلت نتائجها إلى أن غالبية الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر كبيرة العدد .

خامسا- ترتيب الأحداث عند الولادة:

هناك بحوث علمية كثيرة اهتمت بظاهرة ترتيب الأحداث حسب الولادة، وعلاقة ذلك بجنوحهم، واتجهت نتائجها نحو تفسير تفاوت درجة الجنوح وفقا لرتبة ولادة الحدث بين إخوته.

ولما كانت الأسرة الجزائرية تولي الولدين الأول والأخير اهتماماً خاصاً ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير هذا العامل في عينة البحث من خلال الجدول التالي:

١- علي مانع ، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص: ٤١-٤٣.
٢- جعفر عبد الأمير الياسين، مرجع سابق، ص ص: ١٢٤-١٢٥.
- مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص: ١٦١.
- محمد طلعت عيسى، **الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية**، مرجع سابق، ص:٤٤٥.

جدول رقم (٥)
يبين ترتيب الأحداث عند الولادة بالنسبة لإخوانهم وأخواتهم
(سؤال رقم٥)

ترتيـــب الأحداث	العـــــــدد	%
الأول	٨٦	١٦.٥٣
الثاني	١١١	٢١.٣٤
الثالث	١٠٥	٢٠.١٩
الرابع	٦٥	١٢.٥٠
الخامس	٣٤	٦.٥٣
السادس	٢٧	٥.١٩
السابع	١٤	٢.٦٩
الأخيـــر	٧٨	١٥
المجمـــــــوع	٥٢٠	١٠٠

من خلال بيانات البحث تبين أن نسبة الجانحين ذوي الترتيب الثاني والثالث هي الغالبة في عينة البحث حيث سجلت نسبتها (٢١.٣٤%) و(٢٠.١٩%) على التوالي، كما نجد أن نسبة الجانحين الذين كان ترتيبهم الأول والأخير مهمة أيضا في عينة البحث، إذ تبيّن أن (١٦.٥٣%) منهم كان ترتيبهم الأول، وبلغت نسبة الجانحين الذين كان ترتيبهم الأخير (١٥%).

وعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن الطفل الأول يكون محل اهتمام وتقدير الوالدين خاصة في المجتمعات العربية، وبصورة أكثر في المجتمعات العربية الريفية، وأن الطفل الأخير غالبا ما يكون مدللا، كما يحضى بعطف وحنان الوالدين، وعلى الرغم أيضا من إجماع الكثير من الدراسات المقارنة على أن غالبية الأحداث الجانحين يولدون في مرتبة وسيطة بين عدد من الأشقاء الصغار والأشقاء الكبار لأنّ هذه الفئة حسب استنتاجاتهم لا تنال الرعاية الكافية من قبل الوالدين، فإن هذه الدراسة استنتجت أنه لايوجد ارتباط بين رتبة الحدث عند ولادته وبين جنوحه لأن الجنوح في عينة بحثنا مس كل الأحداث مهما كانت رتبتهم بين إخوانهم وأخوتهم، وتفسيرنا لذلك هو أن الجنوح مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي يعيشها الحدث في أسرته أو في محيطه الخارجي، وهي التي تكون أقوى العوامل التي تعكس أثرها على جناحه سواء كانت رتبته الأولى أو الوسطى أو الأخيرة.

إن هذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت مخالفة لبعض الدراسات التي صرحت بأن الطفلين الأول والأخير يكونان أكثر عرضة للجنوح من إخوانهما وأخواتهما.

سادسا- أعمار آباء، وأمهات الجانحين:

إن تمرد الأبناء على الآباء خاصة في المجتمع الحضري الجزائري أصبحت ظاهرة بارزة بشكل قوي، حيث صار من المتعذر على الآباء فرض سلطتهم على الأبناء وفق ما تقتضيه الأبوة في التربية، لذا ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى علاقة أعمار الوالدين بتجاهل الأبناء للسلطة الأبوية من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (٦)
يبين فئات أعمار آباء وأمهات الجانحين
(سؤال رقم ٦)

فئات الأعمار بالنسب	آبـاء الجانحين		أمهات الجانحيـن	
	العـــدد	%	العـــدد	%
٣٠ - ٤٠	٥٦	١٠.٧٧	١٦٣	٣١.٣٤
٤٠ - ٥٠	١٤٦	٢٨.٠٧	٢٤٢	٤٦.٥٤
٥٠ - ٦٠	٢٦١	٥٠.١٩	٨١	١٥.٥٨
٦٠ - ٧٠	٤٩	٩.٤٣	٣٤	٦.٥٤
٧٠ - ٨٠	٨	١.٥٤	-	-
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن أعلى نسبة (٥٠.١٩%) من أعمار أباء الجانحين تقع في فئة (٥٠-٦٠) عاما، وأعلى نسبة (٤٦.٥٤%) من أعمار أمهات الجانحين تقع في فئة (٤٠-٥٠) عاما، وإن متوسط أعمار أباء الجانحين (٥١.٢٨)عاما، ومتوسط أعمار أمهات الجانحين (٤٤.٧٣) عاما.

إذا كانت غالبية الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة لا زالت تؤكد اليوم على أهمية العلاقة بين طبيعة الضبط العائلي وبين نشوء السلوك المنحرف فإننا استنتجنا من دراستنا الميدانية أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية الحضرية بصورة خاصة ظهرت بوضوح في علاقات الآباء بالأبناء وعلاقات الأبناء بالأمهات ، وبصورة أكثر في أسر الجانحين التي اتصفت بإختلالات كبيرة وبضعف في ممارسة سلطة الآباء على الأبناء، على خلاف ما كانت عليه في السابق سواء على مستوى الأسر الريفية أو الحضرية، حيث كانت طاعة الآباء شبه مطلقة، وكانت سلطة الأب قوية على الأبناء مهما كَبُرَ في السن، فعلاقة الأبناء بالأب كان يحكمها الاحترام الكامل، وكان الأبناء حتى الكبار منهم لا يجرؤون على التحديق به، ويتجنبون في حضوره أية حركة يمكن

أن تزعجه، كما يخافون مناقشة أرائه في حضوره أو غيابه. وكانوا يولون أيضا كل الاحترام والتقدير لأمهاتهم اللائي كن يفرطن في حماية أبنائهن.

غير أن التغيرات التي لحقت بالأسرة الجزائرية في الوسط الحضري أدت إلى ظهور ضعف لسلطة الآباء على الأبناء، وشبه انعدام للضبط الأسري خاصة في بعض أسر الجانحين، حيث أصبح الآباء لا يستطيعون استخدام حقوقهم السلطوية المتوارثة على أبنائهم، ويتضح ذلك أكثر إذا كان الأب متقدما في السن كما هو موجود في عينة بحثنا لأن في هذه السن وبوجود بعض العوامل المساعدة الأخرى غالبا ما يعجز الأباء عن استخدام سلطتهم ورهبتهم على أبنائهم الذين يتمردون على طاعتهم، ويصبحون لا يولون أي اهتمام لنصائح وتوجيهات آبائهم، بل يتطور الأمر في بعض الحالات إلى استخدام الأبناء لأسلوب العنف اللفظي في خطابهم مع آبائهم وأمهاتهم، وهذا ما يفسر أن نسبة كبيرة من الأحداث المتمردين على سلطة آبائهم الذين يكثروا من الهروب من البيت وإحداث مشاكل للأسرة ، يتم تسليمهم إلى قاضي الأحداث من طرف أوليائهم ليتم وضعهم في مراكز إعادة التربية بدون أن يقترفوا أية جنحة، بحجة أن الآباء أصبحوا غير قادرين على التحكم في سلوك أبنائهم.

أما الأمهات في أسر الجانحين فبحكم عطفهن وحنانهن فيكون تمرد الأبناء عليهن وعصيانهن بصورة أشد من الآباء وخاصة إذا كن متقدمات في السن.

سابعا- المستوى التعليمي لآباء وأمهات الجانحين:

يوجد الكثير من الدراسات التي أجريت في سببية الجنوح الاتهام، والتقصير في ارتكاب الجناح،أو زيادة معدلاته في غالبية المجتمعات المعاصرة إلى الأسر التي يعاني الوالدين فيها انخفاض المستوى التعليمي أو انعدامه.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة أثر عامل أمية الوالدين في سببية الجنوح في عينة البحث اتجهت هذه الدراسة إلى الكشف عن نسبتها في أوساط آباء وأمهات الجانحين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)
يبين المستوى التعليمي لآباء وأمهات الجانحين
(سؤال رقم ٧)

المستوي التعليمي	آبـاء الجانحين		أمهات الجانحيـ ـن	
	العـ ـ ـدد	%	العـ ـ ـدد	%
أمـ ـ ـ ـ ـي	٢٧٢	٥٢.٣٠	٣٢٣	٦٢.١١
يقرأ ويكـ ـب	٦٥	١٢.٥٠	٤٣	٨.٢٦
مستوى ابتدائي	١٠٩	٢٠.٩٧	١٠٧	٢٠.٥٨
مستوى متوسط	٥٢	١٠	٣٥	٦.٧٤
مستوى ثانوي	١٢	٢.٣٠	٩	١.٧٣
مستوى جامعي	١٠	١.٩٣	٣	٠.٥٨
المجمـ ـ ـ ـوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن الأمية منتشرة بين آباء وأمهات الجانحين، إذ بلغت نسبتها (٥٢.٣٠%)لدى آباء الجانحين و(٦٢.١١ %) لدى أمهاتهم.

كما أظهرت بيانات البحث أن (١٢.٥٠%) من آباء الجانحين و (٨.٢٦%) من أمهاتهم يعرفون القراءة ولكتابة، أي لا يتعدى ذلك فك الحروف فقط، وتبين أيضا أن (٢٠.٩٧%) من آباء المبحوثين و (٢٠.٥٨%) من أمهاتهم لهم مستوى ابتدائي، وأن (١٠%) من آباء الجانحين و (٦.٧٤%) من أمهاتهم فقط وصلوا إلى مستوى التعليم المتوسط، بينما لم يبلغ المستوى الثانوي سوى (٢.٣٠%) من آباء الجانحين و (١.٧٣%) من أمهاتهم. أما المستوى الجامعي فتكاد تكون نسبته معدومة في عينة البحث إذ لم يصل إلى هذا المستوى سوى (١.٩٣%) من آباء المبحوثين، و (٠.٥٨%) من أمهاتهم.

ومن خلال تحليلنا للجدول نستنتج أن النتيجة التي توصلنا إليها جاءت مطابقة مع الكثير من الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة التي أكدت على أهمية العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء وجنوح أبنائهم، حيث توصلت نتائج هذه الدراسات إلى أن المستوى التعليمي للآباء قد يكون أحد العوامل المهمة ذات التأثير الكبير على الدور الوظيفي للأسرة، ذلك لأن المستوى التعليمي يمكن اعتباره دليلا على الخبرات المكتسـبة للآباء من خلال كل ما تعلموه من معارف أثناء تعليمهم، ومن الطبيعي أن تساعدهم تلك الخبرات على تنشئة أبنائهم ذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية تتطلب فهماً مدروساً

لإمكانيات وحاجات الطفل ووعياً بدور كل من الأبوة والأمومة، لذا يعتبر المستوى التعليمي عاملاً مهماً خاصة في عصرنا الحاضر الذي يتميز بالتعقيد والانفتاح العالمي(١).

كما أكد بعض الباحثين أن الأبوين غير المتعلمين، وغير المدكرين لحاجات ومطالب نمو الطفل، والأساليب السوية لرعايته لا ينقصهما حسن النية، ولا الرغبة الصادقة في تقديم أفضل رعاية لأطفالهما، ولكن بسبب عدم إلمامهما بهذه الأمور فإنهما قد لا يقومان بواجبات الرعاية على الوجه المطلوب (٢).

وفي عينة بحثنا استنتجنا أن عامل أمية الآباء والأمهات لم يكن وحده المسؤول عن الجنوح، ولكنه كان عاملا مساعدا تظافرت معه عوامل أخرى نتج عنها تواجد السلوك الجانح لدى الأبناء.

المبحث الثاني: جرائم الجانحين.

مدخـــل

إن نوع جرائم الأحداث يختلف في طبيعته واتجاهاته من مجتمع إلى آخر تبعا لاختلاف الخصائص الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد.
ولما كان المجتمع الجزائري من المجتمعات التي عرفت تطورا في أنواع الجرائم المرتكبة من طرف الأحداث الجانحين تبعا لتطور أنماط النمو الحضاري منذ الاستقلال ارتأت هذه الدراسة التعرف على أنواع الجرائم المتركبة من طرف المبحوثين من خلال المبحث التالي:

أولا- أنواع جرائم الأحداث الجانحين:

نظرا لكون ظاهرة جناح الأحداث عرفت في الآونة الأخيرة اتجاهات وتطورات جديدة وخطيرة لأنواع الجرائم التي ارتكبها الأحداث في أشكالها وأساليبها ومظاهرها استهدفت هذه الدراسة التعرف على أنواع جرائم الأحداث الجانحين من خلال الجدول التالي:

---

[١]- محي الدين مختار، **مشكلة انحراف الأحداث: عواملها ونتائجها** (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع) غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، ١٩٨٥: ١٨٤.
- علي مانع ، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص: ٤٩-٥١.
- جعفر عبد الأمير الياسين، مرجع سابق، ص ص: ١٤١-١٤٢.
Veillars guy, **inadaptation scolaire et délinquance juvénile**, Tome 1, Paris, Ed : .A. Colin, 1972, P :268.

[٢]- علي الحوات وآخرون، **رعاية الطفل المحروم**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩، ص: ٧٥.

جدول رقم (٨)
يبين أنواع جرائم الأحداث الجانحيـ ـن
(سؤال رقم ٨)

نـ ـ ـوع الجريمـ ـة	العـ ـدد	%
سرقـ ـ ـة	٣١٣	٦٠.١٩
الضرب والجرح العمدي	١٠٢	١٩.٦٢
أخلاقيـ ـ ـة	٥٤	١٠.٣٨
الاتجار غير المشـ ـروع في المخدرات وترويجها	٣٢	٦.١٥
القتـ ـ ـل	١٩	٣.٦٦
المجمـ ـوع	٥٢٠	١٠٠

حسب طبيعة الجرائم المرتكبة من طرف المبحوثين أظهرت بيانات البحث أن السرقة تحتل الصدارة بنسبة (٦٠.١٩%) متبوعة بجريمة الضرب والجرح العمدي بنسبة (١٩.٦٢%) ثم الجرائم الأخلاقية التي بلغت نسبتها (١٠.٣٨ %) تليها جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات وترويجها بنسبة (٦.١٥%)، ثم جرائم القتل بنسبة (٣.٦٥%).

ونستخلص من الجدول أن السرقة هي أكثر أنواع الجرائم حدوثاً بين المبحوثين. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أن جريمة السرقة كانت دائما تحتل أكبر نسبة في إحصائيات الجنوح في المجتمع الجزائري (*). وزادت معدلاتها بشكل أكبر منذ الأزمة الاقتصادية التي تسببت في بروز بعض الظواهر الاجتماعية التي لها علاقة بالاعتداء على ممتلكات الناس نذكر منها البطالة والفقر التي ساعدت على انتشار جريمة السرقة عبر كل التراب الوطني.

إن الأمر الملفت للانتباه في جرائم الجانحين هو تصاعد درجة خطورة أعمال العنف، هذا الاتجاه الذي يجسده ارتفاع حالات الاعتداءات الجسدية التي غالبا ما تؤدي إلى القتل عن طريق الضرب والجرح العمدي. فإذا كانت الأمور في السابق تقتصر على السرقة في الأسواق والاعتداء على الأشخاص بغرض انتزاع ممتلكاتهم؛ فإنّ الأمر تغير بشكل يبعث على القلق في الآونة الأخيرة، خاصة منذ التسعينات، حيث تطور الوضع إلى قدوم الأحداث على استعمال أشكال أخرى من الاعتداء على الأشخاص لم تكن

---

* - راجع المبحث الأول من الفصل الثامن من هذه الدراسة.

معروفة في وقت سابق مثل الخناجر والسواطير والسيوف؛ وقارورات الغاز المسيلة للدموع، والعصي القتالية تمّ التفنن في صنعها، والسلاسل الحديدية.

وتحليلنا لذلك يتمثل في أن الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر ترتب عنها ميل نحو إهمال احترام القانون والحس المدني مما زاد في إقدام الشباب على القيام بعمليات العنف المقرونة باستعمال السلاح الأبيض دون خوف أو تردد، ويأكد بعض المسؤولين المهتمين بالطفولة الجانحة لدى مصالح الشرطة القضائية على أن أغلبية الأحداث الذين يقدمون على اقتراف جرائم الضرب والجرح العمدي يكونون تحت تأثير المخدرات والحبوب المهلوسة التي تمدهم حسب اعتقادهم ببعض الشجاعة التي تساعدهم على تنفيذ جرائمهم دون خوف.

ويمكننا من جهة أخرى أن نحال سبب إقدام الأحداث على استعمال العنف بهذه النسبة العالية بمفهوم **– الرجلـــة-** حيث أصبح العنف يمدح، ويتباهى به العديد من الأحداث الذين يستعملونه في كل المواقف أخطرها وأبسطها إلى درجة أنه أصبح يستعمل في تسوية كل الخلافات، حتى النزاعات البسيطة تتحول إلى شجار وعدوان بالسلاح الأبيض قد يؤدي في حالات كثيرة إلى الموت، وهذا بسبب إظهار الأحداث في سن المراقة للقوة و "الرجلـة" حتى ينتزعوا لأنفسهم مكانة وهيبة وسط أصدقائهم وجيرانهم.

لقد جاءت النتائج التي توصلنا إليها متوافقة مع نتائج الإحصائيات التي قدمتها مصالح الأمن الوطني، ومصالح الدرك الوطني، حيث سجلت مصالح الأمن الوطني زيادة قدرها (٤٠%) في جرائم الضرب والجرح العمدي التي اقترفها الأحداث بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وسجلت مصالح الدرك الوطني من جهتها زيادة قدرها (٧٦%) من جرائم الضرب والجرح العمدي التي ارتكبها الأحداث بين سنتي ١٩٩٨-٢٠٠٢ [1].

من خلال كل ما سبق ذكره حول الاتجاه المقلق لممارسة العنف في الجزائر يمكننا أن نستنتج أن انتشار العنف في أوساط الشباب غالبا ما يعبر عن الحالة اليائسة التي وصل إليها الكثير من الشباب من بطالة وضياع وبؤس وحرمان.

أمّا فيما يتعلق بالجرائم الأخلاقية التي وردت في الجدول فقد احتلت مكانة متواضعة مقارنة مع الجرائم الأخرى، وتفسيرنا لذلك أن نسبتها أكثر بكثير من النسبة المصرح بها في عينة بحثنا، أو في الإحصائيات الرسمية لمصالح الأمن الوطني أو مصالح الدرك الوطني، ذلك لأن الضحية لا تشتكي دائما خوفا من الفضيحة التي يتجاوز ضررها المعنوي الضرر المادي الذي لحق بها.

١- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ملخص مشروع التقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص ٢٩.

أما فيما يتعلق بجريمة المخدرات، فيتعلق الأمر في عينة بحثنا بالجانحين الذين ارتكبوا جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وترويجها، وهو الأمر الذي يعاقب عليه القانون، والأحداث المتهمون بهذه القضايا كانوا يعملون على بيعها وترويجها في مختلف الأحياء سواء كان ذلك داخل المدن أو خارجها عبر كل مناطق الوطن.

والجدير بالملاحظة أن الأحداث الذين تورطوا في جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات كانوا على علاقة واتصال مع المجرمين البالغين الذين يمدونهم بالمواد المخدرة عبر الأسواق المشبوهة ليتم بيعها لمختلف شرائح الشباب في كل الأوساط، وتبين أن هؤلاء الجانحين يقدمون على بيع وترويج هذه المخدرات بكل حيوية ونشاط بإعتبارها مهنة يكسبون من ورائها رزقا دون النظر إلى عواقبها .

ومن جهة أخرى يمكننا أن نلتمس من خلال قراءتنا للجدول أن نسبة الأحداث الذين ارتكبوا جريمة القتل تعتبر مرتفعة إذا أخذنا بعين الاعتبار خطورة هذه الجريمة.
لقد تبين لنا من خلال مقابلتنا مع المبحوثين أن كل جرائم القتل المرتبكة من طرفهم تمت بواسطة استعمال السلاح الأبيض، وتبين أيضا أن معظم جرائم القتل المرتكبة حدثت بسبب عوامل إفتزازية أو بسبب منازعات عائلية، كما اتضح أن الضحية كان صديقا أو جارا أو من المقربين إلى القاتل.

وتبين أيضا أن نصف عدد القتلة ارتكبوا جرائمهم تحت وطأة تأثير الخمر أو المخدرات.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أن ضعف مستوى النضج لدى الأحداث، وضعف التحكم في النزعة العدوانية، وعدم القدرة على توقع عواقب الفعل العدواني غالبا ما ينتج عنه أفعال عنف تؤدي في حالات كثيرة إلى غاية القتل.

ثانيا- أنواع المسروقات:

جدول رقم (٩)
يبين أنـــواع المسروقـــــات
(سؤال رقم ٩)

أنواع المسروقات	العـــدد	%
نقـــــود	١٤٥	٤٦.٣٢
هواتـــف نقالـــة	١١٨	٣٧.٧٠
أشياء متنوعة من البيوت	٢٠	٦.٣٩
حقائـــب نسائية	١١	٣.٥٢
بعض لوازم السيارات	١٠	٣.١٩
حلـي ذهبيـــة	٠٩	٢.٨٨
المجمـــوع	٣١٣	١٠٠

أظهرت بيانات البحث أن (٤٦.٣٢%) من أنواع المسروقات كانت نقودا يحصل عليها الأحداث عن طريق السرقة بمختلف الطرق والأساليب، تليها في الأهمية سرقة الهواتف النقالة بنسبة (٣٧.٧٠%)، ثمّ سرقة أشياء متنوعة من البيوت، وهي ما تسمى بالسرقة الموصوفة بنسبة (٦.٣٩%)، متبوعة بجرائم سرقة حقائب نسائية بنسبة (٣.٥٢%) ثم سرقة بعض لوازم السيارات بنسبة (٣.١٩%)، وأخيرا سرقة الحلي الذهبية التي بلغت نسبتها في الجدول (٢.٨٨%) فقط.

نستنتج من خلال بيانات البحث أن سرقة النقود من المواطنين كانت أكثر أنواع المسروقات حدوثا، وقد لجأ المبحوثون إلى السرقة لأنه ليس هناك مصدر أخر يلبون عن طريقه حاجاتهم إلى الأكل واللباس ومصروف الجيب لأن الأغلبية منهم من أسر فقيرة ذات دخل ضعيف، ويعيشون في ظروف مادية سيئة.

أما فيما يتعلق بسرقة الهواتف النقالة التي تعتبر ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري فقد انتشرت واتسعت منذ تعميم استعمال الهواتف النقالة على مستوى الأغلبية الساحقة من المواطنين، وقد فسر المبحوثون سبب إقبالهم المتزايد على سرقة الهواتف النقالة لكون الطلب عليها كـثير في السوق، ويمكن بيـعها بسهولة، وبأثمان مرتفعـة، وبالتالي تدير عليهم أرباح جيدة، كما أن سرقتها سهلة لأنها تتم عن طريق الخطف في أغلب الأحيان، كما صرح المبحوثون أنهم يستهدفون بكثرة النساء، ويتم تنفيذ العملية في الأماكن القليلة السكان، أو حتى في الأماكن المكتظة عند انشغال الناس في الأسواق بالبيع والشراء، فهم يتربصون الضحية عندما تخرج هاتفها النقال لاستعماله في المكالمات

ليتم خطفه بصورة مفاجئة وسريعة إلى درجة أن الضحية لا تعرف حتى كيف تمت السرقة، ولا تجد فرصة حتى بمشاهدة السارق لأنه بعد الخطف يفر هاربا بسرعة فائقة.

ونظرا لتفاقم ظاهرة سرقة الهواتف النقالة وانتشارها في الجزائر أولت وزارة العدل اهتماماً كبيرا لهذا الموضوع، ووضعت مخططا قضائيا استعجاليا بالتنسيق مع أجهزة الأمن يتمثل في مضاعفة مدة العقوبة على جنح حمل السلاح المحظور الذي كان يحكم فيها بإيقاف التنفيذ لأنها لم تكن منتشرة بهذه الخطورة، ولم تكن مستعملة للاعتداءات، فأصبحت هذه العقوبة تطبق بصرامة، وتتراوح مدتها من سنة إلى سنتين سجنا.

أما فيما يتعلق بجرائم سرقة الهواتف النقالة التي تعرف إنتشاراً مخيفاً فقد تضاعفت عقوبتها لتتراوح بين ثلاثة إلى خمسة سنوات سجنا، مع مضاعفة عقوبة الاعتداءات على الأجانب بالنظر لما لهذا النوع من الجريمة من مساس بسمعة البلاد.

أما السرقات الموصوفة التي تعتبر خطيرة لكونها تهدد أمن المواطنين فكانت تتم حسب تصريحات المبحوثين عن طريق الكسر والتسلق ليتم سرقة أشياء متنوعة من البيوت غالبا ما تتمثل في المجوهرات والنقود وأجهزة كهر ومنزلية، وأجهزة أخرى مثل التلفاز والكاميرا والفيديو، وملابس غالية الثمن. و في هذا الصدد صرح المبحوثون أن إقبالهم على سرقة البيوت التي تتطلب شجاعة كبيرة كان يتم تحت تأثير الأقراص المهلوسة والمخدرات التي كانوا يتعاطونها قبل الإقبال على تنفيذ جريمتهم.

والجدير بالملاحظة أن سرقة الحلي الذهبية من النساء في الطرقات والشوارع والأماكن العامة تراجعت عمّا كانت عليه في السبعينات والثمانينات حيث كانت منتشرة بصورة مرعبة. وحل محلّها سرقة الهواتف النقالة، وقد صرح المبحوثون أنهم لا يقبلون كثيرا على هذه السرقة لأن النساء أصبحن لا يرتدين حليهن خارج بيوتهن، وبالتالي قلت فرص سرقتها من جهة، ومن جهة أخرى أصبحوا يجدون صعوبة كبيرة في تصريف الحلي المسروقة عن طريق بيعها لأن الصاغة غالبا ما يرفضون شرائها خوفا من ملاحقة الشرطة.

وبما أن السرقة احتلت الصدارة بين قائمة الجرائم المرتكبة من طرف الأحداث يمكننا التطرق إلى الطرق والأساليب المستعملة من طرف المبحوثين لتنفيذ جرائم السرقة، والتي كانت تتمثل فيما يلي:

- استهداف الأماكن العمومية التي تشهد إقبالاً كبيرا من طرف المواطنين خاصة الطرقات والشوارع المزدحمة بالمارة ومحطات نقل المسافرين، والأسواق الشعبية التي أصبحت مكاناً إستراتيجيا للجانحين الذين يتربصون بالمتسوقين لتجريدهم من حافظات نقودهم وهواتفهم النقالة، وكل ما يحوزون عليه من أشياء ثمينة.

• خطف حقائب النساء من السيارات أو من الأماكن العامة في الشوارع، أو إحداث شق فيها بواسطة السلاح الأبيض لتسهيل سرقة ما يوجد بداخلها دون خطفها.

• استعمال السلاح البيض لشق أو فتق جيوب المارة، أو ركاب الحافلات واستخراج النقود منها دون أن تحس الضحية بسرقتها لأن الجانحين يتفننون في استعمال طرق جهنمية في تنفيذ عمليات السرقة.

• سرقة البيوت والمحلات التجارية عن طريق استعمال آلات خاصة لنزع الزجاج أو فتح الأقفال دون إحداث صوت عن طريق سكب حامض النتريك لإذابة الأقفال.

• سرقة بعض لوازم السيارات عن طريق استعمال آلات خاصة لفتح أبوابها، وإمكانية السرقة دون أن ينتبه أحد.

• سرقة الهواتف النقالة عن طريق الخطف، أو المطالبة بتسليم الجهاز باستعمال السلاح الأبيض.

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى بعض المصطلحات والرموز التي كان يتفاهم بها المبحوثون أثناء ارتكابهم لجريمة السرقة في الأماكن العامة، مثل موقف الحافلة أو داخلها، و محطة القطار أو داخله، والشوارع المزدحمة، والأسواق الشعبية، والتي اعترف بها بعض الجانحين نتيجة للعلاقة والثقة التي تكونت بين الباحثة والمبحوثين وهي:
الصدر- القلب- الباهي- الواد- الساعد- الرقبة- فلسة- جلدة...الخ، وفسرها المبحوثون بما يلي:

- ✓ **الصدر**: يعني سرقة ما في الجيب العلوي للمعطف أو القميص.
- ✓ **القلب**: يعني سرقة ما في الجيب الداخلي للمعطف.
- ✓ **الباهي**: يعني سرقة ما في الجيب الخارجي السفلي للمعطف.
- ✓ **الواد** : يعني سرقة جيب السروال الجانبي أو الخلفي.
- ✓ **الساعد**: يعني سرقة الساعة بالنسبة للمرأة أو الرجل.
- ✓ **الرقبة**: تعني سرقة عقد المرأة أو سلسلتها.
- ✓ **فلسة**: تعني سرقة حقيبة المرأة.
- ✓ **جلدة**: تعني سرقة محفظة نقود المرأة أو الرجل.

ولقد لاحظنا أن المصطلحات المذكورة كانت متداولة ومستعملة من طرف جميع المبحوثين المرتكبين لجريمة السرقة بالمشاركة.

ثالثا – جرائم القتـــل:

لما كانت جريمة القتل من الجرائم الكبيرة جداً في المجتمع، والمحرمة شرعا وقانونا حيث سلط قانون العقوبات الجزائري أقصى العقوبات على مرتكبيها ارتأت هذه الدراسة التعرف على نوع جريمة القتل المتركبة من طرف المبحوثين ، وصلة المجني عليه بالضحية.

جدول رقم (١٠)
يبين نـــوع جريمة القتل وصلة المجني عليه بالضحية
(سؤال رقم ١٠)

نوع جريمة القتل	صلة المجني عليه بالضحيـــة					المجموع	%
	الأخت	الجدة	الجــار	الصديق	الغريب		
تصفية حسابات	-	-		٣	-	٣	١٥.٧٩
غسلاً للعـــار	١	-	-	-	-	١	٥.٢٦
القتل غير العمــد	-	-	١	١	٤	٦	٣١.٥٨
القتـــل العمد	-	١	-	-	٨	٩	٤٧.٣٧
المجمــــوع	١	١	١	٤	١٢	١٩	١٠٠

أظهرت بيانات البحث أن (٤٧.٣٧%) من جرائم القتل كانت عمداً، أي القيام بقتل الضحية تعمداً، وكان المجني عليها الجدة لتجريدها من أموالها التي حصلت عليها بالعملة الصعبة، ثمّ الضحايا الآخرون كانوا من الغرباء حيث تم قتلهم عمداً لتجريدهم من ممتلكاتهم بعد أن أظهروا مقاومة لمنع الجانح من الاستيلاء على حاجياتهم، أو بعد نزاع أو شجار ساخن بين الضحية والمجني عليه أدى إلى ارتكاب جريمة القتل.
أما القتل غير العمد فنعني به القتل الخطأ الذي قد يتسبب فيه المجني عليه دون قصد فكانت نسبته (٣١.٥٨%) من مجموع جرائم القتل.

أما جرائم القتل غسلاً للعار فكانت نسبتها حالة واحدة تمثلت في أخت المجني عليها الذي قام بقتلها عمداً لصيانة شرف العائلة.

وظهرت أيضاً من خلال بيانات البحث أن (١٥.٧٩%) من جرائم القتل كان سببها تصفية حسابات مع الأصدقاء والتي غالباً ما تكون مسبباتها النقود أو النساء.

والجدير بالذكر أن أغلب جرائم القتل المرتكبة من طرف المبحوثين تم تنفيذها باستعمال السلاح الأبيض، وتحت تأثير المخدرات والحبوب المهلوسة.

رابعا- الجرائم الجنسية:

لقد كثرت في الآونة الأخيرة الاعتداءات الجنسية ضد الأطفال، حيث أكدت الإحصائيات الوطنية الرسمية أن هناك عدد يبعث على القلق من الأطفال الذين يتعرضون للاعتداء الجنسي من طرف البالغين، أو بين الأحداث بعضهم البعض، الأمر الذي جعل هذه الدراسة تحاول التعرف على نوع الجريمة الجنسية المتركبة من طرف المبحثوين وصلة المجني عليه بالضحية.

جدول رقم (١١)
يبين أنواع الجرائم الجنسية وصلة المجني عليه بالجانحين
(سؤال رقم ١١)

نوع الجريمة الجنسية	صلة المجني عليه بالجانحيـــن					المجموع	%
	الأخت	بنت الأخت	الأخ	ذكر غريب	أنثى غريبة		
لـــواط	-	-	٥	١٧	-	٢٢	٤٠.٧٤
زنـــى	٢	١	-	-	٢٩	٣٢	٥٩.٢٦
المجمـــوع	٢	١	٥	١٧	٢٩	٥٤	١٠٠

اتضح من خلال الجدول أن أغلب الجرائم الجنسية في عينة البحث كانت جريمة الزنى، حيث بلغت نسبتها (٥٩.٢٦%) والتي أرتكبها الأحداث إما مع أنثى غريبة وهي النسبة الغالبة في الجدول أو مع أفراد العائلة الأقربون حيث سجلت المعطيات المتوفرة لدينا حالتين مع أخوات المبحوثين، وحالة واحدة مع بنت الأخت.

و جهة أخرى اتضح من بيانات البحث أن جرائم اللواط كانت نسبتها معتبرة في الجدول حيث بلغت (٤٠.٧٤%)، كان الاتصال الجنسي في أغلب الحالات مع ذكور غرباء، وظهرت خمس حالات كان الإيصال الجنسي فيها بالأخ.

يشير مفهوم زنى المحارم "**L' inceste**" التي حرمتها الشريعة الإسلامية تحريماً قاطعاً إلى العلاقة الجنسية بين أقرباء الدرجة الأولى مثل الإخوة والأخوات أو الآباء والبنات، أو الأمهات والأبناء، وأن أكثر أنواع جرائم زنى المحارم شيوعاً في عينة البحث

هي ممارسة الإخوة لعلاقات جنسية مع أخواتهم، أو مع بنات الأخوات، أو الإخوة مع بعضهم البعض.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن نذكر بأن ظاهرة زنى المحارم والاعتداء الجنسي على الأطفال أصبحت أكثر إنتشاراً في المجتمع الجزائري، رغم أنها كانت موجودة، وبصورة نشيطة منذ زمن بعيد في المجتمع،غير أن اعتبار هذه الممارسات من المحرمات قد أدى ومازال يؤدي إلى التستر عليها، خاصة تلك التي تتعلق باعتداء الآباء على بناتهم واعتداء الأخوة على أخواتهم، واعتداء الآباء على أولادهم الذكور،واعتداء الإخوة على إخوانهم.

و يمكن أن نبين في هذا السياق أن هذه الظاهرة منتشرة بشكل أكبر مما يظهر في الإحصائيات الرسمية إلاّ أن هناك اعتبارات عديدة في الحياة العائلية، وفي الثقافة الاجتماعية ستظل قائمة في وجه محاولات الإبلاغ عن هذه الممارسات أو الكشف عنها أو إيقاع العقوبة بمرتكبيها، وفي هذا الصدد تذكر محافظة الشرطة بالمديرية العامة للأمن الوطني، والمكلفة بملف الطفولة الجانحة أن التبليغ في حالة زنى المحارم لا يتم إلا عندما تقع الفتاة التي تعرضت لزنا أحد محارمها بالحمل، وتنقل إلى المستشفى لحظة الولادة لتفتضح الأمور. وهناك حالات قليلة لزنا المحارم يعمد فيها القاصر الذي تعرض لهذا العنف الجنسي إلى التبليغ لدى مصالح الأمن، وما عدى ذلك فإنّ العائلات في المجتمع الجزائري تتستر على حالات زنى المحارم قدر المستطاع.

وقد ظهر لنا من خلال عينة البحث أن حوادث زنى المحارم أكثر إنتشاراً في أوساط العائلات الواقعة في الفئات الفقيرة من الهرم الطبقي الاجتماعي في المراكز الحضرية، وتذهب استنتاجاتنا إلى أنّ الأسباب التي أدت إلى انتشارها في المراكز الحضرية عديدة نذكر منها اكتظاظ المرافق السكنية الضيقة، أو التفكك الأسري بوجود الطلاق وبقاء الأب وحده مع بناته، أو بقاء الإخوة مع إخوانهم أو أخواتهم بدون رقابة، أو بخروج الأم للعمل خارج البيت طول النهار، وترك الأولاد في البيت يمارسون حريتهم كيفما يشاؤون.

كما أن مشاهدة الصور المخلة بالحياء عبر شاشة التلفزيون التي تبثها الهوائيات المقعرة، أو عبر أشرطة الفيديو، أو الدخول إلي بعض المواقع عبر شبكة الإنترنيت التي تبث الأفلام الإباحية، ولا تخضع لأية رقابة أو توجيه، وهذا ما يجعل الحدث المراهق يتأثر بها، بحيث تثير لديه غريزة الجنس، ويندفع نحو الانتقال الحقيقي إلى الفعل حتى مع المحارم.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر الدراسة الميدانية التي أجريت في الجزائر حول أثر التلفزيون الفضائي على الشباب والتي أسفرت نتائجها على أن مظاهر الآثار السلبية التي يتركها البث التلفزيوني الفضائي على الشباب تتمثل بالدرجة الأولى في الانعكاسات

السلبية التي تحدثها الأفلام والمسلسلات الإباحية على أفراد الأسرة، حيث إحتل هذا المظهر المرتبة الأولى ويشكل بدوره العامل السلبي الأقوى لدى أفراد عينة الدراسة (1).

خامسا- أنواع الجرائم وعدد مرات تكرارها:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة نسبة الجانحين المحترفين العائدين إلى تكرار الجريمة في مختلف أنواع الجرائم المرتكبة من طرف المبحوثين اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على عدد مرات تكرارها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)
يبين أنواع الجرائم وعدد مرات وقوعها
(سؤال رقم ١٢)

نوع الجريمة / عدد مرات وقوعها	سرقة	ض.ج.ع	أخلاقيـــــة		مخدرات	قتـل	المجموع	%
			لواط	زنـى				
وقعت للمرة الأولى	٨٩	٦٩	٨	١٧	٦	١٩	٢٠٨	٤٠
وقعت مرتين	٧٨	٢١	١٠	١١	١٥	-	١٣٥	٢٥.٩٨
وقعت ثلاث مرات	٩١	١٠	٤	٣	٨	-	١١٦	٢٢.٣٠
وقعت أربع مرات	١٩	٠٢	-	١	٢	-	٢٤	٤.٦٢
وقعت خمس مرات	١٥	-	-	-	١	-	١٦	٣.٠٧
أكثر من ذلك	٢١	-	-	-		-	٢١	٤.٠٣
المجموع	٣١٣	١٠٢	٢٢	٣٢	٣٢	١٩	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن أكثر أنماط الجرائم تكرارا هي جريمة السرقة حيث قام المبحوثون بتكرارها للمرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو أكثر من ذلك فأصبحوا أشبه ما يكونوا محترفين لهذه الجريمة، وتليها في الأهمية تكرار جريمة الضرب والجرح العمدي، ذلك لأن الأحداث الجانحين غالباً ما يستعملون السلاح البيض في تنفيذ عمليات السرقة ثم تليها جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات وترويجها التي تكررت عدة مرات ذلك لأن المبحوثون وجدوا في المتجارة فيها رزقاً مربحاً من جرّاء بيعها وترويجها بالتواطىء مع المجرمين الكبار، تليها الجرائم الأخلاقية المتمثلة في ممارسة الجانحين لجريمة اللواط أو الزنى التي تكررت هي الأخرى عدة مرّات نتيجة

1- نصير بوعلي، **التلفزيون الفضائي وأثره على الشباب في الجزائر**، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص: ٢٣٤.

لسهولة إتصال بعض الجانحين فيما بينهم في الشارع والعيش مع بعضهم البعض في شكل عصابات مكونة من الذكور والإناث. أما جرائم القتل فحدث مرة واحدة فقط.

ويعرف علماء الإجرام العود إلى الجريمة بأنه عبارة عن حالة من حكم عليه ونفذت عليه العقوبة أكثر من مرة، أي تكرار ارتكاب الجرائم، ويعرفون العائد بأنه الشخص الذي سبق الحكم عليه، وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى [١].

وفي قانون العقوبات الجزائري يدل مصطلح العود على حالة الفرد الذي يعاقب للمرة الثانية على الأقل لارتكابه جناية أو جنحة أو مخالفة.

وتفسيرنا تكرار العود إلى الجريمة حسب ما أدلى به المبحوثون العائدون هو أن الحدث الجانح يكون عضو في عصابة، وبعد انتهاء مدة الحكم والإفراج عنه يرجع إلى مصاحبة نفس أفراد الجماعات التي أثرت على سلوكه ودفعته إلى الجريمة.

وهناك فئة أخرى من العائدين في عينة البحث بالرغم من عزلهم عن المجتمع يجدون فرصا لنعلم فنون جديدة من العمليات الاجرامية من المساجين الخطيرين الذين يتم الاختلاط بهم فرصا لتعلم فنون جديدة من العمليات الإجرامية حيث تلعب القدوة السيئة دورها في تمجيد الجريمة والمباهاة بها، بل تفتح عينيه على أصناف أخرى من الإجرام أكثر خطراً وأشد جرأة، لأن السجون كثيرا ما تكون مدارس للجريمة يتبادل فيها الأحداث المحترفين أنواع المعرفة والخبرة في ميدان الإجرام، كما تشجع السجون أيضا على تنمية الصلات بين مختلف المجرمين.

كما استنتجنا من خلال عينة بحثنا بأن هناك عوامل اجتماعية أخرى تتسبب في العود إلى الجريمة نذكر منها قصور الإمكانيات التي تتاح للجانح بعد الإفراج عنه، إذ هو غالبا ما يترك بمفرده لتتجاذبه الرفقة السيئة، أو العصابات الإجرامية، ذلك لأن خريجي السجون غالبا ما تسد في وجوههم سبل الكسب الحلال، والاندماج في المجتمع من جديد فيعودون إلى مجتمعهم القديم، كل ذلك يدفعهم مرة ثانية إلى العودة إلى الجريمة.

ويتبين لنا من خلال البحث أن أخطر فترة تواجه الحدث الجانح المفرج عنه هي الشهور الأولى التي تلي الإفراج، وذلك عندما يجد الحدث نفسه يعيش نفس المشاكل والصعوبات التي كان يعيشها قبل دخوله السجن، أي التهميش، والفقر والبطالة، الأمر الذي يجعله يضطر إلى الاتصال برفقاء السوء الذين يشجعونه على متابعة السلوك الإجرامي باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامه لكسب عيشه، ولإثبات ذاته أمام المجتمع الذي غفل على أن يمد إليه يد المساعدة.

---

[١]- أحمد عبد العزيز الألفي، **العودة إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام،** القاهرة،منشورات المركز القومي للبحوث الجنائية، ١٩٦٥، ص:٥٣

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها يؤيدها بعض قضاة الأحداث الذين تمكنا من الاتصال بهم، والذين صرحوا بأن أغلب العائدين يرتكبون الجريمة الثانية بعد مدة قليلة من الإفراج عنهم.

كما استنتجنا أيضا من خلال تصريحات المبحوثين أن النظام العقابي يلعب دوراً كبيراً في نشوء ظاهرة العود إلى الجريمة، ذلك لأن المعاملة العقابية غير السليمة التي يتلقاها المبحوثون الجانحون، والمتمثلة في غالب الأحيان في شتم وعدم احترام المساجين الأحداث بدءا بالشرطة التي تلقي القبض عليهم إلى غاية بعض القائمين على رعايتهم في السجون كثيرا ما تدفع الأحداث لانتهاج سلوك معادي للمجتمع والسلطة والعدالة، وبالتالي الاستمرار في السلوك الإجرامي.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر أنه نظرا للارتفاع المقلق والخطير للإجرام والعود إلى الجريمة تقرر مؤخرا رفع عدد عناصر الشرطة بنسبة (٥٠%) ليصل إلـى (٢٠٠.٠٠٠شرطي) عام ٢٠٠٩ من أجل تعزيز حضور عناصر الشرطة بالأحياء.
إنّ هذا القرار الذي تم اتخاذه على مستوى مجلس الأمن الوطني يدخل في إطار خطة شاملة لمواجهة أشكال الإجرام الذي استفحل بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

سادسا- مكان ارتكاب الجريمـــة:

إن معرفة أماكن إركاب جرائم الجانحين تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدراسة، ذلك لأننا لاحظنا أن بعض الولايات تمثل مركز الثقل في الإجرام، وفي تفريخ الجنوح، وتعتبر مركز استقطاب الجانحين القادمين من مختلف المناطق الأخرى من الوطن بهدف ممارسة نشاطاتهم الإجرامية، من أجل ذلك ارتأت هذه الدراسة التعرف على الولايات الأكثر تأثراً بظاهرة جناح الأحداث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)
يبين أماكن ارتكاب جرائم الأحداث الجانحيــن
(سؤال رقم ١٣)

الولايات	العـــدد	%
الجزائر العاصمة	**٢٠٤**	**٣٩.٢٣**
وهـــران	**٥٤**	**١٠.٣٨**
عنابـــة	**٣٦**	**٦.٩٣**
قـسنطينـة	**٣٤**	**٦.٥٤**
سطـــيـف	**٢٦**	**٥**

البـيـــدة	٢٠	٣.٨٥
بــــاتنـة	١٩	٣.٦٦
الشــــلف	١٥	٢.٨٩
بومــرداس	١٣	٢.51
غليــزان	١٢	٢.٣٠
سيدي بلعباس	١١	٢.١١
خنشــــلة	١١	٢.١١
أم الــبواقي	٩	١.٧٤
تــبســة	٨	١.05٤
تيــبــازة	٨	١.05٤
تيزي وزو	٧	١.٣٤
البويــرة	٧	١.٣٤
مستغانــم	٦	١.١٥
جيجــــل	٦	١.١٥
الجــلفـة	٥	٠.٩٧
تلمســان	٤	٠.٧٦
الـــواد	٣	٠.٥٨
بسكـــرة	٢	٠.٣٨
المجــــموع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٣٩.٣٣%) من الجرائم المرتكبة في عينة البحث وقعت في الجزائر العاصمة، متبوعة بولاية وهران التي سجلت نسبتها (١٠.٣٨%)، و(٦.٩٣%) من الجرائم وقعت في عنابة، و (٦.٥٤%) منها وقعت في قسنطينة متبوعة بولاية سطيف التي سجلت (٥%) ثم ولاية البليدة بنسبة (٣.٨٥%)، ثم ولاية باتنة التي سجلت نسبتها (٣.٦٦%) .

ومن خلال النسب المسجلة في الجدول يمكننا أن نستنتج أن ظاهرة الإجرام استفحلت بصورة ملفتة للنظر في ولايات الجزائر العاصمة ووهران و عنابة و قسنطينة و سطيف والبليدة و باتنة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه تبين لنا من خلال دراستنا لمكان ارتكاب الجريمة في عينة البحث أن أكثير من جرائم الأحداث الجانحين المتمثلة في السرقات الموصوفة والسرقات البسيطة، والاتجار في المخدرات والجرائم الجنسية يرتكبها

أحداث جاؤوا من الأوساط الريفية وشبه الريفية، وحتى من بعض المناطق الجنوبية المجاورة لولاياتهم مثل الجرائم التي ترتكب في العواصم الحضرية الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران و عنابة و قسنطينة أين تتوفر فرصاً كبيرة لتنفيذ الجرائم، و بهذا نستنتج أن جزءا كبيرا من الجرائم التي ترتكب في المراكز الحضرية الكبرى لا ترتكب من طرف الأبناء الأصلين لهذه المراكز.

كما تبين أن هؤلاء الجانحين لا يقدمون على ارتكاب جرائمهم في أحيائهم السكنية لاعتبارات أخرى تتمثل في أن الحدث يكون معروفاً في بلدته أو في حيه السكني، لذاك يصعب عليه تنفيذ الجريمة خوفاً من أن يكتشف أمره وتلحق به الفضيحة، فيخجل من الأهل والجيران والمعارف عندما يضبط وهو متلبس في جريمته، وفي محل إقامته وسط معارفه.

سابعا- وقت ارتكاب الجانحين للجريمة:

لما كان للأحداث الجانحين أوقات معينة يرونها مناسبة لارتكاب جرائمهم ارتأت هذه الدراسة التعرف على الأوقات التي وقعت فيها أكثر الجرائم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)
يـبين وقت حدوث جرائم الجانحيـ ـن
(سؤال رقم ١٤)

نوع الجريمة / وقت حدوثها	قتل	الضرب والجرح العمدي	سرقة	جنسيـ ـ ـة		مخدرات	المجموع	%
				لواط	زنـ ـى			
صباحا	١٠	٢٦	٩٠	٢	٣	٧	138	٢٦.٥٤
ظهرا	١	١٤	١٠٣	١٠	٩	٤	141	٢٧.١٢
عصرا	٣	٣٢	٤١	٦	٥	٨	95	١٨.٢٧
مساءا	٢	١٧	٥٩	٣	٣	١٠	94	١٨.٠٧
ليـلا	٣	١٣	٢٠	١	١٢	٣	52	١٠
المجمـوع	١٩	١٠٢	٣١٣	٢٢	٣٢	٣٢	520	١٠٠

اتضح من خلال بيانات البحث أن أكثر الجرائم وقعت ظهرا بنسبة (٢٧.١٢%)، وصباحا بـ(٢٦.٥٤%) وعصرا بـ(١٨.٢٧%)ومساءا بـ(١٨.٠٧%) وليلاً بـ(١٠%).

وتبيّن أن أكثر الجرائم في عينة البحث وقعت ظهراً وصباحاً، وتفسر هذه الدراسة ارتفاع نسب وقوع الجرائم في هذه الأوقات بكون الجانحين غالباً ما يجدون في مثل هذه الأوقات مجالات أوسع وفرصاً أكثر للحصول على غنائمهم، وتنفيذ مخالفاتهم، لأنّ هذه الأوقات تتميز غالبا بحركة وديناميكية المؤسسات والمحلات التجارية والأسواق، الأمر الذي يجعل الشوارع، والأحياء، والأسواق، والمحطات، والحافلات مكتظة بالمواطنين الذين يترددون عليها لقضاء احتياجاتهم.

أما الجرائم التي وقعت ليلاً فهي الجرائم المتعلقة بسرقة البيوت عن طريق التسلق أو الكسر، أو سرقة لوازم السيارات أو المحلات التجارية لأنها تعتبر في نظر المبحوثين أوقاتا مناسبة لمثل هذا النوع من السرقات.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن عمليات السرقة بالعنف، وتهديد المواطنين بالسلاح الأبيض لإجبارهم على تسليم ممتلكاتهم من هواتف نقالة ومحافظ للنقود، وكذلك رصد حركات النساء للاستيلاء على مجوهراتهن، كلها جرائم تحدث في وضح النهار، وفي أماكن عمومية، بل وأمام مرأى الجميع دون خوف السارق الذي لم يعد يولي اعتباراً لدفاع المارة عن الضحية لأن بعضهم يخشون سلاحه الأبيض، وبعضهم يتبنى فكرة "**تخطـــي راسي ...**" رغم أن الجريمة تنعكس سلباً على الجميع، وإلاّ فكيف نفسر إفلات المجرم الأعزل في العديد من المرات محملاً بمسروقاته أمام أنظار الجميع؟

ثامنا- فصول وقوع جرائم الجانحين:

لقد انصبت جهود الكثير من العلماء والباحثين حول بحث العلاقة بين البيئة المناخية، وظاهرة الإجرام، واستنتجت دراساتهم أن أثر البيئة المناخية واضح في سلوك الإنسان بما فيه السلوك الإجرامي، لذلك ارتأت هذه الدراسة التعرف على الفصول التي ترتفع أو تنخفض فيها جرائم الأحداث في عينة البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)
يبـــين فصـول وقوع جرائم الجانحيـــن
(سؤال رقم ١٥)

نوع الجريمة / فصل حدوثها	قتل	الضرب والجرح العمدي	سرقة	جنسيـــة		المخدرات	المجموع	%
				لواط	زنــى			
شتـــاء	١	١٣	٣٠	٣	٦	١١	٦٤	١٢.٣٠
ربيعـــا	٧	١٦	٧١	٥	٨	٤	١١١	٢١.٣٤
صيـــفا	١١	٥٨	١٤٩	١٠	١٥	١٠	٢٥٣	٤٨.٦٦
خريـــف	-	١٥	٦٣	٤	٣	٧	٩٢	١٧.٧٠
المجمـوع	١٩	١٠٢	٣١٣	٢٢	٣٢	٣٢	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن جرائم الجانحين تزداد في فصل الصيف والربيع حيث بلغت نسبتها (٤٨.٦٦%) في فصل الصيف، و (٢١.٣٤%) في فصل الربيع، وتنخفض نوعا ما في فصل الخريف، وتنقص بوضوح في فصل الشتاء.

من خلال قراءتنا للجدول يمكننا استنتاج أنه يوجد ارتباط كبير بين درجة حرارة الجو وبين السلوك الإجرامي للجانحين حيث تبيّن أن أغلب أنواع الجرائم من قتل وسرقة والضرب والجرح العمدي والجرائم الجنسية، والاتجار غير المشروع في المخدرات وترويجها وقعت في فصلي الربيع والصيف.

وتفسيرنا لكون جرائم القتل، والاعتداء على الأشخاص عن طريق الضرب والجرح العمدي تكثر في فصل الربيع وأوقات الحر في الصيف يتلخص في أن الحرارة من شأنها أن تنبه نوعا معينا من النشاط لدى الإنسان بحيث تكون عواطفه مندفعة أكثر من الفصول الأخرى، ممّا يؤدي به إلى ارتكاب جرائم العنف، يضاف إلى ذلك أن الناس في فصل الصيف يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض أكثر من الأوقات الأخرى، ذلك لأنّهم في هذا الفصل يقضون أوقات أطول خارج بيوتهم، وهذا الاحتكاك والاختلاط بين الناس لوقت أطول قد ينتج عنه المشاجرات باستعمال العنف الذي قد يؤدي إلى إنهاء الحياة.

وخلافاً لما ذهب إليه بعض الباحثين في كون جرائم السرقة تكثر في فصل الشتاء فقد توصلت نتائج بحثنا إلى أنا جرائم السرقة في عينة البحث تكثر في فصل الصيف.

وبالنسبة للسرقات البسيطة التي يرتكبها الأحداث ضد الأشخاص فصرّح المبحوثون بأن فصل الصيف يساعدهم كثيراً في القيام بجرائم السرقة لأنّ الشوارع والأسواق تصبح مكتظة بالناس لأن الجميع يكون في عطلة، ويزداد اختلاط الناس ببعضهم البعض، كما أن لباس الضحايا يكون خفيفا، الأمر الذي يساعدهم على الحصول على ممتلكاتهم بسهولة.

أما فيما يخص السرقات الموصوفة التي تتم عن طريق سرقة البيوت والمحلات التجارية بواسطة الكسر، والخلع، والتسلق و التسور فإنها غالبا ما تتم في فصل الصيف عندما يخرج الناس من منازلهم لمدة معينة من أجل قضاء العطلة الصيفية، فيرتقبهم الجانحون لسرقة بيوتهم، ويكونون عادة من أبناء الحي.

وفيما يتعلق بالجرائم الأخلاقية كالاغتصاب وهتك العرض فإنها تزداد في الجو المعتدل في الربيع، وفي الجو الحار في الصيف، ذلك لأن الجو الدافئ يطول فيه الوقت الذي يمضيه الناس خارج منازلهم بحيث يكون ازدياد الاتصال بينهم من شأنه أن يساعد على وقوع جرائم الأخلاق.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر أن بعض المبحوثين الذين يعانون من بعض المشاكل العائلية و المادية في بيوتهم المادية والعائلية ذكروا لنا أثناء مقابلتنا معهم أنهم تعمدوا ارتكاب الجرائم في فصل الشتاء لكي يحكم عليهم القاضي بالدخول إلى مركز إعادة التأهيل أين يجدون الغذاء والكساء والتدفئة طوال فصل الشتاء، ولمّا يأتي فصل الصيف ويتم الإفراج عنهم فسوف يجدون فرصاً أفضل لتنفيذ عملياتهم الإجرامية.

تاسعا- الأحكام التي صدرت بحق الجانحين:

لقد عالج المشرع الجزائري حالة الأحداث الجانحين في نصوص خاصة، وأسند مهمة الفصل في قضاياهم إلى جهات مختصة- **هي قضاء الأحداث**- الذي يتولى الفصل في قضايا الجانحين بأحكام عقابية ذات طابع تربوي قد تكون مدتها طويلة أو قصيرة حسب نوعية الجريمة وخطورتها. ونظرا للأهمية التي تكتسبها معرفة مدة العقوبة التي صدرت بحق الجانحين المتماشية مع خطورة جرائمهم ارتأت هذه الدراسة أنه يكون من المفيد أن نتعرف على نوع الإجراءات التي اتخذتها محاكم الأحداث بحق الجانحين، ذلك لأن هذه الإجراءات تُعْلمنـــَا عن مدى خطورة الحالات المبحوثة من ناحية، وعن مدى فعالية السياسة التأهيلية والتربوية للأحداث الجانحين، كل ذلك يمكن التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)
يبـــين مـــدة العقوبة التي صدرت بحق الجانحيـــن
(سؤال رقم ١٦)

مـــــدة الحكم	العـــــدد	%
ستة أشهر	٥٦	١٠.٧٧
ســـنـــة واحدة	٨٥	١٦.٣٤
سنـــة ونصف	٩٥	١٨.٢٦
سنتـــين	١٠٦	٢٠.٣٨
سنتين ونصـــف	٧٥	١٤.٤٤
ثلاث سنوات	٤٧	٩.٠٣
أربع سنوات	٢١	٤.٠٣
خمس سنوات	١٠	١.٩٣
ست سنوات	٤	٠.٧٧
سبع سنوات	٢	٠.٣٨
ثمان سنوات	-	-
تسع سنوات	-	-
عشر سنوات	١٩	٣.٦٧
المجمـــــوع	٥٢٠	١٠٠

اتضح من بيانات البحث أن أقل مدة عقوبة صدرت بحق الجانحين هي ستة أشهر، وكانت نسبتها (١٠.٧٧%)، وأن أكثر مدة عقوبة صدرت بحقهم هي عشر سنوات، وكانت نسبتها (٣.٦٧%)، وهي التي صدرت بحق الجانحين الذين ارتكبوا جريمة القتل، أما أكثر الأحكام تكراراً فهي مدة الحكم التي قدرت بسنتين حيث بلغت نسبتها (٢٠.٣٨%)، ومدة الحكم بسنة ونصف التي بلغت نسبتها (١٨.٢٦%)، ومدة الحكم بسنة واحدة التي جاءت في المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها (١٦.٣٤%)، أما مدة الحكم بمقدار سنتين ونصف فبلغت لنسبتها (١٤.٤٤%).

لقد تبين لنا من خلال تحليلنا لمدة العقوبة الصادرة بحق الجانحين في عينة البحث أن الحكم بستة أشهر تعتبر في نظرنا مدة قصيرة جداً، ذلك لأنه لا يمكن القيام بإصلاح معقول في مدة تقل عن السنة، أين يمكن للحدث أن يتلقى تدريب مهني وعلاج نفسي وتربوي،وإن مثل هذه الأحكام المخففة والقصيرة المدى قد تدعم الانحراف أكثر مما

تقومه لأنها لا تعطي الوقت الكافي للعلاج والتقويم من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذا الحكم المخفف لا يجعل الحدث يحس بمرارة السجن مما يشجعه على العود إلى الجريمة بعد الإفراج عنه بمدة قصيرة نظراً لكونه لم يتلق عقوبة مشددة، وهذا ما يجعله في الكثير من الحالات يستمر في انحرافه، ويتدرج في خطورة الانحراف و الإجرام.

أما الحالات التي وصلت مدة الحكم فيها إلى ثلاث سنوات أو أكثر فهي في أغلبها الحالات التي كرّر فيه الجانح الجريمة أكثر من مرة، ذلك لأن المشرع الجزائري اعتبر العود إلى الجريمة من الظروف المشددة في العقوبة، وخصص ستة مواد رئيسية لمعالجة الموضوع وتحديده، بالإضافة إلى مواد أخرى تم من خلالها تحديد العقوبات المناسبة لكل الحالات التي تعرض لها القانون.

وفي هذا الصدد يذكر **الدكتور إبراهيم الشيباسي** أن العائد إلى الجريمة يعرب عن الحقائق التالية [(١)]:

- فشل العقوبة التي سبق توقيعها على المجرم.
- أنه يعرب عن نزعة إجرامية متأصلة فيه.
- أن تماديه في طريق الإجرام واختلاطه بالمجرمين قد أضعف لديه الضمير الأخلاقي والاجتماعي.
- أنه ميال إلى تقليد غيره في الجريمة وتقليد نفسه بتكرار أفعاله السابقة.
- أن العود نتج عن نفس العقوبة السابقة.

[١]- إبراهيم الشيباسي، **الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري**، القسم العام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١، ص:٢١٨.

ونظرا لخطورة العود إلى الجريمة انشغل الكثير من علماء الإجرام والاجتماع ورجال القانون والخبراء من العاملين في المؤسسات العقابية بدراسة ظاهرة الإجرام والعود إلى الجريمة، ويرجع اهتمامهم بهذا الموضوع لعدة عوامل من أهمها: الخطورة التي تشكلها ظاهرة العود إلى الجريمة، والمشكلات التي قد يعاني منها المجتمع من جّراء هذه الظاهرة، وأخيرا الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها ظاهرة العود على المجتمع، وانتهوا من خلال هذه البحوث والدراسات إلى نتيجة هامة مفادها أنه ينبغي تبني مفهوم جديد للسياسة العقابية يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالمجرم العائد، وليس بالفعل أو السلوك الإجرامي، وعليه فالحاجة إلى إصلاحه تحتم الاعتماد على الدراسة العلمية لسلوكه، وتحليل الدوافع النفسية والاجتماعية والبيولوجية التي دفعته إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لإيجاد أفضل السبل العلاجية لتقويمه وإصلاحه [١].

ومن كل ما سبق ذكره نستنتج أنه على الرغم من أنّ الاتجاهات المعاصرة أخذت مكانها في الدراسات الجنائية، وصارت تؤثر على علمي العقاب والإجرام إلاّ أن الاتجاه التقليدي الذي يركز على الفعل دون الفاعل مازال مؤثراً وسائداً، حيث بقيت معظم التشريعات والنظم القانونية بما فيها المشروع الجزائري ترى أن يعاقب المجرم العائد بعقوبة أشد من العقوبة الأولى .

ويؤيد هذا الاتجاه " **موريس كيسون Maurice Cusson** الذي يرى أنه ليس من حسن السياسة الجنائية إلغاء العقوبات السالبة للحرية|، إذ من شأن هذا الإلغاء أن يجرد السياسة الجنائية من أهم وسائلها في مكافحة الإجرام، ولعل ما تفرضه السياسة الجنائية في هذا الخصوص ليس هو إلغاء العقوبات السالبة للحرية بل الاعتدال في تقريرها وفي تنفيذها، وزيادة الاعتقاد في طابعها اليقيني [٢].

١- حسن إسماعيل عبيد، **سوسيولوجيا الجريمة**، لندن، شركة ميدلايت المحدودة ، ط ١، ١٩٩٣، ص:٢٠١.

٢ - Maurice Cusson **, Le controle social du crime,** Paris, Ed : P.U.F, 1983, P : 26.

الفصل الثالث عشر: أثر الوسط الأسري في جنوح الأحداث

المبحث الأول: أثر الحرمان المادي في جنوح الأحداث.
المبحث الثاني:أثر الطلاق في جنوح الأحداث.
المبحث الثالث:أثر التوتر الأسري في جنوح الأحداث.
المبحث الرابع:أثر أساليب التربية الخاطئة في جنوح الأحداث.
المبحث الخامس: أثر انتشار الانحرافات الأخلاقية في أسر الجانحين في جنوح الأحداث.

المبحث الأول: أثر الحرمان المادي في جنوح الأحداث:

الفرض الأول:
يوجد علاقة بين الحرمان المادي للأحداث الجانحين وحالات الجنوح.
ويتفرع هذا الفرض إلى:

٠١- أن أسر الأحداث الجانحين تعيش في عوز واحتياج مادي كبير.

تكاد تؤكد غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكلان ابرز التغيرات التي تسهم في نشوء أو تطور الجناح، ذلك لأن الأسرة التي تعيش في ظروف اقتصادية سيئة تصبح عاجزة عن أداء وظائفها لاسيما في تحقيق الضبط الأسري المطلوب، والتنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائها.

وفي المجتمع الجزائري أكدت الإحصائيات الرسمية حول ظاهرة الأحداث الجانحين أن جناح الأحداث يكثر في أوساط الأسر التي لم تحظ بالمستوى الاقتصادي اللائق، ذلك لأن الحرمان المادي لهذه الأسر غالبا ما يحول دون تحقيق أبسط الاحتياجات الأساسية والضرورية للأبناء، وهذا ما يفسر أن أكثر من (٦٠%) من المخالفات التي يقوم بها الأحداث هي مخالفات عوز واحتياج أبرزها السرقات البسيطة والموصوفة، الأمر الذي دفع بهذه الدراسة إلى محاولة التعرف على المستوى الاقتصادي لأسر الجانحين، ومدى علاقته بجنوح الأبناء، وذلك من خلال الجداول التالية:

أولا- أعمال ووظائف أباء وأمهات الجانحين.

جدول رقم (١٧)
يبين مهن أباء الجانحيـــن
(سؤال رقم ١٧)

مهنة الأب	العـــدد	%
تاجـــر	٣٦	٦.٩٣
عـــامل مهنـي	٧٥	١٤.٤٢
عامل متخـصص	٥١	٩.٨١
عامـل بسيـــط	٢٥٧	٤٩.٤٢
معـــلـــم	٤	٠.٧٧
دركـــي	٢	٠.٣٨
متقاعـــد	٢٨	٥.٣٨
عاطـــل	٦٧	١٢.٨٩
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (٤٩.٤٢%) من أباء الجانحين كانوا عمالاً بسطاء، وأن (١٤.٤٢%) منهم كانوا عمالا مهنيين، وأن (١٢.٨٩%) منهم كانوا عاطلين عن العمل، وأن (٩.٨١%) منهم كانوا عمالا متخصصين وأن (٦.٩٣%) منهم كانوا تجاراً، وأنّ (٥.٣٨%) منهم كانوا متقاعدين، وأن (٠.٧٧%) منهم كانوا معلمين: ثلاثة منهم في التعليم الابتدائي، وواحد في التعليم المتوسط، وأن (٠.٣٨%) منهم كانوا دركيين.

لقد تبين من خلال الجدول أن ما يقارب نصف أباء الجانحين كانوا عمالا بسطاء، حيث يعمل معظمهم أعمالا عضلية بسيطة بمختلف المؤسسات الإدارية والتعليمية والخدماتية والتجارية والصناعية كبوابين أو طباخين، أو سائقي سيارات أو شاحنات، إلى غير ذلك من الأعمال البسيطة التي لا تتطلب مهارة فنية، ومن بين العمال البسطاء كان هناك أيضا الباعة المتجولين أو العمال الذين يقدمون أعمال خدمية مختلفة في المقاهي والمطاعم، أو الخياطين، أو الخضارين، وتلي هذه الفئة من العمال البسطاء الغير المهرة فئة العمال المهنيين الذين يعملون بنّائين أو ميكانيكيين أو لحامين، ثمّ تليها فئة العمال المتخصصين الذين يعملون بالصناعة، أو مزارعين لا يملكون أرضا، ثم تأتي فئة التجار الذين كان معظمهم يملكون محلات صغيرة لبيع الملابس المحلية أو الخضر والفواكه أو المواد الغذائية العامة.

وبما أن المهن الغالبة لآباء الجانحين هي المهن البسيطة التي تضم العمال من ذوي الأجر المنخفض، وبما أن الدخل الذي يتقاضونه له أهمية قصوى في خلق مستوى معيشي للأسرة متوازن أو مختل إرتأت هذه الدراسة التعرف على مستوى المدخولات الشهرية لآباء الجانحين.

جدول رقم (١٨)
يبيـن الدخل الشهري لآباء الجانحين
(سؤال رقم ١٨)

الدخل الشهري بالدينار	العـدد	%
أقل من ١٠.٠٠٠	٢١٢	٤٠.٧٧
١٠.٠٠٠-٢٠.٠٠٠	٢٥٤	٤٨.٨٥
٢٠.٠٠٠-٣٠.٠٠٠	٤١	٧.٨٧
أكثر من ٣٠.٠٠٠	١٣	٢.٥١
المجمـوع	٥٢٠	١٠٠

إتضح من الجدول أن (٤٠.٧٧%) من أباء الجانحين يتقاضون دخولا أقل من ١٠.٠٠٠دج، و(٤٨.٨٥%) منهم يتقاضون دخولا تتراوح ما بين ١٠.٠٠٠ و٢٠.٠٠٠دج، و(٧.٨٧%) منهم يتقاضون دخولا تتراوح ما بين ٢٠.٠٠٠ و٣٠.٠٠٠دج، و (٢.٥١%) منهم فقط يتقاضون دخولا أكثر من ٣٠.٠٠٠دج. وقد بلغ متوسط دخل أباء الجانحين (١٤١٢٥دج).

ويمكننا أن نستنتج من الجدول أن أعلى نسبة من أباء الجانحين (٤٨.٨٥%) كانت دخولهم تتراوح ما بين ١٠.٠٠٠-٢٠.٠٠٠دج، كما أن دخول أباء المبحوثين التي كانت اقل من ١٠.٠٠٠دج بلغت نسبة مهمة في الجدول وصلت إلى (٤٠.٧٧%)، وهو مستوى مخفض جدا إذا قورن بالمستوى المعيشي للأغلبية من السكان وخاصة مع الأزمة الاقتصادية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية من الدقيق، السكر، الزيت...الخ، ممّا أدى إلى ضعف القدرة الشرائية خصوصا إذا علمنا بأن أسر الأحداث الجانحين كبيرة الحجم يبلغ متوسط عدد أبنائها (٥.٣٨) أفراد، وهذا يعني اضطرار الأسرة إلى السكن في سكن متواضع، وسوء التغذية، والجوع، وسوء العلاج والعرى، وعدم القدرة على تلبية حاجيات الأولاد حتى في مستلزمات التمدرس، وإنّ هذا الحرمان المادي الذي يعاني منه الحدث غالبا ما تكون له علاقة مع اتجاهه نحو الانحراف والجنوح عن طريق الاعتداء على مال الغير من أجل تلبية احتياجاته في الأكل واللباس والترفيه.

كما أن ضعف دخل الأسرة كثيراً ما يدفع الأمهات إلى الاضطرار للخروج إلى العمل من أجل دعم دخل الأسرة، الأمر الذي سيتوضح لنا من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (١٩)
يبين أعمال ووظائف أمهات الجانحيــن
(سؤال رقم ١٩)

مهنـــة الأم	العــدد	%
ماكثــة في البيـت	٣٣٣	٦٤.٠٣
خادمـــة	١٢٠	٢٣.٠٧
ممــرضة	٤	٠.٧٧
خياطـــة	٨	١.٥٤
عاملة بسيطة في الإدارة	١٩	٣.٦٦
عاملـة فـي مصنــع	٢١	٤.٠٤
معلـمـة	٣	٠.٥٨
أخـــرى	١٢	٢.٣١
المجمــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن غالبية أمهات الجانحين كن ربات بيوت (٦٤.٠٣%) تليها في الأهمية نسبة الأمهات اللائي كن يشتغلن كخادمات أو منظفات في مختلف المؤسسات الإدارية والتربوية والاقتصادية والسياسية...الخ، ثمّ تليها فئة العاملات البسيطات في الإدارة بنسبة (٣.٦٦%)، أما الأعمال الأخرى التي ذكرت في الجدول فتتمثل في المتاجرة في الحلي الذهبية والملابس التي يأتين بها خصوصا من سوريا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويقمن ببيعها لتدير عليهم دخلاً يساعدن به أسرهن.

بالنسبة للأمهات العاملات في عينة البحث فقد دفعهن العوز والاحتياج إلى الخروج إلى العمل من أجل دعم دخل الأسرة حسب تصريحات المبحوثين، ونلاحظ من خلال بيانات الجدول أن أغلبهن كن يعملن كمنظفات في مختلف المؤسسات الوطنية، وهذا نظرا لكونهن أميات لا يستطعن الحصول على عمل آخر يتطلب تكوينا مهنيا أو شهادات علمية. وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير إلى التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول قياس مستويات المعيشة في الجزائر خلال سنة ١٩٩٥، والذي سمح بالكشف خلال تقييمه لنسبة البطالة عند النساء أن نسبة معتبرة من النســاء الماكثات بالبيت أصبحـن يتوجهن إلى سوق العمل بحثاً عن العمل، وبين التحقيق أن امرأة واحدة من بين خمس

نساء عاطلات عن العمل تنتمي إلى أسرة لا تحتوي على أي شخص عامل، وأنّ (٤٢%) من النساء العاطلات عن العمل تنتمي إلى اسر لا تتوفر إلا على فرد واحد يشتغل [١].

إن هذا الاتجاه الذي جديدا تماما على المجتمع الجزائري بسبب الأفكار التقليدية المعروفة عن خروج المرأة إلى العمل خاصة الأمية منها حيث ما زالت الكثير من الأسر تحرص على المحافضة على العادات و التقاليد الريفية رغم العوز المادي الشديد يعكس بوضوح الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الأسر خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي دفعت بالنساء الماكثات بالبيت إلى الالتحاق بسوق العمل سعيا للوصول إلى مورد دخل .
و يمكننا الإشارة إلى أن الأمر هنا لا يتعلق بمسعى تحرر النساء عن طريق العمل، و إنما هي حركة أملتها المقتضيات الاقتصادية.

ومن كل ما سبق ذكره نستنتج أن النتائج التي توصلنا إليها من خلال عينة بحثنا لا تتوافق مع نتائج بعض الدراسات التي أكدت أن خروج المرأة للعمل له علاقة بجنوحهم، ذلك لأن ابتعادها عن أطفالها يؤدي إلى إضعاف الرقابة عليهم، والافتقار إلى الضوابط المباشرة ذات التأثير الفعال في سلوكهم لأن هذا الاشتغال قد يرتبط بخروج الأطفال إلى الشارع ممّا يعرضهم إلى التأثيرات الخارجية.
غير أن النتيجة التي توصلنا إليها من خلال بحثنا تثبت أن غالبية أمهات الجانحين ماكثات في البيت، ورغم ذلك انحرف أبناؤهن، وهذا ما يؤكد أن هناك عوامل أخرى أقوى من خروج الأمهات للعمل تسببت في انحراف الأبناء.

واعتبارا لعدم كفاية دخل الآباء والحرمان المادي الذي يعاني منه الأحداث نظرا لعدم قدرة الأسرة على تلبية ابسط احتياجاتهم الأساسية ارتأت هذه الدراسة التعرف على الأعمال التي كان يزاولها المبحوثون باعتبار مؤشر عمل الجانحين في هذه السن المبكرة مهم بالنسبة لهذه الفرضية، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (٢٠)

١- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق،ص ص ١٥٨،١٥٩ .

يبين الأعمال التي كان يزاولها المبحوثون
(سؤال رقم ٢٠)

نـــــوع العمـــــل	العـــدد	%
عامل بأجر كامل	١٠	١.٩٣
بائع في الشارع	٩٢	١٧.٦٩
أعمال خدميـــة	٢٦٦	٥١.١٥
راعـــــي	٢	٠.٣٩
يعمل في الفلاحة	١٤	٢.٦٩
بطـــــال	١٣٦	٢٦.١٥
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن غالبية الجانحين كانوا عمالاً، وذلك بنسبة (٥١.١٥%)، و(١٧.٦٩%) منهم كانوا باعة في الشوارع، وأن (٢.٦٩%) منهم كانوا يعملون في الفلاحة، وأن (١.٩٣%) منهم كانوا عمالاً بأجر كامل، وأن (٠.٣٩%) منهم كانوا يعملون كرعاة، وأن (٢٦.١٥%) منهم كانوا بطالين.

ويمكننا أن نستنتج من بيانات الجدول أن غالبية المبحوثين كانوا يعملون في أعمال خدماتية مثل عامل في مقهى أو مطعم أو حمال أو منظف في مختلف المحلات، أو كمساعد في البناء أو حارس للسيارات المتوقفة...الخ، أما الأحداث الذين كانوا يعملون كباعة في الشوارع، والتي تعتبر نسبتهم مهمة في الجدول فكانوا يقومون ببيع التبغ والفول السوداني في طاولة صغيرة مخصصة لذلك أو الملابس في الأسواق الشعبية أو السمك (السردين)،...الخ، أما الأحداث الذين كانوا يعملون في الفلاحة، فكانوا يقومون بأعمال فلاحية مع آبائهم في الريف، ومن ثم تركوا العمل و واتجهوا نحو المدن الحضرية ليسلكوا طريق الانحراف والجنوح.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أن عمل الأطفال مهما كانت شروطه وطبيعته فهو يعود بالضرر عليهم من النواحي العقلية والصحية والأمنية والأخلاقية لأنّ الحدث الذي يعمل في أعمال غير مناسبة في الشوارع والمقاهي، والملاهي والأسواق غالبا ما ينتهي به الأمر إلى الانحراف عن طريق التورط في استخدام المخدرات، والتصرف تصرفات منحرفة ذات أنشطة إجرامية، لاسيما وأنه يملك لا يملكون مفاهيم أخلاقية ناضجة فيما يخص الشرف والاستقامة، والنضج الاجتماعي.

إنّ هذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت موافقة لما أكدته مصالح الأمن والشرطة والتي تتـمثل في أن حالات عديدة من الجانحين التـي تصل إليهم لها سابقـية عمـل بمهنة أو أكثـر.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن الجزائر سجلت توجها بارزاً نحو سوق العمل غير الرسمي للآلاف من الأطفال الذين يتواجدون في العمل مبكراً بسبب الإقصاء من التعليم، وعدم إدماجهم في مراكز التكوين، والأزمة الاقتصادية التي جعلت فقر الأسر كثيراً مايدفع بالأبناء القصر إلى سوق العمل لرفع عدد المساهمين في الدخل الأسري لتغطية المصاريف الضرورية التي تحتاج إليها الأسرة خاصة في الغداء.

وفي هذا السياق يمكننا أن نشير إلى التحقيق الميداني حول تشغيل الأطفال بالجزائر الذي أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث الذي شمل عينة قدرت بـ ٢٩٧٩ طفل عامل من ثماني ولايات من الوسط وهي: الجزائر العاصمة، البليدة، عين الدفلى، تيبازة، بومرداس، البويرة، تيزي وزو، بجاية، أسفرت نتائجها عن وجود تسعين عمل غير رسمي يعمل فيه الأحداث في مختلف النشاطات، وأن هناك أعمال يعمل فيها الأحداث رغم أنها خطيرة على صحتهم مثل العمل في المزابل والأعمال الليلية بالرغم من أن بعضها ممنوع وطنيا ودوليا [١].

وقد تبين من الدراسة أن (٥٣.٨٤%) من الأطفال العاملين أقبلوا على العمل من أجل مساعدة أسرهم، وأن (٣٩.٢٠%) منهم من أجل الحصول على مصروف الجيب، وقد صرح طفل من بين خمسة أطفال بأن أسرته ليس لها أي مورد رزق [٢].

وقد أدلى (٧٢.٦٤%) منهم أنهم لا يتقاضون نقوداً كافية من عملهم، كما صرح (٦٥.٨٩%) منهم أنهم غير راضين بعملهم [٣].

ومن كل ما سبق ذكره فإننا نستنتج أن الفقر والحاجة والفراغ الذي أصبح يعيش فيه الأحداث بعد التسرب المدرسي هي التي دفعت بهم إلى سوق العمل في ظروف صعبة وخطيرة على صحتهم وأخلاقهم، ويمكننا أن نستنتج أيضا أنه رغم اختلاف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأطفال في القطاع الغير الرسمي فإنه يتنافى مع القوانين والاتفاقيات المنصوص عليها فيما يتعلق بحقوق الطفل كفرد بحاجة إلى الحماية والرعاية والاهتمام، وهو الأمر الذي جسدته الجزائر بتبنيها لاتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، والتي نصت مادتها (٣٢) على أن الدول الأعضاء تحمي الطفل ضد الاستغلال الاقتصادي، وكل ما يمكن أن يؤثر على تربيته ويضر بصحته أو تنميته الجسدية، العقلية، الروحية، الأخلاقية والاجتماعية. فإذا كان الأمر كذلك فكيف نفسر عمل الأطفال في

[١] -Mostéfa Khiati, **Le Travail des enfants en Algérie**, o.p.cit., P : 68.
[٢] -Ibid., P : 61.
[٣] - Ibid., P :63.

الأماكن التي ينتشر فيها الأمن مثل الموانئ وأسواق الجملة ؟ وكيف يمكن تفسير تمكن الأطفال من بيع التبغ بالقرب من مراكز الأمن والشرطة ؟ وكيف نفسر غياب مفتشية العمل في مئات الأسواق الموازية التي يعمل فيها الأطفال ؟ من يطبق النصوص ؟ ومن يسهر على احترامها ...؟

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة الدخل الشهري لأسرة المبحوثين من أجل التعرف على ما إذا كانت مساهمة الأفراد العاملين في الأسرة في تدعيم دخلها يخفف عنها بعض الصعوبات المادية ارتأت هذه الدراسة إدراج الجدول التالي:

جدول رقم (٢١)
يبين الدخل الشهري لأسر الجانحين
(سؤال رقم ٢١)

الدخل الشهري بالدينار	العـــدد	%
أقل من ١٠.٠٠٠	١١٣	٢١.٧٣
١٠.٠٠٠-٢٠.٠٠٠	٢٩٤	٥٦.٥٤
٢٠.٠٠٠-٣٠.٠٠٠	٩٥	١٨.٢٦
أكثر من ٣٠.٠٠٠	١٨	٣.٤٧
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (٥٦.٥٤%) من أسر الجانحين لم يتعد دخلها الشهري ٢٠.٠٠٠دج، وأن (٢١.٧٣%) منها تتلقى دخلاً أقل من ١٠.٠٠٠دج، وهو مستوى منخفض إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الكبير لأسر الجانحين وغلاء المعيشة (*)، ذلك لأنه رغم توفر الأسرة على مصادر إضافية غير مصادر رب الأسرة، أي مداخيل تكميلية يأتي بها أفراد الأسرة الآخرين، وتكون مدرجة في إجمالي دخل الأسرة فهذا لا يكفي لتسديد كل النفقات والاحتياجات التي تتطلبها الأسرة من مأكل وملبس، وعلاج و تمدرس، وغيرها من الضروريات التي تحتاج الأسرة إلى الإنفاق عليها، والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين صرحت بأن أسرهم تعيش في غالب الأوقات على القروض التي تستلفها من والأحباب والجيران والأقارب، على أن تسددها لهم في أخر الشهر.

ودائما في إطار علاقة الفقر والحرمان المادي بجنوح الأحداث ارتأت هذه الدراسة التعرف على نسب استهلاك أسر الجانحين للمواد الأولية في التغذية الأساسية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

---

*- راجع الجدول (رقم٤) في الفصل الثالث عشر من هذه الدراسة.

يبين نسب استهلاك أسر الجانحين للمواد الأولية في التغذية الأساسية
(سؤال رقم ٢٢)

المـــواد المستهلـــكة	العـــدد	%
عجائـــن	٢٠٥	٣٩.٤٢
حبوب جافـــة	١٠٢	١٩.٦١
خضـــر	٨٣	١٥.٩٧
لحـــوم	٤٥	٨.٦٥
ألبان ومشتقاتها	٣٤	٦.٥٤
فـــواكـــه	٥١	٩.٨١
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٣٩.٤٢%) من أسر الجانحين يستهلكون العجائن كمادة أولية في التغذية الأساسية، و(١٩.٦١) منهم يستهلكون الحبوب الجافة، و(١٥.٩٧%) يستهلكون الخضر الطازجة، و (٩.٨١%) منهم يستهلكون الفواكه، و (٨.٦٥%) منهم يستهلكون اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء، و (٦.٥٤%) منهم يستهلكون الألبان ومشتقاتها كمادة أولية في التغذية الأساسية.

نستنتج من خلال المعطيات التي وردت في الجدول أن غالبية الأسر في عينة البحث يتمثل استهلاكها للمواد الأولية في التغذية الأساسية في العجائن والحبوب الجافة، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك لهذه المواد لدى أسر المبحوثين، وتبيّن من جهة أخرى انخفاض نسبة استهلاك اللحوم والألبان ومشتقاتها والفواكه، وبدرجة أقل الخضر الطازجة.

وفي هذه الحالة يمكن القول أن ارتفاع الأسعار، وتدهور القدرة الشرائية لأسر المبحوثين أدى إستبدال مواد غذائية ضرورية لنمو جسم الأطفال مثل البروتينات الحيوانية والسكريات والدهنيات والفواكه والخضر الطازجة بالعجائن والحبوب الجافة والنشويات.

وقد تبين من واقع ردود أفعال المبحوثين أن أسرهم تعيش في فقر شديد، وأن غالبيتها تأكل اللحوم إلاّ في العيد الأضحى من جرّاء ما يتصدق به الناس عليها. وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر أن أحد المبحوثين من مركز إعادة التربية بالأبيار عمره (١٣عاماً)كان يسرق الأشخاص بسوق "علي ملاح" بساحة أول ماي من أجل غاية واحدة فقط، وهي شراء اللحوم الحمراء بمختلف أنواعها ليقوم بشوائها في الغابة عند المساء، وكان يفعل ذلك لأنه حسب تصريحه اشتاق طعمها لأن أسرته لا تشـتريها أبداً، وهذا ما

يفسر أيضا أن عصابات الأحداث الجانحين تمضي وقت فراغها بالليل في أماكن تختارها في شواء اللحوم الحمراء مرفوقة بالخمر والمخدرات والموسيقى.

ومن كل ما سبق ذكره يمكنا أن نستنتج أنه تمخض عن الأزمة الاقتصادية في الجزائر ارتفاع كبير في الأسعار، ومن جهة أخرى زيادة اقل سرعة في المداخيل من الأجور، الأمر الذي أدى إلى التدهور المتزايد للقدرة الشرائية، وبالتالي إلى تدهور مستوى معيشة فئات واسعة من المواطنين، الشيء الذي يزيد من حدة إفقار الطبقات المحرومة، ويساعد على تجديد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي.

ونظراً لأهمية معرفة مجموعات المواد التي توليها أسر المبحوثين الأولوية في الاتفاق عليها بالنسبة لهذه الفرضية أدرج الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣)
يبـين نفقات أسر الجانحين حسب الأولوية
(سؤال رقم ٢٣)

مجموعـات المواد	العـدد	%
المـواد الغذائية	٣٧١	٧١.٣٥
الألبسة	٧٥	١٤.٤٣
التعليـم	٣٨	٧.٣٠
الصحـة	٢٦	٥
الترفيـه	١٠	١.٩٢
المجمـوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن مجموعات المواد الغذائية تحتل الصدارة في قائمة النفقات حيث بلغت نسبتها (٧١.٣٥%) والملاحظة المسجلة ميدانيا تثبت أن تقريباً كل دخل الأسرة ينفق على المواد الغذائية، ولا تستطيع الأسرة في أغلب الأحيان أن توفر جزء من الدخل لإنفاقه على الاحتياجات الأساسية والضرورية الأخرى، وهذا ما يؤكد من خلال عينة البحث أن (١٤.٤٣%) فقط من دخل الأسرة ينفق على الألبسة، وفي هذا الصدد ذكر الكثير من المبحوثين أن أغلبية ملابسهم تشتري من سوق الملابس القديمة التي تستورد من الخارج (**Friperie**).

أما النفقات المخصصة للتعليم فجاءت ضئيلة جداً في عينة البحث، وهذا ما يفسر أن نسبة معتبرة من الأحداث الجانحين تركوا المدرسة لأن أسرهم لم تعد قادرة على تلبية مصاريف التمدرس، كما يوجد نسبة أخرى من المبحوثين كانوا يعملون خارج أوقات الدراسة، وفي العطل المدرسية لتسديد نفقات التمدرس، مما أثر سلباً على السير

العادي لدروسهم، والنتيجة أنا نسبة كبيرة منهم تركن المدرسة من أجل الحرمان المادي الذي تعاني منه أسرهم، والذي يجعلهم في حالات كثيرة يضطرون إلى البحث عن عمل مهما كانت ظروفه لمساعدة أسرهم .

وفيما يتعلق بالنفقات على الصحة فقد احتلت نسبة ضعيفة في قائمة النفقات في عينة البحث، ذلك لأن الزيادة المطردة في أسعار خدمات العلاج والأدوية بالنسبة لذوي الدخل الضعيف تولد عنها حرمان الفئات الضعيفة من العلاج الناجح لأنه أكثر تكلفة، بحيث أن انفتاح قطاع الصحة على القطاع الخاص أدى إلى ظهور فئتين في المجتمع، الفئة الأولى تتمثل في الأسر ذات الدخل الضعيف التي تعالج في هياكل الصحة العمومية الأقل نوعية وتخصص، والفئة والثانية تتمثل في الأسر التي تتكون من فئة الأغنياء، والتي تعالج في الهياكل الصحية التابعة للقطاع الخاص بنوعية أفضل، وموجهة إلى الأسر القادرة على دفع كلفة الخدمات التي يتزايد ثمنها، أما بالنسبة للأسر الضعيفة الدخل فقد ذكر المبحوثون أنه في حالة المرض كثيراً ما تلجأ أسرهم إلى مداواة أبنائها بالأعشاب وبعض الطرق التقليدية.

أما النفقات الموجهة للترفيه فتبدو في عينة البحث رمزية بل تكاد تكون معدومة، وهكذا تحرم الطفولة في أسر المبحوثين من حقها الطبيعي المتمثل على الأقل في زيارة المنتزهات والحدائق العمومية ومدينة الألعاب و المصائف ...الخ.

إنّ البناء الطبقي في المجتمع الجزائري شديد التفاوت، ومازال الفارق يتعمق وخاصة في السنوات الأخيرة مع سياسة التفتح، وتشير الإحصائيات الرسمية على أن أكثر من ١٤ مليون جزائري يعيشون في فقر (*)، ومن خلال أسئلة طرحت على المبحوثين ارتأت هذه الدراسة التعرف على الانتماء الطبقي لأسر المبحوثين، وعلاقة ذلك بجنوحهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)
يبـين الانتماء الطبقي لأسر المبحوثين
(سؤال رقم ٢٤)

الانتماء الطبقـي	العـدد	%
فقـيـر	٣٤٢	٦٥.٧٧
فقيـر جـدا	١٢١	٢٣.٢٧
متـوسـط	٤٦	٨.٨٥
مريـح	١١	٢.١١
المجمـوع	٥٢٠	١٠٠

(*) - راجع المبحث الثاني من الفصل التاسع من هذه الدراسة.

تبين من خلال الجدول أن (٦٥.٧٧%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر فقيرة، وأن (٢٣.٢٧%) منهم ينتمون إلى أسر فقيرة جداً، وأن (٨.٨٥%) منهم ينتمون إلى أسر لها مستوى اقتصادي متوسط، وأن (٢.١١%) من المبحوثين، وهي نسبة قليلة جدا في الجدول بالمقارنة مع مجموع عينة البحث ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي مريح.

لقد أخذنا بعين الاعتبار في قياس الطبقة الاجتماعية كل من مهنة الآباء، ودخل الأسرة إلى جانب ما تجمع من معلومات من المبحوثين الذين صرحوا بأن (٨٩.٠٤%) من أسرهم تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض.

وتبين أن الأسر الفقيرة جداً في عينة البحث هي الأسر المعدومة مادياً التي ليس لها دخل، أو الأسر التي لها دخل ضئيل جداً، أما الأسر الفقيرة فهي الأسر التي تتحصل على دخل ضعيف لا يكفي لسد حاجياتها الأساسية في المأكل والملبس.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها تتفق مع العديد من الدراسات الاجتماعية الجزائرية والعربية والأوروبية التي أجريت في حقل جنوح الأحداث، والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة وطيدة بين ضعف دخل الأسرة وجنوح الأحداث [1].

ومن كل ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن عامل الفقر يبقى مهما في تفسير الجريمة والجنوح، لكن يبقى دائما الجناح الخفي الذي يتمثل في الطبقة الوسطى والغنية التي لا تظهر في الإحصائيات الجنائية الرسمية موجود و مهم أيضا، ذلك لأنّ البيانات التي استخدمت في هذه البحوث كانت إما سجلات المحاكم أو ملفات الشرطة أو غيرهما من الإحصائيات الرسمية، لكن هذه المصادر لا تعد ثابتة بإعتبارها معياراً لحجم السلوك الجانح ذلك لأن هناك قدراً كبيراً من الجناح لا يظهر في هذه المصادر، فهناك من الجرائم ما يرتكب ولا يكتشف، ومنها ما يكتشف ولا يبلغ عنه، ومنها ما يبلغ عنه ولا يسجل لأن هناك جانحين يتمتعون بمستوى اقتصادي مرتفع، ويفلتون من المعاملة الرسمية،ومن ثم لا يظهر جناحهم في السجلات الرسمية، وهذا ما يفسد سلامة تمثيل البيانات الواردة بالمصادر الرسمية لمختلف الطبقات الاجتماعية.

خلاصة الفرع الأول من الفرض الأول:

---

[1] - علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث،** مرجع سابق، ص: ٧٧
- علي بوعناقة، **الشباب ومشكلاته الاجتماعية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٧، ص ص: ٢٠٩-٢١٣.
- جعفر عبد الأمير الياسين، المرجع سابق، ص ص: ١٤٧-١٤٨.

- GIELD Henri ,**La criminalité juvénile en tant que phénomène économique et social ,**Paris, Edition recueil Sirey, 1947, P : 27.
- Edon CHOMBORDEN, J.C., **La délinquance juvénile, Essai de construction d'objet,** in Revue , Franc de sociologie, XII-3, juillet -sep, 1971, PP : 335-377.
-ABDUL MALEK ZOUHIR ,**Etude sociologique des relations causales entre la famille et la délinquance juvénile dans une société urbaine marocaine** (Thèse de troisième cycle de sociologie) Paris 1972, , PP :112-113.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٧) أن ما يقارب نصف آباء الجانحين ينتمون إلى فئة العمال البسطاء، حيث اتضح أن (٤٩.٤٢%) منهم كانوا عمالاً بسطاء، وأن (١٤.٤٢%) منهم كانوا عمالاً مهنيين، وأن (١٢.٨٩%) منهم كانوا عاطلين عن العمل، وأتضح من الجدول (١٨) أن متوسط الدخل الشهري لآباء الجانحين لا يتجاوز (١٤١٢٥دج)، وهو يعتبر دخلاً ضعيفاً جداً إذا ما قورن بكبر حجم أسرة المبحوثين، وغلاء المعيشة خصوصاً مع الأزمة الاقتصادية التي كانت أثارها وخيمة على الكثير من الأسر الجزائرية، ومن بينها أسر المبحوثين، وتبيّن من الجدول (١٩) أن الغالبية العظمى من أمهات الجانحين كن ماكثات في البيت لا يعملن عملاً مأجوراً رغم العوز المادي الذي تعيش فيه أسرهن، وتبيّن أن أمهات الجانحين اللائي يعملن خرجن للعمل اضطراراً من أجل دعم دخل الأسرة، وكان أغلبهن يعملن في مهن بسيطة وقليلة الدخل تمثلت في خادمة (منظفة) بنسبة (٢٣.٠٧%)، أو عاملة بسيطة في مصنع بنسبة (٤.٠٤%) أو عاملة بسيطة في الإدارة بنسبة (٣.٦٦%) أو معلمة بنسبة قليلة جداً تمثلت في (٠.٥٨%)، وأظهر الجدول (٢٠) أن (٢٦.١٥%) من المبحوثين كانوا في بطالة وقت ارتكابهم للجريمة، وأن (٧٣.٨٥%) منهم كانت لهم سابقية عمل وقت ارتكابهم للجريمة أغلبها أعمال خدمية قبل بلوغهم السن القانونية للعمل، غير أنه تّبين أن الأعمال المختلفة التي اشتغلوا فيها كانت هامشية ذات أجور زهيدة وخطيرة على صحتهم وأخلاقهم، وأظهر الجدول (٢١) أن (٥٦.٥٤%) من أسر الجانحين لا يتعدى دخلها الشهري (٢٠.٠٠٠دج) وأن (٢١.٧٣%) منها تتلقى دخلاً اقل من (١٠.٠٠٠دج)، وهو مستوى منخفض لا يكفي لسد الحاجيات الأساسية للأسرة في الغذاء والملبس و التمدرس والعلاج إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الكبير لأسر الجانحين وغلاء المعيشة، رغم حصول الأسرة على مداخيل تكميلية من طرف أفرادها الآخرين غير مصادر رب الأسرة، والدليل علـى

ذلك أن أغلب أسر المبحوثين تستدين قبل استكمال الشهر الذي قبض فيه الدخل وأظهر الجدول (٢٢) أن غالبية اسر المبحوثين يرتكز استهلاكها للمواد الأولية في التغذية الأساسية على العجائن والحبوب الجافة، أما استهلاكها للحوم والألبان ومشتقاتها والخضر الطازجة والفواكه فهو ضئيل جداً بالرغم من أنه ضروري لنمو جسم الأطفال، وأظهر الجدول (٢٣) بأنّ أسر الجانحين تنفق (٧١.٣٥%) من دخلها على المواد الغذائية على حساب النفقات الأخرى المتمثلة في النفقة على التعليم والصحة والألبسة والترفيه التي سجلت نسبة ضعيفة جداً رغم أهميتها في حياة الأبناء، وتبين من الجدول (٢٣) أن (٨٩.٠٤%) من أسر الأحداث الجانحين تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، بحيث تبيّن أنّ (٦٥.٧٧%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر فقيرة و (٢٣.٢٧%) منهم ينتمون إلى أسر فقيرة جداً أي معدومة مادياً.

ومن كل ما تقدم يمكن القول بأن هناك علاقة بين العوز والاحتياج والحرمان المادي الذي تعيش فيه أسر الجانحين وبين جنوح أبنائها، وبذلك يمكن قبول الفرع الأول من الفرض الأول.

٠٢- أن أسر الأحداث الجانحين تعيش في ظروف سكنية سيئة:

إن أزمة السكن التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أجبرت الكثير من الأسر على العيش في ظروف سكنية سيئة ومكتظة، ولما كان السكن هو الذي يحدد نوعية الحياة ويؤثر على صحة الفرد، وعلى حالته النفسية والاجتماعية والأخلاقية، إضافة إلى أن السكن السيئ يترك أثراً سلبياً على حياة الأسرة، ويحول دون النمو السليم لحياة الأطفال اتجهت هذه الدراسة إلى الكشف عن ذلك من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (٢٥)
يبـين نوع السكن الذي تسكن فيه اسر الجانحيـن
(سؤال رقم ٢٥)

وضعية السكن / نوع السكن	ملـــك		مستأجـر		المجمـوع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فيـــلا	٢٢	٤.٢٣	-	-	٢٢	٤.٢٣
شقـــة	٥٦	١٠.٧٧	١١٥	٢٢.١١	١٧١	٣٢.٨٨
ســكن تقليدي	٢١٨	٤١.٩٣	١٧	٣.٢٦	٢٣٥	٤٥.١٩
سكن قصديري	٩٢	١٧.٧٠	-	-	٩٢	١٧.٧٠
المجمــوع	٣٨٨	٧٤.٦٣	١٣٢	٢٥.٣٧	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٤٥.١٩%) من أسر الجانحين تسكن في مساكن تقليدية وأن (٣٢.٨٨%) منهم تسكن في مساكن من نوع الشقق، وأن (١٧.٧٠%) منهم تسكن في مساكن قصديرية، وتبين أن نسبة الأسر التي تسكن في مساكن من نوع فيلا قليلة جدا بلغت (٤.٢٣%) فقط من مجموع مساكن اسر المبحوثين.

وتبيّن من خلال نتائج الجدول أن اغلب اسر الجانحين مالكة للمساكن التي تؤويها، ولم تمثل المساكن المستأجرة سوى(٢٥.٣٧%) من العدد الإجمالي لمساكن أسر الجانحين.

ونستخلص من الجدول أن المساكن الأكثر شيوعا بين أسر الجانحين هي المساكن التقليدية، تليها في الأهمية السكنات من نوع الشقق ثم المساكن القصديرية، وأخيرا المساكن من نوع الفيلا التي جاءت نسبتها ضعيفة جدا في عينة البحث.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن نوع المساكن يختلف حسب وسط الإقامة حيث تشكل المساكن من نوع الفيلات والشقق والكثير من المساكن القصديرية أهم أنواع

المساكن المنتشرة في المناطق الحضرية، إلاّ أن المساكن التقليدية أكثر إنتشاراً في المناطق الريفية، كما أننا نجد أن العامل الاقتصادي غالبا ما يتدخل في اضطرار صاحب الدخل المنخفض إلى الإقامة في المسكن الرخيص.

ومن هنا يمكن أن نوضح من خلال ما جمعناه من معطيات ميدانية عن طريق تصريحات المبحوثين أن أغلبية المساكن التقليدية كانت وضعيتها سيئة لكونها قديمة، متهالكة، وضيقة، كما أنها غالبا ما تكون متواجدة في أحياء فوضوية لا تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة.

كما صرح المبحوثون الذين يسكنون في شقق بأن أغلب شقتهم متواجدة في أحياء شعبية تتصف بالتهالك والتزاحم والاكتظاظ والنقص الكبير في الكثير من المرافق الضرورية للسكن.

وفيما يتعلق بالمبحوثين الذين يسكنون في السكنات القصديرية فقد صرحوا بأنها عبارة عن أكواخ وبيوت مبنية من القصدير لا تتوفر بها أدنى شروط السكن الصحي اللائق.

إن النتيجة التي توصلنا إليها جاءت متفقة مع نتائج بعض الدراسات الميدانية الجزائرية بمنطقة " **قسنطينة** " نذكر منها دراسة " **علي بوعناقة** " حول الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، والتي أسفرت عن عدم وجود أي ارتباط انفعالي إيجابي ببيوت شباب الأحياء غير المخططة، مما جعل الحدث يفضل أن يقضي معظم يومه خارج البيت هارباً من المسكن الذي يشعر فيه بالضيق (١).

كما توصلت نتائج دراسة أخرى أجريت بمدينة "**قسنطينة**" أيضا حول ظاهرة انحراف الأحداث، عواملها ونتائجها أن السكن القصديري مرتبط وظيفيا بمزيد من القابلية للانحراف (٢).

لقد استنتجت هذه الدراسة من خلال عينة البحث أن وضعية سكن المبحوثين تبعث على القلق والانشغال من حيث نوعية السكن التي غالبا ما لا تربط الحدث إليها ارتباط إيجابي لتقيه من الانحراف، ذلك لأنها لا تستطيع أن توفر له القدر المعقول من الراحة والاطمئنان. وإن هذا المؤشر قد يمتد في تأثيره السلبي على الجانحين إلى نسبة حيازة الغرف التي تشغلها اسر المبحوثين، الأمر الذي يتضح لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦)
يبـين عدد الغرف التي تشغلها أسر الجانحيـن

١- علي بوعناقة، **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب،** مرجع سابق، ص: ٢٨٩.
٢-محي الدين مختار، المرجع السابق، ص: ١٧٥.

(سؤال رقم ٢٦)

%	العـــدد	عدد الغــــرف
٢٢.٨٩	١١٩	غرفة واحدة
٣٢.١١	١٦٧	غرفتيــن
٣٣.٤٧	١٧٤	ثلاث غرف
٨.٠٧	٤٢	أربع غـرف
٢.١٢	١١	خمس غرف
١.٣٤	٧	ست غرف فأكثر
١٠٠	٥٢٠	المجمـــوع

تبين من الجدول أن المساكن المكونة من غرفة واحدة، وغرفتين وثلاثة غرف تشكل أغلب مساكن الجانحين، حيث اتضح أن (٢٢.٨٩%) من أسر الجانحين تسكن غرفة واحدة، وأن (٣٢.١١%) منهم تسكن غرفتين وأن (٣٣.٤٧%) منهم تسكن ثلاثة غرف، وأن (٨.٠٧%) منهم تسكن أربعة غرف وأن (٢.١٢%) منهم تسكن خمس غرف، وأن (١.٣٤%) منهم تسكن ست غرف فأكثر. وظهر أن متوسط عدد الغرف عند أسر الجانحين (٢.٣٨ غرفة).

لقد استنتجت هذه الدراسة أن أغلبية المبحوثين يعيشون في ظروف سكنية صعبة من حيث نوعية السكن، ومن حيث الحيازة على الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو الثلاث غرف التي بلغت نسبتها (٨٨.٤٧%) من إجمالي عدد غرف مساكن المبحوثين في حين لم تتجاوز فئة (الأربع والخمس والست غرف فأكثر) (١١.٥٣%) من مجموع عدد غرف مساكن الجانحين، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن أسر المبحوثين تعيش في الضيق والاكتظاظ خصوصا إذا علمنا أن أسر المبحوثين كبيرة الحجم يصل متوسط عدد أبنائها إلى (٥.٣٨ فردا).

ولمزيد من إلقاء الضوء على أثر تزاحم المساكن في العينة المبحوثة ارتأت هذه الدراسة التعرف على عدد أفراد أسر المبحوثين بالنسبة اعدد الغرف التي تشغلها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٧)
يبـين عدد أفراد أسرة الأحداث الجانحين بالنسبة

لعدد الغرف التي تشغلها
(سؤال رقم ٢٧)

عدد الأفراد / عدد الغرف	١ ـ ٣		٤ ـ ٦		٧ ـ ٩		١٠ ـ ١٢		المجمـوع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
غرفة واحدة	٢٤	٤.٦٢	٥٢	١٠	١٩	٣.٦٦	٩	١.٧٤	١٠٤	٢٠
غـرفتان	٢٨	٥.٣٨	٧٠	١٣.٤٦	٣٦	٦.٩٣	٧	١.٣٤	١٤١	٢٧.١١
ثلاث غرف	٧٥	١٤.٤٢	٩١	١٧.٥٠	٥٣	١٠.١٩	١٩	٣.٦٥	٢٣٨	٤٥.٧٧
أربع غرف	٢	٠.٣٨	١٥	٢.٨٩	٦	١.١٥	٣	٠.٥٧	٢٦	٥
خمس غرف	١	٠.١٩	٣	٠.٥٨	٤	٠.٧٧	١	٠.١٩	٩	١.٧٤
ست غرف فأكثر	-	-	٢	٠.٣٩	-	-	-	-	٢	٠.٣٨
المجمـوع	١٣٠	٢٤.٩٩	٢٣٣	٤٤.٨٢	١١٨	٢٢.٧٠	٣٩	٧.٤٩	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٤.٦٢%) من أسر الأحداث الجانحين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (١-٣) أفراد تسكن غرفة واحدة، وأن (١٠%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (٤-٦) أفراد تسكن غرفة واحدة وأن (٣.٦٦%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (٧-٩) أفراد تسكن غرفة واحدة، وأن (١.٧٤%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (١٠-١٢ فرداً تسكن غرفة واحدة.

وأشارت بيانات البحث أيضا أن (٥.٣٨%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (١-٣) أفراد تسكن غرفتين، وأن (١٣.٤٦%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (٤-٦) أفراداً تسكن غرفتين وأن (٦.٩٣) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (٧-٩) أفراد تسكن غرفتين وأن (١.٣٤%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (١٠-١٢) فرداً تسكن غرفتين.

كما تبين أيضا أن (١٤.٤٢%) من اسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (١-٣) فرداً تسكن ثلاث غرف، وأن (١٧.٥٠) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (٤-٦) أفراد تسكن ثلاث غرفن وأن (١٠.١٩%) من أسر المبحوثين

التي يتراوح أفرادها ما بين (٧-٩) فرداً تسكن ثلاث غرف، وأنّ (٣.٦٥%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها مابين (١٠-١٢) فرداً تسكن ثلاث غرف.
أما أسر المبحوثين التي تسكن أربع وخمس وست غرف فأكثر فقد جاءت نسبتها قليلة في الجدول.

ويمكننا أن نستخلص أن نسبة كبيرة من الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأفراد تسكن في غرفة واحدة أو غرفتين أو ثلاث غرف، بل نجد أن هناك أسر يشترك عدد كبير من أفرادها في غرفة واحدة على اختلاف جنسهم وسنهم، وتتضح هذه الصورة بشكل أكبر في العمارات القديمة التي تضم شقق ذات الغرفة الواحدة أو الغرفتين [*] أو في السكنات القصديرية بحيث توصلت هذه الدراسة عندما حاولت حساب كثافة السكان [1] في الغرفة الواحدة عند أسر أفراد العينة المبحوثة إلى أن هذه الكثافة بلغت (٣.٠٩) أفراد، وهي كثافة مرتفعة إذا أخذنا بعين الاعتبار آراء بعض الباحثين التي مفادها أن السكن يعتبر مزدحما إذا سكن في الغرفة الواحدة أكثر من بالغين، أو أربعة أطفال دون سن العاشرة [2].

وقد صرح بعض المبحوثين الذين يسكنون في غرفة واحدة أن البعض منهم يضطر إلى النوم بالتناوب مع إخوانهم، بحيث ينام أحدهم نصف الليل ثمّ يخرج إلى الشارع ليترك مكانه لأخيه لينام النصف الثاني من الليل.

وصرح المبحوثون أيضا أن آبائهم كثيراً ما يضطرون إلى وضع عوازل من القماش ليعزلوا في النوم بينهم وبين أبنائهم، كما صرحوا بأن هذه الغرفة غالبا ما تستعمل للنوم والطبخ والغسيل في آن واحد.

من كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن آثار ازدحام المسكن غالباً ما تكون نتائجها سلبية على الأحداث الذين يضطرون إلى قضاء جانب كبير من أوقاتهم في الشارع ليلا أو نهارا هاربين من منازلهم التي لا يجدون فيها مكانا للجلوس أو النوم أو الراحة معرضين أنفسهم إلى الأخطار، ومن جهة أخرى فإن ضيق المسكن غالبا ما يحول دون تمكن الأحداث من القيام بواجباتهم المدرسية مما يساهم بشكل أو بآخر في احتمال فشلهم الدراسي، كما قد يؤدي ازدحام المسكن بالأولاد إلى الإطلاع المبكر على العلاقات الجنسية ممّا يؤدي بهم في حالات كثيرة إلى الممارسة المبكرة للنشاط الجنسي حتى مع المحارم.

---

[*]- راجع الحالة رقم (٣) و الحالة رقم (٥) من دراسة حالات بعض الجانحين في الملاحق.
[1]- كثافة السكان يقصد بها المجموع الكلي (٣٨٣٩) لأفراد أسر الجانحين موزعين على الشكل الآتي(٥٢٠ أبا، ٥٢٠ أما، (٢٧٩٩) ابنا مقسوما على عدد الغرف (١٢٤٠) غرفة
[2]- سعد المغربي، المرجع السابق، ص: ١٤١.

ونظرا لازدحام المسكن وضيقه غالبا ما لا تستطيع الأسرة في مثل هذه الظروف أن تحتفظ في معاملاتها بالحد الأدنى من الحرية والراحة في متابعة سلوكات أبنائها، بل أصبحت الكثير من الأسر نظراً لضيق السكن تلقي بأبنائها إلى الشارع لتحصل على قسط من الهدوء والراحة، وبهذا تضعف الروابط الأسرية، وتقل فرص التفاعل بين الآباء والأبناء ممّا يجعل الأبناء متروكين لأنفسهم دون رعاية كافية وتوجيه ومتابعة مستمرين التي كان من المفروض أن يتلقاها الحدث في سكن مريح، وفي جو من الهدوء والاطمئنان الأمر الذي غالبا ما يساهم في المزيد من القابلية للانحراف والجنوح.

و هناك بحوث و دراسات و إحصائيات أجريت في بلدان عديدة أضهرت نتائجها ان نسبة كبيرة من أسر الجانحين تسكن في غرفة واحدة أو عرفتين[١].

بما أننا استنتجنا من خلال عينة البحث أن أغلبية أسر المبحوثين تعيش في ظروف سكنية صعبة من حيث نوعية السكن، ومن حيث الحيازة على الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو الثلاث غرف، فهذا ما يسمح لنا بالقول بأن مجموعة البحث تعيش ظروفا سكنية تنقص فيها الشروط الصحية والمرافق الضرورية للسكن، وهذا ما يتبين لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٨)
يبـين عدد مساكن الجانحين التي تتوفر على المرافق الضرورية للسكـــن
(سؤال رقم ٢٧)

مدى توفر المرافق الضرورية / الحالة	الكهرباء		غاز المدينة		مطبخ		حمام		دورة مياه	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يوجد	٤٩٨	٩٥.٧٦	٢٩١	٥٥.٩٦	٤١٨	٨٠.٣٨	٣١٠	٥٩.٦٢	٤٠٣	٧٧.٥٠
لا يوجد	٢٢	٤.٢٤	٢٢٩	٤٤.٠٤	١٠٢	١٩.٦٢	٢١٠	٤٠.٣٨	١١٧	٢٢.٥٠
المجموع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

١- محمد طلعت عيسى وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، مرجع سابق، ص: ١٥٩.
- **علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية**، مرجع سابق، ص: ٢٥١.
- **جعفر عبد الأمير الياسين**، مرجع سابق، ص:١٢٢.
- **سعد المغربي**، مرجع سابق، ص: ١٤٣.

أوضحت بيانات البحث أن (٤.٢٤%) من سكنات أسر المبحوثين لا تتوفر على الكهرباء، وأن (٤٤.٠٤%) منها لا تتوافر على غاز المدينة، وأن (١٩.٦٢%) منها لا تتوافر على مطبخ وأن (٤٠.٣٨%) منها لا تتوافر على حمام، وأن (٢٢.٥٠%) منها لا تتوافر على دورة مياه.

ويمكنا أن نستنتج من الجدول أن تزويد سكنات أسر المبحوثين بغاز المدينة لازال ضعيفاً، بحيث مازالت نسبة كبيرة من أسر المبحوثين تستعمل غاز القارورات بشكل واسع، كما لاحظنا من خلال الجدول أن نسبة معتبرة من مساكن أسر الجانحين لازالت لا تتوافر على حمام، ودورة المياه ومطبخ على الرغم من ضرورة توفر هذه المرافق الضرورية في كل بيت من أجل المحافظة على النظافة والشروط الصحية لأعضاء الأسرة.

ومن كل ما سبق يمكنا أن نستنتج أن الظروف السكنية لأسر الجانحين في عينة البحث لا تزال دون المستوى اللائق من النظافة والصحة، الأمر الذي غالبا ما يكون له آثار سلبية على النمو السليم للأطفال بدنيا وصحيا واجتماعيا مما يجعلهم يميلون إلى الانطلاق إلى الشارع هروباً من البيت الذي لا يجدون فيه ما يشدهم إلى البقاء فيه.

خلاصة الفرع الثاني من الفرض الأول:

استخلصنا من الجدول (٢٥) أن المساكن الأكثر إنتشاراً في اسر الجانحين هي المساكن التقليدية، تليها المساكن من نوع الشقق ثمّ المساكن القصديرية، وتبيّن أيضا، أغلب أسر الجانحين مالكة للمساكن التي تؤويها، ولم تمثل المساكن المستأجرة سوى (٢٥.٣٧%) من العدد الإجمالي لمساكن اسر الجانحين، وتبيّن من الجدول (٢٦) أن المساكن المكونة من غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف تشكل أغلب مساكن أسر الجانحين، حيث اتضح أن (٢٢.٨٩%) من اسر الجانحين تسكن غرفة واحدة، وأن (٣٢.١١%) منهم تسكن غرفتين وأن (٣٣.٤٧%) منهم تسكن ثلاث غرف، في حين لم تتجاوز فئة (الأربع والخمس والست غرف فأكثر (١١.٥٣%) من مجموع عدد غرف مساكن الجانحين، وتبيّن من الجدول (٢٧) أن نسبة كبيرة من الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأفراد تسكن في غرفة واحدة أو غرفتين أو ثلاث غرف بل نجد أن هناك أسر يشترك عدد كبير من أفرادها في غرفة واحدة حيث إتضح أن (١٤.٦٢%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها من (١٠-١٢) فردا تسكن غرفة واحدة، وأن (١٤.٨٠%) من اسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها من (٧-٩) أفراد تسكن غرفتين، و أن (١٣.٠٩%) من أسر المبحوثين التي يتراوح عدد أفرادها من (١٠-١٢) فرداً تسكن غرفتين، ومن هنا استنتجنا أن أغلبية اسر المبحوثين تعيش في ظروف سكنية صعبة من حيث نوعية السكن، ومن حيث الحيازة على الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو ثلاث غرف بحيث أن نسبة كبيرة من أسر الجانحين التي تحتوي على عدد كبير

من الأفراد تسكن في غرفة واحدة أو في غرفتين الأمر الذي يمكن معه القول أن اسر الجانحين تعاني من الاكتظاظ والازدحام والضيق في المسكن.

وأوضح الجدول (٢٨) أن تزويد سكنات أسر الجانحين بغاز المدينة لازال ضعيفا، وأن نسبة معتبرة تبعث على القلق من مساكن اسر الجانحين لازالت لا تتوافر على حمام ودورة المياه ومطبخ على الرغم من ضرورة توافر هذه المرافق من أجل المحافظة على النظافة والشروط الصحية لأفراد الأسرة.

ومن كل ما تقدم توصلنا إلى أن هناك علاقة بين المسكن السيئ للمبحوثين وحالات الجنوح ذلك لأن الظروف السكنية لأسر المبحوثين لازالت دون المستوى اللائق من الاتساع والنظافة والصحة والراحة والطمأنينة، وهذا له أكبر الأثر في استقرار الحدث في مسكنه أو الثورة عليه والهرب منه إلى الشارع أين تكون له فرص عديدة لاحتمال جنوحه، وبذلك يمكن قبول الفرع الثاني من الفرض الأول من هذه الدراسة.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت متفقة مع العديد من الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة أظهرت نتائجها أن هناك علاقة سببية موجبة بين سوء الأحوال السكنية لأسر الجانحين وجنوح أبنائها [١].

---

[١]- السيد رمضان، المرجع السابق، ص:٩١.
- عدلي السمري، المرجع السابق، ص: ٢٥١-٢٥٢.
- فتوح عبد ا الشاذلي، المرجع السابق، ص: ٣٥٢.

-Odette Phil ippon , **la jeunesse coupable vous accuse,** Paris, édition recueil sirey, 1950, P : 90.
- Clueck , Sheldon et ELEANOR T.CLUECK ; op.cit, PP : 87-88.
- Khaled Nourrddine, op.cit., P : 121.

المبحث الثـــاني: أثر الطلاق في جنوح الأحداث.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين حالات الطلاق بين الوالدين وحالات الجنوح.

تعد الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأخطرها في حياة الأفراد، فالطفل يكتسب معالم شخصيته وخبراته الأساسية في أحضان أسرته التي تلعب دوراً هاماً في تأهيله للحياة الاجتماعية السليمة، فإذا أصاب الأسرة التفكك عن طريق غياب الأبوين أو أحدهما لأسباب متعددة كالطلاق أو الافتراق عن طريق الوفاة أو الهجر، فإن ذلك غالبا ما يفقد الطفل الشعور بالأمن والحماية والطمأنينة، وقد يتولد لديه نتيجة لذلك اضطراب نفسي، وعدم الاستقرار الذي قد يدفع به في حالات كثيرة إلى الانحراف والجنوح.

وفي هذا السياق اعتبرت دراسات عديدة أن فقدان الطفل أيا من وَالِدَيْهِ بسبب الطلاق غالبا ما يكون خبرة ضارة له.

واعتقادا منا أن عامل الطلاق هو من العوامل الهامة في جنوح الأحداث نظراً لما يترتب عليه من آثار سلبية على الأبناء ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى العلاقة بين انفصال الوالدين عن طريق الطلاق وجنوح الأبناء في عينة البحث من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (٢٩)
يبـين حالات الطلاق عند أسر الجانحين
(سؤال رقم ٢٨)

هل حدث طلاق بين الوالدين	العدد	%
نعـــم	٦٦	١٢.٧٠
لا	٤٥٤	٨٧.٣٠
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (١٢.٧٠%)من أسر الجانحين وقع فيها الطلاق، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري،

حيث تشير نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة ١٩٩٨ بأن شريحة المطلقين بلغت ٢١٦.٢٠٠ حالة طلاق، أي أنها بلغت (٢٠.٤٠%)إلى غاية سنة ١٩٩٨ [1].

لقد اهتمت هذه الدراسة بمؤشر الطلاق لما يمثله من أهمية في جناح الأحداث لأن الطلاق معناه- بالنسبة للطفل- الحرمان من عطف الوالدين أو كليهما، والحرمان من الرقابة والتوجيه، والتعرض إلى كافة التجارب والخبرات القاسية والمؤلمة نتيجة لتأرجحه بين والدين متعارضين مطلقين، وهذا كله من شأنه أن يدفع الطفل إلى طريق الانحراف.

وإن ما يزيد الأمر تعقيدا في عينة البحث كون الجانحين ينتمون إلى أسر مطلقة وفقيرة الأمر الذي يجعلهم يعانون إلى جانب الأضرار المعنوية والنفسية التي لحقت بهم من جراء طلاق والديهم مشكلات اقتصادية كبيرة ذلك لأنّهم بحكم انضمامهم بطريقة قانونية لأحد الأبوين المطلقين، وعلى الرغم من أن الأب ملزم قانونيا بدفع نفقة أطفاله إلا أنه كثيرا ما يتخلى عن دفعها حسب تصريحات المبحوثين متجاوزاً بذلك تطبيق نص المادة ٣٣١ من قانون العقوبات التي نصت على أن يعاقب بالحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة ٥٠٠ إلى خمسة ألاف ٥٠٠٠ دينار جزائري كل شخص يستهين بقرار قضائي صادر ضده، أو يتجاهل أمراً أو حكما كان قد قضى عليه بأن يدفع نفقة غذائية إلى زوجته أو إلى فروعه، ويبقى عمداً مدة أكثر من شهرين دون أن يقدم كل المبالغ المالية المقضي بها، ودون أن يسدد كامل مبلغ النفقة [2].

غير أن الأمّ المطلقة تفاديا للمشاكل والمتاعب غالبا ما تتقبل الأمر مكرهة دون أن تتورط في المتابعة القضائية لطليقها، فهي حسب ما صرح به المبحوثون غالبا ما تتجه نحو البحث عن عمل لسد حاجيات أسرتها تاركة أولادها لوقت طويل دون رعاية أو توجيه.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نصرح بأن هذا الوضع المادي الصعب الذي يتواجد فيه أبناء الأسر المطلقة كثيرا ما يدفعهم إلى ارتكاب مخالفة السرقة لسد حاجياتهم إلى الطعام والملبس.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أن الطلاق في أسر المبحوثين يعيشه الأحداث بمرارة،ويؤدي إلى اضطرابات كبيرة في حياتهم، ذلك لأنه غالبا ما يتم بطريقة سيئة بسبب نبذ أحد الوالدين أو كليهما لهم، أو بسبب إهمالهم بعد الطلاق ماديا وعاطفيا. فضلا عن ذلك فإن الطلاق يعد صدمة قوية لهم خصوصا إذا كان يزامن سنّاً صغيرة للطفل، فإن ذلك غالبا ما يكون مؤلما له من الناحية النفسية، وهو الأمر الذي نحاول التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٠)

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص مشروع تقرير حول حماية الشبيبة**، مرجع سابق، ص: ٣٦.

[2]- عبد العزيز سعد، **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط ٢، ٢٠٠٢، ص: ٢٥.

يبـين أعمار الأحداث الجانحين وقت وقوع الطلاق بين والديـــهم (سؤال رقم ٢٩)

عمر الحدث وقت وقع الطلاق	العـــدد	%
١ سنة	٧	١٠.٦١
٢ سنة	١٣	١٩.٧٠
٣ سنة	١٠	١٥.١٥
٤ سنة	٥	٧.٥٧
٥ سنة	٦	٩.٠٩
٩ سنة	٩	١٣.٦٤
١١ سنة	٦	٩.٠٩
١٣ سنة	٨	١٢.١٢
١٥ سنة	٢	٣.٠٣
المجمـــوع	٦٦	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٧٥.٧٦%) من الجانحين كانت أعمارهم أقل من عشر سنوات وقت حدوث الطلاق بين والديهم، هذه المرحلة من السن التي يكون فيها الطفل بحاجة كبيرة إلى وجود أبويه معا قريبين من نفسه وعقله يحيطانه بالحب والعطف والحنان، والرعاية، ويغذيان طفولته بالطمأنينة مبعدين عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر، ويساعدانه على نمو قدراته النفسية والجسمية والاجتماعية نمواً سليماً، الأمر الذي يكون كفيلاً بمساعدته على مقاومة أية ميول إنحرافية .

وفي هذا المجال يقول الباحث " **معن خليل عمر** " حول تأثر عمر الأبناء بالطلاق أنه إذا كان عمر الأبناء لا يتجاوز الخمسة أعوام فإن تأثرهم بآثار الطلاق النفسية والصحية والرعوية والاجتماعية تكون أقل من الأبناء الذين في عمر العشر سنوات أو أكثر لأن إدراكهم للأمور يكون أكثر فهما، وأن تفاعلهم مع أبويهم يتزايد مع تقدم عمرهم [(١)].

ويمكن تعليل ذلك بأن الأبناء لما يبلغون سن الخامسة عشر عاما يدركون ويتفهمون كل ما يدور حول آبائهم من نزاع وشقاق وشجار، كما أنهم كثيراً ما يتقبلون بصعوبة فكرة الطلاق بين والديهم، فنجدهم مع تكرار المشاجرات والنزاعات بين والديهم غالبا

[١]- معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، 2004، ص:234 .

ما يهربون من هذا الوضع للوقوع في وضع أخطر، وهو تعاطي المسكرات والمخدرات لنسيان مشاكل أسرهم، وهذا بدوره كثيراً ما يؤثر في تحصيلهم الدراسي، فتأتي نتائجهم ضعيفة إلى أن ينقطعوا كلياً عن الدراسة.

ومن هنا يمكن القول أن أبناء المطلقين لما يتجاوزوا، سن العشرة أعوام نجدهم غالبا ما لا يشعرون بسعادة طفولتهم، بحيث تترجم حالتهم دائماً على شكل توتر وقلق واضطراب.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها كانت مقاربة للنتيجة التي توصلت إليها إحدى الدراسات التي قام بها معهد التنمية الإنسانية بجامعة كاليفورنيا حول عوامل الشخصية، وديناميات الأسرة على تكوين المشكلات السلوكية، وجرى البحث على عينة من الأحداث الجانحين وأسرهم من الطبقة الدنيا باليابان، وعينة مماثلة من الأحداث الأسوياء وأظهرت نتائجها أن معظم الأحداث كانوا قد مروا بخبرات انفصال صادمة عن أحد الوالدين قبل سن الخامسة [1].

ومن كل ما سبق ذكره يمكنا أن نستنتج أن الأحداث في اسر الجانحين التي انهارت بالطلاق نجدهم في عينة بحثنا إلى جانب تظافر عوامل مساعدة أخرى قد سلكوا طريق الجنوح والإجرام، حدث هذا في غياب أجهزة الدولة والتنظيمات التي تعتني بمشاكل الطفولة في كل الظروف التي تواجهها في الأسرة أو المدرسة أو الحي أو حتى لمّا يتعرض هؤلاء الأحداث إلى أزمات بسبب الطلاق.

وترى هذه الدراسة أن الطلاق يكون اشد وطأة وأكثر خطورة على الأحداث إذا تواجد الحدث بعد طلاق والديه تحت رحمة زوج أمه أو زوجة أبيه اللذين غالبا ما لا يستطيعان تعويضه عن الإشباع العاطفي والنفسي الذي كان من الممكن تلبيته في كنف والديه، ودون ترك أي صدى سيء في نفسيته، وهذا ما حاولنا معرفته في العينة المبحوثة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣١)

يبـين مدى زواج أباء وأمهات الجانحين بعد الطلاق

(سؤال رقم ٣٠)

[1]- سمير نعيم أحمد، **بناء الأسرة وتكوين الجناح**، بحث مقارن لمعهد التنمية الإنسانية بجامعة كاليفورنيا، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد السابع، القاهرة: مارس ١٩٦٤، ص: ٨٩.

أعادة الزواج بعد الطلاق / الفئـ ـ ـات	الآبـ ـ ـ ـاء		الأمهـ ـ ـ ـات	
	العدد	%	العدد	%
نعـ ـ ـ ـم	٥٧	٨٦.٣٧	٢٥	٣٧.٨٨
لا	٩	١٣.٦٣	٤١	٦٢.١٢
المجمـ ـ ـ ـوع	٦٦	١٠٠	٦٦	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (٨٦.٣٧%) من أباء الجانحين أعادوا الزواج بعد الطلاق، وأن (٣٧.٨٨%) من أمهات الجانحين تزوجن بعد الطلاق مقابل (٦٢.١٢%) منهن لم يتزوجن.

ويمكننا أن نستنتج أن أباء الجانحين كانوا أكثر ميلاً للزواج من أمهاتهم بعد الطلاق، ويمكننا أن نعتبر أن زواج الآباء بعد طلاق زوجاتهم ظاهرة عامة في المجتمع الجزائري، إذ تميل الأغلبية العظمى من الآباء إلى إعادة الزواج ثانية بعد طلاق أو وفاة زوجاتهم مهما كان عدد أطفالهم ومهما كان سنهم، ومهما كان مركزهم الاجتماعي، على خلاف الأم التي غالباً ما تمتنع عن الزواج ثانية بعد وفاة زوجها أو طلاقها منه خصوصا إذا كانت حاضنة لأطفال. وتعلل هذه الدراسة امتناع بعض أمهات الجانحين عن إعادة الزواج مرة ثانية بعد طلاقهن بأسباب عديدة أهمها تفضيلهن مواصلة تربية أولادهن في أمن واستقرار وتجنبهم مرارة العيش تحت رحمة زوج الأم، كما ترى الدراسة من جهة أخرى أن المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري غالباً ما تقل فرص زواجها مرة ثانية خصوصا إذا كانت حاضنة لأطفال، ولو تيسرت لها فرصا قليلة فغالبا ما لا تجد تشجيعاً على إعادة الزواج مرة ثانية من طرف العائلة و المجتمع.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نبرر الارتفاع المعتبر لإعادة زواج أمهات الجانحين ثانية بعد طلاقهن، والذي يمثل (٣٧.٨٨%) في عينة البحث من جانبين: الجانب الأول يتمثل في الضغوطات المادية التي أصبحت تعيش فيها المرأة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها بحيث تغيرت نظرتها للحياة، ولم تعد تفكر بنظرة الأم الخائفة على مصلحة أولادها، والتي تضحي بحياتها الزوجية من أجل أولادها، وإنما أصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو التفكير في البحث عن زوج يسترها، ويؤمن لها مستقبلها المادي والمعنوي، وهذا الاتجاه نجده منتشر أكثر في أوساط الأسر الفقيرة من ذوي الدخول المنخفضة.

ومن جانب أخر نلاحظ أن المرأة الجزائرية المطلقة أو الأرملة في المجتمع الجزائري الحضري بصورة خاصة تحررت نوعا ما من قيود الأسرة والمجتمع، ولم تعد تولي اعتبار لردود فعل أسرتها أو أقاربها أو جيرانها أو معارفها نحو إعادتها للزواج ثانية.

إن ما يهمنا في هذه الدراسة هو نتائج وآثار الطلاق على الأحداث بعد انضمامهم على أحد الأطراف الثلاثة: الأب أو الأم أو أحد الأقارب، الأمر الذي حاولنا التوقف عنده في العينة المبحوثة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٢)
يبـين الأشخاص الذين إنضم إليهم الأحداث بعد الطلاق
(سؤال رقم ٣١)

الأشخاص الذين إنضم إليهم الأحداث بعد الطلاق	العــــدد	%
الأب	**١٦**	**٢٤.٢٤**
الأم	**٤٢**	**٦٣.٦٤**
الأقـارب	**٨**	**١٢.١٢**
المجمــــوع	**٦٦**	**١٠٠**

أوضحت بيانات البحث أن (٢٤.٢٤%) من المبحوثين انضموا إلى آبائهم بعد وقوع الطلاق، وأن (٦٣.٦٤%) منهم انضموا إلى أمهاتهن، وأن (١٢.١٢%) منهم انضموا إلى أحد الأقارب.

ويمكن تفسير انضمام نسبة كبيرة من الجانحين في عينة البحث إلى أمهاتهم بكون الأم لها الأسبقية شرعاً وقانوناً في حضانة أبنائها بعد طلاقهما من أبيهم، كلما توفرت فيها الشروط الشرعية والقانونية التي ورد النص عليها في قوانين الأحوال الشخصية، ومنها قانون الأسرة الجزائري الذي نص في (المادة ٦٤) على أن " **الأم أولى بحضانة ولدها، ثمّ أمها ثم الخالة ثم الأب، ثم أم الأب، ثم الأقربون درجة، مع مراعاة مصلحة المحضون مع منح الأب حق الزيارة وإجباره على النفقة،** كما يحتفظ هذا الأخير بالوصاية الإدارية (*). و يتمثل حق الحضانة حسي قانون الأسرة في رعاية الولد و تعليمه و القياو بتربيته على دين أبيه، و السهر على حمايته و حفضه صحة و خلقا.

---

* - راجع (المادة ٦٢) و(المادة ٦٤) من قانون الأسرة.

ويمكننا أن نذكر أيضا في هذا المجال أن قانون العقوبات نص في مادته ٣٢٨ على : **أن الأم أو الأب أو أي شخص آخر لا يمكنه القيام بتسليم قاصر فصل في شأن حضانته بحكم قضائي إلى من له الحق في المطالبة به، ومن يخالف القانون يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من خمسمائة إلى خمسة ألاف دينار جزائري.**

غير أننا لاحظنا في العينة المبحوثة أن المبحوثين الذين انضموا إلى أمهاتهم أو آبائهم أو الأقارب بعد الطلاق عانوا كثيراً من تنقلاتهم بين الأب والأم والأقارب، حيث توقفنا من خلال تصريحات المبحوثين على أن آباء الجانحين غالبا ما يهملون أبنائهم إهمالاً تاماً بعد أن يتم انضمامهم إلى أمهاتهم فينقطعون عن الزيارة، ولا يدفعون النفقة، وبالتالي يفتقد الحدث سلطة أبيه في الرقابة والتوجيه وضبط السلوك، ومن جهة أخرى نجد الأم بعد أن تمنح لها الحضانة من طرف القاضي بعد الطلاق غالبا ما لا تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه نظرا للضغوطات المادية التي تواجهها من جهة، وصعوبة احتواء الأبناء في التربية الذين يصبحون أكثر عنفاً وخشونة بعد الطلاق من جهة أخرى، وهكذا نجد الأبناء نتيجة لهذه الظروف ينتقلون بين الأب والأم والأقارب كلما شعروا بالظلم أو الضيق أو الطرد من البيت لأسباب أو لأخرى، وهذا ما يجعل حياتهم مضطربة ويعرقل نموهم الانفعالي والعقلي، ذلك لأن المواقف الحادة التي يعيشونها من جرّاء انتقالهم بين الأب والأم والأقارب يشعرهم باليأس وعدم الرغبة فيهم، وأن لا أحد يحبهم ويوفر لهم حياة مستقرة ومريحة. كل هذه المؤثرات غالباً ما تمتد لتشمل كل مظهر من مظاهر حياتهم، ومن هنا غالبا ما يصيبهم اضطراب في حياتهم المدرسية وعلاقتهم مع الآخرين إلى أن ينتهي بهم الأمر إلى الوقوع في الانحراف والجنوح (*).

لقد أشارت بيانات البحث أيضا أن ثمانية حالات من المبحوثين انضموا إلى الأقارب بعد الطلاق: خمسة منهم انضموا إلى جداتهم من أمهاتهم بعد إعادة أمهاتهم للزواج بعد الطلاق، وثلاثة منهم انضموا إلى جداتهم من أبيهم، اثنان منهم: بسبب رفض أمهاتهم احتضانهم بعد الطلاق وزواج أبيهم من امرأة أخرى، وحالة واحدة بسبب مرض عقلي أصيبت به الأم.

ومن كل ما سبق ذكره استنتجت هذه الدراسة أن أغلبية الجانحين عانوا أقسى الظروف من جرّاء طلاق والديهم، وتمثلت هذه الظروف القاسية في الحرمان من الموارد المالية الضرورية لتربيتهم نظراً لتواجدهم في اسر فقيرة، وفقدانهم للاستقرار العائلي من جرّاء تنقلاتهم بين الأب والأم والأقارب كلما وجدوا أنفسهم في أوضاع صعبة بالإضافة إلى الحرمان من عواطف الأبوة والأمومة، والإهمال في الرعاية والتوجيه الضروريين لوقايتهم من الانحراف.

(*) - راجع الحالة (رقم٣) من دراسة حالات بعض أسر الأحداث الجانحين في الملاحق.

ومن جهة أخرى ترى هذه الدراسة أنّ الانفصال النهائي لوالدي المبحوثين عن طريق الطلاق يكون أشد خطراً على سلوكهم إذا تعرضوا بعد انضمامهم إلى الأب أو الأم أو أحد الأقارب إلى المعاملة القاسية، وهو الأمر الذي سيتبين لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٣)
يبـين نوع المعاملة التي تلقاها الجانحون بعد الطلاق
(سؤال رقم ٣٢)

نـوع المعاملـة	العـدد	%
سيـئة	٥٦	٨٤.٨٥
متوسطـة	٦	٩.٠٩
جيـدة	٤	٦.٠٦
المجمـوع	٦٦	١٠٠

بالنسبة لنوع المعاملة التي تلقاها المبحوثين من الأشخاص الذين انضموا إليهم بعد وقوع الطلاق بين الوالدين، فقد تبيّن أن (٨٤.٨٥%) منهم تلقوا معاملة قاسية، وأشار (٩.٠٩%) منهم بأن المعاملة التي تلقوها كانت متوسطة، وأشار (٦.٠٦%) منهم بأنهم تلقوا معاملة جيدة.

لقد تبيّن من خلال تصريحات المبحوثين أن المعاملة القاسية التي عانوا منها بعد الطلاق تلقوها من الأب البديل أو الأم البدلية اللذين كانا لا يكنان لهما سوى مشاعر الحقد والكراهية، إذ ثبت أن الغالب في الرجل ألا يخلص في حبه لابن لم يكن منه أنجبته زوجته من رجل غيره، كما أن الغالب في المرأة ألاّ تخلص في حب ابن لم يكن منها أنجبه زوجها من امرأة غيرها،فتحرص على أن تصرف محبته إلى أولادها هي، الأمر الذي يزيد في مشاكل الأحداث النفسية والعاطفية. ومن جهة أخرى فقد صرّح المبحوثون أيضا أن زوج الأم غالبا ما يمارس السلوك العنفي و الإقهار المذل على أبنائها إذا لم يخضعوا لأوامره وتعليماته أو توجيهاته، فهو لا يعطف ولا يحن عليهم، ولا يوجد حوار في كلامه أو تعامله معهم، والحالة متشابهة عند زوجة الأب في تعاملها مع أبناء زوجها بسبب المسافة النفسية بينهما واستخدامها أسلوب التحريض والتأليب ضدهم عند أبيهم، الأمر الذي يؤثر تأثيراً سيئا في نموهم النفسي والاجتماعي خصوصا في هذه السن الخطيرة التي يكون فيها الحدث أشد حساسية وأشد احتياجا لمن يفهمه ويوجهه، ويحبه، ويهتم به ويرعاه، ويحن عليه (*).

خلاصة الفـرض الثـاني:

---

* - راجع الحالة (رقم٦) من دراسة حالات بعض أسر الأحداث الجانحين في الملاحق.

تبيّن من الجدول (٢٩) أن (١٢.٧٠%) من أسر الجانحين وقع فيها الطلاق، واعتبرت هذه الدراسة هذه النسبة مرتفعة إذا قورنت بالمعدل العام للطلاق في المجتمع الجزائري.

ويشير الجدول (٣٠) أن (٧٥.٧٦%) من الجانحين كانت أعمارهم اقل من عشر سنوات وقت حدوث الطلاق بين والديهم، هذه المرحلة من العمر التي اعتبرتها هذه الدراسة خطيرة نتيجة لما ينجم عنها من آثار نفسية وصحية غالبا ما تكون خطيرة على النمو البسيكولوجي السليم للأبناء. وتبيّن من الجدول (٣١) أن (٨٦.٣٧%) من آباء الجانحين أعادوا الزواج بعد الطلاق وأن (٣٧.٨٨%) من أمهاتهن أعادوا الزواج بعد الطلاق. وأظهر الجدول (٣٢) أن المبحوثين تعرضوا إلى التشتت بين الأب والأم والأقارب بعد حدوث الطلاق بين والديهم، حيث اتضح أن (٦٣.٦٤%) منهم انضموا إلى الأب، و(٢٤.٢٤%) منهم انضموا إلى الأم، و (١٢.١٢%) منهم انضموا إلى الأقارب بعد حدوث الطلاق. ويشير الجدول (٣٣) أن (٨٤.٨٥%) من المبحوثين تلقوا معاملة سيئة من الأشخاص الذين انضموا إليهم بعد وقوع الطلاق، وأن (٩.٠٩%) منهم تلقوا معاملة متوسطة، وأن (٦.٠٦%) منهم فقط تلقوا معاملة جيدة.

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أنه كلما زادت نسبة حالات الطلاق بين الوالدين في أسر الجانحين كلما زاد احتمال وقوع الأحداث في شباك الانحراف والجنوح. وبذلك يتم قبول الفرض الثاني من هذه الدراسة.

إنّ هذه النتيجة التي توصلنا إليها تتفق مع نتائج الكثير من الدراسات العربية والأجنبية التي أوجدت علاقة سببية بين تصدع الأسرة عن طريق الطلاق وجنوح أبنائها.

فقد تبين من دراسة أجريت في مصر أن نسبة الطلاق بين عوائل الجانحين بلغت (١٥.٨٠%) مقابل (٣.٤٠%) بين عوائل غير الجانحين [1]، وتبين أن نسبة الأمهات اللائي تزوجن بعد طلاقهن من أباء الأحداث أعلى كثيراً في المجموعة التجريبية منها في المجموعة الضابطة [2].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أجرى "**شادون واليبنور جلوك**" **(Sheldon et Eleanor Glueck)** دراسة شملت خمسمائة حدثاً جانحاً ومجموعة ضابطة مماثلة من أحداث غير جانحين.

وتبين أن نسبة الطلاق بين عوائل الجانحين بلغت (٢٢.٢٠%) مقابل (١٢.٨٠%) عند عوائل غير الجانحين [3].

١- حسن الساعاتي، المرجع السابق، ص: ١٠٩.

٢- نفس المرجع، ص: ١٣٢.

٣- أكرم نشأت إبراهيم، المرجع السابق ، ص: ٣٦.

وفي إحدى البحوث العالمية التي تضمنت دراسة (١٨٣٧٦) فتاة جانحة من خمس وعشرون دولة من القارات الخمس تبيّن أن طلاق الوالدين من الأسباب الأساسية والهامة المؤدية إلى الجناح [١]، حيث وجد أن أعلى النسب سجلتها كل من بلجيكا بـ(٥٧.٨٩%)، والنمسا بـ(٥٠%)، والمجر بـ(٤٣.٩٧%)، والمكسيك بـ(٣١.٥٢%)، والولايات المتحدة الأمريكية بـ (٢٩.٣٨%)، وفرنسا بـ(٢٧.٤٦%) [٢].

المبحث الثالث: أثر التوتر الأسري في جنوح الأحداث

الفرض الثالث : يكثر الخصام والعراك بين الوالدين في أسر الجانحين:

١ -ODETTE PHILLI PPON, op.cit., P : 76.
٢ -Ibid, P P : 70-71.

مدخـــل

قد لا يعتبر الطلاق وحده عاملا مهماً في تفكك الأسرة، لأنه قد يعيش الزوجان في جو عائلي مضطرب يسوده العداء والكراهية، ويشيع فيه العراك والخصام والمشاجرة المتواصلة، الأمر الذي يفقد العائلة في كثير من الأحيان خاصية التوافق والاستقرار، ويضعف قدرة الأبوين على توفير الجو العائلي الصالح السليم للتنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة.

وتؤكد غالبية الدراسات النفسية والاجتماعية في هذا المجال على أن مثل هذا التوتر العائلي الشديد يشكل تربة مناسبة لغرس بذور السلوك المنحرف.

ولما كانت مثل هذه الخصومات العائلية العنيفة بين الزوجين غالباً ما تترك أثار خطيرة على نفوس الأطفال إرتأت هذه الدراسة التعرف على مدى إسهام هذا العامل في جنوح الأحداث في العينة المبحوثة من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (٣٤)
يبـين حالات الخصام بين أباء وأمهات الجانحيـــن
(سؤال رقم ٣٣)

هل حدث خصام شديد بين والديــك ؟	العـــدد	%
نعم	٣٦٧	٧٠.٣٨
لا	١٥٣	٢٩.٦٢
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٧٠.٣٨%) من أسر الجانحين كان يحدث فيها خصام شديد بين الزوجين، وأن (٢٩.٦٢%) منهم لم يحدث فيها الخصام الشديد.

وذكر المبحوثون أنه نتيجة لاستمرار الخصام والعراك بين والديهم غالباً ما يخلق ذلك جو عاصف في البيت لا يترك لهم أية رغبة للبقاء فيه، فيخرجون إلى الشارع لقضاء وقت طويل هروباً من هذا الجو المشحون بالانزعاج والصراخ والعنف ممّا يجعل الفرص سانحة أمامهم للانزلاق في طريق الانحراف والجنوح. ويكون الخصام أشد وطأة على نفوس الأحداث إذا كان مستمراً ومتكرراً ومتواصلاً، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول رقم (٣٥)

يبـين مدى تكرار إلخصام بين الوالدين في أسر الجانحين
(سؤال رقم ٣٤)

هل كان الخصام يحدث ؟	العـــدد	%
دائمـــا	٢٩٧	٨٠.٩٣
أحيانـــا	٥٩	١٦.٠٨
نـــادرا	١١	٢.٩٩
المجمـــوع	٣٦٧	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٨٠.٩٣%) من الجانحين كان الخصام يحدث دائماً بين والديهم، وأن (١٦.٠٨%) منهم كان الخصام يحدث أحيانا بين والديهم، وأن (٢.٩٩%) منهم كان الخصام يحدث نادراً بين والديهم.

ويذكر المبحوثون أن أسباب الخصام الدائم بين والديهم متعددة نذكر منها: امتناع الأب عن تقديم مصروف البيت، أو إدمانه على المسكرات ودخوله في ساعات متأخرة إلى البيت أو انزعاج الأم لعدم إعطاء الأب الوقت الكافي لرعاية وتوجيه الأبناء، كما ترجع أسباب الخصام كما ذكر بعض المبحوثين إلى طبع الآباء الحاد ونرفزته التي لا تجعله يقبل أي حوار، ولا يفهم إلاّ لغة العنف، ممّا يثير الفزع لدى الأطفال ويؤثر على نفسيتهم إلى درجة أن بعضهم أصبح يتعاطى المخدرات من أجل نسيان هموم البيت ومشاكله التي يتسبب فيها هذا الخصام الدائم والمتكرر والمتواصل.

ولمزيد من إلقاء الضوء على مشكلة الخصام في أسر الجانحين ارتأت هذه الدراسة التعرف على الطرف المسؤول عن الخصام في هذه الأسر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٣٦)
يبـين الطرف المسؤول عن الخصام في أسر المبحوثين
(سؤال رقم ٣٥)

الطرف المسؤول عن الخصام	العـــدد	%
الأب	٢٧٥	٧٤.٩٣
الأم	٥١	١٣.٩٠
الأب والأم معـــا	٤١	١١.١٧
المجمـــوع	٣٦٧	١٠٠

اتضح من الجدول أن (٧٤.٩٣%) من المبحوثين أوقعوا مسؤولية الخصام على آبائهم، وأن (١٣.٩٠%) منهم أوقعوا مسؤولية الخصام على أمهاتهم، وأن (١١.١٧%) منهم أوقعوا مسؤولية الخصام على الآباء والأمهات معا.

ولقد صرح المبحوثون أنه غالبا ما يكون الأب هو المسؤول عن الخصام، وهذا معروف في الأسرة الجزائرية التقليدية بصورة عامة التي مازال الأب فيها يحتفظ بسلطته المطلقة على الزوجة التي ينبغي أن تخضع لأوامره ونواهيه دون نقاش خصوصا إذا علمنا أن أغلبية أمهات الجانحين أميات أو لهن مستوى تعليمي منخفض، فهذا ما يجعلهن لا يقدرن على تغيير وضعهن والمطالبة بحقوقهن المهضومة من طرف أزواجهن، فنجد الآباء غالبا ما يثيرون المشاكل لأتفه الأسباب حتى ينقلب جو البيت إلى وضع لا يطاق، وهذا ما يؤثر على نفسية الجانحين ويرمي بهم إلى أحضان رفاق السوء الذين يجدون عندهم الهدوء والتفاهم والحنان والعطف الذي افتقدوه في بيوتهم المملوءة بالصخب والخصام والمشاحنات المشاجرات [*].

ومن جهة أخرى ذكر المبحوثون أن الأم تكون سببا في الخصام نتيجة تقصير الأب في أداء واجباته المنزلية أو سوء معاملته لها أو إدمانه على المسكرات أو شكوكها في خيانته لها مع نساء أخريات.

وذكر المبحوثون أيضا أنه غالباً ما يسقط أباء وأمهات الجانحين مشاكلهم على أبنائهم الذين يتعرضون للضرب والشتم أثناء الخصام أو بعده لأتفه الأسباب، كما أن أثار الخصام الشديد بين الأبوين غالباً ما تبقى لمدة طويلة مخيمة على البيت بحيث لا يشعر الأولاد في مثل هذه الأجواء بمرح الآباء و بشاشتهم وابتساماتهم التي تبعث في نفوسهم البهجة والسرور والانجذاب إلى البيت والعائلة، وهذا ما يجعلهم ينفرون من مثل هذه البيوت ولا يرغبون في الرجوع إليها في أغلب الأحيان.

---

[*]- راجع الحالة (رقم١) من دراسة حالات بعض أسر الأحداث الجانحين في الملاحق..

ونظراً للأهمية التي تكتسيها معرفة طبيعة الخصام الذي كان يقع بين آباء وأمهات المبحوثين ، ومدى تأثيره على سلوكهم ارتأت هذه الدراسة التعرف على نوع الأساليب التي كان يستخدمها الوالدين أثناء الخصام وبعده من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٧)
يبـين الأساليب المستعملة من طرف والدي الجانحين
أثنـاء الخصـام وبعده
(سؤال رقم ٣٦)

نوع الأساليـب	العـــدد	%
مقاطعة الأب للأم	٢١	٥.٧٢
مقاطعة الأم للأب	٣٦	٩.٨١
شتم الأب للأم	٨٥	٢٣.١٦
شتم الأم للأب	٢٣	٦.٢٧
ضرب الأب للأم	١٨٧	٥٠.٩٥
ضرب الأم للأب	٥	١.٣٦
طرد الأب للأم من البيت	١٠	٢.٧٣
المجمـــوع	٣٦٧	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن المشاجرات والخصومات بين أباء وأمهات الجانحين كانت تنتهي باتخاذ أسلوب مقاطعة الأب للأم بنسبة (٥.٧٢%) أو مقاطعة الأم للأب بنسبة (٩.٨١%) أو شتم الأب للأم بـ (٢٣.١٦%) أو شتم الأم للأب بنسبة (٦.٢٧%).

وقد كان الخصام بين الوالدين يصل في كثير من الأحيان إلى ذروته فيتخذ أسلوب ضرب الأباء للأمهات (٥٠.٩٥%) أو ضرب الأم للأب بـ (١.٣٦%) أو طرد الأب للأم بعنف بـ (٢.٧٣%).

وقد استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أن الشتم الذي كان يحدث بين أباء وأمهات الجانحين كان شتماً عنيفاً وسوقيا غالباً ما تنفجر فيه ثورات الغضب بتبادل الألفاظ الجارحة وتوجيه التهديدات الساقطة بصوت مرتفع وأمام مرأى ومسمع الجميع.

وذكر المبحوثون أنه في كثير من الأحيان كان الخصام يصل إلى حد استخدام أسلوب العنف حتى من طرف الأمهات حيث وجدنا في عينة البحث خمسة حالات استعملت فيها الأمهات الضرب ضد أزواجهن نتيجة الأذى الكبير الذي لحق بهن

من طرف أزواجهن فلم يتماسكن و اندفعن إلى ضرب أزواجهن في حالة غضب شديد أدى إليه تراكم الضرر الملحق بهن.

وتبيّن أيضا أن عشرة حالات من أمهات العينة المبحوثة، قام الآباء بطردهن بعنف من البيت حتى في الأوقات المتأخرة من الليل.

وأخيرا أشارت بيانات البحث إلى أن (٥٠.٩٥%) من أباء أفراد العينة المبحوثة -وهي نسبة مهمة جداً في الجدول- كانوا يستعملون أسلوب الإيذاء البدني عن طريق ضرب زوجاتهم ضرباً عنيفاً غالباً ما يؤدي إلى جروح وكسور، وهو الأمر الذي يتبين لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٨)
يبـين الوسائل المستعملة من طرف أباء الجانحين في ضرب الأمهات أثنـاء الخصـام وبعده
(سؤال رقم ٣٧)

الوسائل المستعملة في الضرب	العـــدد	%
اللكم باليد	٤٦	٢٤.٦٠
الركل بالأرجل	١٢	٦.٤٢
العصـــا	٣١	١٦.٥٨
الجلد بسوط، حبل، أنبوب مطاطي	٢٢	١١.٧٧
الشد من الشعـر	٣٤	١٨.١٨
التهديد بسلاح أبيض	١٥	٨.٠٢
الضرب بأي شيء يكون في اليد	٢٧	١٤.٤٣
المجمـــوع	١٨٧	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٢٤.٦٠%) من أباء الجانحين كانوا يستعملون اللكم بالأيدي في ضرب زوجاتهم، وقد سجلت هذه الوسيلة في الضرب أعلى نسبة في الجدول، تليها نسبة الضرب عن طريق استعمال أسلوب الشد من الشعر التي بلغت (١٨.١٨%) ،ثم وسيلة الضرب بالعصا التي بلغت نسبتها (١٦.٥٨%)، ثمّ وسيلة الضرب بأي شيء يكون باليد بنسبة (١٤.٤٣%)، كما استعمل أباء الجانحين في ضربهم لزوجاتهم وسيلة الجلد بواسطة السوط أو الحبل أو أنبوب المطاط بنسبة (١١.٧٧%)، أما التهديد بالسلاح الأبيض فقد بلغت نسبتها في الجدول (٨.٠٢%).

نستنتج من خلال البيانات الواردة في الجدول أن أمهات المبحوثين كن يتعرضن لكل أنواع الضرب عن طريق استعمال وسائل الضرب العنيفة والخطيرة مثل التهديد بالسلاح الأبيض الذي يتمثل حسب تصريحات المبحوثين في السكين في أغلب الأحـيان، أو أسلوب الضرب بأي شيء يكون في اليد مثل المقلاة أو القدر أو الكرسي أو المذيـاع أو غيرها من الأشياء الخطيرة التي تسبب من جرّاء وقعتها الشديدة على أجسام الزوجات جروحاً جسمية أو رضوض مثل كسر في العظام أدى بالكثير منهن إلى الدخول إلى المستشفى من أجل العلاج نظرا لخطورة حالتهن (*).

واستنتجت هذه الدراسة أن معاملة الأباء لزوجاتهم بهذه القسوة والإذلال عن طريق استعمال أعنف وسائل الضرب، ولجوء الأمهات إلى البكاء لأنهن ضعيفات ومغلوبات على أمرهن لا يقدرن على وضع حد نهائي لهذا العنف الممارس عليهن غالبا ما كان يؤثر على نفسية المبحوثين الذين نظراً لصغر سنهم وشراسة آبائهم لم يستطيعوا مساعدة أمهاتهن رغم الألم الشديد الذي كانوا يحسون به عند رؤية أمهاتهم على هذه الحال، فكانوا لا يجدون حلاً سوى الفرار إلى الشارع للانغماس في عالم المخدرات والحبوب المهلوسة لنسيان بعض هذه الهموم والمشاكل التي يعيشونها يومياً في البيت.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت مقاربة لنتيجة دراسة " **محي الدين مختار** " التي إتضح فيها أن التفاعل بين الأبوين يتسم بالشجار في (٢٣.٠٨%) لدى المجموعة المنحرفة مقابل لاشيء لدى المجموعة الضابطة، وتتعرض الأم للضرب لدى المجموعة المنحرفة بنسبة (١٩.٢٣%) مقابل (٦.٩٢%) لدى المجموعة الضابطة (١).

وفي هذا المجال يمكننا التطرق إلى الدراسة الميدانية الواسعة التي قام بها المعهد الوطني للصحة العمومية بين سنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حول ظاهرة العنف المستعمل ضد النساء في الجزائر بالتعاون مع وزارة العدل وزارة الشباب والرياضة وزارة الداخلية ووزارة التضامن والمديرية العامة للأمن الوطني وبعض الجمعيات، لقد شملت الدراسة كل ولايات الوطن، وتمثلت عينة البحث في **٩٠٣٣ امرأة ممارس عليها العنف**.

ولقد تبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن (٩٧%) من أعمال العنف المعلن عنها عن طريق مصالح الصحة هي جسدية، وأن العنف الممارس ضد النساء من طرف الأزواج مَثّلَ (٦٧.٣٠%) من مجموع أشكال العنف المعلن (٢).

---

*- راجع الحالة (رقم ٥) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق.

١- محي الدين مختار، المرجع السابق، ص: ٢١٠.

٢ -Ministère de la santé de la population et de reforme hospitalière, Institut national de la santé publique, **violences a l encontre des femmes,** l' enquête nationale, Alger, 2005, P : 213.

وفي بحث أخر أنجزه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط سنة ٢٠٠١، أظهرت نتائجه أن (٧٧%) من النساء المعتدى عليهن عن طريق العنف، واللائي يبلغن من العمر (٣٠-٣٩) عاما كان المتسبب في ممارسة العنف عليهن هـو الزوج [١].

ولما كان الأطفال هم الأكثر تأثراً بحالات الخصام والشجار والعنف الممارس ضد أمهاتهم إرتأت هذه الدراسة التعرف على ما إذا كان الخصام بين الوالدين يحدث أمامهم وفي حضورهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (39)
يبـين مدى حدوث الخصام بين الوالدين أمام الجانحين
(سؤال رقم 38)

هل كان الخصام يحدث أماك	العـــدد	%
نعـــم	٣٦١	٩٨.٣٦
لا	٦	١.٦٤
المجمـــوع	٣٦٧	١٠٠

اتضح من الجدول أن (٩٨.٣٦%) من الجانحين كان الخصام العنيف والضرب بين والديهم يحدث أمامهم وفي حضورهم، وأن نسبة ضئيلة من المبحوثين تمثلت في (١.٦٤%) فقط لم يكن الخصام بين الوالدين يقع في حضورهم.

لقد أرجعت هذه الدراسة النسبة المرتفعة لوقوع الشجار والخصام بين الزوجين أمام أبنائهم، وتعريض الأبناء إلى كل التجارب القاسية التي تنجم عن هذا الخصام الشديد والعنيف الذي غالبا ما يحدث فيه السب، والقذف، والشتم، والضرب وكسر الأواني وإتلاف أثاث البيت إلى غير ذلك من الممارسات العنيفة التي تثير الفزع والهلع لدى الأطفال إلى ضـيق السكن الذي تعاني منه أسر المبحوثين الذي غالباً ما لا يترك مجالاً للأولياء لمناقشة أمورهم بعيدا عن مرأى ومسمع الأولاد، وإلى الأمية والمستوى التعليمي المتدني المنتشر في أوساط أباء وأمهات المبحوثين والذي يحول إلى جانب ضغوطات أخرى مثل الفقر دون التفهم الكامل للتصرفات والسلوكات التي ينبغي أن يسلكها الزوجين في علاقتهما أمام أولادهما للمحافظة على تماسك الأسرة، وضمان النمو السليم والتطور الشعوري والعقلي المتزن للأبناء.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نذكر أن الأسباب التي جعلت الكثير من المبحوثين يتخذون من القسوة والعنف أسلوباً لحياتهم ترجع في أغلبها إلى أسلوب العنف الذي عاشوه

---

١ - Ibid, P :14.

في أسرهم عن طريق ممارسة العنف عليهم من طرف والديهم أو ممارسة أبائهم للعنف على أمهاتهم أمام مرأى أو مسمع منهم.

وهذه النتيجة التي توصلنا غليها جاءت موافقة مع الكثير من الدراسات الميدانية المتيسرة حول موضوع التوتر العائلي والتي تكاد تجمع على أن البيت الذي يفتقر إلى الانسجام والوفاق في علاقات الأبوين وينعدم فيه الاستقرار النفسي لا يمكن أن ينشء أطفالاً أسوياء في شخصياتهم، ومستقبل علاقاتهم [1].

خلاصة الفرضية الثالـثة:

أشارت بيانات البحث في الجدول (٣٤) أن في (٧٠.٣٨%) من أسر المبحوثين كان الخصام يشتد بين والديهم، وأظهر الجدول (٣٥) أن (٨٠.٩٣%) منها كان الخصام بينها أكثر إستمراراً وتواصلاً وأظهر الجدول (٣٦) أنّ (٧٤.٩٣%) من المبحوثين أوقعوا مسؤولية الخصام على آبائهم، وأن (١٣.٩٠%) منهم أوقعوا هذه المسؤولية على الأمهات، وأن (١١.١٧%) منهم أوقعوا المسؤولية على الآباء والأمهات معا. وأوضح الجدول (٣٧) الأساليب المستعملة من طرف أباء وأمهات الجانحين أثناء الخصام وبعدهٌ فتبين أن (٥٠.٩٥%) من أباء الجانحين كانوا يستعملون أسلوب الضرب أثناء الخصام و (٢.٧٣%) منهم كانوا يستعملون أسلوب طرد الأمهات من البيت و (٢٣.١٦%) منهم كانوا يستعملون أسلوب شتم الأم أثناء الخصام و (٥.٧٢%) منهم كانوا يستعملون أسلوب مقاطعة الأمهات بعد الخصام. ومن جهة أخرى تبين أن (٩.٨١%) من أمهات المبحوثين كن يستعملن أسلوب مقاطعة الأب بعد الخصام، و (٦.٢٧%) منهن كن يستعملن أسلوب شتم الأب أثناء الخصام، و (١.٣٦%) منهن كن يستعملن أسلوب ضرب الآباء أثناء الخصام.

وتبين من الجدول (٣٨) أنّ وسائل الضرب التي كان يستعملها أباء الجانحين في ضرب الأمهات تمثلت بصورة خاصة في اللكم باليد بنسبة (٢٤.٦٠%)، واستعمال العصا بنسبة (١٦.٥٨%)، والشد من الشعر بنسبة (١٨.١٨%)، والجلد بسوط أو حبل أو أنبوب مطاطي بنسبة (١١.٧٧%) والضرب بأي شيء يكون في اليد بنسبة (١٤.٤٣%) والتهديد بسلاح أبيض بنسبة (٨.٠٢%).

[1]- الدوري عدنان، جناح الأحداث، مرجع سابق، ص ص: ٢٤٧-٢٤٩.

وأخيـرا أظهر الجدول (٣٩) أن حالات الخصام التي كانت تقع بين الوالدين أمام الجانحين بلغت نسبتها (٩٨.٣٦%) حيث كان المبحوثون يسمعون ويرون كل أشكال الشتم والتلفظ بالكلمات الجارحة، والتهديدات الساقطة وضرب الآباء للأمهات بالوسائل العنيفة، كل هذا الذي كان يحدث في جو من الصراخ والعويل والضجيج والبكاء واللطم من شأنه أن يترك أثاراً بسيكولوجية خطيرة على نفسية المبحوثين.

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة بين الخصام والعراك المتواصل والمستمر بين آباء وأمهات الجانحين وحالات الجنوح، ومن هنا يمكن قبول الفرضية الثالثة من هذه الدراسة.

المبحث الرابع : أثـر أساليب التربية الخاطئة في جنوح الأحداث.

الفـ ـرض الرابـ ـع:
يوجد علاقة بين أساليب التربية الخاطئة و حالات الجنوح.

لقد تم تحديد التربية الخاطئة التي يستخدمها آباء وأمهات الجانحين في هذه الدراسة باستعمال الوالدان لأسلوب القسوة والإهمال في معاملة الجانحين.

يرى الكثير من الباحثين في مجال سيكولوجية الطفولة أن التربية هي حجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة.

لا شك أن لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة أطفالها، وضبط سلوكهم، ويختلف هذا الأسلوب في مظهره ومحتواه من أسرة إلى أخرى، ومن طفل إلى أخر متأثراً بالمستويات الاجتماعية والمادية والثقافية لكل أسرة.

وتشير الكثير من الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية أن الأسلوب الذي يسلكه الأبوان في معاملتهما لأبنائهما غالبا ما يترك رواسب سلبية أو إيجابية ذات أثر كبير في بناء شخصية الطفل، وتقرير سويته أو إنحرافه.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة أساليب التربية التي كان يتلقاها المبحوثون بالنسبة لهذه الفرضية وللدراسة ككل إرتأت هذه الدراسة التعرف على نوعية الضبط الأسري المتبع لدى أفراد العينة المبحوثة من الجداول التالية:

جدول رقم (٤٠)
يبين معاملة آباء وأمهات الجانحين لأبنائهم
(سؤال رقم ٣٩)

نوع المعاملة	أباء الجانحيــــن		أمهات الجانحيــن	
	العدد	%	%	العدد
قاسية	٢٣٤	٤٥	٦٢	١١.٩٣
لينــة	١٨	٣.٤٦	٥٨	١١.١٥
متأرجحة بين القسوة واللين	٨٣	١٥.٩٧	١٦١	٣٠.٩٠
حسنة	٣٩	٧.٥	١١٥	٢٢.١١
إهمال واللامبالاة	١٤٦	٢٨.٠٧	١٢٤	٢٣.٨٥
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٤٥%) من أباء الجانحين يستعملون القسوة في معاملتهم لأبنائهم، وأن (٢٨.٠٧%) منهم كانت معاملتهم لأبنائهم تتصف بالإهمال واللامبالاة، وأن (١٥.٩٧%) منهم كانت معاملتهم لأبنائهم متأرجحة بين القسوة واللين، وأن (٧.٥%) منهم كانوا يعاملون أبنائهم معاملة حسنة، و(٣.٤٦%)منهم كانت معاملتهم لأبنائهم لينة.

ومن جهة أخرى تبين أن (٣٠.٩٦%) من أمهات الجانحين كانت معاملتهن لأبنائهن متأرجحة بين القسوة واللين، وأن (٢٢.١١%) منهن كانت معاملتهن لأبنائهن حسنة، وأن (٢٣.٨٥%) منهن كن يستخدمن الإهمال واللامبالاة، وأن (١١.٩٣%) منهن كن يستعملن أسلوب القسوة، وأن (١١.١٥%) منهن كانت معاملتهن لأبنائهن لينة.

ويمكننا أن نستنتج من الجدول أن أسلوب القسوة في معاملة المبحوثين هو أكثر استعمالا من طرف أبائهم، ويتمثل هذا الأسلوب حسب تصريحات المبحوثين في الضرب والسب والشتم والطرد من البيت عند وقوع الخطأ ، وقد ذكر المبحوثون أيضا أنهم تعرضوا للإساءة اللفظية من طرف آبائهم وأمهاتهم، وأن الألفاظ المستعملة ضدهم تشمل ألفاظا لها علاقة بالزجر والتوبيخ والتهديد وتقليل القدرات وتشبيههم بالجماد والحيوان والدعوة عليهم بالموت والمرض.

وفي هذا المجال ذكر المبحوثون أنّه كلما زاد استخدام الإساءة اللفظية ضدهم كلما زادت شدة تأثرهم بها، فكانوا يشعرون بالضيق والإحباط مما أدى بهم إلى عدم تحمل هذا الوضع وبالتالي الهروب من البيت.

وقد سجلت الدراسة أيضا أن المبحوثين كانوا أكثر عرضة للإهمال واللامبالاة، وتمثل هذا الإهمال في عينة الدراسة في التراخي الشديد واللامبالاة في اتخاذ موقف تجاه سلوكهم ممّا يجعلهم يشعرون بحرية مطلقة في التصرف والإحساس و الانطلاق بدون ضوابط كابحة، فكانوا يدخلون في أوقات متأخرة من الليل، ويتناولون المخدرات في البيت، ويغيبون عن البيت ليومين أو أسبوع دون أن يجدوا رد الفعل من الآباء.

وقد فسرت هذه الدراسة تخلي أباء المبحوثين عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم بالمستوى التعليمي المنخفض الذي يجعلهم لا يكلفون أنفسهم باستعمال أي أسلوب في تقويم سلوك أبنائهم، وعدم وعيهم بالعواقب الوخيمة التي قد تصيب أبنائهم وهم في هذه السن الخطيرة التي يحتاجون فيها إلى الإرشاد والتوجيه والفهم والتقدير.

أما الأحداث الذين استعمل أبائهم معهم أسلوب المعاملة الحسنة أو المتأرجحة بين القسوة واللين، فذكر المبحوثون أنهم أحيطوا بالحب والعطف والحنان والتفهم إلاّ أن رفاق السوء هم الذين كانوا سببا في انحرافهم.

أما فيما يتعلق بنوع المعاملة التي تلقاها المبحوثون من أمهاتهم فكانت عكس معاملة الآباء، إذ غالبا ما كان يطبعها الأسلوب الحسن أو التأرجح بين الشدة واللين، ذلك لأنه من المعروف لدى غالبية الأمهات أنهن يمثلن مصدر الحنان والعطف لأبنائهن، عكس الآباء الذين غالبا ما يمثلون مصدر القوة والشدة والسلطة والرهبة، وهذا ما يفسر سبب ميل نسبة كثيرة من المبحوثين إلى التمرد على سلطة الأم، فلا يسمعون رأيها أو نصيحتها، ولا يولون لسلطتها أي اعتبار خصوصا إذا غابت سلطة الأب.

وترجع هذه الدراسة تصرف أمهات المبحوثين مع أبنائهن بهذا الأسلوب لكونهن أميات أو ذات مستوى تعليمي منخفض لذلك لم يستطعن الوصول إلى استعمال الأسلوب الأمثل في تنشئة سليمة لأبنائهم.

ومن جهة أخرى استنتجت الدراسة أن معظم الأمهات اللائي استعملن أسلوب الإهمال واللامبالاة في معاملة أبنائهن كن إما عاملات خارج البيت طول النهار وبالتالي لم يتمكن من متابعة سلوك أبنائهن لأنهن غائبات عن البيت، وإما ماكثات في البيت غير أن الصعوبات المادية والمشاكل الأسرية تغلبت عليهن، فلم يصبحن يولين أي اهتمام لتوجيه سلوك أبنائهن، بل لا يسئلن المبحوثين حتى عن مصدر كثرة النقود التي بحوزتهم، أو عن سبب غيابهم عن البيت لمدة معينة قد تطول أو تقصر، وصرح بعض المبحوثين في هذا المجال أن أمهاتهم يعلمن بأنهم يتاجرون في المخدرات ولم يولين أي إهتمام لذلك وإنما اعتبرن ذلك شطارة ورجولة من طرف أبنائهم الذين تمكنوا من فك ضيقهم المادي وضيق الأسرة.

ولمعرفة مدى تأثير الأسلوب الذي يسلكه الأبوان في معاملتهما للجانحين على نفسياتهم، ومدى إسهام هذا المؤشر في ميلهم نحو الانحراف والجنوح استهدفت هذه الدراسة التعرف على مشاعر المبحوثين تجاه أبائهم وأمهاتهم من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (٤١)
يبين مشاعر الجانحين تجاه أبائهم وأمهاتهم
(سؤال رقم ٤٠)

مشاعر الجانحين	أباء الجانحيـــن		أمهات الجانحيــن	
	العدد	%	%	العدد
حـــب	٤٠٦	٧٨.٠٧	٤٥١	٨٦.٧٤
كـــره	٥٣	١٠.١٩	٢١	٤.٠٣
عدم الاهتمـام	٦١	١١.٧٤	٤٨	٩.٢٣
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

يبيّن الجدول (٤١) أن مشاعر الجانحين نحو أبائهم كانت تتصف بالحب بنسبة تعادل (٧٨.٠٧%)، وبالكره بنسبة (١٠.١٩%) وبعدم الاهتمام بنسبة (١١.٧٤%).

ومن ناحية مشاعر المبحوثين نحو أمهاتهم كانت كالآتي: حب (٨٦.٧٤%) كره (٤.٠٣%) عدم اهتمام (٩.٢٣%).

نستنتج من الجدول أن مشاعر الجانحين نحو آبائهم وأمهاتهم كانت تتصف بالحب رغم تعرضهم للإيذاء من طرف أبائهم باستعمال أسلوب القسوة والمتمثل في الضرب والسب والشتم والزجر والتوبيخ، ذلك لأنهم كانوا مدركين بأنهم كانوا يخطئون كثيرا في تصرفاتهم، وكانت معاملة أبائهم لهم بالقسوة من اجل مصلحتهم فقط لأن لا أحد يكره ابنه حسب تعبيرهم.

أما المبحوثين الذين أظهروا عدم الاهتمام لآبائهم فقد تولدت لديهم هذه المشاعر من جرّاء عدم اهتمام أبائهم بهم من الناحيتين المادية والعاطفية، وبالتالي صرّح المبحوثون بأنه ليست لهم أية عاطفة تجاه آبائهم ولا يريدون أن يسمعوا عنهم شيئا، كما كانوا يتمنون أمنيات سيئة لآبائهم.

وقد أرجعت هذه الدراسة سبب كراهية المبحوثين لأمهاتهم وعدم المبالاة بهن إلى إعادة زواجهن برجل أخر بعد طلاقهن أو وفاة أزواجهن، وبالتالي أصبحن لا يولون أي اهتمام لأبنائهن الذين انضموا إلى أبيهم أو جداتهم.

وأرجعت هذه الدراسة من جهة أخرى كره المبحوثين لآبائهم الذين تزوجوا بعد طلاق أو وفاة زوجاتهم إلى التفرقة في المعاملة بينهم وبين الأولاد الذين أنجبوهم من امرأة أخرى.

إنّ النتائج التي توصلنا إليها جاءت مشابهة للعديد من الدراسات التي عالجت موضوع أثر المعاملة الوالدية في جنوح الأحداث .ففي دراسة قام بها معهد التنمية الإنسانية بجامعة كاليفورنيا حول بناء الأسرة وتكوين الجناح عبر أباء الجانحين أنهم لم يستطيعوا منح أطفالهم الحب لأنهم لم يتلقوه من أبائهم (١)، وتبيّن أيضا أن معظم أباء الجانحين كانوا عدوانيين تجاه أطفالهم، أو يتسمون باللامبالاة بهم، على الرغم من أن نصف الأمهات كن عطوفات عليهم (٢).

وفي دراسة ميدانية أوروبية مقارنة تناولت العلاقة النفسية المعمقة بين الطفل والأبوين، ومقارنة الأطفال الجانحين بغير الجانحين ظهر أن الأطفال الجانحين بوجه خاص يميلون إلى أمهاتهم دون أبائهم بشكل كبير، وأنهم غالبا ما يحذون حذو الأمهات في سلوكهم ومواقفهم، وهم في الغالب يفتقرون إلى عطف الأب لأن معظم هؤلاء الآباء يخجلون من إظهار عواطفهم نحو أطفالهم، فيتكون الشعور بالعدوانية ضد الآباء دون الأمهات (٣).

لقد أكد الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع الضبط العائلي أن نوعية أسلوب الضبط وكيفية إيقاع العقاب على الطفل له أكبر الأثر على نفسيته بحيث أن غالبية الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة لازالت تؤكد على أهمية العلاقة بين طبيعة الضبط الأسري ونشوء الجنوح. ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة نوع الضبط الأسري الممارس على المبحوثين ومدى تأثير ذلك على جنوحهم استدرجنا الجدول الآتي:

جدول رقم (٤٢)
يبين نوعية أسلوب الضبط الأسري عند ارتكاب الجانحين للخطأ
(سؤال رقم ٤١)

الأســـلوب	أباء الجانحيـــن		أمهات الجانحيـن	
	العدد	%	%	العدد
النصـــح	٦٤	١٢.٣٠	٢٧٣	٥٢.٥٠
الشتـــم	١٣٦	٣١.٥٤	١٢٨	٢٤.٦١
الضـــرب	٢٣٩	٤٥.٩٧	٤٨	٩.٢٣
عدم الاهتمـام	٥٣	١٠.١٩	٧١	١٣.٦٦
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

١- ٢- سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص: ٨٩.

٣- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، مرجع سابق، ص: ٢٥٢.

من البيانات المتوفرة في الجدول تبين أن (٤٥.٩٧%) من أباء الجانحين يستعملون أسلوب الضرب عند ارتكاب المبحوثين للخطأ، وأن (٣١.٥٤%) منهم يستعملون أسلوب الشتم، وأن (١٢.٣٠%) منهم يستعملون أسلوب النصح، وأن (١٠.١٩%) منهم لا يولون أي اهتمام لسلوك أبنائهم.

ومن جهة أخرى أشارت بيانات البحث أنه في حالة ارتكاب الأحداث للخطأ (٥٢.٥٠%) من أمهات الجانحين تستعملن أسلوب النصح، وأن (٢٤.٦١%) منهن تستعملن الشتم وأن (٩.٢٣%) منهن تستعملن الضرب، وأن (١٣.٦٦%) منهن لا تولين أي اهتمام لسلوك أبنائهن.

وقد استنتجنا من خلال البيانات الواردة في هذا الجدول أن أسلوب التربية الخاطئة المتمثل في الضرب والشتم هو الأسلوب الأكثر تكرار عند أباء الجانحين. وقد صرح المبحوثون أن معاملة أبائهم لهم بهذه القسوة، وبطريقة تجرح شعورهم غالبا ما كان يولد الحقد والكراهية في أنفسهم، الأمر الذي يجعلهم في حالات كثيرة يحقدون على أسرهم، وعلى المجتمع ككل، وبالتالي ينغمسون أكثر فأكثر في الانحراف والإجرام.

أما بالنسبة للأسلوب المتبع من طرف أمهات الجانحين عند ارتكاب أبنائهن للخطأ فكان أسلوب النصح والشتم وعدم الاهتمام أكثر تكرارا في عينة البحث، ذلك لأن الأم الأمية المغلوبة على أمرها في عينة الجانحين غالبا ما لا تعرف كيف تتعامل مع ابنها في كل موقف يواجهها ويتعلق بسلوك ابنها، وكل ما تملكه هو إما الشتم عن طريق إذلال ابنها واحتقاره لأنه فاشل وخائب ومنحرف، أو النصح عن طريق تحذيره من رفاق السوء ومن عواقب سلوكاته الجانحة على حياته ومستقبله.

وعموما إن أهم ما نستنتجه من النسب المتحصل عليها في الجدول أن علاقة الجانحين بآبائهم وأمهاتهم هي علاقة مركبة من مجموعة متداخلة من العوامل النفسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحيث استنتجت هذه الدراسة بأن هناك ارتباطاً واضحاً بين مستوى ثقافة الأبوين، ووضعهما الاقتصادي، ودرجة تماسك الأسرة وتفككها، وبين أسلوب معاملتها للجانحين، حيث تبين لنا أن الآباء والأمهات الأميين (*) أكثر ميلا إلى استعمال أسلوب الشدة، والقسوة والإهمال في معاملة أبنائهم، إذ من الملاحظ أن أتجاهات الأبوين المثقفين في تربية أبنائهم تختلف عن اتجاهات الأبوين الجاهلين. كما تبين لنا أن الشدة في المعاملة في اسر الجانحين غالبا ما تتأثر بالوضع المادي للأسرة في عدد كبير من الحالات، فالأبوان- في الأسرة التي تعاني من ظروف اقتصادية وسكنية سيئة-(**) أكثر استعمالا للأساليب القاسية، والعقوبات الجسدية ضد أبنائهم. وتبين لنا أيضا أن القسوة

---

*- راجع الجدول رقم (٧) من هذه الدراسة

**- راجع الجدول رقم (١٨) والجدول (٢٧) من هذه الدراسة

والإهمال في معاملة العينة المبحوثة يتأثران بالتفكك الأسري الذي تتعرض له أسر المبحوثين عن طريق الطلاق أو الوفاة أو الهجر أو التوتر والتصدع الأسري.

وقد بينت الدراسات الجارية في هذا الميدان أن العلاقات الديمقراطية المتكاملة التي توجد داخل الأسرة عن طريق إتباع أسلوب الحوار تؤدي إلى تحقيق التوازن النفسي في شخص الأطفال: كالجرأة والثقة بالنفس والميل إلى المبادرة والروح النقدية، والإحساس بالمسؤولية والقدرة على التكيف الاجتماعي. وتتفق دراسات عديدة على أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ديمقراطية يتميزون عن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر متسلطة بأنهم أكثر تعاونا مع الأطفال الأخريين، وأكثر إتصافا بالود وأقل إتصافا بالسلوك العدواني (١).

كما أبرزت الدراسات الجارية أن هناك تباينا في أساليب التنشئة الاجتماعية بين الأسر بتباين المستويات الثقافية للأم والأب، وقد تبين أن الأبوين يميلان إلى استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية كلما ارتفع تحصيلهما المعرفي أو التعليمي، وعلى العكس من ذلك يميل الأبوان إلى استخدام أسلوب الشدة كلما تدنى مستواهما التعليمي (٢).

كما بينت نتائج هذه الدراسة أيضا أن الشدة في المعاملة تتأثر بالوضع المادي للأسرة، إذ أن الأبوين في الأسر الفقيرة أكثر استعمالاً للأساليب القاسية وللعقوبات الجسدية من الأبوين في أسر الطبقة الوسطى، وهما في هذه أكثر قسوة من اللذين في الأسر الغنية الواعية والغنية جدا، بحيث يميل هؤلاء إلى استعمال الأساليب اللينة أو المعتدلة في معاملتهما لأبنائهما (٣).

وفي دراسة أخرى لجماعة البحوث الحضارية المقارنة حول تسامح الوالدين نحو أبنائهما، وجد ارتباط إيجابي ذو دلالة بين مستوى الأم العلمي ومدى تسامحهما مع أبنائها، ووجد ارتباط مماثل أيضا بين مستوى الأب العلمي ومدى تقديره لأبنائه وفهمه لمشاكلهم (٤).

و تبين من نتائج الدراسة التي أجراها " **صفوح الأخرس** " في سوريا على عينة واسعة تقدر بـ ٤٠٠ أسر سورية أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين مستوى تعليم الأبوين، ومدى استخدام الشدة في الأسلوب التربوي، فاستنتج أنه كلما ازدادت درجة التعليم زاد ميل الأب نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أبنائه، وكلما انخفضت درجة التحصيل العلمي زاد ميل الأب نحو استعمال الشدة في تربية أطفاله (٥).

---

[١]- علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص: ٨٣.
[٢]-٣- أنطوان رحمة، **أثر معاملة الوالدين في تكوين الشخصية**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في التربية، منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، ١٩٦٥، ص: ٢٨٨.

[٤]- محمد عثمان نجاتي، **اتجاهات الشباب ومشكلاتهم**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣، ص: ١٩٧.
[٥]- محمد صفوح الأخرس، **علم إجتماع العائلة**، دمشق، مطبعة طربين، ١٩٩٠، ص: ١٨٨.

لقد أفادتنا مصالح الطب النفسي ومصالح الاستعجالات بمختلف المستشفيات، ومصالح الأمن والدرك الوطني إلى جانب ما أوردته الصحف والمجلات بأن العقاب الجسدي ضد الأطفال في الوسط الأسري الجزائري منتشر ويبعث على القلق، وانطلاقا من هذه المعلومات ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى انتشار العقاب الجسدي في أسر المبحوثين، والوسيلة المستعملة في إيقاع العقاب البدني على أفراد العينة المبحوثة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤٣)
يبين وسيلة الضرب المستخدمة من طرف
أباء وأمهات الجانحين عند ارتكاب الخطأ
(سؤال رقم ٤٢)

وسيلة	أباء الجانحين		أمهات الجانحين	
	العدد	%	%	العدد
اليد	٤٥	١٨.٨٣	١٩	٣٩.٥٩
الركل بالرجل	٤	١.٦٨	-	-
العصا	٦٧	٢٨.٠٣	١١	٢٢.٩٢
الحذاء	٣	١.٢٥	٤	٨.٣٣
أنبوب المطاط	٢٨	١١.٧٢	-	-
الكي بالنار	١٠	٤.١٨	٧	١٤.٥٩
الكي بالكهرباء	٢	٠.٨٤	-	-
الحزام الجلدي	٤٤	١٨.٤١	٥	١٠.٤١
الجلد بسوط أو بحبل	٣٦	١٥.٠٦	٢	٤.١٦
المجموع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

تبيّن من خلال بيانات البحث أن الضرب بالعصا، والحزام الجلدي، والأيدي عن طريق اللكمات والصفعات وأنبوب المطاط والجلد بواسطة السوط أو الحبل كانت أكثر الوسائل استخداماً من طرف آباء الجانحين (*).

وتبين أيضا أن الأيدي والعصا، والكي، بالنار، والحزام الجلدي كانت أكثر وسائل الضرب استعمالا من طرف أمهات المبحوثين.

* - راجع الحالة (رقم ٧) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول تبّين أن المبحوثين تعرضوا لأعنف أشكال الضرب بوسائل مؤلمة وخطيرة من طرف آبائهم أو أمهاتهم تمثلت أساساً في الكي بالكهرباء والكي بالنار عن طريق الحَرْ قْ بالسيجارة أو الحرق بواسطة تسخين سكين على النار ووضعه على يد أو رجل أو وجه المبحوث (*).. كما أن إيقاع الضرب على المبحوثين بواسطة العصا وأنبوب المطاط والحزام الجلدي والسوط كلها وسائل مؤلمة أدت بإصابة بعض الجانحين بجروح عميقة.

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال أيضا أن هناك أربعة حالات من المبحوثين قام آباؤهم بربطهم بالحبل وسجنهم لمدة تتراوح مابين يوم وثلاثة أيام في مكان مغلق مع حرمانهم من الغذاء لكي يضمنوا عدم خروجهم إلى الشارع والالتقاء برفاق السوء(**).

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أن ظاهرة استخدام العقاب الجسدي كوسيلة للتأديب نجدها منتشرة ومعممة في أوساط أسر الجانحين الفقيرة والأمية التي ما زالت تعمل بالألفاظ والتعبيرات التي تحمل معان تشجع على العنف كأسلوب للتأديب وحل المشكلات، ومن أمثلة ذلك الأمثال الشعبية القائلة :

٠١ - " أضربو يعرف مضربو ".
٠٢ - " المطرق يرد للطريق".

إنّ هذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت موافقة مع بعض الدراسات الجزائرية التي أوجدت علاقة بين أساليب الضرب المستعملة ضد الأبناء والمستوى الثقافي لآبائهم، حيث توصلت نتائجها إلى أنّ استعمال وسائل الضرب تتناقص كلما ارتفع المستوى التعليمي للآباء (١).

كما أسفرت نتائج البحث الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (**CREAD**) لصالح وزارة التضامن حول سوء معاملة الطفولة في الجزائر، والذي أجري بمراكز حماية الطفولة والشباب حول عينة مكونة من ٤٨ حالة أن (٥٦.٥٢%) من المبحوثين تلقوا معاملة سيئة في أسرهم باستعمال أسلوب الضرب، وأن (٣١.٢٥%) منهم تلقوا معاملة سيئة باستعمال أسلوب الشتم، والتهديد، وأن (١٢.٥٠%) منهم تعرضوا للعنف الجسدي من طرف أسرهم (٢). كما تبين من البحث أن

---

* - لاحظ الباحثة أثناء مقابلتها بالمبحوثين حروق وتشوهات على أجسام بعضهم تسبب في إحداثها بعض الآباء والأمهات.
** - راجع الحالة (رقم٨) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق.
١ - مصطفى عشوي، مصطفى خياطي، **أطفالنا ... هل نؤدبهم أم نعاقبهم ؟** ، دراسة ميدانية في ثانويات بالجزائر العاصمة، الجزائر، فورام للنشر، ٢٠٠٦، ص ص: ٤٧-٥٢.
- درواش رابح، **العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص: ٤٤٠.
٢ -Ministre de l’action sociale, **L'enfant maltraité en Algérie**, enquête réalisée avec l'appui financier du bureau de l'UNICEF, Alger, 2001, P . 91.

العنف الممارس ضد الأطفال في اسر المبحوثين غالبا ما كان يترك أثارا إما جسمية على أجسادهم، وإما نفسية تمثلت في إضطرابات سيكولوجية ظهرت على سلوكاتهم التي إتصفت بالعنف وعدم الاستقرار [١].

إن ظاهرة استخدام العقاب الجسدي كوسيلة للتأديب لا تنحصر فقط في المجتمعات العربية، وإنما يمكن أن توجد أيضا في أوسط المجتمعات المتحضرة، فقد ذكر "**معن خليل عمر**" اعتمادا على إحصائيات وطنية أمريكية لعام ١٩٩٠ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك **٦٦٩.٠٠٠ حالة اعتداء** على الأطفال عام ١٩٧٦ من قبل أحد الوالدين، وفي عام ١٩٨٧ ارتفع العدد إلى **٢.٢ مليون طفل معتدى عليه**، وسجلت **١٣٠٠ حالة طفل توفي بسبب قسوة العقوبات** التي استخدمها أبويهم عليهم [٢].

إن تعرض الأحداث إلى سوء المعاملة والعقاب البدني الشديد من طرف أوليائهم كثيرا ما يؤدي إلى إصابتهم بالانفعال والتوتر والقلق، ممّا يدفع الكثير منهم إلى ترك البيت والهروب إلى الشارع أين يتعلموا أسوء طرائق الحياة، وهو الشيء الذي يتضح لنا خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (٤٤)
يبين نسبة الجانحين الذين تركوا بيوتهم
(سؤال رقم 43)

هل تركت البيت	العــــدد	%
نعـــــم	343	65.96
لا	177	34.04
المجمـــوع	520	100

أوضحت بيانات البحث أن (٦٥.٩٦%) من المبحوثين تركوا بيوتهم، وأن (٣٤.٠٤%) منهم لم يتركوا بيوتهم.

لقد تبين من خلال الدراسة أن المبحوثين تركوا بيوتهم وعرضوا أنفسهم لأخطار الشارع، والوقوع في شباك الجانحين والمجرمين لأنهم لم يجدوا في بيوتهم الأمان النفسي والمادي والعاطفي. والجدول الآتي يبين الأسباب التي دفعت المبحوثين إلى ترك بيوتهم.

١ -Ibid, P : 94.

٢- معن خليل عمر، **علم الاجتماع الأسرة**، المرجع السابق، ص ص: ٢٢٩-٢٣٠.

جدول رقم (٤٥)
يبين الأسباب التي دفعت الجانحين إلى ترك بيوتهم
(سؤال رقم ٤٤)

سبب ترك البيت	الـــعدد	%
القسوة في المعاملة	٩٢	٢٦.٨٢
التوتر الأســري	٤١	١١.٩٦
الــطــرد	٣٣	٩.٦٢
الفــقــر	٧٢	٢٠.٩٩
تأثير الأصدقــاء	١٠٥	٣٠.٦١
المجمــوع	٣٤٣	100

أشارت بيانات البحث إلى أن (٢٦.٨٢%) من الجانحين تركوا بيوتهم بسب تعرضهم إلى القسوة في المعاملة من طرف أوليائهم، وأن (١١.٩٦%) منهم تركوا بيوتهم لتواجد التوتر الأسري وأن (٩.٦٢%) منهم تركوا بيتهم لأنهم طردوا منها من طرف أبائهم، وأوضح (٢٠.٩٩%) من المبحوثين بأن ترك بيوتهم كان بسبب الفقر، وتبيّن أيضا أن (٣٠.٦١%) منهم تركوا بيوتهم من أجل تأثير الأصدقاء.

وسجلت الدراسة أن أكبر سبب جعل الجانحين يتركون بيوتهم كان يكمن في تأثير الأصدقاء حيث انساق المبحوثون وراء تيار عصابات الأحداث من نفس السن والحي تقريبا، يعيشون مشاكل متقاربة من ناحية البطالة والفقر، والظروف السكنية والعائلية السيئة، بالإضافة إلى تسربهم من المدرسة وبقائهم في فراغ دون عمل أو تكوين مهني، وإن أخطر ما يتلقاه الحدث بانضمامه إلى العصابة هو استغلاله في أمور جنسية، وخدمة الدعارة، والدخول في عالم المخدرات والحبوب المهلوسة الأمر الذي يكون مضر على صحته وأخلاقه.

ومن جهة أخرى أظهرت بيانات البحث أن القسوة في المعاملة التي يتعرض لها المبحوثون جعلتهم يضمرون الحقد والكراهية لعوائلهم مما يدفعهم إلى الهروب منها إلى أماكن تخلُو من القسوة والضرب والإهانة والإذلال حيث يتمتعون بحرية أوسع، فيتعرضون إلى أخطار الانحراف.

وتبين أيضا أن الفقر كان من الأسباب التي دفعت بعض المبحوثين إلى الهروب من بيوتهم للدخول في عالم السرقة مع رفقاء السوء من أجل تلبية حاجياتهم في المأكل والملبس، ومصروف الجيب، ويحدث ذلك في غياب كل إمكانيات العمل.

وقد صرح المبحوثون الذين تعرضوا إلى الطرد من البيت أنه تم طردهم من طرف آبائهم بسبب سلوكاتهم الغير سوية والمتمثلة في الدخول في ساعات متأخرة من الليل، أو اكتشاف أسرهم لتعاطيهم للمخدرات، أو من أجل قضايا أخرى متعلقة بسرقة المبحوثين لنقود أبائهم أو مجوهرات أمهاتهم.

وفي الدراسة التي أنجزها مرصد حقوق الطفل سنة ٢٠٠٦ حول أطفال الشوارع على عينة تقدر بـ (١٨٩) طفل موزعة على (١٣٢) طفل ذَكَرْ و (٥٧%) بنت شملت كل من الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وتمنراست تبين أن (٣٦) من المبحوثين تركوا بيوتهم من أجل التوتر الأسري، و (٥١%) منهم من أجل الفقر و (١٣%) منهم من أجل العنف الجنسي الممارس عليهم من طرف أحد أفراد أسرتهم، والذين مسّ (٢٠%) من البنات و (١٠%) من الذكور [1].

خلاصة الفرض الرابع:

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (٤٠) أن أسلوب القسوة والإهمال في معاملة الأبناء أكثر إستعمالا من طرف أباء الجانحين، وأن الأسلوب المتأرجح بين القسوة واللين والأسلوب الحسن، وأسلوب الإهمال واللامبالاة أكثر استعمالاً من طرف أمهات الجانحين.

مما تقدم يمكن القول أن أساليب التربية الخاطئة المتمثلة في القسوة وعدم الاهتمام والتأرجح بين القسوة واللين هي أكثر إنتشاراً بين آباء وأمهات الجانحين. وتبين من الجدول (41) أن مشاعر الجانحين تجاه آبائهم وأمهاتهم كانت تتسم بالحب بنسبة (٧٨.٠٧%) عند أباء الجانحين، و (٨٦.٧٤%) عند أمهاتهم، وباللامبالاة بنسبة (١١.٧٤%) عند أباء الجانحين، و(٩.٢٣%) عند أمهاتهم. وتبين من الجدول (42) أن أسلوب الضرب والشتم أكثر إنتشارا عند آباء الجانحين، وأن أسلوب النصح والشتم أكثر إنتشاراً عند أمهاتهم، والجدول (43) يبين أن العصا واليد والجلد والسوط، والحزام الجلدي وأنبوب المطاط كانت أكثر وسائل الضرب استعمالاً في تقويم سلوك الجانحين، وأن اليد والعصا والكي بالنار كانت أكثر وسائل الضرب استعمالاً من طرف أمهات الجانحين. وإتضح من الجدولين (44-45) أن الأحداث الذين هربوا من بيوتهم بلغت نسبتهم (٦٥.٩٦%)، وتمثلت الأسباب التي دعتهم للهروب من بيوتهم في تأثير الأصدقاء والقسوة والفقر و التوتر الأسري والطرد من البيت.

---

[1] -Mostéfa Khiati, **Les enfants de la rue en Algérie**, Alger , EditionS FOREM,2006, P : 33..

من كل ما تقدم يمكن قبول الفرض الرابع (توجد علاقة بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح)، وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت متوافقة مع نتائج بعض الدراسات التي توصلت إلى أنه كلما زاد إنتشارا أساليب التربية الخاطئة بين العوائل كلما زاد احتمال وقوع الأحداث في الانحراف [1].

---

[1]- جعفر عبد الأمير الياسين، المرجع السابق، ص ص : ٢١٥-٢١٧.
- الكتاني فاطمة المنتصر، المرجع السابق، ص: ٢٧٤.
- أنطوان رحمة، المرجع السابق، ص: ١٣٩.
- أحمد الحسكي، المرجع السابق، ص: ٢٧٧.

Michel Born et Pierre Thys,.**délinquance juvénile et famille,** Paris, Edition L'HARMATTAN ,2001, PP : 71-88

المبحـــث الخامـــس: أثر انتشار الانحرافات الأخلاقية في أسر الجانحين على جنوح الأحداث.

الفـــرض الخامـس:
يكثر وجود بعض أنماط الانحرافات الأخلاقية في اسر الجانحين.
ويتفرع هذا الفرض إلى :

١- يكثر الإدمان على المسكرات عند اسر الجانحين

تعد الأسرة أول وأهم مدرسة في التدريب على حسن السلوك أو سوء السلوك تبعا لسلوك العائلة ذاتها.

ويعتبر المستوى السلوكي السيئ للعائلة أكثر العوامل تأثيراً في جنوح الأحداث، فالطفل الذي يجد نفسه في عائلة مدمنة على المسكرات والمخدرات غالبا ما ينزلق مع أفراد عائلته في خطاياهم، وبالتالي يتورط في ارتكاب الجرائم مقتديا بالوالدين أو أحدهما أو بالإخوة.

ولما كان لأثر المستوى الأخلاقي للأسرة عامة أهمية على شخصية وسلوك الأحداث ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة هذا المؤشر في جنوح العينة المبحوثة من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (٤٦)
يبين تناول أفراد أسر الجانحين للمسكـــرات
(سؤال رقم ٤٥)

هل يتناول بعض أفراد الأسرة المسكرات؟	الأب		الأم		الإخوة		الأخوات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعـــــم	١٢٣	٢٣.٦٦	٦٩	١٣.٢٦	١٤٦	٢٨.٠٧	٣٨	٧.٣٠
لا	٣٩٧	٧٦.٣٤	٤٥١	٨٦.٧٤	٣٧٤	٧١.٩٣	٤٨٢	٩٢.٧٠
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠	٥٢٠	١٠٠

من بيانات البحث تبين أن (٢٣.٦٦%) من أباء الجانحين يتناول المسكرات وأن (١٣.٢٦%) من أمهاتهم تتناول المسكرات، وأن (٢٨.٠٧%) من إخوة المبحوثين يتناولون المسكرات وأن (٧.٣٠%) من أخواتهم تتناول المسكرات.

لقد استنتجنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أن اسر المبحوثين تعاني من تعاطي بعض أفرادها للمسكرات، وقد صرح المبحوثون بأن هناك عدة أسباب أدت إلى إقبال أبائهم وأمهاتهم أو إخوانهم أو أخواتهم على تناول المسكرات، نذكر أهمها في شعور بعض الآباء باليأس لعدم قدرتهم على التغلب على المشاكل المادية، أو تأثرهم بالصحبة السيئة في مجالس بيوت اللهو والدعارة.

أما بالنسبة للإخوة فكانت الأسباب التي أدت بهم إلى الإقبال على تناول المسكرات تتمثل في غالبيتها في الفراغ والبطالة والمشاكل الأسرية والصحبة السيئة. وبالنسبة للأخوات تمثلت الأسباب حسب ما أدلى به المبحوثون في تأثرهن بالمشاكل الأسرية وهروبهن من البيت وانضمامهن إلى عصابات من المجرمين والمجرمات اللذين تعلموا منهم تناول كل أنواع المسكرات والمخدرات.

وفيما يتعلق بالأمهات فكانت أهم الأسباب التي دفعت بهن إلى تناول المسكرات تكمن في طلاقهن أو ترملهن، وبقائهن دون عائل أو مورد مادي، الأمر الذي يدفعهن في حالات كثيرة إلى سلوك طريق الدعارة لكسب معيشتهن، وداخل هذه الأوسط كن يتعاطين المسكرات [*].

وقد حاولت هذه الدراسة من خلال الجدول التالي التوقف على ما إذا كانت أسرة المبحوثين تتناول نوع واحد من المسكرات أم أنواع مختلفة ومدى خطورة ذلك على الأحداث.

---

*- راجع الحالة (رقم٦) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق

جدول رقم (٤٧)
يبين أنواع المسكرات التي كانت تتناولها أسرة الجانحين
(سؤال رقم ٤٦)

الفئـــات / أنواع المسكرات	الأب		الأم		الإخوة		الأخوات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الخمــــر	٢٩	٢٣.٥٨	٨	١١.٦٠	١١	٧.٥٤	٢	٥.٢٦
المخــدرات	١٧	١٣.٨٣	٣	٤.٣٥	٩	٦.١٦	٤	١٠.٥٢
الحبوب المهلوسة	١٣	١٠.٥٦	٢	٢.٩٠	٧	٤.٨٠	١	٢.٦٤
كل المسكرات معا	٦٤	٥٢.٠٣	٥٦	٨١.١٥	١١٩	٨١.٥٠	٣١	٨١.٥٨
المجــــوع	١٢٣	١٠٠	٦٩	١٠٠	١٤٦	١٠٠	٣٨	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٥٢.٠٣%) من آباء المبحوثين و (٨١.١٥%) من أمهاتهم، و(٨١.٥٠%) من إخوانهم و (٨١.٥٨%) من أخواتهم يتناولون كل أنواع المسكرات معا، أي أنهم لا يكتفون بتناول نوع واحد أو نوعين من المسكرات بل يتناولون الخمر ويتعاطون المخدرات والحبوب المهلوسة كلها معا.

وتستنتج هذه الدراسة أنه مهما كانت الأسباب التي دفعت أسرة الحدث إلى تناول هذه المسكرات، ومهما كانت المبررات التي يقدمها أفرادها والتي نجد على رأسها نسيان الهموم والمشاكل فإنهم غير واعين بخطورتها على صحتهم ومستقبل حياتهم الأسرية والمهنية والأخلاقية.

وقد صرح الكثير من المبحوثين أن تناول أسرهم هذه المسكرات غالبا ما كان يعرض الزوجة والأولاد إلى الإهمال المادي، وسوء العلاقة الزوجية، والخشونة في التصرفات سواء كان ذلك من طرف الأب أو الأم أو الإخوة أو الأخوات، وهذا ما كان ينمي لديهم القلق والتوتر وعدم القدرة على تبادل العواطف أو التواصل مع الوالدين أو أحدهما أو الإخوة نظرا إلى الحالة الغير العادية التي يكونون عليها عند تعاطيهم المسكر.

وترى هذه الدراسة أن المسكرات تصبح مشكلة كبيرة بالنسبة لأسر المبحوثين حين يكون تعاطيها من طرف أباء أو أمهات أو إخوة المبحوثين بشكل مستمر ومتواصل الأمر الذي كثيراً ما يهدد علاقاتهم الاجتماعية والأسرية، وهو الشيء الذي حاولنا التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤٨)
يبين حالة إدمان بعض أفراد أسر الجانحين على المسكرات
(سؤال رقم ٤٧)

الحـــــالـــة	الأب		الأم		الإخوة		الأخوات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
غالبا ما يتناول المسكرات	٩٧	٧٨.٨٧	٦٤	٩٢.٧٦	١٢٧	٨٦.٩٩	٣١	٨١.٥٨
أحيانا ما يتناول المسكرات	٢٦	٢١.١٣	٥	٧.٢٤	١٩	١٣.٠١	٧	١٨.٤٢
المجــــوع	١٢٣	١٠٠	٦٩	١٠٠	١٤٦	١٠٠	٣٨	١٠٠

أشارت بيانات الجدول أن (٧٨.٨٧%) من أباء الجانحين و (٩٢.٧٦%) من أمهاتهم و(٨٦.٩٩%) من إخوانهم و (٨١.٥٨%) من أخواتهم غالبا ما يتناولون المسكرات بصورة مستمرة ومتواصلة.

واستنتجت الدراسة أن الآباء والأمهات والإخوة والأخوات الذين كانوا أحيانا ما يتناولون المسكرات كانوا حسب تصريحات المبحوثين يتناولونها بكمية قليلة وبصورة متقطعة، إذ غالبا ما يكون الإقبال على تناولها في المناسبات المفرحة أو المحزنة أو تناولها من حين إلى أخر بتأثير من الزملاء والأصدقاء، وبالتالي لم يكن ذلك يشكل خطراً على اضطراب الحياة الأسرية.

أما الحالات التي كانت أسرة المبحوثين تتناول فيها المسكرات بصورة مستمرة ومتواصلة فقد صرح بعض المبحوثين أن أبائهم أو إخوانهم كانوا يجلبون الحبوب المهلوسة والمخدرات إلى البيت ويضعونها في كل مكان دون محاولة إخفاءها، بالإضافة إلى جلبهم لزجاجات الخمر إلى البيت ووضعها في الثلاثة أمام جميع أفراد الأسرة، وأحيانا يجبرون زوجاتهم على وضعها فوق طاولة الطعام (*).

لقد استنتجنا من البحث أنه نتيجة لهذه التصرفات والسلوكات البعيدة عن دين وعادات وتقاليد الأسرة الجزائرية نجد الأطفال غالباً ما يتقمصون شخصية آبائهم وإخوانهم، ويتمثلون سلوكهم كنموذج تربوي بشكل شعوري أو لا شعوري، وهذا ما تجلى لنا بوضوح في عينة البحث حيث وجدنا أن بعض المبحوثين تعلموا الإدمان على المسكرات من آبائهم أو إخوانهم .

* - راجع الحالة (رقم٧) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق.

ومن جهة أخرى صرح المبحوثون أن بعض أمهاتهم اللائي فتحن بيوتهن للدعارة كن يتناولن الخمر والمخدرات والحبوب المهلوسة في البيت وبصورة مستمرة وأمام أولادهن (*).

أما من جانب الآثار السلبية للمسكرات على الزوجة والأولاد فقد صرح المبحوثون أن المسكرات بكل أنواعها كان لها انعكاس سلبي على هدوء واستقرار الأسرة بحيث أنّه غالباً ما كان يساهم إدمان أباء أو إخوة المبحوثين على المسكرات في اضطراب النظام العام داخل الأسرة ذلك لأنهم يصبحون تحت تأثير المسكرات مسلوبي الإرادة، غير قادرين على إدراك الأشخاص بما يصيبهم من اختلاط عقلي شديد، وعنف وهلوسة إلى غير ذلك من الأعراض التي تترك آثارا سيئة في حياة الأسرة كتعرض الأبناء والزوجة إلى سوء المعاملة والضرب والطرد من البيت، والصراخ، وكسر الأواني والأثاث، والتفوه بالألفاظ البذيئة أمام الأطفال، الأمر الذي يؤثر على كل أفراد الأسرة، فيؤدي بالأمهات إلى سرعة الانفعال والتهور والغضب، والخروج عن حدود اللياقة والاحترام في معاملة أزواجهن، وسوء معاملة الأولاد الذي تسبب فيه غضب الأم وقلقها.

وقد استنتجت الدراسة أن كل هذه الاضطرابات التي تصيب الأسرة التي يدمن بعض أفرادها على المسكرات لا تتوافق مع متطلبات النمو النفسي والانفعالي عند الأطفال، بل تؤدي في جملة ما تؤديه إلى تكوين مركبات وعقد النقص والضعف والإحساس بالقصور، وإلى تنمية الروح الاستلابية الانهزامية عند الأحداث ممّا يورثهم روح الحقد والكراهية للآباء الذين تسببوا في إثارة هذه المشاكل الأسرية، والذين من المفروض أن يكونوا قدوة حسنة لأبنائهم. وهذا ما يتسبب في حالات كثيرة في هروب الأحداث إلى الشارع بعيداً عن المشاكل وبحثا عن الهدوء والاستقرار، فينتهي بهم الأمر إلى التشرد ثم الجنوح.

خلاصـــة الفرع الأول من الفرض الخامـــس:

من العرض السابق، وبملاحظة الجدولة رقم (٤٦) تبيّن أن (٢٣.٦٦%) من آباء الجانحين و (١٣.٢٦%) من أمهاتهم و (٢٨.٠٧%) من إخوتهم و (٧.٣٠%) من أخواتهم كانوا يتناولون المسكرات إلى حد الإدمان.

وأظهر الجدول (٤٧) أن (٥٢.٠٣%) من أباء الجانحين و(٨١.١٥%) من أمهاتهم، و(٨١.٥٠%) من إخوانهم و (٨١.٥٨%) من أخواتهم كانوا يتناولون كل أنواع المسكرات من خمر مخدرات وحبوب مهلوسة. وتبيّن من الجدول (٤٨)

*- راجع الحالة (رقم٦) من دراسات حالات بعض أسر الجانحين في الملاحق.

أن (٧٨.٨٧%) من آباء الجانحين و(٩٢.٧٦%) من أمهاتهم و (٨٦.٩٩%) من إخوتهم و (٨١.٥٨%) من أخواتهم كانوا يتناولون المسكرات بصورة مستمرة ومتواصلة.

وقد استنتجت الدراسة أن إدمان آباء وإخوة وبعض أمهات الجانحين على المسكرات أدى إلى حدوث اضطرابات داخل الأسرة تمثلت أساساً في تعرض بعض أفرادها إلى الضرب والشتم بالإضافة إلى الإهمال المادي والمعنوي للأسرة الأمر الذي تسبب في إحداث القلق، والتضمر، والاضطراب النفسي لدى الجانحين، ممّا كان يدفعهم إلى البحث خارج نطاق الأسرة على أماكن وبيئات أخرى يجدون فيها السكينة والراحة والهدوء والتفهم، وهذا ما يفسر في نظرنا الاتجاه الكبير للأحداث نحو الانضمام إلى العصابات الجانحة التي غالبا ما يجدون عندها الإشباع العاطفي والوجداني اللذين فقداهما في أسرهم.

وبملاحظة الجداول رقم (٤٦،٤٧،٤٨) يتبّين أن هناك علاقة بين إدمان بعض أسر الجانحين على المسكرات وجنوح أبنائهم. وبذلك يمكن قبول الفرع الأول من الفرض الخامس.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها تؤيدها دراسات عديدة. فقد استنتج "**برت C.BURT**" من أبحاثه أن عائلات الأحداث المنحرفين تتعاطى الخمر بمقدار ثلاثة أضعاف زيادة عن عائلات الأحداث غير المنحرفين، وإن عامل السكر برأي "**بيـرت**" يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى بعثرة الأموال وسوء الحالة الصحية، واضطراب نظام الأسرة وسوء معاملة الأولاد، وسوء العلاقات الزوجية، وهذا ما يورث لدى الصغار سوء التصرف والسلوك [(١)].

وقـد توصل العالمان الأمريكيان" **شلدون و إلينور جلوك**" (**SHELDON and E.CLUECK**) في أبحاثهما بأن إدمان آباء وأمهات وإخوة الجانحين على المسكرات أكثر انتشاراً بين أسر الجانحين منه بين أسر غير الجانحين [(٢)].

وأظهرت نتائج دراسة " **عبد المالك زهير**" التي أجراها في مدينة " بن سليمان" بالمغرب الأقصى أن (٤٤.٦٠%) من عوائل الجانحين تعاني من إدمان بعض أفراد الأسرة على الكحول.

ورأى " **هوير**" (**Heuyer**) في فرنسا في مجال انحراف الأحداث أن تعاطي الأهل للخمر والمخدرات والإدمان عليها يسمح للأولاد بالإدمان عليها في نصف عدد الحالات تقريبا [(٣)].

---

١ -Cyrl Burt. Op.cit., PP : 99-100

٢ - SHELDON and E.CLUECK, op.cit., P :178.

٣- علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص: ٨٧.

٤- محي الدين مختار، المرجع السابق، ص: ٤٢٢.

وتبين دراسة " **محي الدين مختار** " في الجزائر بمدينة قسنطينة أن (٣٠.٧٧%) من آباء المجموعة المنحرفة يدمون الخمر مقابل لاشيء لدى المجموعة الضابطة [٤].

٢- يكثر تفشي الجريمة عند أسر الجانحـــين

إن كثيرا من عادات الطفل وسلوكه اللاسوي نجد مصدرها داخل الأسرة. ولقد أثبتت الكثير من الدراسات أن المستوى السلوكي السيئ للعائلة يعد من العوامل الهامة في جنوح الأحداث. ويسوء المستوى السلوكي للأسرة في حالة كون الوالدان أو أحدهما مجرما أو منحلاً أخلاقياً. فالطفل الذي يجد نفسه في عائلة أوغل فيها الوالدان أو أحدهما في الإجرام أو الانحلال الخلقي ينزلق غالباً مع أفراد أسرته في خطاياهم دون أن يشعر بأي إثم نتيجة تأثره بوالديه أو إخوته باعتبارهم قدوة مثلى له. إذ من الثابت أن معرفة الطفل بما هو خطأ وما هو صواب، وموقفه من الخطأ والصواب يتأثر إلى حد كبير بمعرفة موقف والديه في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يؤكد أثر المستوى الخلقي للوالدين على شخصية وسلوك الطفل، إذ يكفي للطفل أن ينشأ في مثل هذه البيئة الفاسدة لكي ينخرط في الانحراف. وانطلاقاً من كل ذلك حاولت هذه الدراسة التعرف من خلال الجداول التالية عما إذا كان في المبحوثين حالات الانحلال الخلقي أو الإجرام.

جدول رقم (٤٩)
يبين عدد جرائم بعض أفراد أسر الأحداث الجانحين
(سؤال رقم ٤٨)

أفـــراد الأسرة	الــــعدد	%
الأب	**١٠٢**	**٢٩.٧٤**
الأم	**٥٦**	**١٦.٣٢**
الأخـــوة	**١٤٦**	**٤٢.٥٧**
الأخـوات	**٣٩**	**١١.٣٧**
المجمـــوع	**٣٤٣**	**١٠٠**

وأوضحت بيانات البحث أن (٢٩.٧٤%) من أباء الجانحين، و (١٦.٣٢%) من أمهاتهم و(٤٢.٥٧%) من إخوتهم، و(١١.٣٧%) من أخواتهم ارتكبوا جرائم.

وقد استنتجت هذه الدراسة أن الجرائم منتشرة بشكل واضح في أسر الجانحين. أما فيما تعلق بأنواعها الجرائم فنتعرف عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥٠)
يبين أنواع الجرائم التي ارتكبها بعض أفراد اسر الجانحين
(سؤال رقم ٤٩)

أفراد الأسرة	الأب		الأم		الإخوة		الأخوات	
نوع الجريمة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ســـرقة	١١	١٠.٧٩	٤	٧.١٤	٧٥	٥١.٣٦	١١	٢٨.٢٠
قـــــتل	٤	٣.٩٣	-	-	٢	١.٣٦	-	-
جنســية	٢٩	٢٨.٤٣	٣١	٥٥.٣٦	٧	٤.٨٠	١٦	٤١.٠٢
الضرب والجرح العمدي	٢٣	٢٢.٥٤	٨	١٤.٢٩	٢٩	١٩.٨٧	٥	١٢.٨٣
المتاجرة في المخدرات	٣٥	٣٤.٣١	١٣	٢٣.٢١	٣٣	٢٢.٦١	٧	١٧.٩٥
المجمـــوع	١٠٢	١٠٠	٥٦	١٠٠	١٤٦	١٠٠	٣٩	١٠٠

من خلال البيانات الواردة في الجدول تبين أن السرقة والضرب والجرح العمدي والجرائم الجنسية، وجرائم المتاجرة في المخدرات هي أكثر أنواع الجرائم إنتشاراً لدى أسر الجانحين.

وتفسر هذه الدراسة انتشار جرائم السرقة في أوساط أسر الجانحين بظاهرتي البطالة والفقر اللتين تسببت فيهما الأزمة الاقتصادية التي كانت عواقبها وخيمة على الأسر والشباب.

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال أن بعض المبحوثين اقترفوا جريمة السرقة بالاشتراك مع إخوانهم (*).

وفيما يتعلق بجريمة الضرب والجرح العمدي فتبين من خلال تصريحات المبحوثين أن هذه الجريمة كانت تتم عن طريق حمل السلاح البيض واستعماله عند الحاجة، إمّا عند تنفيذ عمليات السرقة إذا وجدوا مقاومة من طرف الضحية، أو أثناء مشاجرات مع الجيران أو الأصدقاء أو أناس غرباء.

---

* - وجدت الباحثة في مراكز إعادة التربية عشرة حالات تتواجد فيها أخوين في نفس المركز، وأربعة حالات تتواجد فيها ثلاثة إخوة في نفس المركز

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن العنف عن طريق استعمال السلاح البيض أصبح أمراً عادياً لدى فئات واسعة من المجتمع الجزائري وخاصة فئة الشباب التي أصبح الضرب والجرح العمدي بالسلاح الأبيض لديهم شرطا ضروريا لحفظ البقاء والاستمرار في العيش بكرامة وراحة البال.

وفيما يخص الجرائم المتعلقة بالمخدرات فنجد أن أكبر نسبة في الجدول سجلها أباء وإخوة الجانحين الذين كانوا يقومون بالمتاجرة فيها عن طريق شرائها من التجار الوسطاء لإعادة بيعها فيما بعد لفئات واسعة من الشباب، الأمر الذي كان يدير عليهم أرباحاً دون عناء كبير نظرا لسهولة وسرعة بيعها. وفي هذا المجال ذكر بعض المبحوثين أن أبائهم وإخوانهم دخلوا السجن بسب المتاجرة في المخدرات.

أما الجرائم الجنسية التي ارتكبها أباء وإخوة المبحوثين فكانت تتعلق في أغلبها بجرائم اللواط أو الاعتداء على قاصر، أو زنى المحارم، أو اعتياد التردد على النوادي الليلية أو بيوت الدعارة، وهي كلها جرائم محرمة قانونياً.

وقد تمثلت جرائم زنى المحارم في أسر عينة البحث في اعتدا الآباء على بناتهم القصر أو اعتداء الإخوة على أخواتهم أو اعتداء الآباء على أولادهم الذكور، أو اعتداء الإخوة على إخوانهم.

وفيما يتعلق بالجرائم الجنسية التي اقترفتها أخوات المبحوثين فتعلقت أساساً بالاتصال الجنسي غير الشرعي بعد هروبهن من البيت مع رجال غرباء غالبا ما كان ينتهي بالحمل، أو ترددهن على بيوت الدعارة لبيع أجسامهن من أجل كسبهن مبلغ من المال.

أما الجرائم المتعلقة بأمهات المبحوثين فتمثلت أساسا في الجرائم الجنسية التي سجلت نسبة مرتفعة في عينة البحث، وجرائم المتاجرة في المخدرات.

وتفسر هذه الدراسة ارتفاع هذه الجرائم التي عرفت إنتشاراً في أوساط النساء، والتي تجاوزت الجرائم التقليدية البسيطة لتتورط في جرائم الدعارة والمتاجرة في المخدرات بالفقر والبطالة والطلاق أو الترمل حيث تجد المرأة نفسها وحيدة عاجزة عن مواجهة الحياة الجديدة الصعبة ومتطلباتها في غياب تكفل اجتماعي ومهني ونفسي.

والجدير بالذكر أن الأمهات في عينة البحث أصبحت مقتنعات بامتهان مهنة الدعارة مثل أية مهنة شريفة أخرى دون خجل رغم تحريمها شرعاً وقانوناً لأن ظروفهن المادية الصعبة تطلبت ذلك، ولا ينوين حسب تصريحات المبحوثين الإقلاع عنها لأنها

تدير عليهن دخلاً جيداً لا يمكن الحصول عليه في مؤسسات الدولة أو المؤسسات الخاصة (*).

ومن جهة أخرى صرح المبحوثون أن أمهاتهم اللائي كن ينشطن في شبكات تهريب المخدرات والمشروبات الكحولية فقد تم استغلالهمن من طرف شبكات الإجرام.

وفي هذا المجال يمكننا تحليل الإجرام النسوي في المجتمع الجزائري بكونه أيضا شكل من أشكال الانتقام من الذات والظروف الاجتماعية وظلم الرجال بعد أن أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن العنف ضد المرأة يقودها إلى الدعارة لإثبات رغبة الأخر فيها، والانتقام من زوجها أو والدها أو شقيقها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أننا وجدنا أثناء البحث صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجرائم الجنسية المقترفة من طرف أمهات وأخوات المبحوثين بسبب الخجل الكبير والحرج النفسي الذي كان يعتريهم عند مطالبتهم بالإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالجرائم الجنسية لأمهاتهم أو أخواتهم، هذا دليل على تأثرهم البالغ بالسلوكات السيئة لأمهاتهم وأخواتهم.

ومن كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن تفشي الجريمة بمختلف أنواعها في أسر المبحوثين أدت إلى آن ينشأ الحدث في أسرة فاسدة يوجد من بين أفرادها مجرمون يعيشون معه فيأخذ عنهم طباعهم وسلوكهم، وهو في سن صغيرة وخطيرة غالبا ما يميل فيها إلى تقليد أبيه أو أمه أو أخيه الأكبر أو أخته الكبرى بإعتبارهم مثله الأعلى، فيصبح ارتكاب الجريمة بالنسبة إليه أمرا مقبولا لا يرى فيه معنى للخطيئة، مما يساهم في التوجيه الفاسد والخاطئ للأولاد، وهو الأمر الذي يحتمل أن يخلق منهم أحداثا منحرفين أو مجرمين.

خلاصة الفـــرع الثاني من الفرض الخامـس:

من خلال ملاحظة البيانات في الجدول (٤٩) يتضح لنا أن (٢٩.٧٤%) من آباء الجانحين و (١٦.٣٢%) من أمهاتهم و(٤٢.٥٧%) من إخوانهم و (١١.٣٧%) من أخواتهم ارتكبوا جرائم.

وأظهر الجدول (٥٠) أن أكثر أنواع الجرائم إنتشاراً في أسر الجانحين تمثلت أساساً في السرقة والجرائم الجنسية، وجرائم الضرب والجرح العمدي وجرائم المتاجرة في المخدرات. وبذلك يمكن قبول الفرع الثاني من الفرض الخامس من هذه الدراسة.

---

* - راجع الحالة (رقم٦) من دراسة حالات بعض أسر الجانحين.

الفصل الرابع عشر: أثر الوسط المدرسي في جنوح الأحداث

الفرضية السادسة: أثر الفشل الدراسي في جنوح الأحداث.
الفرضية السابعة: أثر معاملة المعلم السيئة في جنوح الأحداث.

المبحث الأول: أثر الفشل الدراسي في جنوح الأحداث

الفرض السادس:

يوجد علاقة بين الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي للأحداث وحالات الجنوح.

لا يستطيع الباحث في ميدان جنوح الأحداث أن يغفل دراسة الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في حياة الحدث كقوة سببية يمكن أن تخلق حالات من الانحراف، فهي تتعامل مع كل طفل خلال جزء كبير من سنوات طفولته، لذا كان عليها أن تتحمل مسؤولية ثقيلة في عملية تنشئتهم.

إنّ غالبية البحوث والدراسات العلمية التي تناولت موضوع علاقة المدرسة بجناح الأحداث مازالت تحاول رسم الجوانب السلبية لإخفاقها في تحقيق أهدافها وغاياتها التربوية، بل إن بعض هذه البحوث تلصق بالمدرسة تهمة إسهامها المباشر أو غير المباشر في نشوء الجناح أو تطوير بعض أعراضه ليصبح جناحا رسميا على درجة من الخطورة.

وللتحقق من ذلك أدرجت هذه الدراسة هذه الفرضية للتعرف على مدى إسهام الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي للأحداث في جنوحهم واعتبرت الأداء المدرسي الضعيف وتكرار سنوات الدراسة والتغيب عن المدرسة من المؤشرات الهامة التي تؤدي إلى الجنوح .

إنه نظرا للنتائج المتحصل عليها من الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية حول التسرب المدرسي الذي أصبح يتسبب في تواجد الآلاف من التلاميذ من كل المستويات الدراسية في الشارع دون دراسة أو تكوين مهني ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى إسهام الفشل الدراسي في جنوح العينة المبحوثة من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (٥١)
يبين المستوى التعليمي للأحداث الجانحين
(سؤال رقم ٥٠)

المستوى التعليمـــي	العـــــدد		%	
أمـــــي	١١	١١	٢.١١	٢.١١
السنة الأولى	١٠		١.٩٣	
السنة الثانية	١٦		٣.٠٧	
السنة الثالثة	٢٨		٥.٣٩	٤١.٥٥
السنة الرابعة	٤٤	٢١٦	٨.٤٧	
السنة الخامسة	٧٥		١٤.٤٣	
السنة السادسة	٤٣		٨.٢٦	
السنة السابعة	١٠٢		١٩.٦٢	
السنة الثامنة	٩٤	٢٦٧	١٨.٠٧	٥١.٣٤
السنة التاسعة	٧١		١٣.٦٥	
الأولى ثانـــوي	١٧		٣.٢٦	
الثانيـــة ثانـــوي	٩	٢٦	١.٧٤	٥
المجموع	٥٢٠		١٠٠	

أشارت بيانات البحث إلى أن (٤١.٥٥%) من الأحداث الجانحين انقطعـــوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية، وأن (٢.١١%) منهم كانوا أميين، وأن (٥١.٣٤%) منهم انقطعوا عن الدراسة في مرحلة التعليم المتوسط، وأن (٥%) منهم انقطعوا عن الدراسة في المرحلة الثانوية.

نستنتج من خلال الجدول أن هناك ضياع دراسي كبير خاصة في المراحل الأولى من التعليم التي من المفروض أن يبقى التلميذ فيها في المدرسة، ويتلقى مختلف المعارف مبتعداً عن كل المشاكل التي يمكن أن تحدث شرخاً في حياته المدرسية.

ولإعطاء صورة دقيقة على هذا الضياع الدراسي في مراحل التعليم المبكرة اهتمت هذه الدراسة التعرف على أسباب انقطاع المبحوثين عن الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٥٢)
يبين أسباب انقطاع الأحداث الجانحين عن الدراسة
(سؤال رقم ٥١)

أسباب الانقطاع عن الدراسة	العـــدد	%
الطرد بسبب الضعف الدراسي وتجاوز سن الدراسة	**١٢٨**	**٢٥.١٥**
الطرد بسبب كثرة التغيبات	**٧٢**	**١٤.١٤**
الطرد بسبب ممارسة العنف في المدرسة	**٥٦**	**١١**
كراهية الدراسة	**١٩١**	**٣٧.٥٣**
الاضطرار إلى العمل	**٦٢**	**١٢.١٨**
المجمـــوع	**٥٠٩**	**١٠٠**

أشارت بيانات البحث أن (٢٥.١٥%) من الأحداث الجانحين كان سبب انقطاعهم عن الدراسة الطرد الرسمي بسبب الضعف المدرسي وتجاوز سن الدراسة، وأن (٣٧.٥٣%) منهم توقفوا عن الدراسة كراهية لها، وأن (١٤.١٤%) كان سبب انقطاعهم عن الدراسة الطرد بسبب التغيبات، وأن (١٢.١٨%) منهم كان سبب انقطاعهم عن الدراسة الاضطرار إلى العمل من أجل دعم دخل الأسرة، وأن (١١%) منهم كان سبب انقطاعهم عن الدراسة ممارسة العنف في المدرسة.

يمكننا أن نستنتج من خلال الجدول، وفي إطار علاقة المدرسة بجناح الأحداث في عينة البحث نتائج هامة من بينها أن المدرسة قد ساهمت في خلق بعض المواقف التي تعمل مع غيرها في تكوين أو تطوير السلوك المنحرف بالنسبة لكثير من الأحداث الجانحين، وذلك بالإلقاء بهم إلى الشارع عن طريق الطرد الرسمي في سن مبكرة أي في سنوات المراهقة الخطيرة كما هو ملحوظ في أوساط الجانحين في عينة البحث، حيث تكون آفاق الشغل بالنسبة لهم محدودة جداً لصغر سنهم وعدم تكوينهم مهنيا، وبالتالي غالبا ما يصبحون أكثر عرضة للاختلاط بالمنحرفين حيث تبين لنا من خلال البحث أن هذه المخالطة غير المسؤولة كانت في كثير من الأحيان مدخلا لارتكاب الجناح أو السير في طريق السلوك المنحرف.

وقد استنتج البحث أيضا من خلال تصريحات المبحوثين أن الأسباب التي أدت إلى كراهية الدراسة ترجع في معظمها إلى عدم استيعاب الجانحين للمادة الدراسية، وبالتالي عدم تمكنهم من متابعة الدروس وإنجاز الواجبات المنزلية، ممّا يعرضهم في غالب الأحيان إلى معاقبة المعلم عن طريق الشتم والتهديد، كما أدلى المبحوثون أن لا أحد يساعدهم على فهم الدروس، ذلك لأن أغلبيتهم منحدرين من أسر فقيرة وأمية أو لها مستوى تعليمي منخفض لم تعهد التعليم في حياتها ولم تتعود على أسلوب التعامل مع الكتاب المدرسي رغم حرص بعض الأسر الشديد على توفير ظروف تعليمية أفضل لأبنائها.

كما أن الفقر والاحتياج الذي تعاني منه أغلبية أسر المبحوثين جعل الجانحين ينقطعون عن الدراسة بسبب عدم تمكن أسرهم من توفير مصاريف التمدرس، ممّا كان يعرضهم إلى غضب المعلم وتوبيخهم أمام كل التلاميذ، الأمر الذي كان يجرح شعورهم ويجعلهم يكرهون المدرسة.

واستنتجت الدراسة أيضا أن ميل بعض الأحداث إلى الحرية وحب اللعب والانطلاق خصوصا أولئك الذين ينحدرون من أسر فقيرة وأمية، والتي نجدها غالبا ما لا تهتم بفكرة تعلم أبنائها والحرص على مستقبلهم الدراسي، الأمر الذي يشجع بعض الجانحين على كره المدرسة وقيودها، و تفضيل البقاء في الشارع أحرارا من كل ضغط تفرضه المدرسة وأنظمتها وقوانينها.

كما استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أن المدرسة في غالب الأحيان تكون عاجزة على التعامل مع مشكلات الطفولة الأولى، لأن التعليم في غالب المؤسسات التربوية في الجزائر يهتم فقط بمنهجية التدريس لإتمام البرنامج الكثيف، وهذا ما أدى إلى لا مبالاة واضحة بمشكلات الأحداث السلوكية بحيث غالبا ما تعجز المدرسة في مساعدتهم على التغلب علي بعض المشكلات الأسرية أو الصعوبات المادية التي يمرون بها، كما لا تولي المدرسة أي اهتمام لمساعدة الأحداث في مواجهة بعض الظروف القاسية التي تعترضهم وتعرقل نجاحهم المدرسي، ومن هنا يصبح الحدث لا تربطه بالمدرسة أية علاقة تربوية إيجابية، وبالتالي يصبح تركها والانقطاع عنها أمر لا يندم عليه.

وانطلاقا من تصريحات المبحوثين يمكننا أن نستنتج أن الجانحين كانوا يعطوا للجانب العلائقي المتمثل في الجانب العاطفي في إطار العلاقات التربوية أهمية كبرى.

واستنتجت الدراسة أيضا أن الأحداث الجانحين الذين انقطعوا عن الدراسة ودخلوا ميدان العمل اضطروا لذلك من أجل تدعيم دخل الأسرة بسبب العوز المادي.

وتبيّن أيضا أن هناك نسبة من المبحوثين طردوا من المدرسة بسبب ممارستهم للعنف داخل المؤسسة التعليمية هذا العنف الذي انتشر في السنوات الأخيرة في المؤسسات التربوية بشكل كبير، وأخذ أبعاداً خطيرة أصبحت تهدد أمن واستقرار النظام التعليمي.

كما توصلنا من خلال الدراسة إلى نتيجة أخرى، وهي أن هروب الأحداث المتواصل والمتكرر من المدرسة كان سببه الفشل الدراسي والإحباط الذي يعاني منه الحدث بسبب تخلفه الدراسي المتواصل، مما يجعله يقتنع بعدم فائدة الدراسة التي لا يجد لها معنى مقبولا لديه مادام لا يفهم شيئا مما يدرس له، وينتهي بالانقطاع عن الدراسة بعد أن يكرر السنوات الدراسية مرة أو مرتين فأكثر، وهو الأمر الذي سنحاول التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥٣)
يبين مدى تكرار الجانحين للسنوات الدراسية
(سؤال رقم ٥٢)

هل كررت بعض السنوات الدراسية	العـــدد	%
نعـــــم	٤٠٢	٧٨.٩٨
لا	١٠٧	٢١.٠٢
المجمـــوع	٥٠٩	١٠٠

يتبين من خلال الجدول أن (٧٨.٩٨%) من المبحوثين كرروا السنة الدراسية وأن (٢١.٠٢%) منهم لم يكرروا السنة الدراسية.

ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه البيانات أن نسبة كبيرة من المبحوثين أعادوا السنة وهذا ما يبين ضعف النتائج الدراسية للمبحوثين وعدم توافقهم مع الوسط المدرسي، مما يساهم في كراهيتهم للمدرسة ومحاولة الانقطاع عنها، والأمر الذي كان يزيد الوضع خطورة هو تكرار الأحداث للسنوات الدراسية مرة ومرتين فأكثر وهو الشيء الذي نحاول التعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥٤)
يبين مدى عدد مـرات تكرار الجانحين للسنة الدراسية
(سؤال رقم ٥٣)

تكـرار السنوات	العـدد	%
السنة الأولى أساسي	١٣	٣.٢٣
السنة الثانية أساسي	١٧	٤.٢٢
السنة الثالثة أساسي	٢٠	٤.٩٧
السنة الرابعة أساسي	١٢	٢.٩٩
السنة الخامسة أساسي	٤٠	٩.٩٥
السنة السادسة أساسي	٣١	٧.٧٢
السنة السابعة أساسي	٢٤	٥.٩٧
السنة الثامنة أساسي	٣٥	٨.٧١
السنة التاسعة أساسي	٥٦	١٣.٩٤
السنة الأولى ثانوي	٩	٢.٢٣
السنة الثانية ثانوي	٣	٠.٧٥
عـدة سنـوات	١٤٢	٣٥.٣٢
المجمـوع	٤٠٢	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٣٥.٣٢%) من المبحوثين كرروا السنوات الدراسية عدة مرّات، وأن (١٣.٩٤%) منهم كرروا السنة التاسعة، وأن (٩.٩٥%) منهم كرروا السنة الخامسة.

ويمكننا أن نستنتج من خلال هذا الجدول أن نسبة معتبرة من المبحوثين كرروا السنوات الدراسية عدة مرّات، وعلى مستويات دراسية مختلفة، ومن هنا نستنتج أن الأداء الدراسي الضعيف للمبحوثين غالباً ما كان يشعرهم بالفشل المتواصل والإحباط الشديد، الأمر الذي كان يفقدهم الباعث المشجع للاستمرار في تعليمهم، وقد يتبلور هذا الفشل في شكل فقدانهم الثقة بأنفسهم، وانعدام روح المبادرة لديهم وبالتالي وصم أنفسهم بالفاشلين الذين لا يمكن أن ينجحوا في دراستهم.

وفي هذا المجال استخلصت الكثير من الدراسات الأوروبية المتنوعة التي بحثت في موضوع أثر تكرار السنوات الدراسية على تقدير الذات لدى التلاميذ أن تكرار السنة لا يؤدي دائما إلى الهدف المقصود وهو تحسين المستوى الدراسي للتلميذ لأن البحوث الميدانية استنتجت عكس ما يظنه الكثير من الناس، بحيث توصلت إلى أن تكرار السنة لا يساعد التلاميذ على تحسين مستواهم الدراسي بل بالعكس غالبا ما يكون له آثار سلبية على الإدماج الاجتماعي للطفل وعلى تقدير الذات.

وقد لاحظ الباحثون أن معيدي السنة غالبا ما تكون لهم نظرة سلبية تجاه المدرسة لأن إعادة السنة في التعليم الابتدائي كثيرا ما يؤدي إلى إعادات أخرى في السنوات القادمة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى اتجاه التلاميذ نحو التخلي الكلي عن الدراسة [١].

ولما كان لإعادة سنوات الدراسة دليل على فشل المبحوثين في تحصيلهم الدراسي، وباعث قوي على انقطاعهم عن الدراسة الذي نتج عنه انحرافهم وجنوحهم ارتأت هذه الدراسة التعرف على أسباب فشل المبحوثين في الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥٥)
يبين أسباب فشل الجانحين في الدراسة
(سؤال رقم ٥٤)

أسباب الفشل المدرسي	العـــدد	%
عدم فهم الدروس	٩١	١٧.٨٨
طريقة الأستاذ في إيصال المعلومات	٢٩	٥.٧٠
كثرة المواد الدراسية	١٠٢	٢٠.٠٣
صعوبة الدراسة	٢١٣	٤١.٨٥
تأثير رفقاء السوء	٧٤	١٤.٥٤
المجمـــوع	٥٠٩	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أنّ (٤١.٨٥%) من المبحوثين كان سبب فشلهم في الدراسة هو صعوبة المواد الدراسية، وأن (٢٠.٠٣%) منهم كان سبب فشلهم الدراسي هو كثرة المواد الدراسية، وأن (١٧.٨٨%) منهم كان سبب فشلهم الدراسي يرجع إلى عدم فهم الدروس، وأن (١٤.٥٤%) منهم يرجع سبب فشلهم الدراسي إلى رفقاء السوء، وأن (٥.٧٠%) منهم كان سبب فشلهم الدراسي يرجع إلى طريقة الأستاذ في إيصال المعلومات.

---

١ - UNESCO,occassions perdues ; **Quand l' école faillit à sa mission,L' abandon et le redoublement dans l'enseignement primaire ,** in éducation pour tous, situation et tendances, 1998, P : 16.

ويمكننا أن نستنتج من خلال بيانات الجدول أنّ صعوبة المواد الدراسية كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى فشل المبحوثين في دراستهم، وهذا ما جعلهم في أغلب الحالات يفقدون كل اهتمام بالتحصيل المدرسي، وأن نسبة كبيرة منهم كان وجودهم في الفصل وجوداً آليا مجردا من كل استيعاب أو انتباه، الأمر الذي ينعكس على انخفاض الدرجات التي يحصلون عليها في الامتحانات مما يزيد في رغبتهم في ترك المدرسة.

ومن جهة أخرى أدلى المبحوثون أن كثرة المواد الدراسية كانت سببا في فشلهم الدراسي، وهذا معناه أن الأحداث كانوا يدرسون أكثر من (٣٧ساعة) في الأسبوع دون راحة لحشو عقولهم بالكم الهائل من المعلومات دون إثارة فاعلية التلاميذ ونشاطهم، وهذا ما يجعلهم يكرهون الدراسة خاصة إذا كانت مناهجها راكدة وصعبة في محتواها ، وطرقها وأساليب التقويم فيها ونقص وسائلها التعليمية، وهذا ما بينته الكثير من الدراسات التي توقفت على أن صعوبة محتوى المناهج المدرسية من أبرز العيوب بالنسبة لتأثيرها المحبط على التلاميذ في مراحل تعليمهم المبكرة [١].

وأدلى المبحوثون أيضا أن عدم فهمهم للدروس نتيجة لقلة إمكانياتهم الفكرية وضعفهم الدراسي كثيرا ما يجعلهم قلقين مضطربين لعجزهم عن استيعاب المادة الدراسية، وهذا التخلف الدراسي كثيراً ما يقوي لديهم الميل إلى العدم مواصلة الدراسة.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن تدخل المدرسة الجزائرية لمساعدة التلاميذ الذين يعانون تأخراً دراسياً كان ضعيفاً وسلبياً وتمثل فقط في دروس الدعم والاستدراك بالنسبة للتلاميذ الذين يوجد لديهم عجز لاستيعاب المواد الدراسية لأسباب مختلفة من أجل إتاحة الفرصة للجميع، وبحظوظ متساوية حتى تصبح مستويات القسم الواحد متقاربة، لكن الملاحظ ميدانيا هو ما أدلى به مفتشي التعليم الابتدائي والمستشارين التربويين بعد تقييم شامل لمردودية الدروس الاستدراكية أنها لم تستطع تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها، ولم تأتي بالنتائج المرجوة [٢]. ذلك لأنه لم يهتم بها من حيث المتابعة والتكييف والتقييم الدوري من طرف الأساتذة والمفتشين ومديري التعليم الأساسي من أجل تفعيلها وجعلها مفيدة للفئة المتأخرة دراسيا.

ومن جهة أخرى يمكننا ذكر أن المبحوثين أبدوا رغبتهم في الالتحاق بالدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة عامة في المجتمع الجزائري مرتبطة أكثر فأكثر بنجاح أو فشل التلميذ في تحصيله الدراسي، لكن نظرا لكون أغلبية الجانحين تنتمي إلى أسر فقيرة لم تتمكن من الإنفاق على الدروس الخصوصية لأبنائها، وهذا ما كان يزيد مسألة كره المبحوثين للمدرسة تعقيداً خصوصا عندما يقارنون بين وضعيتهم في عدم تمكنهم من دفع مستحقات الدروس الخصوصية وغيرهم من التلاميذ الميسورين مادياً الذين يلتحقون بالدروس الخصوصية في كل المواد تقريبا، الأمر الذي كان يساهم في نجاحهم

١- سعيد جميل سليمان، المرجع السابق، ص: ٤٢.

٢ - Mohamed Kadi, **vaincre l' échec scolaire,** Alger, Editions , ANEP, 2002, PP : 18-19

الدراسي، وهذا الأمر غالبا ما كان يزيد في الإحباط لدى المبحوثين ويقوي عزيمتهم في التخلي عن الدراسة بما أنه لا يوجد حلول لا على مستوى الأسرة أو على مستوى المدرسة لإنقاذهم من مشكلة ضعف نتائجهم الدراسية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن رفاق السوء هم الذين كانوا سبباً في فشلهم الدراسي فتمثل ذلك في محاولة إقناعهم بعدم فائدة الدراسة وإغرائهم على ارتياد أماكن اللهو وتحفيزهم على مخالفة قوانين المدرسة، وذلك بإثارة الفوضى في حجرة الدرس وممارسة بعض الأفعال العنيفة والهروب من المدرسة والغياب المتكرر عن الدروس.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت متوافقة مع الكثير من الدراسات الأوروبية التي بينت بوضح أن فشل الأحداث في دراستهم يترك آثاراً بسيكولوجية واجتماعية خاصة بالنسبة إلى عدم تقدير الذات لدى الأحداث، ذلك لأن الحدث الفاشل دراسياً يحاول دائماً إيجاد تعويض للتغلب على شعوره بالنقص فيجد عند رفقاء السوء الذين يقدمون له وسط أفضل هذا التعويض الذي يخفف عنه خيبة الأمل في الدراسة، ويسوقه نحو الجنوح [١].

كما أن التلميذ حسب ما استنتجته الكثير من الدراسات غالبا ما يحاول نتيجة تأخره الدراسي تعويض النقص بمخالفة النظام، وذلك عن طريق التغيب عن الدراسة، ولما كان لهذا التغيب نتائج سلبية قد تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في جنوح الأحداث اهتمت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة هذا المؤشر في جناح العينة المبحوثة من خلال الجدول التالـ ـي:

جدول رقم (٥٦)
يبين مدى تغيب الجناحين عن الدراسـ ـة
(سؤال رقم ٥٥)

هل كنت تتغيب عن الدراسة	العـ ـدد	%
نعـ ـ ـ ـ ـ ـم	**٣٩٧**	**٧٨**
لا	**١١٢**	**٢٢**
المجمـ ـوع	**٥٠٩**	**١٠٠**

أشارت بيانات البحث إلى أن (٧٨%) من المبحوثين كانوا يتغيبون عن الدراسة، و (٢٢%) منهم كانوا لا يتغيبون عن الدراسة.

واستنتجت هذه الدراسة من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أن غالبية الجانحين الذين كانوا فاشلين دراسياً كانوا لا ينتظمون في الحضور إلى ساعات الدروس.

١ - Walgrave (Lode), **Expériences scolaires défavorables et délinquance in problèmes politiques et sociaux ,** Paris, la documentation française, N : 860, juillet 2001, P : 47.

ولمزيد من إلقاء الضوء على خطورة هذا التغيب عن الدراسة بالنسبة لكثرته أو قلته ومدى تأثير ذلك على التحصيل الدراسي للجانحين ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى كثرة التغيب الدراسي لدى أفراد العينة المبحوثة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (57)
يبين عدد مرات تغيب الجانحين عن الدراسة
(سؤال رقم 56)

عدد مرات تغيب الجانحين	العـــدد	%
كثير التغيبـــــات	٢٢٦	٥٦.٩٣
بعض الساعات في الأسبوع	٨٥	٢١.٤١
يومـــا في الأسبوع	١٧	٤.٢٨
أكثر من يوم في الأسبوع	٦٩	١٧.٣٩
المجمـــوع	٣٩٧	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٥٦.٩٣%) من المبحوثين كانوا يتغيبون كثيراً عن الدراسة، وأن (٢١.٤١%) منهم كانوا يتغيبون عن الدراسة بعض الساعات في الأسبوع، وأن (٤.٢٨%) منهم كانوا يتغيبون يوماً في الأسبوع، وأن (١٧.٣٩%) منهم كانوا يتغيبون أكثر من يوم في الأسبوع.

يمكننا أن نستنتج من خلال الجدول أن ما يزيد عن نصف المبحوثين كانوا يكثرون من التغيب عن الدراسة. وفي مثل هذا الانقطاع عن الدراسة أو الغياب المتكرر ما يبرر اهتمامنا بنتائجه، فهو يترك الحدث حراً طليقاً لالتقاط كافة الأنماط السلوكية الجانحة خارج المدرسة وبعيدا عن رقابة الأسرة والمدرسة معا. وفي هذا السياق يذكر المبحوثون أنهم كانوا يستعملون حيل في تبرير غياباتهم لإدارة المدرسة بإحضار وصفة طبية مزيفة للمدرسة.إننا نعتقد أن السهولة الكبيرة التي يجدها التلاميذ في الحصول على وثائق التبرير من المستوصفات ناجمة عن تهميش دور المؤسسة التربوية التي يكون من السهل عليها التحكم في هذه الوضعية بإنشاء مصلحة طبية تابعة للمؤسسة المدرسية، ويكون من حق الطبيب التابع لهذه المؤسسة بمفرده إعطاء التبرير الطبي بالغياب للتلميذ، وتحديد السبب الحقيقي للغياب.

وذكر المبحوثون أيضا أنهم كانوا يبررون غياباتهم كتابيا بإمضاء مزيف على أساس أنه صادر عن أحد أوليائهم دون أن تحس الإدارة بذلك، وكأن ليس هناك متابعة ولا تنظيم بيداغوجي يكشف عن كل هذه التلاعبات التي يقوم بها بعض التلاميذ.

كما كان المبحوثون يبررون غياباتهم بإحضار شخص من الحي الذي يسكنون فيه، ويقدمونه على أساس أنه خالهم أو عمهم دون أن تحقق إدارة المدرسة غير الصارمة في ذلك.

كما نجد أن الأولياء في حالة المبحوثين غالبا ما لا يتابعون ظروف تمدرس أبنائهم ويكونون في كثير من الحيان في غفلة عن معرفة مسارهم الدراسي، فمن المفروض أن يكون الأولياء هم أول من يعلم بوضعية أبنائهم عن طريق الزيارات المنتظمة للمؤسسة التعليمية والاتصال المكثف بالمعلمين الذين يدرسونهم حتى يكونوا على علم بكل صغيرة وكبيرة تخص أبنائهم، وهم المسؤول المباشر عن تبرير غيابهم والتصريح بوضعيتهم.

ومن هنا نستنتج أنه في حالة المبحوثين يكون إحضار الأولياء عند تبرير الغياب في آخر السلم، بمعنى أن ولي أمر التلميذ هو أخر من يعلم، وقد لا يعلم إطلاقاً بما يتصرف به إبنه من سلوكات داخل وخارج المؤسسة التربوية مادام أن الابن إذا تغيب لا يفكر في إحضار والده وهنا يمكننا التساؤل :

ما هو دور المؤسسة التربوية في التنسيق مع الأسرة ومع أولياء أمر التلاميذ المتغيبين؟ هل لها دور بيداغوجي تربوي أم أنها لا تسجل حضورها إلا في المشاريع الخيرية الاجتماعية عند المناسبات الاحتفالية فقط.

ومن هنا نرى أنه نظراً لسهولة الوضعية التي يبرر بها الجانحون الغياب، ونظراً لعدم علم أوليائهم بهذه الغيابات لا ينشغلون أبداً بما سيحصل ويواصلون في غياباتهم خصوصاً أن الأولياء في عينة البحث لا يولون أي اهتمام بالتقدم التعليمي لأبنائهم، ولا يتابعون دراستهم في المنزل مما ينجم عنه إهمال من جانب الأبناء وفقدان الميل أو الدافع للتعلم. وهذه النتيجة تبدو منطقية إذا علمنا أن المبحوثين منحدرين من أسر أمية لم تألف التعليم ولا تعرف كيف تتعامل مع الكتاب المدرسي لمتابعة أبنائها في دراستهم.

ولما كان يهم هذه الدراسة كثيراً أن نتعرف على السلوكات التي كان يسلكها الجانحون عند غيابهم المتكرر عن المدرسة ومدى علاقة ذلك بجنوحهم أدرجت الجدول التالي:

جدول رقم (٥٨)
يبين سلوكات الجانحين عند التغيب عن الدراسة
(سؤال رقم ٥٧)

سلوكات المبحوثين عند التغيب عن الدراسة	العـــدد	%
ممارسة عملا هامشيا للحصول على المال	٣١	٧.٨١
الانتظار أمام باب المدرسة حتى ينقضي وقت الدراسة	٢٣	٥.٧٩
التجوال مع التلاميذ المتغيبين عن الدراسة	٢٦١	٦٥.٧٤
الالتحاق برفقاء السوء	٨٢	٢٠.٦٦
المجمـــــوع	٣٩٧	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٦٥.٧٤%) من الجانحين المتغيبين عن المدرسة كانوا يذهبون إلى التجوال مع غيرهم من التلاميذ المتغيبين، وأن (٢٠.٦٦%) منهم كانوا يتغيبون عن المدرسة للالتحاق برفاق السوء، وأن (٧.٨١%) منهم كان غيابهم عن المدرسة بسبب ممارسة عملا هامشيا للحصول على المال، وأن (٥.٧٩%) تغيبوا عن المدرسة لأنه ليست لهم أية رغبة في الدراسة لذلك كانوا يمضون كل الفترة المخصصة للدراسة أمام باب المدرسة حتى ينقضي وقت الدراسة.

وما يمكننا أن نستخلصه من هذا الجدول حسب تصريحات المبحوثين أن الجانحين الذين كانوا يتغيبون عن المدرسة للقيام بأعمال هامشية كانوا يعملون كحمالين أو مساعدين لباعة متجولين أو مساعدين لباعة بالجُملة لرفع السلع إلى الشاحنات أو كعمال نظافة في المحلات التجارية إلى غير ذلك من الأعمال الهامشية التي كانوا يتقاضون من ورائها أجراً يومياً غالبا ما يشاركون به في مساعدة أسرهم المعوزة أو لصرفه في احتياجاتهم الخاصة لأن الأسرة لا تشبع رغباتهم واحتياجاتهم المتلقة بالإنفاق على متطلباتهم الشخصية لذلك فهم يتغيبون عن المدرسة للحصول على المال من أقصر طريق.

وقد استنتجنا من هذه الدراسة أن رفقاء السوء الذين كان المبحوثون المتغيبون عن الدراسة يلتحقون بهم كانوا من سكان الحي الذين انقطعوا عن الدراسة وأصبحوا بطالين يمضون كل أوقاتهم جالسين في زوايا الشوارع أو خلف العمارات يدخنون وأحياناً يتعاطون المخدرات ويسمعون الموسيقى، كل ذلك كان يحدث في جو من الضحك والاستهتار والكلام البذيء.

ومن جهة أخرى تبين أن الأغلبية الساحقة التي تمثل (٦٥.٧٤%) من المبحوثين الذين تغيبوا عن الدراسة من أجل التجوال مع غيرهم من التلاميذ والتلميذات المتغيبين عن الدراسة أيضا كانوا يترددون حسب تصريحاتهم على دور السينما ومقاهي الإنترنيت والحدائق العامة والأسواق وشواطئ البحر إلى غير ذلك من الأماكن التي توجد بها مغريات ممتعة كان المبحوثون يفضلون التردد عليها للترويح عن النفس عوض الانضباط والصرامة اللذين تفرضهما المؤسسة التربوية، فهم لا يميلون إلى متابعة دراستهم، ويكرهون المدرسة كرهاً شديداً، ويريدون الحرية والانطلاق لإشباع رغباتهم في اللهو والعبث.

ومن هنا نستنتج أن الجانحين الفاشلين دراسياً الذين يجدون صعوبة في فهم الدروس واستيعاب المادة الدراسية، والذين لا يجدون من أوليائهم أي اهتمام في مراقبة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء تواجدهم في المؤسسة المدرسية أو بعد خروجهم منها هم الذين ينساقون مع الصحبة السيئة إلى الهروب من المدرسة والتردد على أماكن اللهو والعبث، والسقوط بالتالي في شباك المنحرفين جنسيا أو التورط في ارتكاب جرائم السرقة للحصول على ما يلزمهم من مال لإنفاقه على عبثهم ولهوهم، ويفعلون ذلك أسوة بمن يخالطونهم.

وقد استنتجت هذه الدراسة أن مخالطة المبحوثين المتغيبين عن الدراسة برفاق السوء كانت في غالب الحالات مدخلاً لارتكاب الجناح أو السلوك المنحرف.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها جاءت موافقة مع الكثير من الدراسات التي أكدت أن الكثير من الأحداث الجانحين والمجرمين العائدين بدأت انحرافاتهم بالهروب من المدرسة [١].

[١] - أكرم نشأت إبراهيم، المرجع السابق، ص: ٥٤.

خلاصة الفرضية السادسة:

أو ضحت بيانات الجدول (٥١) أن (٤١.٥٥%) من الجانحين انقطعوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية، وأن (٥١.٣٤%) منهم انقطعوا عن الدراسة في المرحلة المتوسطة وأن (٥%) منهم انقطعوا عن الدراسة في المرحلة الثانوية، واستنتجت الدراسة من خلال هذه النتائج أن هناك ضياع دراسي كبير خاصة في المراحل الأولى من التعليم. وبين الجدول (٥٢) أن أسباب انقطاع الجانحين عن الدراسة كانت تتمثل خاصة في كراهية الدراسة بنسبة (٣٧.٥٣%) والطرد الرسمي بسبب الضعف الدراسي وتجاوز سن الدراسة بنسبة (٢٥.١٥%)، والطرد بسبب كثرة الغيابات بنسبة (١٤.١٤%)، وأن (١٢.١٨%) كان سبب انقطاعهم عن الدراسة فقر الأسرة واضطرارهم إلى العمل ، واستنتجت الدراسة أن الفشل الدراسي كان من أكبر الأسباب التي دعت المبحوثين إلى كراهية الدراسة أو طردهم من المدرسة بسبب ضعف نتائجهم الدراسية، وأظهر الجدول (٥٣) أن (٧٨.٩٨%) من المبحوثين كرروا سنوات الدراسة.

وتبين من الجدول (٥٤) أن السنوات الدراسية التي تكررت من طرف المبحوثين وسجلت نسب عالية تمثلت في السنوات التاسعة والثامنة والخامسة والسادسة أساسي، كما تبين من خلال هذا الجدول أن نسبة كبيرة من الجانحين تمثلت في (٣٥.٣٢%) كررت السنوات الدراسية بمختلف مستوياتها عدة مرات وهذا ما يؤكد ضعف التحصيل الدراسي للجانحين .

وأظهر الجدول (٥٥) أن أسباب فشل المبحوثين في الدراسة تمثلت في صعوبة الدراسة بنسبة (٤١.٨٥%)، وكثرة المواد الدراسية بنسبة (٢٠.٠٣%) وعدم فهم الدروس بنسبة (١٧.٨٨%) واستنجت الدراسة أن عدم قدرة المبحوثين على استيعاب المادة الدراسية لصعوبتها بالنسبة لهم جعلهم يكرهون الدراسة ويفقدون كل اهتمام بالتحصيل الدراسي خصوصا أن أغلبهم منحدر من أسر فقيرة لا تستطيع الإنفاق على الدروس الخصوصية و أمية لا تستطيع التعامل مع الكتاب المدرسي وبالتالي متابعة أبنائها في الدراسة في المنزل، وأن الإحباط الذي أصابهم إثر فشلهم الدراسي وتكرارهم للسنوات الدراسية جعلهم يكثرون من غياباتهم عن الدراسة وهو ما بينه الجدول (٥٦) الذي أظهر أن (٧٨%) من المبحوثين يتغيبون عن الدراسة.

وبين الجدول (٥٧) أن (٥٦.٩٣%) من الجانحين كانوا كثيرو التغيبات عن الدراسة، وأن (٤٣.٠٨%) منهم كانوا يتغيبون إما بعض الساعات في الأسبوع، وإما يوما في الأسبوع وإما أكثر من يوم في الأسبوع.

وأظهر الجدول (٥٨) أن (٦٥.٧٤%) من المبحوثين كانوا يتغيبون عن الدراسة من أجل التجوال مع تلاميذ آخرين متغيبين أيضا عن المدرسة، وأن (٢٠.٦٦%) كانوا يتغيبون عن الدراسة من أجل الالتحاق برفاق السوء، وأن (٧.٨١%) كان سبب تغيباتهم

عن المدرسة هوة ممارسة عملاً هامشياً للحصول على المال من أجل سد حاجياتهم التي لا تستطيع الأسرة نظرا لفقرها توفيرها لهم.

ومن كل ما توصلنا إليه من نتائج حول علاقة الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي بجنوح الأحداث أرجعت هذه الدراسة فشل المبحوثين المتواصل في تحصيلهم الدراسي، وبالتالي تركهم للمدرسة إلى تحصيلهم الدراسي المنخفض وفشلهم في تحقيق النجاح وتقدير الذات، وقد نتج عن هذا الفشل عدم قدرة المبحوث على استيعاب المواد الدراسية مما ينعكس على انخفاض الدرجات التي يحصل عليها في الاختبارات التحصيلية ويؤدي به إلى تكرار السنوات الدراسية، الأمر الذي يزيد في اقتناعه بضرورة ترك المدرسة. وبذلك يمكن قبول الفرض السادس من هذه الدراسة.

وهناك دراسات عديدة أجريت في بلدان مختلفة أظهرت نتائجها بأن هناك علاقة سببية موجَبة بين الفشل الدراسي وجنوح الأحداث.

لقد أوجدت دراسة نشرتها منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف: ١٩٩٤) أن معظم تاركي مدرسة التعليم الأساسي والمتسربين منها قد رسبوا أكثر من سنة دراسية خلال المرحلة[١].

وبينت دراسة أخرى أنه كلما كانت النتائج الدراسية ضعيفة كلما وجد احتمال لحدوث الجنوح[٢].

وأفاد تحقيق معهد (**Vaucresson**) في فرنسا بأن مابين (٣٤%) و (٤٦%) من الأحداث الجانحين الفرنسيين أو البولونيين الذين حوكموا كرروا مرتين السنوات الدراسية مقابل (١٣%) و (١٤%) من غير الجانحين[٣].

ولوحظ أيضا في أبحاث أخرى في مصر أن (٦٢%) من الشباب الجانح سبق له الرسوب أكثر من مرة في المدرسة[٤].

وفي دراسة حول الفشل الدراسي تبين أن البرامج مسؤولة عن الفشل في بعض الأحيان حينما تكون عدة أجزاء متقدمة كثيراً عن القابلية العقلية للاستقبال لدى الطفل [5].

---

١ - سعيد جميل سليمان، مرجع سابق، ص.٥٥..

٢ - Walgrave (lode), op.cit.,p.45.

٣ - Malewka et Pyre, op.cit.,pp.115-124.

٤ - سيد عويس، **الشباب الجانح في جمهورية مصر العربية،** المجلة الجنائية القومية، مارس ١٩٦٩، المجلد ١٢، ص: ٣٨.

٥ - Holmes M **La recherche en pédagogie : expériences récentes in revue Perspectives ,N : 3, octobre 1982,PP : 123-129.**

المبحث الثاني: أثر معاملة المعلم السيئة في جنوح الأحداث:

الفرض السابع:

يوجد علاقة بين أسلوب القسوة والإهمال الذي يستعمله المعلم في معاملة الأحداث وحالات الجنوح

إن المدرسة يمكن أن تصبح أرضية صالحة لتكوين السلوك الجانح أو تطويره من خلال بعض الممارسات السلبية الخاطئة التي يقوم بها المعلم تجاه بعض التلاميذ، فقد يقوم المعلم بأدوار إيجابية في تكوين السلوك الجانح، وبأدوار سلبية في عدم التصدي لبوادر مثل هذا السلوك وتطويقه في مراحله الأولية.

هناك اعتقاد بين عدد غير قليل من العلماء والباحثين مفاده أن عدم توافق الطفل مع ظروف مدرسته وفشله المتواصل في تحقيق النجاح في تحصيله المدرسي وهروبه المتكرر من المدرسة، وإقدامه على ممارسة أشكال مختلفة من العنف داخل المؤسسة التعليمية غالبا ما يكون سببها أسلوب المعاملة التي يتلقاها الأحداث من طرف معلميهم، وللتحقق من ذلك في عينة بحثنا أدرجنا الجداول التالية:

جدول رقم (٥٩)
يبين نوع معاملة المدرسين للجانحيــن
(سؤال رقم ٥٨)

نوع المعاملــة	العــدد	%
جيـــــدة	٧٣	١٤.٣٤
عاديـــــة	١٤٨	٢٩.٠٧
قــاسيــة	١٢٧	٢٤.٩٦
لامبـــالاة	١٦١	٣١.٦٣
المجمــوع	٥٠٩	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (١٤.٣٤%) من الجانحين تلقوا معاملة جيدة من معلميهم، وأن (٢٩.٠٧%) منهم كانت معاملة معلميهم لهم عادية، وأن (٢٤.٩٦%) منهم تلقوا معاملة قاسية من معلميهم، وأن (٣١.٦٣%) منهم كانت معاملة معلميهم لهم تتسم باللامبالاة والنبذ.

يمكننا أن نستنتج من خلال النسب المتحصل عليها في الجدول أن أسلوب القسوة أو اللامبالاة هو الأكثر إستعمالاً من طرف المعلمين، ويتمثل هذا الأسلوب حسب

تصريحات المبحوثين في الغضب لأتفه الأسباب والطرد من القسم والتهديد والشتم، أما المبحوثين الذين كان يمارس عليهم أسلوب اللامبالاة فقد تمثل ذلك في وضعهم في آخر القسم (*) وعدم الاهتمام بهم من ناحية مراقبة الواجبات المنزلية، ومراقبة الكراريس، وعدم منحهم فرص المشاركة في الدرس، كما أن المعلمين كانوا قليلا ما يستدعون أولياؤهم لإخبارهم بالصعوبات الدراسية التي يتلقاها أبناؤهم.

ومن جهة أخرى صرح المبحوثون الذين تعرضوا إلى المعاملة السيئة من طرف معلميهم بأنهم كانوا يشعرون أنهم منبوذين وغير مرغوب فيهم لذاك لم تكن تشدهم إلى المدرس والمدرسة أية عاطفة، وكانوا يفضلون الشارع ورفاق السوء أين يجدون كل الاهتمام و التفاهم والرضا.

أما المبحوثون الذين تلقوا معاملة جيدة أو عادية من طرف معلميهم فقد صرحوا بأنه لم تكن لديهم أيّة مشكلة مع المعلمين أو النظام المدرسي، وكان مستواهم الدراسي متوسط أو مقبول، ويرجع سبب انحرافهم إلى رفاق السوء الذين كان لهم الأثر البارز على سلوكهم المنحرف عن طريق الإلحاح عليهم بترك المدرسة وإغرائهم بأماكن اللهو.

ولمعرفة مدى تأثير الأسلوب الذي يستعمله المعلمون في معاملتهم للمبحوثين على نفسياتهم، ومدى إسهام هذا المؤشر في كرههم للمدرسة وهروبهم منها استهدفت هذه الدراسة التعرف على مشاعر المبحوثين تجاه معلميهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦٠)
يبين مشاعر الجانحين تجاه معلميهم
(سؤال رقم ٥٩)

مشاعـر الجانحين	العـــدد	%
حـــب	١٥٤	٣٠.٢٥
كــــره	١٧٢	٣٣.٧٩
لا مبـــالاة	١٨٣	٣٥.٩٦
المجمـــوع	٥٠٩	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٣٠.٢٥%) من المبحوثين كانت مشاعرهم تجاه معلميهم تتسم بالحب، وأن (٣٣.٧٩%) منهم أظهروا مشاعر الكره لمعلميهم، وأن (٣٥.٦٠%) منهم كانت مشاعرهم تجاه معلميهم تتسم باللامبالاة.

* - راجع الحالة (رقم٧) من دراسة حالات الأحداث الجانحين في ا لملاحق.

واستنتجت الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين أن الجانحين الذين كانت مشاعرهم تتصف بالكراهية تجاه معلميهم كانوا قد تلقوا منهم معاملة سيئة اتصفت بالكره والقسوة.

ولاحظت الدراسة أن المبحوثين الذين أظهروا عدم الاهتمام في مشاعرهم تجاه معلميهم كان ذلك نتيجة عدم اهتمام معلميهم بهم الذين كانوا يهتمون فقط بالتلاميذ النجباء الذين لهم مستوى دراسي جيد ومنضبطين في القسم، ولا يبدون أي مشاعر للعطف أو الاهتمام بالمبحوثين.

وتؤكد إحدى الدراسات في مجال الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في حياة الطفل على ضرورة شعور هذا الطفل بالاهتمام من قبل المدرسة، وهو أمر ضروري للحصول على الشعور بتقدير الذات من قبل التلميذ، وبالتالي يحصل على قدر كاف من الثقة بالنفس بحيث يتعلم العطاء والأخذ في الحب، وتتسع أمامه الفرصة على الأقل لإشباع حاجته إلى الحب، لأنه حين يشعر بأهميته يستطيع التسامح في بعض ما ينبذه، وتستنتج هذه الدراسة بناءا على بحوث ميدانية أن الطفل الذي يتعلم منح الحب تكون لديه بعض فرص النجاح في الحياة [١].

ونظرا للأهمية البالغة التي توليها الدراسات الميدانية المعاصرة لنوعية أسلوب الضبط الذي يستعمله المعلم في حجرة الدرس، ومدى علاقة ذلك بجنوح الأحداث وانحرافهم ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثر المبحوثين بأسلوب الضبط الممارس ضدهم من طرف المعلمين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦١)
يبين أسلوب الضبط الممارس على المبحوثين من طرف المعلمين عند ارتكاب الخطـــأ
(سؤال رقم ٦٠)

نوع الأســلوب	العــدد	%
الــنصـــح	٨٣	١٦.٣٠
الــشـــتـم	١٧٤	٣٤.١٨
الــضـــرب	٩١	١٧.٨٨
الطرد من القسم	٧٨	١٥.٣٣
التحويل نحو الإدارة	٤٩	٩.٦٣
عدم الاهتــمام	٣٤	٦.٦٨
المجمــوع	٥٠٩	١٠٠

---
١ - و. جلاسر، ترجمة محمد منير مرسي، **مدارس بلا فشل**، القاهرة، دار عالم الكتب، ١٩٧٨، ص: ٢٦.

أشارت بيانات البحث إلى أنه في حالة ارتكاب المبحوثين للخطأ (١٦.٣٠%) من المعلمين يستعملون أسلوب النصح، وأن (٣٤.١٨%) منهم يستعملون أسلوب الشتم، وأن (١٧.٨٨%) منهم يستعملون أسلوب الضرب، وأن (١٥.٣٣%) منهم يستعملون أسلوب الطرد من القسم وأن (٩.٦٣%) منهم يستعملون أسلوب التحويل نحو الإدارة وأن (٦.٨٨%) منهم يستعملون أسلوب عدم الاهتمام أي لا يستعملون أي أسلوب في تقويم سلوك المبحوثين عند حدوث الخطأ.

يمكننا أن نستنتج من خلال بيانات الجدول أن الأسلوب غير السليم المستعمل من طرف المعلمين والمتمثل في الضرب والشتم والطرد من القسم هو الأسلوب الأكثر تكرارا في عينة البحث، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال أن المعلمين مازالوا يمارسون العقاب الجسدي وسوء المعاملة والاعتداءات الشفوية على بعض التلاميذ الذين تظهر عليهم مظاهر سلوكية غير لائقة على الرغم من أن العقاب الجسدي و العنف الشفوي ممنوع بمراسيم وزارية.

إنه لا يخفى على أحد ما لهذه الأساليب الغير التربوية من خطورة على نفسية التلاميذ خصوصا في سن المراهقة، حيث استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أن ضرب المعلمين لهم وشتمهم وإهانتهم أمام غيرهم من تلاميذ حجرة الدرس غالباً ما كان يجرح كرامتهم وشعورهم، بل كون لدى البعض منهم عقد نفسية خصوصا عند أولئك الذين كانوا يكبتون مشاعرهم وانفعالاتهم لأنهم لا يستطيعون فعل شيء أمام سلطة المعلم، الأمر الذي ساهم في أحيان كثيرة في توليد الحقد والكراهية في نفسياتهم نحو المعلم والمدرسة وأنظمتها وفلسفتها.

وفي هذا المجال تؤكد دراسات كثيرة بناءا على بحوث ميدانية حول أهمية علاقة المدرس بالتلاميذ أن المعلم يتعامل مع التلاميذ من مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و كما يختلف التلاميذ في مستوياتهم وخلفياتهم الاجتماعية، فهم يختلفون أيضا في قدراتهم الفردية في التعلم والتفاعل مع المواقف التعليمية، والمعلم إذا حكمته الأهواء والنزعات الشخصية في تعامله مع تلاميذه اجتماعيا أو تعليميا أدى ذلك إلى شيوع الكراهية والتباغض بين التلاميذ، لذلك ينبغي أن يتميز المعلم بالموضوعية والبعد عن الانحياز والنظرة الشخصية سواء في تعامله اليومي مع التلاميذ أو في حكمه على نتائج تعلمهم، وعلى نجاحاتهم أو إخفاقاتهم حتى يشعر التلميذ أنه في يد أمينة [(١)].

وأكدت دراسات أوروبية أخرى أنه تبين من خلال أبحاث ميدانية أن المعلمين الذين ينجحون في تكوين علاقات حب وعطف وتشجيع واهتمام بتلاميذهم، والتحفيز على النجاح الدراسي والسلوك الحسن عن طريق استخدام المكافئات أكثر من العقوبات

---

[١] - السيد سلامة الخميس، **التربية والمدرسة والمعلم،** الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص: ٤٦٨.

هم الذين نجد مدارسهم تنتج أقل نسبة من الجنوح والانحراف لأنهم استطاعوا أن يكونوا علاقات جيدة وبناءة مع تلاميذهم [1].

ومن كل ما سبق ذكره تستنتج هذه الدراسة أن العلاقة السيئة التي تربط المبحوثين بمعلميهم ترجع غالبا إلى المعلم غير المؤهل الذي لا يعرف شيئا عن سيكولوجية التلاميذ وخصائصهم الجسمية والعقلية والوجدانية وسلوكهم في أطوار نموهم النفسي ذلك لأن هناك نقائص ذات طابع علمي ونفسي وبيداغوجي ومهني في تكوين الكثير من المعلمين في سلك التعليم [*]، وبذلك يلجأ هذا المدرس إلى الضرب أو التأنيب المستمر أو الاهانة والشتم أو الإذلال أمام الزملاء أو القيام بالمقارنة المؤلمة بينه وبين غيره من التلاميذ النجباء إلى غير ذلك من أشكال المعاملة القاسية والجافة مع المبحوثين.

وعندما تسوء المعاملة بين التلميذ ومعلمه يصبح التلميذ يكره المدرس والمدرسة، و يؤدي به ذلك في الكثير من الأحيان إلى الهروب من المدرسة لقضاء وقت الدراسة بين الأزقة والشوارع معرضاً نفسه إلى مخاطر رفاق السوء ومغريات الشارع التي قد تدفعه إلى السلوك الجانح.

ويبرر المعلمون الذين تمكنّا من الاتصال بهم في بعض مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي استعمالهم لأسلوب القسوة والإهمال في معاملتهم لبعض التلاميذ الذين يثيرون بعض المشكلات في حجرة الدرس بكثافة البرنامج وتشعب المواد وتضخم النشاطات وتكدس التوقيت الذي يحتوي على أزيد من (٣٧ساعة) في الأسبوع، وهذا مرهق ومتعب، بالإضافة إلى اكتظاظ الأقسام بحيث أن كل قسم يزيد عدد تلاميذه عن (٤٥ تلميذ) لذلك لا يستطيعون أن يهتموا بكل تلميذ على حدى ومعاملته حسب استعداداته العقلية والنفسية والاجتماعية.

كما لا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال أن سوء حالة المدرس المادية وما يعانيه من مشاكل غالباً ما يستهلك جزءاً كبيراً من طاقته، كما تنعكس هذه الحالة السيئة على عمله وعلاقاته بتلاميذه.

وفي هذا الصدد يمكننا التطرق إلى الدراسة التي قام بها " **ناصر الدين زبدي** " حول سيكولوجية المدرس في البيئة الجزائرية [2] أجريت على عينة من الأساتذة بلغت (٧٥٤) مدرس في مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي عبر مختلف مناطق الوطن. وقد حاولت الدراسة التعرف من خلال هذا البحث على العوامل التي تساهم في إيجاد عصاب القلق عند المدرس الجزائري، ومعرفة انعكاسات هذا القلق على حياته المهنية ومستوى توافقه مع البيئة التعليمية، و استهدفت الدراسة أيضا محاولة اكتشاف

---

[1] -Walgrave (Lode) , op.cit., PP : 45-47.

[*] - راجع المبحث الثاني من الفصل العاشر من هذه الدراسة

[2] -٢- ناصر الدين زبدي، **سيكولوجية المدرس،** دراسة وصفية تحليلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧، ص ص: ٢٦٧-٢٩٤.

أبعاد المظاهر السلوكية السوية وغير السوية عند المدرس على اتجاهات تلاميذه ومستوى تحصيلهم المدرسي.

واستخلصت الدراسة أن هناك بعض مظاهر السلوكات السلبية للمدرسين كمعاقبة التلاميذ بالشتم وإخراجهم من القسم ومجادلتهم بحدة ورميهم بالطبشور.

كما أفرزت النتائج جملة من الحقائق عن الوضع المهني للمدرس الجزائري، فهو يعمل في وسط ظروف مهنية قاسية مشحونة بالمتاعب والصعوبات كاكتظاظ الأقسام وقلة الوسائل البيداغوجية وضغوط الإدارة، كما أن كثرة الأمراض خصوصا منها المرتبطة بالمهنة التربوية مثل الحساسية للطبشور وأمراض العين والحبال الصوتية، وعلى الخصوص مشكلة الإصابة بمرض الأمعاء الغليظة " **القولـــون** " الناجمة عن الضغط النفسي و الإجهاد في العمل كلها عوامل انعكست على الحياة المهنية للمدرس الجزائري وعلى علاقاته مع تلاميذه (١).

لقد أفادت الكثير من الدراسات الميدانية التي عالجت موضوع مسؤولية المدرسة في جنوح الأحداث أن أسلوب القسوة والإهمال في معاملة التلاميذ غالباً ما يدفع إلى زيادة درجة العدوانية لدى المتمدرسين والميل أكثر للمعارضة وحب التخريب الأمر الذي حاولنا التعرف عليه في العينة المبحوثة من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى انتشار السلوكات المنحرفة داخل جدران المؤسسة التربية.

جدول رقم (٦٢)
يبين مدى انتشار سلوكات العنف لدى الجانحين
في مؤسسة المدرسة
(سؤال رقم ٦١)

انتشار سلوكات العنف	العـــدد	%
نعـــــــم	٤٤٤	٨٧.٢٢
لا	٦٥	١٢.٧٨
المجمـــوع	٥٠٩	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (٨٧.٢٢%) من الجانحين قاموا بسلوكات منحرفة داخل المؤسسة التربوية .

.

وقد استنتجت الدراسة من المعطيات الواردة في الجدول أن سلوكات العنف منتشرة بشكل كبير لدى أفراد عينة البحث.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر أن ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية الجزائرية أصبحت منتشرة بشكل مقلق وأخذت أبعاداً خطيرة لدرجة أنها أصبحت تهدد مردودية ومصداقية النظام التعليمي.

إن العنف في الوسط المدرسي يمثل حلقة من حلقات العنف المشاهد في المجتمع الجزائري سواء كان ذلك في الأوساط العائلية أو الأوساط المدرسية أو الوسط المفتوح الذي توجد به الكثير من سلوكات العنف في الأسواق والملاعب والمرافق العامة...الخ باستعمال السلاح الأبيض والكلام البذيء.

أما بالنسبة إلى مجتمع البحث فقد أرجعت هذه الدراسة أسباب السلوكات العنيفة التي كانت تصدر من المبحوثين إلى الفشل الدراسي والعلاقات السيئة مع معلميهم.
ولمزيد من إلقاء الضوء على مدى خطورة سلوكات العنف الصادرة من المبحوثين ارتأت هذه الدراسة التعرف على أنواع هذه السلوكات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦٣)
يبين أنواع سلوكات العنف الصادرة من الجانحين
(سؤال رقم ٦٢)

أنـــواع العنف	العـــدد	%
إثارة الفوضى في القسم	٧٣	١٦.٤٥
السخرية والاستهزاء	٤٨	١٠.٨١
تعاطي المخدرات	٢٥	٥.٦٣
الضرب	٢١	٤.٧٣
السرقة	١٥	٣.٣٧
التحرش الجنسي	٩	٢.٠٢
المشاجرة بين التلاميذ	٥٨	١٣.٠٦
الكسر والتخريب	١١	٢.٤٨
الســب والشـــتم	٩٧	٢١.٨٥
عصيان أوامر الأستاذ	٥٥	١٢.٣٨
حمل سلاح أبيض	٣٢	٧.٢٢
المجمــــــوع	٤٤٤	١٠٠

يتبين لنا من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن سلوك السب والشتم بالكلام البذيء هو السلوك الأكثر إنتشاراً في أوساط المبحوثين بـ (٢١.٨٥%) ثم يليه سلوك إثارة الفوضى في حجرة الدرس بنسبة (١٦.٤٥%) ثم المشاجرة بين التلاميذ بنسبة (١٣.٠٦%) ثم يليه سلوك عصيان أوامر الأستاذ بنسبة (١٢.٣٨%) ثم السخرية والاستهزاء بنسبة (١٠.٨١%) يليه سلوك حمل السلاح الأبيض بنسبة (٧.٢٢%).

ويمكننا أن نستنتج من الجدول أيضا أن هناك أنواع خطيرة من سلوكات العنف كان يمارسها المبحوثون داخل مؤسسات التربية مثل تعاطي المخدرات الذي ظهر في عينة البحث بنسبة (٥.٦٣%) والضرب الممارس ضد الأستاذ (*)، والتلاميذ بنسبة (٤.٧٣%) والسرقة بـ (٣.٣٧%)، وكسر وتخريب ممتلكات المؤسسة بـ(٢.٤٨%)، والتحرش الجنسي بـ (٢.٠٢%).

وقد استنتجت هذه الدراسة أنه يوجد انتشارا لسلوكات عنف أخرى متعددة الأنواع من سرقة (**) وتعاطي المخدرات (***) والضرب والشتم والسخرية والتحرش الجنسي كانت تمارس من طرف المبحوثين في المؤسسة التعليمية مما عرضهم إلى عقوبات مختلفة من طرف الأساتذة وإدارة المدرسة أثرت في حالات كثيرة على مستقبلهم الدراسي، وهو الأمر الذي يتبين لنا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦٤)

يبين نوع العقوبة التي صدرت بحق الجانحين

من طرف إدارة مؤسسة المدرسة

(سؤال رقم ٦٣)

نـــوع العقوبـــة	العـــدد	%
استدعاء الولـــي	١٦٠	٣٦.٠٣
الطرد المؤقـــت	٧٧	١٧.٣٤
الطرد النهائـــي	٩١	٢٠.٥٠
التوبيخ الشفـــوي	٨٢	١٨.٤٧
التوبيخ الكتابي في الملف	٣٤	٧.٦٦
المجمـــوع	٤٤٤	١٠٠

* - راجع الحالة (رقم٩) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.
** - راجع الحالة (رقم٨) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.
*** - راجع الحالة (رقم٢) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.

أوضحت بيانات البحث أن (٣٦.٠٣%) من المبحوثين عوقبوا باستدعاء أوليائهم وأن (١٨.٤٧%) منهم عوقبوا بالتوبيخ الشفوي وأن (٧.٦٦%) منهم عوقبوا بالتوبيخ الكتابي في الملف من طرف إدارة المدرسة، وأن (١٧.٣٤%) منهم عوقبوا بالطرد المؤقت، وأن (٢٠.٥٠%) منهم عوقبوا بالطرد النهائي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المبحوثين الذين عوقبوا باستدعاء الأولياء أو التوبيخ الشفوي أو التوبيخ الكتابي في الملف كان نوع العنف الذي مارسوه لا يعتبر خطيراً جداً تمثل بصورة خاصة في إحداث الفوضى في القسم وعصيان أوامر المعلم والسخرية والاستهزاء و التنابز بالألقاب إلى غير ذلك من الحالات التي كانت تستدعي الولي حيث تجبره الإدارة بالتعهد كتابيا مصادق عليه في البلدية بتحمل الولي كل المسؤولية إذ كرر ابنه مثل هذه السلوكات العنيفة.

وقد صرح بعض المبحوثين أنهم كانوا لا يبلغون الاستدعاءات إلى أوليائهم خوفاً من العقاب، وصرح البعض الأخر أنهم كانوا يبلغون الاستدعاءات إلى أوليائهم لكن نادراً ما كان الأولياء يحضرن إلى المدرسة، وذلك لعدم اهتمامهم بمتابعة سلوك أبنائهم داخل المؤسسة التربوية.

كما استنتجت الدراسة أيضا أن سلوكات العنف الخطيرة التي مارسها المبحوثون كانت تتمثل في ممارسة سلوك العنف ضد التلاميذ بأشكال جسدية ولفظية كالمشاجرة التي تؤدي في بعض الحالات إلى إحداث جروح وكسور للتلاميذ والأساتذة والتحرش الجنسي ضد التلميذات وتعاطي المخدرات وحمل سلاح ابيض، كل هذه السلوكات العنيفة والخطيرة أوصلت المبحوثين إلى عقوبة الطرد المؤقت أو النهائي ليجدوا أنفسهم في الشارع معرضين إلى خطر الجنوح والانحراف.

واستنتجت الدراسة أيضا في هذا المجال من خلال تصريحات المبحوثين أن صعوبة المواد الدراسية التي لا يستوعبها المبحوث رغم محاولته، بالإضافة إلى الأسلوب القاسي أو اللامبالاة الذي يعامل به من طرف المعلم يؤدي به إلى الكراهية الشديدة للمدرسة والمعلم فيبدأ باتخاذ بعض البدائل الإنحرافية للخروج من وصمة العجز الذي ألحق به، ولتفجير غضبه الذي تسبب فيه سوء معاملة المعلم بهدف إظهار شعوره بالرفض أو التمرد على أنظمة المدرسة وقوانينها، وقد يتمادى في سلوكه الرافض إلى أن تتخذ سلطة المدرسة قرارا بطرده.

ومن هنا نلاحظ أن بعض المبحوثين في عينة البحث كانوا يتعمدون إحداث الفوضى والتمرد على نظام المدرسة، وإثارة سلوك العنف ليتم طردهم وليتخلصوا من المواظبة على الحضور إلى المدرسة التي لا يحبونها.

وفي هذا المجال تشير إحدى الدراسات حول أثر القيم الاجتماعية في جنوح الأحداث إلى دور الأسرة والوالدين تحديداً في انحراف الأحداث، بحيث تؤكد أن التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم المدرسي ويعانون من مشكلات سلوكية كالسرقة أو الكذب أو الهروب من المدرسة أو تجاوز حدود الأدب واللياقة مع مدرسيهم أو الاعتداء عليهم أو على زملائهم بالضرب أو يمتثلون إلى احترام قواعد النظام المدرسي أو اللجوء إلى الغش في الامتحانات إلى آخره من السلوكات غير السوية داخل المؤسسة المدرسية كانوا يعانون من مشكلات داخل أسرهم تتصل بخلافات ومشاجرات ومشاحنات بين والديهم أو أن والديهم قد أهملوا تربيتهم ومتابعتهم وانشغلوا عنهم بأمور أخرى ولم يقوموا بأداء أدوارهم في تلقين أبنائهم قواعد السلوك المقبول اجتماعياً أو أنهم افتقدوا القدوة الصالحة في والديهم أو أنهم لا يخضعون لمراقبتهم وإشرافهم أو أن الآباء لا يستمعون لأبنائهم و لا يتحاورون معهم، أو قد يسئ الوالدان معاملة أبنائهم أو نبذهم أو تحقيرهم [١].

كما استنتجت دراسة الأستاذ " **أحمد حويتي** " حول العنف المدرسي التي أجريت على عينة من البحث شملت (١٠٢٨) تلميذا من السنوات الثلاث (الأولى والثانية والثالثة ثانوي) موزعين على (٢١) ثانوية بالجزائر العاصمة أن العنف ينتقل من المجتمع إلى المدرسة، وأن الأسباب الرئيسية المسؤولة عن العنف داخل المؤسسات التربوية هي المجتمع بنسبة (٤٩.٥٠%) والأسرة بنسبة (٣٦%) ثم يأتي بعد ذلك الوسط المدرسي بنسبة (١٣.٥٠%).

وكشفت الدراسة أن المحيط الذي يوجد التلميذ فيه مشحون بمظاهر العنف وممارساته المختلفة، فالشارع الذي يقضي فيه التلميذ بعض وقته يغذي العنف وينميه في نفسيته من خلال ما يشاهده ويراه يوميا من ممارسات مختلفة للعنف حيث صرح (90%) من التلاميذ أنهم يشاهدون ممارسات عنف مختلفة بالشارع [٢].

كما كشفت الدراسة أن الأسرة تعتبر بؤرة في تفريغ العنف عند التلميذ، حيث تبين أن معظم طرق وأساليب التأديب العنيفة مستعملة من قبل الأولياء من ضرب إلى طرد من المنزل والحرمان من المرغوب والتوبيخ [٣].

وتبين من الدراسة أيضا أن علاقة التلاميذ مع أساتذتهم تؤدي إلى بعض السلوكات العنيفة، فقد تبين أن (40%) من المبحوثين تلقوا عقابا من الأساتذة بأساليب مختلفة تبدأ بالتوبيخ الشفوي وتنتهي بالضرب والطرد من القسم واستدعاء الولي [٤].

---

[١] - بسامة خالد المسلم، **تأثير علاقة الوالدين بالأبناء على جنوح الأحداث**، دراسة ميدانية مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٩، العدد الأول، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠١، ص: ٧٩.

[٢] - أحمد حويتي، **العنف المدرسي: الأسباب والمظاهر**، الجزائر، الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، ٢٠٠٤، ص ص:٨٥-٨٧.

[٣] - نفس المرجع، ص: ٨٦.

[٤] - نفس المرجع، ص: ٨٩.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أن المدرسة تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في الحد من سلوكات العنف الصادرة عن بعض المتمدرسين، وذلك بتلبية حاجياتهم وإشباع مطالبهم المعرفية والعاطفية والاجتماعية والقيمية والنفسية والتربوية بما توفره من تأطير تربوي ملائم ومناخ اجتماعي وعلاقي إيجابي.

أما إذا كانت المدرسة مضطربة يسودها اللامبالاة والعنف والصراع فإن التلاميذ يصبحون عرضة للاحتواء من طرف ثقافة سلبية، ويصبحون معرضين أكثر لتعلم الانحراف والسقوط فيه كتعلمْ الهروب من المدرسة ومصاحبة أصدقاء السوء والعنف وتعلم التدخين وتعاطي المخدرات إلى غير ذلك من السلوكات المنحرفة التي تظهر في شكل ثقافة سلبية تتكامل ي الغالب مع " **ثقافة الشارع** " التي تمتاز بأسلوب التعامل الفوضوي والكلام البذيء المنحط.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة مدى ندم المبحوث على تركه للدراسة بالنسبة لهذه الفرضية، أدرجت هذه الدراسة هذا الجدول لمعرفة طموحات المبحوثين إذا أتيحت لهم فرصة الرجوع إلى مقاعد الدراسة.

جدول رقم (٦٥)
يبين طموحات الجانحين إذا أتيحت لهم فرصة الرجوع إلى مقاعد الدراسة
(سؤال رقم ٦٤)

الطمـــوحـــات	العـــدد	%
تغيير البرامج الدراسيـــة	١١٥	٢٢.٦٠
تحسين العلاقة بين الأساتذة والتلاميذ	١٣٩	٢٧.٣٠
توفير الدروس الخصوصية	٦١	١١.٩٩
لا أحب المدرسة	١٢٠	٢٣.٥٨
الدراسة ليست لها قيمـــة	٧١	١٤.٥٣
المجمـــوع	٥٠٩	١٠٠

تبيّن من خلال البيانات الواردة في الجدول أن (٢٢.٦٠%) من المبحوثين عبروا على رغبتهم في الرجوع إلى مقاعد الدراسة بشرط تغيير البرامج الدراسية، و كان شرط (٢٧.٣٠%) منهم تحسين العلاقة بين الأساتذة والتلاميذ، واشترط (١١.٩٩%) منهم توفير الدروس الخصوصية، بينما أظهر (٢٣.٥٨%) من المبحوثين عدم رغبتهم

في الرجوع إلى مقاعد الدراسية لأنهم لا يحبون الدراسة، وأظهر (١٤.٥٣%) منهم أنهم لا يرغبون في الرجوع إلى مقاعد الدراسة لأن الدراسة ليست لها قيمة في نظرهم.

وقد استنتجت الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين أن البرامج الدراسية كانت صعبة تحتوي على مضامين تعليمية تفوق قدراتهم، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على تحصيلهم الدراسي ثمّ تسربهم من المدرسة، لذلك طالب المبحوثون بتغييرها وجعلها تتماشى وقدرات المتوسطين من التلاميذ.

ونحن بدورنا كباحثين نؤيد رأي المبحوثين في ضرورة إصلاح البرامج الدراسية، ذلك لأنها تحتاج إلى إصلاح شامل تماشياً والتطورات التي تفرضها المرحلة الراهنة، لأن المشكلات المتعلقة بالمناهج الدراسية أصبحت تحتل مكان الصدارة بين المشكلات التربوية المرتبطة بضعف التحصيل الدراسي في الجزائر، وذلك نتيجة لقصورها من ناحية أنها رائدة في محتواها وطرقها وأساليب التقويم فيها، ونقص وسائلها التعليمية، ونقص ملائمتها لأحوال بيئاتها وخصائص مجتمعاتها، بالإضافة إلى تأثير المتمدرسين بنظام الامتحانات الذي مازال يعني الاصطفاء والانتقاء في كل المستويات التعليمية عن طريق الإقصاء لنسبة كبيرة من المتمدرسين الذين يحتضنهم الشارع بعد طردهم من التعليم.

أما فيما يتعلق بمطالبة المبحوثين بتحسين العلاقة بين المعلمين والتلاميذ، فكان ذلك نتيجة لأسلوب القسوة والإهمال الذي كان يعامل بهما المبحوثون، فأسلوب الشتم والضرب والاهانة والطرد من القسم والإهمال واللامبالاة كان من الأسباب الهامة التي جعلت المبحوثون يتسربون من المدرسة.

وتؤيد هذه الدراسة أيضا رأي المبحوثين في ضرورة تحسين العلاقة بين المعلمين والتلاميذ لأنها تعتبر العلاقات التربوية عنصر أساسي في عمليتي التعلم والتكوين في المجال المدرسي، لأن طبيعة هذه العلاقات واتجاهاتها يؤثران في التلميذ، ويشمل هذا التأثير الجوانب الأخلاقية و القيمية والنفسية والاجتماعية للتلميذ ذلك لأن العلاقات التربوية هي المتغير الأكثر تأثيراً في تنمية الاتجاهات الايجابية أو السلبية نحو المدرسة أي تكوين اتجاهات الرضا أو عدم الرضا نحو العمل المدرسي وعملية التحصيل بصفة عامة، فكلما كانت هذه العلاقات إيجابية كلما ارتفع شعور التلميذ بمكانته الاجتماعية داخل المؤسسة المدرسية، وكوّن صورة إيجابية عن ذاتيته لأن التلميذ لا يحتاج فقط إلى المعارف والمعلومات ولكن يحتاج كذلك إلى الاحترام والتقدير والتعامل الإنساني الايجابي، ولا يمكن للتكيف المدرسي الايجابي أن يتحقق إلا بتواجد كل هذه العناصر مجتمعة.

والمعلم في المدرسة الجزائرية بحكم عمله وتحت ضغوط إنهاء المقرر الدراسي واستجابته لنظام الامتحانات غالباً ما نجده يعطي للمستوى العاطفي والعلائقي دوراً ثانويا،

وهذه القطيعة أدت إلى تأزم العلاقات التربوية بين المعلم والتلميذ، وهذا النوع من العلاقة الغير مرغوب فيها من طرف التلاميذ قد يتم الالتجاء إليها عند الضرورة كرد فعل ضد المدرس، وقد يتخذ أيضا شكل رد فعل عدائي يترجم في سلوكات عنف خطيرة في بعض الأحيان.

ومن هنا كان المبحوثون يطالبون أن تكون العلاقة بينهم وبين مدرسيهم علاقة احترام ومساعدة وحماية وتوجيه، لأن المبحوثين ينتقدون بالخصوص تحيز الأساتذة وقلة الاهتمام بالتلاميذ والظلم واستعمال الأسلوب القمعي في التعامل، وتحقير التلاميذ بل ويرجعون المشاكل المدرسية التي يعانون منها في أغلب الأحيان إلى صعوبة المواد الدراسية وتوتر العلاقات التربوية.

وفيما يتعلق بمطالب المبحوثين بتوفير دروس خصوصية فكان ذلك نتيجة رغبتهم في أخذ دروس خصوصية من أجل تحسين مستواهم الدراسي، ذلك لأنّ أغلبهم ينتمي إلى أسر فقيرة، وكان المال يمثل بالنسبة إليهم العقبة الأساسية التي حالت دون حصولهم على هذه الدروس مقارنة بأبناء الطبقات الميسورة الذين كانوا يأخذون دروس خصوصية تقريباً في كل المواد مما ساهم في حالات كثيرة في تحسين مستواهم رغم صعوبة المقرر الدراسي.

ومن جهة أخرى نجد صنف أخر من المبحوثين يكره المدرسة ويرفض الدراسة رفضاً نهائيا (*) فيذكر بعض المبحوثين أنهم يكرهون الدراسة لأن مستواهم ضعيف جداً وكرروا السنوات الدراسية عدة مرات، مما كان يؤدي بهم في أحيان كثيرة إلى عدم الانتظام في المدرسة والهروب منها. كما صرحوا بأنهم لا يحبون المدرسة ولا ينصاعون لأوامرها ويكرهون جميع أنواع السيطرة والضبط التي تفرضها المدرسة، كما لا يحسون بأي انتماء للمدرسة.

أما المبحوثون الذين صرحوا بأنهم لا يرغبون في الرجوع إلى مقاعد الدراسة لأن الدراسة ليست لها قيمة في نظرهم،فإنهم يفضلون العمل وكسب المال على الدراسة لتكوين أنفسهم منذ الصغر، وقد تكون وضعيتهم المادية أحسن من حامل الشهادة الجامعية لأنهم يرون بأم أعينهم جيرانهم وأبناء أعمامهم ومعارفهم الآخرين من حاملي الشهادات الجامعية متواجدون في بطالة، لذلك اقتنعوا بأنه لا فائدة من الدراسة، وذكروا لنا بتعبيرهم العامي ما يلي: **الـي قْرَاوْ وَاشْ دَارُو** " وطرحوا السؤال التالي:

*- راجع الحالة (رقم٦) من دراسة حالات الأحداث الجانحين في الملاحق.

" ما فائدة الدراسة في مجتمع ينتج البطاليــن ؟ "

وانطلاقا من تصريحات المبحوثين يمكننا أن نستنتج أنه في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ ظهور الأزمة الاقتصادية في الجزائر ظهرت مؤشرات تدل على تغيرات جذرية يعرفها الشباب في اتجاهاتهم نحو المدرسة، وهذه التغيرات كانت مصحوبة بانخفاض على مستوى الطموح وغموض المستقبل وطغيان المصلحة والإحساس بالتشاؤم واليأس الأمر الذي كان له انعكاسات عميقة على مستوى اتجاهات التلاميذ المراهقين ومواقفهم وتصوراتهم اتجاه المدرسة والنظام التعليمي.

فالمدرسة لم تعد تلبي حاجيات وطموحات وأهداف التلاميذ المتمدرسين، وفقدت بالتالي الكثير من قيمتها الاجتماعية وخصوصاً بعد انخفاض قيمة الشهادات الجامعية وتفشي ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

خلاصـــة الفرضيـــة السابعـة:

توضح البيانات الواردة في الجدول (٦٢) أن أساليب القسوة واللامبالاة أكثر إستعمالاً من طرف المعلمين في معاملتهم للمبحوثين، حيث أن (٢٤.٩٦%) منهم كانوا قساة في معاملتهم للمبحوثين، وأن (٣١.٦٣%) منهم كانوا مهملين وغير مبالين في معاملتهم للجانحين وأن (٢٩.٠٧%) منهم كانـت معاملتهم للمبحوثين عاديـة وأن (١٤.٣٤%) منهم كانت معاملتهم للجانحين جيدة، تبيّن من الجدول أن أساليب المعاملة الخاطئة كانت أكثر استعمالاً من طرف المعلمين في ضبط سلوك المبحوثين في المدرسة. أما الجانحين الذين لم يتلقوا معاملة سيئة من طرف معلميهم فكان سبب انحرافهم وتركهم للمدرسة رفاق السوء الذين تأثروا بهم. وأظهر الجدول (٦٣) أن (٣٣.٧٩%) من الجانحين أظهروا مشاعر الكره تجاه معلميهم، وأن (٣٠.٢٥%) منهم أظهروا مشاعر الحب نحوهم، وأن (٣٥.٩٦%) منهم أظهروا مشاعر اللامبالاة نحو معلميهم. وتبيّن أن الجانحين الذين كانوا يكنون مشاعر الكره تجاه معلمين كانوا قد تلقوا من معلميهم معاملة سيئة تتصف بالقسوة. أما المبحوثون الذين كانت مشاعرهم تجاه معلميهم تتصف باللامبالاة فكان ذلك نتيجة عدم اهتمام معلميهم بهم، بحيث أن المبحوث لم يكن يشغل حيزا معينا من المجال العاطفي للمدرس، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بمشاركة المبحوث في القسم وعدم الاكتراث بتحصيله علامات منخفضة أو عالية وعدم الالتفات إلى المشاكل الأسرية التي يعاني منها والعقبات الدراسية التي تواجهه.

والجدول (٦٤) يبين أن أسلوب القسوة الذي كان يستعمله المعلمون في تقويم سلوك الجانحين كان يتمثل في الشتم بنسبة (٣٤.١٨%) والضرب بنسبة (١٧.٨٨%) و الطرد من القسم بنسبة (١٥.٣٣%) والتحويل نحو الإدارة بـ (٩.٦٣%) وتبيّن أن (٦.٦٨%) من المعلمين لم يظهر عليهم أي اهتمام باستعمال أي أسلوب عند ارتكاب الجانحين للخطأ.

وأظهر الجدول (٦٥) أن (٨٧.٢٢%) من الجانحين كانوا يمارسون سلوك العنف داخل المدرسة. وأشار الجدول (٦٦) أن سلوك السب والشتم وإثارة الفوضى في حجرة الدرس والمشاجرة بين التلاميذ، وعصيان أوامر الأستاذ والتنابز بالألقاب هي أكثر سلوكات العنف إنتشاراً بين المبحوثين. كما تبين أن هناك سلوكات عنف أخرى خطيرة كان يقوم بها المبحوثين داخل المدرسة وتمثلت في حمل السلاح الأبيض، وتعاطي المخدرات والتحرش الجنسي والسرقة. واستنتجت الدراسة أن أغلبها كان رد فعل للتحصيل الدراسي الضعيف للمبحوثين والمعاملة السيئة التي كانوا يتلقونها من طرف معلميهم. وأظهر الجدول (٦٧) أن (٢٠.٥٠%) من الجانحين عوقبوا بالطرد النهائي من طرف إدارة المدرسة بسبب قيامهم بأعمال عنف خطيرة. و (١٧.٣٤%) منهم طردوا طرداً مؤقتا، و (٣٦.٠٣%) منهم تم استدعاء أوليائهم، و (١٨.٤٧%) منهم عوقبوا بالتوبيخ الشفوي و (٧.٦٦%) منهم عوقبوا بالتوبيخ الكتابي المدرج ملفهم.

وأظهر الجدول (٦٨) الذي يمثل المبحوثين في الرجوع إلى مقاعد الدراسة إذا أتيحت لهم فرصة ثانية أن (٢٢.٦٠%) منهم يطمحون في الرجوع إلى مقاعد الدراسة بشرط تغيير البرامج الدراسية، واشترط (٢٧.٣٠%) منهم تحسين العلاقة بين الأساتذة والتلاميذ لتكون علاقة احترام وحب ومساعدة وحماية عوض علاقة القسوة والظلم والتفريق بين التلاميذ والإهمال واللامبالاة، واشترط (١١.٩٩%) منهم توفير الدروس الخصوصية من أجل تحسين مستواهم الدراسي.

ومن جهة أخرى أظهر (٢٣.٥٨%) من المبحوثين كرههم للمدرسة ليست لهم ميول نحو الدراسة بسبب نتائجهم الضعيفة وتكرارهم للسنوات الدراسية. وأظهر (١٤.٥٣%) منهم أنه ليست لهم طموح للرجوع إلى مقاعد الدراسة، ويفضلون العمل والكسب ليكونوا أنفسهم منذ الصغر أحسن من أن يأخذوا الشهادة الجامعية ثم يتواجدوا في بطالة.

ومن كل ما تقدم يمكن القول أنه يوجد علاقة سببية بين استعمال المعلمين لأسلوب القسوة والإهمال في معاملتهم للجانحين وحالات الجنوح، وبالتالي يمكن قبول الفـرض السادس من هذه الدراسة. وهـذا ما أيدته بعض الدراسات حيـث وجـد " **غـي فيـار Guy Veillard** " في دراسته حول سوء التكيف المدرسي وجنوح الأحداث أن (٣٧.٤٠%) من الجانحين عبروا عن ظلم المعلمين وعدم الإحتكام إلى العدالة في معاملة التلاميذ دون تحيز. وهذا ما كان له الأثر البالغ في اتجاههم نحو كره المدرسة والتهرب منها [١].

كما تبين من دراسة معهد (**Vaucressan**) بفرنسا حول علاقة المدرسة بجنوح الأحداث أن المسار المدرسي للأحداث الجانحين لم يتأثر بالفشل الدراسي فقط، بل تأثر أيضا بسلوكات أساتذتهم نحوهم حيث صرحوا بأنهم وجدوا صعوبات في تكيفهم مع الوسط المدرسي لأنهم كانوا يشعرون بأنهم يعاملون بقسوة مقارنة مع بقية تلاميذ القسم، وكانوا محل ظلم من طرف الأساتذة [٢].

وفي الجزائر أظهرت الدراسة التي أنجزها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (**CENEAP**) حول التسرّب المدرسي ومدرسة الفرصة الثانية لفائدة **الجمعية الوطنية لمـحو الأمية** " **إقـرأ** " أن (٣٥.٨٦%) من التلاميذ انقطعوا عن الدراسة بسبب العلاقة السيئة مع المعلمين [٣].

١ - Guy Veillard, op.cit., PP 65-80.
٢ - Hanna Malewski , Vincent Pyre, op.cit., P : 121.
٣ - CENEAP , **DEPERDITION scolaire et école de la deuxième chance** Etude de déterminants de la Déperdition scolaire pour un projet de dispositif pédagogique de la deuxième chance, Rapport final , Mai 2006, Pm37

وأشارت أيضا دراسات كل من " **كرسبو Grespo** " و " **كورنوبي Cournoyer**" حول سوء التكيف المدرسي إلى أن اتجاهات المدرسين مثل الاتجاه التسلطي والاتجاه التهاوني لديهما قابلية التأثير على الأداء المدرسي للتلاميذ [١].

١ - Crespo M.COUR NOYER .M. **école polyvalente et inadaptation,** étude sur les effets de l' organisation scolaire, Montréal, Ed, CECM, P : 83.

الفصل الخامس عشر: أثر الحي في جنوح الأحداث

المبحث الأول: أثر طبيعة الحي في جنوح الأحداث.
المبحث الثاني: أثر رفقاء السوء في جنوح الأحداث.

المبحث الأول : أثر طبيعة الحي في جنوح الأحداث:

الفرض الثامن:

يوجد علاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث وحالات الجنوح.

إن الحي الذي يحدد إقامة الأسرة يسهم في تزويد الحدث ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة السكنية التي يسكن فيها الحدث.

و يهمنا في هذه الدراسة أن نبين كيف تسهم طبيعة الحي الذي يسكن فيه الحدث في تزويده بالظروف والمواقف التي تساعد على تكوين الجنوح أو تقود إلى ارتكاب الجريمة من خلال محاولة التوقف على الأحياء التي يكثر فيها الجنوح مقارنة بالأحياء الأخرى؛ وما هي النقائص التي تعاني منها بعض الأحياء وجعلتها تفرخ الجنوح بمعدلات أكبر من أحياء أخرى، وهو الأمر الذي توضحه الجداول الآتية:

جدول رقم (٦٦)
يبين توزيع الجانحين حسب مكان السكن
(سؤال رقم ٦٥)

مكــان السكن	العــدد	%
المدينــــة	**٣٥٢**	**٦٧.٧٠**
ضواحي المدينة	**١٤١**	**٢٧.١١**
ريـــــف	**٢٧**	**٥.١٩**
المجمــوع	**٥٢٠**	**١٠٠**

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن (٦٧.٧٠%) من الجانحين كانوا يسكنون المدينة قبل دخولهم مراكز إعادة التربية، وأن (٢٧.١١%) منهم كانوا يسكنون ضواحي المدن، وأن (٥.١٩%) منهم كانوا يسكنون الأرياف.

وهذه النسب تدل دلالة واضحة على انتشار الانحراف في المدينة أكثر من انتشاره في الضواحي وفي الأرياف.

ويمكننا أن نبين في هذا الصدد أن ظاهرة جناح الأحداث كانت في الماضي منحصرة في المراكز الحضرية بنسب مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن، غير أن هذه الظاهرة إمتدت أكثر فأكثر إلى المدن الداخلية حيث سجلت خلال السنوات الأخيرة ضواحي المدن نسبا كبيرة يمكن مقارنتها بالمراكز الكبرى، وهذا الاتجاه يمكن تفسيره بسياسة التوازن الجهوي التي انتهجتها الجزائر في إطار توزيع التنمية الهادفة إلى إنشاء صناعة ومرافق أخرى جديدة مما أدى إلى توسيعها وزيادة سكانها، الأمر الذي فتح بعض المجالات أمام فئات واسعة من الشباب لممارسة السلوك الجانح.

ويمكن تفسير قلة الجرائم في الريف في عينة البحث إلى أن الريف مازال يحتفظ بشدة الضوابط وقوة العلاقات الاجتماعية التي تحول دون انتشار الانحراف والجريمة رغم الفقر والعوز. إلاّ أنه يمكننا أن نذكر في هذا المجال أن بعض الجانحين المنحدرين من أصل ريفي غالباً ما يتجهون نحو المدن لتنفيذ جرائمهم في السرقة والسطو على المنازل وترويج المخدرات.

وفي المقابل نجد الدراسات السوسيولجية للظواهر الحضرية تصف البيئة النفسية والاجتماعية لسكان المدن بأنها تتميز بضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية والإحباط واليأس وانتشار الجريمة.

كما لا يمكننا أن نتجاهل طبيعة الحياة في المدينة كعامل من عوامل الانحراف لأن الشباب في المدينة غالبا ما يجد فرصا كثيرة للهو غير البريء، وقضاء أوقات الفراغ بطريقة غير سوية حيث تنتشر في المدن الجزائرية بيوت الدعارة، والنوادي الليلية والمنتزهات والشواطئ والغابات والحدائق بينما يضيف مجال اللهو في المدن الصغرى، وتنعدم تقريبا في الأرياف. يضاف إلى ذلك وجود مجال أوسع للطموح والتطلع نحو حياة أفضل بالنسبة للحدث في المدينة ويضعف هذا الحافز عند الحدث في الريف.

كما أن طبيعة الحياة في الريف لها تأثيرها على الفرد ونظرته إلى الحياة، فالحدث الريفي ينشأ متشبعا بإحترام العمل وتقدير الأسرة، لذلك غالبا ما تكون حياته هادئة، ويحترم التقاليد لأنها تحقق له الاستقرار فينعدم الحافز إلى الانحراف. غير أننا وجدنا في عينة البحث الاعتداءات الجنسية هي الطابع المميز لجنوح الأحداث القاطنين بالأرياف.

ولما كان لارتباط نوعية السكن الذي يسكن فيه المبحوثون بمكان السكن أهمية بالنسبة لهذه الفرضية للتوقف فيما بعد على نوعية الحي السكني ارتأت هذه الدراسة إدراج الجدول التالي:

جدول رقم (٦٧)
يبين توزيع الجانحين حسب نوعية ومكان السكن
(سؤال رقم ٦٥)

نوعية السكن	شـــقة		فـــيلا		سكن تقليدي		سكن قصديري		المجموع	
مكان السكـن	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المدينـــة	120	34.09	16	4.55	153	43.46	63	17.90	352	100
الضواحي	٤٦	32.٦3	4	2.84	64	45.40	27	19.15	141	100
الـــريف	5	18.52	2	7.41	18	66.67	2	7.40	27	100
المجموع	171	32.88	22	4.23	235	45.19	92	17.70	520	100

يتضح من خلال الجدول أنه من بين (٦٧.٧٠%) من الجانحين الذين يسكنون في المدن نجد (٣٤.٠٩%) يسكنون في شقق و(٤٣.٤٦%) يسكون في سكنات تقليدية و(١٧.٩٠%) منهم يسكنون في سكنات قصديرية، و(٤.٥٥%) فقط يسكون في فيلات.

كما تبين من خلال الجدول انه من بين (٢٧.١١%) من الجانحين الذين يسكنون ضواحي المدن نجد السكنات التقليدية تحتل الصدارة بنسبة (٤٥.٤٠) تليها السكنات في شقق بنسبة (٣٢.٦٣%)، تليها السكنات القصديرية بنسبة (١٩.١٥%) ثمّ السكنات في فيلا بنسبة (٢.٨٤%).

وبالنسبة للجانحين الذين يقطنون في الريف نجد أن (٦٦.٦٧%) منهم يسكنون في سكنات تقليدية و(١٨.٥٢%) منهم يسكنون في شقق و(٧.٤٠%) منهم يسكنون في سكنات قصديرية، و(٧.٤١%) منهم يسكنون في فيلات.

يمكننا أن نستنتج من خلال هذا الجدول أن المدن الجزائرية أصبحت مكتظة بالسكان، والدليل على ذلك أن أغلب الجانحين يسكنون في المدن وضواحيها في سكنات تقليدية أو شقق أو سكنات قصديرية ذلك لأن النمو الحضري السريع الذي شهدته المدن الجزائرية جرّ وراءه أزمات خانقة أصبحت تعيشها المراكز الحضرية الكبرى كإنتشار البناء الفوضوي، ونمو الأحياء القصديرية والضواحي التلقائية غير المخططة، والتعدي على الأراضي الحضرية المخصصة للتجهيزات العمومية إلى غير ذلك من المشكلات التي تسببها الهجرة الريفية إلى المدن ممّا يؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلة التي لم تتبعها حركة تعميرية مناسبة المر الذي نتج عنه ازدحـام المساكن وتـكدس

العائلات في شقق أو سكنات تقليدية ذات الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو ثلاث غرف بالإضافة إلى عجز المدن عن أداء وظائفها لاحتياجات هذا العدد الكبير من المهاجرين الصحية والسكنية والتعليمية والمهنية والترفيهية خاصة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى والضواحي ممّا أدى إلى نشوء العديد من المشاكل الاجتماعية منها ارتفاع معدلات الجريمة.

ويلاحظ أن جميع المهتمين بمشاكل الانحراف وقفوا في دراساتهم عند حد القول بأن معدل الانحراف يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدماً، وأنه يوجد أحياء تفرخ الانحراف دون غيرها، وهي ما يطلق عليها بـ" **مواطن الإنحراف** "، وانطلاقا من ذلك إرتأت هذه الدراسة التعرف على مستوى الحي السكنى الذين يسكن فيه المبحوثون ومدى علاقة ذلك بجنوحهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦٨)
يبين مستوى الحي السكني الذي يسكن فيه الجانحين
(سؤال رقم ٦٦)

مستـــوى الحي	العـــدد	%
حـــي راق	٣٢	٦.١٥
حي متوسط	٦٧	١٢.٩٠
حي شعبي	٣٢٩	٦٣.٢٦
حي قصديري	٩٢	١٧.٦٩
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٦.١٥%) فقط من المبحوثين يسكنون في أحياء راقية وأن (١٢.٩٠%) منهم يسكنون في أحياء متوسطة، وأن (٦٣.٢٦%) منهم يسكنون في أحياء شعبية، وأن (١٧.٦٩%) منهم يسكنون في أحياء قصديرية
.
ونستنتج من خلال بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من الجانحين تسكن في أحياء شعبية أو أحياء قصديرية.

والأحياء الشعبية التي يسكن فيها المبحوثون هي عبارة عن عمارة أو سكنات تقليدية تتميز بالتكدس السكاني وتضم سكنات من طبقات اجتماعية متواضعة، كما تعتبر هذه الأحياء أمكنة متخلفة بسبب الفوارق الطبقية والتهميش الاجتماعي،تتواجد فيها المباني السيئة والمتداعية، والمساكن الضيقة، تحيط بها أسواق شعبية غالباً ما تكون مليئة بالحركة والصخب والمعاملات، تتواجد بها المقاهي والملاهي، كما أنه غالبا ما تنعدم فيها وسائل

الراحة والنظافة. يكون غالبية سكان الأحياء الشعبية غير متخصصين مهنيا ذوي مستوى ثقافي جد محدود ومستوى اقتصادي متواضع.

إن مثل هذه الأحياء غالباً ما تخلق مجالا واسعاً لظهور السلوك المنحرف أو الجانح وتمهد الطريق لإنتشار الظواهر السلبية المنحرفة مثل تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة التي تباع بسهولة وعلانية في أسواقها وأزقتها، كما أنه لكثرة حركة هذه الأحياء غالباً ما نجد السرقة البسيطة تمارس بسهولة في شوارعها وأسواقها.

ومن مثل هذه الأحياء تأتي نسبة كبيرة من الأطفال الذين يظلون خارج المدرسة أولا يتكيفون معها، ويميلون إلى البحث عن الكسب السريع، وبالتالي يسيرون تدريجيا نحو الانحراف.

أما الأحياء القصديرية التي تحاط بالمدن وتشوه معالمها فإنها تتميز بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وتعتبر بيئة فاسدة تؤثر سلبا في تنشئة الأطفال والأحداث، يعتمد سكانها على الحرف البسيطة والأعمال الهامشية، تنتشر فيها العادات الاجتماعية السيئة مثل: القمار وتعاطي المخدرات والمسكرات والحبوب المهلوسة والتدخين والنفة في أوساط الأطفال والأحداث في سن مبكرة جداً، كما تنتشر فيها حسب ما صرح به المبحوثون بيوت الدعارة (*) والبغاء حيث يوجد عائلات بكاملها تعيش من وراء ممارسة الدعارة،إلى جانب إنتشار سلوك العنف اللفظي عن طريق الشتائم والكلام البذيء، والعنف الجسدي بحمل سلاح ابيض. كل هذه السلوكات تؤثر تأثيراً مباشراً في معايير الحدث وأنماط سلوكه حيث أنه غالبا ما يمتثل أنماط مختلفة من السلوك المنحرف في محيط الحي الذي يسكن فيه.

وقد بينت الدراسات أن (٩٠%) من سكان الأحياء القصديرية والفوضوية ينتمون إلى أصول ريفية.إن الأحياء الفوضوية والقصديرية الموجودة حاليا بالجزائر أغلبها نمى وتوسع بشكل مكثف في المرحلة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٣ بسبب غياب المراقبة المشددة في مجال البناء من طرف الجهات المختصة، ويقدر عددها بـ ٤٠٠.٠٠٠ مسكن منها ١٢٠.٠٠٠ مسكن في شكل أحياء قصديرية، تضم في غالب الأحيان النساء المطلقات، والنساء الأرامل، والأسر التي تعرضت لمشكل السكن، وغيرها من الأسر النازحة من الريف والباحثة عن عمل أو حياة أفضل.

أما الأحياء الراقية التي يسكن فيها الجانحون، فهي التي يتجه فيها المستوى الاجتماعي نحو الارتفاع، غير أنها لا تخلو من الانحراف إلاّ أن معدلاتها قليلة إذا قورنت بالأحياء الشعبية والفوضوية، وقد يرجع ذلك إلى عدم التبليغ عن الجرائم والانحرافات التي يرتكبها الأحداث من أجل المحافظة على سمعة العائلة، أغلب الجرائم التي ترتكب

---

*- راجع الحالة (رقم ٦) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.

في مثل هذه الأحياء تكون متعلقة بالسهرات في النوادي الليلية، التردد على بيوت الدعارة، التّمادي في تعاطي الخمور والمخدرات، والسلوكات الجنسية المحرمة.

ولمعرفة مدى رضا المبحوث عن الحي الذي يسكن فيه إرتأت هذه الدراسة التعرف على شعور المبحوث نحو الحي الذي يسكن فيه مقارنة بالأحياء الأخرى من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦٩)
يبين شعور الجانحـين نحو أحيـائهم
(سؤال رقم ٦٧)

تقدير الحـــي المرافـــــق	جيـــد		وســـط		ســـيء		المجمـــوع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الموقع الجغرافي	٦٣	١٢.١١	١٦٦	٣١.٩٢	٢٩١	٥٥.٩٧	٥٢٠	١٠٠
الطرقات والمواصلات	٧١	١٣.٦٥	٢٠١	٣٨.٦٦	٢٤٨	٤٧.٦٩	٥٢٠	١٠٠
المدارس	٩٦	١٨.٤٦	٢٣٧	٤٥.٥٨	١٨٧	٣٥.٩٦	٥٢٠	١٠٠
المراكز الصحية	٨١	١٥.٥٨	١٧٠	٣٢.٦٩	٢٦٩	٥١.٧٣	٥٢٠	١٠٠
الأســـواق	٧٩	١٥.١٩	١٦٥	٣١.٧٤	٢٧٦	٥٣.٠٧	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٥٥.٩٧%) من المبحوثين كان شعورهم أن الموقع الجغرافي لحيهم سيء، وأن (٤٧.٦٩%) منهم صرحوا بالوضع السيئ للطرقات والمواصلات بحيهم، وأن (٣٥.٩٦%) منهم أظهروا قلة توافر المدارس بحيهم، وأن (٥١.٧٣%) منهم بينوا أن المراكز الصحية ناقصة بحيهم، وأن (٥٣.٠٧%) منهم أظهروا عدم توافر أسواق منتظمة بحيهم.

ويمكننا أن نستنتج من خلال تصريحات المبحوثين بأن الوسط الذي يعيشون فيه سيء في مختلف الجوانب من ناحية نقص المرافق الضرورية مثل: المواصلات والمدارس والمراكز الصحية والأسواق المنتظمة (*). وصرح بعض المبحوثين في هذا

---

*- راجع الحالة (رقم ٦) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.

الصدد بالنسبة لحالة الطرقات بأحيائهم بأنها تشهد حالة من التدهور، ذلك لأن الأوحال في فصل الشتاء تكسوا كل المسالك المؤدية إلى المساكن حتى يضطر السكان إلى ارتداء الأحذية البلاستيكية للتمكن من اختراق الأوحال التي تمتد على طول الطريق المؤدي إلى المسكن بالإضافة إلى الحفر الكبيرة المنتشرة على إمتداد الشوارع، والتي تحولت إلى برك من مياه الأمطار.

لقد استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أنهم غير راضين بالوضعية المتدهورة التي تتواجد فيها أحياؤهم لكونها تشكو من نقائص كبيرة في المرافق الضرورية من تعبيد الطرقات وتوفر المواصلات والمدارس والمراكز الصحية والأسواق والمحلات التجارية، بالإضافة إلى عدم توفر شروط النظافة، وتكدس القمامات، والمياه الراكدة في بعض الأحياء الشعبية والقصديرية، كما أن عدم توافر المرافق الضرورية غالبا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار لدى سكانها واللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدرسة أو العيادة الطبية مثلا.

لقد اعتبرت هذه الدراسة الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والترويحية من أهم وسائل وقاية الأحداث من الانحراف لذلك حاولت الباحثة التوقف على مدى توافر هذه الوسائل في محيط الأحياء التي يسكن فيها الجانحون من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧٠)
يبين مدى توفر النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية
في الأحياء السكنية للجانحين
(سؤال رقم ٦٨)

مدى التوافر / المراكز	يوجد		لا يوجد		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مراكز ثقافية	١٢٩	٢٤.٨١	٣٩١	٧٥.١٩	٥٢٠	١٠٠
مراكز رياضية	١٨٤	٣٥.٣٩	٣٣٦	٦٤.٦١	٥٢٠	١٠٠
دور الشباب	٨١	١٥.٥٨	٤٣٩	٨٤.٤٢	٥٢٠	١٠٠
مساحات خضراء	٦٦	١٢.٧٠	٤٥٤	٨٧.٣٠	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (٧٥.١٩%) من الأحياء السكنية للمبحوثين تنعدم فيها المراكز الثقافية، وأن (٦٤.٦١%) منها تنعدم فيها المراكز الرياضية، وأن (٨٤.٤٢%) منها تنعدم فيها دور الشباب، وأن (٨٧.٣٠%) منها تنعدم فيها المساحات الخضراء.

إن أول ما يلفت الانتباه في هذا الجدول هو أن الأحياء السكنية للجانحين تفتقر في مجملها إلى المؤسسات التي تشبع حاجاتهم في الرياضة والثقافة والترفيه حتى لا يبقوا في فراغ وضياع قد يقودهم إلى الانحراف.

وإذا ألقينا نظرة على عدد الأندية والمؤسسات الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تخدم العدد الهائل من الشباب الجزائري لوجدناها قليلة جدا (*).، كما يعتبر توزيعها الجغرافي غير متوازن إذ نجدها غالباً ما تتمركز في المراكز الحضرية الكبرى بصورة خاصة وحتى في المراكز الحضرية الكبرى نجدها تتمركز في أحياء معينة دون أخرى.

وقد استنتجنا من هذه الدراسة أنه نظرا لغياب سياسة ناجعة لإدماج الأحداث وتأطيرهم في مختلف المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والاجتماعية نتيجة لقلتها أو لعدم وجودها في كثير من الأحياء، وخاصة تلك التي تضم الكتل الشعبية الفقيرة توصلنا إلى أن الأرصفة والشوارع والمجالات العامة أصبحت من أهم الفضاءات التي تحتوي الأحداث وتزودهم بثقافة الشارع.

لقد لوحظ من خلال تصريحات بعض المسؤولين لدى مصالح الشرطة القضائية أن الأماكن التي يقبض فيها على الأحداث المنحرفين هي الأماكن التي تكثر فيها وسائل التسلية كالسينما والمسارح والحدائق والأسواق والمحلات التجارية، مما يدل على حاجة الأحداث إلى اللعب والتسلية والنشاط.

ويرى الكثير من الباحثين في مجال الطفولة الجانحة أن سوء استغلال أوقات الفراغ غالباً ما يؤدي إلى سلوكات منحرفة، وأن نسبة كبيرة من جناح الأحداث تقع في هذا الوقت. ونظرا لافتقار أحياء المبحوثين إلى المؤسسات الاجتماعية التي تؤطرهم خلال أوقات فراغهم لوقايتهم من الانحراف إرتأت هذه الدراسة التعرف على الطريقة التي يقضي بمقتضاها الجانحون وقت فراغهم والأماكن التي يقصدونها في هذا الوقت من خلال الجدول التالي:

---

*- راجع المبحث الثالث من الفصـــل السادس من هذه الدراسة.

جدول رقم (٧١)
يبين مختلف النشاطـات الترفيهية التي يقـوم
بها الجانحون أثناء وقت الفــراغ
(سؤال رقم ٦٩)

نوع النشاط	العــدد	%
الذهاب إلى المقاهي	٥٧	١٠.٩٧
الذهاب إلى السينما	٢٢	٤.٢٣
الذهاب إلى المساجد	١٧	٣.٢٦
ممارسة الرياضة	٣٥	٦.٧٤
في البيت ومشاهدة التلفزيون	١١	٢.١١
الذهاب إلى مقاهي الإنترنيت	١٥	٢.٨٨
مع الزملاء في أماكن أخرى	٣٦٣	٦٩.٨١
المجمــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن أغلب مجموعة البحث تقضي وقت فراغها مع الزملاء بنسبة (٦٩.٨١%) في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يقضون وقت فراغهم في البيت ومشاهدة التلفزيون (٢.١١%) فقط، وهي نسبة قليلة جدا يمكن تفسيرها بسوء الأحوال السكنية من ناحية ضيق المكان، أو المشاكل العائلية التي قد تحدث في البيت أو إغراءات الشارع والصحبة خارج البيت. وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر بأن التلفزة كانت إلى عهد قريب وسيلة ذات جاذبية قوية للشباب، لكن يبدو أن اتجاهات الشباب نحو مشاهدة التلفزيون قد تغيرت لإطلاعه إلى طموحات أخرى.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير النسبة القليلة من الجانحين الذين لا يذهبون إلى المساجد بنقص التوجيه الديني الصحيح من طرف الأسرة من جهة، وعدم رغبة المبحوثين في الذهاب إلى المسجد من جهة أخرى وذلك لاقتناعهم بأنهم منحرفون يقبلون على ممارسة كل المحرمات التي نهى عنها الدين مثل: السرقة وتعاطي المسكرات والمخدرات والشذوذ الجنسي ولذلك لا يقبل ا منهم صلاتهم.

ومن هنا استنتجت الدراسة أن المبحوثين كانوا واعين كل الوعي بأن ما يقترفونه من أفعال إجرامية محرمة شرعاً وقانوناً لكنهم يستمرون في طريقهم الإجرامي لأن ظروفهم الصعبة اضطرتهم إلى ذلك.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين كانوا يقضون أوقات فراغهم في مقاهي الإنترنيت فقد استنتجت الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين بأنهم كانوا يترددون على هذه المقاهي من أجل مشاهدة الأفلام الجنسية الخليعة.

أما المبحوثون الذين كانوا يقضون وقت فراغهم مع الزملاء بالذهاب إلى مختلف الأماكن التي يرونها مناسبة لهم، فيمكن تفسير ذلك بفشل المجتمع المحلي في تهيئة بعض الوسائل والظروف الملائمة لحاجيات الأحداث لذلك وجدوا الطريق مهيأ للارتماء في أحضان الصحبة السيئة التي قادتهم نحو السلوك الجانح.

ومن كل ما تقدم نستطيع أن نستخلص بأن وقت فراغ المبحوثين في محيط أحيائهم السكنية لم يكن مستغل بشكل إيجابي وفعال، ومن هنا يمكننا القول أن الشباب في مثل هذه الأحياء الفقيرة والمهمشة التي يسكن فيها أغلب المبحوثين يحتاج إلى الشعور بالاندماج داخل مجتمع ينبغي أن يساعده، ويقيه من الانزلاق في طريق السلوك الجانح أكثر من أن يتهمه.

غالبا ما يؤدي انتشار الفساد الأخلاقي داخل أحياء معينة إلى التأثير على سلوك الأحداث عن طريق المخالطة والتقليد. ونظراً للأهمية التي تكتسيها معرفة مدى انتشار الفساد والإجرام في أوساط الأحياء السكنية التي يقيم فيها المبحوثون أدرجنا الجدول التالي

جدول رقم (٧٢)
يبين مستوى الإجرام في الحي السكني للجانحين
(سؤال رقم ٧٠)

مستوى الإجرام / أنواع الجرائم	مرتفع		متوسط		ضعيف		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السرقة	١٠٣	١٩.٨١	١٣٤	٢٥.٧٧	٢٨٣	٥٤.٤٢	٥٢٠	١٠٠
تعاطي المخدرات والمسكرات	٢٠٩	٤٠.٢٠	٢١٢	٤٠.٧٦	٩٩	١٩.٠٤	٥٢٠	١٠٠
الجرائم الأخلاقية	١٨٨	٣٦.١٥	١٣١	٢٥.١٩	٢٠١	٣٨.٦٦	٥٢٠	١٠٠

يتبين لنا من خلال بيانات البحث أن الجرائم التي سجلت إرتفاعاً في الأحياء السكنية التي يقطن فيها الجانحون كانت السرقة بنسبة (١٩.٨١%)، وتعاطي المخدرات والمسكرات بنسبة (٤٠.٢٠%)، والجرائم الأخلاقية بنسبة (٣٦.١٥%).

وقد استنتجت الدراسة من خلال معطيات الجدول أن الجانحين كانوا يسكنون في مناطق يكثر فيها الإجرام، وفي هذا المجال صرح الكثير من المبحوثين الذين يسكنون في الأحياء القصديرية بأن هذه الأحياء تكثر فيها الرذائل الاجتماعية مثل الإدمان على المسكرات وتعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، فيوجد شباب متخصص في بيع وترويج المخدرات، وآخر متخصص في السرقة والاعتداءات على أملاك الغير، وعصابات بكاملها منظمة ومتخصصة في المتاجرة بأجساد النساء عن طريق فتح عدد كبير من بيوت الدعارة، وجعلها مهنة تجني من ورائها أرباحاً (*). ولا تريد عنها بديلا. والأخطر من ذلك أننا وجدنا في عينة بحثنا الكثير من العائلات القاطنات بهذه البيوت القصديرية تتاجر ببناتها عن طريق ممارسة الدعارة.

ويمكننا تفسير انتشار بيوت الدعارة بكثرة في هذه الأحياء بالفقر والتهميش والحرمان الذي لحق بالكثير من الأسر التي تعودت ممارسة هذه الرذائل وجعلهـا مهن ترتزق مـنها رغم تحـريمها من طرف الدين واستنكارها من طرف المجتمع.

وإلى جانب هذه الرذائل غالبا ما نجد الكثير من الشجارات والخصومات والصراعات والشتائم والكلام البذيء منتشر في هذه الأحياء.

وحين يعيش الحدث وسط هذه الرذائل والموبقات لا يجد مانعاً من ممارستها، لأنها أصبحت عادات شائعة، و مسموحة في هذه الأوساط، بل بالعكس في بعض الأحيان كثيراً ما يمدح المروج للمخدرات بأنه " **رجـــل** " يكسب رزقه بشطارته وبذلك أصبحت هذه الممارسات المنحرفة عادات مألوفة في مثل هذه الأحياء وشائعة يمارسها الناس دون خجل أو حياء، ومن هنا أصبحت جزء من الثقافة التي تميز الحي ذاته.

---

* - راجع الحالة (رقم١) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.

خلاصـــة الـــفرض الثامن:

أوضحت البيانات في الجدول (٦٦) أن (٦٧.٧٠%) من الجانحين كانوا يسكنون المدينة، وأن (٢٧.١١%) منهم كانوا يسكنون ضواحي المدن، وأن (٥.١٩%) منهم كانوا يسكنون الأرياف، وهذا يدل على انتشار الجنوح في أحياء المدن أكثر من أحياء الضواحي والأرياف. وبيّن الجدول (٦٧) أن (٣٤.٠٩%) من سكان المدن يسكنون في شقق، وأن (٤٣.٤٦%) منهم يسكون في سكنات تقليدية، وأن (١٧.٩٠%) منهم يسكنون في سكنات قصديرية، وأن (٤.٥٥%) منهم فقط يسكون في فيلات.

أما بالنسبة للجانحين الذين يسكنون في ضواحي المدن، فتبين أن (٣٢.٦٣%) منهم يسكنون في شققن وأن (٤٥.٤٠%) منهم يسكنون في سكنات تقليدية، وأن(١٩.١٥%) منهم يسكنون في سكنات قصديرية، وأن (٢.٨٤%) منهم يسكنون في فيلات.

وبالنسبة للجانحين الذين يسكنون في الأرياف فإن (١٨.٥٢%) منهم يسكنون في شققن وأن (٦٦.٦٧%) منهم يسكنون سكنات تقليدية و (٧.٤٠%) منهم يسكنون سكنات قصديرية، وأن (٧.٤١%) منهم يسكنون في فيلات، واستنتجت الدراسة أن أغلب الجانحين يسكنون في المدن والضواحي في سكنات تقليدية أو شقق أو سكنات قصديرية. وأظهر الجدول (٦٨) أن (٦.١٥%) فقط من الجانحين يسكنون في أحياء راقية، وأن (١٢.٩٠%) منهم يسكنون في أحياء متوسطة، وأن (٦٣.٢٦%) منهم يسكنون في أحياء شعبية، وأن (١٧.٦٩%) منهم يسكنون في أحياء قصديرية.

واستنتجت الدراسة أن أغلبية الجانحون يسكنون الأحياء الشعبية والأحياء القصديرية. وبين الجدول (٦٩) أن (٥٥.٩٧%) من الجانحين بينوا أن الموقع الجغرافي الذين يقع فيه حيهم سيء، وأن (٤٧.٦٩%) منهم صرحوا بالوضع السيئ للطرقات والمواصلات بحيهم، وأن (٣٥.٩٦%) منهم صرحوا بقلة توافر المدارس بحيهم، وأن (٥١.٧٣%) منهم صرحوا بنقص المراكز الصحية بحيهم وأن (٥٣.٠٧%) منهم صرحوا بعدم توافر أسواق منتظمة بحيهم.

وقد استنتجت الدراسة أن الأحياء التي يسكن فيها المبحوثون تعاني في غالبيتها من قلة المرافق الضرورية. وأظهر الجدول (٧٠) أن (٧٥.١٩%) من الأحياء السكنية للمبحوثين تنعدم فيها المراكز الثقافية، وأن (٦٤.٦١%) منها تنعدم فيها المراكز الرياضية، وأن (٨٤.٤٢%) منها تنعدم فيها دور الشباب، وأن (٨٧.٤٢%) منها تنعدم فيها المساحات الخضراء.

وقد استنجت الدراسة أن الأحياء السكنية للمبحوثين تفتقر في مجملها إلى المؤسسات الرياضية والثقافية والاجتماعية والترفيهية.

وأظهر الجدول (٧١) أن أغلب المبحوثين يقضون أوقات فراغهم مع الزملاء، وذلك بنسبة (٦٩.٨١%) في حين بلغت نسبة الذين يقضون أوقات فراغهم في البيت ومشاهدة التلفزيون (٢.١١) فقط، وبلغت نسبة الذين يذهبون إلى المساجد (٣.٢٦%)، والذين يذهبون إلى المقاهي (١٠.٩٧%)، والذين يذهبون إلى السينما (٤.٢٣%) والذين يذهبون إلى مقاهي الإنترنيت (٢.٨٨%)، والذين يمارسون الرياضة (٦.٧٤%).

وقد استنتجت الدراسة أن وقت فراغ الجانحين لم يكن مستغل بشكل إيجابي نظراً لإفتقار الأحياء التي يسكنون فيها إلى المؤسسات الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تؤطرهم وتقيهم الانزلاق في الجنوح. وأظهر الجدول (٧٢) أن مستوى الإجرام في الأحياء السكنية للجانحين كان مرتفعاً بحيث بلغت نسبة السرقة (١٩.٨١%)، وبلغت نسبة تعاطي المسكرات والمخدرات نسبة (٤٠.٢٠%)، كما بلغت نسبة الجرائم الأخلاقية (٣٦.١٥%).

وقد استنتجت الدراسة أن الجانحين يسكنون في أحياء يكثر فيها الإجرام، ونخص بالذكر الأحياء القصديرية بالدرجة الأولى ثمّ الأحياء الشعبية.

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن الأحياء التي يسكن فيها الجانحون تعد معظمها من الأحياء الشعبية أو القصديرية التي تتميز بالتكدس السكاني، وتعتبر متخلفة بسبب الفوارق الطبقية والتهميش الاجتماعي، تفتقر إلى المرافق الضرورية والتجهيزات الثقافية والرياضية والاجتماعية، تكثر فيها الجرائم والانحرافات. وبذلك يمكن قبول الفرض السابع من هذه الدراسة.

والنتيجة التي توصلنا إليها جاءت مؤيدة لنتائج بعض الدراسات الجزائرية والعربية التي توصلت إلى أن هناك علاقة بين الأحياء المتخلفة وجنوح الأحداث **(١)**.

كما حثت الكثير من الدراسات الأوروبية التي عالجت موضوع جناح الأحداث في الأحياء السكنية على ضرورة توفير النشاطات الرياضية والثقافية في الأحياء السكنية، ذلك لأن حسن استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب من شأنه أن يقيهم التأثير السيئ للعصابات الإجرامية ويحميهم من الانحراف والإجرام **(٢)**.

---

[١]- علي بوعناقة، **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية – الاجتماعية على الشباب،** المرجع السابق، ص.١٤٧.
- علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر،** المرجع السابق، ص ص: ٩٤-١٠١.
- مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ص: ١٤٤-١٤٥.
- حسن الساعاتي، المرجع السابق، ص : ٨٩-٩١.

[٢] - John .P. HOFFMANN **, activities and delinquency, in crime and delinquency, Birgham young university, vol 4, octobre 2002, P 569.**

المبحث الثاني : أثر رفقاء السوء في جنوح الحداث

الفرض التاسع

لا يصبح الحدث جانحا إلا بعد انتمائه إلى عصابة من نفس الحي الذي يسكن فيه.

غالبا ما يؤدي سوء التكيف الاجتماعي الذي يعاني منه الأحداث إلى انضمامهم إلى عصابات جانحة، ذلك لأن الحدث لا ينحرف بمفرده، وإنما الخبرات الفاشلة التي يمر بها في حياته والمتمثلة في الانقطاع عن الدراسة، والفشل في الحصول على عمل والعيش في أسرة فقيرة، وفي ظروف سكنية سيئة والمعاناة من مشاكل عائلية مختلفة، ونقص أو انعدام فرص الترويح السليم. كل هذه العوامل تؤدي به إلى البحث عن جماعات تسانده وتحل بعض مشاكله، وهذه الجماعات غالبا ما تكون من رفقة الحي الجانحين الذين يختلط بهم ويتعلم منهم عن طريق الاحتكاك والاتصال المستمر الكثير من القواعد السلوكية الجانحة.

ومن هنا إرتأت هذه الدراسة التعرف على حالات الجناح الجماعي في عينة البحث ومدى تأثير رفقاء الحي في اندماج الأحداث في عصابات جانحة من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (٧٣)
يبين ظاهرة تشكيل وتنظيم عصابات السرقة عند الجانحين
(سؤال رقم ٧١)

هل قمت بالسرقة؟	العـــدد	%
وحـــــدك	١٨	٣.٤٦
بمشاركة جانحين	٤٧٠	٩٠.٣٩
بمشاركة بالغيــــن	٣٢	٦.١٥
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

أشارت بيانات البحث أن (٩٠.٣٩%) من الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائم السرقة بالمشاركة، وهذه نسبة مهمة في الجدول، وتجعلنا نستنتج بأن جناح الأحداث في الجزائر هو جناح جماعي.

وقد استنتجت هذه الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين أن العصابات التي كانوا أعضاء فيها يمكن أن نصنفها إلى نوعين: نوع يتكون من جماعة من المراهقين متقاربين

في السن، وغالبا ما يسكنون في حي واحد، ويعيشون في ظروف معيشية ومشاكل اجتماعية متشابهة، لهم ميول ورغبات متفاوتة ويقومون بأفعال مخالفة للقانون جماعيا بدون أي تنظيم من أجل الحصول على بعض المتع والملاذات والأموال التي لا يستطيع الحدث الحصول عليها بمفرده.

والنوع الثاني من العصابة يتكون من مراهقين يقومون بأفعال مخالفة للقانون، بحيث تتخذ العصابة شعاراً لها وقائدا يوجهها، كما تسعى العصابة إلى حماية أعضائها، وبهذا المعني تأخذ عصابات الأحداث شكلا خطيراً يهدد كيان المجتمع.

كما استنتجنا من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من الجانحين كانوا يقومون بالسرقة بمشاركة جانحين يماثلونهم في السن، أما نسبة الجانحين الذين قاموا بجرائم السرقة بمشاركة المجرمين البالغين فكانت قليلة في الجدول بلغت (٦.١٥%) فقط.

ولمزيد من إلقاء الضوء على علاقة الأحداث الجانحين بالمجرمين ارتأت هذه الدراسة التعرف على ما إذا كان سن الجانحين يؤثر على اندماجهم في عصابة المجرمين الكبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧٤)
يبين مدى تأثير سن الجانحين في اندماجهم
في عصابة المجرمين الكبار
(سؤال رقم ٧٢)

الحالـــة / الســن	وحـــدك		مع الجانحيـن		مع البالغيـن		المجمـوع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقـل من ١٣	5	29.41	8	٤٧.٠٥	4	23.52	17	3.27
١٣ – ١٥	11	2.33	442	93.84	18	3.82	471	90.58
١٦ - ١٨	2	6.25	20	62.5	10	31.25	32	6.15
المجمـــوع	18	٣.٤٦	470	90.39	32	6.15	520	100

أشارت بيانات البحث أن الجناح الجماعي مع المجرمين البالغين يقل في فئة السن (١٣-١٥) عاما، ويرتفع في فئة السن (١٦-١٨) عاما.

وتفسير هذه الدراسة ذلك بكون المجرمين البالغين الذين عرفوا بتاريخهم الإجرامي غالبا ما يقدمون للأطفال والمراهقين مثلا أعلى للمجرم الناجح الذي حقق لنفسه كل أسباب الشهرة والنجاح، فأصبح يتمتع بكل مظاهر الثراء مثل امتلاكه لسيارة وألبسة فاخرة ونقود

كثيرة بالإضافة إلى الهيأة والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها في الحي السكني مما يجعل بعض الأحداث الذين يعانون من مشكلات في البطالة والفقر يتخذونه قدوة لهم، وهنا تنشأ العلاقة بين جماعات الجانحين الذين يحملون أعباء سوء التكيف الاجتماعي ويقومون بالنشاط الجانح نتيجة للارتباط الـ وثيق بالبالغـ يـ ن من ذوي الخبرة في الجريمة، حيث يكتسب الأحداث المهارات والقيم التي يتطلبها الإسهام في العصابة (*).

وقد استنتجنا من خلال هذه الدراسة أن التقارب المكاني والالتقاء المستمر بين بعض الجانحين والمجرمين الكبار الذين يسكنون نفس الحي غالبا ما يعزز نشأة هذه العلاقة.

أما فيما يتعلق بإرتفاع الجناح الجماعي مع المجرمين البالغين في فئة السن الأقل من (١٣ عاما) فيمكن تفسير ذلك بكون المجرمين البالغين غالبا ما يضمون إلى عصاباتهم الأحداث الصغار الهاربين من منازلهم، وذلك من أجل استغلالهم في عملياتهم الإجرامية من ترويج للمخدرات والسرقات الموصوفة المتمثلة في السطو على المنازل، كما يتعرض هؤلاء الصغار في غالب الأحيان إلى الاعتداءات الجنسية وهتك العرض.

ولما كان لأهمية معرفة ما إذا كان أعضاء عصابات الجانحين يتعارفون فيما بينهم ويسكنون بنفس الحي بالنسبة لهذه الفرضية أدرجت هذه الدراسة الجدول التالي:

جدول رقم (٧٥)
يبين درجـ ـة التعارف بين أعضاء العصابة
(سؤال رقم ٧٣)

الـ ـ ـحالـ ـ ـة	العـ ـ ـدد	%
من نفس الحيـ ـ ـ ـي	٤٨٦	٩٦.٨٢
غرباء عن الحي ودرسوا معك	-	-
غرباء عن الحي ولم يدرسوا معك	١٦	٣.١٨
المجمـ ـ ـوع	٥٠٢	١٠٠

أظهرت بيانات البحث أن الغالبية العظمة من الأحداث الجانحين الذين كانوا منضمين إلى عصابات يتعارفون بينهم بحكم سكنهم في نفس الأحياء، وذلك بنسبة (٩٦.٨٢%).

وتتكون عصابات الأحداث عادة في أحياء معينة من المدن الكبيرة حيث تكون البيئة الطبيعية للأحداث زوايا الشوارع والأزقة، وغالبا ما نجد هذه العصابات تنشأ وتنتشر في الأحياء الشعبية والقصديرية من المدن الكبرى.

* - راجع الحالة (رقم٩) من دراسة حالات الجانحين في الملاحق.

ويظهر أن الحي هو المكان الذي يلتقي فيه الجانحون ويمثل الشارع المكان المفضل الذي يعبرون فيه على نشاطهم الإجرامي. غير أنه بالنسبة لمكان ارتكاب الجرائم فغالبا ما يفضل الجانحون ارتكابها بعيدا عن أحيائهم بحكم معرفة سكان الحي بهم خاصة إذا تعلق الأمر بالسرقات البسيطة التي يفضلون تنفيذها في المناطق التي تتوافر فيها الفرص العديدة لمزاولة النشاطات الإجرامية مثل الأسواق والشوارع والأماكن المزدحمة بالمارة.

أما إذا كان هدف النشاط الإجرامي هو السطو على البيوت فغالبا ما نجده يُنفذ من طرف الجانحين القاطنين بالحي ذاته لمعرفتهم الجيدة بالمنطقة وسكانها.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها معرفة الأعمال التي كان يزاولها رفقاء الحي للتوقف على مدى تأثيرهم في الجانحين عن طريق المخالطة والمحاكاة أدرجنا الجدول التالي:

جدول رقم (٧٦)
يبين الأعمال التي كان يزاولها رفقاء الحي
(سؤال رقم ٧٤)

الأعمـــال المزاولة	العـــدد	%
بطاليـــن	١٢٥	٢٤.٠٣
يعملون مهنا هامشية	١٥٦	٣٠
تجار سجائر	٨٧	١٦.٧٤
تجار مخدرات	٦٣	١٢.١١
يعيشون من السرقة	٨٩	١٧.١٢
المجمـــــوع	٥٢٠	١٠٠

أوضحت بيانات الجدول أن (٢٤.٠٣%) من المبحوثين كان رفقاؤهم الذين يسكنون بنفس حيهم بطالين، وأن (٣٠%) منهم كانوا يعملون أعمال هامشية وأن (١٦.٧٤%) منهم كانوا تجار سجائر، وأن (١٢.١١%) منهم كانوا تجار مخدرات وأن (١٧.١٢%) منهم كانوا يعيشون من السرقة.

إن الملاحظة الأولى التي تظهر أمامنا عند الإمعان في قراءة الجدول هي أننا نرى بوضوح التقارب في النسب بين مختلف الأعمال التي يزاولها رفقاء الحي مما يدل على أن أكثر من صفة تنطبق على مجموعة رفقاء الحي، فنجدهم إما يمارسون مهنا هامشية أو يتاجرون في السجائر والمخدرات أو يمارسون أعمال السرقة أو أنهم بطالين بدون عمل وهو الشيء الذي يفتح لهم أفاق جديدة من الانحراف والعنف والعدوانية.

أما عن علاقة المبحوثين برفاق الحي الذين يزاولون هذه الأعمال فإننا استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أنها كانت متينة، ويظهر ذلك في قوة الاختلاط والاحتكاك بهذه الجماعات التي كانت تعمل بقصد أو بغير قصد على دفع المبحوثين على الإقبال على تعاطي المخدرات ومساعدتهم على توزيعها وترويجها، كما كانت غالبا ما تشجعهم على الانضمام إلى عصاباتهم للقيام بالنشاطات الإجرامية في السرقة.

والشيء الذي يبرز في هذا التحليل ويبين العلاقة القوية التي كانت تربط رفاق الحي بالمبحوثين هو أنهم كانوا يلتقون باستمرار وبانتظام ببعضهم البعض في أماكن معينة من الحي وفي أوقات محددة غالبا ما تكون بالليل، في جلسات حميمية مرفوقة بتعاطي المخدرات والمهلوسات ، وتبادل أطراف الحديث بكثير من الاستهتار والضحك والكلام البذيء.

ونظرا لانتشار العادات السيئة بصورة مقلقة في أوساط الأحداث الجانحين الذين تحرروا من الرقابة الوالدية، ومن كثير من قيود الضبط الاجتماعي واندمجوا مع رفاق الحي ليشجع بعضهم بعضا على الإقبال المتزايد عليها إرتأت هذه الدراسة التعرف على أنواع العادات السيئة الأكثر إنتشارا بين المبحوثين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧٧)
يبين أنواع العادات السيئة لدى الأحداث الجانحين
(سؤال رقم ٧٥)

نوع العادة	هل تدخن؟		هل تشرب الخمر؟		هل تتعاطى المخدرات ؟		هل تتناول المهلوسات؟		هل تستنشق الغراء	
الحالــــة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعــــم	477	91.73	291	55.96	467	89.81	434	83.47	346	66.53
لا	43	8.27	229	44.04	53	10.19	86	16.53	174	33.47
المجمــوع	520	100	520	100	520	100	520	100	520	100

أشارت بيانات البحث أن (٩١.٧٣%) من الأحداث الجانحين يدخنون، وأن (٥٥.٩٦%) منهم يتناولون الخمر، وأن (٨٩.٨١%) منهم يتعاطون المخدرات وأن (٨٣.٤٧%)منهم يتناولون الحبوب المهلوسة وأن (٦٦.٥٣%) منهم يستشقون الغراء.

لقد استنتجت الدراسة أن هناك إقبال شديد للجانحين على كل أنواع العادات السيئة رغم خطورتها على صحتهم، ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد أنه رغم تحريم الدين الإسلامي لهذه العادات السيئة باعتبارها خطيرة وضارة أخلاقيا وجسميا وعقليا، وغير

مقبولة تمام في أوساط العائلات الجزائرية فإن الجانحين اعتادوا على ممارستها في سن مبكرة، وكان الدافع إلى ذلك الرغبة في التجربة التي تتكرر بسبب الصحبة والملازمة التي يصبح الحدث بعدها مدمناً، ويعلل الجانحون هذا الإدمان بأن المسكرات والمخدرات واستنشاق الغراء تنسيهم همومهم ومشاكلهم، وتوفير لهم راحة نفسية لذلك كانوا يجتهدون في الحصول عليها وتوفير أثمانها بالطرق غير المشروعة (*).

ولإعطاء صورة واضحة عن الظروف التي أحاطت بالجانحين وأدخلتهم إلى عالم المخدرات والمسكرات حاولت هذه الدراسة التعرف على الجهة التي شجعت الجانحين على الإقبال على العادات السيئة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧٨)
يبين طبيعة الجهة التي شجعت الجانحين على الإقبال
على العادات الســيئة
(سؤال رقم ٧٦)

نوع العادة / الجهة المشجعة	التدخيـــن		شـرب الخمر		تعاطــي المخدرات		تناول الحبوب المهلوسة		إستنشاق الغراء	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
رفقاء الحي	٤٠٣	٨٤.٤٩	٢٦٨	٩٢.١٠	٤٣٥	٩٣.١٥	٣٩٣	٩٠.٥٥	٣٤٤	٩٩.٤٢
داخل الأسرة	٢٨	٥.٨٧	١٥	٥.١٥	٢١	٤.٥٠	٣٦	٨.٣٠	-	-
بمبادرة شخصية	٤٦	٩.٦٤	٨	٢.٧٥	١١	٢.٣٥	٥	١.١٥	٢	٠.٥٨
المجمــوع	٤٧٧	١٠٠	٢٩١	١٠٠	٤٦٧	١٠٠	٤٣٤	١٠٠	٣٤٦	١٠٠

يتضح من خلال الجدول أن أكبر مساحة يتم فيها ترويج العادات السيئة هي الأحياء، وأكثر من يقومون بهذا الدور هم الرفقاء على مستوى هذه الأحياء حيث احتلت هذه الفئة نسبة كبيرة في الجدول، الشيء الذي يدل على تأثير هذه الجماعات عن طريق التقليد والمحاكاة في دفع الجانحين نحو الإقبال على هذه العادات السيئة، وذلك بإغرائهم على تناولها عن طريق المبالغة في وصف أثارها التي تساعدهم على نسيان همومهم ومشاكلهم.

*- لاحظت الباحثة أثناء مقابلتها بالمبحوثين جروحا خفيفة على أجسامهم بطول الفخذ وبالصدر والذراع يسمونها بتعبيرهم (التقطاع)، ويرسمونها عندما يكونون في حالة يائسة ولا تكون لديهم مخدرات حتى يتشجعوا ولا يضعفوا لأنهم يفضلون رؤية الدم الذي ينبعث من أجسامهم أحسن من ظرف الدموع.

ويمكننا أن نفسر سبب الإقبال الشديد للجانحين على الإدمان على المخدرات تواجدها بكثرة في محيط الأحياء السكنية بحيث يسهل الحصول عليها مجاناً عن طريق رفقاء الحي أو شرائها من عندهم بأثمان رخيصة.

وتجدر الإشارة إلى أن القنب الهندي الذي يسمى بالكيف أو الشيرة أو الزطلة هو النوع الأكثر استعمالا في أوساط الجانحين، ويتم استهلاكه عن طريق التدخين في السجائر، كما يوجد من بين الجانحين فئة قليلة تستهلك نوع ثاني من المخدرات تسمى **بالهيروين** تستعملها عن طريق الشم أو الحقن، وهو أخطر من النوع الأول ويباع بأثمان باهظة لذلك كان هؤلاء الجانحين يضاعفون من نشاطاتهم في السرقة ليتمكنوا من شرائه في كل وقت يحتاجون إليه.

لاحظت الدراسة أيضا انتشار الحبوب المهلوسة بكثرة في أوساط الجانحين عن طريق شرائها من رفقاء الحي الذين تخصصوا في المتاجرة فيها، أو عن طريق شرائها من الصيدليات باستعمال حيلة تزوير الشهادات الطبية إذا لم تتوافر عند رفقاء الحي، ويسمونها بأسماء مستعارة [*].

أما النوع الثالث من الإدمان الذي ظهر بقوة في بيانات البحث، والذي كان لرفاق الحي دور في إقبال الجانحين على استهلاكه هو استنشاق الغراء الذي بلغت نسبته (٩٩.٤٢%) في الجدول.

لقد كان الجانحون يشترون الغراء من نوع pattex من المحلات التجارية ويضعونها في كيس من البلاستيك على وجوههم ويبدؤون في الاستنشاق بالتداول مع رفقاء الحي، وهم يعتقدون بأن استهلاك هذه المادة الطيارة يعتبر وسيلة للهروب من واقعهم المر بكل مشاكله ولو لوقت قصير والدخول في عالم النشوة والأحلام.

وكثيرا ما تؤدي مشكلات عدم التكيف الاجتماعي التي يعاني منها الأحداث سواء كان ذلك في الأسرة أو في المدرسة أو في الوسط المفتوح إلى إقبالهم على البحث على التعويض في أحضان عصابة من عصابات الجانحين أو المجرمين الكبار وللوقوف على الظروف التي دفعت الجانحين إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين أدرجنا الجدول التالي:

---

[*]- مثل **الحمــــــرة:** ثمنها ١٠٠ دج للحبة الواحدة، ويتناولونها لأنها تمدهم بالشجاعة اثناء إقبالهم على النشاطات الإجرامية.
الزرقـــــة : ثمنها ٧٠ دج للحبة الواحدة، ويتناولونها لأنها تمدهم بالهدوء والراحة عندما يكونون في قلق وتوتر

جدول رقم (٧٩)
يبين الأسباب التي دفعت الجانحين إلى الانضمـ ـام
إلى العصابـ ـة
(سؤال رقم ٧٧)

الأسـ ـ ـباب	العـ ـ ـدد	%
مشـ ـاكل عائلـ ـ ـية	١٩٠	٣٧.٨٥
الهروب من المدرسـ ـة	١٤٣	٢٨.٤٨
مشكلة قضاء وقت الفراغ	١٦٩	٣٣.٦٧
المجمـ ـ ـ ـ ـوع	٥٠٢	١٠٠

أوضحت بيانات البحث أن (٣٧.٨٥%) من الجانحين كانت الأسباب التي دفعتهم إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين ترجع إلى المشاكل العائلية، وأن (٢٨.٤٨%) منهم انضموا إلى عصابات الأحداث نتيجة هروبهم المتواصل من المدرسة، وأن (٣٣.٦٧%) منهم كانت مشكلة قضاء أوقات الفراغ هي التي دفعتهم إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين.

وقد استنتجت هذه الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين أن عدم التكيف العائلي والمدرسي إلى جانب مشكلة الفراغ الذي لم يجد الأحداث كيف يملئونه بطرق وأساليب سليمة أدت بهم إلى الارتماء في أحضان عصابات الجانحين.

وتعود المشاكل العائلية التي صرح بها المبحوثون في معظمها إلى الفقر وسوء الأحوال السكنية، وسوء معاملة الوالدين، ومشكلات التفكك الأسري وما ينجر عنها من أضرار تتمثل في فقدان الأحداث للرعاية الأبوية وحنان وعطف أحد الوالدين أو كليهما مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية عميقة، إلى جانب إهمال ولامبالاة الوالدين في مراقبة وتوجيه سلوك أبنائهم إلى غير ذلك من المشاكل الأسرية التي تؤثر في نفسية الحدث وتؤدي به في حالات كثيرة إلى الهروب من البيت والانضمام إلى عصابات الأحداث الجانحين ليعوض ما فقده في أسرته من حب وعطف وحنان ورعاية واهتمام إلى جانب حل مشكلاته المادية.

أما مشكلة الهروب من المدرسة التي دفعت بالمبحوثين إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين فتعود في معظمها إلى الفشل الدراسي وتكرار السنة وعدم قدرة الحدث على متابعة الدروس وسوء معاملة المعلم كلها أسباب أدت بالأحداث إلى كره المدرسة والتغيب عنها عن طريق الهروب المتكرر منها إلى أن ينقطعوا عنها نهائيا. وبقاؤهم

في الشارع إلى جانب الإهمال الأسري في مراقبة ومتابعة سلوك أبنائهم غالبا ما يؤدي بهم إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين.

وقد استنتجت الدراسة من خلال ما أدلى به المبحوثون أن مشكلة قضاء وقت الفراغ كانت سببا في انضمام بعض المبحوثين إلى عصابات الجانحين لأنهم بعد انقطاعهم عن المدرسة وبقائهم عاطلين بدون عمل أو تكوين مهني كانوا يجدون متسع من الوقت لقضائه في الشوارع أين يجتمعون مع رفقاء الحي من ذوي السلوك المنحرف الذين غالباً ما كانوا يدفعونهم إلى الانضمام إليهم ليكونوا أعضاء في عصاباتهم الجانحة (*).

ونظراً لسوء التكيف الاجتماعي الذي يعاني منه الأحداث والذي كان سببا في انضمامهم إلى عصابات جانحة ارتأت هذه الدراسة التعرف على ما إذا كانت هذه العصابات تحل مشكلة التكيف للأعضاء المنظمين إليها، ومدى رضا أو عدم رضا المبحوثين بانضمامهم إلى هذه العصابات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨٠)
يبين مدى رضا المبحوثين بانضمامهم إلى عصابات الجانحين
(سؤال رقم ٧٨)

الـــحالــــة	العـــدد	%
راضـــــي	٤١٧	٨٣.٠٧
غير راضـــي	٨٥	١٦.٩٣
المجمــــــوع	٥٠٢	١٠٠

أشارت بيانات البحث إلى أن (١٦.٩٣%) من المبحوثين لم يكونوا راضين على انضمامهم إلى العصابات الجانحة وعبروا عن ندمهم ورغبتهم في التوبة وأنّ (٨٣.٠٧%) من المبحوثين الذين كانوا منضمين إلى عصابات جانحة قبل دخولهم إلى مراكز إعادة التربية كانوا راضين بانضمامهم إلى هذه العصابات وبطريقة عيشهم ضمنها، ومن هنا حاولت هذه الدراسة تفسير الأسباب التي جعلت المبحوثين يتعلقون بهذه العصابات من خلال ما أدلى به المبحوثون من وقائع وحقائق.

رأينا في تحليلنا للجدول السابق كيف أدى سوء التكيف الاجتماعي إلى انضمام الأحداث إلى عصابات جانحة، وتوقفنا على أن هناك من الأحداث من يمر بخبرات فاشلة، ومنهم من ينشأ في اسر متصدعة، ومنهم من فشل في تعليمه أو مارس الهرب

---

* - راجع الحالة الثانية من دراسة حالات الأحداث الجانحين في الملاحق.

من المدرسة في صورة متكررة، ومنهم من فشل في العثور على عمل، ومنهم من تتضاءل أمامه فرص الترويح السليم عن نفسه فأنغمس في نشاط متحرر من أي رقابة. وهنا تقوم العصابة حسب تصريحات المبحوثين بوظائفها لحل مشكلات التكيف لدى المبحوثين فتقدم لهم الطمأنينة التي يفقدها البعض في منزله، وتعمق إحساسهم بالانتماء إلى الجماعة وتساندهم، وتقف إلى جانبهم في وقت الأزمات، وتقدم لهم المال للإنفاق، وتهيئ لهم مصادر الإحساس بالتعاطف، فهم يأكلون سويا، ويتبادلون ملابسهم، ويسر كل واحد الأخر بما يتلقاه من مشكلات، وهذه العلاقة الحميمية بين المبحوثين وأعضاء العصابة أثرت كثيراً في نفسية الجانحين موضوع الدراسة إلى درجة أن بعضهم هرب من مركز إعادة التربية ليلتحق بالعصابة التي منحته كل الحب والعطف والرعاية، وبعضهم الأخر ينتظر انتهاء مدة الحكم المقررة عليه من طرف القاضي لإعادة الاتصال بأعضاء عصابته والاندماج ثانية في أوساطها لأنهم يشعرون حسب تصريحاتهم بأن حياتهم مع أفراد العصابة أحسن من معيشتهم داخل أسرهم.

كما تقوم العصابة ببث القيم والمعايير الجانحة التي تبرر السلوك الجانح وتسانده، وتذكي زيادة الإحساس بالظلم الاجتماعي، وتنفي مسؤوليته عن أعضاء العصابة وتلصقه بالنظام الاجتماعي، وتنظر إلى السرقة على أنها انتقام عادل يقوم به الفقراء تجاه الأغنياء (*).

ولاحظت الدراسة من خلال تصريحات المبحوثوين أن الشيء الذي كان يقوي العصابة هو التقارب المكاني والاجتماعي بين أعضائها، فمعظم العصابات تضم أفراد من حي واحد، وأغلبهم يعاني من مشكلات تكيف اجتماعي.

أما بالنسبة للأساليب المستخدمة في السرقة فصرح المبحوثون بأن عملياتها غالبا ما تنفذ على الراجلين أو الراكبين في الشوارع العامة المزدحمة بالمارة، وفي الأسواق الشعبية، ومحطات القطارات والحافلات. يشارك في السرقة جماعة مكونة من ثلاثة إلى أربعة أشخاص من بينهم بنات مع حمل للسلاح الأبيض والقنابل المسيلة للدموع.

يتعاون أعضاء العصابة في تنفيذ عمليات السرقة على الأشخاص، فهناك من يزاحم الناس، وهناك من يتحسس جيبْ الضحية، وهناك من يقوم بالتقاط حافظة النقود، وأخيرا هناك من يخبئ الشيء المسروق ويهرب به حتى لا ينكشف أمره .

كما تستخدم العصابة بنات يشاركنها في عمليات السرقة، وتكون وظيفتهن بعد تزيين أنفسهن وارتداء لباس جميل إغراء الضحية بعد أن تتأكد العصابة من حملها

---

* - لاحظت الباحثة أثناء مقابلتها المبحوثين وشم أخضر على أيديهم يتمثل في رسم ثلاث نقاط على هذا الشكل ▪°▪ النقطة العليا تعني ((**أنا إنسان وحيد بدون أب أو أم وبدون دار ولا دوار**))، **ni père, ni mère, ni dar, ni douar** والنقطتين الموجودتين بالأسفل معناها التعبير عن عدائهم للدولة والنظام اللذين لم يتكفلا بهما وكانا سببا في تواجدهم في هذه الوضعية المهمشة.

نقود كثيرة والسير بها نحو مكان خال ليهجم عليها أعضاء العصابة الذكور ويسرقونها. إن وجود المرأة في العصابة كان يتمثل أيضا في الترفيه عن أعضاء العصابة والقيام بشؤون الطبخ والغسيل.

وتقوم العصابة أيضا بتعليم أعضائها اكتساب الأساليب والمهارات من أجل تحقيق السرقة الجماعية، وتشمل طرق التدريب طرق التصرف في حالة القبض على أحد أعضاء العصابة حتى لا يورط الآخرين، والأكاذيب التي يجب أن يذكرها أمام الشرطة والمحاكم لإنقاذ أعضاء العصابة الآخرين من ملاحقة الشرطة.

غالبا ما تقوم العصابة بتوزيع النقود المسروقة على أعضائها لتصرفها في اللهو والعبث وفي السهرات والمأكولات دون أن تدخر منها شيئا، أو تنفقها في شيء نافع لمستقبلها.

لاحظت الدراسة أيضا من خلال تصريحات المبحوثين أن العصابة كانت تعطي أسماء مستعارة لأعضائها حسب وظيفة وشطارة كل عضو في النشاطات الإجرامية من أجل التهرب من الشرطة لكي لا تتعرف على أسمائهم الحقيقية (*).

وذكر المبحوثون أيضا أن هناك لغة خاصة بهم يتفاهمون بها أثناء عملية السرقة، وهناك مصطلحات خاصة بالشرطة (**) ومصطلحات خاصة بالضحايا (***) وإشارات خاصة بالتحذير من الخطر (****).

وتوقفت الدراسة أيضا على أن مكان التقاء ومبيت أعضاء العصابة كانت عبارة عن قبو (**Cave**) أو مستودع غير مستعمل (**garage**) أو بيوت مهجورة، أو شقق في عمارات لم تتم بها الأشغال إلى أخره من الأماكن التي تسميها أعضاء العصابة **بالديكي** (**Diki**) والتي يقضون فيها معظم أوقات فراغهم عن طريق إحياء الليالي بالموسيقى والرقص وتعاطي المسكرات والمخدرات بصحبة النساء (*).

والطابع العام لسلوك أعضاء العصابة الذي لاحظته الباحثة أثناء مقابلتها للمبحوثين يبدو مصبوغاً بالفضاضة والغلظة والفحش والبذاءة والخشونة، وتبدون هذه الأمور كما لو كانت أمراً عادياً بالنسبة لهم لا يحسون تجاهها بأي حرج لأن هذا السلوك يثير لديهم الرغبة في التشبه بالرجال.

ومن كل ما سبق ذكره تستخلص الدراسة أن الجناح الجماعي في العصابات التي ينتمي إليها المبحوثون يحقق وظيفة هامة لهؤلاء الأحداث لأنه بمثابة الحل الجماعي لمشكلات التكيف الاجتماعي التي يعاني منها هؤلاء. كما تبدو العصابة كنسق اجتماعي بديل يحقق من الوظائف ما فشلت في تحقيقه الأنساق الاجتماعية الأخرى.

---

* - الأسماء المستعارة لأعضاء العصابة مثل: **موح الديقات**(نسبة لوظيفته التي كانت تمثل في سرقة محلات الذهب – **سمير لامـ ـأ** (نسبة إلى وظيفته التي كانت تتمثل في شرح حقائب اليد التابعة للنساء بموس الحلاقة (**Lame gillete**).

** - المصطلحات الخاصة بالضحايا هي **بَقـ ـارْ** : معناها الرجل الغنـ ـ ـي.

***- المصطلحات الخاصة بالشرطة هي: **بَابَاك – كورولا** (نسبة لإسم سيارة الشرطة).

****- الإشارات الخاصة بالتحذير: **الصفير- (Sifflement).**

*- راجع الحالة (رقم١٠) من دراسة حالات الأحداث الجانحين في الملاحق

خلاصـــة الفرض التاســع

أوضح الجدول رقم (٧٣) أن (٩٠.٣٩%) من الجانحين ارتكبوا جرائم السرقة بالمشاركة، وتبين من الجدول (٧٤) أن الجناح الجماعي مع المجرمين البالغين يقل في فئة السن (١٣-١٥) عاما ويرتفع في فئة السن (١٦-١٨) عاما، وفي فئة السن الأقل من (١٣)عاما. ويظهر الجدول (٧٥) أن (٩٦.٨٢%) من الجانحين الذين كانوا منضمين إلى عصابات جانحة يتعارفون ويسكنون في نفس الحي. وأوضح الجدول (٧٦) أن (٢٤.٠٣%) من رفاق الحي الذين يسكن فيه المبحوثون بطالين وأن (٣٠%) منهم كانوا يعملون أعمالا هامشية، وأن (١٦.٧٤) منهم كانوا تجار سجائر، وأن (١٢.١١%) منهم كانوا تجار مخدرات، وأن (١٧.١٢) منهم كانوا يعيشون من السرقة، واستنتجت الدراسة أن هذه الأعمال غالبا ما كانت تفتح أمامهم أفاق جديدة من الانحراف والإجرام.

وأوضح الجدول (٧٧) أن (٩١.٧٣%) من المبحوثين يدخنون وأن (٥٥.٩٦%) منهم يشربون الخمر، وأن (٨٩.٨١%) يتعاطون المخدرات وأن (٨٣.٤٧%) منهم يتناولون المهلوسات، وأن (٦٦.٥٣) منهم يستنشقون الغراء، وبين الجدول (٧٨) أن (٩١.٩٤%) من الجانحين شجعهم رفقاء الحي على الإقبال على العادات السيئة، وذلك لشدة الاحتكاك اليومي بهم.

وأظهر الجدول (٧٩) أن (٣٧.٨٥%) من الجانحين كانت الأسباب التي دفعتهم إلى الانضمام إلى عصابات الجانحين ترجع إلى المشاكل العائلية، وأن (٢٨.٤٨%) منهم انضموا إلى عصابات الأحداث نتيجة هروبهم المتواصل من المدرسة، وأن (٣٣.٦٧%) منهم كانت مشكلة أوقات الفراغ هي التي دفعتهم إلى الانضمام إلى عصابة.

ومن هنا استنتجت الدراسة أن عدم التكيف العائلي والمدرسي، إلى جانب بقاء المبحوثين في الشارع بعد التخلي عن الدراسة دون أن يجدوا أي احتواء من طرف مؤسسات التكوين المهني أو المؤسسات الرياضية والثقافية والاجتماعية أدى بهم إلى الارتماء في أحضان العصابة وانتهاج طريق الانحراف والإجرام.

وأوضح الجدول (٨٠) أن (٨٣.٠٧%) من المبحوثين الجانحين الذين انضموا إلى عصابات الجانحين أبدوا رضاهم بانضمامهم إلى هذه الجماعات ذلك لأن العصابة تحل لهم مشكلات عدم التكيف الاجتماعي التي يعانون منها عندما تساندهم وتقدم لهم مصادر الإحساس بالعطف، وتقف إلى جانبهم في وقت الأزمات، وتقدم لهم المال للإنفاق، الأمر الذي يجعلهم يتعلقون بها ويعتبرونها كبديل يحقق لهم الوظائف التي عجزت المؤسسات الأخرى من تحقيقها لهم.

ومن كل ما تقدم نستطيع القول أن الجناح في عينة البحث هو جناح جماعي ينشأ في أحياء الفقر في المدن الكبرى في شكل عصابات تسكن في نفس الحي وتعاني من مشكلات سوء التكيف الاجتماعي، فتنظم إلى العصابة لما تهيئه لها من إشباع لرغباتها الأساسية وروح المغامرة والانتقام، كما تعتبر من ناحية أخرى مصدر للهو والحصول على بعض المتع والملذات والأموال التي لا يستطيع الحدث الحصول عليها بمفرده.

ومن هنا نستنتج أن الأحداث لا يصبحون منحرفين إلا بعد انتمائهم إلى عصابات جانحة. وبذلك يتحقق قبول الفرض التاسع من هذه الدراسة.

وهناك دراسات عديدة أجريت في بلدان مختلفة أظهرت نتائجها الصورة الجماعية للسلوك الجانح، وتوصلت إلى أنه يندر أن تقع جريمة أو جنوح من قبل فرد واحد بمفرده[1].

---

[1] - CENEAP , **La délinquance juvénile en Algérie,** Doc II, Alger, juillet1986, PP : 25-27.

- علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر،** المرجع السابق، ص: ١٠٠.
- محمد عارف، المرجع السابق، ص ص: ٦٥٨-٦٦٨.
- مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ص: ١٧٢-١٨٤.

الفصل السادس عشر:النتائج والمقترحات

المبحث الأول: نتائج البحث.

المبحث الثاني:التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول: نتائج البحث.

تنقسم نتائج البحث إلى قسمين هما:

أولا- نتائج عامة:

وجد أن هناك علاقة بين فئات الأعمار وحالات الجنوح، أي كلما ارتفعت الفئات العمرية ارتفعت معها النسبة المئوية لحالات الجنوح. وتبين أن أكبر نسبة من الجانحين تقع في فئات الأعمار (١٦-١٨ عاما)، وتبين أن متوسط أعمار الجانحين (١٥.٨٨ **عاما**).

وتبين أيضا أن أعلى نسبة من الأحداث الجانحين كانوا يسكنون وقت ارتكابهم للجريمة بمنطقة الوسط، وذلك بنسـبة (٥٨.٠٨%) تليها منطقة الشرق بـ (١٨.٨١%) ثم منطقة الغرب بـ(١٨.٠٨%) أما منطقة الجنوب فلم تسجل إلا نسبة قليلة بلغت (٤.٠٣%) فقط.

وأوضحت بيانات البحث أن (٦.٢٠%) من الجانحين كانوا أميين وأن (٣٧.٥٠%) منهم انقطعوا عن الدراسة في المستوى الابتدائي، وأن (٥١.٣٠%) منهم تركوا الدراسة في المرحلة المتوسطة، وأن (٥%) فقط لهم مستوى ثانوي.

وتبين أن متوسط عدد الأبناء في أسر الجانحين هو (٥.٣٨ **فردا**) وقد استنتجت الدراسة أن الجنوح منتشر أكثر على مستوى الأسر الكثيرة العدد أي التي لديها من (٥) إلى (٨) أبناء.

وأشارت بيانات البحث إلى أن (١٦.٥٣%) من الجانحين كان ترتيبهم الأول بين إخوانهم وأخواتهم، وأن نسبة الجانحين ذوي الترتيب الثاني والثالث هي الغالبة في عينة البحث حيث سجلت نسبتها (٢١.٣٤%) و (٢٠.١٩%) على التوالي، أما نسبة الجانحين الذين كان ترتيبهم الأخير فقد بلغت (١٥%). واستنتجت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين رتبة الحدث عند ولادته وبين جنوحه لأن الجنوح في عينة البحث مَس كل الأحداث مهما كانت رتبتهم بين إخوانهم، ذلك لأنه مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحيط بالحدث والتي تعكس أثرها على جناحه سواء كانت رتبته الأولى أو الوسطى أو الأخيرة.

كما تبين أن متوسط أعمار آباء الجانحين هو (٥١.٥٨) عاما، ومتوسط أعمار أمهات الجانحين (٤٤.٧٣) عاما.

وتبين أيضا أن الأمية متفشية بين أباء الجانحين بنسبة (٥٢.٣٠%) وبين الأمهات بنسبة (٦٢.١١%)، واستنتجت الدراسة أن المستوى التعليمي المنخفض لآباء الجانحين يعتبر أحد العوامل المهمة في جنوح الأبناء، وذلك لما له من التأثير على الدور الوظيفي للأسرة.

واتضح من بيانات البحث أن السرقة التي بلغت نسبتها (٦٠.١٩%) تعتبر أكثر الجرائم إنتشاراً من بقية أنواع الجرائم متبوعة بجرائم الضرب والجرح العمدي بنسبة (١٩.٦٢%) واستنتجت الدراسة تصاعد أعمال العنف لدى الجانحين بنسبة مرتفعة عن طريق الاعتداءات الجسدية بالسلاح لأبيض لم تكن معروفة بهذه الخطورة في الوقت السابق.

أما جرائم المخدرات التي بلغت نسبتها (٦.١٥%) فتبين أن المتورطين في هذه الجريمة من الأحداث كانوا يعملون بالاتصال مع المجرمين البالغين الذي كانوا يساعدون على الحصول عليها وبالتالي بيعها ونشرها وترويجها عبر الأحياء السكنية.

وتبّين أن أكثر المسروقات كانت نقودا بنسبة (٤٦.٣٢%) تليها المسروقات المتعلقة بالهواتف النقالة بـ نسبة (٣٧.٧٠%) التي تعتبر ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري اتسعت وانتشرت منذ تعميم استعمال الهواتف النقالة حيث وجد المبحوثون في سرقتها التي تتم عن طريق الخطف سهولة كبيرة بالإضافة إلى بيعها بسرعة وبأثمان عالية.

أما سرقة الحلي الذهبية من النساء التي كانت منتشرة في الماضي فقد تراجعت معدلات هذا النوع من المسروقات بسبب تراجع النساء على وضع صيغتهن في الشارع من جهة وصعوبة تصريف السلعة المسروقة من الحلي الذهبية عبر الأسواق أو الصاغة خوفا من ملاحقة الشرطة.

أما جرائم القتل فكانت نسبتها (٣.٦٦%) وتضمنت القتل بسبب تصفية الحسابات أو غسلا للعار أو القتل العمدي أو غير العمدي. وكانت نسبة الجرائم الأخلاقية تمثل (١٠.٣٨%).

واتضح أن ظاهرة زنى المحارم التي لم تكن معروفة من قبل بدأت تتجه نحو الانتشار. وظهر أن أكثر الجرائم تكرارا هي جريمة السرقة متبوعة بجرائم الضرب والجرح العمدي ثم الاتجار غير المشروع للمخدرات. كما تبين أن هناك ارتفاع معتبر لظاهرة العود إلى الجريمة.

أوضحت بيانات البحث أن أعلى نسبة لجرائم الجانحين سجلت بالجزائر العاصمة بـ (٣٩.٣٣%) متبوعة بولايات وهران (١٠.٣٨%) عنابة (٦.٩٣%) قسنطينة

(٦.٥٤%)، واستنتجت الدراسة أن ظاهرة جناح الأحداث استفحلت بصورة ملفتة للنظر في كل من ولايات الجزائر العاصمة ووهران و عنابة و قسنطينة و سطيف والبليدة و باتنة. وتبين أن أغلب الجرائم كانت تقع صباحا وظهراً وليلا. وظهر أن جرائم الجانحين تزداد في فصل الصيف والربيع وتنخفض نوعاً ما في فصل الخريف وتنقص في فصل الشتاء.

وتبين أن اقل مدة حكم صدرت بحق الجانحين هي ستة أشهر وبنسبة تعادل (١٠.٧٧%) وأعلى مدة حكم هي عشر سنوات وبنسبة تعادل (٣.٦٧%)، وتبين أن مدة الحكم بسنة ونصف (١٨.٢٦%) وسنتين (٢٠.٣٨%) وثلاث سنوات (١٤.٤٤%) هي أكثر المدد تكراراً، وسجلت نسبة الحكم بسنتين أعلى النسب. وقد استنتجت الدراسة أن الحكم بستة أشهر ليست كافية لإصلاح الحدث، إذ لا يمكن له أن يتلقى في هذه المدة القصيرة تدريب مهني وعلاج نفسي وتربوي، وإن مثل هذه الأحكام المخففة قد تدعم الانحراف أكثر من تقويمه.

ثانيا: نتائج الفروض:

الفرض الأول:

١- أن أسر الأحداث الجانحين تعيش في عوز واحتياج مادي كبير.

وأيدت نتائج البحث صحة الفرع الأول من الفرض الأول حيث تبين أن المهن الغالبة لآباء الجانحين هي المهن البسيطة التي تضم العمال من ذوي الأجر المنخفض. وتبين أن متوسط دخل آباء الجانحين بلغت (١٤١٢٥دج)، وأن أعلى نسبة من أباء الجانحين كانت دخولهم تتراوح ما بين (١٠.٠٠٠– ٢٠.٠٠٠ دج)، كما أن أباء الجانحين الذين كانت دخولهم تقل عن (١٠.٠٠٠دج) بلغت نسبة مهمة في البحث قدرت بـ (٤٠.٧٧%).

واستنتجت الدراسة أن الغالبية العظمى من أمهات الجانحين كن ماكثات في البيت وأن (٣٥.٧٠%) منهن كن يعملن في أعمال بسيطة كمنظفات أو عاملات في الإدارة أو خياطات أو عاملات في ورشات للصناعات الخفيفة، وكان خروجهن للعمل اضطرارياً دفعتهن الحاجة والعوز إلى الإقدام عليه من أجل دعم دخل الأسرة. وبينت بيانات البحث أنه نظرا للعوز المادي الذي كانت تعيش فيه أسر المبحوثين (٥١.١٥%) من الجانحين كانت لهم سابقية عمل في مهنة أو أكثر من أجل دعم دخل الأسرة. كما تبين أنه رغم إضافة مداخيل تكميلية لدخل رب الأسرة من طرف الأبناء فلم تكفي لسد حاجيات الأسرة الضرورية في الأكل واللبس والتمدرس والعلاج. وتبين من الدراسة أن غالبية أسر الجانحين يتمثل استهلاكها للمواد الأولية في التغذية الأساسية في العجائن والحبوب الجافة

حيث سجلت ارتفاع في استهلاك هذه المواد وانخفاض نسبة استهلاك اللحوم ومشتقاتها والفواكه، وبدرجة أقل الخضر الطازجة. وقد استنتجت الدراسة أن ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لأسر المبحوثين أدى إلى استبدال مواد غذائية ضرورية لنمو جسم الأطفال بالعجائن والحبوب الجافة والنشويات.

وتبين أيضا أن الجزء الأكبر من دخل الأسرة ينفق على الغذاء، أما الإنـفاق على التعليم والصحة والترفيه فلم يمثل إلاّ نسبة قليلة جدا في البحث تكاد تكون معدومة. وتوصلت نتائج البحث بالنسبة إلى الإنتماء الطبقي للجانحين أن (٦٥.٧٧%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر فقيرة وأن (٢٣.٢٧%) منهم ينتمون إلى أسر فقيرة جدا، وأن (٨.٨٥%) فقط منهم ينتمون إلى أسر متوسطة الحال، أما الأحداث الذين ينتمون إلى أسر مريحة فهي قليلة جدا سجلت نسبتها (٢.١١%) فقط.

٢- أن أسر الجانحين تعيش في ظروف سكنية سيئة.

وأيدت نتائج البحث صحة الفرع الثاني من الفرض الأول حيث تبين أن (٣٢.٨٨%) من أسر الجانحين يسكنون في شقق، وأن (٤٥.١٩%) يسكنون في سكنات تقليدية وأن (١٧.٧٠%) منهم يسكنون سكنات قصديرية، أما السكنات من نوع الفيلا فقد جاءت نسبتها ضعيفة جدا في عينة البحث. كما تبين أن (٧٤.٦٣%) من أسر الجانحين تسكن في بيوت تعود ملكيتها إليهم وأن (٢٥.٣٧%) منهم تسكن في بيوت مستأجرة، وأن (٢٢.٨٩%) منهم يسكنون في غرفة واحدة و (٣٢.١١%) منهم يسكنون في غرفتين وأن (٣٣.٤٧%) منهم يسكنون في ثلاث غرف. واستنتجت هذه الدراسة أن أغلبية المبحوثين يعيشون في ظروف سكنية صعبة من حيث نوعية السكن، ومن حيث الحيازة على الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو الثلاث غرف التي بلغت نسبتها (٨٨.٤٧%) من إجمالي عدد غرف مساكن المبحوثين.

واستنتجت الدراسة أن نسبة كبيرة من أسر الجانحين تتشكل من عدد كبير من الأفراد تسكن في غرفة واحدة أو في غرفتين، الامر الذي يمكن معه القول ان أسر الجانحين تعاني من الاكتظاظ والازدحام و الضيق في المسكن. وأوضحت بيانات البحث أن نسبة معتبرة من مساكن أسر الجانحين لا تتوافر على المرافق الضرورية للسكن من حمام ومطبخ ودورة مياه، ومياه صالحة للشرب وغاز المدينة، وتبين أن الظروف السكنية لأسر الجانحين لا تزال دون المستوى اللائق من النظافة والصحة.

الفرض الثاني:

توجد علاقة بين حالات الطلاق بين الوالدين وحالات الجنوح.

وأيدت نتائج البحث صحة هذه الفرضية حيث تبيّن أن نسبة الطلاق في أسر الجانحين بلغت (١٢.٧٠%)، وكانت أعمار (٧٥.٧٦%) من الجانحين (الذين حدث الطلاق بين والديهم) تقل عن عشر سنوات . وتبين أن آباء وأمهات الجانحين كانوا ميالين للزواج بعد الطلاق. وظهر أن بعض الجانحين تعرضوا إلى التشتت بعد وقوع الطلاق حيث انضم (٢٤.٢٤%) منهم إلى آبائهم وانضم (٦٣.٦٤%) منهم إلى أمهاتهم و(١٢.١٢%) منهم انضموا إلى أحد الأقارب. وتعرض (٨٤.٨٥%) من الجانحين إلى المعاملة السيئة (بعد الطلاق) من طرف الأشخاص الذين انضموا إليهم، مما ولد لديهم اضطراب نفسي نتيجة لفقدانهم للطمأنينة والرعاية والحب والتفهم والحماية، الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى الفرار من البيت وانتهاج السلوك الجانح.

الفرض الثالث:

يكثر الخصام والعراك بين الوالدين في أسر الجانحين.

وأيدت نتائج البحث صحة هذا الفرض حيث تبين أن (٧٠.٣٨%) من أسر الجانحين كن يقع الخصام الشديد بين والديهم وأن (٨٠.٩٣%) منهم كان الخصام يحدث دائما وبصورة مستمرة بين والديهم. وتبين أن آباء الجانحين كانوا أكثر قسوة في معاملتهم لزوجاتهم، وكان أسلوب الضرب والشتم أكثر استعمالاً من طرف آباء الجانحين نحو زوجاتهم، وكانت الوسائل الأكثر استعمالاً في توجيه الضرب لأمهات الجانحين تتمثل في اللكم باليد والشد من الشعر والعصا والضرب بأي شيء يكون في يد آباء الجانحين مهما كانت وقعته خطيرة وضارة على الأمهات. وأشارت بيانات البحث إلى أن (٩٨.٣٦%) من الخصومات بين الآباء والأمهات كانت تحدث على مرأى ومسمع من الجانحين، الأمر الذي كان يفقد الأسر خاصية التوافق والاستقرار ويضعف قدرة الأبوين على توفير الجو الأسري الصالح للتنشئة الاجتماعية السليمة.

الفرض الرابع:

توجد علاقة بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح.

وأيدت نتائج البحث صحة هذا الفرض حيث تبين أن معاملة أباء وأمهات الجانحين كانت تتصف بالقسوة والتأرجح بين القسوة واللين والإهمال واللامبالاة واستنتجت الدراسة أن أسلوب القسوة في معاملة الجانحين كان أكثر استعمالا من طرف أبائهم. وأن الجانحين كانوا أكثر عرضة للإهمال واللامبالاة. وتبين أن معاملة الأمهات للجانحين كانت تتصف بالإهمال واللامبالاة أو التأرجح بين القسوة واللين. وتبين أن مشاعر الجانحين نحو آبائهم وأمهاتهم كانت تتصف بالحب أو عدم الاهتمام.

وتبين أن أسلوب التربية الخاطئة المتمثل في الضرب والشتم هو الأسلوب الأكثر تكرارً عند آباء الجانحين، وأن أسلوب النصح والشتم وعدم الاهتمام أكثر تكرارا عند أمهات الجانحين. وأوضحت بيانات البحث أن الضرب بالعصا والحزام الجلدي والأيدي عن طريق اللكمات والصفعات، وأنبوب المطاط والجلد بواسطة السوط أو الحبل أكثر استخداماً من طرف آباء الجانحين. وأوضحت بيانات البحث أن (٦٥.٩٦%) من الجانحين هربوا من بيوتهم وعرضوا أنفسهم لأخطار الشارع والوقوع في شباك الجانحين والمجرمين لأنهم لم يجدوا في بيوتهم الأمان النفسي والعاطفي. وتبين أن الأسباب التي جعلت المبحوثين يتركون بيوتهم تمثلت في القسوة في المعاملة والفقر وتأثير الأصدقاء.

الفرض الخامس:

١- يكثر الإدمان على المسكرات في أسر الجانحين.

وأيدت نتائج البحث الفرع الأول من الفرض الخامس حيث تبين أن (٢٣.٦٦%) من أباء الجانحين وأن (١٣.٢٦%) من أمهاتهم و (٢٨.٠٧%) من إخوتهم و(٧.٣٠%) من أخواتهم يتناولون المسكرات. وظهر أن أباء وأمهات وإخوة وأخوات الجانحين كانوا يتناولون كل المسكرات من خمر ومخدرات وحبوب مهلوسة معا، وتبيّن أنهم كانوا يتناولونها بصورة مستمرة ومتواصلة.

وقد استنتجت الدراسة أن إدمان أباء وإخوة وبعض أمهات الجانحين على المسكرات أدى على حدوث اضطرابات داخل الأسرة تمثلت أساسا في تعرض بعض أفرادها إلى الضرب والشتم بالإضافة إلى الإهمال المادي والمعنوي للأسرة الأمر الذي تسبب في إحداث القلق و التضمر والاضطراب النفسي لدى الجانحين ودفعهم إلى البحث عن بيئات أخرى يجدون فيما السكينة والراحة والهدوء.

٢- يكثر تفشي الجريمة عند أسر الجانحين

وأيدت نتائج البحث الفرع الثاني من الفرض الخامس حيث تبين أن (٢٩.٧٤%) من أباء الجانحين و (١٦.٣٢%) من أمهاتهم و (٤٢.٥٧%) من إخوتهم و (١١.٣٧%) من أخواتهم ارتكبوا جرائم.

وتبين أن جرائم السرقة والضرب والجرح العمدي والجرائم الجنسية وجرائم المتاجرة في المخدرات هي أكثر أنواع الجرائم انتشاراً في أسر الجانحين. والشيء الملفت للنظر الذي توصلت إليه الدراسة هو أن أمهات الجانحين اللائي وجدن أنفسهن في حالة طلاق أو ترمل وبدون عائل أصبحن يتجهن أكثر فأكثر إلى امتهان مهنة الدعارة للارتزاق منها.

واستنتجت الدراسة أن تفشي الجريمة بمختلف أنواعها في أسر الجانحين أدت إلى أن ينشأ الحدث في أسرة فاسدة يوجد من بين أفرادها مجرمون يعيشون معه فيأخذ عنهم طباعهم وسلوكهم، وهو في سن صغيرة وخطيرة غالبا ما يميل فيها إلى تقليد أبيه أو أمه أو أخيه الأكبر أو أخته الكبرى باعتبارهم مثله الأعلى فيصبح ارتكاب الجريمة بالنسبة إليه أمراً مقبولا لا يرى فيه معنى للخطيئة.

الفرض السادس:

توجد علاقة بين الفشل المتواصل في التحصيل الدراسي للأحداث وحالات الجنوح.

وأيدت نتائج البحث هذه الفرضية حيث تبين أن هناك تسرب دراسي كبير خاصة في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط وأن أسباب الانقطاع المبكر عن الدراسة كانت تتمثل في كراهية الدراسة والطرد بسبب الضعف الدراسي وتجاوز سن الدراسة، والطرد بسبب كثرة الغيابات والاضطرار إلى العمل. وتبين أن (٧٨.٩٨%) من الجانحين كرروا السنوات الدراسية، وأن (٣٥.٣٢%) منهم كرروا السنوات الدراسية عدة مرات.

واستنتجت الدراسة أن الأداء الدراسي الضعيف للجانحين كان يشعرهم بالفشل المتواصل والإحباط الشديد الأمر الذي كان يفقدهم الباعث المشجع لاستمرار تعليمهم. وظهر أن صعوبة المواد الدراسية كانت من أكبر أسباب فشل الجانحين في الدراسة تليها كثرة المواد الدراسية وعدم فهم الدروس وتأثير رفقاء السوء كلها أسباب ساهمت في الفشل الدراسي للجانحين.

وأشارت بيانات البحث إلى أن (٧٨%) من الجانحين كانوا يتغيبون عن الدراسة. وتبين أن (٦٥.٧٤%) من الجانحين المتغيبين عن الدراسة كانوا يذهبون للتجوال

مع التلاميذ الآخرين المتغيبين عن الدراسة وأن (٢٠.٦٥%) منهم كان سبب تغيبهم عن الدراسة رفاق السوء.

واستنتجت هذه الدراسة أن فشل الجانحين المتواصل في الدراسة يرجع إلى تحصيلهم الدراسي المنخفض وإلى فشلهم في تحقيق النجاح وتقدير الذات. وقد نتج عن هذا الفشل عدم قدرة الجانحين على استيعاب المواد الدراسية مما ينعكس على انخفاض الدرجات التي يحصلوا عليها في الاختبارات التحصيلية ويؤدي بهم إلى تكرار السنوات الدراسية الأمر الذي يجعلهم يكرهون الدراسة، ويزيد في اقتناعهم بضرورة تركها، ليجدوا أنفسهم بعد ذلك في الشارع عرضة لأخطار الإنحراف والجنوح.

الفرض السابع:

توجد علاقة بين أسلوب القسوة والإهمال الذي يستعمله المعلم في معاملة الأحداث وحالات الجنوح.

وأيدت نتائج البحث هذه الفريضة بحيث تبين أن معاملة المعلمين للجانحين كانت تتصف بالقسوة واللامبالاة، كما أوضحت بيانات البحث أن مشاعر الجانحين نحو معلميهم كانت تتصف بالكراهية وعدم الاهتمام واللامبالاة. وتبين أن أسلوب الضبط الممارس من طرف المعلمين على المبحوثين عند ارتكاب الخطأ كان يتمثل في الشتم والضرب والطرد من القسم.

وأشارت بيانات البحث أن (٨٧.٢٢ %) من الجانحين صدرت عنهم سلوكات عنف داخل مؤسسة المدرسة.

وتبين أن سلوك السب والشتم بالكلام البذيء وإثارة الفوضى في حجرة الدرس والمشاجرة بين التلاميذ وعصيان أوامر الأستاذ والسخرية والاستهزاء بالتلاميذ والأساتذة وحمل السلاح الأبيض وتعاطي المخدرات والتحرش الجنسي هي سلوكات العنف الأكثر إنتشاراً في أوساط الجانحين.

وتبين أن (٢٠.٥٠%) من الجانحين عوقبوا بالطرد النهائي و (١٧.٣٤%) منهم عوقبوا بالطرد المؤقت و (٣٦.٠٣%) منهم عوقبوا بالتوبيخ الشفوي من طرف المعلمين وإدارة المدرسة نتيجة أعمال العنف التي مارسوها داخل مؤسسة المدرسة.

وتبين أن طموحات المبحوثين الذين سئلوا عن مدى رغبتهم في الرجوع إلى مقاعد الدراسة إذا أتيحت لهم فرصة ثانية كانت تتمثل في تغيير البرامج الدراسية وتحسين العلاقة بين المعلمين والتلاميذ وتوفير الدروس الخصوصية. وتبين أن الجانحين الذين

عبروا عن عدم رغبتهم في الرجوع إلى مقاعد الدراسة فكان ذلك نتيجة ضعف مستواهم الدراسي وتكرارهم للسنوات الدراسية عدة مرات وكرههم لجميع أنواع السيطرة والضبط التي يفرضها نظام المدرسة، كما تبين أنهم لا يحسون بأي انتماء للمدرسة.

واستنتجت الدراسة أن الجانحين الذين لا يرغبون في الرجوع إلى مقاعد الدراسة لاعتقادهم أن الدراسة ليست لها قيمة فكانوا يفضلون العمل وكسب المال منذ الصغر أحسن من الدراسة والتعب لمدة طويلة ثمّ البقاء في بطالة.

واستنتجت الدراسة أن المدرسة لم تعد تلبي حاجيات وطموحات وأهداف الجانحين، وفقدت الكثير من قيمتها الاجتماعية خصوصا بعد انخفاض قيمة الشهادات الجامعية وتفشي ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

الفرض الثامن:

توجد علاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث وحالات الجنوح.

وأيدت نتائج البحث هذه الفرضية حيث تبين أن أغلب الجانحين يسكنون في المدن وضواحيها في سكنات تقليدية أو شقق أو سكنات قصديرية. وتبين أن الغالبية العظمى من الجانحين تسكن في أحياء شعبية أو أحياء قصديرية تشكو من نقائص كبيرة في المرافق الضرورية للحياة السكنية من تعبيد الطرقات وتوفر المواصلات والمدارس والمراكز الصحية والأسواق والمحلات التجارية بالإضافة إلى عدم توفر شروط النظافة وتكدس القمامات والمياه الراكدة والأوحال في بعض الأحياء الشعبية والقصديرية.

وأشارت بيانات البحث أن (٧٥.١٩%) من الأحياء السكنية للجانحين تنعدم فيها المراكز الثقافية وأن (٦٤.٦١%) منها تنعدم فيها المراكز الرياضية وأن (٨٤.٤٢%) منها تنعدم فيها دور الشباب وأن (٨٧.٣٠%) منها تنعدم فيها المساحات الخضراء.

واستنتجت الدراسة أن الأحياء السكنية للجانحين تفتقر في مجملها إلى المؤسسات التي تشبع حاجات الجانحين في الرياضة والثقافة والترفيه مما جعل الأرصفة والشوارع والمجالات العامة من أهم الفضاءات التي تحوي الجانحين وتزودهم بثقافة الشارع برفقة رفقاء السوء.

وتبين أن الجانحين كانوا يسكنون في مناطق يكثر فيها الإجرام المتمثل في انتشار السرقة، وتعاطي المخدرات والمسكرات وبيوت الدعارة بالإضافة إلى الشجارات والخصومات والصراعات والشتائم والكلام البذيء المنتشرة في أوساط هذه الأحياء.

واستنتجت الدراسة أن الحدث حين يعيش وسط هذه الرذائل والموبقات لا يجد مانعا من ممارستها لأنها أصبحت عادات شائعة ومألوفة ومسموحة في هذه الأوساط يمارسها الناس دون خجل أو حياء، وبالتالي أصبحت جزء من الثقافة التي تميز الحي ذاته.

الفرضية التاسعة:
لا يصبح الحدث جانحا إلاّ بعد انتمائه إلى عصابة من نفس الحي الذي يسكن فيه.

وأيدت نتائج البحث هذه الفرضية حيث تبين أن (٩٠.٣٩%) من الجانحين ارتكبوا جرائم السرقة بالمشاركة، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن جناح الأحداث في الجزائر هو جناح جماعي. وتبين أن الغالبية الساحقة من الجانحين كانوا يقومون بالسرقة بمشاركة جانحين يماثلونهم في السن، أما نسبة الجانحين الذين قاموا بالسرقة بمشاركة مجرمين بالغين فكانت قليلة، وتبين أن الجناح الجماعي مع المجرمين البالغين يقل في فئة السن (١٣-١٥) عاما ويكثر في فئة السن (١٦-١٨) عاما وذلك بسبب انبهار الجانحين بالمجرم البالغ الذي استطاع أن يحقق الثروة والمال فيتخذونه قدوة لهم ويرغبون في الانضمام إلى عصابته.

كما تبين من بيانات البحث أن الجناح الجماعي مع المجرمين البالغين يرتفع في فئة السن الأول من (١٣ عاما) وذلك بسبب استغلال المجرمين الكبار للأحداث الصغار الهاربين من منازلهم في عملياتهم الإجرامية في ترويج المخدرات والسرقات الموصوفة، كما يعرضونهم إلى الاعتداءات الجنسية وهتك العرض.

وأشارت بيانات البحث إلى أن (٩٦.٨٢%) من الجانحين المنضمين إلى عصابات الأحداث كانوا يتعارفون فيما بينهم ويسكنون بنفس الحي. وتبين أن العلاقة بين الجانحين ورفقاء الحي الذين كانوا بطالين أو يعملون في مهن هامشية أو تجار سجائر ومخدرات أو يعيشون من السرقة كانت متينة، ويظهر ذلك في قوة الاختلاط والاحتكاك التي كانت تشجعهم إلى الانضمام إلى عصابات للقيام بالنشاطات الإجرامية في السرقة وبيع وترويج المخدرات.

واستنتجت الدراسة أن هناك إقبال شديد للجانحين على كل أنواع العادات السيئة التي اعتادوا على ممارستها في سن مبكرة، وكان الدافع إلى ذلك الرغبة في التجربة التي تتكرر بسبب الصحبة المتمثلة في رفقاء الحي الذين يلازمونهم طول الوقت حتى يصبحون بعدها مدمنين. وتبين أن أكبر مساحة يتم فيها ترويج العادات السيئة والمتمثلة على الخصوص في تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة واستنشاق الغراء هي الأحياء السكنية، وأكثر جهة شجعت الجانحين على الإقبال على تعاطي هذه المسكرات هي رفقاء

الحي عن طريق التقليد والمحاكاة. وظهر أن أهم الأسباب التي دفعت الجانحين إلى الانضمام إلى العصابة تعود إلى المشاكل العائلية والهروب من المدرسة ومشكلة قضاء وقت الفراغ، وتبين أن (٨٢.٩٠%) من الجانحين كانوا راضين وغير نادمين على انضمامهم إلى العصابات الجانحة، وذلك نظرا لما حققته لهم العصابة من مساندة وطمأنينة وعطف وحنان إلى غير ذلك من حلول لكل مشكلات التكيف التي كانوا يعانون منها وعجزت المؤسسات الأخرى من إيجاد حلول لها.

المبحث الثاني: التوصيات والمقترحـــات

انطلاقا من النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات لمعالجة ظاهرة جناح الأحداث بهدف التخفيف من خطورتها والتطويق من مضاعفاتها.

١- إنشاء مرصد للأحداث قصد معالجة مشاكلهم بصفة تشرك جميع القطاعات والأنظمة العاملة في مجال الطفولة والشباب، وتكون مهمة هذا المرصد مراقبة احترام حقوق الطفل والإلمام بجميع مشاكلهم، ودراسة السياسات الوطنية التي تعمل في إطار تحسين الظروف المعيشية والسكنية والتعليمية والمهنية للأحداث بهدف التقليص من حدة ظاهرة الجنوح.

٢- اعتماد مقاربات جديدة في التكفل بآمال وتطلعات الأحداث.

٣- حث الجماعات المحلية على القيام بواجباتها في التكفل بالشباب وإشراكهم في البرامج التنموية لإبعادهم عن الانحراف.

٤- محاربة التهميش عن طريق توفير المراكز الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية ودور الشباب في كل الأحياء الفقيرة منها والراقية، والسهر على أن تكون هذه الأنشطة جذابة للأحداث في حالة خطر معنوي لكي تمكنهم من إشغال أوقات فراغهم بصفة مفيدة.

٥- تقويم السياسة الموجهة للأحداث والشباب تقويما صارما وتشجيع إنشاء جمعيات جديدة لتنظيم الشباب وإشراكهم في تسطير المشاريع التي تعنيهم.

٦- تقرير سياسة ناجعة لمكافحة الفقر والتهميش والإقصاء ، وذلك بإنشاء مناصب الشغل وتيسير شروط الحصول على سكن.

٧- أخذ إجراءات صارمة للتقليل من النزوح الريفي نحو المدن والتعمير الفوضوي نظرا لما يترتب على هذه الظاهرة من أزمات سكنية ونفسية واجتماعية شديدة الوطأة على الأفراد، والتي غالبا ما يترتب عنها مشاكل عديدة من بينها جنوح الأحداث.

٨- احترام مخططات البناء في المدن من حيث مساحة السكنات والتجهيزات الجماعية وتحسين الجو المعيشي، والمساحات والأماكن المخصصة لألعاب الأطفال.

٩- تقديم الدعم للأسرة في مهمتها التربوية باعتبارها المحور الرئيسي الذي ينبغي أن تنصب فيه جميع الجهود الرامية إلى وقاية الأحداث من الانحراف ، وينبغي أن يتمثل هذا الدعم فيما يلي:

- تحسين الدخل للعائلات الفقيرة من أجل الرفع من المستوى المعيشي لبعض الأسر المحدودة الدخل.

- حث القضاة على التشديد في الحكم بالطلاق الذي ينبغي أن لا يوافق عليه إلاّ في حالة الأسباب القاهرة من أجل الحفاظ على كيان الأسرة ومصلحة الأطفال.

- إعداد سياسة صارمة تجاه سوء معاملة العائلات للأطفال، وتحذير الآباء من اللجوء إلى العقاب الجسدي العنيف.

- التفكير في إدراج عقوبات صارمة ضد الآباء المهملين، والمتخلين عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم.

- معاقبة الآباء الذين يمنعون عمدا أبنائهم عن مواصلة التعليم من أجل استغلالهم في التسول أو دفعهم نحو امتهان أعمال هامشية كثيرا ما تعرضهم لأخطار الجنوح والانحراف.

١٠- مساعدة الأسرة في تربية أبنائها عن طريق تنظيم برامج لتوعيتها بمختلف وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحف وندوات وخطب في المساجد تستهدف إظهار الطرق التربوية الصحيحة والسليمة، ودور الأسرة في وقاية أبنائها من الوقوع في الانحراف والإجرام، ودور الآباء والأمهات والأبناء في الحفاظ على كيان الأسرة، وحث الآباء والأمهات على متابعة ومراقبة أبنائهم، والالتزام بكامل مسؤولياتهم في متابعة عملهم المدرسي أو وقت فراغهم أو نوعية أصدقائهم ، لأن الطفل لكي يبتعد عن الانحراف والجناح ينبغي – بقدر ما تسمح به الظروف- أن ينمو تحت رعاية الأبوين ومسؤوليتهما.

١١- تطوير المناهج الدراسية من حيث مستوى صعوبتها وما قد تتضمنه من حشو في ظل الدعوة إلى التركيز على اكتساب التعلم للتقليل من أثارها السلبية على الرسوب والتسرب المدرسيين.

١٢- اضفاء اهتمام خاص بالجوانب التطبيقية والعملية، والاتجاه نحو ربط التعليم بالحياة من خلال مناهج دراسية ملائمة.
١٣- الغاء تكدس مناهج التعليم بالمعلومات والذي يشغل كاهل التلاميذ ويصيب الكثير منهم باليأس والإحباط، والتحقق من تناسب محتوى المناهج من حيث الكم والنوعية مع القدرات الذهنية والمعرفية للتلاميذ.

١٤- عناية المعلمين وإدارة المدرسة بالتلاميذ الضعاف في التحصيل أو الراسبين وإعطائهم دروس تقوية مجانية حتى لايتكرر رسوبهم ويؤدي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

١٥- مراعاة الدقة في اختيار المعلم المربي الذي ينبغي أن تتوافر فيه صفات حب الأطفال والقدرة على التعامل الايجابي معهم، والرغبة في التدريس والسلوك القويم.

١٦- توجيه المعلمين لعدم استخدام العنف والعقاب البدني مع التلاميذ، وأن يكون أسلوب التعامل معهم عن طريق الحوار والمناقشة والإقناع والاحترام المتبادل وكسب ودهم وصداقتهم مما يرغبهم في الاستمرار في الدراسة وعدم ترك المدرسة حتى نهاية المرحلة الدراسية.

١٧- تحسين ظروف العمل داخل المدرسة عن طريق إقامة علاقة ودية بين المعلمين والتلاميذ والإدارة ممّا يخلق جوّا مناسبا لتكيف التلاميذ في الوسط المدرسي، ويدفعهم للانتظام والمواظبة.

١٨- تزويد المدارس بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للكشف عن حالات بوادر الجنوح والانحراف ومحاولة علاجها قبل استفحالها.

١٩- عند تكرار غياب التلميذ ينبغي أن تنشط إدارة المدرسة بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي لبحث حالته والتعرف على أساب انقطاعه ومناقشتها مع ولي أمره ومحاولة علاجها بأسرع وقت ممكن.

٢٠- إشراف إدارة المدرسة بملاحظة التلاميذ الذين يدل مظهرهم على حاجتهم للمساعدة وبحث حالتهم واتخاذ إجراءات كافية لمساعدتهم على متابعة المدرسة و بحث أسباب الغياب المتقطع والمستمر، والمساعدة على تجاوز الظروف الداعية له ليتمكن هؤلاء التلاميذ من الاستمرار في الدراسة وعدم تركها في وقت مبكر قد يقودهم إلى الجنوح.

٢١- توعية الأسر بالالتزام بمتابعة تمدرس أبنائهم وحضور مجالس الآباء والمعلمين للتعاون على حل المشاكل التي يثيرها بعض أبنائهم أثناء تمدرسهم.

٢٢- إعطاء الأولوية إلى توسيع هياكل التكوين المهني والتمهين لكي يستجيب بكيفية أفضل لاحتياجات الطلب الاجتماعي الخاص أساسا بالأحداث الذين رسبوا أو تسربوا من المدارس والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-١٨) عاما.

٢٣- إنشاء مكتب متابعة الأحداث الجانحين بعد خروجهم من مراكز إعادة التربية، وزيارتهم في بيوتهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم لضمان عدم عودتهم إلى الإجرام.

الخاتمة:

إن ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر ينبغي النظر إليها نظرة شمولية متعددة الأبعاد، ذلك لأننا لا يمكن إرجاع الأسباب التي ساهمت في تفاقمها إلى عامل واحد أو عاملين بل أن هناك مجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة أدت إلى نشوئها وتطورها بعضها يرجع إلى الوسط الأسري، وبعضها الأخر يرجع إلى الوسط المدرسي، وبعضها الثالث يرجع إلى الوسط المفتوح، إلاّ أن هذه الأوساط تقع في قلب المجتمع، ولا يمكن دراستها كمؤسسات منعزلة بل يجب دراستها في صورة تكاملية مع بقية النظم الأخرى مثل الاقتصاد والسياسة والدين والثقافة...الخ، لذلك إذا أردنا الوقوف على مدى مساهمة هذه الأوساط في نشوء وتطور ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر لابد من ربطها بالأنساق الاجتماعية الأخرى القائمة في المجتمع لأن أي تغير أو خلل يحدث في أحد هذه الأجزاء المكونة للمجتمع يمس هذه الأوساط بالدرجة الأولى.

لقد تعرض المجتمع الجزائري إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة في إطار خوضه لمعركة التحضر والتصنيع من أجل التنمية الشاملة نتجت عنها تناقضات ومشكلات مست الكثير من الأفراد والجماعات التي أصبحت تواجه الكثير من الظواهر الاجتماعية الخطيرة من بينها ظاهرة جنوح الأحداث التي برزت بشكل مقلق ومخيف في المجتمع الجزائري نظرا للارتفاع السريع لمعدلاتها.

إن أغلب العوامل التي ساهمت في تفاقم ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر إنما كانت إنعكاساً للمشاكل التي خلفها الاستعمار وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من مشاكل وسلبيات إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، والتي كانت أثارها واضحة على الأفراد والجماعات، حيث نتج عنها ما يلي:

- ✓ زيادة كبيرة في معدلات الجناح خاصة بعد سنة ١٩٩٠ مقارنة بالسنوات الماضية.
- ✓ ظهور زيادة مقلقة في معدلات الجناح الموجه ضد الأموال وضد الأشخاص.
- ✓ زيادة في جرائم الجنس والمخدرات.
- ✓ ظهور زيادة مدهشة في استخدام العنف الذي أصبح أسلوباً يصاحب الجنوح في أغلبية أنماطه.
- ✓ ظهور زيادة واضحة في أنماط جديدة من الجنوح كانت قليلة في الماضي مثل الدعارة واللواط وزنا المحارم.
- ✓ ظهور زيادة تبعث على القلق في معدلات الجناح بين فئة الأطفال الصغار دون الثالثة عشر من العمر.
- ✓ تطور ظاهرة الجناح الجماعي حيث أصبحت أغلبية العمليات الإجرامية تتم في إطار عصابات .

✓ ظهور زيادة مقلقة لجناح الإناث ليس فقط على مستوى المناطق الحضرية بل امتدت إلى المناطق الريفية والجنوبية.

أما على مستوى المشاكل والصعوبات التي تلقاها الأحداث من الأوساط الاجتماعية، والتي ساهمت بشكل أو بأخر في انحرافهم وجنوحه، فيمكن حصرها فيما يلي

* إن الصعوبات والمشاكل التي تعيشها الكثير من الأسر جعلت الأحداث يعيشون في محيط اجتماعي واقتصادي وثقافي غير مناسب مثل الفقر والسكن غير اللائق من ناحية ضيقة وموقعه ونوعيه إلى جانب التفكك الأسري عن طريق الطلاق الذي أصبحت معدلاته مرتفعة في السنوات الأخيرة، كما أن تدني المستوى الأخلاقي لدى بعض الأسر عن طريق انتشار الجرائم وتعاطي المخدرات والمسكرات وممارسة الجنس من طرف النساء الأرامل والمطلقات اللائي أصبحن بدون عائل بعد ترملهن أو طلاقهن فاتجهن نحو ممارسة الجنس عن طريق فتح بيوت للدعارة وإشراك أولادهن في أحيان كثيرة في هذه المهنة المحرمة شرعاً وقانوناً والخطيرة على صحتهم وأخلاقهم. كما أن التربية الخاطئة عن طريق القسوة والإهمال التي يمارسها الآباء على أبنائهم كان لها اثر كبير في توجه الأبناء نحو ترك بيوتهم وانتهاج طريق الانحراف والجنوح.

* إن تقلب منظومة القيم ذات الصلة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية كان لها أثر بارز في تطور ظاهرة جناح الأحداث حيث أصبحت العديد من الأسر والأحداث يعيشون ظاهرة الامتثال في عدم الامتثال.

* كما أن الانفجار الحضري وما صاحبه من انتشار للأحياء القصديرية والفقيرة التي تتمركز فيها كل الرذائل والموبقات ألحقت بالعديد من الأسر صعوبات كثيرة حالت دون توفير تربية سوية لأبنائها.

* إن الانتشار الكبير والخطير لظاهرة تعاطي المخدرات الذي عرف تطوراً رهيبا في أوساط الأحداث والذي مسّ كل الطبقات الاجتماعية الغنية منها والفقيرة كان سبباً في أحياناً كثيرة في ارتكاب جرائم خطيرة.

* إن كثرة التسربات المدرسية وعجز المنظومة التربوية على التصدي لظاهرة جناح الأحداث داخل مؤسساتها عن طريق اكتشافها ومعالجتها في بدايتها قبل أن تستفحل وتصبح جناحاً رسمياً على درجة من الخطورة جعلت هذه الظاهرة تنمو وتتطور لأن المدرسة الجزائرية قصرت في مهامها نحو مساعدة الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية أو نفسية نتيجة لظروف اجتماعية قاهرة، أو الذين يعانون من صعوبات في التحصيل الدراسي رغم تأكيد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها

الجزائر على ترقية وضعية الطفل داخل المدرسة،فهؤلاء الأطفال غالباً ما يجدون أنفسهم في الشارع بعد كثرة إعادة السنة أو الطرد أو كره المدرسة.

* مازالت أغلبية المؤسسات التعليمية يستعمل معلميها العقاب الجسدي وسوء المعاملة والاعتداءات الشفوية رغم أنها ممنوعة بمراسيم وزارية، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في التسربات المدرسية التي كانت نتيجتها في كثير من الحالات الانحراف والجنوح.

* كما أن عجز مراكز التكوين المهني في التكفل بالجيوش المتسربة من الأحداث إلى جانب غياب شبه تام للمؤسسات التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها مستقبل الشباب وإدماجهم اجتماعيا ومهنياً خلق شباب عاطل ضائع متسكع في الشوارع، مدمن على المخدرات والمهلوسات دون أي هدف، وعرضة لأخطار الجنوح والإجرام، وإن لم تسارع السلطات المعنية إلى التكفل به و تأطيره وإيجاد حلول ناجعة لمشاكله فسوف تخسر ثروة مهمة كان من الممكن أن تستفيد منها في مجال التنمية والتطور.

المراجع

الببليوغرافيـــا التحليليـــــة

المراجع العربية

أولا- المعاجم والقواميس

١- جمال الدين إبن منظور أبو الفضل، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، مج/٢، د.ت.

٢- غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

٣- غربال محمد شفيق وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، بيروت، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، مج/٢، ١٩٨٧.

٤- مدكور إبراهيم وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

٥- ميتشيل دينكي، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد حسن، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٨١.

ثانيا- المراجع الخاصة بالمنهجية

١- أحمد عباده سرحان، **مقدمة في الإحصاء الاجتماعي**، الإسكندرية، الدار القومية، مج/١، ١٩٦٣.

٢- عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٤ ، ١٩٧٥.

٣- عبد الباسط محمد حسن، **قواعد البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥.

٤- عبد العزيز فهمي هيكل، **مبادئ الأساليب الإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٦.

٥- عمر محمد التومي الشيباني، **مناهج البحث الاجتماعي**، بـ ـيروت، دار الثقافة، ١٩٧١.

٦- عمر معن خليل ، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤.

ثالثا- المراجع الخاصة بعلم اجتماع الجريمة

١- إبراهيم أكرم نشأت، **علم الاجتماع الجنائي**، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت.

٢- أبو الخير طه، العصره منير، **انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن**، الإسكندرية، منشآت المعارف، ط ١، ١٩٦١.

٣- بغدادي مولاي ملياني، **الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري**، الجزائر، المؤسسة الوطنية

للكتاب، ١٩٩٢.

٤- بنهام رمسيس، **علم الإجرام**، الإسكندرية، منشأة المعارف، مج/١، ط ٣، ١٩٧٠.

٥- حجازي مصطفى، **الأحداث الجانحون**، بيروت، دار الطليعة، ط ٢ ، ١٩٨١.

٦- خاف محمد ، **مبادئ علم الإجرام**، جامعة قار يونس، ط ٢، بنغازي، ١٩٧٧

٧- خليفة أحمد محمد، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢.

٨- جعفر علي محمد، **الأحداث المنحرفون**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،
ط ١، ١٩٨٣.

٩- عارف محمد، **الجريمة في المجتمع**، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٥.

١٠- عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر
والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣.

١١- عبد الستار فوزية، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة
والنشر، ط٤، ١٩٧٨.

١٢- عطية حمدي رجب، **المسؤولية الجنائية للطفل في تشريعات الدول العربية والشريعة
الإسلامية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

١٣- عطية حمدي رجب، **الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث في التشريعين الليبي والمصري**،
القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

١٤- سعفان حسن شحاتة، **علم الإجرام**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦١.

١٥- شازال جان، **الطفولة الجانحة**، ترجمة أنطوان عبده، بيروت، منشورات عويدات، ط ٢،
١٩٨٠.
١٦- عبيد حسن إسماعيل، **سوسيولوجيا الجريمة**، لندن، شركة ميدلات المحدودة، ط ١، ١٩٩٣.
١٧- عيسى محمد طلعت وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، د.ت.
١٨- غباري محمد سلامة محمد غباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين**، الإسكندرية،
المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩.
١٩- الألفي احمد عبد العزيز، **العود إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام**، القاهرة، منشورات
المركز القومي للبحوث الجنائية، ١٩٦٥.
٢٠- الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، الكويت، منشورات، دار السلاسل، ط١ ، ١٩٨٥.
٢١- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، الكويت، جامعة الكويت، ط١،
١٩٧٣.
٢٢- الساعاتي حسن، **علم الإجرام وعلم العقاب**، الكويت، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١.
٢٣- السراج عبود، **علم الإجرام وعلم العقاب**، الكويت، جامعة الكويت، ط١ ، ١٩٨١.
٢٤- السمالوطي نبيل محمد توفيق، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، جدة، دار الشروق للنشر
والتوزيع والطباعة، ط ١، ١٩٨١.
٢٥- السمري عدلي، **السلوك الإنحرافي**: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، الإسكندرية، دار
المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

٢٦- الشاذلي فتوح عبد ا ، **دراسات في علم الإجرام**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،
.٢٠٠١

٢٧- الشيباسي إبراهيم، **الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري**، بيروت، دار الكتاب اللبناني،
.١٩٨١

٢٨- الصالح مصلح، **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الإجرام في البلدان النامية**، عمان،
مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٩- العصره منير، **انحراف الأحداث ومشكلة العوامل**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث
للطباعة والنشر، .١٩٩٤

٣٠- العمري صالح بن محمد عبد ا أل رفيع، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**،
الرياض، أكاديمية نيف العربية للعلوم الأمنية، ط ١ ، .٢٠٠٢

٣١- المغربي سعد، **انحراف الصغار**، القاهرة، دار المعارف بمصر، .١٩٦٠

٣٢- الياسين جعفر عبد الأمير، **اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**، بيروت، دار عالم المعرفة،
ط ١، .١٩٨١

٣٣- مانع علي، **عوامل جنوح الأحداث: نتائج دراسة ميدانية**، الجزائر، ديوان المطبوعات
الجامعية، .٢٠٠٢

٣٤- مانع علي، **جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، الجزائر، ديوان

المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦.
٣٥- محمد عوض، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، الإسكندرية، دار النجاح للطباعة، ١٩٧١.
٣٦- وليامس فرانك.ن. وآخرون، **السلوك الإجرامي: النظريات**، ترجمة: عدلي السمرة، الإسكندرية،
دار المعرفة الجامعية، د.ت.

رابعا- المراجع الخاصة بعلم الاجتماع العام

١- بوعناقة علي، **الشباب ومشكلاته الاجتماعية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،
٢٠٠٧.
٢- حسن محمود، **مقدمة الخدمة الاجتماعية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. د.ت.
٣- عمر معن خليل، **الضبط الاجتماعي**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦.
٤- عنصر عياشي، **نحو علم اجتماع نقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩.
٥- السمالوطي نبيل محمد توفيق، غيث محمد عاطف، **البناء النظري لعلم الاجتماع**، القاهرة، دار
الكتب الجامعية، مج/١، د.ت.

٦- السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،** تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير
في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠.
٧- الكنز علي، **الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة،** بيروت، مركز دراسات الوحدة
العربية، ط ١، ١٩٩٦.
٨- المزجان عبد الرحمان صالح وآخرون، **شباب دول مجلس التعاون الخليجي: حاجاتهم وقضاياهم**
واهتماماتهم، وسبل رعايتهم، الكويت، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،
٢٠٠٣.
٩- محمد محمد علي، **وقت الفراغ في المجتمع الحديث،** بيروت، دار النهضة العربية للطباعة
والنشر، ١٩٨٥.
١٠- نجاتي محمد عثمان، **اتجاهات الشباب ومشكلاتهم،** القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣.

خامسا- المراجع الخاصة بعلم الاجتماع الأسرة

١- بوتفنوشت مصطفى، **العائلية الجزائرية**، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد،
الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤.
٢- تركي مصطفى أحمد، **الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء**، القاهرة، دار النهضة العربية
للطباعة والنشر، ١٩٧٤.
٣- حسن محمود، **الأسرة ومشكلاتها**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١.
٤- حطب زهير، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**،
بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.
٥- عشوي مصطفى، خياطي مصطفى، **أطفالنا....هل نؤدبهم أم نعاقبهم**؟ الجزائر، فورام للنشر،
٢٠٠٦.
٦- عمر معن خليل ، **علم اجتماع الأسرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤.

٧- الأخرس محمد صفوح، **علم اجتماع العائلة**، دمشق، مطبعة طرابلس،.١٩٩٠
٨- الحوات علي وآخرون، **رعاية الطفل المحروم**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩.
٩- الخشاب مصطفى، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية،
١٩٨١.

١٠- الخولي سناء، **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١١- الكتاني فاطمة منتصر، **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

سادسا- المراجع الخاصة بعلوم التربية

١- أبو معال عبد الفتاح، **التربية كيف تكون وسيلة لتفجير الطاقات الإبداعية في الطفل العربي،** تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، ١٩٧٢.

٢- أبو حويج مروان، **المناهج التربوية المعاصرة**، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠.

٣- بن محمد عبد القادر، **دروس في التربية وعلم النفس**، الجزائر، مطبعة الجيش، ١٩٧٣.

٤- بياجيه جان، **علم التربية وسيكولوجية الطفل**، ترجمة: عبد العلي الجسماني، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ١٩٩٤.

٥- بياجيه جان، **التوجهات الجديدة للتربية**، ترجمة: بلكوش محمد الحبيب، المغرب، دار بوقال، د.ت.

٦- بيومي عبد ا ، **معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في مدارسهم،** القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٣.

٧- جلاس وليام، **مدارس بلا فشل**، ترجمة، محمد منير مرسي، القاهرة، دار عالم الكتب، ١٩٧٨.

٨- حويتي أحمد، **العنف في المدارس: الأسباب والمظاهر**، الجزائر، فورام للنشر، ٢٠٠٦.

٩- دياب إسماعيل محمد، **الإدارة المدرسية**،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١.

١٠- ديوي جون، **المدرسة والمجتمع**، ترجمة: أحمد حسن الرحيم، بيروت، منشورات دار مكتبة
الحياة، د.ت.

١١- زايد مصطفى، **التنمية الاجتماعية ونظم التعليم الأساسي في الجزائر (١٩٦٢-١٩٨٠)**
الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.

١٢- زرهوني الطاهر، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون
المطبعية، ١٩٩٤.

١٣- سمعان وهيب ، محمد منير مرسي، **الإدارة المدرسية الحديثة**، القاهرة، عالم الكتب،
١٩٧٥.

١٤- صلاح الدين علي محاور،محمد عبد المقصود الديب فتحي، **المنهج التربوي: أسسه وتطبيقاته**
التربوية، الكويت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤.

١٥- عبد الحميد قائد، **رائد التربية العامة وأصول التدريس**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١.

١٦- عبد الرزاق شفيق محمود، محمد الناشف هدى، **إدارة الصف المدرسي**، القاهرة، دار
الفكرالعربي، ١٩٩٥.
١٧- غياث بوثلجة، **التربية والتكوين في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.
١٨- فضيل عبد القادر، **التربية في الوطن العربي**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧.
١٩- الخميس السيد سلامة، **التربية والمدرسة والمعلم**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة
والنشر، ٢٠٠٠.
٢٠- الشهد محمد، **المدرسة والسلوك الإنحرافي**، الدار البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، ط١،
٢٠٠٠.
٢١- الطويجي حسن حمدي، **الجديد في تكنولوجيا التعليم في المرحلة التعليمية الابتدائية**، الدوحة،
دار الكتب القطرية، ١٩٩٢.
٢٢- العمايرة محمد حسن، **المشكلات الصفية، مظاهرها- أسبابها- علاجها**، عمان، دار المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة، ط ١، ٢٠٠٢.
٢٣- وطفة علي أسعد، **علم الاجتماع التربوي**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٣.

سابعا- المراجع الخاصة بعلم الاجتماع التربية

١- شتا علي، الجولاني فادية عمر، **علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة
والنشر والتوزيع، د.ت.

٢- شروح صلاح الدين، **علم الاجتماع التربوي**، عنابة، دار النشر والتوزيع، .٢٠٠٤
٣- عبد الرحمان عبد ا محمد، **علم اجتماع المدرسة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، .٢٠٠١
٤- السيد سميرة أحمد، **علم إجتماع التربية**، القاهرة، دار الفكري، ط٣، .١٩٩٨
٥- الشخيبي علي السيد محمد، **علم اجتماع التربية المعاصر**،القاهرة، دار الفكر العربي، ط ١،
.٢٠٠٢

ثامنا- المراجع الخاصة بعلم النفس العام وعلم النفس الإجتماعي وعلم النفس التربية

١- أبو جادو، صالح محمد علي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط ٢، .٢٠٠٠
٢- إسماعيل عماد الدين ، غالي محمد أحمد، **في علم النفس النمائي**، الكويت، دار القلم، ١٩٨١.
٣- بولي جون، **سيكولوجية الانفصال**، ترجمة: عبد الهادي عبد الرحمان، بيروت، دار الطليعة،
١٩٩١.
٤- زبدي ناصرالدين، **سيكولوجية المدرس**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧.
٥- زهران حامد عبد السلام، **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، .١٩٨٤
٦- زيدان محمد مصطفى، **النمو النفسي للطفل والمراهق**، جدة، دار الشروق، ١٩٨٠.

تاسعا- المراجع الخاصة بعلم الاجتماع الحضري

١- رشوان حسن عبد الحميد أحمد، **مشكلات المدينة،** الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، .٢٠٠٥

٢- التيجاني بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،
٢٠٠٠.

٣- المهيرات بركات النمور، **جغرافيا الجريمة-** علم إجرام الكارتوجرافي، عمان، دار مجدولاي
للنشر، ط ١، ٢٠٠٠.

عاشرا- المراجع الخاصة بعلم الاجتماع الاتصال والإعلام

بوعلي نصير، **التلفزيون الفضائي وأثره على الشباب في الجزائر،** عين مليلة، دار الهدى للطباعة
والنشر، ٢٠٠٥.

المـــــجـــلا ت

- أحمد سمير نعيم، **بناء الأسرة وتكوين الجناح**؛ بحث مقارن لمعهد التنمية الإنسانية بجامعة
كاليفورنيا، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد السابع، القاهرة، مارس ١٩٦٤.

- إبراهيم أكرم نشأت إبراهيم، **جناح الأحداث**، منشورات المنظمة العربية للدفاع، العدد الثالث،
الرباط، ١٩٨١.

- بن بوزيد أبو بكر، **إصلاح المنظومة التربوية**، مجلة المربي، المركز الوطني للوثائق التربوية ،
العدد الأول،الجزائر، ٢٠٠٤.

- بن بوزيد أبو بكر، **إصلاح المنظومة التربوية**، مجلة المربي، المركز الوطني للوثائق التربوية،
عدد خاص،الجزائر، ٢٠٠٥.

- حسن محمد صديق محمد، **التسرب والتنمية، المشكلة وسبل العلاج**، مجلة التربية، العدد ٩٩،
الدوحة، ١٩٩١.

- سليماني سعيد جميل، **الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي**، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٥، السنة ٢٥، تونس ١٩٩٨.

- سليمان خالد، مرقة سوسن، **أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني
للثقافة والتربية والفنون والآداب، العدد الثالث، المجلد ٣٠، الكويت، ٢٠٠٢.

- سعيد محمد مالك محمد، **تجارب عالمية لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي،**
مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٦، تونس، ١٩٩٩.

- صليبا موري، **الإهدار التربوي ومعالجته في إطار بيداغوجية جديدة،** مجلة التربية الجديدة،
السنة١٤، العدد٤٢، ١٩٨٧.

- عويس عمر، **دور المدرسة في الوقاية من الانحراف والسلوك الإجرامي،** مجلة العلوم الاجتماعية
والإنسانية " التواصل"، جامعة باجي مختار، رقم واحد، عنابة، ١٩٩٦.

- غلام ا أبو عبد ا ، **توضيحات حول المدرسة الأساسية،** مجلة التربية ، العدد الثاني، الجزائر، ١٩٨٢.

- السويدي محمد، **من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري،** مجلة المجاهد، العدد ١٣١١،
الجزائر، ١٩٨٥.

- الضبع عبد الرؤوف أحمد، **التعليم والحراك الاجتماعي والمهني، العلاقات والآليات كما تعكسها**
دراسة ميدانية في محافظة سوهاج، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد
الثاني، ١٩٩٥.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،"**معلمة رياض الأطفال ودورها في التنشئة**
الاجتماعية"، سلسلة دراسات عن المرأة العربية،العدد ٢٠، الأمم المتحدة، ١٩٩٤.

- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، "**عمالة الأطفال في مصر**"، اليونيسيف، القاهرة،
١٩٩١.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الامية في**
الوطن العربي من ١٩٩٠-٢٠٠٠، تونس ١٩٩٠.

- المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، **جرائم الأحداث في العراق**، العدد ٢٢، بغداد، ١٩٧١.
- نصرالدين مروك، **جريمة المخدرات في القانون الجزائري**، مجلة نشرة القضاة، العدد ٥٥،
وزارة العدل، الجزائر، ١٩٩٩.

التقارير والندوات

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل
الهيكلي، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٨.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١،
الدورة العامة الواحدة والعشرون، الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٢.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، الجزائر،
ماي ٢٠٠٣.
- المجلس الوطني للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي،
مارس ١٩٩٨.

- وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر، قصر
الأمم، أكتوبر، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية الوطنية: وضعية قطاع التربية الوطنية، مسح شامل من ١٩٦٢ - ١٩٩٨،
الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، ١٩٩٨.
- وزارة التربية الوطنية، مشروع التقرير النهائي، اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ماي،
٢٠٠٠.

الأطروحات والدراسات الجامعية

١- **إبراهيم عبد العظيع عبد السلام، الفقد في التعليم الأساسي،** رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد
الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، .١٩٩٢
٢- بوعناقة علي، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعي علي الشباب، دراسة
ميدانية مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧.
٣- جماد علي، الإجراءات الجزائية في جنوح الأحداث، ومحاكمتهم،رسالة للحصول على دبلوم
الدراسات المعمقة في العلوم الجنائية، غير منشورة، معهد الحقوق، الجزائر، .١٩٧٦
٤- درواش رابح، العائلية الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، رسالة دكتوراه الدولة في
علم الإجتماع، جامعة الجزائر، .٢٠٠٥

٥- رحمة أنطوان، أثر المعاملة الوالدية في تكوين الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية
الأداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
٦- الحسكي أحمد ياسر، التصنيع وظاهرة انحراف الأحداث في سوريا، رسالة ماجستير غير
منشورةن كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

Ouvrages en français:

1- Ouvrages de méthodologie:

Grawitz Madeleine, **Méthodes des sciences sociales,** Paris, Editions DALLOZ, 1974.

2- Dictionnaires:

1- Good, Carter, **Dictionary of education,** New york, Ed:MC GRAW-HILL book, 2eme edition, 1973.

2- Willems Emilio, **dictionnaire de sociologie,** Paris éditions. M.Riviére, 2eme édition, 1970.

3- Ouvrages généraux:

1- Benoune Mahfoud, **esquisse d'une anthropologie de l'Algérie Politique,** Alger, Ed: MARINOUR-ENAG, 1ere édition, 1998.

2- Bourdieu Pierre, **sociologie de l'Algérie**, Paris Editions P.U.f, 5eme Edition, 1974,

3- Bourdieu Pierre et Abdelmalek sayad, **le déracinement,** Paris, Ed: Minuit, 1964.

4- BOUCEBCI MAHFOUD, **psychiatrie, société et développement,** Alger, édition SNED, 1979.

5- Chaulet Claudine, **la terre, les frères et l'argent**, Alger, Editions, O.P.U, tome 1, 1987.

6- COULON ALAIN, **l'école de Chicago,** Paris, collection: Que sais-je?, Ed: P.U.F, 2eme edition 1994.
7- DURKHEIM EMILE, **les règles de la méthode sociologique,** Paris Ed: .P.U.F, 19eme édition 1977.

8- DURKHEIM EMILE, **de la division du travail social,** Paris Ed: .P.U.F, 9eme edition, 1973.

9- Durand (j.p), **l'Algérie et ses populations,** Paris, Ed: Complexe 1972.

10- KHIATI MOSTEFA, **le travail des enfants en Algérie,** Alger, Ed: FOREM, 2006.

11- KHIATI MOSTEFA, **les enfants de la rue en Algérie,** Alger, Ed: FOREM, 2006.

12- LEWIS OSCARD, **les enfants de Sanchez,** traduit de l'Anglais par CELINE ZINS, Paris, Ed: GALLIMARD, 1963.

13- Megherbi (A), **La pensée sociologique d’Ibn kheldoun**, SNED, Alger, 1971, (traduction arabe 1986 et 2006).

14- Megherbi (A), **Culture et personnalité en Algerie : de Massinissa à nos jours**, Ed ENAL-OPU, Alger, 1986.

15- Merton Robert, **éléments de théories et de méthode sociologique,**
Paris : éditions PLAN, 2eme édition, 1965.

4- ouvrages spécialisés:

A- sociologie du crime:

1- Bessette (J.M), **sociologie du crime**, Ed PUF, Paris, 1982.

2- BORN MICHEL et LHYS PIERRE, **délinquance juvénile et familles,**
Paris; Ed: L'HAMATTON, 2001.

3- Bouhdiba (A), **criminalité et dérangements sociaux en Tunisie,**
M.T.E, Tunis 1969.

4- CHAZAL JEAN, **l'enfance délinquante,** Paris Ed:P.U.F, 10eme édition,
1979.

5- Cusson MAURICE, **Délinquants pourquoi ?** Paris, Ed A.colin 1981.

6- Cusson MAURICE, **le contrôle social du crime,** Paris, Ed:P.U.F, 1983.

7- CYRL BURT, **the young delinquent,** London, University of LONDON-press, 1952.

8- Cybulsky Veillard, **les jeunes délinquants dans le monde**, Paris, Edition: Neuchâtel Delachaux et Nestlé; 1963.

9- DURKHEIM EMILE, **le suicide, études de sociologie,** Paris, Ed:P.U.F,
6eme édition 1991.

10- Ferri Enrrico, **le sociologie criminelle,** Paris Ed: FELIX et ALCAN,
1905.

11- FIZE MICHEL, **les bandes L' "entre soi", adolescent,** Paris, Ed: EPI
Habiter, 1993.

12- GIELD HENRI, **la criminalité juvénile entant que phénomène Économique et sociale,** Paris Ed: Recueil. Sans date.

13- HEALY WILLIAM, **the individual délinquent,** BOSTON, little Brown, 1975.

14- KHIATI MOSTEFA, **les enfants de la rue en Algérie,** Alger, édition
FOREM, 2006.

15- Lambrozo Cezar, **l'homme criminel,** Paris, édition FELIX ALCAN,
1895.

16- MALEWSKA HANNA, Peyre Vincent, **délinquance juvénile, famille, école et société**, annales de Vaucresson, n°8, Paris, 1973.

17- Muchielli (R), **comment ils deviennent délinquants ?** Ed française,
Paris, 1965.

18- PHILIPPON ODETTE, **la jeunesse coupable vous accuse,** Paris, Ed
Recueil sirey, 1950.

19- Picea (G), **La criminologie,** Paris, Ed, P.U.F, 1983.

20- Pinatel Jean, **traité de droit pénal et de criminologie,** Paris, Ed DALLOZ, tome 3, 3eme édit, 1975.

21- Pinatel Jean, **la société criminogène,** Paris Ed : GALIMANN LEVY, 1971.

22- Sheldon et Eleanor Clueck., **délinquants en herbe** traduit de l'américain par M Verdun, Paris, édition:ANIMUS et AMINA 1956.

23- STEFANI.G, et LEVASSEUR.G, **criminologie et science Pénitentiaire**, Paris : édition DALLOZ, 3eme édit, sans date.

24- SUTHERLAND EDWIN, **on analyzing crime,** LONDON, Ed University of Chicago press, 1977.

25- Szabo Denis, **La délinquance juvénile,** N.H.P, Amsterdam,1963.

26- Szabo Dénis, **criminologie et politique criminelle**, Vrin, Paris, 1978.

27- Tarde Gabriel, **la philosophie pénale,** Lyon, Editions Storch, 1890.

28- TRAVIS HIRSHI et autres, **recherches en délinquance,** Paris Ed: Mouton, sans date,

B- Sociologie de la famille:

1 - BOURMANS Maurice, **statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours**, Paris Editions Mouton, 1977.

2- KHIATI MOSTEFA, **les enfant avant tout,** Alger, ED: FOREM, 2004.

3- KOUAOUCI Ali, **familles, femmes et contraception**, Alger, édit CENEAP, 1992.

4- LA COSTE-DUJARDIN CAMILLE, **des mères contre les femmes,** matriarcat et patriarcat au Maghreb, Paris, Ed: La découverte, 1985.

5- Michel André, **sociologie de la famille et du mariage,** Paris Editions, P.U.F 1986.

6- PAROT MAURICE, **l'enfant et les relations familiales,** Paris Ed; P.U.F, 1973.

C- Sociologie de l'éducation:

1- BARRÉRE ANDRé et SEMBEL NICOLAS, **sociologie de l'éducation, Paris,** édition NATHAN, 1998.

2- BENNOUNE MAHFOUD, **Education, culture, développement en Algérie,** Alger, Ed: MARINOUR-ENAG, 2000.

3- DURKHEIM EMILE, **éducation et sociologie,** Paris, Ed:P.U.F, 1966.

4- KADI MOHAMED, **vaincre l'échec scolaire,** Alger Ed: ANEP, 2002.

5- QUEIROZ JOHN MANUEL, **L'école et ses sociologies,** Paris Ed

NATHAN, 1995.
6- REBOUL OLIVIER, **la philosophie de l'éducation,** Paris, Ed P.U.F.
7eme édition, 1989.

7- VEILLARD GUY, **inadaptation scolaire et délinquance juvenile,** Paris, Ed: A.COLIN, 1972.

D- Sociologie urbaine:

1- BENATIA FAROUK, Alger, Agrégat ou cite, Alger, Editions SNED,
1980.

2- BRUN JACQUES et autres**, la segregation dans la ville**, Paris Ed: l'Harmatton, 1994.

3- DESCLOITRES ROBERT et autres, **l'Algérie des bidonvilles,** Paris
Ed: Mouton, 1961.

4- ROSSI ALDO, **l'architecture de la ville,** PARIS, Ed: L'Equerre, 1978.

4- REVUES:

1- Azzouz Lakhdar, **<<problématique de la baisse du niveau Scolaire>> in réflexions,** éditions Casbah, Alger, 1998**.**

2- Benatia Farouk, << **un fléau social, la délinquance>>, in Panorama,** revue des sciences sociales, Alger, ONRS, dec, 1979.

3- Ben Malha Chaouti, **<<la famille algérienne entre le droit des Personnes et le droit publique>>.** In revue algérienne des sciences,
Jur, eco, sos, n°1273, Alger, 1982.

4- Boumaza Zoulikha, **<<la rue dans le vieux constantinois>>,** in insaniyet, revue Algérienne d'anthropologies et de sciences sociales, n°2, Oran, 1977.

5- Boutefnouchet Mustapha,<< **l'Urbanisation en Algérie>>** , in revue des sciences sociales, Alger O.N.R.S, n°2, décembre 1979.

6 - CENEAP, **la délinquance juvénile en Algérie**, doc2, Alger, juillet, 1986.

7 -CENEAP, **déperdition scolaire et école de la deuxième chance**, rapport final, Mai 2006.

8- CENEAP**, perception et pratique des langues étrangères dans le système éducatif**, Algérien, n°18, Alger, 2000.

9- Chavane Albert, **<<enfance délinquante et environnement Familial>> ,** in annales jur, eco et sociales, Alger n°2,1956.

10- Chamborden Edam , j.c.<< **la délinquance juvénile, essai de Construction d'objet>>**, in revue Française de sociologie, juillet sep, 1971.

11- Crespo M et Cournoyer M, **école polyvalente et inadaptation,** Montréal, Editions: CECM, 1978.

12- Culrajani Mohini, **<<le travail des enfants>>,** in problèmes Politiques et sociaux, Paris, n°839, Mai 2000.

13- Djelal Nadia,**<< le quartier , sa signification et sa réalité dans la Totalité de la structure urbaine>>,** in cahiers de l'EPAU, n°1, Alger,1992.

14- Houcine Tahar, Faouzi Amokrane, << **Mutations des structures Familiales, << in** revues de CENEAP, Alger n°27, 2003.

15- Ichboudéne Larbi de la<< "**HOUMA"à l'espace cite>>**, in Lumière sur la ville, actes du collogue international volume 2 du 4 Au 6 Mai 2002.

16- Ichboudéne Larbi, **<<conditions d'émergences des récents Quartiers d'Alger vers l'impossible "HOUMA">>,** in vies de Villes, Alger, éditions les alternatives urbaines, n°2, 2005.

17- Kouidri Mohamed et Khaldoun Hamid, **<<famille et Démographie en Algérie>>,** in revue du CENEAP, Alger n°11, Mai 1999.

18- Le blan Marc, << **violence, bandes minorités éthiques et Réadaptation des jeunes délinquants>>** in revue canadienne de Psychoé-ducation, vol 20, n°2, Mantreal, 1991.

19- Mekideche Techrine, << **jouer dans la rue ou éspaces d'enfants Dans la ville>>** in cahiers du cread, Alger, O.P.U. n°26, 2eme Trimestre, 1991.

20- Mekideche techrine, **<<apprendre à l'école dela rue>>,** in Revue algérienne de psychologie et de sciences de l'éducation, Alger, n°4,1990.

21- Musette, Mohammed said, **<<L'emploi des jeunes en Algérie>>,** in cahiers du cread, Alger, O.P.U, n°26,2eme trimestre 1991.

22- Pam Duncan, **<<Parental attitudes and interations in Delinquency>>**, in child Development University of wiscansih, 1971.

23- Pinatel Jean, **<< l'environnement familial>>** in chronique de Criminologie n°4, Paris, oct-dec, 1954.

24- Rowe David C., Asgood D.Wagne, **<<Herédity and sociological theorie of delinquency>>,** in Americain sociological review, n°4, 1984.

25- UNESCO,<< **Occasions perdues**: **quand l'école faillit à sa Mission, l'abondon et le redoublement dans l'enseignement Primaire>>,** in éducation pour tous, situation et tendances, 1998.

26- Vérges Meriem**, <<La casbah d'Alger: chronique de la survie Dans un quartier en sursis>>** in NAQD, Alger n°6, Mars,1994.

27- Walgrave Lode, << **expériences scolaires défavorables et délinquance>>** in problème politiques et sociaux , Paris , la Documentation française, n°860, juillet, 2001.

28- Zerguine Rachid,<< **délinquance juvénile en Algérie>>** in revue Des sciences jur, eco et sociales, Alger n°1, Mai 1983.

5- THESES

- Abdulmalek Zouhir, **Etude sociologique des relations causales entre la famille et la délinquance juvénile dans une société urbaine Marocaine,** (thèse de troisième cycle de sociologie) Paris, 1972.

- Brahim errahmani (A), **Etudes critiques de la causalité de la déviance et la criminalité. Le cas de la délinquance juvénile en Algérie**. Thése de doctorat d'etat en sociologie criminelle, soutenue en décembre 2007 à l'université d'Alger.

- Mimoune Abdelmalek., **Approches des problèmes de psychiatrie infantile en Algérie** thèse pour doctorat de Médecine, Alger: 1975.

6- BILANS ET DOCUMENTS:

- Bilan du canseil superieur de la jeunesse et de l'enfance, **Enfance et jeunesses Algériennes**, Alger 1980.

- Ministère de l'éducation nationale, **Bilan et perspectives, commission nationale la réforme du système éducatif,** sep 2000.

- Ministère du travail et de la sécurité sociale, institut national du travail, **système du rapport final sur le travail des enfants en Algérie,** Alger, janvier, 2005.

- Ministère de l'action sociale, **l'enfant maltraité en Algérie,** enquête
réalisée par l'appui financier du bureau de l'UNICEF,2001.

- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière,
institut national de la santé publique, **Violences à l'encontre des femmes,** l'enquête nationale, Alger , 2005.

- Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie, **Bilan annuel des saisies de stupéfiants et de substances psychotropes par les services de lutte**,Alger, 2004.

- Séminaire d'études des rôles familiaux dans les civilisations
différentes, Bruxelles, institut de sociologie, 1971.

الملاحق

الملحـــق الأول:

دراسة عشرة حالات مميزة من الحالة الاجتماعية والسكنية والتعليمية والمهنية وظروف الانحراف للأحداث الجانحين

الحالة الأولى: حالة بشير:

يبلغ من العمر (١٦) عاما ترتيبه الرابع من أسرة يبلغ عددها أفرادها تسعة أفراد، تكبره ثلاثة بنات ويصغره أخوين وأخت معوقة، أبوه عمره (٥٣) عاما وله مستوى التعليم الابتدائي، وأمه تبلغ من العمر (٤٣) عاما ولها مستوى التعليم المتوسط.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

الأب لا يعمل بسبب مرض مزمن، والأم ماكثة في البيت لا تعمل، ولا يوجد أي مصدر رزق للأسرة، الأمر الذي دفع ببشير إلى العمل في ظروف خطيرة وصعبة بمفرغة وادي السمار التي تدخلها يوميا أربعة ألاف شاحنة لتفريغ القمامات المنطلقة من كل بلديات العاصمة وللتخفيف من معاناة العائلة في كسب القوة، فكل صباح كانت والدة بشير تطلب منه التوجه إلى المزبلة كل صباح لجلب بعض المال لأن العائلة تعيش في فقر مدقع، وقد أكد بشير بأن ما يحققه من مال يكفي فقط لشراء بعض الضروريات لعائلته المكونة من تسعة أفراد من بينهم أخت معوقة.

لا يوجد أحد يعمل في البيت سوى بشير الذي يتوجه إلى المزبلة رغم كل الصعاب والأخطار التي تحيط بها حيث يتوغل داخل أكوام من القمامات والأوساخ لعله يجد ما يصلح للبيع، وفضل بشير جمع الحديد بالمزبلة لبيعه لأحد الخواص بخمسة دنانير للكيلو غرام الواحد، وهي الحرفة التي تحقق له في نهاية كل يوم ما يقارب (٤٠٠دج) يعطيها لأمه كل مساء. ولا يجوز له اقتطاع بعض المال لشراء حذاء جديد أو قميص أو حتى شيء بسيط لأن المبلغ الذي يحصل عليه من عمله لا يكفي لسد حاجيات الأسرة الأساسية في الغذاء ، كما أن حياته اليومية في المزبلة لا تترك له بعض الوقت للاهتمام بأي أمر ثاني.

الحالة التعليمية والمهنية للحدث:

انقطع بشير عن الدراسة في السنة الخامسة ابتدائي ليلتحق بالعمل في مفرغة وادي السمار بطلب من أمه التي اشتدت عليها الضغوطات المالية، ولم تجد حلا آخر سوى إخراج ابنها من المدرسة وتوجيهه نحو العمل لمساعدة الأسرة ماديا، بالإضافة إلى عدم قدرة الأسرة على تأمين لوازم المدرسة ومصاريفها بعد أن مرض الأب ولم يبق لها أي مصدر للرزق.

الظروف السكنيـــة:

تسكن عائلة بشير بحي الرملي القصديري بواد السمار يحتوي مسكنه على غرفة واحدة مع انعدام كل المرافق الضرورية من مطبخ وحمام ومياه صالحة للشرب، حيث تضطر الأسرة إلى السقي من حنفية عامة على بعد بعض الأمتار من المنزل، كما أن البيت لا يحتوي على أثاث سوى بعض الأفرشة والأغطية البالية، وجهاز تلفزيون من نوع الأبيض والأسود منحته الخالة للأسرة لما جاءت لزيارة الوالد المريض.

الحي الذي يسكن فيه **بشير** حي قصديري يسكن فيه خليط من العائلات جاءت من مختلف جهات الوطن، مساكنه لا تحتوي على أدنى الشروط الضرورية للحياة، تكثر فيه بيوت الدعارة والمتاجرة في المخدرات، معظم سكانه من البطالين، و من الشباب المنحرف.

ظروف انحراف الحدث:

إن العمل في المزابل يعتبر خطيراً ومخيفاً لأنه محاط بمجموعة من المشاكل أبرزها سيطرة مجموعة من الأشخاص " **الأقويـــاء**" ومن يعمل في مثل هذه المزابل ينبغي أن يفرض وجوده بين شباب المزبلة لكي يكون قادراً على الدفاع عن نفسه**.**

كان عمر **بشير** لا يتجاوز عشرة سنوات لما دخل أول مرة مفرغة واد السمار التي أصبحت عالمه الوحيد يعيش فيه مع منافسيه من الشباب البالغين والجرذان والحشرات بالإضافة إلى الأمراض الصحية التي قد يصاب بها.

يذكر بشير أن العمل في المفرغة ليس بالسهل كما يظنه البعض لأن القانون الذي يسير المنطقة أوجده أشخاص أقوياء يسيطرون على كل ما يجري بداخله، ولا يجوز لأي غريب أن يدخله، وإذا تمكن أحدهم من ذلك فيكون عليه أن يخضع للقانون بدءا من احترام المساحات المخصصة لكل مجموعة، مرورا باختيار المادة المبحوث عنها وسط أكوام القمامات واحترام المساحة المخصصة لكل شخص ووصولا إلى فرض الذات لأن الحوت الكبير يأكل الحوت الصغير على حد تعبير بشير.

وسبب دخول بشير إلى مركز إعادة التربية هو اقترافه لجريمة الضرب والجرح العمدي باستعمال سلاح ابيض ضد شاب عمره (٢١) عاما يعمل معه في المزبلة استفزه بطريقة عنيفة، وأراد أن يتعدى على مساحته في المفرغة، فثارت ثورته ولم يمتلك نفسه وطعنه بسكين كان يحمله معه للدفاع عن نفسه في حالة الخطر، الأمر الذي سبب له جروح أدخل إثرها إلى المستشفى.

وإثر شكوى قدمها الضحية أدخل بشير مركز إعادة التأهيل بعد أن حكم عليه قاضي الأحداث **بسنتين سجنا.**

الحالة الثانية: حالة علي:

يبلغ من العمر (١٧) عاما ترتيبه السادس من أسرة يبلغ عدد أفرادها سبعة أولاد، أربعة ذكور وثلاثة بنات، كلهم بطالين، الأم تبلغ من العمر (٥٢) عاما وهي أمية، والأب يبلغ من العمر (٥٨) عاما وله مستوى التعليم الابتدائي.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

يعمل الأب بإحدى الورشات الصناعية ويتقاضى دخل لا يزيد عن (١٠.٠٠٠دج) شهريا، عاشت الأم طيلة حياتها الزوجية في مشاكل عويصة مع زوجها الذي كان يسيء معاملتها، ومعاملة كل أفراد الأسرة بالضرب والشتم والطرد من البيت إلى جانب تخليه الكلي عن التزاماته المادية في مصروف البيت بسبب إدمانه على الخمر وتردده على الملاهي والمراقص والنوادي الليلية بصحبة النساء الفاسقات، بل وصلت به الأمور إلى جاب الخمر إلى البيت ووضعها في الثلاجة أمام أولاده، كما كان في بعض الأحيان يجبر زوجته على وضع زجاجة الخمر فوق طاولة الطعام.

كان أبو **علـي** سيء الأخلاق، قاسيا في معاملته مع أسرته، لا يمكن أبداً فتح باب الحوار معه، مهملاً لأسرته التي كانت تتضمر من الجوع لأن لا أحد يعمل إلى درجة أن الأخ الصغير كان يبحث في مزابل سوق باش جراح لجاب بعض بقايا الخضر والفواكه الفاسدة التي تم رميها إلى البيت ليتم طبخها.

لقد أدت سوء الأحوال العائلية وحرمان علي وأمه وإخوته من العناية المادية والمعنوية من طرف الأب إلى توجه إجرامي عام: حيث أصبح اثنان من إخوة علي من محترفي السرقة، أحدهم موجود بسجن الحراش، وعلي وأخوه موجودان بمركز إعادة التربية بعين علوي بالبويرة.

الحالة التعليمية والمهنية:

انقطع **علي** عن الدراسة في السنة الثامنة من التعليم الأساسي بعدما طرد منها بسبب تعاطيه للمخدرات داخل المؤسسة المدرسية حيث بادرت إدارة المدرسة فوراً بإدخال قضيته إلى مجلس التأديب ليتم طرده بعد استدعاء أوليائه.

بدأ علي يتعاط المخدرات في المتوسطة خفية منذ أن كان عمره (١٢) عاما، وتعلمها من أصدقاء الحي الذين كان يدرس معهم في نفس المؤسسة والذين شجعوه على تناول كمية قليلة منها في البداية، ثمّ أعاد الكرة عدة مرات حتى أصبح مدمناً.

يذكر علي أن مستواه التعليمي كان متوسطاً، وكان يستطيع النجاح لولا رفاق السوء الذين أدخلوه إلى عالم المخدرات.

بعد الطرد من المدرسة باشر **علي** مهمة بيع علب التبغ والنفة أمام السوق، ولما وجد نفسه مجبرا على المشاركة في دخل الأسرة لأن الدخل الذي يحصل عليه من بيع التبغ لا يكفي لسد حاجيات الأسرة اختار طريق السرقة للحصول على مال أوفر.

الحالة السكنية:

تسكن عائلة علي بحي النخيل ببلدية باش جراح المعروف بقذارته وعدم صلاحيته للسكن، يقع حي النخيل على بعد بضع الأمتار من سوق باش جراح المعروف شعبيته وحركته، وكثرة المترددين عليه من المواطنين الذين يرغبون في التسوق من هذا السوق المشهور بتخفيض أسعار الخضر والفواكه واللحوم والألبسة والأواني المنزلية.

تكثر في هذا السوق السرقات نظراً لازدحامه بالناس، كما يتردد عليه كثيرا من المنحرفين والخارجين عن القانون نظرا لتوفر فرص السرقة.

تسكن أسرة علي في مسكن يحتوي على غرفة واحدة ومطبخ دون وجود حمام، كما أن الغرفة خالية من الأثاث ما عدى بعض الأفرشة والأغطية نظراً لضيق المساحة.

ظروف انحراف علي:

لقد أدت الظروف القاسية التي عاشها علي في أسرته، والتي تمثلت في وجود أب سكير وسيء الأخلاق ومهمل لواجباته العائلية وقاسي في معاملته مع زوجته وأولاده إلى انحراف علي مع اثنان من إخوته، وانخراطه في عصابة جانحين، فكان يقوم بالاشتراك مع أعضاء العصابة بسرقة المارة بسوق باش جراح بالنهار وسرقة لوازم السيارات بالليل المتوقفة ببعض أحياء منطقتي باش جراح والحراش، كما كان علي يتاجر رفقة أعضاء العصابة الآخرين في المخدرات، وذلك بشرائها من الأسواق المشبوهة وإعادة بيعها إلى الشباب الذين يطلبونها، كل ذلك كان يقوم به علي من أجل مساعدة أسرته ماديا من جهة، وليحصل هو الأخر على مبلغ من المال يسد به حاجياته في اللباس وفي مصروف الجيب.

وتجدر الإشارة إلى أن علي إلى جانب تعاطيه للمخدرات أصبح رفقة أعضاء العصابة مدمن أيضا على الكحول والحبوب المهلوسة واستنشاق الغراء، كما أنه أصبح لا يدخل إلى البيت بصورة منتظمة ويبيت في البيوت المهجورة التي تسميها العصابة بتعبيرها "**ديـكي DIKI**" ليستمتع بالموسيقى والمسكرات والمخدرات والمشاوي والبنات طول الليل.

بقي علي على هذه الحال إلى أن قام رفقة أعضاء العصابة بمحاولة السطو على أحد المنازل ببلدية القبة، غير أنه القي عليه القبض وأدخل مركز إعادة التربية بعد أن حكم عليه قاضي الأحداث بعقوبة مدتها **سنة ونصف سجنا.**

الحالة الثالثة: حالة سمير:

يبلغ من العمر (١٦) عاما، ترتيبه الرابع في أسرة يلغ عدد أولادها ستة أفراد، تكبره ثلاث بنات، وتصغره مباشرة أخت ثم أخ يبلغ من العمر (١٢) عاما، أبوه عمره (٥٦) عاما، وله مستوى التعليم المتوسط، وأمه تبلغ من العمر (٤٨) عاما وهي أمية.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

الأب يعمل سائق شاحنة بالبلدية، دخله لا يتجاوز (١١.٠٠٠دج) لا يكفي حتى لتلبية الحاجيات الأساسية للأكل، والأم ماكثة في البيت لا تعمل، الابنة الكبرى تعمل بإحدى الورشات لصنع الأحذية، ودخلها لا يتجاوز (٥٠٠٠دج).

كان الأب يعمل طول النهار خارج البيت ويعود متعباً ليأكل وينام، ولم تكن هناك علاقة مباشرة بين الأب وأولاده إلى درجة أنه لا يعرف الكثير من سلوكاتهم وتصرفاتهم خارج البيت، فلا يعرف متى دخلوا بالليل إلى البيت ومتى خرجوا منه؟ ماذا يفعلون في الشارع إلى وقت متأخر من الليل ؟ ومن هم أصدقاؤهم ؟ فهو لا يبالي بشيء ماعدا العمل والأكل والنوم، والأم المغلوبة على أمرها تحاول أن تتستر على كل تصرفات وسلوكات أولادها الذكور والإناث.

أدت هذه الأوضاع إلى انحراف البنت الكبرى وهروبها من البيت، ولا تدري الأسرة مكان وجودها إلى يومنا هذا، وترك الأخ الأصغر الذي يبلغ من العمر (١٢) عاما المدرسة في السنة الرابعة ابتدائي التي كررها مرتين وإتباعه لرفقاء السوء الذين أدخلوه في عالم المخدرات والسرقة، وإصابة الأم بمرض عقلي أدخلها عدة مرات إلى مستشفى الأمراض العصبية.

الظروف السكنية:

تقيم أسرة سمير بمنزل قديم بحي شعبي بحسين داي، تتكون العمارة من أربعة ادوار، وتسكن الأسرة في الدور الثالث منه. والشقة مكونة من ثلاث غرف، غرفتين صغيرتين وصالة، تبدو على جدرانها أثار طلاء قديم، أما أرضية الشقة عارية يكسوها بلاط معظمه مكسور، كما أن جدران وحوائط الشقة بها ثقوب وقذرة .الحي الذي يسكن فيه الحدث يعتبر من الأحياء الشعبية المزدحمة بالسكان، مساكنها متلاصقة، طرقاتها ضيقة،يكثر فيه الصخب والضوضاء والهرج.

ظروف انحراف سمير:

لقد أدى سوء الأحوال العائلية بسبب مرض الأم بمرض عقلي، ووجود أب مهمل لرعاية أولاده لا يهتم إلا بالعمل والخلود إلى النوم بعد العمل، بالإضافة إلى راتبه الذي لا يكفي لاقتناء حتى أبسط الحاجات في الأكل واللبس إلى إهمال سمير وأخواته من الناحية المادية والمعنوية الأمر الذي ساهم في هروبه من البيت وتوجهه نحو الإجرام والانحراف بعد أن فشلت كل محاولاته في إيجاد عمل ومساعدة أسرته ماديا ودفع مصاريف علاج أمه.

الحالة الرابعة: حالة عمر:

يبلغ من العمر (١٤) عاما، ترتيبه الأول في أسرة يبلغ عدد أفرادها ثلاثة أفراد، تصغره أخت وأخ، أبوه عمره (٤٨) عاما، وله مستوى التعليم المتوسط، وأمه عمرها (٤٢) عاما وهي أمية.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

يعمل الأب مصلح للأحذية، ودخله لا يتجاوز (١٥.٠٠٠دج) شهريا، والأم تعمل راقصة في نادي ليلي، وقع الطلاق بين الأب والأم بسبب عمل الأم الذي لا يشرف وسوء أخلاقها، بعد الطلاق انضم ولدين إلى أبيهم الذي سافر بهم إلى ولاية تقورت، وانقطعت أخباره مع طليقته، وبقي الابن الأصغر مع أمه.

أعادت الأم الزواج مرة ثانية وبقيت في عملها الذي كانت تتعاط فيه كل أنواع المخدرات، وتأتي إلى البيت أيضا وتتعاطها أمام ابنها.

كانت الأم تترك ابنها مع زوجها طول المدة التي كانت تغيب فيها، وفي هذا الوقت حاول زوج الأم عدة مرات الاعتداء على الحدث بممارسة اللواط، لكن الحدث كان يمنعه دائما، غير أن زوج الأم كان يحرقه بالسكين أو بالسيجارة كلما حاول صده عن ممارسة هذه الجريمة. ذهب الحدث عدة مرات إلى الشرطة وقدم شكوى ضد زوج أمه لكن دون جدوى. ومن هنا بدأ الحدث يشرب الخمر و يتعاط المخدرات التي كانت تجلبها أمه إلى البيت، والتي كان يجدها جاهزة أمامه، ويتعاطاها من أجل نسيان الوضعية الأسرية الأليمة التي يعيش فيها.

الظروف السكنية:

كان الحدث يسكن مع أمه وزوج أمه في غرفة واحدة مهدمة لا تبعد كثيراً على شاطئ البحر ببولوغين، وقعت بها شقوق كثيرة نتيجة الزلزال الذي وقع في الجزائر العاصمة وبومرداس عام ٢٠٠٣.

تعتبر الغرفة قديمة، جدرانها متآكلة، بدون طلاء، كما لا يوجد فيها بلاط، أثاثها قليل ورديء، كما تكسوها رطوبة قوية.

الحي الذي تسكن فيه أسرة الحدث ليس بعيدا عن القصبة بساحة الشهداء الذي يعتبر حياً شعبياً مزدحم بالسكان والسيارات والأسواق، تكثر فيه السرقات والعصابات.

الحياة التعليمية والمهنية للحدث:

ظل عمر في المدرسة إلى غاية السنة السابعة أساسي، ثم انقطع عنها بمحض إرادته لأنه كان قاقا كل الوقت ولا يستطيع أن يركز في الدراسة بسبب تفكيره المستمر في عمل أمه الغير شريف، وإهمالها الكلي لولدها وتعذيب زوج أمه له بحرقه لما كان يمنعه من الاعتداء الجنسي عليه. لم يعمل عمر في أية مهنة إلى غاية هروبه من البيت.

ظروف انحراف عمر:

بعد هروبه من البيت أصبح عمر يقضي كل أوقاته في الشارع إلى أن صاحب فيها بعض رفاق السوء الذين علموه فنون السرقة، وأصبح يتنقل معهم إلى أماكن متفرقة من العاصمة وضواحيها لتنفيذ عمليات السرقة والسطو على المتاجر والمنازل، بالإضافة إلى السرقات البسيطة التي كانت تنفذ في الشوارع والطرقات ومحطات القـطار والحافلات. ولم يجد عمر من يرده على هذا التصرف لأن أمه منشغلة بممارسة الدعارة والرقص في النوادي الليلية، ومنغمسة في عالم المسكرات والمخدرات، وأبوه هجره ولم يسال عنه منذ طلاقه مع أمه،فوجد نفسه وحيدا دون رعاية أو توجيه، ممّا ساعده على الانزلاق في طريق الانحراف والإجرام بسبب تفكك أسرته وعدم شعورها بأدنى مسؤولية تجاه ولدها.

الحالة الخامسة: عبد القادر:

يبلغ من العمر (١٨) عاما، ترتيبه الأول في أسرة يبلغ عدد أولادها خمسة أولاد، يصغره ثلاث أولاد ذكور وأخت عمرها أربع سنوات، الأب له مستوى التعليم المتوسط وعمره ستة وأربعون عاما، والأم أمية وعمرها اثنان وأربعون عاما.

الحالة التعليمية والمهنية:

ترك الحدث المدرسة في السداسي الأول من السنة التاسعة أساسي، فعل ذلك لأنه كان لا يولي أي اهتمام للدراسة ولا يحب المدرسة، فبدأ في البداية يتغيب بصورة متقطعة، ثمّ ترك المدرسة نهائيا ليتفرغ للعمل عند أحد الخضارين من الباعة المتجولين للحصول على بعض المال من أجل سد بعض حاجياته في الملبس ومصروف الجيب، ومساعدته لأسرته التي كانت تعيش في عوز واحتياج.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

الأب يعمل حارس بالسكك الحديدية، ويتقاضى دخلاً قدره (٨٠٠٠دج) والأم تعمل كمنظفة في الحي الجامعي ببن عكنون، انفصل الأبوين عن طريق الطلاق، لمّا كان عُمْرُ الحدث عشرة سنوات، وانضم عبد القادر إلى أبيه الذي أعاد الزواج ثانية بينما لم تعد الأم الزواج وبقيت في بيت أهلها مرفوقة بالابنة الصغرى فقط تاركة الأولاد الذكور إلى أبيهم.

الحالة السكنية:

يسكن الحدث في حي فوضوي بمنطقة باب الزوار يسمى "**الجزيرة**"، في غرفة واحدة ومطبخ، الأرض مكسوة ببلاط من الاسمنت لا يتوفر البيت على إنارة، ولا على شبكة مياه، ولا على دورة مياه التي تعتبر من المرافق الضرورية للسكن.

يعتبر الحي الذي يسكن فيه الحدث وسخ، غالبية سكانه من البطالين الذين يعملون في أعمال هامشية، أغلب شباب الحي يتعاط المخدرات، كما يوجد الكثير من بيوت الدعارة مفتوحة في هذا الحي، وتعمل يوميا وعلانية.

ظروف انحراف الحدث:

كانت أسرة الحدث تعيش في جو من المشاجرات المستمرة بين الأب وزوجته بسبب مصروف البيت الذي لا يكفي، وكان الشجار ينتهي دائماً بضرب الأب لزوجته بالحزام الجلدي، وباللكمات بالإضافة إلى الشتم والتهديد بالطرد والطلاق.

بسبب تزايد هذه المشاكل في البيت هرب الإخوة الثلاث إلى الشارع وأصبحوا منحرفين فيما بعد من بينهم عبد القادر الذي تعرف على عصابة أثناء تواجده بالشارع مكونة من ستة أعضاء:أربعة ذكور وبنتين، كانوا يعيشون ببيت مهجور بمنطقة برج الكيفان مع اثنان من المجرمين الكبار اللذان كانا يمارسان عليهما جريمة اللواط ويٌعَلِمَانهم فنون السرقة.

كان **عبد القادر** يسرق مع أعضاء العصابة في بعض المناطق المتواجدة بالجزائر العاصمة مثل (باش جراح- الحراش- باب الوادي- ساحة الشهداء)، وهي المناطق التي تتيح لهم الفرص في جني غنائمهم، كما كانوا يقومون بالسرقة في كل الأوقات بالليل والنهار محملين بالسلاح الأبيض والقنابل المسيلة للدموع، كانت أكثر مسروقاتهم تتمثل في لوازم السيارات والهواتف النقالة وحافظات النقود والحلي الذهبية. وكان دور عبد القادر في العصابة أثناء تنفيذ عمليات السرقة هو الحراسة أثناء السرقة والتنبيه عند وجود الخطر بإشارات ورموز يعرفها أعضاء العصابة وحدهم.

بدأ عبد القادر يتعاطى المخدرات والحبوب المهلوسة منذ كان سِنه (١٤عاما) عندما كان يسكن في الحي الفوضوي قبل هروبه النهائي من البيت، وقد تعلم تعاطيها من رفاقه الذين كان يسكن معهم في نفس الحي، ويقول عبد القادر بأن المخدرات والحبوب المهلوسة موجودة بكثرة في الحي الذي يسكن فيه وتباع علانية في كل زاوية من هذا الحي، ويتعاطها أغلب شباب الحي حتى بعض الصغار الذين لم يتجاوزوا العاشرة من عمرهم.

ولما دخل عبد القادر في حياة العصابة استمر في تعاطيه للمخدرات والحبوب المهلوسة إلى جانب إدمانه على الخمر، واستعماله للمواد المتطايرة عن طريق استنشاق الغراء من نوع **باتيكس PATTEX** الذي كان يستنشقه بغرض التخدير.

ويذكر عبد القادر أنه لم يزر أسرته منذ سنتين لأنه وجد كل الراحة والتفاهم والحب والتقدير لدى أعضاء العصابة، أما أسرة عبد القادر فلم تحاول البحث عنه لأنها غير مهتمة لأمره، وفي هذا الموضوع تقول زوجة أبيه، وهي غير مدركة للخطر الذي يحيط بإبن زوجها بأنه مرتاح أينما يكون حتى ولو كان في السجن أحسن من المعيشة المرة التي نتجرعها نحن في البيت الذي لا نجد فيه سوى المشاكل والصراخ والمشاجرات والفقر والحرمان.

الحالة السادسة: حالة أمين:

يبلغ من العمر (١٢) عاما، ترتيبه الأول في أسرة يبلغ عدد أفرادها ثلاثةأفراد، يصغره أخ ثم أخت، أبوه عمره (٤٢) عاما، وله مستوى التعليم الابتدائي وأمه عمرها (٣٨) عاما ولها مستوى التعليم المتوسط

الحالة الاجتماعية للأسرة:

أبوه موظف بشركة السكر، ويتقاضى دخلا قدره (١٥.٠٠٠دج)، وأمه عاملة بمحل للأحذية .

لقد عاشت أسرة أمين مشاكل أسرية كبيرة نتيجة سوء معاملة الزوج لزوجته، وضربها بعنف في معظم الأحيان، وكان العراك بينهما يصل إلى ذروته إلى درجة تدخل الجيران أو الشرطة لفكه. وبعد أربعة سنوات من جحيم هذه العلاقة انفصل الزوجان بالطلاق وأعطيت الحضانة للأم التي أجرّت بيتاً عند امرأة فاسقة، وفاتحة بيتها للدعارة، وأصبحت أم أمين تعمل معها في هذا العمل الذي يخل بالأخلاق والذي ورطها في الإدمان على المخدرات والمشروبات الكحولية، ولم يرض به أمين أبدا لذلك كان دائماً يتشاجر مع أمه ويطلب منها ترك هذا العمل، لكن الأم تغضب عليه وتقوم بضربه، ولمّا يشتد النزاع بينهما كانت تقوم بتسخين السكين وتضعه على وجهه ويديه تاركة تشوهات على هذه الأماكن من جسمه، وكادت مرة أن تقتله لما ضربته بفأس على رأسه أدخل بعدها إلى المستشفى ليبقى تحت المراقبة الطبية لمدة خمسة أيام.

ونتيجة لهذه المعاملة السيئة جدا التي كانت أم أمين تعامل بها ابنها حاول أمين الانتحار عدة مرّات لذلك تدخل قاضي الأحداث وانتزع منها الحضانة وسلمها للأب، غير أن أمين وجد في بيت أبيه الذي أعاد الزواج بعد طلاقه مشاكل جديدة مع زوجة أبيه التي كانت تتهمه بالسرقة وتؤلب عليه أباه في كل مرة فيقوم بضربه أو شتمه.

الظروف السكنية:

تسكن أسرة أمين في سكن تقليدي بمنطقة الكاليتوس في منزل يتكون من أربعة غرف ومطبخ وحمام، البيت نظيف والأثاث بسيط.

الحي الذي تسكن فيه أسرة أمين يعتبر حي متخلف لا توجد به المرافق الضرورية للسكن مثل الإنارة وتعبيد الطرقات، والمتاجر والمراكز الصحية والملاعب الرياضية، كما يعتبر معزول عن وسط المدينة، غالبية سكانه من الموظفين البسطاء والتجار البسطاء.

الحياة التعليمية والمهنية للحدث:

ترك أمين المدرسة في السنة الرابعة ابتدائي بعد أن كررها مرتين بصورة نهائية دون سبب مقنع سوى أنه لا يحب الدراسة.

ظروف انحراف الحدث:

أدت الظروف الصعبة التي عاشها أمين إلى هروبه من البيت وبقائه في الشارع أين كان يقضي كل وقته، وأين توسعت علاقاته برفقاء السوء الذين مارس معهم نشاطات إجرامية متكررة أبرزها السرقة. كما أدى اختلاط أمين بالمجرمين الكبار في البيوت المهجورة إلى الاعتداء عليه جنسيا، وتوريطه في الإدمان على المسكرات وتعاطي أخطر أنواع المخدرات رغم صغر سنه.

الحالة السابعة: حالة فاتح:

يبلغ من العمر (١٧) عاما، ترتيبه السادس في أسرة يبلغ عدد أفرادها اثنتي عشر فردا، أمه تبلغ من العمر (٥٣) عاما ولها مستوى التعليم الابتدائي، وأبوه يبلغ من العمر (٥٥) سنة وله مستوى التعليم المتوسط.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

الأب عامل بسيط بمصنع للكبريت بباب الوادي، دخله الشهري لا يتجاوز (١٢.٥٠٠دج) أمه تعمل كخادمة (منظفة) بباب الزوار، الإخوة لا يعملون، الأخ الأكبر مجرم ودخل السجن عدة مرّات، أختين يكبران فاتح هربتا من البيت، ولا تدري الأسرة مكانهما.

الأب مدمن على المسكرات ويتخاصم يوميا مع الزوجة والأولاد، غالبا ما يحدث مشاكل في البيت عندما يقوم بكسر الأواني وضرب زوجته بعنف شديد إلى درجة أخذها للمستشفى بسبب جروح تظهر على جسمها من أثر الضرب العنيف. وقد تعرض فاتحأيضا إلى الضرب والشتم و الإهانة والطرد من البيت من طرف أبيه.

الظروف السكنية:

تسكن أسرة فاتح بمنزل قديم بحي بلوزداد مع أسرته المكونة من أربعة عشر فردا، بالإضافة إلى أسرة ثانية جاءت تسكن مع أسرة فاتح تتمثل في أخت أمين الكبرى مع زوجها واثنان من أولادها في شقة صغيرة تتكون من غرفتين ومطبخ.

أثاث البيت رديء، جدرانه وسخة،أبوابه خربة،لا يبعث أبدا على الراحة والابتهاج.
الحي الذي يسكن فيه فاتح شعبي يوجد به سوق يومي قريب من المسكن مزدحم بالمارة والسيارات، تكثر فيه السرقات والمشاجرات.

الحياة التعليمية والمهنية للحدث:

انقطع الحدث عن الدراسة في السنة الرابعة ابتدائي بعدما كرر السنة الثالثة، كان لا يحب الدراسة لأن في نظره المعلمون لا يحبونه، ويضعونه في آخر القسم ولا يهتمون لأمره لأنه كان ضعيفاً جدا في الدراسة، ويكاد لا يفهم شيئا مما يدرس له، بالنسبة لأسرة فاتح لم تهتم يوما بمتابعته في الدراسة أو محاولة معرفة مستواه الدراسي وسلوكه بالمدرسة عن طريق زيارة أساتذته، ولم تكن تهتم حتى بشراء الأدوات المدرسية لأبنها الذي كان يطرد عدة مرات من طرف المعلمين بسبب عدم إحضاره لكتبه وكراريسه. ونتيجة لهذه الأوضاع كرِهَ فاتح المدرسة و انقطع عنها دون أن يهتم والديه للأمر. بعد انقطاعه عن الدراسة لم يجد فاتح عملاً وبقي بين البيت والشارع لمدة سنة كاملة، إلى أن هرب من البيت لينظم إلى جماعة من رفاق السوء من نفس الحي الذي يسكن فيه.

ظروف انحراف فاتح:

بعدما انقطع فاتح عن الدراسة بدأ يشرب الخمر وعمره (١٢) عاما، كما بدأ يتعاطى المخدرات وعمره لم يتجاوز (١٣) عاما وبدأ يسرق لوحده في سوق علي ملاح مباشرة بعد انقطاعه عن الدراسة وعمره لا يتجاوز (٩) أعوام نتيجة الفقر والعوز والحرمان الذي كان سائداً في أسرته.

كان الأب مدمن على المسكرات ويعرض كل أفراد الأسرة إلى الضرب والشتم والطرد من البيت، كما أن أم فاتح غالباً ما كانت تشتم وتضرب من طرف زوجها مستعملا العصا وأنبوب المطاط.

كره فاتح هذا الوضع وهرب من البيت ليلتحق بعصابة أحداث مكونة من أربعة أشخاص ثلاثة ذكور وبنت واحدة، كانوا يبيتون في الغابات والحدائق العامة والبيوت المهجورة، واختصوا في سرقة الأشخاص في الأسواق والمحطات بحمل سلاح أبيض وقنابل مسيلة للدموع، كانت غنائمهم من السرقة تصل يوميا إلى أكثر من عشرة (١٠)

هواتف نقالة، يبيعونها ويتقاسمون حصتها التي تصل أحيانا إلى أكثر من (١٥٠.٠٠٠دج) تصرف كلها على اللهو والأكل والعبث ليعيدوا الكرة في اليوم التالي.

لم يفكر الحدث في الرجوع إلى البيت لأنه وجد في حياته مع العصابة كل الراحة والهدوء والاطمئنان، وهو الشيء الذي فقده في أسرته نتيجة الفقر والحرمان وضيق السكن وقسوة الأب وسوء أخلاقه وإهماله لأولاده.

ولما قمنا بزيارة بيت فاتح كان يظهر على الأم القلق والانزعاج على مصير أبنائها الذين انحرفوا من بينهم: ولدان في السجن وبنتان هربتا من البيت ولا تعرف عنهما شيئا، لكنها تفضل أن يبقى أمين في مركز إعادة التعليم ليتعلم تكوينا مهنيا و يبتعد عن طريق الانحراف والإجرام.

الحالة الثامنة: حالة سعيد:

يبلغ من العمر (١٤) عاما، ترتيبه الرابع في أسرة يبلغ عدد أفرادها أربعة أولاد، بنتين وولدين، وسعيد هو أصغرهم، أبوه عمره (٥٠) عاما وله مستوى التعليم المتوسط وأمه تبلغ من العمر (٤٢) عاما ولها مستوى التعليم الابتدائي.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

الأب يعمل كحارس بإحدى المؤسسات الوطنية، يتقاضى أجرا لا يتجاوز (٩٠٠٠دج) ، الأم ماكثة في البيت، وكانت أسرة سعيد تعيش في فقر شديد إلى درجة أن الأم كانت تقوم بصنع بعض المأكولات والعجائن داخل البيت وتعطيها لولدها الأكبر ليقوم ببيعها في السوق مثل " **الديول والمحَاجَبْ** " لكي تشارك في دخل الأسرة الذي لا يكفي حاجياتها في الغذاء الضروري من خبز وحليب وعجائن وحبوب يابسة.

لقد كان طبع أبو سعيد حاد جداً، فهو سريع الغضب والتهور، ولا يتحمل أية مشكلة يسببها الأولاد أو الزوجة في البيت.

وفيما يتعلق بعلاقة سعيد بأبيه فكانت سيئة جداً لأن سعيد بعد طرده من المدرسة بدأ يخالط بعض الجانحين من مناطق القصبة وباب الوادي الذين تعلم منهم بعض العادات السيئة مثل تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة، ولما عرف أبوه بذلك لم يتحمل الأمر، فكان يضربه ضرباً شديداً مستعملا وسائل الضرب العنيفة مثل العصا والحزام الجلدي. وكان كلما تمرد سعيد وكرر تناول المخدرات يستعمل معه أبوه أسلوب أعنف في العقاب مثل: الكي بالنار وتعذيبه بخيوط الكهرباء، كما كان في مرات عديدة يربطه بالحبل

ويحبسه في البيت لمدة يوم أو يومين دون إمداده بالغذاء لكي لا يخرج ويلتقي برفاق السوء،ويعاود تناول المخدرات والحبوب المهلوسة.

الظروف السكنية:

لقد ضم أسرة سعيد مسكن بالقصبة يحتوي على غرفتين صغيرتين مضلمتين، لا يوجد به حمام ولا مطبخ، يخلو هذا المسكن من الماء الصالح للشرب بحيث لا توجد سوى حنفية واحدة في سقيفة أسفل العمارة يشترك في استعمالها كل الجيران، ويوجد دورة مياه في كل طابق يشترك فيها جميع سكان الطابق.

الحي الذي يسكن فيه سعيد هو حي شعبي بالقصبة معروف بمبانيه المتلاصقة والقديمة والمتهالكة وبطرقاته الضيقة، وبازدحامه بالسكان والمارة وبكثرة المحلات التجارية والأسواق وازدحام السيارات، كما أن أحياء القصبة تعد حسب مصالح الأمن الوطني وكراً للمجرمين والمنحرفين الذين صرحوا بأن نسبة كبيرة من المخالفات التي ترتكب من طرف الأحداث وحتى المجرمين الكبار والمتعلقة بقضايا السرقة والضرب والجرح العمدي تأتي من بعض أحياء القصبة.

الحياة التعليمية والمهنية:

انقطع سعيد عن الدراسة في السنة السابعة أساسي بعدما قام بسرقة هاتف نقال لمعلمته من محفظتها عندما خرجت من حجرة الدرس لمدة قصيرة، تلقى سعيد بعد هذه الحادثة عقاب من طرف إدارة المدرسة تمثل في منعه من الالتحاق بالمدرسة لمدة ثلاثة أيام، بالإضافة إلى معاقبته بتوبيخ يوضع في الملف، غير أنه رغم رجوع سعيد إلى مقاعد الدراسة بعد العقاب بقيت علاقته مع المعلمة الضحية سيئة جداً اتسمت بالحقد والكراهية وسوء المعاملة الأمر الذي جعله يكره المعلمة والمدرسة، فيبدأ بالتغيب لمدة أسبوع ثم يرجع إلى الدراسة فيدرس يوما أو يومين ثم يكرر الغياب أيضا إلى أن انقطع عنها نهائيا في منتصف العام الدراسي.

بعد انقطاع سعيد عن الدراسة لم يجد عملاً أو تكويناً مهنيا وبقي يقضي كل أوقات فراغه بين البيت والشارع لمدة سنتين صاحب فيها بعض رفاق السوء من نفس الحي الذي يسكن فيه، ومن هنا بدأت انحرافاته.

ظروف انحراف سعيد:

لقد أدت المعاملة القاسية التي تلقاها سعيد من طرف أبيه والمتمثلة في معاقبته بأبشع صور العقاب الجسدي عندما أظهر انحرافه ولم يقلع عن تعاطيه للمخدرات إلى هجرة للبيت والتحاقه بعصابة جانحين كانت تنشط بنواحي القصبة وباب الوادي، والتي تعلم منها الكثير من القواعد الإجرامية في السرقة البسيطة، والموصوفة بالسطو على المنازل، كما كان يسافر مع أعضاء العصابة إلى مناطق متفرقة من الوطن للمتاجرة في المخدرات، فأصبح من محترفي الإجرام إلى أن ضبطته الشرطة متلبسا بتهمة المتاجرة في المخدرات أدخل إثرها إلى السجن بعدما حكم عليه القاضي عقوبة لمدة **ثلاثة سنوات.**

الحالة التاسعة: حالة شفيق:

يبلغ من العمر (١٨) عاما، ترتيبه الأول في أسرة يبلغ عدد أولادها خمسة أولاد يصغره ثلاثة أولاد ذكور وأخت عمرها أربع سنوات، أبوه عمره (٥٨) عاما وله مستوى التعليم المتوسط وأمه تبلغ من العمر (٤٦) عاما وهي أمية.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

كان الأب يعمل كطباخ بأحد الفنادق بولاية بجاية ثم انقطع عن عمله ليشتغل في المتاجرة في المخدرات ولينفق كل ما يديره عليه ربحه في شراء المشروبات الكحولية متخليا عن كل التزاماته المادية نحو أسره.

كان والد شفيق قاسيا جداً في معاملته مع أولاده وزوجته، وكان لا يعرف إلا لغة العنف، جو البيت كان دائماً مضطرب من كثرة الصراخ والتهديد والترهيب والوعيد الذي يحدثه الأب كلما تواجد بالبيت.

كان يضرب زوجته بشكل جنوني وبدون سبب في كثير من الأحيان نتيجة تأثير المشروبات الكحولية، فقد حصل أن ضربها بقارورة زجاجية على رأسها أصيبت على إثرها بجروح عميقة، كما قام بحرقها بسكين في عدة أماكن من جسمها، بالإضافة إلى ضربها باستعمال العصا والحزام الجلدي و اللطمات واللكمات والركلات يوميا، والطرد من البيت في كل الأوقات.

كل هذه المشاكل التي كانت تعيشها أم شفيق مع زوجها جعلتها تهجر بيتها عدة مرات لتقيم عند أهلها تاركة أولادها تحت رحمة أبيهم، وطالبة الطلاق من زوجها.

الحياة التعليمة والمهنية للحدث:

كان شفيق يدرس في السنة التاسعة أساسي، وكان مستواه التعليمي متوسط إلا أنه كان مشاغباً و يثير فوضى في القسم، الأمر الذي غالبا ما كان يعرقل سير الدروس ويقلق الأساتذة ، الشيء الذي أثار غضب أحد الأساتذة فقام بصَفْعِهِ أمام زملائه بعدما شتمه وأهانه وهدده، فانزعج شفيق كثيراً لهذه المعاملة العنيفة وضرب معلمه بكرسي أصابه في رجله وذراعه الأمر الذي تسبب في طرده من المدرسة في النصف الثاني من العام الدراسي .

بعد طرده من المدرسة بقي **شفيق** في البداية يتسكع في الشوارع ثمّ عمل كمنظف في أحد المطاعم بالحراش بأجر قدره (٣٠٠٠دج) ثم تخّلى عن العمل لأن صاحب المطعم كان يستغله ويرهقه بالعمل.

الظروف السكنية

تسكن أسرة شفيق في شقة بالحراش تحتوي على ثلاثة غرف ومطبخ وحمام ودورة مياه، الشقة نظيفة وأثاثها لائق، وتبدو جيدة للسكن.

الحي الذي تسكن فيه أسرة شفيق نظيف، طرقاته واسعة،يتميز بالهدوء، أغلب سكانه من الموظفين والتجار

ظروف انحراف الحدث:

أدت المشاكل العائلية التي كان يثيرها أبو شفيق، واستعماله للعنف عن طريق الضرب والشتم والطرد لزوجته وأولاده إلى هروب شفيق من البيت لينخرط في عصابة جانحة من منطقة الحراش التي أدخلته في عالم السرقة والمخدرات والمسكرات والحبوب المهلوسة، والأخطر من ذلك أنها عرفته بمجرمين كبـار من منطقة سيدي فـرج الذين جذبوه إليهم وأصبح عضو في جماعتهم يسرق معهم بعد أن علموه كل فنون السرقة وطرقها، كما كانوا يقدمون على ممارسة اللواط مع شفيق. وبقي على هذه الحال إلى أن قبضت عليه الشرطة بتهمة السطو على فيلا بمنطقة سيدي فرج رفقة المجرمين الكبار، وأدخل السجن بعدما حكم عليه القاضي **بسنتين ونصف سجنا.**

الحالة العاشرة: حالة خالد:

يبلغ من العمر (١٦) عاما، ترتيبه الأخير في أسرة يبلغ عدد أفرادها ستة أولاد، يكبره ثلاثة ذكور وبنتين، أبوه يبلغ من العمر (٥٨) عاما وله مستوى التعليم الابتدائي، وأمه تبلغ من العمر (٥٢) عاما ولها مستوى التعليم الابتدائي أيضا.

الحالة الاجتماعية للأسرة:

يعمل الأب موظفا بمطعم في ثكنة تابعة للجيش الوطني الشعبي، يتقاضى راتبا قدره (٢٠.٠٠٠دج) والأم ماكثة في البيت.

تعاني أسرة خالد من مشاكل عويصة أحدثها إخوته الكبار اللذين يبلغان من العمر (٢٤) و (٢٢) عاما على التوالي، كانا مجرمين ودخلا السجن مرات عديدة.

دخل إخوة خالد في الإجرام منذ صغرهم. لقد كانا مدمنين على المسكرات والمخدرات من نوع الكوكايين ومحترفين في السرقات الموصوفة.

لقد كانا غالبا ما يحدثا مشاكل كبيرة في البيت نلخصها في كسر أثاث البيت عند الإفراط في شرب المشروبات الكحولية، وضرب الأم عن طريق جرها من شعرها، كما كانا يقبلان على ضرب الأب أيضا عندما يحاول طردهما من البيت. كل ذلك كان يحدث اضطراب كبير في البيت يجعل كل أفراد الأسرة يعيشون في حالة من الخوف والرعب.

الظروف السكنية للحدث:

تسكن أسرة الحدث في شقة من ثلاث غرف بمنطقة الأبيار، تتوفر على كل مرافق السكن الضرورية، أثاثها متوسط، وتتوفر على بعض الأجهزة المنزلية مثل الثلاجة والتلفزة والراديو...الخ.

أما بالنسبة للحي الذي تسكن فيه أسرة خالد، فهو حي راقي، طرقاته واسعة ونظيفة، مساكنه راقية، أغلب سكانه من الإطارات السامية، كما يتوفر على نادي ثقافي، ونادي رياضي، وحديقة عمومية.

الحياة التعليمية والمهنية:

انقطع خالد عن الدراسة في السنة الثامنة أساسي بسبب المشاكل العائلية التي كان يثيرها أخويه الكبار في البيت، فلم يستطيع التركيز في الدراسة وانقطع عنها بمحض إرادته، لم يول الوالدين أي اهتمام عندما علموا بترك خالد للمدرسة نهائيا لأنهما كانا يعيشان في حالة عدم استقرار نتيجة للوضعية الخطيرة التي كان يتواجد فيها ابنيهما.

لم يعمل خالد في أي مهنة، وإنما كان يعيش من جرّاء ما تديره عليه السرقة وبيعه للمخدرات من نقود.

ظروف انحراف خالـد:

هرب خالد من البيت نتيجة للمشاكل التي كان يتسبب فيها إخوته الكبار، وبقي في الشارع مدة أربع سنوات تعلم فيها كل أنواع العادات السيئة مثل الخمر والمخدرات والحبوب المهلوسة واستنشاق الغراء، ثمّ انتهى به الأمر إلى الانخراط في عصابة أحداث جانحين مكونة من ثمانية أعضاء، ستة ذكور وبنتان، يقومون بعمليات السرقة بالنهار ويسهرون بالليل في البيوت المهجورة مع الخمر والموسيقى، كما كانوا يقومون بأسفار إلى مناطق مختلفة من الوطن من أجل الفسحة أو تنفيذ عمليات السرقة.

دخل خالد مركز إعادة التربية عدة مرات ولم يتم إصلاحه لأنه كان كلما يخرج من المركز يصطدم بنفس الظروف المتواجدة عليها أسرته، فيعاود الهرب ليرجع إلى الوسط الإجرامي الذي يعرفه.

أثناء زيارتنا لأسرة خالد وجدنا والديه في حالة يائسة بسبب سلوكات أبنائهم الثلاثة، وذكرا أنهما أصبحا مغلوبان على أمرهما، غير قادرين على التحكم في سلوكات أبنائهم، وقد أثرت المشاكل التي يثيرها أبناؤهم على صحتهما إلى درجة أنهما أُصيبا بمرض الضغط الدموي، ومرض السكري، وذكرا أنهما نادمين على إنجابهما لمثل هؤلاء الأولاد لأن موتهم أحسن من حياتهم.

إستمـــــارة المــقــابــلة

الـــقســـــم الأول

بيــانات أولية عن الحدث وأسرتـــه.

أولا- بيانات أولية عن الحدث:

١- الســن.....

٢- الحالة التعليمية:

أمـــي ☐ إبتدائــي ☐ متوســط ☐ ثانــوي ☐

٤- كم عدد أفراد عائلتك

- عدد الإخوة.....
- عدد الأخوات...

٥- ما هو ترتيبك بين إخوتك وأخواتك ؟.........

ثانيا- بيانات أولية عن الأسرة:

٦- كم عمر أبيــك (.......)

- كم عمر أمـــك (.......)

٧- ما هو المستوى التعليمي لأبيك :

أمـــي ☐ يقــرآ أو يكتـــب ☐ مستوى إبتدائــي ☐

مستوى متوسط ☐ مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعــي ☐

ثالثا- بيانات عن جرائم الأحداث:

١- الجريمـــة الأخيرة:
٨- نوع المخالفـــــة:

ســـرقة ☐ الضرب والجرح العمدي ☐

قـــــــتل ☐ أخلاقيـــة ☐

أخرى حدد...
....

٩- أنــــواع المسروقات:

نقـــود ☐ هواتف نقالة ☐ أشياء متنوعة من البيت ☐

حقائب نسائية ☐ بعض لوازم السيارات ☐ حلي ذهبية ☐

١٠- نوع جريمة القتـــل :

القتـــل غير العمد ☐ القتل العمـــــدي ☐

١١- أنواع الجرائم الجنسية وصلة المجني عليه بالجانحين:

- لـــواط ☐ زنى ☐

- ما هي صلة المجني عليه بك:

الأخـــــت ☐ بنت الأخت ☐ الأخ ☐

ذكر غريـــب ☐ أنثى غريبة ☐

١٣- أنواع الجرائم الجنسية :

☐ ☐ ☐

سـرقـــة الضرب والجرح العمدي لواط

زنى ☐ مخدرات ☐ قتل ☐

- عدد مرات وقوعها :

وقعت للمرة الأولى ☐ الثانية ☐ الثالثة ☐

الرابعة ☐ الخامسة ☐

أكثر من ذلك ....

١٣- ما هو مكان إرتكاب الجريمـــــة :......................................
....

١٤- وقت إرتكاب الجريمة :

صـباحـا ☐ ظهـرا ☐ عصـــرا ☐

مســـــاءا ☐ ليــــــلا ☐

١٥- فصل ارتكاب الجريمة:

شــتـــــاءا ☐ ربيعــا ☐ صيـــــفا ☐

خريـــــفــا ☐

١٦- مدة العقوبــة :...

القســـم الثـــاني

أولا- المستوى الاقتصادي للأسرة:

أ- مستوى دخل الأسرة:

١٧- مهـــنة الأب ....
١٨- الدخل الشهـري بالدينار
١٩- مهنـة الأم.......
٢٠- مهنة الحـدث .....
٢١- ما هو الدخل الشهري لكل أفراد السرة الذين يعملون ؟
٢٢- ما هو إستهلاك الأسرة في المواد الأولية للتغذية الأساسية؟

عجائـن ☐ حبوب جافـة ☐ خضـر ☐ لحوم ☐

ألبان ومشتقاتها ☐ فواكـه ☐

٢٣- ما هي نفقات أسر الجانحين حسب الأولوية:

المواد الغذائيـــة ☐ الألبســة ☐ التعليـم ☐

الصحـــة ☐ الترفيـــه ☐

٢٤- الانتماء الطبقي لأسر المبحوثين :

فـقيـــر ☐ فقـير جدا ☐ متوسط ☐

مريـــح ☐

ب- الأحوال السكنية للأسرة:

٢٥- ما نوع الدار الذي تسكن فيه مع أسرتك:

شـــقـــة ☐ سكـــن تقـــليدي ☐

فـيـــلا ☐ سكن قصديـــري ☐

٢٦- ما هو عدد الغرف الرئيسية في المسكن ؟....

٢٧- هل يتوفر مسكنك على :

الكهـــربـــاء ☐ غاز المدينـــة ☐ مطبـخ ☐

حمـــــــام ☐ دورة ميـــــاه ☐

ثانيا- حالات الطلاق عند أسر الجانحين:

نـــعـــم ☐ لا ☐

إذا كان نعم كم كان عمرك عندما حدث الطلاق؟

..................سنة .

٢٩- هل تزوج أبوك بعد الطلاق ؟

نـــعـــم ☐ لا ☐

٣٠- هل تزوجت أمك بعد الطلاق :

نعـــــم ☐ لا ☐

٣١- بعد حدوث الطلاق هل كان إنضمامك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

٣٢- كيف كانت معاملة من إنضممت إليه ؟

حسنـــــة ☐ مـــتوسطـة ☐ سيـــئـــة ☐

ثالثا- الخصـــام الأســري:

٣٣- هل كان الخصام يحدث بين والديم؟

نـــعـــم ☐ لا ☐

٣٤- إذا كان نعم هل كان الخصام يحدث ؟

أحيانـــا ☐ غالبـــا ☐ نـــادرا ☐

٣٥- من المسؤول عن الخصام في نظرك ؟

الأب ☐ الأم ☐ كليهـــما ☐

٣٦- كيف كان يحدث الخصام ؟

بمقاطعة الأب للأم ☐ بمقاطعة الأم للأب ☐

بشتم الأب للأم ☐ بشتم الأم للأب ☐ بضرب الأب للأم ☐

٣٧- في حالة ضرب الأب للأم ماهي الأداة المستعملة ؟

٣٨- هل كان الخصام يحدث أمامك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

رابعا- أساليب التربية الخاطئة:

٣٩- كيف كانت معاملة الأب (ولي الأمر) لك ؟

حسنـــة ☐ قاسيـــة ☐ لينـــة ☐

متأرجحة بين القسوة واللين ☐ عدم إهتمتام ☐

٤٠- ما هو شعورك نحو أبيك (ولي أمرك)؟

☐ ☐

حـــــب ☐ كـــــره عدم إهتمام

- ما هو شعورك نحو أمك (ولية أمرك)؟

حـــب ☐ كـــــره ☐ عدم إهتمـــام ☐

٤١- كيف كان موقف أبيك (ولي الأمر) منك عند ارتكابك للخطأ ؟

الضـــــرب ☐ الشـــــتم ☐ النـــصـــح ☐

عدم إهتـــمام ☐

- كيف كان أمك (ولية الأمر) منك عند إرتكابك للخطأ ؟

الضـــــرب ☐ الشـــــتم ☐ النـــصـــح ☐

عدم إهتـــمام ☐

٤٢- إذا كان موقف أبيك (ولي أمرك) الضرب فما هي وسيلة الضرب المستعملة ؟.........................

- إذا كان موقف أمك (ولية أمرك) الضرب فما هي وسيلة الضرب المستعملة ؟.........................

٤٣- هل سبق لك أن تركت البيت ؟

نعــــــــم ☐ لا ☐

٤٤- إذا كان نعم ما هو سبب تركك للبيت ؟

القسوة في المعاملة ☐ الطــــرد من البيت ☐

التوتـــر الأسري ☐ تأثير الأصدقـــاء ☐

خامسا- سلوك أفراد الأسرة:

٤٥- هل يتناول أبوك (ولي أمرك) المسكرات ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

٤٦- إذا كان نعم فما هو نوعها ؟

خمــــر ☐ مخـــدرات ☐ حبوب مهلوســة ☐

كل المسكرات معا ☐

- هل تتناول أمك (ولية أمرك) المسكرات؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إذا كان نعم فما نوعها ؟

خمــــر ☐ مخــدرات ☐ حبوب مهلوسة ☐

كل المسكرات معا ☐

- هل يتناول إخوتك المسكرات؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إذا كان نعم فما نوعها :

خمــــر ☐ مخدرات ☐ حبوب مهلوسة ☐

كل المسكــرات ☐

- هل يتناول أخوتك المسكرات؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إذا كان نعم فما نوعها :

خمــــر ☐ مخـــدرات ☐ حبوب مهلوســة ☐

كل المسكرات معا ☐

٤٧- إذا كان أبوك (ولي أمرك) يتناول المخدرات، هل يتناولها ؟

حبوب مهلوسة ☐ كل المسكـــرات ☐

- إذا كانت أمك (ولية أمرك) تتناول المخدرات، هل تتناولها ؟

غالـــبا ☐ أحيانـــا ☐

- إذا كان إخوتك يتناول المخدرات، هل يتناولونها؟

غــالبـا ☐ أحيانـــا ☐

- إذا كان أخوتك يتناول المخدرات، هل يتناولونها؟

غالبـــا ☐ أحيانـا ☐

سادسا- جرائم أفراد الأسرة:

٤٨- هل سبق لأبيك (ولي أمرك) أن ارتكب جريمة؟

نعـــم ☐ لا ☐

٤٩- إذا كان نعم فما نوعها ؟ ....

- هل سبق لأمك (ولية أمرك) أن إرتكبت جريمة؟

نعـــم ☐ لا ☐

- إذا نعم فما نوعهـا؟.................
- هل سبق لإخوتك أن إرتكبوا جريمة ؟

نعـــم ☐ لا ☐

- إذا نعم فما نوعهـــا؟..................

- هل سبق لإخواتك أن إرتكبن جريمة؟

نعـــــم ☐ لا ☐

- إذا نعم فما نوعهــــا؟..................

القســـــم الـــثالـــث
البيئة المدرسيـــة

أولا- الفشل الدراسي:

٥٠- ما هي أخر سنة أكملتها بنجاح ؟
٥١- ما هي أسباب انقطاعك عن الدراسة ؟

الطرد بسبب الضعف الدراسي ☐ الطرد بسبب كثرة التغيبات ☐

الطرد بسبب ممارسة العنف في المدرسة ☐ كراهية المدرسة ☐

الإضطرار إلى العمـــــل ☐

٥٢- هل كررت بعض السنوات الدراسية ؟

نعـــــــم ☐ لا ☐

٥٣- إذا حصل ذلك حدد المستوى والسنة الدراسية بالضبط

١.................................
٢.................................

٣...............................

٥٤- ما هي أسباب فشلك في الدراسة ؟

عـــدم فهـــم الدروس ☐

طريقة الأستاذ في إيصال المعلومات ☐ كثـــرة المواد الدراسية ☐

صعوبـــة الدراسة ☐ تأثير رفقاء الســـوء ☐

٥٥- هل كنت تتغيب عن الدراسة ؟

نعـــــــــم ☐ لا ☐

٥٦- إذا نعم كنت تتغيب كثير؟

بعض الساعات في الأسبــوع ☐ يوما في الأسبــوع ☐

أكثر من يوم في الأسبـــــوع ☐

٥٧- عند الغياب عن المدرسة ماذا تفعل ؟

تمارس عمــلا هامشيــا ☐
الإنتظار أمام باب المدرسة حتى ينقضي وقت الدراسة ☐
التجوال مع التلاميذ المتغيبين عن الدراسة ☐
الالتحاق برفقـــاء الســـوء ☐

ثانيا- الأسلوب المستعمل من طرف المعلمين في معاملتهم للأحداث:

٥٨ـ كيف كانت معاملة معلمك لك؟

جيـــدة ☐ عادية ☐ قاسيــة ☐ لا مبـــالاة ☐

٥٩ـ ما هو شعورك نحو معلمك ؟

حـــــب ☐ كـــــره ☐ لا مبـــالاة ☐

٦٠ـ كيف كان موقف معلمك منك عند إرتكابك للخطأ ؟

النصـــــح ☐ الشـــــتم ☐ الضـــــرب ☐

الطرد من القسم ☐ التحويل نحو الإدارة ☐ عدم الإهتمام ☐

٦١ـ هل كنت تمارس سلوكات عدوانية داخل المدرسة ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

٦٢ـ إذا نعم ما هي أنواع سلوكات العنف التي كنت تمارسها؟

إثارة الفوضى في القسم ☐ سخرية والاستهزاء ☐

تعاطي المخدرات ☐ الضـــــرب ☐ السرقة ☐

التحرش الجنسي ☐ المشاجرة بين التلاميذ ☐

الكسر والتخريب ☐ الســب و الشـــتم ☐

عصيان أوامر الأستاذ ☐ حمل سلاح أبيـــــض ☐

٦٣ـ ما نوع العقوبة التي ألحقتها بك إدارة المدرسة إثر قيامك بسلوك العنف؟

إستدعاء الولــي ☐ الطــرد المؤقت ☐ الطرد النهائــــي ☐

التوبيخ الشــفوي ☐ التوبيتخ الكتابي في الملف ☐

٦٤ـ إذا أتيحت لك فرصة الرجوع إلى مقاعد الدراسة ماهي طموحاتك ؟

تغيير البرامج الدراسية ☐ توفير الدروس الخصوصية ☐

لا أحب المدرسة ☐ الدراسة ليست لها قيمة ☐

القسـم الرابـع
الحـي السكنـي للأحداث الجانحـين

أولا- طبيعة الحي السكني

٦٥- محل الإقامة :

المدينـة ☐ ضواحي المدينة ☐ ريـف ☐

٦٦- ما هي طبيعة الحي الذي تسكن فيه ؟

حي راق ☐ حـي شعبي ☐ حي قصديري ☐

٦٧- ما هو شعورك نحو الحي الذي تسكن فيه من ناحية:

الموقع الجغرافي:

جيـد ☐ وسـط ☐ سـيء ☐

الطرق والمواصلات:

جيـد ☐ وسـط ☐ سـيء ☐

المـدارس:

جيـد ☐ وسـط ☐ سـيء ☐

المراكز الصحيـــة:

جيـــــد ☐ وسـط ☐ سـيء ☐

الأســـواق:

جيـــــد ☐ وسـط ☐ سـيء ☐

٦٨- هل يوجد في حيك ؟

مراكز ثقافيـة ☐ دور للشـباب ☐ مساحات خضـراء ☐

٦٩- أين تمضي أوقات فراغك ؟

في المقهـــى ☐ السينما ☐ في المسجــد ☐

ممارسة الرياضـة ☐ في البيت ومشاهدة التلفزيون ☐

في مقاهي الإنترنيت ☐ مع الزملاء في أماكن أخــرى ☐

٧٠- كيف هو مستوى الإجرام في حيكم:

- السرقة:

مرتفـع ☐ متوسـط ☐ ضعيـف ☐

- تعاطي المخدرات والمسكرات:

مرتفــع ☐ متوسـط ☐ ضعيــف ☐

- الجرائم الأخلاقية:

مرتفـــع ☐ متوســط ☐ ضعيــــف ☐

ثانيا- انتماء الأحداث إلى عصابات الحي السكــني

٧١- هل كنت تقوم بالسرقة؟

بمــفردك ☐ بمشاركة جانحين من نفس السن ☐

بمشاركة بالغيــــن ☐

٧٢- كم كان عمرك عندما إندمجت في العصابة؟

اقل من ١٣ عامــا ☐ (١٣-١٥) عاما ☐ (١٦-١٨) عاما ☐

٧٣-هل أعضاء العصابة من نفس الحي؟

غرباء عن الحي ودرسوا معك ☐ غرباء عن الحي ولم يدرسوا معك ☐

٧٤- ما هي أعمال رفقاؤك في الحي؟

بطالين ☐ يعملون مهنا هامشية ☐ تجار سجائر ☐

تــجار مخــدرات ☐ يعيشون بالسرقة اليوميــة

٧٥- هل تدخــن ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

هل تشرب الخمر؟

نعـــــم ☐ لا ☐

هل تتعاطى المخدرات؟

نعـــــم ☐ لا ☐

هل تتناول المهلوسات؟
نعـــــم ☐ لا ☐

هل تستنشق الغراء؟
نعـــــم ☐ لا ☐

٧٦- أذكر الجهة التي شجعتك على الإقبال على العادات السيئة؟
رفقاء الحــــي ☐ دائر الأسرة ☐ بمبادرة شخصية ☐

٧٧- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى الانضمام إلى عصابة؟
مشاكـل عائــليــة ☐ الهــروب من المدرسة ☐

مشكلــة قضاء وقت الفراغ ☐

٧٨- هل أنت راضي بإنضمامك إلى العصابة ؟
نعـــــم ☐ لا ☐

إذا نعم بين لماذا؟...
....
إذا لا بين لماذا؟...
....